

نواذر الكتب المطبوعة

عنوان الكتاب

المنتقى شرح موطأ الإمام مالك (ج ٢)

المؤلف

أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي

دار النشر / تاريخ النشر

مطبعة السعادة (سنة ١٣٣٢ هـ)

الإمام الساجي

المنتقى

شرح موطأ الإمام مالك

﴿ الجزء الثاني من ﴾

كِتَابُ

المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه

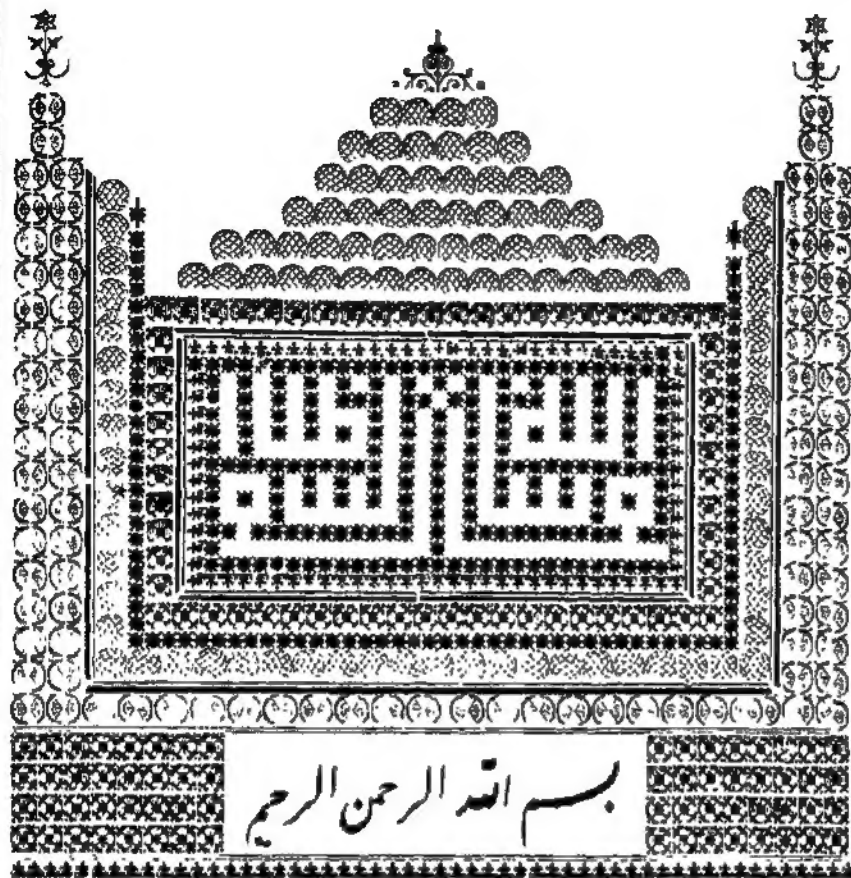
تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واث
الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء السادة
المالكية المولود سنة ٤٠٣ المتوفى سنة ٤٩٤
رحمه الله ورضي عنه

طبع هذا الكتاب على نفقة سلطان الغرب الاقصى سابقا امام زمانه وفريد عصره
وأوانه قدوة الأمراء وحيطة العلماء العلامة المحقق والملاذ الا كبر المذقق فرع
الشجرة النبوية وخلاصة السلالة الطاهرة العلوية سيدنا ومولانا
ابن السلطان مولاي الحسن بن السلطان سيدي محمد رفع **عاجف**
الله قدره وأدامه وأودع في القلوب محبته واحترامه آمين

بتوكيل الحاج محمد بن العباس بن شقرون خديم المقام العالي بالله
الآن بثغر طنجة ووكيل دولة المغرب الاقصى سابقا بمصر
على يد نجله الحاج عبد السلام بن شقرون

« الطبعة الاولى - سنة ١٣٣٢ هـ »

مطبعة البغاذة بجوار محافظة تبصر



﴿ كتاب الجنائز ﴾

ص ﴿ مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قبص ﴾ ثم
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في قبص ذهب مالك إلى ذكر هذا الحديث على معنى
أنه أشبه ما نقل في هذا الباب ولم يخرج على شرط الصحيح في هذا الباب شيئاً والذي ذهب إليه
مالك وأبو حنيفة وجهور الفقهاء إلى أن الميت يجرد عن قميصه للغسل ولا يغسل على قميصه وقال
الشافعي لا يجرد الميت ويغسل على قميصه والدليل على ما ذهب إليه مالك أن ما لم يكن عورة من
الحى فليس بعورة من الميت كالوجه وإذا لم يكن جسد الميت عورة فلا معنى لستره بالتقبيص
لأن تجريد منه مكن لغسله وأبلغ في تنقيته قال أشهب في كتاب ابن سحنون وإذا جرد للغسل
لا يطلع عليه إلا الفاسل ومن يليه وجه ذلك أنها حالة لا يجوز للمحى أن يطلع عليه فيها غالباً إلا
لضرورة (٢) وحسن الزى فلا يطلع على الميت مادام عليها الا لضرورة (مسئلة) إذا ثبت ذلك
فإن عورة الميت كما قال ابن حبيب من سترته إلى ركبته وقد علق الفقهاء بذلك لما روي أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لعلى لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذك ولا ميت ومن جهة المعنى أن حرمة المسلم
باقية بعد موته ولذلك يستر بالكفن فكما لا يجوز النظر إلى عورته قبل الموت فكذلك بعده
إذا ثبت ذلك فقد قال أشهب في كتاب ابن سحنون يستر عورته بمثزر ويجعل على صدره ووجهه

﴿ كتاب الجنائز ﴾

(غسل الميت)

• حدثني يحيى عن مالك
عن جعفر بن محمد عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم غسل في قبص

(٢) هكذا يبايض بالأصل

نقطة أخرى وظاهر قول أصحابنا أنه لا يستر منه غير عورته على ما تقدم والله أعلم وأحكم (مسئلة)
ويجعل الغاسل على يديه نقطة كثيفة مطوية مراراً يتناول بها غسل عورة الميت ليصل إلى غسله
ولا يباشر عورته بيده لأنه نوع من الإطلاع عليها كالنظر إليها فإن دعت ضرورة إلى مباشرة
ذلك باشرها بيده لأن الضرورة تبيح النظر إلى عورة الحى للدأوة فكذلك بعدموته وهذا إذا
غسل الرجال الرجل والنساء المرأة وكذلك إذا غسل أحد الزوجين الآخر فأما غسل ذوى المحارم
المرأة فسيأتي ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى

(فصل) وأما ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل في قيص فإن صح ذلك فيجوز أن
يكون ذلك خاصاً به وقدر روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لما أرادوا غسل النبي صلى الله
عليه وسلم فقالوا والله ما ندرى أي حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابه كأي حجر موتانا أو نفسه
وعليه ثيابه فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا ودقته على صدره ثم كلمهم مكلم
من ناحية البيت لا يدرون من هو اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه فقاموا إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميصه يصبون فوق القميص ويدلكون دون أيديهم
وكانت عائشة تقول لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسله إلا نساء وهذا الحديث تفرد به
محمد بن إسحاق والله أعلم ص ١٠٠ مالك عن أيوب بن أبي تميمة السخيتي عن محمد بن سيرين عن أم
عطية الأنصاري أنها قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلها
ثلاثاً أو خسا أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك ماء وسدر واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور
فاذا فرغتن فاذنني قالت فلما فرغنا آذناه فأعطانا حقوه فقال أشعرنها آياه تعني بحقوه أزاره
ش قوله اغسلها ثلاثاً أو خسا أو أكثر من ذلك يقتضي مراعاة الوتر على كل حال وأصل ذلك باب
الطهارات المشروعة كالوضوء وغسل الأتاء من ولوغ الكلب وغير ذلك وإلى هذا ذهب مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة إذا غسل الميت ثلاثاً كانت وترًا فإن زاد الغاسل على ذلك لم يراع الوتر
والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث المتقدم وهو قوله اغسلها ثلاثاً أو خسا فجعل التغيير بين
الثلاث والخمس ولم يذكر ما بينهما من الأربع فإن قيل ففي لفظ الحديث ما يسوى بين ما زاد على
الثلاثة وهو قوله أو أكثر من ذلك فالجواب أن على قول أبي حنيفة أن ما يرجع الضمير إلى أقرب
مذكور فيجب أن يكون الضمير في ذلك راجعاً إلى الخمسة ويكون قوله أو أكثر من ذلك محمولاً على
الوتر بدليل قوله ثلاثاً أو خسا وأما على قول مالك فإن الضمير راجع إلى ما تقدم فيكون معناه أو
أكثر من الثلاثة والخمس ويعمل على الوتر من وجهين أحدهما أن قوله ثلاثاً أو خسا دليل على أن
المراد بأكثر من ذلك الوتر والثاني الإجماع لأنه لا فرق بين الأربع واثلاثة أو خمسة فإدخال قوله ثلاثاً أو
خسا على المنع من الأربع وجب أن تكون الستة كذلك لأن أحداً لم يفرق بينهما وقدر روى في
هذا الحديث من طريق صحيح اغسلها وتر ثلاثاً أو خسا وهذا بين جميع ما قلناه ودليلنا من جهة
القياس أن هذه طهارة من حدث فكان الوتر مشروعة عافها كالوضوء

(فصل) وقوله أو أكثر من ذلك على معنى تفويض هذا الأمر إلى اجتهد الغاسل وقدر روى
في هذا الحديث أو أكثر من ذلك إن رأيته ذلك وقد قال ابن سيرين إن معنى ذلك الأمر بالنفس
ثلاثاً فإن خرج منه شيء فخرج من حيث فسيما
(فصل) وقوله بماء الطاهر من قول مالك وأصحابه أنه الماء الطاهر المطهر وقال الشيخ أبو إسحاق

* وحدثنى عن مالك
عن أيوب بن أبي تميمة
السخيتي عن محمد بن
سيرين عن أم عطية أنها
قالت دخل علينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين
توفيت ابنته فقال اغسلها
ثلاثاً أو خسا أو أكثر من
ذلك إن رأيته ذلك ماء
وسدر واجعلن في الآخرة
كافوراً أو شيئاً من كافور
فاذا فرغتن فاذنني قالت
فلما فرغنا آذناه فأعطانا
حقوه فقال أشعرنها آياه
تعني بحقوه أزاره

انما يكره غسل الميت بماء الورد وماء القرنفل للسرف والافهو جائز اذا يغسل ليظهر وانما هو
 اكرامه للقاء الملكين قال الشيخ أبو محمد ان كان يعني انه لا يغسل بغيره من الماء القراح فليس
 هذا قول أهل المدينة قال الشيخ أبو اسحاق لا يغسل بماء زمزم ميت ولا نجاسة قال الشيخ أبو محمد
 في نوادره لا وجه لهذا القول عند مالك وأصحابه ومأقوله الشيخ أبو محمد هو المذهب والله أعلم
 (فصل) وقوله بماء وسدر على معنى المبالغة في الغسل والتنظيف لان السدر غاسول وهذا اذا
 وجد فان عدمه فما يقوم مقامه مما يعين على التنظيف والغسل كالاشنان والنطرون وغيرها
 قال ابن حبيب فان لم يجد فبالماء وحده وانما يكون ذلك في الثانية وما بعدها فأما الاولى فاما تكون
 بالماء وحده فهذا مذهب مالك وقال أبو قلابة يغسل أولا بالماء والسدر ثم بالماء وحده ويحتسب بذلك
 غسلة واحدة وقول مالك ان الغسل أولا هو الفرض فوجب أن يكون بالماء وحده وما بعد ذلك
 فاما هو على وجه التنظيف والتطيب فلا يضره ما خاطه مما يزيد في تنظيفه ووجه قول أبي قلابة
 ان فرض الغسل انما يجب ان يكون بعد المبالغة في تنظيفه من الاقدار وغيرها كغسل الجنابة
 (فصل) وقوله واجعلن في الآخرة كما هو يريد بذلك تطيب الرائحة وبقاء الطيب في أن يجعل
 في آخر غسلة وانما خص السكاور بذلك لأنه أقوى الارائح الطيبة مع ما فيه من التجمهر ومنع ما في
 الميت من النتن وقد قال أشهب ان عدمه أو عظمت مؤنة طيب الميت بغيره أو ترك
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاذا فرغت فاذني يريدا فرغ من غسلها أن يعلمه ويروي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لقرب عهد الحق بحمسه ويكون نقله منه إلى المغسولة رجاء
 الخير لها في ذلك والبركة بأشعارها بتوب كان قريب العهد بحمسه صلى الله عليه وسلم
 (فصل) وقوله فاعطانا حقوه وأرادت بحقوه الأزار وقال أشعرها إياه يريد صلى الله عليه وسلم
 أن يكون ذلك التوب الذي يلي جسدها من الثياب وهو الشعر والذي فوقه الدثار من مالك
 عن عبد الله بن أبي بكر ان أسماء بنت عيسى غسلت أبا بكر الصديق حين توفي ثم خرجت
 فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت اني صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل
 فقالوا لا شئ قوله ان أسماء بنت عيسى امرأة أبي بكر الصديق غسلته بدل على جواز غسل
 المرأة زوجها بعد وفاته لان هذا كان بحضرة جماعة الصحابة وموضع لا يتخلف عنه في الغلب أحد
 منهم ومثل هذا مما يجزى فيه أن يتحدث به وينتشر ولا سيما ان أبا بكر رضي الله عنه أوصى بذلك ولم
 يعلمه مخالف فثبت انه اجماع قال ابن حبيب من غير ضرورة وان كانت قد تزوجت غيره قال وكذلك
 لو تزوج هو أختها غسلها قال ابن حبيب ويغسل أحد الزوجين الآخر والميت منهما عريان قال في
 المختصر ولا يطلع أحدهما على عورة الآخر بل يستتر عورته وكذلك لو انقضت عدة الزوجة بالوضع
 قبل غسل زوجها لجاز لها أن تغسله لان الغسل حكم من أحكام النكاح كالمواريث (مسئلة)
 وأما غسل الزوج زوجته فقال مالك يجوز وبه قال الشافعي ومنع من ذلك أبو حنيفة والدليل على
 ما نقوله ان هذه زوجية كملت بالموت فلم تمنع الغسل كالومات الزوج (مسئلة) وان كانت
 مطلقة فلا يخلو أن تكون رجعية أو بائنا فان كانت رجعية فقد روى ابن القاسم عن مالك ليس له
 غسلها وروى عن ابن مافع له غسلها ورواه ابن مافع عن مالك في الخاوي ووجه الرواية الاولى ان هذه
 مطلقة فلم يكن للزوج غسلها كالبائن ووجه الرواية الثانية أنها امرأة برئها الزوج فكان له غسلها
 كالتى لم تطلق وان كانت سبوتة لم يكن له غسلها لانه لا توارث بينهما كالأجنبية قال الشيخ أبو محمد

• وحدثني عن مالك عن
 عبد الله بن أبي بكر أن
 أسماء بنت عيسى غسلت
 أبا بكر الصديق حين توفي
 ثم خرجت فسألت من
 حضرها من المهاجرين
 فقالت اني صائمة وان هذا
 يوم شديد البرد فهل على
 من غسل فقالوا لا

قياس هذا على قول مالك في الحى لا يراها حتى يرجع

(فصل) وقوله فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت انى صأته دليل على جواز الاخبار بأفعال النفل ان كان نفلاً أو الاخبار عن قضاء الواجب ان كان واجباً اذا تعلق بذلك حكم يحتاج الى السؤال عنه وان لم تكن أسماء من أهل النظر فحكمها التقليد للصحابه في هذا الحكم وان كانت من أهل النظر ويحتمل أن تسئل عنه خلوف فوات الحادثة اذا لم يبين لها الحكم أو ليقوى في نفسها ما ظهر اليها منه ان كانت علمته

(فصل) وقولها ان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل أخبرت بالعله المانعة لها من الغسل أو السبب الذى تخاف الضرر به وقولهم لالا يحتمل أن يكون جوابها لمن أن الغسل ليس بواجب على من غسل ميتاً ويحتمل أن وجوبه أسقطته عنها شدة البرد الآن الذى عليه جمهور الفقهاء ان غسل الميت لا يوجب الغسل وما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتاً فليغتسل ومن حله فليتوضأ ليس بثابت وقد روى موقوفاً عن أبي هريرة ولوثبت لجل على الاستحباب ليكون العازم على الاعتسال من غسل الميت يبالغ في غسله وينبسط ولا يتحفظ ولا يتقبض اذا لم يبين على الاغتسال وأمر الحامل للميت أن يتوضأ قبل أن يعمله ليكون على طهارة اذا صلى عليه فيصلى مع المصلين عليه (مسئلة) وهل ينجس الماء الذى يغسل به الميت والثوب الذى يجف به قال ابن عبد الحكم روى انه ينجس ذلك الثوب وقال الشيخ أبو اسحق لا يرى أن يصلى به حتى يغسل ولا بالذى يميه من مائه شئ وقال سمعون لا ينجس الثوب وذلك مبنى على نجاسة الانسان بالموت فن قال انه ينجس بالموت قال بنجاسة ذلك ومن قال لا ينجس بالموت حكم طهارتهما وهو الذى اختاره القاضى أبو الحسن ص م مالك انه سمع أهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلها ولا من ذوى المحرم أحد يلى ذلك منها ولا زوج يلى ذلك منها ولا وكفها من الصعيد ش وهذا كما قال ان المرأة اذا توفيت وكان معها نساء يلى ذلك منها يغسلها فان لم يكن معها نساء وكان معها رجال من ذوى محارمها فظاهر قوله ولا من ذوى المحرم أحد يقتضى أن اذا المحرم يغسلها وقال ابن القاسم يغسلها في قميصها وقال أشهب عن مالك يجمها واذا غسلت ذات المحرم الرجل غطت عورتها لان جسده ليس بعورة (فرع) فاذا قلنا يغسلها ذوا المحرم فصفة غسلها في قول مالك أن تغسل في قميصها وقال ابن حبيب تغسل وعليها ثوب يجافيه عنها ويصب الماء من تحت الثوب لئلا ياصق الثوب بجسدها فيصنها وقول مالك مبنى على انه راعى لمس جسدها بيده وقول ابن حبيب مبنى على مراعاة بصره ومنعه من أن يدرك شيئاً من حجم جسدها قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه والافضل عندي أن يجمع بين القولين فيلقى الماء من تحت الثوب على ما قاله ابن حبيب ويجافى الثوب عن جسدها ويكون على يديه نرقه يغسل بها جسدها تمنع يده من مباشرة شئ من جسدها

(فصل) وقوله يمت فسمح بوجهها وكفها من الصعيد على ما قاله انه اذا لم يكن معها من يحل النظر اليها فباشر غسلها من النساء ومن ذوى محارمها يمت بالصعيد لان هذا الطهور على معنى العبادة في جسد الانسان فكان بلبه التيمم عند تعذره ويحتص التيمم بوجهها وكفها لان الوجه والكفين مما يجوز النظر اليه وليس بعورة من المرأة وأما الذراع فعورة وفرض التيمم لا يتعلق بالذراع فقصر على الفرض الذى ليس بعورة ص م مالك واذا هلك الرجل وليس معه أحد النساء يمت

* وحدثني عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلها ولا من ذوى المحرم أحد يلى ذلك منها ولا زوج يلى ذلك منها يمت فسمح بوجهها وكفها من الصعيد * قال مالك واذا هلك الرجل وليس معه أحد النساء يمت

أيضا ش وهذا كما قال ان المرأة لما منع الرجال من النظر الى جسدها ومباشرته بأيديهم فكذلك يمنع النساء من النظر الى جسد الرجل ومباشرته بأيديهن الآن يكن من ذوى محارمه فيغسلنه عريانا ويسترن عورته قال ابن القاسم وابن حبيب وقال سحنون يغسلنه في قيصة وجه الرواية الاولى ما روى عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدخل على أم حرام فتغلبه وتطعمه ومن جهة المعنى ان جسد الرجل ليس بعورة ولذلك أبيع له كشف جسده بحضرة ذوات محارمه من النساء وانما أمر بستر المرأة لان جسدها عورة ووجه الرواية الثانية ان لمس المرأة الرجل ممنوع (مسئلة) فان كن أجنيبات يمنه على ما ذكر قال ابن القاسم بمن وجهه ويديه الى المرفقين لان ذراعى الرجل ليستا بعورة فتوصل اليهما الطهارة ص قال مالك وليس لغسل الميت عندنا شيء موصوف ولا لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر ش وهذا كما قال انه ليس لغسل الميت صفة لا يجوز ان تتعدى فتكون شرطاً في صحة غسله ولكن الغرض من ذلك تطهيره ويستحب أن يبدأ في المرة الأولى من غسله فيصب عليه الماء ويبدأ بغسل رأسه وحليته ثم يجسده يبدأ بشقه الأيمن ثم بالأيسر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في غسل ابنته ابدان بيمينها ومواضع الوضوء منها (مسئلة) ويستحب أن يوضئه الغاسل خلافاً لابي حنيفة والدليل على ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ابدان بيمينها ومواضع الوضوء منها ومعنى ذلك عند مالك ان يبدأ بمواضع الوضوء منها عند الغسل الذي هو محض العبادة لا في غسل الجسد مما به أذى أو غيره وقال أشهب نوضاً في الغسلة الاولى وقال ابن حبيب في الثانية قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أن معنى ذلك ان كانت الغسلة الاولى لازالة ما به من أذى أو غيره ان نوضاً بعد الفراغ منها وهو عند الشروع في الثانية والله أعلم ومن جهة المعنى ان هذا غسل الجسد لغير نجاسة فشرع فيه الوضوء كغسل الجنابة (مسئلة) وقال أشهب يعاد وضوؤه في الثانية وأنكر ذلك سحنون وينبغي على قول أشهب أن لا يكرر وضوؤه في أول مرة ثلاثاً فيعاد الوضوء فيكون ذلك تكراره ومن قال من أحسبنا لا يعاد وضوؤه اقتضى أن يوضأ ثلاثاً والله التوفيق (مسئلة) وبمضمض الميت ويدخل الماء في فيه قال ابن حبيب وقال أشهب ويأخذ على أصبعه خرقة ويدخلها في فيه لتنظف أسنانه وينقى أنفه ووجهه لان هذا من طهارة الحي فجاز أن يفعل بالميت كسائر الوضوء (فصل) وان كان المفسول امرأة فقد قال ابن حبيب لا بأس أن يضفر شعرها وقال ابن القاسم يعمل في شعر المرأة بما شاؤا من لفه أو ما الضفر فأعرفه ويحتمل أن يريد لأعرفه من أحكام الغسل الذي لا بد منها والصواب انه يستحب لقول أم عطية في غسل بنت النبي صلى الله عليه وسلم فنفرنا شعرها ثلاث قرون فألقيناها خلفها ولعل ابن القاسم تعلق في ذلك بان هذا أمر يمكن أن يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يطلع عليه والاول أظهر والله أعلم (مسئلة) ولا يقيم للميت ظفر ولا يحلق له شعر ولا ينتف خلافاً لابي حنيفة وأحد قول الشافعي ويقولنا قال المزني والدليل على ذلك ان هذا قطع جزء متمم بالميت فلم يكن مشروعاً أصل ذلك اختان ويزال الوسخ من أنظفاره وغير ذلك من ظاهر جسده لانه انما فاقه دون قطع شيء من جسده قال أشهب وما سقط من جسده من شعر أو غيره جعل في أكفائه

أيضا قال مالك وليس لغسل الميت عندنا شيء موصوف وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر

﴿ ما جاء في كفن الميت ﴾

ص ﴿ مالک عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض مصولية ليس فيها قميص ولا عمامة ﴾ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب المستحب من الكفن الوتر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب فكره أن يقصر عنها مع القسرة عليها أو يزاد عليها إلا إلى وتر قال ابن حبيب وثلاثة أثواب أحب إلى من أربعة وثوبان أحب إلى من ثوب ووجه ذلك أن الزائد على الثلاثة إنما هو للاحتياط والمبالغة ولا يكون ذلك إلا مع الوتر الذي هو أفضل والنقصان من الثلاثة إنما يكون للضرورة والتقصير عن الكفاية فلا يقصر عما يقدر عليه منه

(فصل) وقوله بيض البياض أفضل ألوان الكفن استئنا بكفن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك أشهب وقدرى عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البسوا من ثيابكم البياض فإنها أطهر وأطيب وكفنوا فيها موتاكم (مسألة) وكره مالک أن يكفن رجل أو امرأة في معصر إلا أن لا يوجد غيره رواه عنه ابن القاسم وروى عنه ابن زياد لا بأس به وبالزعر للرجال والنساء وجه الكراهية أن هذه الألوان إنما هي للجمال وليس الكفن بموضع تجمل ووجه رواية علي بن أبي زياد أن ما جاز من اللباس حال الحياة فإنه يكفن فيه بعد الممات كالأبيض

(فصل) وقوله مصولية ابن بكير هي منسوبة إلى سهول بلدي باليمن وقال ابن حبيب إنها منسوبة إلى القطن لأن السحول ثياب القطن والأمر أن راجعان إلى معنى واحد لأن ثياب اليمن إنما هي من القطن وقال ابن وهب السحول قطن ليس بالجيد وأفضل الكفن القطن والكتان استئنا في القطن بالنبي صلى الله عليه وسلم والكتان يجري مجراه لأنهما من نبات الأرض ومما ليس غالباً لغير معنى المباحاة وأما الحرير فإن مالكا كرهه للرجال والنساء وقال ابن حبيب لا بأس به للنساء وجه القول الأول أن الحرير إنما هو للمباحاة والجمال وليس الكفن بموضع مباحاة ولا تجمل ووجه ما قاله ابن حبيب أن هذا من لباسها المباح لها كالقطن وكرهت المغلالة في الكفن لأنه من باب المباحاة وهو ممنوع في الكفن

(فصل) وقوله في الحديث ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل أمرين أحدهما أنه لم يكن في كفته جملة قميص ولا عمامة وإنما كان جميع ما كفن فيه ثلاثة أثواب والثاني أنه كفن في ثلاثة أثواب لم يعتد فيها بقميص ولا عمامة وإن كان ذلك من جملة ما كفن به وقد اختلف العلماء في ذلك فروى ابن حبيب وابن القاسم عن مالكا أن الميت يقمص ويعمم وبه قال أبو حنيفة وقال القاضي أبو الحسن أن مذهب مالكا أنه غير مستحب وقد رواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم أن المستحب أن لا يقمص ولا يعمم ونحوه نحو المنع وبه قال الشافعي قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ولا يظهر عندي جوازه والأصل في ذلك ما روى جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي وقال ما أدخل حفرة فأمر به فأخرج فوضعه على ركبتيه وألبسه قميصه ونفت عليه من ريقه والله أعلم وكان كساعيا سابقيا (مسألة) إذا ثبت ذلك فإن المستحب عند مالكا من الكفن خمسة أثواب قميص وعمامة ومثروثوبان بدرج فيما بعد ذلك فيجوز أن يضاف المثروثوبان إلى الثوبين في العدد لأنه

﴿ ما جاء في كفن الميت ﴾

• حدثني يحيى عن مالكا

عن هشام بن عروة عن

أبيه عن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم

كفن في ثلاثة أثواب بيض

مصولية ليس فيها قميص

ولا عمامة

من جنسهما والمرأة مثل ذلك مئزر وثوبان ودرع وخمار والزائدة في كفن الميت على الخسة إلى السبعة لأبأس به الحاجة كما إلى الستر وهذا على مذهب مالك فأما على رأي ابن القاسم فإن الرجل يدرج في الثلاثة الأتواب إذا راجع المرأة على ذلك مئزر وخمار الحاجة كما إلى الستر (مسئلة) وعمامة الميت على حسب عمامة الحي رواء مطرف عن مالك يجعل منها تحت لحيته ويترك منها قدر الذراع ذؤابة تطرح على وجهه وكذلك يفعل من خمار الميتة لأنه بمنزلة العمامة للرجال ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أبا بكر قال لعائشة وهو مريض في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلاثة أتواب بيض مصولية فقال أبو بكر خذوا هذا الثوب لثوب عليه قد أصابه مشق أو زعفران فاغسلوه ثم كفنوني فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر الحي أخرج إلى الجديد من الميت وانما هذا للهلة **ع** ش سؤاله رضى الله عنه عائشة لما كانت أعلم الناس بأمره صلى الله عليه وسلم لأنه مات في يومها وفي بيتها ووليت أمره واهتلت به فكان يرجع في ذلك إليها وسألها أبو بكر رضى الله عنه في مرضه استعدادا للموت ولتنظر في كفنه وأمره ويمرر ذلك كله على اختياره من الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله خذوا هذا الثوب لثوب عليه وصية منه بأن يكفن في ثوب ليس وهو جائز في الكفن ولا خلاف في جواز التكفين في خلق الثياب إذا كانت لها من القطع وساترة له وبمحتمل أن يكون أوصى أن يكفن فيه لأنه قد لبسه في مواطن الحروب مع النبي صلى الله عليه وسلم وأحرم فيه **ع** وقد قال ابن حبيب إن مثل هذا مستحب للحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى حقوقه أم عطية الأنصارية وأمرها أن تشعره ابنته وهذا يقتضي أن وصية الميت معتبرة في كفنه وغير ذلك من أسره إذا وافق سنة وصوابا فإن أوصى بمصرف فقد روى على بن زياد عن مالك يكفن منه بالقصد ووجه ذلك أن الوصية إذا تعدت إلى ما نهى اقتصر منها على المباح الجائز كالزيادة على الثلث (مسئلة) فإن لم يوص الميت بشيء وتشاح الورثة لم ينقص من ثلاثة أتواب من جنس ما كان يلبس في حياته قال الشيخ أبو اسحاق لأن الزيادة عليها والنقص منها خروج به عن عادته والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله فاغسلوه محتمل أن يكون ذلك لشئ عامه فيه والافان الثوب اللبس لا يقتضي لبسه وجوب غسله قاله سحنون وربما كان الجديد أحق بالغسل منه وبمحتمل أن يكون أمره بالغسل للحمرة التي كانت فيه لما أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أتواب بيض وقول عائشة وما هذا تريد أن ذلك الثوب لم يصلح عنده لكفنه وأرادت أن يكفن في جديد وفي غيره مما هو أفضل فقار رضى الله عنه أن الحي أحق بالجديد من الميت لما يأنزله في طول عمره من اللباس وستر العورة وأما الميت فإن تغيره سريع ولذا قال انما هو للهلة تريد الصديد والقيح يعني أنه ليس تجمل ولا استدامة وانما يصير عن قريب إلى التغير بالصديد فلامعنى لكونه جديدا هكذا رواه يحيى للهلة بكسر الميم وروى للهلة وقال ابن الأنباري لا يقال للهلة بالكسر ورواه ابن عبيد وانما هما للهلة والتراب والمهل الصديد **ع** مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال الميت يغمص ويؤزر ويلف بالثوب الثالث فإن لم يكن إلا ثوب واحد كفن فيه **ع** ش قوله يغمص برديس القميص ويشد عليه المئزر وهذا يؤيد ما ذكرنا من مذهب مالك في القميص والمئزر وقوله ويلف في الثوب الثالث يقتضي أن كفنه ثلاثة أتواب وأن الثالث منها يلف به

ع وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلاثة أتواب بيض مصولية فقال أبو بكر خذوا هذا الثوب لثوب عليه قد أصابه مشق أو زعفران فاغسلوه ثم كفنوني فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر الحي أخرج إلى الجديد من الميت وانما هذا للهلة **ع** وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال الميت يغمص ويؤزر ويلف في الثوب الثالث فإن لم يكن إلا ثوب واحد كفن فيه

(فصل) وقوله فان لم يكن الاوب واحد كفن فيه بر يدان ما ذكر اولاهو المستعب عنه ملن وجد فان لم يجد الاوب او واحد اجترأ به والا صل في ذلك ماروى عن عبد الرحمن بن عوف انه قال قتل مصعب بن عمير وكان خيرا مني فلم يوجله ما يكفن فيه الا بردة وخلق نمرة ورجل آخر خير مني فلم يوجد ما يكفن فيه الا بردة

المشي امام الجنازة

المشي امام الجنازة
حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وأبا
بكر وعمر كانوا يمشون امام
الجنازة والخلفاء هم جوا
وعبد الله بن عمر وحدثني
عن مالك عن محمد بن
المنكدر عن ربيعة بن
عبد الله بن الهدير أنه أخبره
انه رأى عمر بن الخطاب
يقدم الناس امام الجنازة
في جنازة زينب بنت
جحش وحدثني يحيى
عن مالك عن هشام بن
عروة أنه قال ما رأيت أبى قط
في جنازة إلا ماها قال ثم
يأتى البقيع فيجلس حتى
يمروا عليه

ص مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم و با بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة والخلفاء هم جوا وعبد الله بن عمر ش قوله كانوا يمشون امام الجنازة دليل على ان ذلك سنة المشى معها لان مثل هذا اللفظ لا يستعمل الا فيما يكررو يستدام ويواظب عليه واذا كان ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ثبت انه مشروع ولا يصح أن يعمل على الاباحة لان ذلك ليس بقول لاحد لان الناس بين قائلين قائل يقول ان ذلك سنة مشروعة وبه قال مالك والشافعي وابن حنبل وقائل يقول ان ذلك ممنوع وان السنة المشى خلفها وبه قال أبو حنيفة والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم وقد ذكر أصحابنا في ذلك معاني ليست بالقوية منها أن الناس شفعا له والشفيع عشي بين يدي المشفوع وهذا حكم الرجال فاما النساء فيحشين من وراء الجنازة لان ذلك أسترهن قاله ابن نافع (مسئله) ويكره الركوب في المشى مع الجنازة فله مالك ولا بأس به في الانصراف قاله ابن حبيب ووجه ذلك ان المشى مع الجنازة فعل بر وموضع تواضع ومشى الى صلاة كالمشي الى الجمعة والرجوع فليس بعبادة في نفسه والركوب فيه مطلق كالركوب للنصر من الجمعة (فرع) فان ركب الى الجنازة فحكمه ان يمشى خلف الجنازة والنساء خلفه قاله الشيخ أبو اسحق ووجه ذلك انه قد خالف السنة في سيره فلم يكن له أن يمشى من على السنة فيظهر مخالفته وأذيته بدايته فكان موضع سيره خلف الجنازة وأمما النساء ليسترن منه والله أعلم

ص مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش ش قوله انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنازة على نحو ما ذكرناه من رواية ابن شهاب وزاد في هذا انه بين أنه مما كان يأمر به ويأخذ الناس بالتزامه والعمل به وقد فعل ذلك عمر بحضرة المحابة لاسيا في مثل جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم فانه لا يتكلف عنها أحد إلا لعذر ثم لم يثبت في ذلك انكار من أحد فثبت انه اجماع ص مالك عن هشام بن عروة انه قال ما رأيت أبى قط في جنازة إلا ماها قال ثم يأتى البقيع فيجلس حتى يمروا عليه ش قوله ما رأيت أبى قط في جنازة إلا ماها يقتضى مداومة عروة على ذلك اقتداء بما روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وأخبار هشام انه لم ير أباه قط في جنازة إلا ماها وهذا يدل على اعتماده ذلك وقصده اليه

(فصل) وقوله ثم يأتى البقيع يرسم مقبرة المدينة فيجلس حتى يمروا عليه بر يدان جلوسه كان على طريقهم الى القبر اذا كان يتقدمهم لمرعة سيره وابطائهم وسرعة السير بالجنازة مستحب والأصل في ذلك ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اسرعوا بجنازكم فاما هو خير يتقدمونها اليه أو شر تضعونه عن رقابكم

(فصل) وقوله فيجلس حتى يمروا عليه بر يدانه انما كان يجلس ببعض الطريق ولو كان يجلس

بوضع القبر لقال فيجلس حتى يالحقوا به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المنع من الجلوس حتى توضع الجنازة ثم نسخ بعد روى عن علي بن أبي طالب أنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد ص **﴿** مالك عن ابن شهاب أنه قال المشي خلف الجنازة من خطأ السنة **﴾** ش قوله من خطأ السنة السنة ما رسم ليعرى عليه ولا يطلق في الشرع الأعلى جواب الفعل فيحذف أن يريد به من مخالفة السنة وان الفاعل لذلك قد أخطأ السنة وخالفها ويحتمل أنه يريد أنه من خطأ أهل السنة وأن من أهل السنة من قد أخطأ في ذلك

﴿ النهي عن تتبع الجنازة بنار **﴾**

ص **﴿** مالك عن هشام بن عروة عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها أجروا نيا بي إذا مت ثم حنطوني ولا تذروا على كفى حنطا ولا تتبعوني بنار **﴾** ش قوله أجروا نيا بي يحذف أن يكون ذلك منها على وجه التعليم بالسنة على وجه الأمر ببلوغها والاعتذار من التقصير عنها ويحذف أن يكون على وجه الوصية لمن قد علم جواز ذلك وجواز غيره وتريد بقولها أجروا نيا بي تحجب بها بالعود وغير ذلك مما يضربه والأصل في ذلك أن الميت يحتاج إلى تطيب ريحه وريح كفنه فان ذلك من أكرامه وصيائمه لئلا تظهر منه ريح مكروهة ولذلك شرع في غسله الكافور ليطيب ريحه ولتغنى ريح كريهة أن كانت

(فصل) وقولها ثم حنطوني الحنوط ما يجعل في جسد الميت وكفنه من الطيب والمسك والعنبر والكافور وكل ما الغرض منه ريحه دون لونه لأن المقصود منه ما ذكرنا من الرائحة دون التحمل باللون (مسئلة) إذا ثبت ذلك فوضع الحنوط قال أشهب أن جعل الحنوط في لحية ورأسه فواسع وقال ابن حبيب يجعل الكافور على مساجده ووجهه وكفيه وركبتيه وقديه ويجعل في مساه ويصفيه ووه وأذنيه ومنخريه وعلى القطن الذي يجعله بين فخذه ويجعل بين أكتافيه كلها ولا يجعل على ظاهر كفنه وجه ذلك أن الحنوط يجعل من أعضائه فيما يكره وهو موضع السجود وفيما يتقن منه خروج أذى وهو جيع مساه ويكون ذلك مع قطن لينع ما يتقن خروجه من الأذى وليرد ريح الحنوط ما يتقن من ريح مكروهة ولا يجعل على ظاهر الكفن شي من ذلك لأن الحنوط إنما هو لمعنى الريح لا اللون (مسئلة) ويفعل هذا بكل من يغسل ويمسح عليه عمر ما كان وغير محرم وبه قال الحسن وعكرمة والاوزاعي وأبو حنيفة وقال الشافعي لا يقرب المحرم الطيب ولا يغطي رأسه والدليل على ما نقوله أنه حكم من أحكام الحج فوجب أن يبطل بالموت كالطواف وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في محرم وقع عن راحلته فأت اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تجمر وارأسه فان الله يبعث يوم القيامة مليبا فليس بما منع من ذلك في غير ذلك الميت لأننا لا طريق لنا إلى أن نعلم نحن في غيره من الأموات أن الله يبعث يوم القيامة مليبا وتعليل النبي صلى الله عليه وسلم الحكم بما لا طريق لنا إلى معرفته دليل على أنه حكم مخصوص به ولو كان حكما يتعدى إلى غيره لعله بما لا طريق إلى معرفته

(فصل) وقولها ولا تتبعوني بنار قال ابن حبيب إنما ذلك للتناول بالنار ويحذف أيضا أن يكون هذا من أفعال الجاهلية فشرعت مخالفتها إذا لم يكن له وجه مقصود في الشرع فيحتمل أن يمنع لأنه كان يفعل على وجه الظهور والتعالى وانه أعلم ص **﴿** مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال المشي خلف الجنازة من خطأ السنة

• النهي عن أن تتبع الجنازة بنار

• وحدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها أجروا نيا بي إذا مت ثم حنطوني ولا تذروا على كفى حنطا ولا تتبعوني بنار • وحدثنى عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

أبي هريرة أنه نهى أن يتبع بعد موته بنار قال يحيى سمعت مالكا يكره ذلك * ش قوله نهى أن يتبع بعد موته بنار ويجب على الامام أن ينهى فاعليه ويوصيهم بتقوى الله واتباع السنة في أمره وغسله وكفنه ودفنه وغير ذلك من أحواله

التكبير على الجنازة *

ص * مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصفاهم وكبر أربع تكبيرات * ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمى النجاشي للناس يريد أخبرهم بموته وقد أخبر بقتل زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة وهذا النبي غير عظمور فاما النبي الذي يكون معه الصباح والضجيج فانه عظمور ولذلك كره مالك إلا أن تدار بالجنازة على أبواب المساجد والأسواق لأنه من النبي قال علقمة بن قيس الانتذار بالجنازة من النبي والنبي من أمر الجاهلية

(فصل) فاما النجاشي فلك الحبشة واسمه احمة وكان آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وأخذ بالإيمان به من هاجر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فخرج عنهم وآوهم وأسرايانه لمخالفة جميع الحبشة له فلما مات نعاه النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه في اليوم الذي مات فيه وهذا دليل واضح على نبوته إذ لا سبيل إلى معرفته لمن يدعي النبوة إلا وحي من رب العالمين

(فصل) وقوله وخرج بهم إلى المصلى يقتضي أن ذلك موضع معين عندهم للصلاة على الجنازة وفي ذلك بيان أحدهما في صفة من يصلي عليه وتمييزه من غيره والثاني في صفة الصلاة

الباب الأول في صفة من يصلي عليه وتمييزه من غيره *

اعلم أن الصلاة في الجلمة على المسلمين لازمة الآن يمنع من ذلك موانع نسيها بعد هذا إن شاء الله تعالى والأصل في ذلك ما روى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وصلاته على من مات من أصحابه واختلف أصحابنا في الصلاة على الميت فقال مالك وجهوا أصحابنا أنها واجبة وقال أصبغ هي سنة وليست بواجبة وجه القول الأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أباكم قدماء فقوموا فسلوا عليه والأمر يقتضي الوجوب ولا فرق بين الصلاة على النجاشي وغيره ووجه قول أصبغ أن هذا ركن من أركان الصلاة يفعل مفردا فلا صلاح صلاة فلم يكن واجبا أصل ذلك سجود التلاوة (مسألة) إذا ثبت أنها واجبة فهي فرض من فروض الكفاية لأنه لا خلاف أنه لا تازم الصلاة على ميت جميع المؤمنين وأنه إذا صلى بعضهم عليه فقد أدى فرض الصلاة وسقط وجوبه عن سائرهم (مسألة) إذا ثبت ذلك فالمنع من الصلاة على الميت يكون على ضربين عام وخاص فاما العام فلمعنى في الميت ويكون على معنيين فضيلة في الميت وتقيمه فاما الفضيلة فانها الشهادة في سبيل الله تسقط فرض الغسل والصلاة وهذا قال مالك والشافعي وأكثر الفقهاء وقال أبو حنيفة لا يغسل ولكن لا يعرى من الصلاة عليه وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري يغسل ويصلى عليه والدليل على ما قوله حديث جابر بن عبد الله كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى توب واحد وقال أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنهم بسماتهم ولم يغسلوا ولم يصل عليهم ودليلنا من جهة القياس أن هذا معنى يمنع فرض الغسل فنع فرض الصلاة كعدم الاستهلال في السقط (مسألة) وأما النقص بالكفر وعدم الاستهلال في السقط فاما

أبي هريرة أنه نهى أن يتبع
بعد موته بنار قال يحيى
سمعت مالكا يكره ذلك
التكبير على الجنازة *
حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم سمى النجاشي
للناس في اليوم الذي مات
فيه وخرج بهم إلى المصلى
فصفاهم وكبر أربع
تكبيرات

الكفر فقلوه تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون وأما الاستهلال فان به تعرف الحياة واذا لم تصح حياته لم يصل عليه وسيأتي ذكره بعده هذا مستوعبا في القرائن ان شاء الله (مسئلة) وهذا اذا كان الميت على هيئته فان كان مقطعا فروى ابن القاسم عن مالك في العتية ان أكثر البدن يغسل ويصلى عليه مجتمعا كان أو مقطعا وقال ابن حبيب عن مالك ان كان مجتمعا صلى عليه وان كان مقطعا لم يغسل ولم يصل عليه وجه رواية ابن القاسم ان تقطيعه لا يبطل حرمة ولا يسقط حكم الصلاة عليه لانه موجود ووجه رواية عبد الملك ان تقطيعه منع غسله واذا منع غسله بطل حكم الصلاة عليه كالشهيد وان في غسله انتهاك الحرمة ومتابعة لما تقدم من التمثيل (فرع) فان لم يوجد منه الرأس أو رجل فقد قال مالك لا يغسل ولا يصلى عليه حتى يوجد أكثره وقال ابن حبيب يغسل ويصلى عليه وينوي به الجلمة وجه قول مالك ان الأقل تابع للأكثر فاذا غاب الاكثر كان بمنزلة مغيب جميعه ولا يصلى على غائب وماله ابن حبيب يحصل معنيين أحدهما تجوز الصلاة على الغائب وسيأتي ذكره والثاني انه لما وجد البعض لزمت الصلاة عليه ولم يمكن افراده بالصلاة فوجب أن ينوي جميعه

باب الثاني في صفة الصلاة على الميت

أما صفتها فان يكبر فيها أربع تكبيرات على حسب ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الصلاة على النجاشي رحمه الله (مسئلة) فان كان الامام ممن يكبر خمس تكبيرات فقد روى ابن القاسم ومالك يقطع المأموم ولا يتبعه وروى ابن الماجشون عن مالك يسكت ولا يكبر معه فاذا سلم سلم معه وقوله أشهب ومطرف فوجه الرواية الاولى ان هذا أصل قد صار شعار أهل البدع فيجب اظهار اختلاف عليهم ووجه الرواية الثانية ان هذا أمر كثر فيه اختلاف بين أهل العلم ولا تفسد الصلاة اذا كان الامام من أهل الدين والسنة والخطأ انما هو منه في زيادة التكبير فلا يتبعه فيها وزيادة القيام في الصلاة لا يمنع منه ولا يمنع صحة الصلاة فيقوم حتى يسلم بسلامه وأما ان كان الامام من أهل البدع فلا يصلى معه ولا يقتدى به كبرار بما أوجسار ورواية ابن القاسم أولى لان الاجماع قد انعقد على بطلان الخامسة (مسئلة) وهل يقف الامام بعد الرابعة للدعاء (قال) سحنون يقف بعد الرابعة ويدعو كما يدعو بين كل تكبيرتين وقال سائر أصحابه لا يقف بعد الرابعة ويسلم بأثرها وجمما قاله سحنون التكبيرات الآخرة من صلاة الجنائز فكان الدعاء مشروعا بعدها أصل ذلك الأولى والثانية ووجه القول الثاني ان الدعاء في صلاة الجنائز بمنزلة القراءة في غيرها فلو دعا بعد الرابعة لاحتاج الى تكبيرة تفصل بين القراءة والسلام كما يفصل الركوع بين القراءة والتسليم (فرع) وهل يرفع يده مع كل تكبيرة روى ابن وهب عن مالك انه يستحب ذلك وروى ابن القاسم عنه لا يرفع فيها بعد الأولى وروى ابن حبيب عن ابن القاسم لا يرفع في الأولى ولا في غيرها والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في رفع اليدين في صلاة الفريضة (مسئلة) فان فات بعض التكبير صلى مع الامام ما أدرك على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى فاذا سلم الامام وأخذ في القضاء فهل يوالي التكبير أو يدعو بين كل تكبيرتين قال القاضي أبو محمد يدعو بين التكبير ان لم يضر رفع الجنائز قبل فراغه وان خاف الرفع والى التكبير وروى ابن القاسم في المدونة يكبر ما سبقه به الامام تباعوا ويحتمل أن يكون قال ذلك خوفا من رفع الجنائز ويحتمل أن يكون خلافا وجمسارواه القاضي أبو محمد أن صلاة الجنائز مقصودها الدعاء للميت فلا يجوز الاخلال به مع التمكن منه فاذا خاف القوات والى التكبير لئلا يصلى على

الجنائز بعد رفعها ووجع رواية ابن القاسم ان جلناها على الخلاف ان اركان الصلاة هي التكبير فعليه ان يأتي بها لان الامام قد جعل عنه الدعاء حين لم يدرك محله وان اراد ان يتأهل في الدعاء وحده كان مصليا على الجنائز صلاة مفردة بعد صلاة الجماعة

(فصل) وقوله في الحديث فصف بهم دليل على ان من سنة هذه الصلاة الصف كسائر الصلوات ويتقدمهم امامهم لان هذه سنة كل صلاة شرع الصف لها ولما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبر منبوذ فأتهم وصلوا خلفه

(فصل) وقوله وكبرأربع تكبيرات على ما ذكرناه من ان ذلك حكم الصلاة وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي وان كان غائبا فانه يحتمل ان يكون مثل له فراه دون ان يراه غيره ويحتمل ان يكون جاز له لانه من المسلمين وقد علم به النبي صلى الله عليه وسلم في وقت موته ولذلك قال في النجاشي للناس اليوم الذي مات فيه وهذا لا يصح لاحد بعده ويحتمل ان يجوز ذلك لانه رجل من المسلمين يقرن انه لم يصل عليه ولو كان بين المسلمين فصلاوا عليه لم يصل عليه والله أعلم ولم يحفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على غيره ممن غاب عنه (مسئلة) ومن غرق في البحر أو قتل ولم يتمكن من غسله أو أكله السبع فلم يبق منه شيء فقد قال ابن حبيب يصلى عليه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالنجاشي وقال غيره ممن أصحابنا لا يصلى عليه ووجه ذلك ان الصلاة على الميت انما شرعت عند موته أو ما يقرب منه وأما اذا بعد موته أو طالت مدته فانه لا يصلى عليه كما لا يصلى اليوم على أحد من الأمم الماضية من قتل ظلما وعلمنا انه لم يصل عليه أو من غرق في البحر فلم يصل عليه ويحتمل ان يكون قول ابن حبيب فممن عرف أمره وعوين غرفة أو أكل السبع فاذا لم يعلم ذلك الا بعد أيام لم يصل عليه ص م مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف انه أخبره ان مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المساكين ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ماتت فاذنوني بها فخرج بها فخرج عليه وسلم أخبر بالذي كان من شأنها فقال ألم أمركم ان تؤذوني بها فقالوا يا رسول الله كرهنا ان نخرجك ليلا ونوقظك فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات م ش قوله ان مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها دليل على اقبال النبي صلى الله عليه وسلم بأخبار ضعفاء المسلمين وتفقدتهم ولذلك كان يجبر بمرضهم وقد أخبره ان يعود ضعفاء المسلمين ويسأل عنهم وذلك اخبار عن كريم خلق النبي صلى الله عليه وسلم وتواضعه واهتباله بالضعفاء والمساكين وقيامته لهم وتأنيسه اياهم ورفعهم كما وصفه الله تعالى وكان بالمؤمنين رجايا صلى الله عليه وسلم تسليما ومن ذلك أمره صلى الله عليه وسلم أن يؤذن بها اذا ماتت لتلايخني عليه أمرها وليشهد جنازتها ويصل عليها وليستغفر لها لان لها من الحق في دعائه وبركته بحق الأغنياء من المسلمين

(فصل) وقوله فخرج بجنازتها ليلا والخروج بالجنازة من الليل جائز وان كان الأفضل ترك ذلك الى النهار ليضمرها من أمكن من المسلمين دون مشقة ولا تكلف خروج بالليل فان كان ذلك لضرورة فلا بأس به روى ذلك علي بن أبي زياد عن مالك

(فصل) وقوله فكروهوا ان يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم تعظيما منهم للنبي صلى الله عليه وسلم

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف انه أخبره ان مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المساكين ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ماتت فاذنوني بها فخرج بجنازتها ليلا فكروهوا ان يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات

وصلى واجلأله واشفا فاعليه من ان يوقظوه في وقت راحته مع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يوقظ من نومه لانهم كانوا لا يدرون ما يحدث له في نومه ومقتضى ذلك تعجيلهم بالجنائز وظنوا ان الامر بذلك آكد من امره بان يؤذنه وقيل روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امر عوا بالجنائز فان تلك صالحة فغير تقدمونها اليه وان تلك سوى ذلك فشر تضعونه من رقابكم وقال ابن حبيب لا يعتنى بالجنائز الهوينى ولكن مشية الرجل الشاب وهذا اذا كانت في البر فان كانت في البصر فعن ابن القاسم ان لم يرج البر قبل التغير غسل وصلى عليه وروى على شقه الايمن

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألم أمركم ان تؤذوني تكبراهم بأمره اياهم ونهياهم عن استدامة مثل هذا في مثل هذه المرأة وان امره لهم بذلك كان مؤكدا وان احتبأ به مثل هذه المرأة من الضعفاء والمساكين شديدا فعندوا اليه بالمانع لهم من ذلك الا شفاق من اخراجه في الليل وايقائه (فصل) وقوله تخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يري الى موضع قبرها حتى صف الناس على قبرها وهذا يقتضى ان الصفوف على الجنائز مسنونة كسائر الصلوات وان صلاة الجنائز جماعة ولذلك لم يصل عليها وحده وان كان من يصل على الميت النساء فقط فقد قال ابن القاسم يصلين اذا اذا لان هذه صلاة فلم تكن المرأة فيها اماما كسائر الصلوات وقال أشهب تؤمهن امرأة منهن ويحفل أن تكون هذه الرواية مبنية على رواية ابن أيمن عن مالك في امامة المرأة

(فصل) وقوله فصف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات بين في الصلاة على القبر وعلى هذا جمهور أصحابنا غير أشهب ومسنون فانهم قالوا ان نسي أن يصلي على الميت فلا يصل على قبره وليدعه قال مسنون ولا أجمله ذريعة الى الصلاة على الجنائز في القبور وقال ابن القاسم وسائر أصحابنا يصل على القبر اذا قامت الصلاة على الميت فاما اذا لم تنف فلا يصلي عليه وقال ابن وهب عن مالك ان ذلك جائز وبه قال الشافعي والدليل على المنع من ذلك فحين صلى عليه أن هذا حكم يجب فيه بعد موته فوجب أن لا يتكرر مع بقاء حكم الاصل كالغسل وجهه قول ابن وهب والشافعي تطلقها بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على هذه المرأة والجواب انه لا يجوز استئله للمعان أحدها ان النبي صلى الله عليه وسلم علل صلاته على القبور بالطريق لنا الى العلم بأن حكم غيره فيه حكمه فقال ان هذه القبور ممتلئة ظلمة والله ينورها بصلاتي عليهم ووجه آخر وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان هو المستحق للصلاة على الجنائز والولى فيها فاذا صلى غيره لم يسقط فرض الصلاة عليها وهذا قول جماعة من أصحابنا ومنهم من قال ان الفرض يسقط ولا تعاد الصلاة غيرها ان كان منهم من دفنها حتى يصلى عليها فقال ان ماتت فلا تدفنوها حتى يصلى عليها وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يموتن فيكم ميت مادمت بين أظهركم الا آذنتموني به فان صلاتي له رحمة روى ذلك في الوجهين أبو عبد الرحمن النسوي فلما كان قد نهى أن تدفن حتى يصلى عليها لم تكن صلاتهم دونة تسقط فرض الصلاة عليها ووجه ثالث هو اننا لا نقول انه لا يجوز أن يصلى على قبر بوجه فيحتاج علينا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وانما نقول انه لا يجوز أن يصلى على قبر من قد صلى عليه قبل الدفن فيجب أن يحتاج علينا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر كان قد صلى على من دفن فيه ولا طريق لهم الى اثبات ذلك وليس لهم أن يقولوا ان هذه المسكنة قد صلى عليها الاولنا أن نقول لم يكن صلى عليها واذا تساوى الدعوتان لم يصح الاحتجاج بغيرها على انه قد روى من حديث جابر انه لما دفن الرجل ليلا نهى النبي

صلى الله عليه وسلم أن يدفن أحدا لئلا حتى يصلى عليه وهذا دليل على أنه دفن بغير صلاة ولو دفن بعد أن صلى عليه لما سئى أن يدفن حتى يصلى عليه كما أنه لما كفن وغسل لم يوتر عن أن يدفن حتى يكفن ويغسل ولكنه لما قصد في كفنه قال من ولى منكم أخاه فليصن كفنه وإن صلى على ميت فلما فرغوا من الصلاة قال لهم الإمام أنى لم أدع لهذا الميت فقد كرر ابن حبيب أنه تعاد الصلاة عليه (مسئلة) فلو صلى على ميت ونسى بعض التكبير وذكره قبل الدفن فإن كان يقرب رفعها أعيدت وأتم بقية التكبير فإن تناول ذلك استؤنف فإن دفنت تركت ولم تكشف ولم تعد الصلاة عليها وذكر في العتية نحوه فأما إتمام الصلاة بالتقرب وابتدائها إذا تناول فوجه صحيح لأن اليسير من العمل لا يمنع البناء على تقدم من الصلاة ويمنع من ذلك كثره وأما المنع من إعادة الصلاة بعد الدفن فيصحب أن يكون هذا القول مبنيا على قول أشهب ومهزون لا يصلى على القبر بوجه والقياس أن يصلى على القبر إذا لم تكمل الصلاة على الميت لأنه ينزله من لم يصلى عليه (مسئلة) إذا ثبت أنه لا يصلى على قبر بعد أن تفوت الصلاة على الميت فبأى شيء يفوت ذلك قال أشهب تفوت الصلاة على الميت خارج القبر بأن يهال عليه التراب ويخرج وإن وضع عليه اللبن الملم بهل التراب عليه وقال عيسى عن ابن وهب في العتية إذا سوى التراب مقدمات إخراج والصلاة عليه وقاله يحيى بن يحيى وروى عيسى عن ابن القاسم أن ذلك لا يفوت حتى يخاف عليه التغيير وأن يخرج الملم يحف التغيير عليه وجه قول أشهب أن وضع اللبن هو من بيان داخل القبر وأما إحالة التراب فهو الشروع في الدفن والتغطية وإنما يفوت بأدفعن ووجه قول ابن وهب أن الفراغ من الدفن تسوية التراب وبه يقع الفراغ ووجه قول ابن القاسم أنه لا تأخير للتراب وتسويته إذا مضرة على الميت في إزالة التراب عنه في ذلك لحرمته الملم يحف التغيير عليه فإن خيف التغيير عليه امتنع إراحه لما في ذلك من هتك حرمة ص مالك أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك بعض التكبير على الجنائز ويفوته بعضه فقال يقضى ما فات من ذلك من التكبيرات الأربع هي أركان صلاة الجنائز كركعات الصلاة وبها شهباء عن ابن الخطاب حين أجمعوا على إنها أربع تكبيرات كاطول صلاة الفرض فن جاء فوجد الإمام قد كبر بعض التكبير فلا يجاوز أن يجده في حال تكبير أو في حال دعاء فن وجدته في حال تكبير كبر معه ما أدركه من التكبير وإن وجدته في حال دعاء فهل يكبر ويدعو روى أشهب عن مالك في العتية يكبر ويشرع في الدعاء وروى عنه في المدونة ينتظر حتى يكبر أخرى فيكبر معه ووجه رواية أشهب ما احتج به من أن هذه الصلاة شئت صلاة الفرض ومن فاته في الفرض بعض صلاة الإمام دخل معه على أى حال وجدته ولم يطرأ بشرع في غيره فكذلك هذا ووجه رواية علي بن زياد أن التكبير في هذه الصلاة كاركوع في غيرها فمن فات ركعة من صلاة الفرض لم يقسمها ثم يدخل مع الإمام بل كان يؤخر قضاءها حتى يكمل ما أدركه من صلاة الإمام فكذلك هذا يبدأ بما أدركه من التكبير مع الإمام قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ووجه ذلك عندي أن الخلاف إنما بين على فوات اتباع المأموم الإمام في التكبير فعلى رواية أشهب يجوز للمأموم أن يتبع الإمام في التكبير مالم تكمل التكبير التي تلها وعلى رواية علي يفوت اتباعه بالشروع في الدعاء فإن شرع في الدعاء فقد فاته اتباعه وليس من حكم صلاة الجنائز أن يعمل منها ما لا يعتد به فلذلك لم يأمم انتظار الإمام حتى يكبر فيتبعه في تكبيرته تلك إذ قد فاته اتباعه في التي قبلها بالشروع في الدعاء (مسئلة) فإذا تم ما أدركه من صلاة الجنائز قضى ما فات من التكبير خلافا للمصنفين والذين قالوا على ما قوله أن هذه

وحدثني عن مالك أنه سأل
ابن شهاب عن الرجل يدرك
بعض التكبير على الجنائز
ويفوته بعضه قال يقضى
ما فات من ذلك

﴿ ما يقول المصلي على الجنازة ﴾ * حدثني يحيى (١٦) عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل

صلاة فإذا مات المأموم بعض أركانها قضاءه بعد تمام ما أدرك مع الإمام كصلاة الفريضة

﴿ ما يقول المصلي على الجنازة ﴾

ص ﴿ مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف صلى على الجنازة فقال أبو هريرة أن الله أخبرك أتبعها عن أهلها فإذا وضعت كبرت وحدث الله وصليت على نبيه ثم أقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزدني إحسانه وان كان مسيئاً فجزأه من سيئاته اللهم لا تنحرماً أجره ولا تنقماً بعده ﴾ ش سؤاله أبا هريرة كيف صلى على الجنازة استخبر عن صلاة الجنازة خاصة وجاوبه أبو هريرة بالتابع من أهلها فعمله بذلك إذا تبعها مشروع وقوله فإذا وضعت كبرت يريدان الصلاة متصلة بالوصول والوضع في الأرض الآن يتولى للناس الوارد في شيء يسيراً (فصل) قوله وحدث الله وصليت على نبيه أعلم بأن استفتاح الصلاة بعد التكبير بالحمد لله والصلاة على نبيه الآن ليس فيه نطق معين لا يحدث غيره ولا خلاف في ذلك وإنما ذكر أبو هريرة مادعاه ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول صلى وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطبة قط فسمعت يقول اللهم أعذه من عذاب القبر ﴾ ش قوله صلى على صبي لم يعمل خطبة قط الصلاة على الصبي قرينة ورغبة في الحاقه بالصالح السلف ولا خلاف في وجوب الصلاة عليه وقوله اللهم أعذه من عذاب القبر يحتمل أن يكون أبو هريرة اعتقده لشئ سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ان عذاب القبر عام في الصغير والكبير وأن الفتنة فيه لا تسقط عن الصغير لعدم التكليف في الدنيا وقدرى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم أنه ملكان فيقعدانه فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقولان له انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعداً من الجنة فبإرهاهما جميعاً وأما المنافق والكافر فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس فيقال لا دريت ولا تليت وبضرب بطارق من حديد ص ﴿ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة ﴾ ش قوله كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري وقال الشافعي وأحمد وأصحق يقرأ فيها بأم القرآن في أول ركعة خاصعة بدعوى سائرهما وبه قال أشهب وقال الحسن يقرأ فاتحة الكتاب في كل تكبيرة والدليل على ما نقوله ان هذا ركن من أركان الصلاة لم يكن من شرط صحته فراءة أم القرآن كسجود التلاوة

﴿ الصلاة على الجنازة بعد الصبح وبعد العصر ﴾

ص ﴿ مالك عن محمد بن أبي حرملة مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب ان زينب بنت أبي سامة توفيت وطارق أمير المدينة فأبى بجنازتها بعد صلاة الصبح فوضعت بالبقيع قال وكان طارق يغلس بالصبح قال ابن أبي حرملة فسمعت عبد الله يقول لأهلها أما أن تصلوا على جنازتك الآن وأما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس ﴾ ش قوله أي بجنازتها يعني أي بها إلى موضع الصلاة عليها وقد

أبا هريرة كيف صلى على الجنازة فقال أبو هريرة أما لعمر الله أخبرك أتبعها عن أهلها فإذا وضعت كبرت وحدث الله وصليت على نبيه ثم أقول اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزدني إحسانه وان كان مسيئاً فجزأه من سيئاته اللهم لا تنحرماً أجره ولا تنقماً بعده * وحدثني عن مالك سمعت سعيد بن المسيب يقول صلى وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطبة قط فسمعت يقول اللهم أعذه من عذاب القبر * وحدثني عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة * الصلاة على الجنازة بعد الصبح وبعد العصر * * حدثني يحيى عن مالك عن محمد بن أبي حرملة مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب ان زينب بنت أبي سامة توفيت وطارق أمير المدينة فأبى بجنازتها بعد صلاة الصبح فوضعت بالبقيع قال وكان طارق يغلس بالصبح قال

ابن أبي حرملة فسمعت عبد الله بن عمر يقول لأهلها أما أن تصلوا على جنازتك الآن وأما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس

صلى طارق الصبح وهذا قبل الاسفار لانه كان يغلس بصلاته فقال عبد الله لاهلها ما ان تصلوا على جنازتك الآن يريد عند ابن القاسم قبل الاسفار واما ان تتركوا حتى ترتفع الشمس فتجوز الصلاة عليها ويخرج وقت المنع لان وقت المنع عنده هو من أول الاسفار الى أن ترتفع الشمس وتجوز النوافل وفي هذا مسئلتان احدهما جواز الصلاة عليها بعد الصبح والثانية المنع من ذلك بعد الاسفار ان ترتفع الشمس والدليل على جوازها بعد صلاة الصبح ان هذه صلاة فرض فلم يمنع فعلها قبل الاسفار كسائر الفرائض ووجه المنع من فعلها بعد الاسفار حديث ابن عمر المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنصروا بصلاتكم فتصلوا عند طلوع الشمس ولا عند غروبها فوجه الدليل منه أن الصلوات في الجملة ممنوعة في ذلك الوقت وانما يجوز فعل صلاة الوقت فيها خوفاً فوات وقتها واما صلاة الجنائز فانه لا يخاف فوات وقتها ولو خيف فوات وقتها بالضرورة الى الدفن خوفاً تغيره أو غيره لجاز أن يصلى عليها ذلك الوقت وغيره خوفاً الفوات كصلاة الصبح ص **عن مالك عن نافع** ان عبد الله بن عمر كان يصلى على الجنائز بعد الصبح اذا صليت الوقتين **ش** قوله يصلى على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح يريد بعد هاتين الصلاتين وقوله اذا صليت ما جعل أن يرصد صلاة الجنائز بعد الصبح وبعد العصر وذلك أولى من أن يرصد اذا صليت الصلاتين صلاة الصبح وصلاة العصر لوقت ما لانه قد صلى الصلاتين في آخر وقتيهما ولا يصلى بعدهما على الجنائز الا ان يريد به اذا صليت في أول وقتيهما وهو تكلف من التأويل والأول أظهر

(فصل) وقوله لوقت ما يجعل أن يرصد لوقت الصلاتين وهو الوقت المختار لهما في العصر الى أن تصفر الشمس وفي الصبح الى الاسفار وهو رواية ابن القاسم في المدونة وفي المختصر يصلى عليها الا عند ما تم الشمس أن تطلع وعند ما تم ان تغرب وبصر اثرها في الارض فلا يصلى عليها الا ان يخاف عليها وقوله هذا في الصبح مبني على ان الوقت المختار للصبح جميع وقتها وانه ليس لها وقت ضرورة ورأية ابن القاسم مبنية على ان لها وقت ضرورة وهو من الاسفار الى طلوع الشمس ويحتمل ان يرصد بقوله اذا صليت لوقتيهما الوقت صلاتي الجنائزين على ما تقدم والله اعلم (مسئلة) فان اخرج لصلاة حتى تغرب الشمس فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك يبدأ بصلاة المغرب ثم يصلى على الجنائز وذلك لضيق وقت المغرب والفضيلة تقدمها واما صلاة الجنائز فليس بعض الاوقات اخص بها من بعض فان صلى عليها قبل صلاة المغرب فلا بأس بذلك ان وجد ساعة وقت المغرب والله اعلم

﴿ الصلاة على الجنائز في المسجد ﴾

ص **عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة** زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها امرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما سمرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد **ش** قوله انها امرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد يريد ان حجرتها كانت في المسجد فلذلك كانت تريد ان يمر به في المسجد لتصل هي الى الدعاء له بحضرته لان مشاهدته تدعو الى الشفاق عليه وتنع تأخير الدعاء له وتحث على الاجتهاد ولذلك يسعى الى الجنائز ولا يجزى من يريد الصلاة عليها والدعاء لها بما يأتي من ذلك في منزله (فصل) وانما امرت عائشة أن يمر على حجرتها به لتدعو له لامتاعها هي وسائر أزواج النبي صلى

وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلى على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح اذا صليت لوقتيهما ﴿ الصلاة على الجنائز في المسجد ﴾ حدثني يحيى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها امرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما سمرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد

الله عليه وسلم من الخروج مع الناس الى جنازته لكرهية خروجهن الى الجنائز وقد قال ابن حبيب
يكرمه خروج النساء في الجنائز وان كن غير نوائح ولا بواكي في جنازة الخاص من قرايتهن وغيره
وينبغي للامام منعهن من ذلك وفي المدونة من قول ابن القاسم ان مالكا كان يوسع للنساء في
الخروج مع الجنائز وجه العتية من رواية ابن القاسم عن مالك قد كان النساء يخرجن قديما ولا يرى
بذلك بأسا الا في الأمر المستكر وجه رواية الكراهية مروي عن أم عطية نهين عن اتباع الجنائز
ولم يلزم علينا ووجه رواية الاباحة باخراجهن الى المساجد وهذا خروج الى صلاة سن لها
البرائة كالخروج الى المساجد (فرع) فاذا قلنا برواية الاباحة فان ذلك على ضربين فأما المتجالة
ومن قرب من ذلك فلتخرج على القريب وغيره وأما الشابة فقد قال في المدونة تتبع جنازة ولدها
والله هو مثل زوجها وأختها ممن يخرج مثلها على مثله قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه يريد
بذلك عندى قرب القرابة وأما من لم يكن من هؤلاء فيكره أن يخرج الشابة لجنازته قاله ابن القاسم
في المدونة والمبسوط ووجه ذلك ان الشابة خروجهما فتنة لها ولغيرها فلا تخرج في المحافل الا في
الحقوق اللازمة المذكورة والله أعلم

(فصل) وقولها التدعوه يحتمل أن تريد بذلك أن تعلى عليه بحيث يمكنها في الصلاة عليه من
ينها ويحتمل أن تريد به الدعاء خاصة فاذا قلنا بالقول الاول فانه يقتضى صلاة النساء على الجنائز وهذا
الذي يقتضيه مذهب مالك وقال الشافعي لا يصلى النساء على الجنائز والدليل على صحة ذلك ان هذه
صلاة يصح أن يفعلها الرجال فصح أن يفعلها النساء كصلاة الجمعة وهل يجوز أن يفعلها النساء دون
الرجال قال ابن القاسم وأشبه يجوز ذلك وان اختلفا في صفتها

(فصل) وقوله فأنكر ذلك الناس عليها يريد أنكر وأعلها ادخال الميت في المسجد ولذلك قال
مالك لا يصلى على الميت في المسجد الا أن تكون الجنازة في غير المسجد فيصلى من في المسجد عليها
لنطبق الموضوع فلا بأس به وبه قال أبو حنيفة وأجازهم ابن حبيب وبه قال الشافعي وجه القول الاول
ان لهذه الصلاة موضعا يختص بها ولا يفعل في المسجد الا لضرورة كصلاة العيدين وقد روى نحو
هذا عن ابن سحنون ووجه القول الثاني ان هذه صلاة سن لها الجماعة فجواز أن تفعل في المسجد
من غير ضرورة كسائر الملوآت وأما منع ادخال الميت المسجد فانه تغرب بالمسجد وامتنان له
لثلاثين فتق فيسيل منه ما يؤذي المسجد وهذا على قول من قال انه طاهر وعلى قول من قال انه نجس
فلا يدخل المسجد لتجاسته

(فصل) وقولها ما أسرع الناس يحتمل أن تريد به ما أسرعهم الى الانكار والعيب ويحتمل أن
تريد ما أسرع نسيانهم لحكم ما أنكروه عليها قال ابن وهب ما أسرع الناس تريد الى الطعن
والعيب قال وسعت مالكا يقول يعني ما أسرع ما نسوه من سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقولها ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد تريد بذلك
الحجة لما أنكروه ويحتمل من وجهين أحدهما أن يصلى عليها وهي في المسجد والثاني أن يصلى
وهو في المسجد والجنازة خارج المسجد وعلى هذا حمله من أنكر ادخالها في المسجد فان صلى عليها
وهي في المسجد فقد قال الداودي تمضي الصلاة ويسقط الفرض ص **م** مالك عن بافع عن
عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد **م** ش معناه ما تقدم من أن يكون صلى
عليه وهو خارج المسجد والمصلون عليه في المسجد يحتمل أن يكون صلى عليه في الموضع الذي

وحدثني عن مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر
أنه قال صلى على عمر بن
الخطاب في المسجد

دفن فيه وقد كان من المسجد وله الآن حكم المقابر وكذلك المسجد اذا كان فيه مقبرة فلا بأس أن يصلى في موضع المقابر منه على ميت

﴿ جامع الصلاة على الجنائز ﴾

ص ﴿ مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبهريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة ﴾ ش قوله كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة يحتمل أن يكون عثمان وأبو هريرة يصليان عليها للامارة وأن يكون عبد الله بن عمر كان يصلى عليها للصلاحة وخبره ويحتمل أن يكون ذلك لأن كل واحد منهم كانت له جنازة في الجلة والجنازة يصلى عليها بثلاثة معان الولاية وهي الامارة والثاني الولاية هو التعصيب والثالث التعصيب والدين فاذا انفرد كل واحد من هذه المعاني مثل أن يموت أحد من المسلمين فلا يكون له ولي ولا يحضر من يشار اليه بصلاح ويحضر الوالي فلا خلاف أنه يصلى عليه لان هذه صلاة جماعة يحضرها الوالي فكان أحق بالتقدم عليها كصلاة القرض وان حضره ولي ولم يحضره وال ولا رجل مشهور بالصلاح فان الولي أولى بالصلاة عليه لان الصلاة على الجنائز من حقوق الميت ومن حقوق الولي فانه أحق بالقيام بهامن الاجانب كسائر أموره من مواراته وكذلك ان حضره رجل مشهور بالصلاح ولم يحضره وال ولا ولي فان أحق الناس بالصلاة عليه الرجل الصالح لما رجى من بركة دعائه وفضله وصلاته ليت (مسئلة) فان اجتمع هؤلاء ثلاثهم في جنازة فأحقهم بالصلاة عليه الوالي وبه قال أبو حنيفة والشافعي والدليل على ذلك ما روى عن أبي حازم قال شهدت حسيناً حين مات الحسن وهو يدفع في قفا سعيد بن العاصي وهو يقول تقدم فلولاً السنة ما قد منك وسعيد أمير المدينة يومئذ ودليلنا من جهة القياس ان هذه صلاة سن لها الجماعة فكان الوالي أحق بلمامتها كصلاة الجمعة والعديد (مسئلة) ومن الوالي الذي يستحق الصلاة على الجنائز ويكون أولى بهامن الولي روى علي بن زياد عن مالك ان ذلك من اليه الصلاة من وال أو قاض أو صاحب شرطة وبه قال ابن القاسم وقال مطرف وابن الماجشون وأصبغ اعاد ذلك الى الامير الذي تؤدى اليه الطاعة خاصة دون سائر الائمة والحكام وقال ابن وهب ان ذلك للقاضي وروى عن ابن القاسم ان ذلك لمن كانت اليه الصلاة (مسئلة) فاذا لم يكن وال فأحق الناس بالتقديم الولي اذا كان ممن تصح امامته ويستحق ذلك بالتعصيب فأقوى عصبته نعيمياً وأقربهم منه أحقهم بذلك كالولاية في التكاح (مسئلة) واذا اجتمع جنازتان فأكثر لكل واحدة منهما ولي فقد قال مالك ان أحقهم بالصلاة أفضلهم وان كان ولي امرأة وغيره ولي رجل قال ابن الماجشون أحقهم ولي الرجل وجه القول الاول انهما قد تشارك في الولاية لاستحقاق كل واحد منهما ذلك بسبب وليه والغاير من رتبة الفضل فوجب أن يتقدمه وجه القول الثاني ان كل واحد منهما يستحق التقديم بسبب وليه الميت فوجب أن يتقدم من يستحق ذلك بسبب الرجل كما تقدم الرجل في الصلاة

﴿ جامع الصلاة على الجنائز ﴾

• حدثني يحيى عن مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبهريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة

(فصل) قوله كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء يريدانهم كانوا يجتمعون الجنائز فيصلون عليها صلاة واحدة تجزى عن افراد كل واحد منهم بصلاة ولا خلاف في جواز ذلك وترد الجنائز بعضها على بعض على ضربين أحدهما ان تأتي جنازة بعد أن يشرع في الصلاة على غير هاهذه قد فات الجمع بينهما فيتم الصلاة على الأولى ثم يستأنف على الثانية والضرب الثاني

ان تأتى جنازة قبل أن يشرع في الصلاة على غيرها فهذا الاخلاف في جواز جمعها والصلاة عليها ما كانت

(فصل) وقوله فيجعلون الرجال عمادى الامام والنساء عمادى القبلة هذا نوع من ترتيب الجنائز في الصلاة عليها وهو على نوعين أحدهما ما ذكره أن يقدم مستحق الفضيلة الى جهة الامام ويجعل غيره الى جهة القبلة وهى الجهة التى تبعد عن الامام والنوع الثانى أن يجعلوا صفوا واحدا ويقوم الامام وسط ذلك فيجعل مستحق الفضيلة هذا الامام ويجعل غيره عن يمينه وعن يساره (مسئلة) فان اجتمعت جناز رجال وصبيان ونساء وأحرار وعبيد فانه يلى الامام الاحرار من الرجال ثم الصبيان الاحرار ثم الرجال العبيد ثم النساء الحرائر ثم انثى الصبيان ثم اماء النساء قال ابن حبيب وهكذا قالى من لقيت من أصحاب مالك ووجه ذلك أن الفضائل المعسرة فى الناس بالاحوال والتقدم هى الذكورة والبلوغ والحربة كما ان النقائص ثلاثة وهى الانوثة والصغر والرق فيجب أن يقدم فى الصلاة من كلتله الفضائل وسلم من النقائص وهو الذكورة البالغ والانوثة أبعد من هذا من الصغر والعبودية لاهما يزولان والانوثة معنى ثابت فلذلك قدم الصغر والعبد على المرأة وقدم الصغير على العبد لانه كمال لان رتبته من صغره رتبة الحر البالغ ولان الصغير لا يقدر أحد على منعه من زوال هذا النقص وبلوغ حال الكمال والعبد يستطيع منعه من ذلك وعلى حسب هذا يتوجه ترتيب النساء بعضهن على بعض **عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه** * **وحدثني عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلى الرجل على الجنازة الا وهو طاهر قال يعجب سمعت مالكا يقول لم أر أحدا من أهل العلم يكره أن يصلى على ولد الزنا وأمه**

ش قوله كان يسلم سلام التحليل من الصلاة لانها صلاة شرع لها تكبير يدخل به فيها فوجب أن يخرج منها بتسليم كصلاة الفرض وقوله حتى يسمع من يليه يريد من يقرب منه من المصلين لان ذلك اذن لهم بنها الصلاة وهى احدى الروايتين عن مالك وعنه رواية أخرى يسر السلام فى نفسه وجه الرواية الاولى ان هذه صلاة فرض فى جماعة فكان من سنة الامام الاعلان بالسلام منها كصلاة الفرض ووجه الرواية الثانية انها ركن منفرد من الصلاة فلم يشرع فيه الاعلان بالسلام كسجود السهو بعد السلام (فرع) فاذا قلنا بالرواية الثانية فان المؤمنين يعلمون بحال الامام بانصرافه قال ابن حبيب والمؤمنون يسلمون فى أنفسهم لانهم لا يحتاجون الى الاعلان وهل يردون على الامام أم لا روى ابن حبيب عن مالك ليس عليهم رد السلام على الامام وروى عنه ابن غانم ان عليهم ذلك وجه رواية ابن حبيب ان الامام يسلم ولا يثبت فى موضعه ويرد عليه وجه رواية ابن غانم ان هذه صلاة فرض فشرع فيها رد السلام على الامام كالصلوات الخمس ويصح أن يكون هاتان الروايتان مبنيتين على جهر الامام بالسلام فاذا قلنا بجهر الامام بالسلام قلنا يرد عليه المؤمنون واذا قلنا لا بجهر بالسلام لم يلزم المؤمنون الرد عليه والله أعلم وأحكم **عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلى الرجل على الجنازة الا وهو طاهر** * **ش منعه من الصلاة على الجنازة على غير طهارة عليه جماعة الفقهاء الا الشعبي فانه روى عنه انه يصح من غير طهارة والدليل على ما ذهب اليه الجمهور أن هذه صلاة فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات **عن مالك لم أر أحدا من أهل العلم يكره أن يصلى على ولد الزنا وأمه** * **ش وهذا كما قال ابن ولدا الزنى من جملة المسلمين والموالاة لا تنقطع بيننا وبين أهل الكبار وكيف ولا ذنب لولد الزنا فى أمره وهذا قول جمهور الفقهاء الا فتادة فقال لا يصلى عليه والدليل على ما نقوله ان هذا مسلم مان فى غير المعترك فوجب الصلاة عليه كولد الرشدة (مسئلة) وأما أنه يصلى عليها أيضا غير انه يذهب أن يجتنب****

الصلاة عليها أهل الفضل والعلم وقد ذكرنا أن النقائص المانعة من الصلاة على الميت عامة وخاصة
وقدم الكلام في العامة والكلام هاهنا في الخاصة وهو كل نقص لا يخرج عن الإيمان كاهل
الكبائر وأهل البدع المستسكين بالإيمان فإنه يكرم للإمام وأهل الفضل الصلاة عليهم ليكون ذلك
ردعا وزجرا لغيرهم عن مثل حالهم والأصل في ذلك ما روى جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه أتى برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه (مسئلة) وهذا ما لم يؤد ذلك إلى إبطال
الصلاة عليه فإن خيف ذلك صلاوا عليه لأن فرض الصلاة لازم بسببهم ولا يسقطه كبائرهم وبدعهم
ماتمسكوا بالإسلام وكذلك المقتول في الفئة الباغية يغسل ويصلى عليه خلافاً لأبي حنيفة لأنه مسلم
فلم تنعه معصيته من وجوب الصلاة عليه كالزاني المحصن والأصل في ذلك ما روى أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان إذا أتى بميت عليه دين لم يترك وفاء له لم يصل عليه وقال صلاوا على صاحبكم (مسئلة) وأما
من قتله الإمام في قصاص أو غيره فإن الإمام لا يصلى عليه ويصلى عليه غيره والأصل في ذلك ما روى
أن رجلاً من أسلم اعترف بالزنا والاحصان فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرجم حتى مات فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم خبرا ولم يصل عليه ص **●** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي
يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وصلى عليه الناس أفذاذ الأيومهم أحد فقال ناس يدفن عند المنبر
وقال آخرون يدفن بالقيع فجاء أبو بكر الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما
دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه فحفر له فيه فلما كان عند غسله أرادوا نزع قميصه فسمعوا صوتا
يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزع القميص وغسل وهو عليه صلى الله عليه وسلم **●** ش قوله توفي يوم
الاثنين ودفن يوم الثلاثاء دليل على التأخير إلى القدمين يوم الوفاة وقوله صلى الله عليه وسلم أفذاذ
الأيومهم أحد فقد اختلف في الصلاة عليه فقال بعض الناس لم يصل عليه وإنما كان يأتي الرجل والرجال
في دعون ويترجون ولهذا وجه لأنه أفضل من كل شهيد وقد تقدم من قولنا إن الشهيد ينفية فضله
عن الصلاة فلا ينبغي النبي صلى الله عليه وسلم فضله عن ذلك أولى وإنما فارق الشهيد في الغسل لأن
على الشهيد من الدم ما هو طيب له في الآخرة وعنوان لشهادته وليس على النبي صلى الله عليه وسلم ما
يكراه الله عنه فافترق ذلك في الغسل والله أعلم وقيل إن الناس صلاوا عليه أفذاذ الأيومهم أحد ولهذا
أيضا وجه وذلك لثلاث تقوت الصلاة عليه أحدا من أصحابه ويحذف أن يكون ذلك لثلاثين فوز بالامانة
والخلافة من صلى عليه من غير اتفاق من المسلمين ولم يكن تقرر بعد ان الخلافة لا تكون في غير
فريش ولذلك ادعاهما الأنصار وقالوا من أئمة ومنكم أمير ثم ثبتت النصوص عن النبي صلى الله عليه
وسلم بال منع من ذلك ووقع الاتفاق عليه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فقال ناس يدفن عند المنبر وقال آخرون يدفن بالقيع ولم يذكر عن أحد منهم نص
في موضع دفنه أخباراً منهم عن رأيهم في ذلك ومبلغ اجتهادهم حتى ذكر لهم أبو بكر ما ذكره النبي
صلى الله عليه وسلم في ذلك فجمعوا اليه وأخذوا به وهذا حكم الاجتهاد إذا ظهر على النص وجب
الرجوع إليه الآن يكون الاجتهاد موافقا للنص

(فصل) وقوله ما دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه أخبار عن حال الانبياء قبله وفيه تنبيه على
حكمه هو صلى الله عليه وسلم وكذلك احتج به أبو بكر وأخذ به سائر الصحابة فحفر الله فيه يريد موضع
وفاته ودفن فيه وصفة الدفن أن ينزل في قبره مستقبل القبلة لآنها الجهة التي كان يعظمها المسلم في
حياته ويجعل على شقه اليمين لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله

● ما جاء في دفن الميت **●**
● حدثني يحيى عن مالك
أنه بلغه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم توفي
يوم الاثنين ودفن يوم
الثلاثاء وصلى الناس عليه
أفذاذ الأيومهم أحد فقال
ناس يدفن عند المنبر وقال
آخرون يدفن بالقيع
فجاء أبو بكر الصديق
فقال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
ما دفن نبي قط إلا في مكانه
الذي توفي فيه فحفر له فيه
فلما كان عند غسله أرادوا
نزع قميصه فسمعوا صوتا
يقول لا تنزعوا القميص
فلم ينزع القميص وغسل
وهو عليه صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله فلما كان عند غسله أرادوا نزاع قميصه دليل على ان هذه كانت سنة الغسل عندهم لان النبي صلى الله عليه وسلم أقام بين أظهرهم عشرة أعوام ولا بد لأتصال الموت عندهم في الرجال والنساء من أن يعرفوا حكم الغسل ومحال أن يجهل جميعهم حكم الغسل حين أرادوا استعمال المحظور منه في النبي صلى الله عليه وسلم ومحال أن يكون نزاع القميص وابقاؤه عندهم سواء ولو كان ذلك لنهب اليه بعضهم كما ذهبوا في المحدثين ولو كان أمرا لم يقرر بينهم حكمه لاختلافوا فيه كاختلافهم في موضع دفنه فثبت أن نزاع القميص هو سنة الغسل ولذلك أرادوا أن يستعملوه في النبي صلى الله عليه وسلم حين هو أصوات يقول لا تنزعوا القميص وهذا من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم الظاهرة بسببه بعدموته تكريمه وتفضيلا من الله تعالى عليه وعلى أمتيه فيه وليكون ذلك الأمر أمر الله تعالى فانه صلى الله عليه وسلم معصوم في حياته وبعد موته ممنوع من كل شيطان مارد ولذلك امتثلت الصحابة ما سمعت من الصوت فلم ينزعوا القميص وغسل في قميصه صلى الله عليه وسلم من ماله عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال كان بالمدينة رجلان أحدهما ياحد والآخر لا ياحد فقالوا أيهما جاء أول عمل عمله فجاء الذي ياحد فلحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم في ش قوله كان بالمدينة رجلان أحدهما ياحد والآخر لا ياحد يقتضي أن الأمرين جائزان ولو كان أحدهما محظورا لما استدام عمله ومثل هذا لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم من عمله لانه من الأمور الظاهرة لاسيما والذي كان لا ياحد من أفضل الصعابة وأكثرهم اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو أبو عبيدة بن الجراح والذي كان ياحد هو أبو طلحة زيد بن سهل الانصاري وقد روى عن مالك انه قال اللحد والشق كل واسع واللحد أحب الي ووجه ذلك التبرك بما فعل للنبي صلى الله عليه وسلم واللحد هو ما كان الشق في جانب القبر والضريح ما كان في وسطه (مسألة) قال ابن حبيب ويستحب أن لا يغمق القبر جدا ولكن قدر عظم الذراع ولعله أراد الشق الذي هو نفس اللحد وأما نفس القبر فانه يكون مثل ذلك وأكثر منه ويستحب أن يجعل على القبر اللبن قال ابن حبيب وكذلك فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم قال ابن القاسم ويكره الدفن في التابوت إلا أن لا يوجد الطوب قال أشهب لا بأس باللوح والآجر والقصب واللبن وإنما كره من ذلك ما كان على وجه السرف وجه ما قاله ابن القاسم ان الدفن في الارض ويجب أن تكون هي التي تلي الانسان وتكون باقية على حكم الأصل لم يتغير إلى أن يصير أجزاء أو غير ذلك (مسألة) ومن السنة تسنيم القبر ولا يرفع قاله ابن حبيب وقد روى عن سفيان الثوري انه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنما فأمأ بانيانه ورفع على وجه المباحاة فمضوع روى ابن القاسم عن مالك في العتية انما يكره أن يرصص على القبر بالحجارة والطين أو الطوب قال ابن حبيب وروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن ترفع القبور أو يبنى عليها وأمر بهدمها وتسويتها بالارض وفعله عمر بن الخطاب قال وينبغي أن تسوى تسوية تسنيم قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي والله أعلم أن يسوى نفس القبر بالارض ويرفع رفع تسنيم دون أن يرفع أصله قال ابن حبيب ولا بأس بالمشي على القبر إذا عفا وأما وهو مسنم والطريق دونه فلا أحب ذلك لان هذا يكثر تسنيمه ويبيحه طريقا ووجه ذلك ان السنم يحفظه على أهله يعرفونه به ويمنع من ابتدائه بالمشي عليه وتعفيه أثره فأما اللبنان المتخذ على وجه المباحاة فمضوع (مسألة) وأما تنصيصها يقال تنصيصها وهو تبييضها بالجير والتراب الأبيض فقد قال ابن حبيب نهى عن ذلك والنقش على القبر كره ابن القاسم أن يجعل على القبر بلاطة ويكتب فيها ولم

• وحديثي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال كان بالمدينة رجلان أحدهما ياحد والآخر لا ياحد فقالوا أيهما جاء أول عمل عمله فجاء الذي ياحد أول فلحقه رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالعمود والخشبة والحجر يعرف بها القبر من غير أن يكتب فيها بأسا ووجه ذلك منع ما قدمناه من
المباهاة والمباحة ما عراها وأما الفسقاط يضرب على القبر فقد قال ابن حبيب ضرب به على قبر المرأة
أفضل من ضرب به على قبر الرجل لما يستمر منها عند أقبارها وقد ضرب به عمر على قبر زينب بنت جحش
وكره ضرب به على قبر الرجل ابن عمرو وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وابن المسيب وضرب به عائشة على
قبر أخيها عبد الرحمن وضرب به محمد بن الحنفية على قبر ابن عباس قال ابن حبيب وأراه واسعا اليوم
واليومين والثلاثة ويبات فيه ان خيف من نبش أو غيره وإنما كرهه من كرهه لمن ضرب به على وجه
السمعة والمباهاة ص ممالك انه بلغه ان أم سامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول
ما صدقت بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين ش قولها ما صدقت
بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد انها كانت تكذب ذلك وكذلك فعل أكثر الصحابة وكان
أشد الناس فيه عمر حتى جاء أبو بكر فحقق موته وقولها حتى سمعت وقع الكرازين تريد وقوع
المساحي يحيى التراب عليه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ص ممالك عن يحيى بن سعيدان
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رأيت ثلاثة أقار سقطن في حجرتي فقصت رؤياي على
أبي بكر قال فماتوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها أبو بكر هذا أحد أقارك وهو
خيرها ش قولها رأيت ثلاثة أقار سقطن في حجرتي فقصت رؤياي تريد انها رأت في المنام
ثلاثة أقار سقطت في حجرتها وانها قصت رؤياها تلك على أبي بكر رضي الله عنه لا اعتقادها فيها انها
جزء من النبوة وان الرؤيا أمر صحيح وبشرى للمؤمنين فامسك أبو بكر عن تعبيرها ذتبين له منها
موت النبي صلى الله عليه وسلم لاجتماع دلالة الرؤيا فيه لان القمر قد يدل على السلطان والرئيس ويدل
على العالم الذي يهتدى به ويدل على الزوج والولد وسقوطها في حجرتها دليل على دفنهم في حجرتها
وسنة العبارة اذا رأى المعبر فيها ما يكرهه لا يعبرها له فصدقت رؤيا عائشة بدفن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في بيتها فتأول لها أبو بكر حينئذ الرؤيا اذ رآها فخرجت وقال لها هذا أحد أقارك وهو
خيرها فدفن في بيتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ص ممالك عن
غير واحد ممن يثق به ان سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا بالعقيق وحلوا الى
المدينة ودفنوا بها ش قوله توفيا بالعقيق موضع بقرب المدينة وحلوا الى المدينة ودفنوا بها يحتمل
أن يكون فعل ذلك لكثرة من كان فيها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليتولوا الصلاة عليهما
ويحتمل أن يكون ذلك لفصل اعتقده في الدفن بالبيع ويحتمل أن يكون ذلك ليقرّب على من
لهم من الاصل زيارة قبورهم والدعاء لهم ص ممالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال ما أحب
أن أدفن بالبيع لان أدفن في غيره أحب الي من أن أدفن فيه انما هو أحد رجلين اما ظالم فلاحب
ان ادفن معه واما صالح فلا أحب ان تنبش لي عظامي ش كره عروة الدفن بالبيع لالكراهية
البيعة وانما ذلك لأنه لم يكن بقي فيه موضع الا قد دفن فيه فكره الدفن به لهذا المعنى لانه لا بد أن
تنبش له عظام من دفن في ذلك الموضع قبله فان كان ظالما كره مجاورته وان كان صالحا كره أن
ينبش له لانه يعظم نبش عظام الصالح من أجله لحرمة وصلحه وان يكون للظالم حرمة أيضا الا أن
كراهيته لمجاورته أعظم فلذلك علق الكراهية لمجاورته ولا تكره مجاورة الرجل الصالح فلذلك لم
يكره الانبش عظامه

وحدثني عن مالك انه بلغه
ان أم سلمة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم كانت تقول
ما صدقت بموت رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى
سمعت وقع الكرازين
وحدثني عن مالك عن
يحيى بن سعيدان عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم قالت رأيت ثلاثة
أقار سقطن في حجرتي
فقصت رؤياي على أبي
بكر الصديق قالت فماتوا في
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ودفن في بيتها قال لها
أبو بكر هذا أحد أقارك
وهو خيرها وحدثني
عن مالك عن غير واحد
ممن يثق به أن سعد بن أبي
وقاص وسعيد بن زيد بن
عمرو بن نفيل توفيا
بالعقيق وحلوا الى المدينة
ودفنوا بها وحدثني
عن مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه انه قال ما
أحب أن أدفن بالبيع
لان ادفن في غيره أحب الي
من ان ادفن فيه انما هو
أحد رجلين اما ظالم فلا
أحب أن أدفن معه واما
صالح فلا أحب أن تنبش
لي عظامه

﴿ الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد ﴿ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد القيام والجلوس في موضعين أحدهما لمن مرت به والثاني لمن يتبعها فهل يقوم لها حتى توضع فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم القيام لها في موضعين روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيتم الجنائز فقوموا فمواضعها فلا يجلس حتى توضع ثم روى عنه بعد ذلك حديث علي المذكور فيه أنه جلس بعد أن كان يقوم اختلف أصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من أصحابنا إن جلوسه ناسخ لقيامه واختاروا أن لا يقوم وقال ابن الماجشون وابن حبيب إن ذلك على وجه التوسعة وإن القيام فيه أجز وحكمه باق وما ذهب إليه مالك أولى لحديث علي الذي فيه ثم جلس بعد ص ﴿ مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها قال مالك وإنما نهى عن القعود على القبور فيما ترى للذهاب ﴿ ش معنى ذلك أن علي بن أبي طالب كان يتوسد على القبور ويضطجع عليها وهذا أكثر من الجلوس الذي تضمنه ظاهر الحديث الذي يتعلق به ابن مسعود وعطاء في منع الجلوس على القبور وهو ما رواه أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلس أحدكم على جرة فتصرق نيا به فتخلص إلى جلدته خبر له من أن يجلس على قبر فتأول مالك رحمه الله هذا على أن النهي عن الجلوس على القبور إنما تناول الجلوس عليها قضاء الحاجة وقد قال مثل قول مالك زيد بن ثابت وهو الاظهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد زار القبور وأباح زيارتها ولا خلاف بين المسلمين في جواز الجلوس عليها عند الله فن فصل الحديث على ذلك ويجمع بينه وبين ما روى من قول علي رضي الله عنه وفعله ص ﴿ مالك عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيف يقول كنا نشهد الجنائز فاجلس آخر الناس حتى يؤذنوا ﴿ ش قوله لما يجلس آخر الناس حتى يؤذنوا يدل على أن الاسراع بالجنائز مشروع وقد تقدم قوله حتى يؤذنوا يريد يؤذنوا بالصلاة عليها وقال الداودي معناه حتى يؤذن لهم بالانصراف بعد الصلاة وإنما كان ذلك في صدر الاسلام لأنهم كانوا لا ينون القبور وإنما كان ادلاؤه ورد التراب وهذا لا يلبث الناس فيه وما ذكره ليس بصحيح لأنه قال فلا يجلس آخر الناس حتى يؤذنوا ولا يقال آخر الناس فحين صلى على الميت وانتظر أن يؤذن لأنهم كلهم سواء وإنما يقار ذلك فحين يأتي بين يدي الجنائز فيصل أولهم قبل أن يصل آخرهم فربما لم يجلس أولهم حتى يدرك آخرهم فتوضع الجنائز ويؤذنوا بالصلاة عليها وأما بعد الصلاة عليها فلا بد من التراص حتى يدلى في القبر ويرد التراب عليه وذلك لا يكون إلا في مدة يجلس فيها أولهم وآخرهم إن صح أن يوصفوا بأول وآخر وإن لم يصح فإنه يجلس فيها جميع الناس الأمن يتناول دفنه أو يشكف القيام مدة طويلة إلى أن يتم أمره وأما الانقلاب عنها فلا يحتاج إلى إذن عند زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وقال ابن عمر والمسور بن مخرمة لا ينصرف عنها إلا بآذن أهلها والدليل على ما نقوله أن أهل الجنائز لو شأوا أن يمسكوا الناس لم يكن ذلك لهم فلم يعتبر بأذنهم في انصراف الناس لأن كل من ليس له الامساك فإنه لا اعتبار بأذنه كسائر الناس (مسئلة) ولا بأس بالانصراف عنها قبل أن يكمل دفنها إذا بقي معها من يلى ذلك منها قاله ابن القاسم وينصرف لعله

﴿ الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها قال مالك وإنما نهى عن القعود على القبور فيما ترى للذهاب * وحدثني عن مالك عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيف يقول كنا نشهد الجنائز فاجلس آخر الناس حتى يؤذنوا

أهله فقال قد قضى قالوا لا يارسول الله فبكى النبي صلى الله عليه وسلم فلما رأى القوم بكاء النبي صلى الله عليه وسلم بكوا فقال ألا تسمعون أن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أورد حم عام فأما قوله فاذا وجب فلا تبكين بأكية وقد رالوجوب صلى الله عليه وسلم بالموت فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم منع من بكاء مخصوص عند الوجوب وهو ما جرت العادة به من الصياح والمبالغة في ذلك بالويل والثبور فتوجه نهيته إلى ذلك البكاء

(فصل) وليس في الحديث أمر بتوجيهه إلى القبلة وكذلك حديث وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيه أنه وجهه إلى القبلة ولأنه أمر بذلك وقد روى ابن القاسم عن مالك في المجموعة ما عمت التوجيه من الأمر القديم وقد روى ابن حبيب أن ابن المسيب أغشى عليه في مرضه فوجهه فأفاق فأنكر فعلهم به وقال على الإسلام حييت وعليه أموت ليكن مضجعي ما كنت بين أظهركم قال ابن حبيب فأراه أما كره مجلتهم بذلك قبل الحقيقة وظاهر قول سعيد بن المسيب مخالف لهذا التأويل وقد روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك ينبغي أن يوجه إلى القبلة وجه القول الأول ما تقدم من الآثار الصحاح ولم يذكر في شيء منها التوجيه بل الظاهر منها عدم التوجيه ووجه القول الثاني أن هذه الحال وجدت فيها أسباب الوفاة فشرع فيها التوجيه كالحل والدفن (فرع) فاذا قلنا بالتوجيه فقد روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه ينبغي أن يوجه إلى القبلة على شقه الأيمن فإن لم يقدر فعلى ظهره ورجلاه إلى القبلة ووجه ذلك أن هذه صفات استقبال القبلة كاستقبالها في الصلاة (فرع) إذا ثبت ذلك فأنما يكون التوجيه إذا غلب عليه عند المعاينة بأحد أظرفه وأشخاص بصره ويلقن لاله الا الله قاله ابن حبيب وقال مالك في المختصر لا بأس أن تغمضه الحائض والجنب وقال غيره لا تغمض سنة وقال ابن حبيب ويستحب أن يقال عنده سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العاملون وعند غير مكذوب ويقال عند اغماضه اللهم يسر عليه أمره وسهل موته وأسعد به بقائك واجعل ما خرج إليه خيرا بما خرج عنه قال ويستحب أن لا يجلس عنده إلا أفضل أهله وأحسنهم هديا وقل ولا يكون عنده ولا قريبه ثوب غير طاهر ولا يحضره كافر ولا حائض وهذه المعاني التي ذكرها ابن حبيب إنما وردت على وجه الاستحباب فإن فعلت فحسن (مسئلة) وأما القراءة عنده ففي العتبية من رواية أشهب عن مالك ليس القراءة عنده ولا جاز من عمل الناس وقال ابن حبيب لا بأس أن يقرأ عنده يس وأنما كره مالك ذلك لثلاث خذ سنة ولا بأس أن يقرب إليه الرائح الطيبة من بخور وغيره وجه قول مالك ما لا بأس به من عمل السلف واتصل على ترك ذلك فالعمل به مخالف لما اتفقوا عليه

(فصل) وقول ابنته ان كنت لارجو أن تكون شهيدا فانك قد كنت قضيت جهازك أخبرت عن قوة جائها في الشهادة لما كانت ترى من حرصه على الجهاد ومبادرته إليه وقد كان قضى جهازه للغز وفأشفت بمماقاته من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته وهذا اللفظ يحتمل معنيين أحدهما أن أجره قد جرى له بمقدار العمل الذي نواه على حسب ما كان يكون له من الأجر لو عمله فتكون النية بمعنى النوى والمعنى الثاني أنه أوقع له من الأجر بقدر ما يجب لنيته الآن هذا الوجه أظهر من جهة اللفظ والأول أظهر من جهة المعنى لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم قصد إلى تسليمها وإخبارها بأن ما نواه لم يفتوا أن أجره قد جرى له بحسب نيته ولو لم يكن له من الأجر إلا بقدر النية لما كان لها في ذلك راحة الآن تكون استفادت معرفة ذلك من

هذا الحديث والله أعلم بما أراد من ذلك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وماتعدون الشهادة سؤال لهم عن معنى الشهادة ليختبر بذلك
عندهم ويغدهم من هذا الأمر ما لا علم لهم به قالوا القتل في سبيل الله وانما سألهم عن جنس جميع
الشهادة فأخبروه عن بعضها وهو جميع ما كان يسمى عنده شهادة فقالوا القتل في سبيل الله
فأخبرهم صلى الله عليه وسلم ان الشهادة سبعة سوى القتل في سبيل الله تسليمة للمؤمنين واخبارا لهم
بفضل الله تعالى عليهم فان الشهادة قد تكون بغير القتل وان شهداء أمة محمد صلى الله عليه وسلم
أكثر مما يتقده الحاضرون ثم سر ذلك فقال المطعون شهيد والمطعون هو المصاب بالطاعون
وسبأ في ذكره بعد هذا في الجامع ان شاء الله تعالى والغرق شهيد وجون من مات غرقا في الماء
وصاحب ذات الجنب داء معروف وكذلك المبطون والخرق شهيد وهو من يموت بالنار والذي
يموت تحت الهدم شهيد والمرأة تموت بجمع شهيد قيل ان معنى ذلك تموت بالولادة وقيل ان معنى
ذلك ان تموت جمعا بكرا غير ثيب لم ينلها أحد وهذه ميقات فيها شدة الأمر ففضل الله تعالى على أمة
محمد صلى الله عليه وسلم بان جعلها جميعا لله وبهم زيادة في أجرهم حتى بلغهم بها مراتب الشهداء
ص * مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن انها أخبرته انها سمعت
عائشة أم المؤمنين تقول وذكر لها ان عبد الله بن عمر يقول ان الميت ليعذب ببكاء الحي فقالت
عائشة يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما انه لم يكذب ولكنه نسي وأخطأ انما امر رسول الله صلى الله
عليه وسلم يهودية يبكي عليها أهلها فقال اسكن لتبكون عليها وانها لتعذب في قبرها * ثم قول
عبد الله بن عمر ان الميت ليعذب ببكاء الحي هذا المعنى قدرناه عن النبي صلى الله عليه وسلم عمر
وابن عمر والمفسرة بن شعبة وقد ذكر الناس في ذلك وجوها أحدها انه يعذب بما يبكي عليه به
وذلك ان من شأن نساء الجاهلية أن يندبن الميت ويمدحنه لقتله الناس وظلمه لهم ونسلطه عليهم وهذا
بما يعذب به فقال انه ليعذب ببكاء الحي عليه اذ كان من سببه النوح والبكاء واذا امر به ولم يره
عنه وقد أنكرت رواية عائشة وحلت القول على ظاهره واحتجت في رده بقوله تعالى ولا تزر
وازره وزر أخرى واذا حصل على ما ذكرناه من التأويل خرج عن معنى ما أنكرته لانه حينئذ
لا يعذب بنوحهم وانما يعاقب بفعله في حياته أو بأمره بالنيابة

(فصل) وقول عائشة انما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية يبكي عليها أهلها فقال انهم
ليكون لها وانها لتعذب في قبرها وعلى هذا لا يتعلق عذابها بالبكاء عليها وانما فيه اخبار عن حالها
حين البكاء عليها والله أعلم

الحبة في المصيبة *

ص * مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم * ثم قوله لأحد من
المسلمين ثلاثة من الولد شرط الاسلام لانه لا تجاة للكافر من النار بموت اولاده ولا بغير ذلك وانما
ينص منها بالايان والسلامة من المعاصي أو المفرة لها ان يموت للمؤمن ثلاثة من الولد ويحتمل بان
يكون ذلك لان أجره على مصابه بهم يكفر عنه ذنوبه فلا تمسه النار التي يعاقب بها أهل الذنوب ففي
هذا تسليمة للمسلمين في مصابهم بأولادهم اذ في ذلك ستر لهم من النار ونجاة من العذاب وقوله الا تحلة

* وحدثنى عن مالك عن
عبد الله بن أبي بكر عن
أبيه عن عمرة بنت عبد
الرحمن انها أخبرته انها
سمعت عائشة أم
المؤمنين تقول وذكر لها
ان عبد الله بن عمر يقول
ان الميت ليعذب ببكاء
الحي فقالت عائشة يغفر
الله لأبي عبد الرحمن اما انه
لم يكذب ولكنه نسي
أو أخطأ انما امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم يهودية
يبكي عليها أهلها فقال انهم
لتبكون عليها وانها لتعذب
في قبرها
* الحبة في المصيبة *
* وحدثنى يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يموت لأحد من
المسلمين ثلاثة من الولد
فتمسه النار الا تحلة القسم

وحدثني عن مالك عن محمد

ابن أبي بكر بن عمرو بن
حزم عن أبيه عن أبي
النضر السلمي أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يموت لأحد من
المسلمين ثلاثة من الولد
فيهم تسبهم إلا كانوا جنة
من النار فقالت امرأة
عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم يارسول الله أو
اثنتان قال أو اثنتان
* وحدثني عن مالك أنه
بلغه عن أبي الحباب سعيد
ابن يسار عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ما زال المؤمن
يصاب في ولده وحامته حتى
يلقى الله وليست له خطيئة
جامع الحسبة في المصيبة *
* حدثني يحيى عن مالك
عن عبد الرحمن بن القاسم
ابن محمد بن أبي بكر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ليعز المسلمين في مصائبهم
المصيبة * وحدثني عن
مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن أم سلمة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أن رسول الله صلى
عليه وسلم قال من أصابته
مصيبة فقار كما أمره الله إيا
الله وأنا إليه راجعون اللهم
أجرني في مصيبي وأعقبني
خير ما لا

القسم قال ابن حبيب عن مالك تفسيره قول الله عز وجل وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتما
مقضيا قال أبو عبيد فاذا أمر بها وجازها فقد أبر الله تعالى قسمه قال وموضع القسم مردود إلى
قوله فور بك لعشرتهم والسياطين ثم اتعصرتهم حول جهنم جثيا والعرب تقسم وتضمن المقسم
به ومثله قوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن معناه وإن منكم والله لمن ليبطئن وكذلك قوله تعالى وإن
منكم إلا واردها وقال غيره لا قسم في قوله وإن منكم إلا واردها فيكون له تحلة ومعنى قوله لا تحلة
القسم إلا الشيء الذي لا يناله معه مكرهه وأصله من قول العرب ضرب به تحليلا إذا لم يبالغ في ضربه
ومعناه على هذين التأويلين أن النار لا تمسه إلا قدر وروده عليها ثم ينصو بعد ذلك لقوله تعالى ثم
ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيا ص * مالك عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه
عن أبي النضر السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من
الولد فيهم تسبهم إلا كانوا جنة من النار فقالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يارسول
الله أو اثنتان قال أو اثنتان * ش الكلام في هذا المتن كاللزام في الذي قبله وقوله فيهم تسبهم بيان
لصفة من يؤجر بمصابه في ولده وعوان يحتسبهم وأما من لم يحتسبهم ولم يرض بأمر الله فيهم فإنه غير
داخل في هذا الوجه

(فصل) وقو المرأة أو اثنتان دليل على أن تعلق هذا الحكم على الثلاث على انتفاءه عن كان أقل
منه ولودل على ذلك لما سألته ولكنها ما جوزت أن يكون حكم الاثنين حكم الثلاثة في ذلك وجوزت
أن يخالفه لأن أجر المصيبة بالثلاثة أعظم من أجر المصيبة بالاثنتين سأله فأخبرها أن تعضل الله في ذلك
على من أصيب باثنين يبلغه الستر من النار والاشارة من عذابها ص * مالك أنه بلغه عن أبي الحباب
سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما زال المؤمن يصاب في ولده وحامته
حتى يلقى الله وليست له خطيئة * ش قوله صلى الله عليه وسلم قال ما زال المؤمن يصاب في ولده وحامته
حتى يلقى الله وليست له خطيئة ومنه قيل جيم فلان أي خاصته يعني أنه يدفع فيهم يموت أو قتل حتى يلقى
الله وليست له خطيئة يحتمل أن يريد به يحط عنه لذلك خطايا حتى لا يبقى له خطيئة ويحتمل أن
يريد أنه يحصل له على ذلك من الاجر ما يزين جميع ذنوبه فيلقى الله تعالى وليس له ذنب يزيد على
حسناته فهو بمنزلة من لا ذنب له وإنما هذا لمن صبر واحتسب وأما من سقط ولم يرض بقدر الله تعالى
فإنه أقرب إلى أن يأنم لثمة عظم فيكثر بذلك سائر آثامه وهذا تنبيه لأحدثين المتقدمين

جامع الحسبة في المصيبة

ص * مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليعز المسلمين في
مصائبهم المصيبة * ش قوله صلى الله عليه وسلم ليعز المسلمين في مصائبهم المصيبة يحتمل أن
يريد صلى الله عليه وسلم أن مصابه أعظم من سائر مصائب الدنيا فإنه لا مصيبة أعظم من المصيبة به وذلك
أن كل مصاب يملأ منه عوض ولا موضع منه على الله عليه وسلم فإذا أصابته مصيبة في غيره من قريب
أو جيم فانهادون المصاب به فيعزى في ذلك بأنه قد أصيب بأعظم من ذلك وهو المصاب بالنبي صلى الله
عليه وسلم فصر فبأن يصبر على ما هو أسير منه وأخف أولى ص * مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابته
مصيبة فقال كما أمره الله تعالى وأنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبي وأعقبني خيرا منها إلا

فعل الله ذلك به قالت أم سامة فلما توفي أبو سامة قلت ذلك ثم قلت (٢٩) ومن خير من أبي سامة فأعقبها الله رسوله فزوجها

• وحدثنى عن مالك عن

يحيى بن سعيد عن القاسم

ابن محمد أنه قال هلكت

امراة لى فأناى محمد بن

كعب القرظى يعزى

بها فقال انه كان فى بنى

اسرائيل رجل فقيه

عالم عابد مجتهد وكان له

له امرأة وكان بها معجبا

ولها عجبا كانت فوجد عليها

وجدا شديدا ولقى عليها

أسفا حتى خلا فى بيت

وعلق على نفسه واحتجب

من الناس فلم يكن يدخل

عليه أحد وان امرأة

سمعت به فجاءته فقالت

ان لى اليه حاجة استفتيه

فها ليس يجزىنى فيها الا

مشافهته فذهب الناس

ولزمته باد وقالت مالى منه

بذ فقال له قائل ان ههنا

امرأة أرادت ان تستفتيك

وقالت لى أرادت ان

مشافهته وقد ذهب الناس

وهى لا تفارق الباب فقال

انذروا لها فدخلت عليه

فقال لى جئتك استفتيك

فى امر قال وما هو قالت

انى استمرت من جارة لى

حليفك كنت ألبسه وأعبره

زمانا ثم اهتم ارسلا لى فيه

فاؤديه اليهم فقال نعم والله

فقال انه قدمك عندى

زمانا فقال ذلك أحق لردك

ايه اليهم حين اعاروكيه زمانا قال فقالت أى رجلك الله افتأسف على ما عارك الله ثم اخذه منك وهو أحق به منك فابصر ما كان فيه

ونفعه الله بقولها • ما جاء فى الاختفاء • حدثنى يحيى عن مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن انه

فعل الله ذلك به قالت أم سامة فلما توفي أبو سامة قلت ذلك ثم قلت ومن خير من أبي سامة فأعقبها الله رسوله فزوجها

رسوله فزوجها • ش قوله من أصابته مصيبة هذا اللفظ موضوع فى أصل كلام العرب لكل

من ناله شر أو خير ولكنه يختص فى عرف الاستعمال بالزاي والمكاره وقوله صلى الله عليه وسلم

فقال كما أمره الله ناله وانا اليه راجعون لم يرد لفظ الامر بهذا القول لانه انما ورد القرآن بتبشير من

قاله والثناء عليه قال الله تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه

راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة أولئك هم المهتدون ويحتمل أن يشير الى غير

القرآن فيضرب صلى الله عليه وسلم عن أمر البارى لنا بذلك ولذلك وصله بقوله اللهم أوجزنى فى مصيبتى

وأعقبى خبرا بها ثم قال صلى الله عليه وسلم لا فعل الله به مثل ذلك يربو والله • لم ان الله يستجيب

دعائه ويجمع له بين الاجر على مصيبتيه ويعقبه منها يربو والله أعلم يعقبه بقب ذلك خبرا بما أصابه

(فصل) قالت أم سامة فلما توفي أبو سامة قلت ذلك ومن خير من أبي سامة وذلك لما كانت تعلم من

فعل أبي سامة ودينه وخبره واستبعدت لذلك أن تعوض بخبر منه ولم تكن تظن أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم يزوجها ولو ظنت ذلك لم تقله فأعقبها الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خير

من أبي سامة • مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال هلكت امرأة لى فأناى

محمد بن كعب القرظى يعزى بها فقال انه كان فى بنى اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكان له

امراة وكان بها معجبا ولها عجبا كانت فوجد عليها وجدا شديدا ولقى عليها أسفا حتى خلا فى بيت

وعلق على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليه أحد وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت

ان لى اليه حاجة استفتيه فها ليس يجزىنى فيها الا مشافهته فذهب الناس ولزمته باد وقالت مالى منه

بذ فقال له قائل ان ههنا امرأة أرادت ان تستفتيك وقالت ان أرادت الا مشافهته وقد ذهب الناس

وهى لا تفارق الباب فقال انذروا لها فدخلت ليه فقالت لى جئتك استفتيك فى امر قار وما هو

قالت لى استمرت من جارة لى حليفك كنت ألبسه وأعبره زمانا ثم اهتم ارسلا لى فيه فاؤديه اليهم

فقال نعم والله فقالت انه قدمك عندى زمانا فقال ذلك أحق لردك اياه اليهم حين اعاروكيه زمانا

قال فقالت أى رجلك الله افتأسف على ما عارك الله ثم اخذه منك وهو أحق به منك فابصر ما كان

فيه ونفعه الله بقولها • ش المتن كله ظاهر المعنى وفيه وعظ العالم وتذكيره وان كان الواعظ

اولم كردوه فى الفضل والعلم فيجب أن لا يأنف الفاضل من وعظ من هو دونه اذا أصاب وجه

الحق ووقف للصواب فقد بخطى الفاضل فى امر يوفق فيه المفضل والتعزية على ضربين أحدهما

أن يبلغ عن الرجل من المسلمين شدة اشفاق وافراط حزن يعزى به على سبيل التذكير والوعظ

فهذا الانعم خلافا فى جوازه والثانى أن يقف الميت عند تسوية التراب على القبر فيعزى به فهذا

قال النعمى انه مكروه

• ما جاء فى الاختفاء •

الاختفاء فعل التباين ومعناه الانطهار يقال خفيت الشئ اذا أخرجه مما يستر وأظهرته وخفيته

اذا سترته • مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن انه

ايه اليهم حين اعاروكيه زمانا قال فقالت أى رجلك الله افتأسف على ما عارك الله ثم اخذه منك وهو أحق به منك فابصر ما كان فيه

ونفعه الله بقولها • ما جاء فى الاختفاء • حدثنى يحيى عن مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن انه

سمعها تقول لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي والمختفية يعني نباش القبور ﴿ ش قولها لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي اللعن الابعاد في أصل كلام العرب وهو مستعمل في الابعاد من الخير فلعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي انما هو الدعاء عليه بالابعاد من رحمة الله والمختفي والمختفية هما النباش والنباشة للقبور لأخذاً كفان الموتى وسيأتى ذكر وجوب القطع فيه في كتاب السرقة ان شاء الله ص ﴿ مالك أنه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي تعني في الاثم ﴿ ش قولها كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي يريد ان له من الحرمة في حال موته مثل ماله منها حل حياته وان كسر عظامه في حال موته يحرم كما يحرم كسرها حل حياته وقول مالك رحمه الله يعني في الاثم يريد انهم لا يتساويان في القصاص وغيره وانما يتساويان في الاثم

﴿ جامع الجنائز ﴾

ص ﴿ مالك عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت وهو مستند الى صدرها وأصفت اليه يقول اللهم اغفر لي وارحني وألحقني بالرفيق الأعلى ﴿ ش قوله اللهم اغفر لي وارحني وألحقني بالرفيق الأعلى يحتمل أن يريد به من يرافقه في الجنة من النبيين والصديقين وقد روى عن عائشة انها سمعت يقول في مرضه الذي مات فيه وأخذته غشية يقول مع الذين أنعم الله عليهم الآية ويحتمل أن يريد به الرفيق الذي يرتقبه يريد بالرفيق الأعلى رفيق الرفيق وروى ابن سحنون عن ابن نافع انه يريد بالرفيق الأعلى أعلى مرتبتها وقد روى الزهري أخبره عروة عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول انه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده في الجنة ثم يمينا أو يمخرا فلما اشتكى وحضره القبض ورأسه على فخذه عائشة غشي عليه فلما أطلق شه ص بصره نحو شقف البيت ثم قال اللهم في الرفيق الأعلى فقلت اذا لا يجاورنا فعرفت انه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح فظاهر لفظ هذا الحديث يقتضي ان الرفيق بمعنى المرتقب والله أعلم وقال انداودي الرفيق اسم لسكل سماء وأراد الأعلى منها لان الجنة فوق ذلك ولا علم أحد من أهل اللغة ذكره وأراه وهم ص ﴿ مالك أنه بلغه ان عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نبي يموت حتى يخبر قالت فسمعت وهو يقول اللهم الرفيق الأعلى فعرفت انه ذاهب ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ما من نبي يموت حتى يخبر يريد والله أعلم انه يرى ما أعد الله من الثواب في الجنة وما ذكره فيها ليس بذلك ويتشوف به الى لقاء الله وقوله حتى يخبر يحتمل أن يكون أراد به انه يخبر بين المقام في الدنيا وبين الانتقال الى ما أعد الله له وقد بينت ذلك عائشة بقولها فعلمت انه ذاهب ويحتمل أن يريد به التخيير في منازل الآخرة فاختر صلى الله عليه وسلم الرفيق الأعلى وقولها فعرفت انه ذاهب يريد انها علمت ان ذلك انما كان جواب التخيير الذي خير فكان ذلك انقضاء عمره ص ﴿ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وان كان من أهل النار فمن أهل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله الى يوم القيامة ﴿ ش قوله ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي العرض لا يكون الا على حي ولا يصح العرض على ميت لا يحتاج أن يعلم ما يعرض عليه

صلى الله عليه وسلم المختفي والمختفية يعني نباش القبور ﴿ وحدثنى عن مالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي تعني في الاثم

﴿ جامع الجنائز ﴾

﴿ وحدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت وهو مستند الى صدرها وأصفت اليه وهو يقول اللهم اغفر لي وارحني وألحقني بالرفيق الأعلى ﴿ وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نبي يموت حتى يخبر قالت فسمعت يقول اللهم الرفيق الأعلى فعرفت انه ذاهب ﴿ وحدثنى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحدكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وان كان من أهل النار فمن أهل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله الى يوم القيامة

ويفهم ما يحتاج به وذلك لا يصح من الميت وقد تقدم من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الميت إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وأنه ليس له قبر فرج نعالهم أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل محمد صلى الله عليه وسلم فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقول له انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا من الجنة فبما جيعا الحديث وهذا يدل على إحياء الميت ومخاطبته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله بالغداة والعشي يحتمل أن يريد بذلك كل غداة وكل عشي وذلك لا يكون إلا بأن يكون الأحياء لجزء منه فإنا نشاهد الميت ميتا بالغداة والعشي وذلك يمنع إحياء جميعه وإعادة جسمه ولا يمنع أن تعاد الحياة في جزء أو أجزاء منه وتصح مخاطبته والعرض عليه ويحتمل أن يريد بالغداة والعشي غداة واحدة يكون العرض فيها وقوله مقعده يحتمل أن يريد به مقعده من الجنة فيعرض عليه من قبره وقد ورد ذلك مفسرا في حديث أنس المتقدم ويكون معنى حتى يعثلك الله أي أنه مقعدك لأنصل اليه حتى يعثلك ص **عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل ابن آدم تأكله الأرض إلا عجبا الذئب منه خلق وفيه يركب **ص** قوله كل ابن آدم تأكله الأرض يحتمل أن يريد به أن جميع جسم الإنسان مما تأكله الأرض وإن جاز أن لا تأكل الأرض أجساما كثيرة من الناس الأنبياء وكثيرا من الشهداء على ما روي من الحديث في عبد الله بن عمرو وغيره وما يشاهد من أكل السباع والوحوش من أجسام كثير من الناس وحرق بعضها بالنار وعجب الذئب لا تأكله الأرض من أحد من الناس وإن أكلت سائر جسده لا به أول ما خلق من الإنسان وهذا الذي يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه ويقال عجب ومجم كما يقال لازب ولازم **ص** **عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري** أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجرة الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه **ص** قوله إنما نسمة المؤمن في كتاب أبي القاسم الجوهري أن النسمة النفس والروح والبدن وفي هذا الحديث إنما يعني الروح **ص** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أنه يحتمل أن يريد به ما يكون فيه الروح من الميت قبل البعث فأخبر صلى الله عليه وسلم أن ذلك طير ويحتمل أن يريد به أن يطير ويلقى في شجرة الجنة يريد والله أعلم بتعلقها ويقع عليها تكريمه للؤمن وثوابه **ص** وروي يعلق ومعناه يأكل من شجرة الجنة قال المطرزي أن أرواح الشهداء تسرح في الجنة وتعلق أي تتناول قال والعلق تناول حتى يرجعه الله تعالى إلى جسده يوم يبعثه يريد أن إحياء جميع الجسد إعادة الروح إليه يكون يوم البعث (مسألة) قال الشيخ أبو محمد من قول أهل السنة وأئمة الدين في الأرواح إنها باقية فأرواح أهل السعادة منعمة إلى يوم الدين وأرواح أهل الشقاوة معذبة إلى يوم يبعثون وقال الله سبحانه وتعالى في الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون إلى قوله تعالى ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال الله تعالى في آل فرعون النار يعرضون عليها غدوا وعشيا وهذا قبل قيام الساعة ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب وقال سبحانه وتعالى في الكفار والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسهم ولم يقل أنهم يميتون أنفسهم وقال في قول من قال من الموتى رب ارجعوني هذا قول الروح ويحتمل أن يكون هذا شيء من محل الروح يبقى فيه الروح وهو الذي يسمى نسمة وهو الذي إذا كان من مؤمن يعلق في شجرة الجنة ويرزق

• وحديثي عن مالك بن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
كل ابن آدم تأكله الأرض
إلا عجبا الذئب منه خلق
ومنه يركب • وحديثي
عن مالك عن ابن شهاب
عن عبد الرحمن بن كعب
ابن مالك الأنصاري أنه
أخبره أن أباه كعب بن
مالك كان يحدث رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال إنما
نسمة المؤمن طير يعلق
في شجرة الجنة حتى يرجعه
الله إلى جسده يوم يبعثه

(فصل) وقوله فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه يريد أن كل واحد منهما أطاع أمر الله فجمع ما فيه من هذا الانسان ثم أحياه الله تعالى ثم قال لم فعلت هذا يريد ما أمر به من إحقاقه وتفريق أجزائه في البر والبحر فقال من خشيتك يا رب وأنت أعلم وهذا يدل على إيمانه وعلمه بصفات الله تعالى وأنه أعلم منه بمقصده ومعتقده فكيف يظن مع هذا أنه لا يقدر على إعادته ص
مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ككتاب الجن من هيمه جماع هل تحس فيها من جدعاء قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين ص قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة والفطرة في كلام العرب الخلقة يقال فطر الله الخلق بمعنى خلقهم وهو في الشرع الحالة التي خلقوا عليها من الإيمان والعقيدة والافتقار بالربوبية فمضى هذا الحديث أن كل مولود يولد على الفطرة التي خلق عليها من الإيمان روي ابن وضاح عن سحنون أن تفسيره قوله تعالى وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى قال ابن القاسم الجوهري وقد قيل على فطرة أبيه وقال محمد بن الحسن كان هذا في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض ويؤمر المسلمون بالجهاد قال أبو عبيدة كأنه يذهب إلى أنه لو كان يولد على الفطرة ثم مات قبل أن يهوده أبواه أو ينصرانه لم يتوارثا لأنه مسلم وهذا كافر وهذا الذي قاله ليس ببين لأنه بنفس تمام الولادة يسرى إليه هذا الحكم منهما

(فصل) وقوله فأبواه يهودانه أو ينصرانه يريد أن أبويه هما اللذان يصرفانه عن الفطرة وما خلق عليه من الإيمان إلى دين اليهودية والنصرانية ويحمل ذلك وجهين أحدهما أنهم ما رغبانه في اليهودية أو النصرانية ويجيبان ذلك إليه حتى يدخلانه فيه والثاني أن كونه تبعاً لهما في الدين يوجب الحكم له بحكمهما فيستن بسنتهما ويعقده عقده لزمه بهقد هما له ويوارثهما والذي يقتضيه هذا الحديث كونه تبعاً لهما وإن اختلفت أديانهم

(فصل) وقوله ككتاب الجن من هيمه جماع يريد أنما الخلق هل تحس فيها من جدعاء يريد الله أعلم لاجدعاء فيها من أصل الخلقة وإنما تجدد بعد ذلك ويغير خلقها كالمولود يولد على الفطرة ثم يغيره بعد ذلك أبواه فيهودانه أو ينصرانه

(فصل) وقوله قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير يريد أنهم سألوه عن حال الصغير الذي لا يعقل صرف أبويه عن الفطرة إلى دينهما ما يكون حاله في الآخرة وقد قال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فكيف يعذبهم بذنوب آبائهم ويخلصهم في النار بكفرهم دون أن يكون منهم كفر فقال صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين يريد أن الله تعالى عالم بما كانوا يفعلونه لو أحياهم حتى يعقلوا ويمكنهم العمل وفي هذا الخبر عن أنه لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة إلا من جهة إخبار الله تعالى لنا وأنه لا يعاقبهم بذنوب آبائهم وإنما يفعل بهم ما يريد بهم من التفضل عليهم والتكليف لهم في الآخرة ثم يجزئهم بذلك أو يكون جزاؤه لهم ماسبق في علمه تعالى أنه كان يوفقهم له من الضلال أو الهدى إلا أن قوله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين أظهر في أن جزاءهم يكون على ما علم تعالى منهم أنهم كانوا يفعلونه لو بلغهم حد التكليف ص مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه ش هذا إخبار منه صلى الله عليه وسلم بأن بين يدي الساعة أموراً

* وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه ككتاب الجن من هيمه جماع هل تحس فيها من جدعاء قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين * وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه

وحدثني عن مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن مالك عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث أن

يتمنى الناس معها الموت وأنه يغبط الخي صاحب القبر ويودلوانه مكانه وذلك يكون أما لفتن
لا يأمن المؤمن امره ما فيتمنى الموت للنجاة منها وأما لشدة من الزمان وفتن من الدنيا بهلك من
شاهد ما فيتمنى الموت لأنه ليس منها وليس في هذا الحديث إطلاق معنى الموت مع أن معنى الموت
خوف الفتنة غير محظور وإنما الذي ورد الشرع بمنع معنى الموت لضرب الإنسان ص مالك
عن محمد بن عمرو بن حنبل عن مالك عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنزة فقال مستريح ومستراح منه قالوا يا رسول الله
ما المستريح والمستراح منه قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله والعبد
الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب **ش** قوله صلى الله عليه وسلم لما رأى
الجنزة مستريح ومستراح منه يريدان من توفي من الناس على ضربين ضرب يستريح وضرب
يستراح منه فسألوه عن تفسير مراده بذلك فأخبر أن المستريح هو العبد المؤمن يصير إلى رحمة الله
ومأعده من الجنة والنعمه ويستريح من نصب الدنيا وتعبها وأذاها والمستراح منه هو العبد الفاجر فانه
يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب ويحتمل أن يكون إذاه للعباد بظلمهم وإذاه للأرض
والشجر بنصبها من حقها وصرفها إلى غير وجهها واتعاب الدواب بما لا يجوز له من ذلك فهذا
مستراح منه وقال الداودي معنى يستريح منه العباد هم يستريحون مما يأتي به من المنكر فان
انكروا عليه نالهم إذاه وان تركوه ائتموا واستراحه البلاد منه أنه بما يأتي من المعاصي تحضر الأرض
فيهلك لذلك الحرث والنسل وهذا الذي ذكره فيه نظر لأن من ناله الاذى من اهل المنكر لا يأتهم
بترك الاسكار عليهم ويكفيه ان ينكره بقلبه أو بوجهه لا يناله به إذاه وسيأتي ذلك مفصلاً في الجامع ان
شاء الله ص مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لأمات عثمان بن مظعون ومري بجنزته ذهبت ولم تلبس منها بشئ **ش** قوله صلى الله عليه وسلم ذهبت
ولم تلبس منها بشئ يريد والله أعلم الدنيا فانه لم ينل منها شيئاً لموته في أول الاسلام قبل أن يفتح على
المسلمين الدنيا فيلبسون بها مع هذه فيما كان يناله منها وهذه فضيلة عثمان بن مظعون فانه هاجر إلى
الله فذهب ولم ينل من الدنيا شيئاً فبقي أجره كاملاً وقد غبط عبد الرحمن بن عوف مصعب بن عمير في
ذلك ص مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم تقول قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج فأمرت
جاريته بريرة فتبعه فتبعته حتى جاء البقيع فوقف في أدناه ماشاء الله أن يقف ثم انصرف فسبقته بريرة
فأخبرتني فلم أذكر له شيئاً حتى أصبح ثم ذكرت له ذلك فقال اني بعثت لأهل البقيع لأصلي
عليهم **ش** أمره أجازته بريرة بتابعه بمحفل أن تكون علمت باباحة ذلك لما رآته تخرج إلى
موضع لا يمكن السرفه من الناس لجواز تصرفهم في الطرقات والصهارى فاستجازت الاطلاع على
أثره والتسبب إلى معرفة ما خرج له لذلك ولودخل موضعاً ينفرد فيه لما دخلت عليه ولا تبعته فيه
ويحفل أن تكون أرسلتها لاتباعه لتستفيد علماً مما يفعل في ذلك الوقت من صلاة أو غيره ما
ويحتمل أن يكون غيره منها وخوف أن يأتي بعض حجر نساءه وقد روى في ذلك
(فصل) ووقوفه صلى الله عليه وسلم في أدنى البقيع ماشاء الله محفل أن يكون للدعاء لهم ويحتمل
أن يكون هو صلاته عليهم لانه قد تقدم انه لا يصلي على ميت بعد ثمانية أيام وفي هذا بيان القبور
والدعاء لاهلها عندها ص (مالك عن نافع أن أباه ريرة قال أسرعوا بجنازةكم فأتاها وخبر

رسول الله صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنزة فقال مستريح ومستراح منه قالوا يا رسول الله ما المستريح والمستراح منه قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب **ش** وحديثي عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مات عثمان بن مظعون ومري بجنزته ذهبت ولم تلبس منها بشئ **ش** وحديثي عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج فأمرت جاريته بريرة فتبعه فتبعته حتى جاء البقيع فوقف في أدناه ماشاء الله أن يقف ثم انصرف فسبقته بريرة فأخبرتني فلم أذكر له شيئاً حتى أصبح ثم ذكرت له ذلك فقال اني بعثت لأهل البقيع لأصلي عليهم **ش** وحديثي عن مالك عن نافع أن أباه ريرة قال أسرعوا بجنازةكم فأتاها وخبر

تقدمونه اليه أو شر تضعونه عن رقابكم) * ش قوله أسرعوا بجنائزكم يريد تعجيل أمرها وترك تأخيرها ووجه ذلك أن في تعجيل دفنها سترها ومبادرة لسترها ولا مانع من تعجيلها ولا فائدة في تأخيرها لأن الميت إن كان صالحا فقد عيخبر له لانه يقدم على ما أعد الله تعالى له وإن كان فاجرا فلا مرجا به وإنما هو شر يضعه أهله عن رقابهم وقد روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت سالحة قالت قدموني قدموني وإن كانت غير سالحة قالت يا ويلها أين تذهبون بها يسمع صونها كل شيء إلا الإنسان ولو سمعه لصعق * ثم كتاب الجنائز

* كتاب الصيام *

(ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان)

تقدمونه اليه أو شر
تضعونه عن رقابكم
* كتاب الصيام *
بسم الله الرحمن الرحيم
* ما جاء في رؤية الهلال
للصوم والفطر في رمضان *
* حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ذكر رمضان
فقال لا تصوموا حتى تروا
الهلال ولا تفطروا حتى
تروه فان غم عليكم فافدروا له

الصيام في كلام العرب الامساك ومنه قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم اسيا
الان اسم الصوم واقع في عرف الشرع على امساك مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء
مخصوصة على وجه مخصوص وأما الفطر فهو قطع الصوم الشرعي بالاكل والشرب لان الفطر إنما
هو الاكل والشرب وقد يستعمل في كل ما يقطع الصوم وينتفع من الجماع والازال وغيره على سبيل
المجاز والانساع ورمضان هو شهر الصوم مأخوذ من رمض الصائم رمض اذا خرج جوفه من شدة
العطش والرمضاء شدة الحر

(فصل) وقوله للصيام والفطر في رمضان الفطر لا يكون في رمضان وإنما يكون رؤية الهلال في زمان
رمضان للفطر والصوم في رمضان ورؤية الهلال في الاغلب في غيره ص * (مالك عن نافع عن عبد
الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا
تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فافدروا له) * ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر
رمضان ذكر بعض الناس انه لا يقال جاء رمضان ولا دخل رمضان وإنما يقال جاء شهر رمضان
وروى في ذلك حديث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تقولوا جاء رمضان وقولوا جاء شهر رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى * قال القاضي
أبو الوليد رضي الله عنه رأيت القاضي أبا الطيب الطبري قال يقال صمت رمضان لان المعنى
معروف فاذا وصف بالحيى لا يقال جاء رمضان حتى يقال جاء شهر رمضان للاشكال فيه * قال
القاضي أبو الوليد والصواب ان ذلك جائز فقد روي ذلك من غير ما طريق صحيح وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان فغقت أبواب السماء وغلقت أبواب جهنم ولسلت الشياطين
(مسئلة) اذا ثبت ذلك فأول ما فرض من الصيام صوم يوم عاشوراء فلما فرض رمضان نسخ
وجوبه فمن شاء صامه ومن شاء أفطره

(فصل) قوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا حتى تروا الهلال يقتضى منع الصوم في آخر شعبان
قبل رؤية هلال رمضان والمراد به منع ذلك على معنى التلق لرمضان أو الاحتياط وأما صيام يوم
الشك وغيره من شعبان على غير هذا الوجه لمن كان في صوم متتابع أولن ابتداء التنفل فيه فلا
بأس به وذهب بعضهم الى أنه لا يصح صوم يوم الشك بوجه والدليل على صحة ذلك ما روى أبو
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتقدم أحدكم رمضان بيوم أو يومين إلا أن يكون رجلا

بصوم صوما فليصم ذلك اليوم (مسئلة) ولا بأس أن يصام يوم الشك ابتداء وقال محمد بن مسلمة لا يصومه الامن كان يسرد الصيام وبه قال الشافعي والدليل على ذلك ان هذا يوم من شعبان فيجاز أن يستأ بصومه نفلا كالنهي قبله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى تروا الهلال الرؤية تكون عامة وخاصة فأما العامة فهي أن يرى الهلال الجم الغفير والعدد الكثير حتى يقع بذلك العلم الضرورى فهذا الخلاف فى وجوب الصوم والفطر به لمن رآه ومن لم يره (فرع) وهذا يخرج عن حكم الشهادة الى حكم الخبر المستفيض وذلك مثل أن تكون القرية الكبيرة يرى أهلها الهلال فيراه منهم الرجال والنساء والعبيد ممن لا يمكن منهم التواطؤ على باطل فقد قال محمد بن الحكم فى مثل هذا الاحتجاج الى شهادة ولا تعديل ويلزم الناس الصوم بذلك من باب استفاضة الاخبار لامن باب الشهادات وأما رؤية الخاصة فهي أن يراه العدد اليسير وذلك على ضربين أحدهما أن تكون السماء مغمية والثانى أن تكون صاحبة فال كانت مغمية فلا خلاف أنه يجوز فيها شهادة رجلين من أهل العدل وان كانت صاحبة ثبت ذلك شهادتهما عند مالك وقال أبو حنيفة لا يثبت بشهادتهما وبه قال سحنون والدليل على ما نقوله ان هذا معنى يثبت به رؤية الهلال اذا كانت السماء مغمية فوجب أن يثبت به وان كانت صاحبة كالرؤية العامة (مسئلة) ولا يثبت هلال رمضان شهادة شاهد واحد خلافا لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ما نقوله أن هذه شهادة على هلال فلم يقبل فيها أقل من اثنين أصل ذلك الشهادة على هلال شوال وذى الحجة (فرع) ولو شهد شاهد على هلال رمضان وشهد آخر على هلال شوال فقد روى عن يحيى بن عمر انه قال لا تقبل شهادتهما قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ومعنى ذلك عندى ان الشاهد على هلال شوال لو رآه بعد ثلاثين يوما من رؤية الثانى لم يفطر بشهادتهما حتى يكمل رمضان ثلاثين يوما بعد اكمال شعبان ثلاثين يوما لان شهادة الثانى لاتصح شهادة الأول لانه يحتمل أن لا يكون الأول رأى شياً ورأى الثانى هلال شوال لتسع وعشرين خلت من رمضان وأما اذا رأى الثانى هلال شوال بعد تسعة وعشرين يوما من رؤية الأول هلال رمضان فانه يجب أن يفطر بشهادتهما لان شهادة الثانى تصح شهادة الأول على كل حال لانه محال أن يصدق الثانى ولا يصدق الأول ويجب تأمل هذا والله لم وأحكم وروى ابن نافع عن مالك فى المجموعة فى شاهدین شهدا على هلال شعبان فعد لذلك ثلاثين يوما والسماء صاحبة فلا يرى قال هذا شاهد سوء وهذا يدل على أن الحكم واحد ولو كانا حكمين لما كان فى ذلك تكذيب للشاهدين وبالله التوفيق ويحتمل ما قاله يحيى بن عمر وجه آخر وهو أن الحكم لما شهد عنده شاهد واحد ولم يقض به ردت شهادته ولذلك لم يضاف اليه الذى شهد على هلال شوال وقد قال ابن القاسم فممن رأى هلال رمضان وحده ان الامام يرد شهادته ومعنى ذلك على ما قدمناه انه لا يحكم بها فاما أن يبطلها حتى يمنع من أن يضيف شهادة غيره اليها فلا (مسئلة) اذا ثبت انه لا يصام بشهادة واحد ولا يفطر بها فانه يصام ويفطر بشهادة شاهدين من صفتهم أن يكونا عدلين فال لم يكونا من أهل العدالة ولا يعرفان بسفه فى المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك لا يصام بشهادتهما ولا يفطر قال أشهب ولو كان أحدهما عدلا وكان فى أحدهما بقية رقى وان كان صالحا لم يصم لشهادتهما ولم يفطر ووجه ذلك ان هذه شهادة قاعتر فيها صفات العدالة كسائر الشهادات (فرع) فان شهد شاهدان يعرفان عدالة ولا غيرها واحتاج القاضي الى أن يكشف عن حالهما وذلك بتأخر فقد قال محمد بن

عبد الحكم ليس على الناس صيام ذلك اليوم فان زكوا بعد ذلك وأمر الناس بالصيام فلا شيء عليهم في الفطر (فرع) واذا ثبت رؤية الهلال عند الامام وحكم بذلك وأمر بالصيام ونقل ذلك اليك عنه العدل ونقل اليك عن بلد آخر فقد قال أحد بن ميسر الاسكندراني يترك الصوم من باب قبول خبر الواحد العدل لا من باب الشهادة قال الشيخ أبو محمد كما أن الرجل ينقل إلى أهله وابنته البكر مثل ذلك فيلزمهم تثبيت الصيام قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى هذا عندى أن الصوم يكون بثبوت طريقين أحدهما الخبر والثاني الشهادة فأما طريقة الخبر فإذا علم الناس رؤيته فن أخبره العدل عن هذه الرؤية يلزمه الصيام ويجزى ذلك بحرى طلوع الفجر وزوال الشمس وغروب الشمس في وجوب الصلاة ووجوب الامساك للصوم والفطر عند انقضاء الصوم بالغروب والظربق الثاني الشهادة وذلك اذا قل عدد الرائيين له فانه ثبت من طريق الشهادة فيعتبر فيه من صفات الشهود وعددهم واختصاص ثبوتهم بالحكم ما يعتبر في سائر الشهادات ووجه ذلك اختلاف الناس في رؤيته وأن اختصاص بعض الناس برؤيته دون بعض لدقته وبعده واشباه مطالعه أمر شائع ذائع فلما كان هذا المعنى شائعاً فيه وكان ما هذه سبيله لا يثبت الا من طريق الشهادة لم يحل من احدى حالتين إما أن يبطل صوم كثير من أول شهر رمضان وذلك بمسوغ لوجوب صومه أو يثبت ذلك من طريق الشهادة لتعدد الخبر المتواتر فيه والاجماع على رؤيته وبخالف هذا طلوع الفجر وغروب الشمس للصلاة لان الوقت للصلاة واسع فان لم يثبت أوله ولم يتيقنه بعض الناس يتيقن ما بعده لم يفته وقت الصلاة وقت الصوم يلزم استيعابه بالعبادة فان لم شرع فيه من أوله فأت صومه ولا يلزم على هذا طلوع الفجر من يوم الصوم لان النية والامساك يجوز تقديمهما قبل الفجر فيمكن استيعاب الوقت بالصوم مع عدم يقين أول الوقت ولا يجوز تقديم النية للصوم قبل يقين دخول الشهر فلذلك جاز أن يثبت بالشهادة فاذا ثبت عند الحاكم شهادة شاهدين لليلة التي تقدم ذكرناها وحكم بالصوم جاز أن ينتقل عنه خبر الواحد لم يمكن انتقاله عنه لانا قد بينا انه انما ينتقل للشهادة لتعدد الرؤية وهي وجه ثبوتها فاذا ثبت الرؤية وأمكن أن يشيع عن ثبت عند رجعت الى حكم الخبر (مسألة) واذا رأى أهل البصرة هلال رمضان ثم بلغ ذلك أهل الكوفة والمدينة واليمن فالذي رواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموعة يلزمهم الصيام أو القضاء فان فات الأداء وروى القاضي أبو اسحاق عن ابن الماجشون انه ان كان ثبت بالبصرة بأمر شائع ذائع يستغنى عن الشهادة والتعديل فانه يلزم غيرهم من أهل البلاد القضاء وان كان انما ثبت عندهم بشهادة شاهدين عدلين لم يلزم ذلك من البلاد الا من كان يلزمه حكم ذلك الحاكم ممن هو في ولايته أو يكون ذلك يثبت عند أمير المؤمنين فيلزم القضاء جماعة المسلمين قال وهذا قول مالك وجه الرواية الاولى انه لما ثبت عند الحاكم انتقل الى الخبر الذي هو أصل ثبوتها لم تكن أخذ ذلك عنه فوجب أن يستوى حكم ما ينتقل عن الحاكم ثبوتها وما عمت رؤيته لانهما قد عادا الى حكم الخبر ووجه الرواية الثانية انه حكم من الحاكم فلا يلزم الا من تناله ولايته ويلزمه حكمه (مسألة) ومن كان بموضع ليس فيه حاكم يتفقد أمر الناس في الصوم أو كان ممن يضيع ذلك فقد قال عبد الملك ينبغي أن يراعى ذلك ويتفقد عنه يثبت ذلك عنده برؤية نفسه أو برؤية من يثق به فيصوم بذلك ويفطر ويحمل عليه من يقتدى به ووجه ذلك ان ثبوتها عند الحاكم لما تعدد لعددها ولتفریط مرجع الى أصله في ثبوتها بالخبر وبالله التوفيق (فصل) وقوله ولا تفطروا حتى تروه يريد تروا هلال شوال واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي على

وردهذا في النبي عن الصوم والفطر حتى يرى الهلال الموجب للصوم أو يرى الهلال الموجب للفطر فان غم علينا أحدهما فهذا حكمه لان هذا الشرط وارد بعدهما فيجب أن يكون راجعا اليهما فيجب أن يكمل العدد ثلاثين وذلك انما يكون في آخر الشهر الذي يكمل فعناه وأن يكمل الشهر الذي هو فيه من غم عليه الهلال ثلاثين على أنه قد ورد ذلك مفسرا في حديث أبي هريرة فقال صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين ص **ع** مالك انه بلغه ان الهلال رؤي في زمان عثمان بن عفان بعشي فلم يفطر عثمان حتى أمسى وغابت الشمس **ع** ش قوله ان الهلال رؤي في زمان عثمان بن عفان بعشي العشي ما بعد الزوال الى آخر النهار وقوله فلم يفطر عثمان حتى أمسى دليل على أنه كان في رمضان وان الهلال الذي رؤي هو هلال شوال ولا خلاف بين الناس انه اذا رؤي بعد الزوال فانه الليلة القادمة وأما اذا رؤي قبل الزوال فان مالكا والشافعي وأبا حنيفة وجهور الفقهاء يقولون انه الليلة القادمة وقال ابن حبيب هو الليلة التالية ورواه ابن زبدة عن ابن وهب وبه قال أبو يوسف قد روى القولان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أبو بكر بن الجهم وهذا لا يثبت عن عمر رواه شباك وهو مجهول والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور أن هذا الهلال رؤي نهارا فوجب أن يكون الليلة القادمة أصله اذا رؤي بعد الزوال قال وهذا الخلاف انما هو اذا رؤي في يوم ثلاثين ولا يصح أن يكون قبل ذلك ص **ع** قال يحيى سمعت مالكا يقول في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا ينبغي أن يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من رمضان ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يهتمون على أن يفطر منهم من ليس مأمويا ويقول أولئك اذا ظهر عليهم قدر رأينا الهلال ومن رأى هلال شوال نهارا فانه لا يفطرون يوم صيام يومه ذلك فاعناه هلال الليلة التي تأتي **ع** ش وهذا كما قال من رأى هلال رمضان وحده صام سواء كان في المصر أو منفردا في صحراء خلافا لمن قال لا يصوم حتى يحكم الامام بأن ذلك اليوم من رمضان والدليل على ذلك قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن جهة المعنى انه اذا زامه الصوم لرؤية غيره فبان يلزم من رؤيته وهي متيقنة أولى وأحرى (فرع) فان أظفر عامدا فعليه الكفارة خلافا لأبي حنيفة في قوله لا كفارة عليه والسبيل على ما نقوله ان هذا عامد للفطر منتك حرمة الشهر فعليه الكفارة كما لو أفطر في اليوم الثاني

(فصل) وقوله ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر وهذا مما لا يختلف فيه في المذهب اذا كان في المصر وبه قال أبو حنيفة ووجه ما احتج به مالك رحمه الله من ان ذلك ذريعة لاهل الفسق والبدع الى الفطر قبل الناس يوم وبدعون رؤية الهلال اذا ظهر عليهم وقال أشهب يفطر بالنية ويمسك عن الاكل وهذا هو الصحيح لان الامساك عن الاكل يخرج عما خيف عليه (مسألة) وأما ان كان وحده في سفر فليفطر اذا لا يرى لعل غيره قد رآه ولو علم أن غيره لم يره لكان حكمه الامساك كالذي في الحضر

(فصل) وقوله ومن رأى هلال شوال نهارا فلا يفطرون يومه ذلك فاعناه هلال الليلة التي تأتي على ما تقدم من ان الهلال اذا رؤي قبل الزوال أو بعده فانه الليلة القادمة فان رآه في آخر شعبان لم يلزم الامساك عن الاكل وان رآه في آخر رمضان لم يجزله الفطر ص **ع** قال يحيى سمعت مالكا يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من رمضان فجاءهم ثبت ان هلال رمضان قدر رؤي قبل أن يصوموا بيوم وأن يومهم ذلك أحد وثلاثون فانهم يفطرون من ذلك اليوم أي ساعة جاءهم الخبر

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن الهلال رؤي في زمان عثمان بن عفان بعشي فلم يفطر عثمان حتى أمسى وغابت الشمس قال يحيى سمعت مالكا يقول في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا ينبغي له أن يفطر وهو يعلم أن ذلك اليوم من رمضان قال ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يهتمون على أن يفطر منهم من ليس مأمويا ويقول أولئك اذا ظهر عليهم قدر رأينا الهلال ومن رأى هلال شوال نهارا فانه لا يفطرون يومه ذلك فاعناه هلال الليلة التي تأتي قال يحيى سمعت مالكا يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من رمضان فجاءهم ثبت ان هلال رمضان قدر رؤي قبل ان يصوموا بيوم وان يومهم ذلك أحد وثلاثون فانهم يفطرون في ذلك اليوم أية ساعة جاءهم الخبر

غير أنهم لا يصلون صلاة العید ان كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس ﴿ ش قوله اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من آخر رمضان فجاءهم ثبت انه يوم الفطر وذلك يكون على وجهين أحدهما برؤية هلال رمضان في أوله أو كمال عدده قبل هذا اليوم والثاني برؤية هلال شوال بالامس وعلى الوجهين يانزم الافطار ساعة يصبح الخبر بذلك كان في أول النهار أو في آخره فان كان بعد الزوال لم يصلوا صلاة العید لانه قد فات وقتها ولا يصلي في ذلك الوقت في فطر ولا اضحى (مسئلة) فان كانوا في آخر شعبان فيما يظنون فجاءهم الثبوت ان اليوم من رمضان باحد الوجهين اللذين قد مرنا ذكرهما وجب عليهم الامساك عن جميع ما يمسك عنه الصائم سواء كانوا أكلوا ذلك اليوم أو لم يأكلوا لانه انما جاز لهم الفطر وهم يظنون ان ذلك اليوم من غير رمضان فاذا علموا انه من رمضان كان عليهم الامساك وانما يجوز استدامة الفطر لمن كان له الفطر لعذر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان فاذا زال العذر كان له استدامة الفطر باقى يومه كالحائض والمريض والمسافر (فرع) فان أفطروا بعد العلم بأن اليوم من رمضان سواء كانوا أفطروا قبل ذلك أو لم يفطروا قال ابن القاسم لاشئ عليه إلا أن يفطر جرعة وعلمنا بما على من أفطر في رمضان عامدا فعليه الكفارة قال القاضي أبو محمد القياس أن لا كفارة عليه لان الكفارة لا تجب بالتعمد وانما تجب بافساد الصوم يبين ذلك انه لو أفسد الصوم بالأكل لكان عليه الكفارة ولو أكل مرة ثانية في يومه ذلك لم تجب عليه كفارة لانه لم يفسد ذلك صوما

﴿ من أجمع الصيام قبل الفجر ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر ﴾ مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ﴿ ش قوله لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر الاجماع للصيام هو العزم عليه والقصد له وذلك أن الصوم من جملة العبادات فلا يصح صوم رمضان ولا غيره الا بنية هذا هو المشهور من المذهب وفي المدونة في المرأة الحائض تستيقظ بعد الفجر ترى الطهر فتشك ان ذلك الطهر ليلا انها صوم وتقضى محاقا أن يكون الطهر بعد الفجر واختاف أصحابنا في تأويل ذلك فمنهم من قال هذه رواية في ان الحائض لا تقطع النية المتناول لاول الشهر بخلاف المسافر ومنهم من قال ان هذه رواية عن مالك في جواز الصوم بغيرية كقول ابن الماجنون فحين أصبح ولا يدري بأن اليوم من رمضان فثبت برؤية عامة لا يحتاج معها الى شهرة أو برؤية خاصة تشهد عند الامام قبل الفجر فلم يأكل حتى علم بأن اليوم من رمضان انه يجزئه عن صومه ان كان لم ينو فيه صوما غيره رواء القاضي أبو اسحاق في مبسوطه عن ابن الماجشون واندليل على صحة القول الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال انما الاعمال بالنيات وانما لامرئ ما نوى ودليلنا من جهة القياس ان هذا الصوم فلم يصح الا بنية وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي ان المسئلة تحتمل غير هذا وذلك أن يكون معنى قوله فتصوم ففسك عن الاكل في قية يومها ويكون حكمها في ذلك حكم من طرأ عليه العلم بأن اليوم من رمضان فان عليه أن يصوم قية اليوم ثم يقضى ويمتثل وجهها آخر أن تكون رأت الطهر وهي تشك في الفجر فنوت الصوم ثم لم يتبين لها أمر الفجر حتى نامت واستيقظت بعد الفجر وقد طأها تبين أمرها فان عليها أن تصوم ذلك اليوم لاها تجوز أنها قد أدركت وقت النية وتقضيه لانهما تجوز انهما لم تدركه والله أعلم

غير أنهم لا يصلون صلاة العید ان كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس ﴿ من أجمع الصيام قبل الفجر ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر ﴾ وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك

(فصل) قوله لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر منع الصوم دون نية قبل الفجر فان نوى بعد الفجر فالذي ذهب اليه مالك ان ذلك لا يجزئ في فرض ولا نفل وقال أبو حنيفة كل ما كان من الصوم معينا كرمضان والنذر المعين فانه يجزئ صومه بنية قبل الزوال وما كان غير معين فانه لا يجزئ الا بنية قبل الفجر وقال الشافعي واحدا ان الفرض يقتضي نية قبل الفجر والنفل يجزئ بنية قبل الزوال والدليل على صحة ما نقوله ان هذا صوم شرعي فافتقر الى نية قبل الفجر أصله مع أبي حنيفة غير المعين وأصله مع الشافعي الفرض (مسألة) اذا ثبت ذلك فوقت النية من وقت غروب الشمس من ليلة يوم الفطر الى طلوع الفجر منه اذا كان قبله يوم فطر فن أراد أن ينوي صيام أول يوم من رمضان أو غيره فوقت ذلك من وقت غروب الشمس من ليلته الى طلوع الفجر من يومه ووجه التوسعة في ذلك ان وقت الدخول في هذه العبادة غير متعين للسكف وهو وقت نوم وغفلة وفي ارتقاب ذلك مشقة بخلاف الصلاة فان كان ذلك في غير صوم معين زمنه فنوي ذلك من أول ليلته فله أن يرجع عن نيته ما لم يبلغ فجر يومه وان كان في ذلك صوم يتعين زمنه فان من شرط صحة النية أن يستصحبها الى وقت طلوع الفجر وهو وقت الدخول في الصوم (مسألة) ويجوز أن ينوي صوم جميع رمضان من أوله خلافا لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم وانما لامرئ ما نوى وهذا قد نوى جميع الشهر فوجب أن يكون له ودليلنا من جهة القياس أن هذا عبادة تجب في العام مرة فجاز أن تشملها نية كالزكاة (فرع) فان نوى صوما متتابعا أو معينا غير متتابع أو كان شأنه سرد الصيام فليس عليه تثبيت الصوم لكل يوم قاله مالك في المختصر قال الشيخ أبو القاسم ذلك في كل صيام متصل متتابع ككفارة القتل والظهار والنذر وقال الشيخ أبو بكر وهذا استحسان والقياس أن عليه التثبيت لجواز فطره ووجه ما قاله أبو بكر ان حكم نية الصوم لا تتقدم على زمان صومها الا زمان لا يجوز فيه فطره ولا يصح فيه غير ذلك الصوم ولذلك جاز أن يتقدم اليوم من أول ليلته ولا يجوز أن يتدخل بينها وبين زمن صومها نهار يجوز فطره ولا صومه من غير جنس ذلك الصوم كالأجوز أن ينوي صيام يوم من رمضان في يوم من شعبان لما ذكرناه ووجه هذا القول الذي حكى عن مالك انه اذا شرع في الصوم وألزمه نفسه صح له أن ينوي منه ما شاء لان الدخول فيه والالتزام به يجعله بمنزلة العبادة الواحدة في النية ولا يعتبر بما تحلله من أزمنة الصوم والفطر كما لا يعتبر بما تحلله من زمن الليل والله أعلم وأحكم (مسألة) وهل يجزئ الاداء عن القضاء يتخرج في ذلك وجهان على اختلاف أقوال أصحابنا في الاسبر اذا التبت عليه الشهور فصام شعبان فقد أنه رمضان فقد قال عبد الملك يجزئ الشهر الثاني عن رمضان الاول لانه قضاء عنه وقد قيل لا يجزئ شيء من ذلك وأمانية القضاء عن نية الاداء يتخرج في ذلك أيضا وجهان على اختلاف أقوال أصحابنا فبين صام رمضان قضاء عن صوم رمضان عليه فقد روى يحيى عن يحيى عن ابن القاسم لا يجزئ له لواحد منهما وقاله أشهب في المجموعة قال الشيخ أبو محمد هذا خلاف قول ابن القاسم في المدونة وقد اختلف في تأويله فقال أبو الفرج ان معنى قول ابن القاسم في المدونة انه يجزئ عن الشهر الذي حضر ويقضى الاول وقال علي بن جعفر التلياني معناه يجزئ عن الماضي والله أعلم

﴿مأجاء في تعجيل الفطر﴾

ص ﴿مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر﴾ مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ﴿ش قوله لا يزال الناس بخير بر يد صلى الله عليه وسلم لا يزالون بخير في أمر دينهم ما فعلوا ذلك على سنة وسيل بر وتعجيل الفطر أن لا يؤخر بعد غروب الشمس على وجه التشدد والمبالغة واعتقاده أنه لا يجوز الفطر عند غروب الشمس على حسب ما نفسه له اليهود وأما من أخر فطره باختياره لا أمر عن له مع اعتقاده أن صومه قد كمل عند غروب الشمس فلا يكره له ذلك رواه ابن نافع عن مالك في المجهول وقد روى أبو سعيد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تواصلوا فكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر وروى ابن وهب عن مالك أنه قال لا يواصل أحد من السحر إلى السحر وقال ابن وهب الأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى وجه ما ذهب إليه مالك أنه تأول الحديث أنكم أراد تأخير الأكل لما منع من الأكل من شغل أو مداواة أو غير ذلك فليؤخر إلى السحر ولا يصل بين اليومين وإن كان زمن الليل لا يصح صومه بيليل أنه لا يصح إفراجه بالصوم دون النهار ويصح إفراجه بالنهار بالصوم دونه وتعلق في ذلك بحديث عبد الله بن عمر عن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيت الليل قد أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم فجعل يحيى الليل فطرا (مسئلة) إذا ثبت ذلك فتمام الصوم ووقت الفطر هو إذا انقضى غروب الشمس وكل ذهاب النهار والدليل على ذلك قوله تعالى ثم أعوا الصيام إلى الليل وهذا يقتضي الإمساك إلى أول جزء من الليل غير أنه لا بد من إمساك جزء من الليل ليتيقن صيام جميع أجزاء النهار وبماذا يعتبر في ذلك فأما المفرد أو من كان في مكان ليس فيه مؤذنون فإنه إذا رأى الفجر قد طلع أمسك للصوم وإذا رأى الشمس قد غربت أفطر وأما الأعمى فإنه يعتبر في ذلك بقول من يثق به أو بما البصر الذي يكون في الحضر أو في المصر فيه المؤذنون فقد روى ابن نافع عن مالك أنه لا يأكل إذا كان أذانهم عند الفجر وإن رأى هو الفجر لم يقطع ولا يفطر حتى يؤذنوا وإن رأى هو الشمس قد غربت لا هم موكلون بذلك وهم رعائه وروى عيسى عن ابن القاسم يأكل ويشرب حتى يطلع الفجر ولا ينتظر إلى مؤذن ولا مشوب إذا كان ممن يعرف الفجر فكان في موضع ينظر إليه فإن كان في موضع لا يرى الفجر فليحط وكذلك الفطر إذا غربت الشمس ولم يشك فإذا شك فليحط ولا ينتظر المؤذن كان في موضع فيه مؤذنون أو لم يكن قال عيسى وأمرني أن أكتبه وذلك كله في المدينة ص ﴿مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يميلان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود قبل أن يفطرا ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان﴾ ش قوله كانا يميلان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود ير يدحين كانا ير يانه في أفق المشرق وذلك عند غروب الشمس وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم وإذا رأيت الليل قد أقبل من ههنا فقد أفطر الصائم فكان عمر وعثمان إذا رآساود الليل في أفق المشرق يتقننا غروب الشمس في أفق المغرب بشرعان في صلاة المغرب لأنه لا خلاف أن تعجيلها مشروع فكانا يبدآن بالعبادة فإذا فرغا من الصلاة أفطرا وليس هذا بتأخير للفطر لأن التأخير إنما كرهه من أخره إلى اشتباك التجموع على وجه المبالغة ولم يؤخر البادرة إلى عبادة

﴿مأجاء في تعجيل الفطر﴾

﴿حدثني يحيى عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر﴾ وحدثني عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ﴿حدثني عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر﴾ وحدثني عن مالك عن حميد بن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يميلان المغرب حين ينظران إلى الليل الأسود قبل أن يفطرا ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان

﴿ ما جاء في صيام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ﴾

ص **﴿** مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا أسمع يا رسول الله اني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل وأصوم فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلاً قد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وماتأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لارجو أن اكون أخشاً لكم لله وأعلمكم بما أتى **﴿** ش قوله اني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام معناه انه قد نوى الصيام وقت تصح نيته ويصح جنباً فكان سؤاله عن حدث الجنابة هل يمنع صحة الصيام أم لا فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم انه يفعل هذا فيغتسل ويصوم ولا يمنع حدث الجنابة من صحة صومه وفي ذلك دليل للرجل من وجهين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقد أمر بالتباعد والافتداء به فقال تعالى واتبعوه لعلكم تهتدون والوجه الثاني أن السائل سأله عن مسئلة فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك من حال نفسه وهذا يدل على أن حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك حكم السائل ولو اختلف حكمهما في هذه المسئلة لما جاز أن يجيبه بمثل هذا أنه يفعله هو ويجزئه

(فصل) وقول الرجل لست مثلاً قد غفر لك ماتقدم من ذنبك وماتأخر وان كان على معنى شدة الاشفاق وكثرة الخوف والتوقى الآن ظاهره يقتضى أن يعتقدي النبي صلى الله عليه وسلم ارتكاب ما شاء من المخطورات المحرم علينا لانه قد غفر الله له ولعله أن يكون قد أراح الله تعالى أن يحصل لرسوله ما شاء فأتى بهذا اللفظ الذي ظاهره أشد من مراده وقد روي لنا مثلك يجعل الله لرسوله ما شاء وهذا أيضاً يقتضى أن يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم قوله لان قوله هذا يمنع الامة أن تقتدي بالنبي صلى الله عليه وسلم في شيء من أفعاله

(فصل) وقوله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون لما ظهر من قوله ولما منع من الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لارجو أن اكون أخشاً لكم لله وأعلمكم بما أتى **﴿** ومعنى ذلك والله أعلم ان ما غفر من ذنبي لا يمنعني أن اكون أخشاً لكم لله بل أنا أخشاً لكم ومن خشيته له اني أعلمكم بما أجتنب وأنتم لاتعدون فلا بد من الاقتداء ص **﴿** مالك عن عبد بن سعيد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم أنهما قالتا كان صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جاع غير احتلام في رمضان ثم يصوم **﴿** ش قولهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جاع غير احتلام في رمضان ثم يصوم على معنى الإبلاغ في البيان ورفع الاشكال لما كان وقع في ذلك من الاختلاف على ما يأتي بعد ذلك فاضطررنا الى المبالغة في البيان لزوال الشبهة ووجوه الاحتمال وتخليص الحديث حجة في موضع الاختلاف وذلك ان الاحداث كلها لاتمنع صحة الصوم سواء كانت عن عمد أو غير عمد وكان أبو هريرة يقول ان من أصبح جنباً من جاع غير احتلام لم يصح صومه فزال ذلك اختلاف بخبر عائشة وأم سلمة وهما أعلم بهذا الحكمهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم واطلاعهما في ذلك على حاله ومعرفة ما يمنعني على الناس من أمره (مسئلة) وأما حديث الخيض فقد قال مالك انه لا يمنع صحة الصوم وعليه جمهور الفقهاء سواء أخرجت الغسل عمداً أو غير عمد وقال محمد بن مسلمة انه يمنع صحة الصوم ودليلنا على صحة قول الجمهور ان حديث

﴿ ما جاء في صيام النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ﴾
حدثني يحيى عن مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
معمر الانصاري عن أبي
يونس مولى عائشة عن
عائشة أن رجلاً قال لرسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو
واقف على الباب وأنا أسمع
يا رسول الله اني أصبح
جنباً وأنا أريد الصيام
فقال صلى الله عليه وسلم
وأنا أصبح جنباً وأنا أريد
الصيام فأغتسل وأصوم
فقال له الرجل يا رسول الله
انك لست مثلاً قد غفر
الله لك ماتقدم من ذنبك
وماتأخر فغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقال والله اني لارجو أن
اكون أخشاً لكم لله
وأعلمكم بما أتى **﴿** وحدثني
عن مالك عن عبد بن
سعيد عن أبي بكر عن
عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام عن عائشة وأم
سلمة زوجتي النبي صلى
الله عليه وسلم أنهما قالتا
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصبح جنباً من
جاع غير احتلام في رمضان
ثم يصوم

ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها ثم قال يا أم المؤمنين أما كنا عند مروان بن الحكم فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها ثم قال يا أم المؤمنين أنا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فأشهد لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة قال نفخر جناحتي جنباً مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن ما قال فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن ما قالت عائشة فأتينا أبا هريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال له أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر ماله عن سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم أنهما قالتان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم ثم شق قوله كنا عند مروان فذكر له أن أبا هريرة يقول أن من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم دليل على تذاكرهم بالعلم في مجالس علمائهم وأمرائهم وتحفظهم لأقوال الناس فيه وقوله لعبد الرحمن بن الخثر أقسمت عليك لتذهبن إلى أمي المؤمنين فلتسألنهما حرص على معرفة السنة وموجب الشريرة سؤال من يظن أنه أعلم بحكم الحادثة المختلف فيها ولذلك خص عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما بالسؤال (فصل) وقول عائشة وقد ذكر لها قول أبي هريرة ليس كما قال أبو هريرة هو الواجب من ارد ليس فيه أذى لأبي هريرة ولا تقصير عن انكار الباطل لاسيما فيما عندها فيه النص الذي لا يحل مخالفته ثم قالت له على سبيل التشديد عليه واسكار التعلق بما أورد عليها من قول أبي هريرة أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع وهذا لما استقر عندهم وأجمعوا عليه من أن الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واجب لازم لا يسوغ غيره ثم ذكرت ما عندها من علم ذلك وقالت أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم وإنما بين ذلك لانه المختلف فيه وأما الاحتلام فلا يمنع صحة الصوم هو ولا حدثه (فصل) وقوله عن أم سلمة فقالت مثل ما قالت عائشة رضي الله عنها يريد أنها وافقتها في الحكم

ذلك اليوم فقال مروان
اقسمت عليك يا عبد
الرحمن لتذهبن الى اى
المؤمنين عائشة وام سعة
فلتسألنهما عن ذلك فذهب
عبد الرحمن وذهبت معه
حتى دخلنا على عائشة
فسلم عليها ثم قال يا ام
المؤمنين اما كنا عند
مروان بن الحكم فذكر
له ان ابا هريرة يقول من
اصبح جنبنا افطر ذلك
اليوم قالت عائشة ليس كما
قال ابو هريرة يا عبد الرحمن
ارغب عما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يصنع فقال عبد الرحمن
لا والله قالت عائشة فأشهد
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه كان يصبح
جنبنا من جاع غير احتلام
ثم يصوم ذلك اليوم قال
ثم خرجنا حتى دخلنا على
ام سعة فسألها عن ذلك
فقالت مثل ما قالت عائشة
قال فخرجنا حتى جئنا
مروان بن الحكم فذكر
له عبد الرحمن ما قلنا فقال
مروان اقسمت عليك
يا ابا محمد لتركبن دابتي
فانما الباب فلتذهبن الى

أبى هريرة فأنه بأرضه بالعميق فأنه بذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فقصت معه عبد الرحمن ساحة ثم ذكر له ذلك فقار له أبو هريرة لا علم لي بذلك أنا أخبرني به خبري وحدثني عن مالك عن معمر بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم أنهما قالتان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم

﴿ ما جاء في الرخصة في

القبلة للصائم ﴾
 • حدثني يحيى عن مالك
 عن زيد بن أسلم عن عطاء
 ابن يسار أن رجلا قبل
 امرأته وهو صائم في
 رمضان فوجد من ذلك
 وجدا شديدا فأرسل
 امرأته تسأل له عن ذلك
 فدخلت على أم سلمة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكرت ذلك لها فأخبرتها
 أم سلمة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقبل
 وهو صائم فرجعت
 فأخبرت زوجها بذلك
 فزاده ذلك شرا وقال لسا
 مثل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الله يجعل لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما
 شاء ثم رجعت امرأته إلى
 أم سلمة فوجدت عندها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال ما لهذه المرأة
 فأخبرته أم سلمة فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخبرتها أني أفعل
 ذلك فقالت قد أخبرتها
 فذهبت إلى زوجها
 فأخبرته فزاده ذلك شرا
 وقال لسا مثل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يجعل
 لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما شاء فغضب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقال
 والله أني لأتقاكم الله
 وأعلمكم بعدوه

ولعلمهم تأت مثل تلك الألفاظ وقول مروان أقسمت عليك لتعبرن أباهريرة بذلك على وجه
 الاستقامة لهذه القضية ليعلم ما عند أبي هريرة في ذلك وربما كان عنده في ذلك نص يحتمل أن يكون
 ناسخا أو منسوخا أو يوجب تخصيصا أو تأويلا

(فصل) تحدث عبد الرحمن مع أبي هريرة قبل أن يذكر له ذلك من حسن الأدب وتقديم التأنيس
 وقول أبي هريرة لا علم لي بذلك تسليم منه للحكم وانقياد للحق إذا جاءه من النص عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ما لا يمكن رفعه من عنده من لا يشك في ثقته ولا حفظه وعلمه ولا سبقي في مثل هذا الحكم وقول
 أبي هريرة إنما أخبرني به بعد الأصل قوله بذلك والخبر الذي أخبره هو الفضل بن العباس وقد روى
 عن أبي هريرة رجوعه عن ذلك قال سعيد بن المسيب أن أباهريرة ترك قيامه بعد ذلك ويؤكد
 حديث عائشة وأم سلمة قوله تعالى فالآن بانشروهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى
 يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فأباح الوطء أني يتبين الفجر ومن فعل هذا
 لم يكن اغتساله إلا بعد الفجر

﴿ ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم ﴾

ص • مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد
 من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت
 فأخبرت زوجها بذلك فزاده ذلك شرا وقال لسا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يجعل لرسول
 ما شاء ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما لهذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال أني أفعل ذلك فقالت قد أخبرتها
 فذهبت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يجعل
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله أني لأتقاكم بعدوه • ثم
 قوله فوجد من ذلك وجدا شديدا يريد حزن وأشفق أن يكون ذلك محظورا ولعله وقت أن قبل
 غفل عن النظر في ذلك ثم تذكر فأشفق من فعله له وظن أنه ممنوع فأرسل امرأته تسأل له عن
 ذلك فسألت أم سلمة فأخبرتها بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أذ هو القدوة والأسوة وأذ لا يفعل
 المحظور ولا يأتية

(فصل) وقوله فزاده ذلك شرا يقتضي أنه استدام الأسف والحزن فكان ذلك زيادة على حزنه
 المتقدم قبل السؤال إذ لم يأت به بما يقنعه ويؤمن خوفه مما كان يعتقد أنه به فيكون معنى زاده هنا
 أدام له الأسف والحزن ولم يزل ما سمع في ذلك من قول النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون
 معنى زاده ذلك حزننا شديدا حزنه لما يقوى عنده من سدا الخطر حين لم يكن عند أم سلمة من الإباحة
 غير ما أخبرته ولم يكن ذلك عنده يقتضي الإباحة

(فصل) وقوله فرجعت امرأته لتسأل له هل هذا الحكم مما يقتدى فيه بالنبي صلى الله عليه وسلم
 أم لا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة قد علمت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا
 فكان يجب عليها أن تخبرها بذلك وفيه المنع ولعله صلى الله عليه وسلم ظن أن أم سلمة لم تخبرها بذلك
 فأكره عليها ذلك ونهها على الأخبار بأفعاله إذ هي السنن وأما يؤخذ أكثر هذه المعاني عن أزواج

النبي صلى الله عليه وسلم ويوجب عليهن أن يعفرن بذلك ليقنتدى الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الله تعالى وإذا كن من مائتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة أن الله كان لطيفاً خبيراً فلما علم أن أم سلمة قد أعلمتها بفعله صلى الله عليه وسلم وأنه قد اعتقد أن حكمه في ذلك غير حكم النبي صلى الله عليه وسلم غضب صلى الله عليه وسلم انكاراً لقوله ولترك الناس به وقال انى والله لا تنفككم الله وأعلمكم بمحدوده ص (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تضحك (ش فوها يقبل بعض أزواجه وهو صائم دليل على أن القبلة لا تنعجحة الصوم ولا خلاف في ذلك إلا أنه يكره لمن لا يأمن نفسه ولا يملكها ثلاثون سبباً إلى ما يفسد الصوم والمباشرة تجرى في ذلك مجرى القبلة لهما ما لذ بهما من باب الاستمتاع وما سبباً ما لا يملك من مذى أو منى

(فصل) وقوله ثم تضحك يحتمل أن تكون عائشة تضحك عند ذلك لما كانت تضحك به عن مثل هذا ولعلها هي المخبر عنها والنساء لا يحدثن الرجال عن أنفسهن بمثل هذا فكأن تبسم من أخبارها لحاجة الناس إلى معرفة هذا الحكم ويحتمل أن تشير بضحكها إلى أنها هي المخبر عنها لتحقيق معرفتها بما أخبرت به صلى الله عليه وسلم وقال أنس بن مالك أن عائشة كانت تضحك بمثل هذا في ذلك ويحتمل أن تستدكر حب النبي صلى الله عليه وسلم إياها فتضحك سرورا بذلك وما قدمناه أولى وأظهر والله أعلم وأحكم ص **باب** مالك عن يحيى بن سعيد أن عائشة ابنة سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم فلا ينهها **باب** ش قولها أنها كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم يحتمل أن تفعل ذلك على وجه الالتذاذ ويحتمل أن تفعله على وجه الإكرام والبر وقوله وهو صائم لا يدل على أنها هي صائمة لجواز أن تكون حائضا في وقت صومه في رمضان أو يكون صومه في غير رمضان ولكنه يستدل على أن المباشرة لا تنفسد الصوم بان عمر لم يمنعها من ذلك خوفا على صومه للالتذاذ بمباشرتها لشي من جسده ولكنه لما عرف من نفسه ملكها في مثل هذا لم يمنعها من ذلك ولم ينهها ولعله قد التذ بفعالها ص **باب** مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وهو صائم فقالت له عائشة ما يمنعك أن تدن من أهلكت فتقبلها وتلاعها فقال أقبلها وأنا صائم فقالت نعم **باب** ش قولها ما يمنعك أن تدن من أهلكت فتقبلها وتلاعها فصد لتعلمه مثل هذا الحكم وأعلامه بجوازه وأن الصوم لا يفسد بذلك ولم تقصد بذلك أمره به لأن أحدا لا يؤمر بمثل هذا وإنما هو موقوف على اختيار رافعه وليس في ذلك إباحة لتقبيلها إياها بمحضرة عائشة وغيرها لأن هذا مما يجب أن يستتر به ولا يفعل بمحضرة أحد وإنما سألت عن المانع له من ذلك إن كان الصوم أو غيره ولعله قد بلغها ذلك عنه فأرادت أن تعلمه بأنه غير مانع

(فصل) وقوله قبلها وأنا صائم اطهار للأمر الذي كان يعتقد أنه مانعه مما أباحت له فقالت له نعم ولم تعد عليه الحض على الملاعبة والتقبيل بعد أن كملت تعليمه الحكم فثبت أنها إنما قصدت التعليم دون الحض على الملاعبة ولعل عائشة قد علمت من عبد الله هذا المصلحة لنفسه عند مثل هذا بخبر زوجه أو غيره فافلذلك أباحت له وروى ابن وهب في موطنه عن مالك أما القبله في التطوع فأنار جوف أن يكون ذلك واسعاً وأما في الفريضة فإن ترك ذلك أحب إلى وليس في حديث عائشة من هذا الوجه

وحدثني عن مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة أم المؤمنين
 رضي الله عنها أنها قالت
 إن كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليقبل بعض
 أزواجه وهو صائم ثم
 تفطع * وحدثني عن
 مالك عن يحيى بن سعيد
 أن عائشة ابنة زبدر بن عمرو
 ابن نفيل امرأة عمر بن
 الخطاب كانت تقبل رأس
 عمر بن الخطاب وهو صائم
 فلا ينهاها * وحدثني عن
 مالك عن أبي النضر مولى
 عمر بن عبيد الله أن عائشة
 بنت طلحة أخبرته أنها
 كانت عند عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فدخل عليها زوجها هناك
 وهو عبد الله بن عبد الرحمن
 ابن أبي بكر الصديق وهو
 صائم فقالت له عائشة
 ما منعك أن تدنوس أهلك
 فتقبلها وتلاعها فقال أقبلها
 وأما صائم قالت نعم

ما يدل على نفل ولا فرض ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم ان أباه ريرة وسعد بن أبي وقاص كانا
يرخصان في القبلة للصائم ﴾ ش قوله كانا يرخصان دليل على أن الباب يتعلق به منع ولو لا ذلك
لكان مطلقا ما حاو انا يكون رخصة ما يتعلق ببابه المنع وأرخص في شيء منه لأمر ما

﴿ ما جاء في التشديد في القبلة للصائم ﴾

ص ﴿ مالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت اذا ذكرت ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقبل وهو صائم تقول وايمك أم لك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ ش قولها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم تقول وايمك أم لك لنفسه من رسول الله صلى الله
عليه وسلم تنبيه على أن القبلة قد تؤول بصاحبها الى افساد الصوم وان النبي صلى الله عليه وسلم ان كان
يقبل فانه كان يملك نفسه ملكا لا يجوز معه افساد صومه فحفظ نفسه هذا الملك حتى يقتدي به في
استئذان القبل ولا يتبى على نفسه عاقبته وأما من قد وقع منه هذا الفعل فسلم فلا شيء عليه ولا يفسد
صومه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا يفسد صومه ص ﴿ قال يحيى قال مالك قال
هشام بن عروة قال عروة بن الزبير لم ار القبلة للصائم تدعو الى خير ﴾ ش قوله لم ار القبلة تدعو
الى خير يريد انها من دواعي الجماع والازوال وهذا مما يفسد الصوم فليس في فسادها والفعل بها لمن
لا يملك نفسه الا التفرير بصومه وأما من ملك نفسه وعرف منه الانقياد على كل حال فلا حرج عليه
فيها لما تقدم ذكره وفي المجموع قال ابن القاسم شدد مالك في القبلة للصائم في الفرض والتطوع
وروى ابن حبيب عن مالك انه شدد في القبلة في الفريضة وأرخص فيها في التطوع وتركها احب اليه
من غير ضيق وجهر واية ابن القاسم ان ما يمنع من صوم الفرض يمنع صوم التطوع كساكن الموانع
ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان عبد الله بن عباس سئل عن القبلة للصائم
فأرخص فيها للشيخ وكرها للشاب ﴾ ش قوله سئل عن القبلة وأرخص فيها للشيخ وكرها
للشباب انما ذلك لان الشيخ في الغالب يملك نفسه لانه ليس فيه من الشهوة والشدة الى معان الجماع
ما في الشاب فهو يأمن عاقبة القبلة ولا يتيقن ان يتسبب منها ما يفسد صومه وأما الشاب فلا يقدر في
الغالب على ملك نفسه لحذنه وشره الى أمر النساء وقوة شهوته فربما أنقضى به الأمر الى أن يمتنع
لا فراط الشهوة عليه فيفسد صومه وانما هذا اعلى الغالب من أحوال الناس وقد يكون في الشباب
من يأمن هذا ويملك نفسه فيه فلا جناح عليه ص ﴿ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان ينهى
عن القبلة والمباشرة للصائم ﴾ ش نهيه عن القبلة والمباشرة لما يقتضيه من خوف ما يحدث عنها
فان قبس وسم فلا شيء عليه وكذلك ان باشر فان قبل أو باشر فانهظ ولم يخرج من قبله فروى ابن
القاسم عن مالك في الحدسية عليه القضاء وروى ابن وهب عن مالك لا قضاء عليه حتى يمتنع وجه
الرواية الاولى أن الانعاط لا يكون الامع لذة شديدة ويتيقن معه انفصال الماء عن موضعه فلا يتيقن
أداء العبادة وسلامتها مما يفسدها فلا بد من القضاء وجهر رواية ابن وهب ان اللذة غير مرعاة لان
الانسان لا يكاد يستبد منها ولو روي سلامة الصوم منها بطل أكثر الصوم ولو بلغت اللذة مبلغا
يحقق منه انفصال الماء لما سلم من المذى فاذا عرا من المذى علمنا انها لذة يسيرة لا تنفصل معها الماء
من مستقره وسوى ابن القاسم في رواية عيسى بن المباشرة وغيرها فقال لا يقضى إلا أن يمتنع
(مسئلة) وان خرج منه ماء فلا يخلو أن يكون مذيا أو ميا فان كان مذيا كان عليه القضاء

﴿ وحدثنى عن مالك عن
زيد بن أسلم ان أباه ريرة
وسعد بن أبي وقاص كانا
يرخصان في القبلة للصائم
﴿ ما جاء في التشديد في
القبلة للصائم ﴾
﴿ وحدثنى يحيى عن مالك
انه بلغه ان عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
كانت اذا ذكرت ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقبل وهو صائم تقول
وايمك أم لك لنفسه من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يحيى قال مالك
قال هشام بن عروة قال
عروة بن الزبير لم ار القبلة
للصائم تدعو الى خير
﴿ وحدثنى عن مالك عن
زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار ان عبد الله بن عباس
سئل عن القبلة للصائم
فأرخص فيها للشيخ
وكرها للشاب ﴿ وحدثنى
عن مالك عن نافع ان عبد
الله بن عمر كان ينهى
القبلة والمباشرة للصائم

واختلف أصحابنا في وجه ذلك فحكى القاضي أبو محمدان من أصحابنا من حل ذلك على الاستحباب ومنهم من حله على الوجوب فأما من قال أنه على الوجوب أو على الندب فتعلق في ذلك بما قدمناه (فرع) قال القاضي أبو محمد واتفق أصحابنا على أن لا كفارة عليه ووجه ذلك أننا نوجب عليه القضاء لأن الصوم قد ثبت في ذمته فاذا خرج منه المذنب لم يتيقن أداء صومه ولا براءة ذمته فلو لم يثبت عليه القضاء وأما الكفارة فانه لم تثبت في ذمته وانما ثبت لتيقن الفطر على صفات معتبرة ونحن لا نتيقن ذلك فلم تجب الكفارة (مسألة) وأما أني فعليه القضاء وهل عليه الكفارة أم لا لا يخلو أن يكون قبل قبلة واحدة فأنزل أو قبل فالتدفع أو فأنزل فان قبل قبلة واحدة أو بأشراً ولمس مرة واحدة فأنزل فقال أشهب لا كفارة عليه حتى يكرر وقال ابن القاسم عليه الكفارة في ذلك كله الا في النظر فلا كفارة عليه وجه قول أشهب ان اللبس والقبلة والمباشرة ليست بفطر في نفسها وانما يتيقن أن يؤل الى الامر الذي يقع به الفطر فاذا فعله مرة واحدة فلم يقصد الانزال وافساد الصوم فلا كفارة عليه كالنظر اليها واذا كرر ذلك فقد قصد افساد صومه فعليه الكفارة كالمكرر النظر وفي الجملة ان ذلك مبني على انه مباح ما لم يظن منه وقوع الانزال ووجه قول ابن القاسم أن هذه معان يقع بها الانزال كثيراً وهي من دواعيه فلا تفعل غالباً الا لعني الاستمتاع الذي من صدره الانزال فالفاعل لما مرر بصومه فان كان سبب افساد صومه فعليه الكفارة كما لو استدام وهذا القول مبني على المنع من هذه المعاني للصائم وليس كذلك النظر فانه لا يستفاد منه فهو بمنزلة المكالة وهذا اذا كان النظر لغير لذة فان نظر نظرة واحدة يقصد بها اللذة فأنزل فقد قال الشيخ ابو الحسن عليه القضاء والكفارة ودوا الصحيح عندي لانه اذا قصد بها الاستمتاع كانت كالقبلة وغير ذلك من انواع الاستمتاع والله اعلم واحكم وروى في المدينة عن مالك انه من نظر الى امرأة متبردة فالتذ عليه القضاء دون الكفارة قال ابن القاسم الا ان يديم النظر اليها فالتذ عليه الكفارة وفرق ابن نافع في روايته عن مالك بين النظر وبين القبلة والمباشرة والملاعبة فجعل في ذلك كله الكفارة

﴿ ما جاء في الصيام في السفر ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ش قوله خرج الى مكة عام الفتح يريد عام فتح مكة حتى بلغ الكديد وهذا يدل على جواز الصوم في السفر لصوم النبي صلى الله عليه وسلم فيه من المدينة حتى بلغ الكديد وهذا ما بين عسفان وقديده كذلك قال البخاري فأفطر به فأفطر الناس لفطره وبمخف أن يكون ذلك ليقوا والعدوهم وقد روى هذا منصوصاً عليه ولعله لذلك أخر الفطر الى الكديد ولا خلاف بين فقهاء الأمصار في أن صيام رمضان في السفر يصح الاماروى عن بعض أهل الظاهر فانه قال لا يصح ولا يجزى عنه والدليل على ما نقله قوله تعالى ﴿ من كان منكم مرضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فننطق بخبره فهو خير له وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون فوجه الدليل من الآية أنه قال وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون (مسألة) اذا ثبت صحة الصوم في السفر فانه افضل من الفطر لمن قوى عليه وقال عبد الملك بن الماجشون الفطر افضل والدليل على ما نقله

﴿ ما جاء في الصيام في السفر ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وجه قول مالك ان الصوم تعلق بالذمة فالمبادرة الى ابرائها أولى لما
 ر بماطر من الموانع والاشغال والفرق بينه وبين القصر في السفر ان الذمة تبرأ بما يوثق به من القصر
 وفي مسئلتنا الذمة مشغلة بالصوم (فرع) اذا ثبت ذلك فانه يباح له الفطر في السفر مادام يباح
 له القصر قال الشيخ أبو القاسم فيمن قدم في اضعا في سفره الى بلد غير بلده فله الفطر حتى يعزم
 على مقام أربعة أيام فيعتهم عليه الصوم ووجه ذلك انه حكم تختص بالاحتة بالسفر فاشبه القصر من
 مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن مولاة أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الناس في سفره عام الفتح بالفطر
 وقال تقوا العدوكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بالمرج يصب الماء على رأسه من العطش ومن الحر ثم قيل لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم يارسول الله ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت قال فلما كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالكديد دعا بقدر فمشرب فأفطر الناس ثم شق قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 الناس في سفره عام الفتح بالفطر ظاهر امره التنبه لما قرنه به من العلة الداعية لذلك وهو قوله تقوا
 العدوكم فكان ذلك سبب فطرهم لان السفر لا يصح فيه الصوم ولو كانت العلة السفر لما علل
 بالتقوى للعدو ولعلل بالسفر فقال فان السفر لا يحل فيه الصوم ولا يصح ومما بين ذلك انه صلى الله
 عليه وسلم صام ولم يمنع من الصوم لما علم من نفسه القوة والجلد وقد بلغ به شدة العطش او الحران
 صب الماء على رأسه ليتقوى بذلك على صومه ولا يخفف عن نفسه بعض ألم الحر أو العطش وهذا
 أصل في استعمال ما يتقوى به الصائم على صومه مما لا يقع به الفطر من التبرد بالماء والمضغطة به لان
 ذلك يعينه على الصوم ولا يقع به الفطر لانه يملك ما في فيه من الماء ويصرفه على اختياره ويكره له
 الانغماس في الماء لثلايقه الماء مع ضيق نفسه فيفسد صومه فان فعل فسلم فلا شيء عليه (فرع)
 والسفر الذي يبيح له الفطر هو الذي يبيح له القصر واه ابن القاسم وابن نافع عن مالك قال ابن نافع
 في روايته وذلك مسيرة اليوم التام قال ابن القاسم وهو ثمانية وأربعون ميلا قال ابن نافع قال
 مالك وينظر لراكب البصر أن يكون مسيره في البحر قدر مسيرة في البر أربعة برد
 (فصل) وقوله ثم قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت
 وذلك ان جماعة من أصحابه أحسوا من أنفسهم القوة واغتفوا الأجر لما رأوه صام فصاموا فلما علم
 بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وهو كان أعلم بأحوالهم وما يطبقونه من ذلك دعا بالكديد بما فشرب
 فأفطر وعلموا بافطاره فأفطروا وقد كان صلى الله عليه وسلم يترك بعض العمل وهو يحب أن
 يعمل به لثلايقه به الناس فيفرض عليهم والظاهر من نسق الحديث انه إنما أفطر لثلايقه كلف
 أصحابه الصوم فيضعفون عن العمل وعن لقاء العدو ويحفل أن يكون افطاره نهارا ليراهم فطره
 بعد ان نوى من ليلته تلك وقد قال الداودي انه أفطر بعد ان بيت الصيام للضرورة ولا طريق الى
 معرفة ذلك وذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يحمل فعله صلى الله عليه وسلم على الواجب
 والحق به التقوى للعدو فالغالب انه لا يكون ضرورة تنج الفطر بعد انعقاده الوجود الضعف
 أو العطش باللقاء والحرب والنبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بهذا الفطر استعدادا لأمر مستقبل
 وهذا لا يبيح الفطر بعد انعقاد الصوم وقد روى ابن حبيب عن مطرف ان المسافر له أن يفطر
 بعد أن بيت صيام رمضان واحتج في ذلك بفطر النبي صلى الله عليه وسلم بالكديد وما قدمناه أبين

• وحديثي عن مالك عن
 سمي مولى أبي بكر بن
 عبد الرحمن عن مولاة أبي
 بكر بن عبد الرحمن عن
 بعض أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امر الناس في سفره
 عام الفتح بالفطرة
 تقوا العدوكم وصام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 أبو بكر قال الذي حدثني
 لقد رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالمرج يصب
 الماء على رأسه من العطش
 أو من الحر ثم قيل لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يارسول الله ان طائفة من
 الناس قد صاموا حين
 صمت قال فاما كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بالكديد دعا بقدر فشرب
 فأفطر الناس

والله أعلم وأحكم وقد منع مالك من رواية ابن القاسم وغيره من أصحابنا للمسافر الفطر بعد انعقاد صومه في سفره وأوجب مالك عليه به الكفارة وقال مطرف ذلك مباح له سواء بيت أو لم يبيت واحتج بهذا الحديث وحمله على استباحة الفطر بعد التلبس بالصوم وقال المغيرة وابن كنانة يمنع الفطر فإن أفطر فلا كفارة عليه ورواه ابن نافع عن مالك في المدينة وجه قول مالك أن من أفطر في رمضان على الحالة التي تلبس فيها بالصوم فإن فطره موجب للكفارة كالمقيم وبهذا فارق من تلبس بالصوم في الحضر ثم أفطر في السفر فإن لم يطرأ من السفر تأثيراً في إباحة الفطر يسقط عنه الكفارة وجه قول المغيرة وابن كنانة ما احتج به من أن صومه انعقد في حالة أبيع له تركه فلم يجب عليه كفارة كما لو أفطر في قضاء رمضان ص **عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك** أنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **ش** قوله سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يريد أن كل إنسان منهم كان يفعل من ذلك بقدر اختياره وبحسب قوته ويرى أن الصوم والفطر له جائز ولذلك لم يجب الصائم على من المفطر لا اعتقاده جواز الفطر ولم يجب المفطر على الصائم صومه لا اعتقاده جواز الصوم **ص** **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** أن حزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إنى رجل أفصوم في السفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فافطر **ش** قوله إنى رجل أفصوم أفصوم في السفر سؤال عن أجزاء الصوم في السفر وجوازها لمن فعله فأجاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه غير بين الصوم والفطر فقال إن شئت فصم وإن شئت فافطر وسؤال حزة بن عمرو عام فاذن أخرج الجواب مطلقاً على عمومه فحمل على جواز الصوم للفرض والنفس في السفر ولا يخص صوم دون صوم الإبدليل وذهب بعض أهل الظاهر إلى أن ذلك محمول على التطوع وهذا تخصيص بغير دليل فوجب أن يكون باطلاً **ص** **عن مالك بن نافع** أن عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر **ش** يحتمل أن يكون عبد الله بن عمر يمتنع من الصوم في السفر لضعفه عنه ولعل ذلك كان منه في آخر عمره ووقت ضعفه أو في أوقات مخصوصة وجد فيها العجز عن الصيام ويحتمل أنه كان يفطر في السفر لأنه كان يرى ذلك أفضل من الصوم فيه على ما قاله عبد الملك بن الماجشون ويحتمل أنه كان يفطر لأنه كان يرى الصوم فيه ممنوعاً أو غير مجزئ على ما تأول على أبي هريرة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس من البر الصيام في السفر وإنما حمله ذلك فقهاء الأصم على سفر مخصوص كان الفطر فيه مندوباً إليه أو واجباً لما كان يختص به من التفوى للقضاء العذر مع الحاجة إلى ذلك والله أعلم وأحكم **ص** **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** أنه كان يسافر في رمضان وسافر معه فيصوم عروة ونفطر نحن فلا يأمرنا بالصيام **ش** قوله أنه كان يسافر في رمضان يبين لموضع الخلاف لأن الخلاف إنما هو في صوم رمضان في السفر فالتخالف يقول لا يجزئ قال هشام فكان عروة يصوم وذلك أنه كان يرى أن صومه يجزئ به وكان يبادر إلى إراء ذمته من الصوم وإدائه لقرضه مع أنه كان يجد من نفسه القوة وكان لا ينكر على بنيه الفطر لأنه كان يعتقد جواز الصوم

عن مالك عن أنس بن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** أن حزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إنى رجل أفصوم في السفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شئت فصم وإن شئت فافطر **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** أنه كان يسافر في رمضان وسافر معه فيصوم عروة ونفطر نحن فلا يأمرنا بالصيام

﴿ ما يفعل من قدم من سفر أو أرادته في رمضان ﴾

﴿ ما يفعل من قدم من سفر أو أرادته في رمضان ﴾
 حدثني يحيى عن مالك
 أنه بلغه أن عمر بن الخطاب
 كان إذا كان في سفر
 في رمضان فعلم أنه داخل
 المدينة من أول يومه دخل
 وهو صائم قال يحيى قال
 مالك من كان في سفر فعلم
 أنه داخل على أهله من أول
 يومه وطلع الفجر قبل أن
 يدخل دخل وهو صائم
 قال مالك وإذا أراد أن
 يخرج في رمضان فطلع له
 الفجر وهو بأرضه قبل
 أن يخرج فانه يصوم ذلك
 اليوم قال مالك في
 الرجل يقدم من سفر وهو
 مفطر وأمراته مفطرة
 حين طهرت من حيضها
 في رمضان فإن لزوجها أن
 يصيها أن شاء

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان إذا كان في سفر في رمضان فعلم أنه داخل المدينة من أول يومه دخل وهو صائم ﴾ ش قوله فعلم أنه داخل المدينة من أول يومه يحتمل أن يريد به قبل طلوع الفجر فوجب عليه الصوم ويحتمل أن يريد به بعد طلوع الفجر وهو أظهر لأنه أول اليوم وما قبل ذلك فهو آخر الليل فعلى هذا كان صومه مستحسنا ص ﴿ قال مالك من كان في سفر فعلم أنه داخل أهله من أول يومه وطلع له الفجر قبل أن يدخل دخل وهو صائم ﴾ ش وهذا كما قال ابن من دخل من سفره إلى أهله في أول يومه فانه كان طلع الفجر قبل انقضاء سفره بدخوله إلى أهله فانه يستحب له الصوم قاله مالك في المختصر لأن المشقة تذهب عنه في أول يومه بدخوله إلى أهله فلا فضل له أن يادر إلى أداء فرضه في محله وموضعه فإن لم يصم فلا شيء عليه غير القضاء لأنه وقت الدخول في الصوم لم يكن من أهل الحضر الذين يلزمهم الصوم ص ﴿ قال مالك وإذا أراد أن يخرج في رمضان وطلع عليه الفجر وهو بأرضه قبل أن يخرج فانه يصوم ذلك اليوم ﴾ ش وهذا كما قال ابن ذلك الخارج لسفره لا يحل أن يفطر قبل خروجه أو بعده فإن أفطره أرا قبل خروجه فالذي ذهب إليه مالك أنه يكفر سواء خرج ولم يخرج وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن القاسم في العتبية لا كفارة عليه لأنه تأول وقال أشهب لا كفارة عليه خرج أو أقام وبه قال سحنون وروى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماجشون أن أفطر قبل أن يأخذ في أهبة السفر فعليه الكفارة وإن أفطر بعد الأخذ فيها فلا كفارة عليه وقال ابن الماجشون في غير الواضحة أن خرج فلا كفارة عليه وإن أقام فعليه الكفارة والدليل على صحة القول الأول أن فطره وجد قبل سبب الإباحة فوجب عليه الكفارة كالأول أن أفطر بعد خروجه فلا يغلو أن يخرج لسفره قبل الفجر أربعة فخرج قبل الفجر فلا خلاف أنه يجوز له الفطر لأن وقت انعقاد الصوم كان مسافرا فكان له الفطر (مسئلة) فإن خرج بعد الفجر بعد أن نوى الصوم فالشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز له الفطر وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو الحسن أن ذلك على الكراهية وقال ابن حبيب يجوز له الفطر وبه قال المزني وأحمد واسحق والدليل على ما نوقله قوله تعالى ثم أنموا الصيام وهذا أمر مقتضاه الوجوب ودليلنا من جهة القياس أن هذه عبادة تختلف بالحضر والسفر فإذا تلبس بها في الحضر ثم سافر كان عليه إتمامها حاضرة كالصلاة (فرع) فإن أفطر فهل عليه كفارة أم لا ذهب مالك إلى أنه لا كفارة عليه وبه قال أبو حنيفة وقال المنيرة وابن كرامة عليه الكفارة وبه قال الشافعي وجه قول مالك أنه معنى لو قارن أول الصوم لأسقط الكفارة فإذا طرأ بعد انعقاد الصوم أبطل حكم الكفارة كالمرض ووجه رواية المنيرة بأن هذا فطر عمه صادف صوما قبل السفر فلم يبطل السفر الكفارة أصل ذلك إذا أفطر قبل السفر ص ﴿ قال مالك في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وأمراته مفطرة حين طهرت من حيضها في رمضان أن لزوجها أن يطأها أن شاء ﴾ ش وهذا كما قال ابن من أفطر في رمضان لإباحة السفر فإن له أن يفطر بقية يومه وإن دخل الحضر والمرأة تفطر لأجل حيضها فإن لها أن تفطر بقية يومها وإن طهرت من حيضها فإذا جاز لها الفطر جاز لها الجماع وأصل ذلك أن من أفطر لعله يتبع الفطر مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان فانه يستديم الفطر بقية يومه وإن زالت العلة مثل الحائض تطهر والمريض يطمئن

والمسافر يقدم وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة متى زالت عنه الفطر وجب الاسلام في بقية ذلك اليوم والدليل على ما نقوله أن هذا الفطر لعله سفر أباح له الفطر فكانت له استدامة الفطر كما لو استدام السفر (مسئلة) وهذا اذا كانت زوجته مسلمة فان كانت كتيبة فقد قال بعض أصحابنا ليس له وطؤها الا بامتنع بتركها الاسلام والصوم وهذا مبنى على أن الكفار مغاطبون بشرائع الاسلام من الصوم والصلاة وغير ذلك من العبادات وذكره عبد الحق عن بعض شيوخه وعن الشيخ أبي اسحق وقد اختلف أصحابنا في ذلك فالذي عليه جمهور أصحابنا ما تقدم وبه قال الشافعي وقال عبد الملك بن الماجشون في النصراني يسلم بعد الفجر أنه يستحب له أن يكف عما يفعله المفطر وقال أشهب له أن يفعل ما يفعله المفطر من الأكل والجماع وهذا كما قال محمد بن خورنمندان من أصحابنا وهو مذهب أبي حنيفة والاول أظهر لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين وقد بينت ذلك في أصول الفقه بما يغني الناظر عنه ان شاء الله تعالى (مسئلة) ومن أفطر لعطش فقد روى ابن سحنون عن أبيه ينادى على فطره في بقية يومه بالأكل والشرب والجماع وقال ابن حبيب لا يفطر بعد أن يزول عطشه بالشرب وجه قول سحنون أن هذا جازله الفطر مع العلم بأن اليوم من رمضان فجاز أن يستديم ذلك في يومه كالمرضى ووجه قول ابن حبيب أنه اذا جازله الفطر لضرورة العطش فان زال العطش رجع إلى أصل التحريم على قوله في المضطر اذا أكل الميتة

﴿ كفارة من أفطر في رمضان ﴾

ص م مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً فقال لا أجد فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أجد أحوج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال كله ش اختلف الرواة لهذا الحديث في لفظ فقال أصحاب الموطأ وأكثر الرواة عن مالك أن رجلاً أفطر في رمضان وغالهم جماعة من الرواة فقالوا ان رجلاً أفطر بجماع وانفق الرواة عن مالك على التخيير بين العتق والصيام والإطعام بلفظ ورواه يونس بن عقييل والأوزاعي على أن الكفارة بالعتق فان لم يجد فصيام فان لم يستطع فإطعام

(فصل) قوله ان رجلاً أفطر في رمضان الفطر يكون بأحد ثلاثة أشياء بداخل وهو الأكل والشرب أو الإلاج وهو غيب الخسفة في الفرج وهوائه أو بخارج وهو المني والخيض فهذه معان يقع بجميعها الفطر وفساد الصوم فاذا وجد شيئ من ذلك في يوم من رمضان فسد الصوم سواء كان بعدراً أو بغير عذر فأما المعذور فسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى (مسئلة) وأما غير المعذور فان الكفارة تلزمه بذلك كله عند مالك على أي وجه وقع فطره من العمد والعتك لحرمة الصوم وقال أبو حنيفة مثل قولنا في ذلك كله الإخراج المني بغير إلاج فانه لا كفارة عليه عنده وقال الشافعي لا كفارة على من أفسد صومه بشئ من ذلك إلا بالإلاج والدليل على ما نقوله أن هذا قصد إلى الفطر وهتك حرمة الصوم بما يقع به الفطر فوجب الكفارة كالجماع

(فصل) اذا ثبت ذلك فالفطر باء داخل هو الواقع بالأكل والشرب وما وصل إلى الجوف من النهم

﴿ كفارة من أفطر في

رمضان ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن حميد

عن عبد الرحمن بن عوف

عن أبي هريرة أن رجلاً

أفطر في رمضان فأمره

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن يكفر بعقوبة

أو صيام شهرين متتابعين

أو إطعام ستين مسكيناً

فقال لا أجد فأتى رسول

الله صلى الله عليه وسلم بعرق

من تمر فقال خذ هذا فتصدق

به فقال يا رسول الله ما أجد

أحوج مني فضحك رسول

الله صلى الله عليه وسلم

حتى بدت أنيابه ثم قال كله

على وجه الاختيار والقصد الى وضعه في الفم وازدراده مما يقع به الاغتذاء فأما ما وصل من غير قصد فانه على ضربين ضرب مقصوده الاغتذاء وضرب ليس مقصوده الاغتذاء فأما ما مقصوده الاغتذاء فكعبار المكيل يدخل حلق من يكيله فقد قال أشهب عليه القضاء في صوم رمضان والواجب دون التطوع وقد قال عبد الملك وسحنون الغبار أمر غالب ولا يقع به الفطر وجه قول أشهب أنه مطعوم فوقع به الفطر وان كان أمر اغالباً كما لم يغمس في الماء يغلب حلقه من فاه وأنته زاد في الواضحة أو أذنه فانه يقضى في الواجب دون التطوع قاله في المجموعة عبد الملك وسحنون ووجه قول عبد الملك ما احتج به من أنه غبار غالب لا يمكن التحرز منه كعبار الطريق قال عبد الملك وما أعلم أحداً أوجب من قضاء (مسئلة) فأما الذباب يدخل في الحلق أو فلقه حبة كانت بين الاسنان فقد روى ابن القاسم عن مالك لا قضاء عليه وفي المجموعة قال عبد الملك في الذباب والحصى والعود فهذا يقضى وجه قول مالك أنه أمر غالب لا يمكن التحرز منه فأشبهه من تمحض بالماء فغلبه فانه لا قضاء عليه ووجه قول عبد الملك أنه مطعوم وصل الى موضع الفطر على الصفة التي يتناول عليها كالمكره وهذا يفارق عنده غبار الدقيق فانه يصل على الصفة التي يتناول عليها وأما يصل على وجه الغبار ومن ابتلع ما بين أسنانه من حبة العنب أو فلقه حبة ساهياً أو جاهلاً فلا شيء عليه قال ابن حبيب ان تعد ذلك على علم به فهو سواء ما لم يأخذه من الارض الى فيه فيلزمه الكفارة في العمد فجعل الكفارة متعلقة بقصد نقله الى فيه (مسئلة) ومن كانت في فيه حصة أولولة أو لوزة أو نواة أو جوزة فقد روى ابن حبيب عن ابن الماجشون ان سبق الى حلقه فيه القضاء وان تعد ذلك فيه الكفارة وقال سحنون في كتاب ابنه ولم يذكر النواة قال والى هذا يرجع فيما لا غذاء له وقد كان يقول لا يكفر ويقضى وقاله مالك في المختصر وروى معن عن مالك الحصة خفيفة قال سحنون معناه حصة تكون بين الاسنان كقولهم في فلقه الحبة للضرورة وأما لو ابتدأ أخذها من الارض فابتلعها حامداً لزمه القضاء والكفارة وروى ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم ما كان له غداء مثل النواة ففي عمده الكفارة وفي سهوه وغلبه القضاء وما لا غذاء له كالحصاة واللوزة ففي عمده الكفارة ولا شيء في سهوه (مسئلة) وأما البلغم يخرج من الصدر والرأس فيصير الى طرف لسانه ويمكن طرحه فيبتلع فقال ابن سحنون عن أبيه عليه في سهوه القضاء وشك في الكفارة للعمد ولم يشك في القضاء وقال أرايت لو أخذ شيئاً من الارض متعبداً ليس عليه الكفارة وقال ابن حبيب من تنخم ثم ابتلع نخامته بعد وصولها الى طرف لسانه وامكان طرحها فلا شيء عليه وقد أساء ولو كان قلنا للقضى وكفر في العمد والجهل بخلاف النخامة لان هذا طعام وفي المجموعة من رواية ابن نافع عن مالك في الذي يتلع القلس ناسياً لا قضاء عليه وقال ابن القاسم وهذا يقتضى أن لا كفارة عليه وجه القول الاول في النخامة ما احتج به سحنون ووجه قول ابن حبيب أنه لم تعد أخذه من الارض وانما هو مجتمع في فيه معتاد كالريق الا أنه لما كان الريق دائماً لا ينقل عنه لم يكره ابتلاعه وكره هذا لما أمكن الانفكاك منه وجه قول ابن حبيب في القلس ما احتج به من أنه طعام بخلاف النخامة التي ليست بطعام ووجه قول مالك فيه انه خارج بصير الى الفم فأشبه النخامة (مسئلة) فأما الجماع فان الكفارة تجب منه بالتقاء الختانين اذا كان ذلك باختيار الجماع فان كان مكرهاً فلا خلاف في وجوب القضاء وهل تجب عليه الكفارة أم لا ذهب أكثر أصحابنا الى انه لا كفارة عليه وقال ابن الماجشون عليه الكفارة وجه القول الاول انه مكره على الفطر فلم تجب

عليه الكفارة كالوأكراه على الأكل ووجه قول ابن الماجشون انه ملتذ بالجماع فوجب عليه الكفارة كالمختار وهذا غير صحيح لان الالتذاذ لا يوجب كونه عاصيا لان الطائع يترك ما يشبه ويلتذ به فاذا أكره عليه لم يقدر على أن لا يلتذ به لان الالتذاذ ليس من فعله ولا موقوفا على اختياره فهو يأتي ما لولا الاكراه لم يأتيه (مسئلة) وأما المرأة فان كانت طاوعته فعليها الكفارة على حسب ما يجب على الرجل لانه قد وجد منها ما وجدت منه من موجب الكفارة فلزمها ما لزمه كالحديث وان كان أكرهها فالذي قلناه جهورا صحاب مالك ان عليه الكفارة عنها وقد قال ابن سحنون لا كفارة عليها ولا عليه عنها ورواه ابن نافع عن مالك في المدينة ووجه القول الاول انها أكرهها على ما يوجب الكفارة فلزمه أن يخرجها عنها كالوأكراهها على ذلك في الحج ووجه قول سحنون ما خرج به من ان الكفارة لم تجب عليها فلم تجب عليه من أجلها (فرع) فاذا قلنا انه يكفر عنها فقد قال المفيرة يكفر عنها بتق أو اطعام والولاء لها

(فصل) وقوله فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر يقتضي وجوب ذلك عليه لان الأمر يقتضي الوجوب وقوله بتق ربة أو صيام شهرين أو اطعام ستين مسكينا يقتضي التخيير لان أوفى مثل هذا اتاهي للساواة بين الاشياء في تناولته من حظر أو اباحة أو جزاء أو غير ذلك من الأحكام ولا يجوز أن تكون للشك ههنا لانه لا خلاف انه لم يأمر بواحد من ذلك فيشك فيه الراوي بل الاجماع منع على انه قد أمر بجميعها وانما اختلف الفقهاء في صفة أمره بها فقال مالك هي على التخيير وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال ابن حبيب وأما قول بالحديث الذي لم يأت فيه تخيير ولكن بالترتيب كالظهار والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك الحديث ولفظه لفظ التخيير كقوله تعالى فقد بدت من صيام أو صدقة أو نسك وأجمعنا على ان ذلك على التخيير فكذلك في مسئلتنا مثله ودليلنا من جهة القياس ان هذه فدية يدخلها الاطعام وتختص بادخال نقص في العبادة فكانت على التخيير كفدية الاذى أو جزاء الصيد (فرع) اذا قلنا ان الكفارة على التخيير فقد روي ابن الماجشون عن مالك انه قال الاطعام أفضل وجرى عليه العراقيون ووجه ذلك ان الاطعام أعم نفعا لانه يصيبه جماعة لاسما في أوقات الشدائد والجماعات وأما العتق فان فيه اسقاط نفقة وتكليف المعتق نفقة وموته والمتأخرون من أصحابنا يراعون في ذلك الاوقات والبلاد فان كانت أوقات شدة وجماعة فالاطعام عندهم أفضل وان كان وقت خصب ورخاء فالعتق أفضل والذي احتج به ابن الماجشون في تفضيل الاطعام انه الامر المعمول به في الحديث وقد أفتى الفقيه أبو ابراهيم من استفتاء في ذلك من أهل الغنى الواسع بالصيام لما علم من حاله انه أشق عليه من العتق والاطعام وانه أدرع له عن انتهاك حرمة الصوم والله أعلم وأحكم (فرع) اذا ثبت ذلك فالذي يجب من العتق ربة مؤمنة وسبأى وصفها مستوعبا بهذا ان شاء الله تعالى وأما الصيام فصيام شهرين متتابعين وعلى هذا جمهور الفقهاء وقال ابن أبي ليلى ليس التابع بلازم في ذلك والدليل على ما نقوله الخبر المتقدم وفيه أو صوم شهرين متتابعين ومن جهة القياس ان هذا صوم شهرين متتابعين ترتب بالشرع كفارة فكان من شرطه التابع أصل ذلك كفارة الظهار والقتل (فرع) وأما الاطعام فانه يجزى منه اطعام ستين مسكينا كل مسكين مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال أشهب مد لكل مسكين أو غداء وعشاء والاطعام أحب اليسار من الغداء والعشاء وقال أبو حنيفة الاطعام لكل مسكين صاع أو صاع من تمر ودليلنا على صحة ما ذهبنا اليه ان هذه كفارة ثمرت من غير عودة ولا امانة أذى فكان الاطعام

فيها مدا واحدا ككفارة اليمين

(فصل) وقول الرجل لأجد يقتضى شدة فقره وضيق يده عن العتق والاطعام وضعفه عن الصيام وهذا يمنع وجوب تعجيل الكفارة عليه وان تعلقت بذمت حتى يجد أو يقوى

(فصل) وقوله فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال خذ هذا فتصدق به العرق بفتح العين هو الزنيل المضفور ويقال عرقه أيضا قاله الاصمعي وقال بعض رواة الموطأ العرق وهو عندي وهم على اللغة المشهورة وإنما العرق باسكان الراء العظم الذي عليه لحم فاعطاه النبي صلى الله عليه وسلم التمر الذي جاءه ليكفر به الكفارة التي وجبت عليه على وجه التعجيل لبراءة ذمته والرفق به لان الرجل كان يحب ذلك عليه

(فصل) وقوله يا رسول الله ما أجد أحوج من أن أعلمه أن ماله من الحاجة إلى القوت له ولعيله أشد من حاجته إلى تعجيل الكفارة لان الكفارة ان قدر عليها بعد وقته أجزأته وان مات قبل ذلك لم يعاقب مع التوبة من فعله والاستغفار منه والقوت لا يمكنه تأخيرها فان أخره مع القدرة عليه حتى يموت كان مسؤولا عن نفسه وأخبرانه مع ذلك أحوج من الذين تصرف اليهم الكفارة من أهل المدينة

(فصل) وقوله فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها له فحككته اذ وجبت عليه كفارة بخرجه فاحذها صدقة فملها وهو مع ذلك غير آثم وهذا من فضل ربنا وسعة رفقه بنا واحسانه لنا وهل يكون كله للفرج يجرى عن كفارته أم لا الظاهر انها لا تجزئه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له كله وروى انه قال له اطعمه لعيالك فاما قوله كله فان الظاهر منه انه لا يجزئه وانما تصدق به عليه ليتبلغ به وتبقى الكفارة في ذمته واما قوله اطعمه لعيالك فانه اقرب إلى الاحتمال لانه لا يجوز ان يطعمه من امله من لا تزمه نفقته ولعله لو كان لا جزأته وقدر روى عن الزهري ان هذا خاص بذلك الرجل يريد ان يأكله ويجزئه وهذا الذي قاله الزهري يحتمل ان يكون انما اخذه من انه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أخبره ببقاء الكفارة في ذمته ولا يحتاج الى هذا لانه أخبره قبل هذا بوجوبها عليه وأمره بها والاول أظهر عندي والله أعلم وقد رأيت نحوه للداودي ص

• وحديثي عن مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن المسيب أنه قال جاء اعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب نحره وينتف شعره ويقول هلك الأبعد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك فقال اصبت أهلي وأنا صائم في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعتق رقبة فقال لا فقال هل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال ما أجد أحوج مني فقال كله وهم يوما تكان ما أصبت قال مالك قال عطاء فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من التمر فقال ما بين خمسة عشر صاعا إلى عشرين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تعتق رقبة قد تقدم تأويل الفقهاء واختلافهم

في ترتيب ذلك أو حمله على التغيير وقوله هل تستطيع ان تهدي بدنة انفراد عطاء بهذه اللفظة عن سعيد وقد أنكره سعيد بن المسيب وقال كذب الخراساني وقال انما قلت له فقال تصدق

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اجلس يحتمل انه كان ينتظر شيئاً يأتيه قد عرف به ويحتمل أن يكون أمر به ويحتمل أن يكون رجاله فضل الله وقوله في آخر الحديث كله وصم يوماً مكان ما أصبت على حسب ما تقدم من التفسير وأمره له بقضاء صوم ذلك اليوم لا خلاف فيه بين الفقهاء الا ما يحكي عن الاوزاعي ومارواه الاسفرايني عن الشافعي في أحد قوليّه فانه قال عليه الكفارة دون القضاء والدليل على صحة ما ذهب اليه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لهذا السائل كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً واستغفر الله ومن جهة القياس ان هذا أفسد صومه في رمضان فوجب عليه القضاء كالمريض والمسافر

(فصل) وأما قول سعيد في العرق من التمر ما بين خمسة عشر صاعاً الى عشرة بن صاعاً فقد روى أبو سلمة عن أبي هريرة أنه قدره بخمسة عشر صاعاً وروى عن عائشة انها قالت في هذه القضية فأني بعرق فيه عشرة بن صاعاً وهذا والله أعلم انما هو بمعنى الخزر والتقدير واختلافه فيصعب أن يحتمل على الخمسة عشر صاعاً لانه قد نص على ان عدة المساكين ستون مسكيناً والكفارة مبنية على مثل كل مسكين أو مدين وليس فهماً وتلك مكان حمله على عدة المد اعتباراً لساكن الكفارات أولى ويحتمل أن يكون ذلك قدر العرق الا ان الذي كان فيه من التمر خمسة عشر وقد روى ابن حبيب قال قال مالك المكنل يسع ما بين خمسة عشر صاعاً الى العشرين ص ص قال مالك سمعت أهل العلم يقولون ليس على من أفطر يوماً في قضاء رمضان باصابة أهله هاراً أو غير ذلك الكفارة التي تدكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحين أصاب أهله هاراً في رمضان وانما عليه قضاء ذلك اليوم قال مالك وهذا أحب ما سمعت فيه الى * * * وهذا كما قال لا كفارة على من تعمد الفطر في قضاء رمضان ولا في غيره من الصيام حاشا رمضان بجماع أو غيره ولا خلاف في ذلك الا ما روى عن قتادة انه أوجب الكفارة على من تعمد الفطر في قضاء رمضان والدليل على ما يقوله الجمهور ان هذا من ليس له حرمة فلم يجب بالفطر فيه كفارة كمالوصامة نذراً أو كفارة

﴿ ما جاء في حجة المصائم ﴾

ص ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يحتجم وهو صائم قال ثم ترك ذلك بعد فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر * * * قوله انه كان يحتجم وهو صائم ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء الى جواز ذلك وانه لا يفسد الصوم وقال أحمد بن حنبل من احتجم وهو صائم بطل صومه وعليه القضاء دون الكفارة وحكى عن عطاء عليه الكفارة والدليل على ما قوله حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وهذا نص ودليلنا من جهة القياس ان هذه جراحة فلم يجب بها الفطر للصائم كالقصاد وقد قال الدودي ان ترك الحجة للصائم أحوط لما رأى في المنع من ذلك من أدلة المخالف وهذا ميل منه الى قول أحمد والصحيح ما عليه الجمهور

(فصل) وقوله ثم ترك ذلك بعد فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر يريدانه لما كبر وضعف كان يخاف على نفسه أن يفطر بالضعف من الحجة الى الفطر ولهذا يكره لكل من خاف الضعف على نفسه أن يحتجم حتى يفطر لان الحجة مترتبة عليه الى افساد صومه ص ص مالك عن ابن شهاب

قال مالك سمعت أهل العلم يقولون ليس على من أفطر يوماً في قضاء رمضان باصابة أهله هاراً أو غير ذلك الكفارة التي تدكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحين أصاب أهله هاراً في رمضان وانما عليه قضاء ذلك اليوم قال مالك وهذا أحب ما سمعت فيه الى

﴿ ما جاء في حجة المصائم ﴾ * * * حديثي يعني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يحتجم وهو صائم قال ثم ترك ذلك بعد فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر * * * وحديثي عن مالك عن ابن شهاب

أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يجتنبان وهما صائمان

• وحديثي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يجتنب وهو صائم ثم لا يفطر قال وما رأيته اجتنب قط الا وهو صائم قال مالك لا تذكره الحجة للصائم الا خشية

من أن يضعف ولولا ذلك لم تذكره ولو أن رجلا اجتنب في رمضان ثم سلم من أن يفطر لم أر عليه شيئا ولم أمره بالقضاء لذلك اليوم الذي اجتنب فيه لأن الحجة انما تذكره للصائم لموضع التفرير بالصيام من اجتنب وسلم من أن يفطر حتى يسي فلا يرى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم

• صيام يوم عاشوراء •
• حديثي يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فاما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وهو صائم فلما فرض رمضان كان هو القريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه • ش اختلفت الاحاديث في صوم النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء في سبب ذلك فروى يحيى عن مالك أن قريشا كانت تصومه في الجاهلية وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصومه في الجاهلية وروى عن عبد الله بن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود يصومون يوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح هذا يوم

أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يجتنبان وهما صائمان • ش قوله انهما كانا يجتنبان وهما صائمان على ما تقدم من فعل عبد الله بن عمر قيل هذا اذا كانا يجتنبان من أنفسهما وقوتيهما ان الحجة مع الصوم لاتضعفهما ويعلمان أنه لا بدخل نقصا في صومهما • ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يجتنب وهو صائم ثم لا يفطر وما رأيته اجتنب قط الا وهو صائم • ش قوله أنه كان يجتنب وهو صائم ثم لا يفطر بين أن اتقاء الحجة للصائم لما يخاف عليه من الفطر للضعف الذي يحدث بمن فعل ذلك في حال صومه وان عروة كان لا يحتاج الى ذلك فكان يجتنب في حال صيامه

(فعل) وقوله وما رأيته اجتنب قط الا وهو صائم يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أنه كان يبرد صومه فلذلك لم يتفوق له حجة الا وهو صائم والثاني أن يكون كان لا يبرد الصوم ولكنه قصد ذلك لين جواز له ولنفعة كان يرجو في ذلك والوجه الثالث أن يرد بقوله الا وهو صائم غير الصوم الشرعي وانما أراد بذلك أنه كان يقصد أن يجتنب قبل أن يأكل لقوته على هذا المعنى أو لنفعة كان يرجوها من الحجة على الصوم لان ذلك يتضمن قوته على هذا المعنى • ص • قال مالك لا يكره للصائم الحجة الا خشية من أن يضعف ولولا ذلك لم يكره ولو أن رجلا اجتنب في رمضان ثم سلم من أن يفطر لم أر عليه شيئا ولم أمره بالقضاء لذلك اليوم الذي اجتنب فيه لان الحجة انما تذكره للصائم لموضع التفرير بالصيام من اجتنب وسلم من أن يفطر حتى يسي فلا يرى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم • ش وهذا كما علم ان الحجة انما تذكره للتفرير بالصيام من أحسن من نفسه بضعف أو لم يعرف حاله كرهته الحجة في حال صيامه لانه تفرير بصيامه ولا يدرى هل يسلم أم لا ولا يجوز التفرير بالعبادات التي حرم الخروج منها الا بعد كمالها فان اجتنب أحد هذين فاحتاج الى الفطر فقد وقع المحذور ويكون عليه القضاء ولا تكون عليه الكفارة لانه لم يفطر متعمدا وانما فعل متعمدا ما جرت الى الفطر ضرورة فان سلم من الفطر فلا شيء عليه لانه غفر بأمره وخاطريه وسلم منه وأما من عرف من نفسه القوة على ذلك وان الحجة مع الصوم لاتضعفه ولا تخرجه الى الفطر فان الحجة مباحة له ولذلك كان سعد بن أبي وقاص وعروة يجتنبان وكان عبد الله يجتنب في أول عمره وقوته وشبابه فلما كبر وضعف ترك ذلك لئلا يفرر بصومه هذا المشهور من المذهب وفي المدينة من رواية ابن نافع عن مالك لا يجتنب قوي ولا ضعيف في صومه حتى يفطر فرما ضعف بعد القوة وروى عيسى عن ابن القمام مثله

• صيام يوم عاشوراء •

ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو القريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه • ش اختلفت الاحاديث في صوم النبي صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء في سبب ذلك فروى يحيى عن مالك أن قريشا كانت تصومه في الجاهلية وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصومه في الجاهلية وروى عن عبد الله بن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فرأى اليهود يصومون يوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا يوم صالح هذا يوم

صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فاما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وهو صائم فلما فرض رمضان كان هو القريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه

نحى الله فيه بنى اسرائيل من عدوهم فصامه موسى عليه السلام فقال أنا أحق بموسى منكم فصامه وأمر بصيامه ويحتمل أن تكون قریش تصومه في الجاهلية وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصومه قبل أن يبعث فلما بعث ترك ذلك فلما هاجر وعلم أنه كان من شريعة موسى عليه السلام صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان نسخ وجوبه

(فصل) وقوله فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه يقتضى الوجوب من وجهين من جهة فعله ومن جهة أمره به وقوله فلما فرض رمضان كان هو القرينة وترك عاشوراء يريد أن رمضان لما فرض ورد الشرع بنسخ وجوب يوم عاشوراء وليس في الأمر بصوم رمضان ما يدل على منع وجوب يوم عاشوراء إلا أنه قرن به ما يدل على أنه جميع الفرض من الصوم وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في قوله للذي سأله عن فريضة الصوم فقال له شهر رمضان فقال هل على غيره فقال لا إلا أن تطوع

(فصل) وقوله فمن شاء صامه ومن شاء تركه يريد أنه لاحق سائر الأيام التي لم يمنع صومها ولا وجب ولكنه مستحب بدليل ما جاء في حديث معاوية وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر قال أشهب صيام يوم عاشوراء يستحب لما روي من ثواب ذلك وليس بواجب ص من مالك عن ابن شهاب عن جندب بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حج وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة أن علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر ثم قال يا أهل المدينة إن علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه يجتمل على قول من قال إن شريعة من قبلنا ليست بشريعة لنا أن يريد أن الله لم يكتب عليكم وإنما أمرتكم أنا بصيامه رجع الفضل فيه لصيام موسى له

(فصل) وقوله وأنا صائم يجتمل أن يكون تنبيهاً على فضيلة اليوم أو على جواز صومه ثم قال فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر تصريح بالتخيير في ذلك لثلاثة مقتضى فيه عند نسخ صومه المنع منه جلة ص مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أرسل إلى الحرث بن هشام أن غداً يوم عاشوراء فصم وأمر أهل أن يصوموا ثم قال قول عمر أن غداً عاشوراء هو اسم اليوم العاشر من شهر المحرم عند مالك وقال الشافعي أنه اليوم التاسع والدليل على صحة ما قوله أن هذا الاسم مأخوذ من العشر فكان أظهر في اليوم العاشر بل يلزمه ويختص به وأما اليوم التاسع فاعلم أن التسمية بالتاسعة وهذا يقتضى أن إرسال عمر بذلك إنما كان في اليوم التاسع ليمكن الحرث بن هشام ومن عنده من تبييت صيامه ليلة عاشوراء وقال ابن حبيب خص بأن لم يبيت صومه حتى أصبح أن يصومه أو باقيه أن كل والذي عليه مالك وأصحابه أنه لا يجوز أن يصام إلا ليلة قبل الفجر كسائر الأيام وأما حديث سلمة بن الأكوع عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم أن أذن في الناس أن من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فإن هذا يوم عاشوراء فإنه يحفل أنه أمر به لما علم من صوم موسى له فإنه طرأ علم الوجوب في بعض اليوم فكان عليهم الامساك ولذلك أمر من أكل بالصيام وهذا بمنزلة من يطرأ عليه العلم بأن اليوم الذي هو فيه من رمضان بعد مضى

• وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن جندب بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حج وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة أن علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر • وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أرسل إلى الحرث بن هشام أن غداً يوم عاشوراء فصم وأمر أهل أن يصوموا

صدر منه فان عليه أن يسلك كل أولم يأكل ولا يدل تركه الامر على الاجزاء لان القضاء بما يجب
بأمر ثان وأيضاً فان عدم أمره بالقضاء لا يدل انه لم يأمر به

﴿ صيام يوم الفطر والأضحي والدهر ﴾

ص ﴿ مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر (يريد يوم فطر الناس من صيام رمضان وهو يوم عيد الفطر
(ويوم الأضحي) يريد يوم النحر ﴾ ش وقد فسر ذلك عمر بن الخطاب فقال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن صيام يومين اما يوم الأضحي فتأكلون من نسككم وأما يوم الفطر ففطركم من
صيامكم وهذا الأصل في ذلك والذي يختص به يوم الفطر انه فصل الصوم المفترض من غيره من
التطوع فلو جاز صومه لأصل التطوع بالفرض ولا شكل والفرق بينهما آخر شعبان انه يجوز
أن يصام تطوعاً في شهر رمضان واستقبال الناس له يمنع من اتصاله بشعبان وليس كذلك ما بعد
رمضان فان استقباله بالصوم لا يسمع ولا يشيع فلو لم يفصل بينهما بفطر لا شكل (مسألة) وأما
أيام التشريق وهي الايام الثلاثة التي تلي يوم النحر فروى عن عائشة وعروة انه ما كانا بصومائهما
ولعلهما انما كانا بصومائهما أو يأمران بصيامها عند عدم الهدى فان عروة بروى عن عائشة لا يصومها
الا المتنع لا يجدها وقد حكى القاضي أبو محمد انه لا يجوز ذلك باجماع وهذا قال مالك وفقهاء
الأصهار وقال القاضي أبو الفرج في حوايه من نذر أن يعتكف أيام التشريق اعتكفها فصامها
والدليل على المنع من صيامها ابتداءً ما روى عن عائشة وابن عمر قال لم يرخس في أيام التشريق أن
تصمن إلا لمن لم يجد الهدى ومن جهة المعنى انها أيام عيد فاشبهت الفطر والأضحي وروى ابن نافع عن
مالك أحب إلى أن لا يصومها في القدية (مسألة) وهل يجزئه أن يصومها عن ظهار قال في المختصر
عن مالك في مبتدأ صوم الظهار زاد في المدنية أو قتل نفس من ذى القعدة نسي أو غفل فأفطر
يوم النحر وصام أيام منى ووصل قضاء يوم النحر بصيام رجوت أن يجزئه ويتبدى أحب إلى وقال
في المدنية من رواية داود بن سعيد وابن نافع عن مالك أرى أن يفطر يوم النحر ويصوم أيام التشريق
قال ابن القاسم قلت مالك كافي فضعه وقال أرى أن يتبدى قال ابن القاسم هذا رأي ولا عذر لاحد
في خطأ خالف ما افترض الله عز وجل عليه وقال أشهب من شرع في صيام شيء من أيام منى عن
تطوع أو واجب فليفطر متى ذكر فان أهم لم يجزه عن واجب وجه القول الاول ان هذا يوم يصح
صومه عن الهدى فصم صومه عن غيره كسائر الأيام ووجه القول الثاني ان هذا يوم عيد فلم يصح
صومه عن واجب ولا تطوع وانما يصح صومه بدلا عن الهدى لاختصاصه بالحج (مسألة) وأما آخر
أيام التشريق فانه يصوم من نذره مفردا ولا خلاف نعله في ذلك وأما من نذر صوم ذى الحجة فقال
ابن القاسم يصومه وقال ابن الماجشون أحب إلى أن يفطره ويقضيه ولا أوجه وأما من نذر صوم عام
معين في المختصر عن مالك لا يصوم اليوم الرابع وفي المدونة ما يدل على انه لا يصومه (مسألة)
ويصومه من شرع في صوم متتابع ولا يصوم اليومين قبله ووجه ذلك ان اليومين قبله يختصان
بالأحكام من النحر والتكبير بأثر الصلوات ولزوم الرى فيهما للمتعبل وكانت فيهما أحكام العيد كد
وهذا المن شرع في صيام شهرى التاسع من أول شوال يفرض أو منعه أمر غالب حتى واقاه الأضحية
وأما من ابتداء صيام شهرى التابع في ذى القعدة فلا يجزئ أن علم ان صومه سينقطع أو لا يعلم ذلك

﴿ صيام يوم الفطر
والأضحي والدهر ﴾
• حدثني يحيى عن مالك
عن محمد بن يحيى بن حبان
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عن صيام يومين يوم الفطر
ويوم الأضحي

فان علمه فانه لا يجزئه قاله ابن القاسم واشهب وترجع فيه قول مالك وقال ابن حبيب يجزئه وجه القول الاول انه شرع في صومه وقد علم انه لا يتتابع فوجب أن لا يجزئه كما لو نوى تفريقه في شوال وذى القعدة ووجه القول الثاني انه نوى المتتابع في صوم ما يصح صومه من مدة صومه فوجب أن يجزئه ولا يفسد تتابعه الفطر في مدة لا يصح صومها كالفطر في الليل وفطر المرأة في أيام حيضها ص **﴿ مالك انه سمع أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر اذا أفطر الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي أيام منى ويوم الفطر والاخفى فيما بلغنا وذلك أحب ما سمعنا الى في ذلك ﴾** ش وهذا كما قال ان جماعة من أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر لمن قوى عليه ولم يرد ذلك الى الضعف وأفطر الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها وقال هذا جمهور الفقهاء وقال أهل الظاهر لا يجوز ذلك ومن فعله اثم والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وأنا أجزى به ولم يخص صوما من صوم ومن جهة القياس ان هذا عمل يتقرب به فجاز أن يستدام في كل وقت يصح فعله فيه كالصلاة والحج

﴿ النهى عن الوصال في الصيام ﴾

ص **﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فقالوا يا رسول الله فانك تواصل فقال انى لست كهيتكم انى أطعم وأسقى ﴾** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله فقال انى لست كهيتكم انى أبيت يطعمنى ربي ويسقى **﴿** ش قوله انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال يريد وصال الصوم يوم بصوم يوم آخر وظاهر النهى يقتضى المنع والتعريم الا أن الصحابة تلقوه منه على وجه التخفيف عنهم ولذلك واصلوا بعد نهيهم لم يدل على ذلك ما رواه أبو هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال في الصوم فقال له رجل من المسلمين انك تواصل يا رسول الله قال وأيكم مثلى انى أبيت يطعمنى ربي ويسقى فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يومئذ رواه الحلال فقال لو تأخرتكم كالتسكيل لهم حين أبوا أن ينتهوا فى هذا دليلان أحدهما انه لو كان على التعريم والمنع لم يخالفوه بل واصلوا كما لم يخالفوه بصوم يوم الفطر والاضحى لما كان ذلك على التعريم والثاني انه واصل بهم وهذا يدل على جوازه ولولا ذلك لما واصل بهم

(فصل) وقوله انك تواصل استعلا منهم ان كان ذلك حكم يختص به دون أمته أو لمعنى ما يخافه عليهم من الضعف ويريد بهم من الرفق فقال صلى الله عليه وسلم انى لست كهيتكم انى أطعم وأسقى يريد صلى الله عليه وسلم ان حاله من هذا غير حالهم من طريق قوته على الصوم بما يطعمه الله ويسقيه ولم يقل ان الزمان يختص بصومه دون صومهم وانما علل ذلك بقوته صلى الله عليه وسلم بما يطعمه ربه ويسقيه ولذلك قال في حديث همام عن أبي هريرة أبيت يطعمنى ربي ويسقى فاكفوا من العمل ما تطيقون فيبين أن المخطور عليهم من ذلك ما لا يطيقونه ويحفل أن يريد بقوله يطعم ويسقى الكناية عما يخلق الله له من القوة على الصيام التي تقوم مقام الطعام والشراب فلا يتأذى بالوصال والله أعلم واحكم ولو كان طعامه وشرابه من الطعام والشراب المعتادين لما كان مواصلا ولو كان

منفطرا

• وحدثني عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر اذا أفطر الايام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي أيام منى ويوم الاضحى ويوم الفطر فيما بلغنا وذلك أحب ما سمعنا الى في ذلك • وحدثني يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال فقالوا يا رسول الله فانك تواصل فقال انى لست كهيتكم انى أطعم وأسقى • وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله فقال انى لست كهيتكم انى أبيت يطعمنى ربي ويسقى

﴿صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر﴾ حدثني يحيى سمعت مالكا يقول أحسن ما سمعت فبين وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو يتظاهر ففرض له مرض (٦١) يظله ويقطع عليه صيامه أنه ان صح من مرضه وقوى

على الصيام فليس له أن يؤخر ذلك وهو يبنى على ما قدمي من صيام وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس خطأ إذا حاضت بين ظهري صيامها أنها إذا طهرت

لا تؤخر الصيام وهي تبنى على ما قدمي صامت وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله أن يفطر إلا من علة مرض أو حيضة وليس له أن يسافر فيفطر قال من علة المرض مع عدم الرقة فإن الذي يلزمه من الصيام شهران متتابعان قال الله تعالى في كفارة القتل من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يناسا

﴿فصل﴾ من مرض في صيام شهرين متتابعين ففرض له مرض أو حيض أسلف عن الصوم حتى يمكنه فيصوم ولا يؤخره عن ذلك لأنه إنما أخره للضرورة ففي آخر بعد الامكان بطل التابع الذي هو شرط في صحة صومه ووجب عليه استئناف صومه من أوله (مسئلة) وإنما أيج له الفطر ولا يقطع التابع العذر الذي لا يمكن معه الصوم كالحيض والمرض ويجري النسيان مجرى ذلك لأنه لا يمكن الاحتراز منه فإن نسي أن يصل أيام القضاء والحيض بصيامه أو غلط في العدد فقد قال عبد الملك يأنف صيام الشهرين وقاله المقبرة في خطأ العددين كان هذا اعتمادا لخلاف المفطر ناسيا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن لا يكون عليه استئناف صومه ويجزئه أن يصلي لأن هذا مما لا يمكنه الاحتراز منه وأما ما يباحن به المشقة ويمكن معه الصوم كالسفر فإنه لا يبيع الفطر وإن أفطر استأنف الصوم والله أعلم

﴿فصل﴾ من مرض في صيام شهرين متتابعين ففرض له مرض أو حيض أسلف عن الصوم حتى يمكنه فيصوم ولا يؤخره عن ذلك لأنه إنما أخره للضرورة ففي آخر بعد الامكان بطل التابع الذي هو شرط في صحة صومه ووجب عليه استئناف صومه من أوله (مسئلة) وإنما أيج له الفطر ولا يقطع التابع العذر الذي لا يمكن معه الصوم كالحيض والمرض ويجري النسيان مجرى ذلك لأنه لا يمكن الاحتراز منه فإن نسي أن يصل أيام القضاء والحيض بصيامه أو غلط في العدد فقد قال عبد الملك يأنف صيام الشهرين وقاله المقبرة في خطأ العددين كان هذا اعتمادا لخلاف المفطر ناسيا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن لا يكون عليه استئناف صومه ويجزئه أن يصلي لأن هذا مما لا يمكنه الاحتراز منه وأما ما يباحن به المشقة ويمكن معه الصوم كالسفر فإنه لا يبيع الفطر وإن أفطر استأنف الصوم والله أعلم

﴿فصل﴾ من مرض في صيام شهرين متتابعين ففرض له مرض أو حيض أسلف عن الصوم حتى يمكنه فيصوم ولا يؤخره عن ذلك لأنه إنما أخره للضرورة ففي آخر بعد الامكان بطل التابع الذي هو شرط في صحة صومه ووجب عليه استئناف صومه من أوله (مسئلة) وإنما أيج له الفطر ولا يقطع التابع العذر الذي لا يمكن معه الصوم كالحيض والمرض ويجري النسيان مجرى ذلك لأنه لا يمكن الاحتراز منه فإن نسي أن يصل أيام القضاء والحيض بصيامه أو غلط في العدد فقد قال عبد الملك يأنف صيام الشهرين وقاله المقبرة في خطأ العددين كان هذا اعتمادا لخلاف المفطر ناسيا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن لا يكون عليه استئناف صومه ويجزئه أن يصلي لأن هذا مما لا يمكنه الاحتراز منه وأما ما يباحن به المشقة ويمكن معه الصوم كالسفر فإنه لا يبيع الفطر وإن أفطر استأنف الصوم والله أعلم

﴿فصل﴾ وقوله في حديث أبي هريرة أباكم والوصال تأكيد في المنع لهم منه ولعله لما كان يخافه من الضعف عليهم بالوصال عما كان أنفع منهم بالجهاد والقوة على العدو مع حاجتهم في ذلك الوقت إليه فمسأله عن وصاله إياهم أن حالته في ذلك غير حالتهم لأنه بطم وبسقي (مسئلة) إذا ثبت أنه يجوز الوصال وصح فإنه انما تصام زمن الليل على سبيل التبرم النهار فأما أن يفرد بالصوم فلا يجوز

﴿صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر﴾

ص سمعت مالكا يقول أحسن ما سمعت فبين وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو يتظاهر ففرض له مرض يظله ويقطع عليه صيامه أنه ان صح من مرضه وقوى على الصيام فليس له أن يؤخر ذلك وهو يبنى على ما قدمي من صيام شهرين متتابعين في قتل النفس خطأ إذا حاضت بين ظهري صيامها أنها إذا طهرت لا تؤخر الصيام وهي تبنى على ما قدمي صامت وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله أن يفطر إلا من علة مرض أو حيضة وليس له أن يسافر فيفطر قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك * ش وهذا كما قال من وجب عليه صيام لقتل من تنزله الكفارة بقتله أو لتظاهر مع عدم الرقة فإن الذي يلزمه من الصيام شهران متتابعان قال الله تعالى في كفارة القتل من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يناسا

﴿فصل﴾ من مرض في صيام شهرين متتابعين ففرض له مرض أو حيض أسلف عن الصوم حتى يمكنه فيصوم ولا يؤخره عن ذلك لأنه إنما أخره للضرورة ففي آخر بعد الامكان بطل التابع الذي هو شرط في صحة صومه ووجب عليه استئناف صومه من أوله (مسئلة) وإنما أيج له الفطر ولا يقطع التابع العذر الذي لا يمكن معه الصوم كالحيض والمرض ويجري النسيان مجرى ذلك لأنه لا يمكن الاحتراز منه فإن نسي أن يصل أيام القضاء والحيض بصيامه أو غلط في العدد فقد قال عبد الملك يأنف صيام الشهرين وقاله المقبرة في خطأ العددين كان هذا اعتمادا لخلاف المفطر ناسيا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن لا يكون عليه استئناف صومه ويجزئه أن يصلي لأن هذا مما لا يمكنه الاحتراز منه وأما ما يباحن به المشقة ويمكن معه الصوم كالسفر فإنه لا يبيع الفطر وإن أفطر استأنف الصوم والله أعلم

﴿فصل﴾ من مرض في صيام شهرين متتابعين ففرض له مرض أو حيض أسلف عن الصوم حتى يمكنه فيصوم ولا يؤخره عن ذلك لأنه إنما أخره للضرورة ففي آخر بعد الامكان بطل التابع الذي هو شرط في صحة صومه ووجب عليه استئناف صومه من أوله (مسئلة) وإنما أيج له الفطر ولا يقطع التابع العذر الذي لا يمكن معه الصوم كالحيض والمرض ويجري النسيان مجرى ذلك لأنه لا يمكن الاحتراز منه فإن نسي أن يصل أيام القضاء والحيض بصيامه أو غلط في العدد فقد قال عبد الملك يأنف صيام الشهرين وقاله المقبرة في خطأ العددين كان هذا اعتمادا لخلاف المفطر ناسيا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن لا يكون عليه استئناف صومه ويجزئه أن يصلي لأن هذا مما لا يمكنه الاحتراز منه وأما ما يباحن به المشقة ويمكن معه الصوم كالسفر فإنه لا يبيع الفطر وإن أفطر استأنف الصوم والله أعلم

ص سمعت مالكا يقول الأمر الذي سمعت من أهل العلم أن المريض إذا أصابه المرض الذي يأنف عليه الصيام معه ويتعبه ويبلغ ذلك منه فإن له أن يفطر وكذلك المريض إذا اشتد عليه القيام في الصلاة وبلغ منه والله أعلم بقدر ذلك من العبد ومن ذلك ما لا يبلغ صفته فإذا بلغ ذلك منه صلى وهو جالس ودين الله يسر وقد أخص الله للمسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصيام من المريض قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فأرخص الله للمسافر في الفطر وهو أقوى على الصوم من المريض فهذا أحب ما سمعت إلى وهو الأمر المجتمع عليه * ش

أقوى على الصيام من المريض قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فأرخص الله للمسافر في الفطر وهو أقوى على الصوم من المريض فهذا أحب ما سمعت إلى وهو الأمر المجتمع عليه

وهذا كما قال ان المريض اذا شق عليه الصيام وأتعبه انه يجوز له الفطر والاصل في ذلك قوله تعالى فن
شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر تقديره والله أعلم فافطر فعدة
من أيام أخر ومقدار المرض الذي يبيح ذلك لا يستطيع ان يقدر لنفسه ولذلك قال مالك رحمه الله والله
أعلم بقدر ذلك من العبد ومن ذلك ما لا يبلغ صفته وقد قال اشهب في المجموعة ان المريض الذي لو
تكلف الصيام والصلاة لآتى بهما بمشقة وتعب فليفطر وليصل جالساً أو دليماً قال ابن القاسم
والذي يصيبه الضرر بان من الخوى في رمضان انه مرض من الامر اضفاً بالغ به ما يجهد فليفطر
فهذا تقديره من غير ما ليس بالبين ولكنه تقدير بما يتيقن أن يقول اليه وذلك ان يخاف منه ويغلب على
الظن ان يزيده في مرضه او يحدده مرضه او يضاغير مرضه او يديم من مرضه فان هذا المقدار يبيح له
الفطر ومثل هذا المقدار يبيح له الصلاة جالساً خاف من القيام شيئاً مما ذكرناه وهذا الذي قاله
البغداديون من احبابنا وحكاة الشيخ أبو محمد عن بعض احبابنا ولم يذكر دوام من مرضه وهذا
الذي قاله البغداديون فيها خفي من الامراض وأما المرض الشديد فلا راعى فيه ذلك وانما راعى مشقة
ما يتكلف من ذلك وله الذي أراد أشهب فجمع بين القولين والله أعلم واستدل مالك رحمه الله على
جواز فطره لمشقة الصيام عليه قوله تعالى فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر قال
فأرخص الله للسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصيام من المريض الذي يتعبه الصيام بفطر
جواز الفطر للسافر يسير المشقة دليل على جواز الفطر للمريض الذي يلهو به مشقة الصيام أكثر
من ذلك وهذا من باب الاستدلال بالاولى لانه اذا كان أصل علة الفطر في السفر المشقة وكان مشقة
المريض أشد فبان بياح لنا الفطر معها أولى وهذا احتجاج على من أنكروا الفطر للمريض الخوف
الهلاك دون ما ذكرنا وما أعلم أحداً قال به ولكنه له خاف اعتراض معترض به فتهرب بالحجة عليه

﴿ النذر في الصيام والصيام عن الميت ﴾

ص مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل له ان يتطوع فقال
سعيد لبيد بالنذر قبل ان يتطوع * قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك * ش
النذر هو ما ينذر الانسان ويلزمه نفسه بالقول قبل الدخول والتطوع هو ما لا يلزمه بالقول وانما
يدخل فيه اختياراً فيلزمه بالدخول فيه اتمامه وقوله لبيد بالنذر قبل ان يتطوع كلام صحيح حسن
لان النذر قبله لم يلزمه عليه والتطوع لم يلزمه بعد ما لم يدخل فيه فن النظر له أن يبدأ بما قد لزمه
وتبرأ ذمته ثم يتطوع ان شاء (مسئلة) فان قدم التطوع صح صومه في التطوع وبقى النذر
في ذمته وقد أساء النظر لنفسه وانما قلنا يصح تطوعه قبل ان نذره لان الزمن لا يختص بصوم النذر
بل يصح فيه التطوع وغيره وهذا اذا كان النذر غير معين فان تعلق بزمن معين لم يجز له أن يبرأ
فيه غيره فان فعل اثم لانه لم يف بنذره وكان عليه قضاء نذره لانه قد ترك صومه مع القدرة عليه فاذا
مضى زمن النذر ولم يصمه فيه لما ذكرناه تعلق قضاء صومه بذمته وكان حكمه حكم النذر الذي لم يتعين
بزمن معين ص * قال يحيى سمعت مالكا يقول من مات وعليه نذر من رقبته يعتقها أو صيام
أو صدقة أو بدنة فأوصى أن يوفي ذلك عنه من ماله فان الصدقة والبدنة في ثلثه وهو مبدأ على ما سواه
من الوصايا الا ما كان مثله وذلك انه ليس الواجب عليه من النذور وغيرها كهيئة ما يتطوع به
مما ليس بواجب وانما يجعل ذلك في ثلثه خاصة دون رأس ماله لانه لو جاز له ذلك في رأس ماله لآخر

﴿ النذر في الصيام والصيام عن الميت ﴾

عن الميت

عن يحيى عن مالك

أنه بلغه عن سعيد بن

المسيب أنه سئل عن

رجل نذر صيام شهر هل

له أن يتطوع فقال سعيد

ليبدأ بالنذر قبل أن

يتطوع قال مالك وبلغني

عن سليمان بن يسار مثل

ذلك قال مالك من مات

وعليه نذر من رقبته يعتقها

أو صيام أو صدقة أو بدنة

فأوصى بأن يوفي ذلك

عنه من ماله فان الصدقة

والبدنة في ثلثه وهو

مبدأ على ما سواه من

الوصايا الا ما كان مثله

وذلك انه ليس الواجب

عليه من النذور وغيرها

كهيئة ما يتطوع به مما ليس

بواجب وانما يجعل ذلك

في ثلثه خاصة دون رأس

ماله لانه لو جاز له ذلك في

رأس ماله لآخر

المتوفى مثل ذلك من الامور الواجبة عليه حتى اذا حضرته الوفاة وصار المال لورثته سمي مثل هذه الاشياء التي لم يكن يتقاضاها منه متقاض فلو كان ذلك جائزا له آخر هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته سهاها وعي أن يحيط بجميع ماله فليس ذلك له ❦ ش أدخل مالك رحمه الله هذه المسئلة فمن مات وعليه نذر صوم ولم يحب عليه لانه اقتصر في ذلك على جواب عبد الله بن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد وقال ان من اوصى ان يوفى من ماله عنه ما نذر فانه ما كان من الاموال فهي في ثلثه مبدأة على الوصايا ير يد التطوع واحتج عليه بما ثبت في آخر المسئلة فلا حاجة لنا الى اعادته وسند كذا ذلك كله مستقصى في الوصايا ان شاء الله تعالى ص ❦ مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يسأل هل يصوم أحد عن أحد أو يصلي أحد عن أحد فيقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ❦ ش قوله لا يصوم أحد عن أحد يريد لا يجزي ان ينوب أحد عن أحد فمن لم يمت من ذلك شيء ففعله فقد أدى ما عليه وأبرأ ذمته وان لم يفعله فلا ينوب عنه غيره في صيامه ولا تبرأ ذمته بذلك وذلك ان العبادات على ثلاثة ضرب ضرب منها من عبادات المال لا تتعلق به بالبدن كالزكاة فهذا يصح فيه النيابة والضرب الثاني له يتعلق بالمال وله يتعلق بالبدن كالحج والغزو وقد اختلف أهل العلم في صحة النيابة فيه وسيأتي ذكره في كتاب الحج ان شاء الله تعالى والضرب الثالث له اختصاص بالبدن ولا يتعلق به بالمال كالصوم والصلاة وهذا لا يدخله النيابة بوجه وبه قال جمهور الفقهاء وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقال بعض أصحاب الشافعي يصوم عنه وليه وبه قال أهل الظاهر والدليل على صحة ما قوله قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فوجه الدليل من الآية انه مأمور بالصيام فاذا اتصل مرضه حتى مات فلا حرج عليه في صومه عنه ووليّه وان كان فرط في صومه فهو آثم مخالف للامتناع ولا يخرج عن العصيان بصوم ووليّه عنه والدليل على ذلك من جهة السنة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به من بعده ولد صالح يدعوه ودليلنا من جهة القياس ان هذه عبادة مختصة بالبدن فلم يدخلها النيابة كالصلاة

❦ ما جاء في قضاء رمضان والكفارات ❦

ص ❦ مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه ان عمر بن الخطاب أخطب أظفردات يوم في رمضان في يوم غيم ورأى انه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين أطلعت الشمس فقال عمر ابن الخطاب الخطيب يسير وقد اجتهدنا ❦ قال يحيى قال مالك يريد بقوله الخطيب يسير القضاء فيما ترى والله أعلم وخفة مؤنته ويسارته يقول نصوم يوما مكانه ❦ ش قوله أظفردات يوم في رمضان في يوم غيم ورأى انه قد أمسى وغابت الشمس يريد انه قد اجتهد في الوقت اجتهدا غلب على ظنه مغيب الشمس وهذا الذي يلزم الصائم في يوم الغيم أن يجتهد فيه فالمرغلب على ظنه ان الشمس قد غابت لم يجزله الفطر فان أظفر مع الشك عليه القضاء والكفارة لانه قد دخل في الصوم ولزمه الامساك وحرم عليه الاكل الا بالاجتهاد وتيقن مغيب الشمس فاذا غلب على ظنه ان الشمس قد غابت حل له الفطر وهذا حكم الصلاة وسائر العبادات اذا خفيت علامات أوقاتها قام الاجتهاد في ذلك مقام المعرفة بدخول الوقت في جواز الفعل

المتوفى مثل ذلك من الامور الواجبة عليه حتى اذا حضرته الوفاة وصار المال لورثته سمي مثل هذه الاشياء التي لم يكن يتقاضاها منه متقاض فلو كان ذلك جائزا له آخر هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته سهاها وعي أن يحيط بجميع ماله فليس ذلك له ❦ ش أدخل مالك رحمه الله هذه المسئلة فمن مات وعليه نذر صوم ولم يحب عليه لانه اقتصر في ذلك على جواب عبد الله بن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد وقال ان من اوصى ان يوفى من ماله عنه ما نذر فانه ما كان من الاموال فهي في ثلثه مبدأة على الوصايا ير يد التطوع واحتج عليه بما ثبت في آخر المسئلة فلا حاجة لنا الى اعادته وسند كذا ذلك كله مستقصى في الوصايا ان شاء الله تعالى ص ❦ مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يسأل هل يصوم أحد عن أحد أو يصلي أحد عن أحد فيقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ❦ ش قوله لا يصوم أحد عن أحد يريد لا يجزي ان ينوب أحد عن أحد فمن لم يمت من ذلك شيء ففعله فقد أدى ما عليه وأبرأ ذمته وان لم يفعله فلا ينوب عنه غيره في صيامه ولا تبرأ ذمته بذلك وذلك ان العبادات على ثلاثة ضرب ضرب منها من عبادات المال لا تتعلق به بالبدن كالزكاة فهذا يصح فيه النيابة والضرب الثاني له يتعلق بالمال وله يتعلق بالبدن كالحج والغزو وقد اختلف أهل العلم في صحة النيابة فيه وسيأتي ذكره في كتاب الحج ان شاء الله تعالى والضرب الثالث له اختصاص بالبدن ولا يتعلق به بالمال كالصوم والصلاة وهذا لا يدخله النيابة بوجه وبه قال جمهور الفقهاء وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وقال بعض أصحاب الشافعي يصوم عنه وليه وبه قال أهل الظاهر والدليل على صحة ما قوله قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فوجه الدليل من الآية انه مأمور بالصيام فاذا اتصل مرضه حتى مات فلا حرج عليه في صومه عنه ووليّه وان كان فرط في صومه فهو آثم مخالف للامتناع ولا يخرج عن العصيان بصوم ووليّه عنه والدليل على ذلك من جهة السنة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وعلم ينتفع به من بعده ولد صالح يدعوه ودليلنا من جهة القياس ان هذه عبادة مختصة بالبدن فلم يدخلها النيابة كالصلاة

(فصل) وقوله فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين أطلعت الشمس محتمل أن الرجل قصد إليه بذلك
ليعلم من عنده ما يجب على من أفطر بعد الاجتهاد ومحتمل أنه أخبره بذلك ليمسك عن الأكل في بقية
يومه لأن ذلك واجب على من أفطر وهو لا يعلم أن الزمن زمن صوم ثم علم بعد ذلك أنه زمن صوم
بخلاف من أيسر له الفطر مع عامه بأن الزمن زمن صوم فانه يجوز له الأكل بقية يومه
(فصل) وقول عمر الخطيب يسير وقد اجتهدنا بحتمل أن يريد بذلك ما قال مالك بأن خطيب القضاء
يسير في ذلك إذ قد سقط عنهم الأثم بالاجتهاد وقد روي عن عمر أنه أمر بالقضاء ص **ص** مالك عن نافع
أن عبد الله بن عمر كان يقول يصوم قضاء رمضان متتابعاً من أفطره من مرض أو في سفر **ص** قوله
كان يقول يصوم قضاء رمضان متتابعاً بحتمل أن يريد به الأخبار عن الوجوب ويحتمل أن يريد
به الأخبار عن الاستعجاب وعلى الاستعجاب جمهور الفقهاء فان فرقه أجزاءه وبذلك قال مالك وأبو
حنيفة والشافعي والدليل على صحة ما ذهبوا إليه قوله تعالى فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة
من أيام أخر ولم يخص متفرقة من متتابعة وإذا اتى بها متفرقة فقد صام عدة أيام أخر فوجب أن
تجزئه **ص** مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال
أحد هما يفرق بينهما وقال الآخر لا يفرق بينهما ولا أدري أيهما قال يفرق بينهما ولا أيهما قال لا يفرق
بينهما **ص** قوله لا أدري أيهما قال يفرق بينهما ولا أيهما قال لا يفرق بينهما على سبيل البيان والتأكيد
لأنه إذا قال أنه لا يدري أيهما قال يفرق بينهما فقد علم أنه لا يدري أيهما قال القول الآخر ويحتمل أن
يكون من قال لا يفرق قاله على سبيل الاستعجاب ولم يرد به أنه لا يجزئ الامتتاعاً **ص** مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فليس
عليه القضاء **ص** قوله من استقاء يريد من استدى ذلك وغلب نفسه عليه فهو الذي يترمه القضاء
هذا قول مالك واختلف أصحابه في وجوب ذلك فقال أبو بكر الأبهري هو على الاستعجاب وقال
أبو يعقوب الرازي هو على الوجوب وبه قال الشافعي وأبو حنيفة والدليل على وجوب ذلك أن
المتعمد للقيء والمستعمل له والمكره لنفسه عليه لا يسلم في الغالب من رجوع شيء إلى حلقه مما قد صار
فيه فيقع به فطره فلما كان ذلك الغالب من حاله حل سائرته على غالبه كالنوم في الحديث (فرع)
فاذا قلنا بوجوب القضاء عليه فهل تترمه الكفارة قال الشيخ أبو بكر عن ابن الماجشون من استقاء
عامة أبا ثعلبة الكفارة وقال القاضي أبو محمد من قال من أصحابنا إن القضاء على الوجوب فانه
تترمه الكفارة وقال أبو الفرج لو سئل عنه مالك لا وجب عليه الكفارة **ص** قال القاضي أبو الوليد
رضي الله عنه هذا الذي قاله القاضي أبو محمد فيه نظر ويطلب عندي من وجهين أحدهما أننا إنما
نوجب عليه القضاء لأننا لا نتيقن سلامة صومه فلا بد له من القضاء لتبرأ ذمته من الصوم الذي لزها
ونحن لا نتيقن فساد صومه فنوجب عليه الكفارة والكفارة لم تثبت في ذمته قبل ذلك بأمر
واجب فيكون عليه ولا يجب إلا بأمر متيقن والثاني أن الكفارة إنما تجب إذا كان الفطر نفسه
باختيار الصائم فأما إذا فعل فعلاً يؤدي إلى وقوع الفطر منه بغير اختيار فانه لا تجب به الكفارة
الأن ترى أنه لو أمسك الماء في فمه فعليه فدخل حلقه لم تجب عليه الكفارة ووجب عليه القضاء وكذلك
من قطر في أذنه دهناً أو كلاً فوصل إلى حلقه فانه يجب عليه القضاء ولا تجب عليه الكفارة وفطر
المستقي إنما يقع بالراجع وهو لم يستعدار بجاعه وهو الظاهر عندي من قول مالك وأصحابه والله أعلم
(فصل) وقوله ومن ذرعه القيء فليس عليه القضاء معناه الذي يغلبه القيء ولا يعلم أنه يرجع شيء من

• وحدثنى عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر كان
يقول يصوم قضاء رمضان
متتابعاً من أفطره من
مرض أو في سفر • وحدثنى
عن مالك عن ابن شهاب
أن عبد الله بن عباس وأبا
هريرة اختلفا في قضاء
رمضان فقال أحدهما يفرق
بينهما وقال الآخر لا يفرق بينهما
لا أدري أيهما قال يفرق
بينهما ولا أيهما قال لا يفرق
بينهما • وحدثنى عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر أنه كان يقول من
استقاء وهو صائم فعليه
القضاء ومن ذرعه القيء
فليس عليه القضاء

فيه الى حلقة والغالب من حاله هذا أنه لا يرجع الى حلقة شيء لان ذرع التي وعلمته به يدفع ويخرج
 ويمنع الرجوع بخلاف المعالجة والا كراه للنفس على التي لان الا كراه انما هو كراه على اخراج
 ما ليس بخارج بل من شأنه الرجوع ولوثيق الذي ذرعه التي رجوع شيء الى حلقة بعد أن صار
 في فيه وجب عليه القضاء قال ابن حبيب وما يرجع من التي الى الجوف من اللهوات أو الحلق قبل
 أن يستيقن وصوله الى الفم فلا قضاء عليه والقلس بسيل التي وفيها وصفنا وفي المدينة من رواية
 داود بن سعيد عن مالك عن قلس فوصل القلس الى فيه فردده لا قضاء عليه في صوم رمضان قال ابن
 القاسم يرجع مالك وقال ان خرج الى موضع لو شاء طرحه ثم رده فعليه القضاء قال الشيخ أبو
 القاسم ان ازدرده بعد أن ظهر على لسانه فعليه القضاء وان ازدرده قبل ذلك فلا شيء عليه
 ص **عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يسئل عن قضاء رمضان فقال سعيد أحب**
الى أن لا يفرق قضاء رمضان وأن يواتر قال يحيى وسعيت مالكا يقول فحين فرق قضاء رمضان فليس
عليه إعادة وذلك مجزئ عنه وأحب ذلك الى أن يتابعه **ش** قوله أحب الى أن لا يفرق على حسب
 ما تقدم من استحباب ذلك لان الاستحباب تعجيله واذا عجل أول يوم استحب به تعجيل الثاني وذلك
 يقتضي التواتر الا أن هذا أتوا ليس بمقصود في نفسه ووجه ثان ان العلماء قد اختلفوا في وجوب
 التتابع فلا فضل أن يؤتى بالعبادة على وجه متيقن على اجزائه فعلى هذه الطريقة يكون التتابع
 مقصودا ص **وسعيت مالكا يقول من أكل أو شرب في رمضان ساهيا أو ناسيا أو ما كان**
من صيام واجب عليه ان عليه قضاء يوم مكانه **ش** وهذا كما قال وذلك ان الفطر في الصوم
 الواجب على ثلاثة أضرب أحدها أن يقصد الى انتهاك حرمة الصوم وهو العمد والثاني أن
 يفطر بعذر مرض أو سفر أو غلط بوقت أو كراه أو نسيان والثالث أن يقصد الفطر لغیر عذر
 ولكنه بتأويل يظن به ان الفطر له سائق فأما اذا افطر مكرها فان عليه القضاء وبه قال أبو حنيفة
 وهو عليه الكفارة لا يغلوا أن يفطر بأكل أو شرب أو جاع فان كان بأكل أو شرب فلا كفارة
 عليه ولا خلاف في ذلك وان كان بجماع كره عليه فالذي عليه جمهور الفقهاء انه لا كفارة
 عليه وقال ابن الماجشون عليه الكفارة والدليل على ما نقوله ان هذا معنى يقع به الفطر فلا
 تجب به الكفارة مع الاكراه كالأكل (مسئلة) فأما اذا أفطر بنسيان فانه يفسد صومه
 ويكون عليه قضاؤه وقال أبو حنيفة والشافعي من أكل ناسيا في فرض أو غيره فلا يفطر بذلك
 ولا قضاء عليه والدليل على صحة ما نقوله ان ما يفسد الصوم بعدمه على وجه العمد فانه يفسد بعدمه
 على وجه النسيان كالنية وهذا اذا كان بأكل فاذا كان بجماع فالذي عليه جمهور أهلنا انه
 لا كفارة عليه وقال ابن الماجشون وابن نافع عن مالك عليه الكفارة والكلام فيه كالكلام
 في الاكراه (مسئلة) وأما اذا أفطر بتأويل فانه على ضربين أحدهما أن يكون تأويل بمعنى
 موجود مثل أن يدخل معتكفا قبل الفجر فيظن ان من لم يدخل قبل غروب الشمس فلا صوم له
 أو يظهر للصيام قبل طلوع الفجر فيظن انه لا يصح صومه حتى تظهر قبل غروب الشمس أو يخرج
 المقيم الى مسافة قريبة فيعتقد جواز الفطر فهذا كفارة عليه لانه لم يقصد هتك حرمة الصوم ووقع
 التأويل منه بمعنى موجود وان تعلق التأويل بمعنى لم يوجد بعد وانما يتوقع وجوده مثل أن تقول
 المرأة اني أحيض اليوم فتفطر قبل وجود الحيض أو يقول المحرم اليوم يوم حاي فيفطر قبل بدء
 النوبة فهذا عليه الكفارة سواء وجد الحيض بعد ذلك أم لم يوجد ص **عن مالك عن حبيب بن**

وحدثني عن مالك عن يحيى
 ابن سعيد أنه سمع سعيد بن
 المسيب يسئل عن قضاء
 رمضان فقال سعيد أحب
 الى أن لا يفرق قضاء رمضان
 وأن يواتر قال يحيى سمعت
 مالكا يقول فحين فرق
 قضاء رمضان فليس عليه
 إعادة وذلك مجزئ عنه
 وأحب ذلك الى أن يتابعه
 قال مالك من أكل أو شرب
 في رمضان ساهيا أو ناسيا
 أو ما كان من صيام واجب
 عليه ان عليه قضاء يوم
 مكانه وحدثني عن مالك
 عن حبيب بن

قيس المسكي انه اخبره قال كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله عن صيام أيام الكفارة أم متابعات أم يقطعها قال جيد فقلت له نعم يقطعها ان شاء قال مجاهد لا يقطعها فانها في قراءة أبي بن كعب ثلاثة أيام متابعات قال مالك وأحب الى أن يكون مسمى الله في القرآن يصام متابعاً ثم قوله كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله يقتضي ان الكلام عندهم في الطواف مباح وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى وقوله فسأله عن صيام أيام الكفارة يريد كفارة اليمين بالله ان لم يقدر على عتق ولا كسوة ولا اطعام فسأله الانسان هل من شرطها المتابعة أم لا فقال جيد ان يفرقها لما كان يحتقد فيها من جواز التفريق فأسكره مجاهد عليه لما ذاه اجتاده اليه من ان المتابعة فيها واجبة فلم يسمع السكوت اذ كان هو المسؤول والمقلد فلو سكت لظن السائل ان ذلك قوله فيأخذ به ويقلده فيه وهو لا يراه والسائل لم يرتكبه جيداً لانه لم يعرفه أو لانه لم يكن عنده من أهل الاجتهاد ثم احتج مجاهد على قوله بان في قراءة أبي فصيام ثلاثة أيام متابعات وقد قال أبو هريرة وابن عباس ان كل صوم مذكور في القرآن فلا فضل فيه أن يكون متابعاً الا انه ما بشرط فيه التابع فانه يجزى عند هاتفرقة وبه قال مالك وكذلك في كفارة الايمان والثلاثة الايام في الحج والسبعة بعد الرجوع وانما كان الافضل فيه التابع لانه على صفة ما هو قضاء بعينه ولان الافضل تقديم الصوم لتبرأ الذمة وال دليل على ذلك قوله تعالى فعدة من أيام أخر وهذا مطلق وأما متعلق به مجاهد من قراءة أبي فاما عند قوم تجزى مجزى أخبار الآحاد والذي ذهب اليه القاضي أبو بكر وهو الصحيح انه لا يصح التعلق بالا بما ثبت على وجه التواتر لانه اذا لم يكن متواتراً لم يكن قرأنا اذا لم يصح كونه قرأنا لم يصح التعلق به ص وسئل مالك عن المرأة تصبح صائمة في رمضان فتدفع دفعة من دم عيبط في غير اوان حيضها ثم تنتظر حتى تمسى ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً ثم تصبح يوماً آخر فتدفع دفعة اخرى وهي دون الاولى ثم ينقطع ذلك عنها قبل حيضتها بأيام فسئل مالك كيف يصنع في صيامها وصلاتها قال مالك ذلك من الحيضة فاذا رآته فلتفطر ولتقض ما أفطرت فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم ص وسئل عن اسم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله او يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ماضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه

كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله عن صيام أيام الكفارة أم متابعات أم يقطعها قال جيد فقلت له نعم يقطعها ان شاء قال مجاهد لا يقطعها فانها في قراءة أبي بن كعب ثلاثة أيام متابعات قال مالك وأحب الى أن يكون مسمى الله في القرآن يصام متابعاً ثم قوله كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسأله يقتضي ان الكلام عندهم في الطواف مباح وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى وقوله فسأله عن صيام أيام الكفارة يريد كفارة اليمين بالله ان لم يقدر على عتق ولا كسوة ولا اطعام فسأله الانسان هل من شرطها المتابعة أم لا فقال جيد ان يفرقها لما كان يحتقد فيها من جواز التفريق فأسكره مجاهد عليه لما ذاه اجتاده اليه من ان المتابعة فيها واجبة فلم يسمع السكوت اذ كان هو المسؤول والمقلد فلو سكت لظن السائل ان ذلك قوله فيأخذ به ويقلده فيه وهو لا يراه والسائل لم يرتكبه جيداً لانه لم يعرفه أو لانه لم يكن عنده من أهل الاجتهاد ثم احتج مجاهد على قوله بان في قراءة أبي فصيام ثلاثة أيام متابعات وقد قال أبو هريرة وابن عباس ان كل صوم مذكور في القرآن فلا فضل فيه أن يكون متابعاً الا انه ما بشرط فيه التابع فانه يجزى عند هاتفرقة وبه قال مالك وكذلك في كفارة الايمان والثلاثة الايام في الحج والسبعة بعد الرجوع وانما كان الافضل فيه التابع لانه على صفة ما هو قضاء بعينه ولان الافضل تقديم الصوم لتبرأ الذمة وال دليل على ذلك قوله تعالى فعدة من أيام أخر وهذا مطلق وأما متعلق به مجاهد من قراءة أبي فاما عند قوم تجزى مجزى أخبار الآحاد والذي ذهب اليه القاضي أبو بكر وهو الصحيح انه لا يصح التعلق بالا بما ثبت على وجه التواتر لانه اذا لم يكن متواتراً لم يكن قرأنا اذا لم يصح كونه قرأنا لم يصح التعلق به ص وسئل مالك عن المرأة تصبح صائمة في رمضان فتدفع دفعة من دم عيبط في غير اوان حيضها ثم تنتظر حتى تمسى ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً ثم تصبح يوماً آخر فتدفع دفعة اخرى وهي دون الاولى ثم ينقطع ذلك عنها قبل حيضتها بأيام فسئل مالك كيف يصنع في صيامها وصلاتها قال مالك ذلك من الحيضة فاذا رآته فلتفطر ولتقض ما أفطرت فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم ص وسئل عن اسم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله او يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ماضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه

(فصل) وقوله وتقصي ما أفطرت يريد من الايام بسبب الحيض لان الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة وقوله فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم اما غسلها فان الحائض يلزمها الفصل عند انقطاع الدم لتطهر به من حدث حيضها وان رأت الطهر في آخر يوم رأت ادم في وله وأما صومها فيعود الى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الثاني لان اليوم الذي رأت ادم في اوله لا يصح ان تصوم شيئاً منه وانما تصوم ما بعده ان كانت طاهراً ص وسئل مالك عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ماضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه وهذا كما قال ان من أسلم في رمضان وقضى بعض الشهر انه لا يلزمه قضاء الماضي منه خلافاً للحسن وعطاء والاصل في ذلك ان الاداء قد فاقضى زمنه والقضاء لا يجب الا بأمر ثان ولا فرق بين ماضى

من هذا الشهر وبين سائر الشهور المتقدمة من السنين الماضية في ان وقت الاداء قد فات فيها فاذا لم يجب قضاء ما مضى من الاعوام فكذلك ما مضى من شهر هذا العام
(فصل) وقوله وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل يريد من ذلك الشهر وغيره لانه مخاطب بالصوم على وجه الاعتناء بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا قد شهد هذه الايام من الشهر وهو من المؤمنين فوجب عليه ان يصومها كالذي يكون مقيما في بعض الشهر ومساफرا في أوله فانه يلزمه صيام ما كان منه مقيما فيه

(فصل) وقوله واحب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه وذلك انه لا يجب عليه صيامه لان وقت صيامه قد فات فوات وقت الدخول فيه بعد اسلامه وأما وجوبه قبل اسلامه فقد اختلف فيه العلماء فمن قال بوجوبه عليه حال كفره قال ان الاسلام يستقطبه عنه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (مسئلة) اذا ثبت ذلك فانه يصح عليه قضاءه لما أدرك بعض زمن صومه وهو بصفة من يصح منه صومه وهو كونه مسلما وهل يلزمه الامساك في ذلك اليوم من وقت اسلامه الى آخره من قال من أصحابنا ان الكفار مخاطبون بشرائع الاسلام وهو مقتضى قول مالك وأكثر أصحابه أوجب عليه الامساك ببقية يومه ورواه في المدينة ابن نافع عن مالك وقاله الشيخ ابو القاسم ومن قل من أصحابنا ليسوا مخاطبين بشرائع الاسلام قال لا يلزمه الامساك في بقية يومه وهو مقتضى قول أشهب وعبد الملك بن الماجشون وقاله ابن القاسم والله أعلم وأحكم

﴿ قضاء التطوع ﴾

﴿ قضاء التطوع ﴾
حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب ان عائشة
وحفصة زوجتي النبي صلى
الله عليه وسلم أصبحتا
صائمتين متطوعتين
فاهدى اليهما طعام
فاطرتا عليه فدخل عليهما
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قالت عائشة فقالت
حفصة ودرتني بالكلام
وكانت بنت ابها يارسول
الله اني أصبحت انا وعائشة
صائمتين متطوعتين
فاهدى الينا طعام
فاطرتنا عليه فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم افضيا مكانه يوما آخر

ص مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم أصبحتا صائمتين متطوعتين فاهدى اليهما طعام فاطرتا عليه فدخل عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة ودرتني بالكلام وكانت ابنة ابها يارسول الله اني أصبحت انا وعائشة صائمتين متطوعتين فاهدى لنا طعام فاطرتنا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضيا مكانه يوما آخر
ثم قوله أصبحتا صائمتين متطوعتين يحتمل ان يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيرسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت أن زوجها لا حاجة له بهافي الغالب نهارا جاز لها أن تصوم دون اذنه فان علمت أنه يحتاج اليها لم تصم الا باذنه وكذلك المرأة وأم الولد لان الاستمتاع بحق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع منه بالتواضع

(فصل) وما يعلم به أن لا حاجة لها بذلك يكون غائبا أو مسنلا لا ينسب فلهذا الحق له في الاذن وكذلك خادم الخدمة بخلاف السرية وأم الولد فلا يحتاج الى اذنه في صومه ما من جهة الاستمتاع بهما الا أن يمنع عن الخدمة بالصوم فيكون كالعبد لا يأتي من الصوم ما يضعف به عن الخدمة الا باذن السيد لان الخدمة أياها من حقوق السيد وليس للعبد أن يبعد حقه منها وهذا كله قول مالك قال الشيخ أبو اسحق وقد اختلف في صيام العبد بغير إذن سيده وان كان لا يضربه فقليل لا بأس به وقيل لا يجوز وهذا أقول (فرع) وهذا في صوم التطوع وفيما تدخله الزوجة على نفسها فاما قضاء رمضان فلا اذن لاحد فيه على زوجة ولا عبد وان أضعفه قاله مالك في المجموعة ووجه ذلك أنه صوم لم يشرع كصوم شهر رمضان (فرع) ومن صام منهم باذن أو بغير اذن لم يجز لهم الفطر حتى يتم صومه لانه صوم قد لزمه بالدخول فيه وهل للزوج أو للسيد جبرهن على الفطر مع الاذن والمعرفة بالحاجة بعد التلبس بالصوم

(فصل) وقوله فاهدى لها طعام فافطرنا عليه يحتمل أن يكون للضرورة والحاجة اليه أو النسيان لصومهما ويحتمل أن يكون لاعتقاد جواز ذلك ثم شككنا فيه وقد اختلف الفقهاء في جواز فطر التطوع لغير ضرورة فقال مالك لا يجوز ذلك وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يفطر كما شاء والدليل على ما نقوله قوله تعالى أو فوا بالعقود وهذا قد عقد الصوم فوجب أن يفي به والدليل على ذلك من جهة السنة قوله للأعرابي الذي سأله عما يجب عليه من الصوم فقال له شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الآن تطوع وهذا يدل على أن عليه أن يطوع به ودليلنا من جهة القياس أن هذا صوم فلم يجز فيه الفطر لغير ضرورة بعد التلبس به كقضاء رمضان

(فصل) وقوله فدخل عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون دخوله عليهما بأن كان اليوم لغيرهما لانهما كانتا في بيت التي كان يومها ويحتمل أن يكون ذلك بأذنها ويحتمل بأن يكون اليوم لواحدة منهما فصامت بأذنه على ما قدمنا ذكره

(فصل) وقول عائشة فقالت حفصة وبدرتني بالكلام وكانت ابنة أبيها تر يدانها كانت جريئة على الكلام وجلدة في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم وفيها مبادرة إلى الكلام وأراد أن تتولاه وقول حفصة أني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين أن كان بأذنه فيحتمل أن يكون أذن لهما في الصوم ولم يعلهما هل هو تطوع أو غيره فاعلمت عند سؤالها بأنه تطوع لئلا يكون حكمه حكم غيره من الصيام ويحتمل أن يكون علم بأن صومها تطوع فأراد أن يكرهه وقوله فاهدى لنا طعام فافطرنا عليه يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم من ضرورتها وحالهما ما أغناهما عن أن يجبراه أن يفطرها وقع للضرورة وعلمنا علمه بذلك وتفهمه به فلم تذكره في سؤالها وهذا أظهر لأن نسيانها الصوم لا يعرفه النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك اعتقادهما أن نفل الصوم لا يلزم إتمامه وأحكام النسيان والعمد يختلف في الصوم وغيره وفي هذا الصوم نفسه يختلف لأن النسيان لا يتصور فيه الكراهية والعمد مكروه أو محرم وعائشة وحفصة من أفقه الصحابة ومن لا يخفى عليهما الفرق بين العمد والنسيان فالظاهر أنهما لم يتركاه كركلة الفطر في سؤالها إلا لأنه كان من الأمور التي لا تخفى على النبي صلى الله عليه وسلم من حالها وهي الضرورة إلى الطعام * فإن قيل لا يصح هذا على أصلكم لأنه قال فيه اقضيا بوما كانه والمضطر إلى الفطر في النفل لا قضاء عليه عنكم * فالجواب أنه يحتمل أن يأمرهما بذلك على الاستصحاب ويحتمل أن يكون أمرهما على الوجوب ولم يكن فطرها لضرورة وإنما كان للحاجة إلى الطعام مع اعتقادهما أن ذلك يبيح الفطر ويمنع القضاء فلما أمرهما بالقضاء تضمن ذلك المنع من الفطر لئلا هذا العذر والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوما آخر ظاهره الوجوب ويحتمل الندب بدليل وقد اختلف الناس في قضاء التطوع فقال مالك رحمه الله من أفطر في صوم نفل مختار فعليه القضاء وإن أفطر لضرورة فلا قضاء عليه وقال الشافعي لا قضاء عليه في الوجهين وقال أبو حنيفة القضاء عليه في الوجهين إلا الناسي فلا قضاء عليه فدللنا على وجوب القضاء في العمران هذه عبادة مقصودة في نفسها فكان القضاء على من أقصد نفلها من غير ضرورة كالخج ص سمعت مالك يقول من أكل أو شرب ساهيا أو ناسيا في صيام تطوع فليس عليه قضاء وليتم يومه الذي أكل فيه أو شرب وهو متطوع فلا يفطره وليس على من أصابه أمر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان إنما أفطر من عذر غير متعمد للفطر ولا يرى عليه قضاء

قال يحيى سمعت مالكاً يقول من أكل أو شرب ساهياً أو ناسياً في صيام تطوع فليس عليه قضاء وليتم يومه الذي أكل فيه أو شرب وهو متطوع ولا يفطر وليس على من أصابه أمر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان إنما أفطر من عذر غير متعمد للفطر ولا يرى عليه قضاء

صلاة نافلة إذا هو قطعها من حدث لا يستطيع حبسه (٦٩) مما يحتاج منه إلى الوضوء قال مالك ولا ينبغي أن يدخل الرجل في شيء

من الاعمال الصالحة الصلاة والصيام والحج وما أشبه هذا من الاعمال الصالحة التي يتطوع بها الناس فيقطعها حتى يفقه على سنه إذا كبر لم ينصرف حتى يصلي ركعتين وإذا صام لم يفطر حتى يتم صوم يومه وإذا أهل لم يرجع حتى يتم حجه وإذا دخل في الطواف لم يقطعه حتى يتم سبوعه ولا ينبغي أن يترك شيئاً من هذا إذا دخل فيه حتى يقضيه إلا من أمر يعرض له مما يعرض للناس من الاسقام التي يعذرون بها والأمور التي يعذرون بها وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل فعليه إتمام الصيام كما قال الله وقال الله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فلو أن رجلاً أهمل تطوعاً وقد قضى الفريضة لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ورجع حالاً من الطريق وكل أحد دخل في نافلة فعليه إتمامها إذا دخل فيها ثم يتم الفريضة وهذا أحسن ما سمعت من ش

صلاة نافلة إذا هو قطعها من حدث لا يستطيع حبسه مما يحتاج فيه إلى الوضوء من ش وهذا كما قال أن من تلبس بصوم تطوع فأفطر فيه بعذر من الأعذار من السهو والاكراه والمرض وغير ذلك فإنه لا قضاء عليه والدليل على ذلك أن هذا عذر يسقط الأثم في فطره فوجب أن يسقط عنه القضاء في التطوع كالنسيان (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالاعذار التي تسقط القضاء النسيان والمرض والاكراه وشدة الجوع والعطش والحر الذي يخاف منه تجدد مرض أو زيادته أو طول مدته فأما السفر ففيه روايتان أحدهما أنه عذر يسقط القضاء وهي رواية ابن حبيب والآخرى أنه ليس بعذر ومن أفطر فيه لزمه القضاء وهي رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم وجه الرواية الأولى أن كل معنى يسقط الكفارة في رمضان فإنه يسقط القضاء في التطوع كالمرض والنسيان وجه الرواية الثانية أنه أفطر عتار بعد التلبس بالصوم مع إمكان إتمامه فوجب عليه القضاء كما تقدم فإذا ابتدأ صوم التطوع في السفر ثم أفطر لعذر السفر ففيها أيضاً روايتان وقال ابن حبيب عليه القضاء ويتوجه على ما ذكرناه والله أعلم واحكم من ش وقال مالك لا ينبغي أن يدخل الرجل في شيء من الاعمال الصالحة الصلاة والصيام والحج وما أشبه هذا من الاعمال الصالحة التي يتطوع بها الناس فيقطعها حتى يفقه على سنه إذا كبر لم ينصرف حتى يصلي ركعتين وإذا صام لم يفطر حتى يتم صومه وإذا أهل لم يرجع حتى يتم حجه وإذا دخل في طواف لم يقطعه حتى يتم سبوعه لا ينبغي أن يترك شيئاً من هذا إذا دخل فيه حتى يقضيه إلا من أمر يعرض له مما يعرض للناس من الاسقام التي يعذرون بها والأمور التي يعذرون بها وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل فعليه إتمام الصيام كما قال الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل فعليه إتمام الصيام كما قال الله وقال الله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فلو أن رجلاً أهمل تطوعاً وقد قضى الفريضة لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ورجع حالاً من الطريق وكل أحد دخل في نافلة فعليه إتمامها إذا دخل فيها ثم يتم الفريضة وهذا أحسن ما سمعت من ش

والعمرة عند ذكرهما أن شاء الله تعالى

﴿ فدية من أفطر في رمضان من علة ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي ﴾ ش قوله أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي يريد أنه بلغ من الضعف والكبر أن يحجز عن الصيام والعجز عن الصيام على ضربين أحدهما وجود سببه في الجسد وهو المرض والعطش والحر والجوع فهذه متى وجدت ومنعت تمام الصيام سقطت الفدية لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر والأصل براءة الذمة بما عدا ذلك من الكفارة وغيرها لا يثبت الإبدليل (مسئلة) ويبيع الفطر ما قد ناذ كره من المشقة وخوف زيادة المرض أو تعجده أو طول مدته ويبيعه مع ذلك الحاجة إلى التداوى إذا لم يكن إلا بالفطر وخيف من تأخير المرض أو تعجده أو طول أمره أو المشقة الشديدة وقد ارحس مالك رحمه الله لصاحب الحفر الشديدة أن يفطروا ويتداوى وجه ذلك أن التداوى ههنا يقوم مقام الغذاء في حفظ الصحة فإذا خيف من تأخره شيء مما ذكرنا يبيع الفطر له كالأكل

(فصل) والضرب الثاني أن يكون الجسد سالما من سبب العجز إلا أنه بحال من شرع في الصوم طرأ عليه المانع من تمام الصوم وقد عرف ذلك من حاله واعتماده وكان الغالب من أمره لا يشك فيه كالشيخ الكبير والحامل فهؤلاء ليس بهم مانع ولا مرض ولا عطش ولا جوع ولا حر إلا أن ذلك يطرأ عليهم عند الصوم فمن شرع في الصوم فغلبه عطش أو جوع أو ضعف عن الصوم فأفطر فلا أطعام عليه من ذلك اليوم ومن أفطر ابتداء لعلمه أن المشقة تلحقه أن شرع في الصوم فأما الشيخ الكبير فيستحب له الإطعام ولا يجب عليه ذلك وبه قال سحنون وقال أبو حنيفة والشافعي يجب عليه الإطعام والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن هذا مفطر بعذر موجود به فلم يلزمه أطعام كالمسافر والمريض

(فصل) قوله في أنس أنه كان يفتدي بمحفل أنه كان يفعل ذلك على وجه الاستعجاب ص ﴿ مالك ولا أرى ذلك واجبا وأحب إلى أن يفعله أن كان قويا عليه فمن فدى فإنه يطعم مكان كل يوم مائة مائة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ ش وهذا كما قال أن الإطعام ليس بواجب على من عجز عن الصيام لكبر أو هرم وإنما يستحب له ذلك لأنه لا عودة له إلى قضاءه بخلاف المريض الذي يرجو القضاء وقوله فمن فدى فإنه يطعم مكان كل يوم مائة مائة النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن من أراد أن يأتي بذلك من المنصب فإن الفدية في ذلك مدبجة النبي صلى الله عليه وسلم عن كل يوم أفطره وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة كفارة كل يوم صاع عمر أو نصف صاع بر والدليل على ما نقله أن هذه كفارة فلم تتقدر بمصاع أو فلم تتقدر جميعها بنصف صاع أصل ذلك كفارة الإيمان ولأن ما قلناه هو قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ولا يخالف لهما ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام قال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة بمائة النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وروى ذلك من الأمر مع الخوف على ولدها

﴿ فدية من أفطر في

رمضان من علة ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن أنس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي قال مالك ولا أرى ذلك واجبا وأحب إلى أن يفعله أن كان قويا عليه فمن فدى فإنه يطعم مكان كل يوم مائة مائة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام قال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة بمائة النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وروى ذلك من الأمر مع الخوف على ولدها

وبه قال أبو حنيفة والثانية عليها الاطعام ويخرج على هذه الرواية وجوب الاطعام على الشيخ الكبير وقال ابن حبيب ان أفطرت خوفا على نفسها فلا اطعام وان أفطرت خوفا على حملها فاعياها الاطعام وجه الرواية الاولى انها مفطرة لعذر موجود بها فلم يلزمها اطعام كالمریفة وجه الرواية الثانية قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال والحبل داخل تحت هذا العموم لانها تطيق الصيام ومن جهة المعنى انها عبادة يجب بافسادها القضاء والكفارة العظمى فجاز أن يجب فيها القضاء والكفارة الصغرى كالخج (مسئلة) وأما الموضع فان ضعف عن الصوم مع ارضاع ولدها فانه يجب عليه أن يستأجر له من يرضعها ان لم يكن ذلك وقبل غيرها فان لم يقبل غيرها ولم يمكن الاستئجار له أَرْضَعَتْ بِهَا وَهَلْ عَلَيْهَا اطعام أولا عن مالك في ذلك روايتان احدهما في الاطعام وبه قال أبو حنيفة والثانية ايجابه وجه الروايتين على ما تقدم ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة وعليه مع ذلك القضاء وعن مالك انه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك ش هذا الفصل يقتضي ان قضاء رمضان مؤقت عند ابن القاسم وان وقته الى دخول رمضان آخر متى أخره عن وقته لم ير عذر فعليه كفارة مع القضاء وبها قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزمه شيء والكلام معه أولا في نوقيت القضاء وانه لا يجوز له تأخيرها عن وقته والدليل على ذلك حديث عائشة انها ما كانت تستطيع قضاء رمضان حتى يأتي شعبان ودليلنا من جهة القياس ان هذه عبادة وجبت على البدن تكرر في وجوبها من شرطها النية فاذا أخرها حتى يدخل وقت التي تلها كان مفترطا عاصيا كالصلاة ودليلنا على وجوب الكفارة بتأخير القضاء عن وقته ان هذه عبادة يدخل في جبرانها المال فاذا أخرها تفرط حتى عاد وقتها لزمه كفارة كالخج ومعنى ذلك ان يحرم بالخج ثم يؤخر الخج الى عام ثان وبذلك يكون مفترطا

(فصل) وقوله فانه يطعم كل يوم مسكينا مدا من حنطة يريدانه يلزمه عن كل يوم فرط فيه اطعام مسكين مدا وهو ادى عليه جمهور اصحابنا وقال اشهب يطعم في غير المدينة مدا ومدا وهو قدر سبع أهر مصر وانما ذلك منه على وجه الاستعباب على ما ذكره في اطعام كفارة اليمين ومعنى المسئلة ان يطعم مدا كاملا للمسكين واحد لا يفرقه على مسكينين واكثر فان فعل لم يجزه حتى يتم مدا كاملا للمسكين واحد وهكذا الكفارات يعتبر فيها قدر الطعام وعدد المساكين والله اعلم واحكم

جامع قضاء الصيام

ص مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سامة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان كان ليكون على الصيام من رمضان فما أستطيع أصومه حتى يأتي شعبان ش قولها ان كان ليكون على الصيام من رمضان تريد اياما من رمضان لم يمكنها صومها فيه ببعض أو مرض أو غير ذلك فيكون عليها قضاؤها ما تستطيع أن تصومها حتى يأتي شعبان ومثل هذا اذا تكرر فانما يكون لما ع شغل لانه يستحيل أن يتفق مرض في كل عام يتم الى شعبان وينقطع فيه وقد بين ذلك يحيى بن أبي كثير أن عائشة قالت كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضي الا في شعبان قال يحيى لشغل من النبي صلى الله عليه وسلم أو بالنبي صلى الله عليه وسلم فاذا ثبت ان الزمن يصح فيه القضاء ولكها كانت تؤخر القضاء لشغلها بالنبي صلى الله عليه وسلم الى

• وحدثني عن مالك
عن عبد الرحمن بن
القاسم عن أبيه أنه كان
يقول من كان عليه قضاء
رمضان فلم يقضه وهو قوي
على صيامه حتى جاء رمضان
آخر فانه يطعم كل يوم
مسكينا مدا من حنطة
وعليه مع ذلك القضاء
• وحدثني عن مالك أنه
بلغه عن سعيد بن جبير
مثل ذلك

• جامع قضاء الصيام
• وحدثني يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد عن
أبي سامة بن عبد الرحمن
أنه سمع عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم تقول
ان كان ليكون على الصيام
من رمضان فما أستطيع
أصومه حتى يأتي شعبان

شعبان والسفل ادى كان من جهة النبي صلى الله عليه وسلم إما الاستمتاع بها وإما التصريف لها في حوائجه وحاجته الى ذلك في شعبان كحاجته في غيره وذلك يقتضى جواز تأخير الصوم مع تمكن منه الى ان يبقى من شعبان قدر ما عليها من أيام الصوم ولا يكون المؤخر بذلك مفرطاً ولو كان مفرطاً لما جازله التأخير عن أول امكان القضاء كما لا يجوز تأخير صوم رمضان عن زمن رمضان فمن كان عليه قضاء أيام رمضان فضت عليه بعد الفطر عدتها من الايام أمكنه فيها صيامها فأخر ذلك ثم جاءه مانع منعه القضاء الى رمضان آخر فلا اطعام عليه لانه ليس بمفرط حين عمل ما يجوز له من التأخير هذا قول البغداديين من أصحابنا ورونه معنى قول ابن القاسم في المدونة وفي المدينة من رواية عيسى عن ابن القاسم من كان مريضاً ففطر في قضاء رمضان حتى مرض فذلك الذي عليه الاطعام ويجب أن يوصى به وأما من مرض في رمضان لم يزل مريضاً حتى مات فإنه يستحب له أن يوصى به ولا يجب عليه ذلك وروى ابن نافع عن مالك في الذي يفطر حتى يمرض أحب اليه أن يوصى بالاطعام وهو نحو القول الاول وقال الشيخ ابو القاسم ان كان معذوراً في بعض العام دون بعض لزم مع القضاء الاطعام بعدد الايام التي زال فيها عذره دون غيرها (مسئلة) الاعذار التي تسقط الاطعام المرض والسفر المتصل قاله الشيخ ابو القاسم (مسئلة) وهل يكون للزوج جبر المرأة على تأخير القضاء الى شعبان أولاً قال القاضي ابو الوليد رضي الله عنه الظاهر عندي انه ليس له ذلك الا باختيارها لان لها حقاً في ابراء ذمتها من الفرض الذي لزمها واما التفعل فإن له منعها لحاجته اليها وقد روى ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد الا باذنه

(فصل) قولها حتى الى شعبان يفتى ان ذلك غاية الزمن الذي تقضى فيه رمضان وهذا يقتضى مخالفتها لما قبله من الايام التي يصح فيها قضاء رمضان لامتناع النبي صلى الله عليه وسلم منهما في شعبان دون غيره مع تساوى الحاجة وذلك لان تأخير القضاء غير ممنوع قبل شعبان وانه ممنوع في شعبان فيقتضى ذلك ان يكون هذا آخر وقت القضاء لغير المفطر وان المؤخر بعد مفراطاً وقد تقدم القول في وجوب الكفارة فيه

﴿ صيام اليوم الذي يشك فيه ﴾

ص مالك انه سمع اهل العلم ينهون عن ان يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان اذا نوى به صيام رمضان و يرون أن على من صامه على غير رؤية ثم جاء التثبت انه من رمضان ان عليه قضاؤه ولا يرون بصيامه تطوعاً بأساً قال مالك وهذا الامر عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا ﴿ ش وهذا كما قال ان اهل العلم قد نهوه عن صيام اليوم الذي شك فيه انه من شعبان او رمضان على سبيل الاحتياط لرمضان و يرون ان صيامه لا يجزى من صامه اذا ثبت بعد ذلك انه من رمضان وعليه ان يقضيه وقد تقدم قول ابن حنبل انه يصام احتياطاً في الغيم والصواب قول الجمهور والله اعلم واحكم (مسئلة) وانه لا بأس بصيامه على وجه التطوع والتفعل وعلى ذلك ادرك مالك رحمه الله اهل العلم بالمدينة وقد تقدم الكلام في ذلك كله في اول الكتاب بما يقتضى عن اعادته

﴿ صيام اليوم الذي يشك فيه ﴾

• حدثني يحيى عن مالك أنه سمع أهل العلم ينهون أن يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان إذا نوى به صيام رمضان و يرون أن على من صامه على غير رؤية ثم جاء التثبت أنه من رمضان أن عليه قضاؤه ولا يرون بصيامه تطوعاً بأساً قال مالك وهذا الامر عندنا والذي ادركت عليه أهل العلم ببلدنا

* جامع الصيام *

ص * مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سامة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان * ش قولها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر تريد أنه كان يصل الصوم حتى يقول من علم ذلك من حاله أنه يتأدى على سرد الصيام ولا يفطر وكذلك كان يفطر ويصل الفطر حتى يقول من علم ذلك سيبرد الفطر ولا يصوم وإنما كان ذلك والله أعلم لأن هذا أفضل الصوم وأشد له من استطاع عليه

(فصل) وقولها وما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وهذا نفى لأن تراها استكمل صيام شعبان وقد روى عنها أنها قالت كان يصوم شعبان كله وهذا يحتمل أن يريد به معظمه وأكثره فيكون موافقاً للحديث الموطأ وقد روى ابن أبي ليلى عن أبي سامة عن عائشة لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً من شهر قط أكثر من صيامه من شعبان كان يصوم شعبان كله كان يصوم شعبان الا قليلاً وهذا يؤيد كذا التأويل ويحتمل أن تريد بقولها أنه ما استكمل صيام شهر قط غير رمضان أنه استكمل على وجه التعيين والتخصيص له بذلك وإن ما روى عنها أنه كان يصوم شعبان كله لم يكن على وجه التعيين له وقد روى عن عبد الله بن سفيان قال قلت لعائشة رضي الله عنها هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم له صوم معلوم سوى رمضان قالت والله إن صام شهر معلوماً سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا أفطر حتى يصوم منه فقولها شهر معلوم سوى رمضان حتى مضى لوجهه ولا أفطر حتى يصوم منه فقولها شهر معلوم يقتضي أن يكون معلوماً بصومه وهذا لا يمنع أن يكون صامه على غير هذا الوجه

(فصل) وقولها وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان تريد أن صيامه في شعبان كان أكثر من صيامه في سائر الشهور غير رمضان ويحتمل أن يكون ذلك تخصيصاً له لكثرة الصوم منه والله أعلم ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن أمره أن يقتله أو شاته فليقل إلى صائمه إلى صائمه * ش قوله صلى الله عليه وسلم الصيام جنة يريد أنه ستر وما منع من الآثام والجنة ما يستر به ومن ذلك معنى الجحيم وقوله فإن كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل يريد ألا يأت بما يكسب الآثام وأرفث فبيح الكلام قال الرازي * عن اللغاورف التسلّم * والجهل ضد العلم تعدي بغير حرف جر والجهل ضد العلم تعدي بحرف الجر تقول العرب جهل على فلان بمعنى تعدي فيعدونه بحرف الجر قال الشاعر

ألا لا يجهل أحد علينا * فنجهل فوق جهل الجاهلينا

(فصل) وقوله فإن أمره أن يقتله أو شاته فليقل إلى صائمه معناه فلا يقتله ولا يشاته وليد كبر نفسه صيامه ليرتدع بذلك عن معاوضة الشاتم في المقاتل ووصفه هنا بأنه مشاتم ومقاتل وإن كان هذا لا يستعمل إلا من فعل اثنين يحقل ثلاثة أوجه يحقل أن يريد أن أمره أن يشاته أو يقتله فلا يمنع من ذلك وليقل إلى صائمه والثاني أن لفظ المفاعلة وإن كانت أظهر في فعل الاثنين

* جامع الصيام *

* حدثني يحيى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سامة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا رمضان وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان * وحديثي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن أمره أن يقتله أو شاته فليقل إلى صائمه

الوجوب (مسئلة) وغسل الاناء من ولوغ الكلب عبادة لا لنجاسة وذهب ابن الماجشون الى أنه للنجاسة والشك في النجاسة وقال أبو حنيفة والشافعي أنه يغسل النجاسة والدليل على ما نقوله ان هذا حيوان يجوز الاستفعا به من غير ضرورة فكان طاهرا كالأنعام ص **ع** مالك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استقيموا ولن تحصوا واعملوا خيرا أعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن **ع** ش قوله استقيموا ولن تحصوا قال ابن نافع معناه ولن تحصوا الاعمال الماخات ولا يمكنكم الاستقامة في كل شيء **ع** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه معناه عندي لا يمكنكم استيعاب أعمال البر من قوله تعالى والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه وقال مطرف معناه ولن تحصوا أعمالكم من الاجران استقمتم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم واعملوا وخبر أعمالكم الصلاة يريد أنها أكثر أعمالكم أجرا وقد روى عن عبد الله بن مسعود أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل فقال الصلاة (فصل) وقوله ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن يريد والله أعلم أنه لا يديم فعله بالمكراه وغيرها منافق ولا يواطىء على ذلك الا مؤمن

ع ما جاء في المسح برأس والأذنين **ع**

ص **ع** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه **ع** ش وقال عيسى بن دينار معناه انه كان يقبض أصابعه من كلتي يديه ويمد أصبعيه اللتين تليان الإبهامين أصبعهما من كل يده ثم مسح بهما أذنيه من داخل وخارج قال وهو حسن من الفعل وهذا الذي قاله عيسى محقق وهو حسن في صفة تناول الماء لمسح الأذنين وأما تناوله للغسل ففي العتيبة من رواية ابن القاسم عن مالك يدخل يديه جميعا في الماء فيأخذ بهما الماء وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك في مسح الرأس يتناول الماء بيده ويغمره على يسمراه وكذلك قال عيسى بن دينار في جميع الوضوء ومعنى ذلك أن يأخذ الماء بيده ثم يجعل به في يسمراه فينقله بهما الى وجهه وخبر ابن حبيب بين الأمرين وبه قال الشيخ أبو محمد والقاضي أبو محمد وجه رواية ابن القاسم ان الطهارة مبني على أنه متى كان الغسل باليدين كان تناول الماء بهما متى كان باليمنى خاصة كان تناول الماء بها ونحوه ان هذا عمل من أعمال الطهارة للوجه فكان حكمه أن يكون باليدين كإحرامهما مع الماء ووجه رواية ابن وهب حديث ابن عباس انه توضأ أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضاف الى يده الاخرى ثم غسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ ومن جهة المعنى ان هذا تناول الماء للطهارة فوجب أن يختص باليمنى أصله اذا غرق بيده ليغسل يسمراه ووجه التخيير تساوى الدليلين وهكذا الكلام انما هو في غسل الوجه ومسح الرأس وأما غسل اليدين والرجلين فلايتها الآن يعرف الماء باليمنى يغسل اليسرى غير غسل يده اليسرى فانه يعرف باليمنى فيفرغها الى اليسرى ثم يغسل باليمنى

(فصل) والذي يقتضيه الحديث تجديد الماء للأذنين ويجعل أن يكون عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعين من كل يد فيمسح بهما أذنيه وهو أشبه بحديث عبد الله بن عمر ونحو ما روى عن عبد الله بن عباس أن باطن الأذنين يمسح بالسبابة وظاهرهما بالابهام وهذه طهارة الأذنين عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وجهه والفقهاء وقال الزهري يغسلان مع الوجه وقال الشافعي يغسل

ع وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استقيموا ولن تحصوا واعملوا وخبر أعمالكم الصلاة ولا يحافظ على

الوضوء الا مؤمن

ع ما جاء في المسح بالرأس والأذنين **ع**

حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه

يعتمد والله أعلم

(فصل) وقوله ففتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النيران يحتمل أن يكون هذا اللفظ على ظاهره فيكون ذلك علامة على بركة الشهر وما يرجى للعامل فيه من الخير ويحتمل أن يريد بفتح أبواب الجنة كثرة الثواب على صيام الشهر وقيامه وان العمل فيه يؤدي إلى الجنة كما يقال عند ملاقة العدو قد فتحت لكم أبواب الجنة بمعنى أنه قد أمكنكم فعل تدخلونها به وغلقت أبواب النار بمعنى كثرة الغفران والله أوزع عن الذنوب

(فصل) وقوله وصفت الشياطين يحتمل أن يريد به على الوجه الأول أنها تصد حقيقة فتستع من بعض الأعمال التي لا تطيقها إلا مع الانطلاق وليس في ذلك دليل على امتناع تصرفها جلة لأن المصنف هو المغلول اليد إلى العنق يتصرف بالكلام والراي وكثير من السعي ويحتمل على الوجه الثاني أن هذا الشهر لبركته وثواب الأعمال فيه وغفران الذنوب تكون الشياطين فيه كالمصفة لأن سعيها لا يؤثر وأغواءها لا يضمر والجد لله الذي تفضل على عباده ويحتمل أن يريد صنف من الشياطين ممنعون التصرف جلة والله أعلم وأحكم ص **س** مالك أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره ولم يسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه **ش** وهذا كما قال أن السواك لا يكره للصائم لا في أول نهاره ولا في آخره واتفق الناس على أنه مباح في أوله واختلفوا في كراهيته في آخره فذهب مالك أن أول النهار وآخره سواء وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يكره السواك في آخر النهار والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولم يخص صائما من غيره . ودليلنا من جهة القياس أن هذا معنى لا يكره أول النهار فلم يكره آخره كالمضفة (مسألة) وهذا إذا كان السواك يابسافان كان رطبا له طعم فإنه يكره السواك به في جميع النهار لموضع التفرير بالصوم لأنه يخاف أن يسبق شيء من طعمه إلى خلق الصائم فيفسد صومه فلا يجوز أن يقرر بالفرض لموضع الفضيلة وهي السواك ومعنى ذلك أن ما يجعله الصائم باختياره في نفسه يصل باختياره إلى موضع فطره على ضربين مكروه ومباح فأما المكروه فمثل الطعام بمضغه للمسي ولحسه المداد وذوق القدر فان ابن نافع روى عن مالك في المجموعة يكره ذلك للصائم قال أشهب في الفرض والنفل ووجه ذلك أنه أمر يمكن الامتناع منه دون ضرر ولا عون فيه على الصوم بل فيه تفرير بالصوم (فرع) فمن فعل شيئا من ذلك فجاءه فقد سلم قال ابن حبيب ولا شيء عليه فإن دخل جوفه شيء منه فقد روى ابن نافع عن مالك في المجموعة عليه القضاء قال ابن الماجشون إن تعبد عليه الكفارة وإن لم يتعمد فلا كفارة عليه **س** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا

عندي حكم السواك الرطب وماله طعم مما يعتمد الإنسان وضعه في فيه مما يمنع منه لما ذكرناه

(فصل) وأما ما له رطوبة عند وضعه في فيه كالماء فيقضم به الصائم لشدة العطش في المجموعة عن مالك لا بأس به ويبتلع ريقه **س** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي بعد أن يزول عنه طعم الماء ويخلص طعم ريقه كالمغتسل والمتوضي يقضم أو الدواء يضطر الصائم إلى مداواة الحفر به في النهار وقد قال أشهب إن خاف الضرر بتأخير التداء به إلى الليل فلا بأس به وهذا أيضا لا شيء عليه إلا أن يفطر فإن أفطر مغلوبا بأن يصل الماء بغير اختياره فعليه القضاء وإن تعمد ذلك فعليه مع القضاء الكفارة وإن سلم فلا شيء عليه إلا ما قاله ابن حبيب في مداواة الحفر يقضى لأن الدواء

س وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره ولم يسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه

يصل الى حلقه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي انه ان سلم فلا شيء عليه والله أعلم وأحكم قال ابن حبيب ومن جهل أن يجمع ما يجمع في فيه من السواك الرطب فعليه القضاء ولا كفارة عليه وفي هذا نظر لانه قد يغير الريق وما كان بهذه الصفة في عمده الكفارة وفي التأويل والنسيان القضاء فقط ولو لم يغير طعمه الريق لما منع منه كما لم يمنع من اليابس قال ابن القاسم يستاك باليابس وان بل قال ابن حبيب يكره الرطب للجاهل الذي لا يحسن ان لم يجمع ما يجمع منه والذي يقتضيه مذهب مالك وأصحابه انه يكره للجاهل والعالم لما فيه من التفرير والله أعلم من قال يحيى وسمعت مالك يقول في صيام ستة أيام هذا الفطر من رمضان اني لم أر أحدا من أهل العلم والفقه يصومها ولم يلفني ذلك عن أحد من السلف وان أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وان يلحق برمان ماليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك خفته عند أهل العلم وهم يعملون ذلك ش وهذا كما قال ان صوم هذه الستة الأيام بعد الفطر لم تكن من الأيام التي كان السلف يتعمدون صومها وقد كره ذلك مالك وغيره من العلماء وقد أباحه جماعة من الناس ولم يروا به بأسا وانما كره ذلك مالك لما خاف من الحاق عوام الناس ذلك برمان وأن لا يميزوا بينها وبينه حتى يعتقدوا جميع ذلك فرضا والاصل في صيام هذه الأيام الستة ما رواه سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر وسعد بن سعيد هذا ممن لا يحفل بالانفراد بمثل هذا فعلموا ورد الحديث على مثل هذا وجد مالك علماء المدينة منكرين العمل بهذا احتياط بتركه لئلا يكون سببا لما قاله قال مطرف انما كره مالك صيامها لئلا يلحق أهل الجهل ذلك برمان وأما من رغب في ذلك لما جاء فيه فلم ينه الله أعلم وأحكم وقد قال الشيخ أبو اسحاق افضل صيام التطوع ثلاثة أيام من كل شهر وصيام ستة أيام متوالية بعد الفطر ذلك كصيام الدهر من قال يحيى وسمعت مالك يقول لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به نهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتعراه من هذا مذهب مالك رحمه الله ان صيام يوم الجمعة ليس بممنوع وأنه يجوز صومه لمن أراد صيامه وكذلك سائر أيام الأسبوع مفردا ومتصلا بغيره الا انه يكره أن يتعري هذا وغيره بغير صيام والاصل في ذلك ما روي عن علقمة قال قلت لعائشة هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يختص من الأيام شيئا قالت لا كان عمله ديمة وقد روي ابن القاسم عن مالك انه كره للرجل أن يجعل على نفسه صيام يوم بوقت أو شهر ويحتمل أن يكون هذا وابنه عن مالك في المنع من قصد يوم الجمعة بالصوم ومنع الشافعي صيام يوم الجمعة لمن لم يصله صيام قبله ولا بعده وجه ما قاله مالك ان هذا يوم من الأسبوع فبما زاد افراده بالصوم كغيره من الأيام وأما الشافعي فتعلق في ذلك بما روي أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم قبله بيوم أو بعده بيوم والحديث صحيح والتعلق واجب ولعله معنى رواية ابن القاسم عن مالك (فصل) وقوله وقد رأيت بعض أهل العلم يصوموا أراه كان يتعراه على وجه الاخبار عن ظنه بالرجل لا على معنى الاختيار لعله وتحريره لان ابن القاسم قد روى عنه ما قدمناه من المنع لقصد شيء من الأيام بصوم أو غيره من أعمال البر ولذلك كره صيام الاثنين والخميس لمن يتعري ذلك وقد روي في صيامها حديث لم أر منها شيئا ثابتا وورد ايضا في صيام يوم السبت يوم الأحد حديث وورد في صيام يوم الاربعاء حديث ولم أر في شيء من ذلك ما يحتج به (مسئلة) واما صيام ثلاثة

قال يحيى وسمعت مالك يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان اني لم أر أحدا من أهل العلم والفقه يصومها ولم يلفني ذلك عن أحد من السلف وان أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وان يلحق برمان ماليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك خفته عند أهل العلم وهم يعملون ذلك وقال يحيى سمعت مالك يقول لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به نهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتعراه

أيام من كل شهر فحسن ما لم يعين أياما بعينها والأصل في ذلك ما رواه أبو هريرة قال أوصاني خليلي بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وإن أوتر قبل أن أنام ولأن صيامها مع أن كل حسنة بعشر أمثالها كصيام الدهر وليس فيها تشبيه بالفرض إذا لم يعين أياما من الشهر مثل أن يقصد بذلك أيام البيض فقد كرهه مالك وقال ما هذا ببلدنا وكره تعمد صومها وقال الأيام كلها لله والدليل على ذلك ما روى عن معاذة قالت قلت لعائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام قالت نعم قلت من أي الشهر كان يصوم قالت ما كان يبان من أي أيام الشهر كان يصوم وقد روى في إباحة تعمد صومها بالصوم أحاديث لا تثبت والله أعلم قال ابن حبيب أن أبا الدرداء كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام أول يوم واليوم العاشر ويوم عشرين ويقول هو صيام الدهر كل حسنة بعشر أمثالها قال وأخبر ابن حبيب أن هذا كان صيام مالك * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي فيه نظر لأن رواية ابن حبيب عن مالك فيها ضعف ولو صحت لكان معنى ذلك أن هذا كان مقدار صيام مالك فأما أن يصوم صيام هذه الأيام فإن المشهور عن مالك منع ذلك والله أعلم وأحكم وقال الشيخ أبو إسحاق أفضل صيام التطوع أول يوم من الشهر في العشر الأول ويوم أحد عشر الثاني ويوم واحد وعشرين الثالث وما تقدم من قول مالك عليه المعتمد والله أعلم

﴿ ذكر الاعتكاف ﴾

ص * مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدي إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الإنسان * ش وقولها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف يدي إلى رأسه الاعتكاف للزوم يقال فلان عاكف على أمر كذا إذا لازمه قال الله تعالى فنظّل لها عاكفين قال معناه ملازمين بالعبادة والاعتكاف في الشرع ملازمة المسجد للعبادة وقولها يدي إلى رأسه فأرجله ونظائر هذا امتناعه من دخول البيت ولو لم يمنع من ذلك لدخل بيته ولم يحتاج إلى أن يدي إلى يها رأسه كما كان يفعل إذا لم يعتكف وفي هذا إباحة تناول المرأة من زوجها من فلي رأسه وترجيله ومناولته ولمس جسده لغير لذة وإنما يمنع من مباشرتها للذة على وجه الاستقناع بها على ما يأتي بعد هذا

(فصل) وقولها وكان لا يدخل البيت إلا الحاجة الإنسان تريد أنه كان يلزم موضع معتكفه ولا يدخل بيته إلا للضرورة قضاء الحاجة وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا يقتضي أن المعتكف لا يدخل بيته إلا للضرورة حاجة الإنسان وما يجزى مجزى ذلك من طهارة الحدث وغسل الجنابة والجمعة مما تدعو الضرورة إليه ولا يفعل في المسجد ولا يدخله لا كل ولا نوم ولا غيره من الأفعال التي يجوز قطعها في المسجد فأما الأكل فانه يباح له أن يأكل في المسجد ولا يخرج ليأكل خارج المسجد فإن فعل بعد اعتكافه خلافا لبعض الشافعية لانه خرج لفعل يجوز الاتيان به في المسجد بطل اعتكافه كالأكل والخروج للصلاة والجلوس خارج المسجد ص * مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسئل عن المريض الا وهى تمشى لاتقف * ش قوله كانت إذا اعتكفت لا تسئل عن المريض الا وهى تمشى تريد أنها كانت

﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ذكر الاعتكاف ﴾

* حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن عروة

ابن الزبير عن حمزة بنت

عبد الرحمن عن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم أنها قالت كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم إذا اعتكف يدي

إلى رأسه فأرجله وكان

لا يدخل البيت إلا الحاجة

الإنسان * وحدثني

عن مالك عن ابن شهاب

عن عمرة بنت عبد الرحمن

أن عائشة كانت إذا

اعتكفت لا تسأل عن

المريض الا وهى تمشى

لاتقف

قال مالك ولا يأتى المعتكف حاجته ولا يخرج لها ولا يعين أحد إلا أن يخرج (٧٨) حاجة الإنسان ولو كان خارجاً لحاجة أحد

لكن أحق ما يخرج إليه عبادة المريض والصلاة على الجنائز واتباعها قال مالك لا يكون المعتكف معتكفاً حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف من عبادة المريض والصلاة على الجنائز ودخول البيت إلا حاجة الإنسان وحديثي عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل حاجته تحت سقف فقال نعم لأبأس بذلك قال مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا أراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها لا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة أو يدعها فإن كان مسجد لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد سواء فأتى لا يرى بأساً بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك وتعالى قال وأنتم عاكفون في المساجد فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئاً منها قال مالك فمن هالك جازله أن يعتكف في المسجد التي لا يجمع فيها الجمعة إذا كان لا يجب عليه أن يخرج منه إلى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة ش وهذا كما قال أنه لا اختلاف عند أهل المدينة في صحة الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه يريد بصلي

تخرج حاجتها فتمر بأهل المريض أو بموضعه فلا تنقف السؤال ولكنها كانت تسئل عنه ماشية لأن الوقوف عليه من معنى العبادة ولا يجوز للمعتكف عبادة مريض ولا حضور جنازة ولا طلب دين له ولا استيفاء حذ وجب له فان خرج لشئ من ذلك بطل اعتكافه لأن ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملازمة والمواصلة (مسئلة) فان خرج لاقتضاء دين منه أو استيفاء حذ عليه مكرها فقد اختلف أصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم يبطل اعتكافه وروى ابن نافع عن مالك لا يبطل اعتكافه وجه قول ابن القاسم ان سبب خروجه من جهة فكان ذلك بمنزلة خروجه باختياره وجه رواية ابن نافع ان هذا مكره على الخروج فلا يفسد اعتكافه كما لا يفسد خروجه لحاجة الإنسان ص **ع** قال مالك ولا يأتى المعتكف حاجته ولا يخرج لها ولا يعين أحد إلا أن يخرج حاجة الإنسان ولو كان خارجاً لحاجة أحد لكان أحق ما يخرج إليه عبادة المريض والصلاة على الجنائز واتباعها **ش** وهذا كما قال أنه لا يأتى المعتكف حاجة ولا يخرج لها وأراد بذلك الخواص التي تنذر ويمكن الترتك لها كإخراج لشراء ثوب أو نحوه أو تجارة أو عبادة مريض أو طلب امر فأم الخواص المعتادة التي لا يستبد منها قبالا لا يدخله النيابة كالطهارة وغيرها فلا بد للمعتكف منها ومنها ما تدخله النيابة كإشراء طعام لغذائه وما لا بد له منه فهذا يستحب له أن يستتيب فيه أن يمكنه فان تعذر ذلك جازله الخروج إليه لانه من الامور المعتادة التي تدعو الحاجة اليها كقضاء الحاجة (فصل) وقوله ولا يعين أحد اي لا يعينه في شئ من أموره المعتادة وغيرها لان المعتكف مستغن عنها قال ولو كان خارجاً لمعونته أحد أو شئ من الامور المعتد بها لكان أحق ما يخرج إليه عبادة المريض وشهود الجنائز لانه عبادات مأمور بهامع ماسرع من التشارك فيها والاحتفال بها فاذا كانت المعتكف ممنوعاً فان يمنع من غيرها أولى وأحرى ص **ع** قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفاً حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف من عبادة المريض والصلاة على الجنائز ودخول البيوت إلا الحاجة (الإنسان) **ش** وهذا كما قال أنه لا يكون معتكفاً الا من التزم شرط الاعتكاف وترك الخروج لشئ من الامور المذكورة وهذا يقتضى انه ان فعل شيئاً من ذلك المعتكف بطل اعتكافه وخروج عن أن يكون معتكفاً ص **ع** (مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل حاجته تحت سقف فقال نعم لأبأس بذلك **ش** قوله هل يدخل حاجته تحت سقف يريد بذلك قضاء حاجة الإنسان فلا بأس أن يدخل تحت سقف وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيته تحت سقف لقضاء حاجة الإنسان وكذلك الطهارة وكل ما يجوز له الخروج إليه لا يؤثر في اعتكافه أن يدخل له تحت سقف لانه لا ينافي اعتكافه الا الخروج لغرض ضرورة وأما الكون تحت سقف فلا ينافي ص **ع** قال مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا أراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة أو يدعها فان كان مسجد لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد سواء فأتى لا يرى بأساً بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك وتعالى قال وأنتم عاكفون في المساجد فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئاً منها قال مالك فمن هالك جازله أن يعتكف في المسجد التي لا يجمع فيها الجمعة إذا كان لا يجب عليه أن يخرج منه إلى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة **ش** وهذا كما قال أنه لا اختلاف عند أهل المدينة في صحة الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه يريد بصلي

لا يجمع فيها الجمعة إذا كان لا يجمع فيها المسجد الذي يجمع فيه الجمعة

فيه الجمعة وأما المساجد التي لا يصلي فيها الجمعة فاعلم بكره الاعتكاف فيها إذا كان الاعتكاف يتصل إلى وقت صلاة الجمعة لأنه يقتضي أحد أمرين ممنوعين أحدهما التلف عن الجمعة والثاني الخروج عن الاعتكاف إلى الجمعة وذلك يبطل اعتكافه في المشهور من مذهب مالك وقد روى ابن الجهم عن مالك الخروج إلى الجمعة ولا ينتقض اعتكافه وبه قال أبو حنيفة فعلى هذا يكون اعتكافه في المساجد التي لا يجمع فيها مكروها غير محرم لأن الاعتكاف في مسجد يجمع فيه أولى من اعتكافه في مسجد لا يجمع فيه فيحتاج أن يخرج منه إلى الجمعة فيدخل في اعتكافه بقضا واختلاف في جوازه ون يدخل فيه ابطلا (مسئلة) فإن كان الاعتكاف لا يصل إلى وقت الجمعة فلا بأس به في سائر المساجد وقد استدلل مالك على ذلك بقوله تعالى وأتموا كفون في المساجد قال فم المساجد كلها وهذا تصريح منه بقوله بالعموم وتعلق به (فرع) فإن نوى اعتكاف أيام لا تدرك فيها الجمعة والتزم الاعتكاف في مسجد لا يجمع فيه فرض ثم رجع إلى الكمال اعتكافه فأدركته الجمعة فذهب مالك أب يخرج إلى الجمعة ويبطل اعتكافه وقال ابن الماجشون لا يبطل اعتكافه وجه قول مالك أنه خروج من اعتكافه إلى الجمعة فوجب أن يبطل اعتكافه كالموشرع في اعتكافه بأي على وقت الجمعة ووجه قول ابن الماجشون أنه أمر طرأ إليه خروج لعبادة يلزم الخروج إليها فلم يبطل بذلك اعتكافه كما لو خرج إلى صلاة العيد ص قال يحيى قال مالك ولا يبيت المعتكف إلا في المسجد الذي اعتكف فيه إلا أن يكون خبأؤه في رحبة من رحاب المسجد ولم أسمع أن المعتكف يضرب بنا يبيت فيه إلا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد وما يدل على أنه لا يبيت إلا في المسجد قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا حاجة الإنسان ثم وهذا كما قال لا يبيت المعتكف إلا في الموضع الذي يعتكف فيه وبعيد بجوزله الاعتكاف فإن أراد أن يضرب خبأؤه في رحبة من رحاب المسجد يبيت فيه فلا بأس بذلك لأنه لو اعتكف في ذلك الموضع لصح اعتكافه وأما أن يتخذ ميتة بحيث لا يجوز له الاعتكاف فيه فلا يجوز له ذلك لأنه خروج من المعتكف وقد ذكرنا من شرطه اللزوم والتتابع وبذلك ما استدلل به مالك من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا حاجة الإنسان من وجهين أحدهما ما قدمناه من أن من شرطه اللزوم والمواصلة بالليل والنهار والثاني أنه إذا لم يدخل بيته للنوم لم يدخل غيره فيستدل بهذا على أنه لا يجوز له أن يخرج من مسجده وما هو في معناه ولا يستدل به على أنه لا يجوز له أن يخرج من مكان معتكفه إلى ما يقرب منه وإي ما يكون داخل المسجد من بيته أو غيره

(فصل) وقوله إلا أن يكون خبأؤه في رحبة المسجد يريد من المسجد داخله وأما خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه ص قال يحيى قال مالك لا يعتكف أحد فوق ظهر المسجد ولا في المار يعني الصومعة ش وهذا كما قال أنه لا يعتكف المعتكف فوق ظهر المسجد لأن ظهر المسجد ليس من المسجد ولذلك لا تؤدى فيه الجمعة وإن كانت تؤدى خارج المسجد بحيث لا يجوز الاعتكاف فيه فإذا لم يجز أداء الجمعة فوق ظهر المسجد لمعهده عن حكم المسجد فبأن لا يجوز الاعتكاف فيه أولى وأخرى

(فصل) وقوله ولا في المار يعني الصومعة يريد أنه لا يجوز الاعتكاف في النار ووجه ذلك أنه لا يباح تفتش به عن المسجد ولا أنه موضع متخذ للنار الصلاة وإنما اتخذ للإعلام بالصلاة فلم يجز

قال يحيى قال مالك ولا يبيت المعتكف إلا في المسجد الذي اعتكف فيه إلا أن يكون خبأؤه في رحبة من رحاب المسجد ولم أسمع أن المعتكف يضرب بنا يبيت فيه إلا في المسجد أو في رحبة من رحاب المسجد وما يدل على أنه لا يبيت إلا في المسجد قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف لا يدخل البيت إلا حاجة الإنسان قال يحيى قال مالك لا يعتكف فوق ظهر المسجد ولا في المار يعني الصومعة

الاعتكاف فيه كالبيت المتخذ فيه لاختزان حصر المسجد وممرجه وغير ذلك من الآلة (فرع)
وهل يؤذن المعتكف في النار أم لا اختلف في ذلك قول مالك رحمه الله مفتح منه مرة وأباحه أخرى
وجه منعه انه من غير المسجد فلم يمكن الخروج اليه الحاجة يمكن الاتيان بها في المسجد كما لو خرج
للزكوى ووجه الزاوية أن هذا معنى يراد للصلاة فلم يبطل الاعتكاف بالخروج اليه كالطهارة
ص وقال مالك يدخل المعتكف المكان الذي يريد أن يعتكف فيه قبل غروب الشمس من
الليلة التي يريد أن يعتكف فيها حتى يستقبل باعتكافه أول الليلة التي يريد أن يعتكف فيها
هذا كما قال انه يؤمر المعتكف بأن يدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن
يعتكف فيها لأن تلك الليلة التي قد عزم على الاعتكاف فيها ينبغي أن يتدبى بالاعتكاف من أولها
ولا يكون ذلك إلا بأن يدخل معتكفه وقد بقي من اليوم الذي قبلها بقية ليستوعب جميع الليلة
في معتكفه لأن الليلة لا تتبع فان دخل بعد غروب الشمس وقبل طلوع الفجر في وقت يجوز
له فيه أن ينوي الصوم أجزاء كما حكى ذلك القاضي أبو محمد وفي كتاب ابن سحنون عن أبيه لا يجوز
وبه قال ابن الماجشون إلا أن يدخل قبل غروب الشمس من اليوم الذي قبل ليلة الاعتكاف وبه
قال أبو حنيفة وابن الماجشون وجه ما قاله القاضي أبو محمد ان الليلة إنما تدخل في الاعتكاف على
وجه التبع بدليل ان الاعتكاف لا يكون إلا بصوم وليس الليل بزم للصوم فثبت ان المقصود
بالاعتكاف هو النهار دون الليلة وإذا أتى بالمقصود من العبادة لم يبطلها الاخلال ببعض ثوابها
وجه ما قاله سحنون انه زمن للاعتكاف فلم يتبع كالصوم (فرع) فمن دخل معتكفه قبل
غروب الشمس فقد قال ابن الماجشون فحين دخل معتكفه قبل الفجر فلا يحتسب بذلك اليوم
فيألزم نفسه من الاعتكاف فان كان عشرة أيام استأنف بعده عشرة أيام يكال لياليها إلا انه في هذا
اليوم الذي ترك بعض ليلته معتكف فان فعل ما يقطع الاعتكاف لزمه ما يلزم المعتكف وعلى
مذهب القاضي أبي محمد يحتسب به في العشرة الأيام وبالله التوفيق ص وقال مالك والمعتكف
مستقل باعتكافه لا يعرض لغيره ما يشتغل به من التجارات أو غيرها ولا بأس بأن يأمر المعتكف
بضيعة ومصلحة أهله وأن يأمر ببيع ماله أو بشئ لا يشغله في نفسه فلا بأس بذلك إذا كان خفيفاً
يأمر بذلك من يكفيه إياه وهذا كما قال ان المعتكف لا يشتغل عن اعتكافه بشئ من التجارة
وغيرها لانه دخل فيه على معنى التزام نوع من العبادات ومواظبتها فليس له قطعها بالاشتغال عنها
بأمر دنيا ولا غيرها من العبادات لان في ذلك قطعاً لما يلزمه تمامه ولا تناقضاً ذكرناه لانه ليس له ان
يقطع ذلك بشئ من العبادات غير ما عكف عليه فإن لا يجوز قطعه بغير العبادات أولى وأحرى
(فصل) وقوله ولا بأس أن يأمر المعتكف بضيعة ومصلحة أهله وبيع ماله أو بشئ لا يشغله في
نفسه يريد ان اليسير من الأمر الذي ليس بقطع لاعتكافه لا بأس به لانه ليس من شرط اعتكافه
الصحة واتمام شرطه اتصال أمره ببيع ماله كما لا يقطع أمره بمناولته الطعام والماء والوضوء
وكذلك أداء الشهادة عند الحاكم الذي يجلس الى جانبه وسؤاله عن المريض من جلس اليه
وتعزيتة بالميت من جلس اليه من أوليائه ومحادثته صديقه وأهله بما خاف لان ذلك كله ينقض بيسر
الكلام فلا يقطع اعتكافه وإنما يقطعها كثر من الكلام وأصل ص وقال مالك لم أسمع أحداً
من أهل العلم يذكر في الاعتكاف شرطاً وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال مثل الصلاة والصيام
والحج وما أشبه ذلك من الأعمال ما كان من ذلك فريضة أو نافلة فان دخل في شئ من ذلك

وقال مالك يدخل
المعتكف المكان الذي
يريد أن يعتكف فيه قبل
غروب الشمس من الليلة
التي يريد أن يعتكف
فيها حتى يستقبل باعتكافه
أول الليلة التي يريد أن
يعتكف فيها والمعتكف
مستقل باعتكافه لا
يعرض لغيره ما يشتغل
به من التجارات أو غيرها
ولا بأس بأن يأمر المعتكف
بضيعة ومصلحة أهله وأن
يأمر ببيع ماله أو بشئ
لا يشغله في نفسه فلا بأس
بذلك إذا كان خفيفاً
يأمر بذلك من يكفيه إياه
قال مالك لم أسمع أحداً
من أهل العلم يذكر في
الاعتكاف شرطاً وإنما
الاعتكاف عمل من
الأعمال مثل الصلاة
والصيام والحج وما أشبه
ذلك من الأعمال ما كان
من ذلك فريضة أو نافلة
فمن دخل في شئ من ذلك
فإنما يعمل

بما مضى من السنة وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسلمون لامن شرط يشترطه ولا يتدعه وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف ﴿ ش هذا كما قال أن الاعتكاف عمل متصل كالصلاة والصوم والحج مقتضاه الاتصال على ما دللنا عليه فلا يجوز أن يشترط عليه خلاف مقتضاه وذلك أن يشترط الدخول فيه على أنه متى أراد الخروج منه كان له ذلك فنذر اعتكافا يشترط الخروج منه متى أراد لم يلزمه لأنه نذر اعتكافا غير شرعي وإنما يلزم من نذر الاعتكاف الشرعي كالأوندر صوما يفطر فيه نهارا متى شاء أو نذر صلاة يتكلم فيها متى شاء ولا يبطئها عليه الحدث لم يلزمه شيء من ذلك فإن نذر هذا ثم دخل فيه لزمه الاعتكاف بالدخول فيه وبطل الشرط الذي شرطه وقال الشافعي يصح اشتراط الخروج من معتكفه لعبادة مريض وشهود جنازة وغير ذلك من حوائجه وهذا مبني عنده على أصليين أحدهما أن فعال القرب إذا دخل فيها لزمته بالدخول فيها والدليل على ذلك أن هذه عبادة لو لم يشترط الخروج في اثنا عشر لزمه أتمامها فإذا شرط الخروج في اثنا عشر لم يصح ذلك كالحج والصلاة وأصل الثاني أنه لا يصح أن يكون الاعتكاف أقل من يوم وقال بعض أصحاب أبي حنيفة يصح اعتكاف ساعة والدليل على ما قلناه أن هذه عبادة من شرطها الصوم وقد اجتمعنا على أن الصوم لا يتبع ولا يكون أقل من يوم كامل فوجب أن يكون أقل مدتها ما يصح فيه الصوم وذلك يوم ص ﴿ قال مالك والاعتكاف والجوار سواء والاعتكاف للقروي والبدوي سواء ﴿ ش قوله الاعتكاف والجوار سواء يريد الجوار الذي بمعنى الاعتكاف في التتابع يلزم فيه ما يلزم في الاعتكاف وأما الجوار الذي يفعله أهل مكة فقاموا يوم المسجد بالنهار والآنقلاب بالليل فإن ذلك لا يمنع شيئا وله أن يخرج في حوائجه ولعبادة مريض وشهود جنازة وبطأ أهله وجاريتيه متى شاء بهذا الجوار غير الجوار الذي عند مالك

(فصل) وقوله واعتكاف القروي والبدوي سواء يريد أن حكمهما فيما يحرم عليهما وبإباحتهما سواء وقد يفتقران في أمر الجمعة فإن كان البدوي بموضع فيه جمعة جازله أن يعتكف في مسجد لا يجمع فيه ولا يجوز ذلك للقروي لأن الجمعة تلزمه دون البدوي

﴿ ما لا يجوز الاعتكاف إلا به ﴾

ص ﴿ يحيى عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد ونافعا مولى عبد الله بن عمر قال لا اعتكاف إلا بصيام لقول الله تعالى في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون في المساجد فاعاد كراهه الاعتكاف مع الصيام ﴿ قال مالك وعنى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام ﴿ ش قولها أنه لا اعتكاف إلا بصيام بني لوجود اعتكاف شرعي دون صيام وهذا مذهب فقهاء المدينة وأهل الكوفة وأبي حنيفة والثوري وغيرهما وقاله وزاعي وقوله من الصحابة ابن عباس وابن عمر وغيرهما وقال الشافعي ليس من شرطه الصيام وحكى ذلك عن ابن مسعود والحسن البصري والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور ما استدلل به القاسم ونافع من قوله تعالى ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون في المساجد وهذا خطاب للمؤمنين لقوله في أول الآية ثم أتموا الصيام إلى الليل ودليلنا من جهة القياس أن هذا لبث في مكان مخصوص فوجب أن لا يكون قرينة بمجرد دون نيتهم إليه معنى آخر

بما مضى من السنة وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسلمون لامن شرط يشترطه ولا يتدعه وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف قال مالك والاعتكاف والجوار سواء والاعتكاف للقروي والبدوي سواء ﴿ ما لا يجوز الاعتكاف إلا به ﴿

﴿ حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد ونافعا مولى عبد الله بن عمر قال لا اعتكاف إلا بصيام يقول الله تبارك وتعالى في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تبأثروهن وأنتم عاكفون في المساجد فاعاد كراهه الاعتكاف مع الصيام قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام

وهو قربة في نفسه دليله الوقوف بعرفة (فرع) اذا ثبت ذلك فانه ليس من شرطه أن يكون الصوم للاعتكاف بل يصح أن يكون الصوم لرمضان ولنذر ولغيره فان نذر اعتكافا هله يجوز ذلك اذاؤه في رمضان أو في صيام واجب عليه أجاز ذلك مالك ومنع منه ابن الماجشون وجه قول مالك ان الاعتكاف مقتضاه جواز عمله مع صيام لغيره فاذا نذر الناذر فائما يصرف نذره الى مقتضاه في أصل الشرع الآن ينوي غير ذلك فيكون كن نذر اعتكافا وصوما وهذا كما نقول ان من نذر صلاة لم يتوكل يكن عليه أن يظهر لها خاصة بل يجوز له أن يؤدّيها طهارة لغيره أو وجه قول عبد الملك ان الناذر لا اعتكاف لزمه نذره على جميع شروطه التي لا يصح الا بها ولما كان الاعتكاف لا يصح الا مع الصوم تناول صومه النذر معه والله اعلم

﴿ خروج المعتكف للعيد ﴾

ص عن زياد بن عبد الرحمن عن مالك بن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ان بابا بكر بن عبد الرحمن اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة مغلقة في دار خاد بن الوليد ثم لا يرجع حتى يشهد العيد مع المسلمين ثم شق قوله كان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة مغلقة في دار خاد بن الوليد يريد بها كاست غير منزله ويستحب المعتكف أن يكون موضع حاجته في غير داره لان في رجوعه الى داره ودخوله اليه ذريعة الى الاشتغال ببعض ما يظهر اليه فيه ويراه منه قال ابن كنانة في المدينة لا يدخل بيته ولا يرجع اليه لشيء ولا يتوضأ الا في غيره وليس النبي صلى الله عليه وسلم كغيره ويستحب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه الى موضع معتكفه قال يسي عن ابن القاسم انما يقصد الى أقرب المواضع اليه وان كان منزله لم يتعد الى غيره مما هو بعده منه

(فصل) وقوله ثم لا يرجع حتى يشهد العيد مع المسلمين يريد انه كان يقيم في معتكفه ليلة الفطر حتى يفد ومن معتكفه الى صلاة العيد ثم لا يرجع الى داره بعد أن يشهد العيد وقد روى ابن القاسم يخرج من معتكفه ليلة الفطر ورواه عنه سنون (فرع) فاذا قلنا بالقول الاول ففعل ذلك على الوجوب أو على الاستحب قال القاضي أبو محمد عيسى الاستحب وقال سنون هو على الوجوب وان خرج ليلة الفطر بطل اعتكافه وقاله ابن الماجشون وجه القول الاول ان كل واحدة من العبادتين يصح افرادها فلم تكن احدهما من شرط صحة الاخرى كالصوم والصلاة ولذلك جاز الاعتكاف في زمن لا يتم بليلة الفطر ولو كان المقام ليلة الفطر بالمعتكف ليس شرط في صحة الاعتكاف ووجه قول سنون ما احتج به ابن الماجشون من ان كل عبادتين جرى عرف الشرع بانما هما فان اتصا لم يلحقا بالوجوب كالطواف وركعتيه ص يحيى عن زياد عن مالك انه رأى بعض أهل العلم اذا اعتكفوا العشر الاواخر من رمضان لا يرجعون الى أهلهم حتى يشهدوا الفطر مع الناس قال زياد قال مالك ولم يفتي ذلك عن أهل الفضل الذين مضوا أو هذا أحب ما سمعت الى في ذلك ش وهذا على نحو ما مضى وان ذلك قول أهل العلم والفضل وفعلهم أن لا يرجعوا من معتكفهم الى أهلهم حتى يشهدوا صلاة عيد الفطر مع الناس فيصلون بين العبادتين وهذا من شهد صلاة العيد مع الناس فأما من لم يشهدا من مريض يقدر على الاعتكاف ولا يقدر على المشي الى موضع صلاة العيد فلم أر فيه نصا لا محابنا والله اعلم وأحكم

(خروج المعتكف للعيد)

عن زياد بن عبد الرحمن قال حدثنا مالك عن يحيى

مولى أبي بكر بن عبد

الرحمن أن بابا بكر بن عبد

الرحمن اعتكف فكان

يذهب لحاجته تحت

سقيفة في حجرة مغلقة في

دار خاد بن الوليد ثم

لا يرجع حتى يشهد العيد

مع المسلمين حدثني

زياد عن مالك أنه رأى

بعض أهل العلم اذا

اعتكفوا العشر الاواخر

من رمضان لا يرجعون

الى أهلهم حتى يشهدوا

الفطر مع الناس قال

زياد قال مالك ولم يفتي

ذلك عن أهل الفضل

الذين مضوا أو هذا أحب

ما سمعت الى في ذلك

﴿ قضاء الاعتكاف ﴾

ص * زياد عن مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد أخيه خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب فلما رأها سأل عنها فقيل له هذا خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر تقولون بهن ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشر من شوال * ش قوله ثم انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه يريد أنه انصرف إليه من موضع أقامته وذلك يقتضي أن المعتكف موضعاً يلزمه في مدة اعتكافه من مسجده وليس لزومه شرطاً في صحة اعتكافه لأن ذلك يمنع من الإمامة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤم قومه في مدة اعتكافه فشيء إلى موضع إمامته مثلي لا داء فريضة في مسجده فلم يدخل نقصاً في اعتكافه وقد اختلف قول مالك في الأذان فكرهه مرة ولم يرب به بأساً ثانية فإذا كان مطلقاً عنده فلا فرق بينه وبين الصلاة وإذا كان مكروهاً فالفرق بينهما أن الإمامة ليست بشيء أكثر من الصلاة وهو ما اعتكف عليه والتزم الاتيان به مع وجوبها عليه وأما الأذان فليس بواجب عليه مع أنها عبادة غير العبادة التي للتميز المعتكف فكرهه ذلك كما كره سائر العبادات التي ليست من جنس ما التزمه من حضور الجنائز والصلاة عليها والله أعلم

(فصل) وقوله وجد أخيه خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب يريد أن كل واحدة من نسائه المذكورات ضربت لنفسها خباءً يعتكف فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر تقولون بهن يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قد رهن وخاف عليهن أن يكون منهن من جملها على ذلك الحرص على القرب منه والغيرة على سائر أزواجه أن يفعلن مثل فعله فلا تسلم ينهال الاعتكاف فكره اعتكافها على هذا الوجه ومنع جميعهن لأنه لم يتعين له منهن من قصد هذا القصد

(فصل) وقوله ثم انصرف يريد أن انصرافه كان قبل التزاه الاعتكاف والدخول فيه ويحتمل أن يكون انصرف لما منع عزله أو بقرينة أخرى رأها أولى من الاعتكاف ويحتمل أن يكون انصرف عن ذلك لما أراد من صرف جميعهن فرأى انصرافه أقرب لاستصلاحهن تطيب أنفسهن وكان بالمؤمنين رجياً

(فصل) وقوله فلم يعتكف حتى اعتكف عشر من شوال يقتضي أن الاعتكاف في غير رمضان مطلق إذا كن في زمن يصح صومه ص * (زياد عن مالك عن رجل دخل المسجد لعكوف في العشر الاواخر من رمضان فأقام يوماً أو يومين ثم مرض فخرج من المسجد أوجب عليه أن يعتكف ما بقي من العشر إذا صح أم لا يجب ذلك عليه وفي أي شهر يعتكف أن وجب ذلك عليه فقال مالك يقتضي ما وجب عليه من عكوف إذا صح في رمضان أو غيره * قال مالك وقد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد العكوف في رمضان ثم رجع فلم يعتكف حتى إذا ذهب رمضان اعتكف عشر من شوال * ش وهذا كما قال أن من لزمه اعتكاف في رمضان وطراً أوجب عليه من الصيام فإن عليه قضاءه وذلك أن الاعتكاف يلزم وجهين بالدخول فيه فلا يخلو أن يكون في رمضان أو غيره فإن كان في رمضان فيأتي وجه لفطر لزمه قضاءه وذلك أنه لما دخل في الاعتكاف فيه ينوي مدة من عمرته تلك المدة وصارت مع صوم رمضان بمنزلة العبادة الواحدة فإذا لزمه قضاء

عن ابن هشام عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد أخيه خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب فلما رأها سأل عنها فقيل له هذا خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر تقولون بهن ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشر من شوال * ش قوله ثم انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه يريد أنه انصرف إليه من موضع أقامته وذلك يقتضي أن المعتكف موضعاً يلزمه في مدة اعتكافه من مسجده وليس لزومه شرطاً في صحة اعتكافه لأن ذلك يمنع من الإمامة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤم قومه في مدة اعتكافه فشيء إلى موضع إمامته مثلي لا داء فريضة في مسجده فلم يدخل نقصاً في اعتكافه وقد اختلف قول مالك في الأذان فكرهه مرة ولم يرب به بأساً ثانية فإذا كان مطلقاً عنده فلا فرق بينه وبين الصلاة وإذا كان مكروهاً فالفرق بينهما أن الإمامة ليست بشيء أكثر من الصلاة وهو ما اعتكف عليه والتزم الاتيان به مع وجوبها عليه وأما الأذان فليس بواجب عليه مع أنها عبادة غير العبادة التي للتميز المعتكف فكرهه ذلك كما كره سائر العبادات التي ليست من جنس ما التزمه من حضور الجنائز والصلاة عليها والله أعلم

(فصل) وقوله وجد أخيه خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب يريد أن كل واحدة من نسائه المذكورات ضربت لنفسها خباءً يعتكف فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر تقولون بهن يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قد رهن وخاف عليهن أن يكون منهن من جملها على ذلك الحرص على القرب منه والغيرة على سائر أزواجه أن يفعلن مثل فعله فلا تسلم ينهال الاعتكاف فكره اعتكافها على هذا الوجه ومنع جميعهن لأنه لم يتعين له منهن من قصد هذا القصد


(فصل) وقوله ثم انصرف يريد أن انصرافه كان قبل التزاه الاعتكاف والدخول فيه ويحتمل أن يكون انصرف لما منع عزله أو بقرينة أخرى رأها أولى من الاعتكاف ويحتمل أن يكون انصرف عن ذلك لما أراد من صرف جميعهن فرأى انصرافه أقرب لاستصلاحهن تطيب أنفسهن وكان بالمؤمنين رجياً

(فصل) وقوله فلم يعتكف حتى اعتكف عشر من شوال يقتضي أن الاعتكاف في غير رمضان مطلق إذا كن في زمن يصح صومه ص * (زياد عن مالك عن رجل دخل المسجد لعكوف في العشر الاواخر من رمضان فأقام يوماً أو يومين ثم مرض فخرج من المسجد أوجب عليه أن يعتكف ما بقي من العشر إذا صح أم لا يجب ذلك عليه وفي أي شهر يعتكف أن وجب ذلك عليه فقال مالك يقتضي ما وجب عليه من عكوف إذا صح في رمضان أو غيره * قال مالك وقد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد العكوف في رمضان ثم رجع فلم يعتكف حتى إذا ذهب رمضان اعتكف عشر من شوال * ش وهذا كما قال أن من لزمه اعتكاف في رمضان وطراً أوجب عليه من الصيام فإن عليه قضاءه وذلك أن الاعتكاف يلزم وجهين بالدخول فيه فلا يخلو أن يكون في رمضان أو غيره فإن كان في رمضان فيأتي وجه لفطر لزمه قضاءه وذلك أنه لما دخل في الاعتكاف فيه ينوي مدة من عمرته تلك المدة وصارت مع صوم رمضان بمنزلة العبادة الواحدة فإذا لزمه قضاء

من شوال

صوم رمضان لزمه قضاء ذلك الاعتكاف ويلزم على هذا ان كان صوم الاعتكاف واجبا في غير رمضان ففسد صومه لمعنى وجوب قضاءه أن يلزمه قضاء الاعتكاف (مسئلة) وان كان في غير رمضان وفي صوم غير واجب فقد قال ابن الماجشون ان أطر ناسيا فلا قضاء عليه لانه أفر ناسيا في صوم تطوع واذا لم يلزمه قضاء الصوم لم يلزمه قضاء الاعتكاف ويلزم على هذا أن يكون كل مانع من قضاء الصوم كالمرض ونحوه يمنع من قضاء الاعتكاف أيضا

(فصل) فان لزمه بالنذر فلا يخفى أن يتعلق بزمن معين أو غير معين فان تعلّق بزمن غير معين فلا خلاف في وجوب قضاءه وان تعلّق بزمن معين فحكم رمضان فيه على ما تقدم وان كان غير رمضان فلا يخفى أن يستغرقه المانع أولا يستغرقه فان استغرقه فالظاهر من المذهب انه لا قضاء عليه وان لم يستغرقه وكان المانع في آخر زمن الاعتكاف بعد التلبس به فان الظاهر من المدونة ان عليه القضاء وبه قال ابن عبدوس وقال مصنّون لا قضاء عليه وجه القول الأول ان من تلبس بالاعتكاف فدلزمه بعضه فوجب عليه اتمامه ووجه قول مصنّون ان هذا مانع غالب مانع من صوم لم يتقدم وجوبه لغير الاعتكاف فلم يجب قضاء مانع منه كالمانع من جيبه (مسئلة) والمعاني المانعة من الاعتكاف هي المرض والحيض والاضغاث والجنون وفي الجملة كل أمر غالب لا يصح معه فعله ولا ينسب الى المكلف فيه التفریط ويلزم الحائض الخروج من المسجد والرجوع الى بيتها والمرضى الرجوع الى بيته ان كان ذلك أرفق به وأمكن لعلاجه فان يكن ذلك أرفق به فهل له الرجوع الى بيته الى أن يتمكن الصوم فالذي قال أبو اسحاق الفريابي يقيم في المسجد لان عليه أن يأتي من العبادة بما يمكنه وهو ملازمة المسجد والامتناع بما ينافي في الاعتكاف وقال ابن مافع في المجموعة عن مالك انه يخرج ولا يقيم في المسجد حتى يفيق وهذا يخرج على قول ابن القاسم في المعتكف يوم العيد لا يقيم في المسجد فأما على قول ابن مافع يلزم المسجد فعليه هاهنا مسأله وقد اختلف فيمن تلبس في الثغور بالاعتكاف حال الامان ثم طرأ الخوف فلزمه الخروج وترك الاعتكاف فقال مالك اذا أمن ابتداء اعتكاف ثم رجع فقال يبنى على ما تقدم من اعتكافه وجه القول الأول انه خرج من اعتكافه وتشاغل عنه بعبادة وقطع مسافة كالمخرج لحج أو جنازة ووجه القول الثاني انه خرج لطاعة لا يستبد منها ولا يتم اعتكافه الا بها فكان له أن يبنى كالمخرج لشراء قوته وطهوره وغير ذلك مما لا بد منه والله أعلم

(فصل) وقول مالك يقضى ما وجب عليه من عكوف اذا صح في رمضان أو غيره يريد أن القضاء يبطل أول وقت الامكان وانه لا يجوز له تأخير ذلك عن وقت الامكان فإلّا أخره عن ذلك وجب عليه استئناف الاعتكاف لانه قد لزمه على حكمه وهو الاتصال فاذا تركه مع الامكان فقد أخل بشرط من شروط الصحة فكان عليه الاستئناف من زيادة مال الاعتكاف في المتطوع وفي الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف أمرهما واحد فيايجل لهما ويحرم عليهما ولم يلقني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الانطوعا  وهذا كما قال ابن الذي تطوع بالاعتكاف فلزمه بالدخول فيه والذي نذر فله قبل الدخول فيه حكمهما واحد فيايجل لهما ويحرم عليهما لان ما ينافي في العبادة الواجبة فيها اذا تطوع بها كالصوم والحج والصلاة ولا يلزم على ذلك التنفل في السفر على الرحلة لان ذلك لا ينافي الصلاة بل هو هيئة من هيئاته تسقط لعذر والذي ينافي الصلاة الكلام والحدث وتطوع الصلاة وفرضها يتساوىان في ذلك (مسئلة) والذي يحرم في الاعتكاف ويفسد لمناقضه هو

والمتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف أمرهما واحد فيايجل لهما ويحرم عليهما ولم يلقني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الانطوعا

الاستمتاع بالنساء بقبله أو مباشرة أو جسة أو جماع أو غير ذلك لقوله تعالى ولا تبشروهن ما كنتم
عاكفون في المساجد (فرع) فان فعل شيأ من ذلك عمدا أو سهوا بطل اعتكافه وقال الشافعي
لا يبطل شيء من ذلك الاعتكاف إلا بالإيلاج والدليل على ذلك أن كل مباشرة لو قارنها الانزال
أفسدت الاعتكاف فأنهاتفسده وإن عريت عن الانزال كالإيلاج (فرع) وينفسد الاعتكاف
الأكل عامدا ما قلنا أن من شرطه الصوم والتتابع وينفسده ارتكاب كبيرة من الكبائر كالزنا
واللواط وشرب الخمر والالتذاذب من لا يجعل الالتذاذ به قاله القاضي أبو محمد وقال القاضي أبو الحسن
أن المهرقة والقتل ونحوهما يجرى مجرى الكبائر يبطل الاعتكاف ووجه ذلك أن الاعتكاف
نهاية الطاعة والمبالغة حتى أنه يكره فيه التشاغل عنه بتدريسه العلم والمشي إلى الجنائز وركوب
الكبائر ينافي هذا وما ضاد العبادة أفسدها من قال مالك في المرأة إذا اعتكفت ثم حاضت
في اعتكافها أنها ترجع إلى بيتها فإذا طهرت رجعت إلى المسجد أية ساعة طهرت ولا تؤخر ذلك ثم
تبنى على ماضى من اعتكافها قال مالك ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين فتعويض
ثم تطهر فتبنى على ماضى من صيامها ولا تؤخر ذلك ثم وهذا كما قال أن الحائض المعتكفة إذا
حاضت خرجت من معتكفها لأن الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد والحائض لا تدخل المسجد
فإذا طهرت رجعت إلى معتكفها أية ساعة طهرت لا تؤخر رجوعها عن وقت طهرها أى وقت
كان من ليل أو نهار لأن من شرط الاعتكاف التتابع فإذا أخرت ذلك بطل التتابع وبطل
بعده الاعتكاف رواه ابن وهب عن مالك في المجموعة (فرع) فان رجعت نهارا فأنها لا تمسك عن
الأكل بقية نهارها ولا يعتسب لها به في أيام اعتكافها فان رجعت ليلا قبل طوع الفجر ونوت
الصوم في المجموعة من رواية ابن وهب عن مالك يجزئها وقال سحنون لا يعتسب بذلك حتى يكون
دخولها في أول الليل كابتداء الاعتكاف

(فصل) وقوله ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين فتعويض فتبنى على ماضى من
صيامها ولا تؤخر ذلك يريد أن الموانع الغالبة كالحيض والمرض ولا يقطع التتابع وإنما يقطعه
الفصل بين العبادة على وجه الاختيار والتأخير به بعد الموانع الغالبة عن وقت الامكان وكذلك تنافى
الصيام والله أعلم من قال مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة
الإنسان في البيوت وهو معتكف ثم شق قوله كان يذهب لحاجة الإنسان في البيوت دليل على
جواز دخول البيوت لما لا يجوز فعله في المسجد من التفوط والطهارة والغسل من الجنابة وكذلك
الخروج لشراء الطعام وغير ذلك مما تدعو الحاجة إليه بوقته الاسواق ومواضع يمه ويكون ذلك في
أقرب ما يمكن منه من قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة أبو به ولا مع غيرها ثم وهذا
كما قال أن المعتكف لا يخرج إلا ما تدعو الضرورة إليه مما لا يصح فعله في المسجد أو لفرض متعين
عليه ويبطل ذلك اعتكافه وأما خروجه لجنازة أبو به فليس ذلك بفرض ولا في التخلّف عنه معصية
فلا يجوز ترك الاعتكاف له وقال ابن القاسم في العتية يخرج المعتكف لعبادة أبو به إذا مرضا
ويبتدى اعتكافه ووجه ذلك أنها إذا كانا حينئذ لزمه طلب مرضاتهما واجتناب ما يسيئ لهما
فجمع بين الأمرين من رأو به بالخروج اليهما والاتباع باعتكافه بأن يبتدئ ولا يلزم على ذلك ترك
حضور جنازتهما إلا أنهم ما لا يعرفان بحضوره فيرضيهما ذلك ولا يعلمان بتخلّفه فيسيئ لهما والله أعلم
وأحكم

قال مالك في المرأة أنها
إذا اعتكفت ثم حاضت
في اعتكافها أنها ترجع
إلى بيتها فإذا طهرت
رجعت إلى المسجد أية
ساعة طهرت ولا تؤخر ذلك
ثم تبنى على ماضى من
اعتكافها ومثل ذلك المرأة
يجب عليها صيام شهرين
متتابعين فتعويض ثم تطهر
فتبنى على ماضى من
صيامها ولا تؤخر ذلك
ثم وحدثنى زياد عن مالك
عن ابن شهاب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كان يذهب لحاجة الإنسان
في البيوت وهو معتكف
قال مالك لا يخرج المعتكف
مع جنازة أبو به ولا مع غيرها

﴿ النكاح في الاعتكاف ﴾

ص ﴿ زياد قال مالك لأبأس بنكاح المعتكف نكاح الملك ما لم يكن المسيس والمرءة المعتكفة أيضا تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس ويحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار ولا يعمل لرجل أن يمس امرأته وهو معتكف ولم أسمع أحدا يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحها في اعتكافهما ما لم يكن المسيس ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه وفرق بين نكاح المعتكف وبين نكاح المحرم أن المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد الجنائز ولا ينطبق والمعتكف والمعتكفة يدهنان ويتطيبان ويأخذ كل واحد منهما من شعره ولا يشهدان الجنائز ولا يصليان عليها ولا يعودان المريض، أمرهما في النكاح مختلف قال قال وذلك لما مضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم ﴿ ش وهذا كما قال ان المعتكف يجوز له أن يعقد نكاح ونكاح غيره بما خف من الكلام لان عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافيه دواعي النكاح من التطيب والتزين وانما ينافيه نفس المباشرة والجماع والفرق بينه وبين الحج والعمرة أنه لا خلاف أن الحج يمنع دواعي النكاح من التطيب فنع من مقدماته والاعتكاف لا يمنع دواعي النكاح من التطيب فلم يمنع مقدماته من العقد كالصوم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان كثير العمل ممنوع في الاعتكاف ويسبره على ضربين أحدهما أن يكون له موضع مخصوص والثاني أن لا يكون له موضع مخصوص فاما له موضع مخصوص كصلاة الجنائز فانه لا يجوز للمعتكف أن يتشاغل بها وان كانت في موضع اعتكافه وانتهى اليه الزحام رواه ابن نافع عن مالك (مسئلة) وأما ما ليس له موضع مخصوص كسؤال المريض عن حاله وتعزية الرجل في بيته وسلامه على من لقيه وحديثه مع من رآه وكتابة يسبر العلم واخذ في يسبره ويسبر الحكم للحاكم فان يسير ذلك جائز في موضع اعتكافه والمسبر اليه وان كان في المسجد ممنوع منه لان في ذلك خروجا عن موضع معتكفه لما ليس من جنس عبادة المعتكف ولا يتعلق بها ولا يلزم على هذا المشي الى المحراب للامانة لان ذلك من عبادته قال الشيخ أبو القاسم ولأبأس أن يكتب في المسجد ويقرأ اليه غيره القرآن اذا كان في موضعه وفي المدونة كره مالك أن يكتب المعتكف العلم في المسجد قال عنه ابن وهب الا أن يكون الشيء اليسير والتركة أحب الي

(فصل) وقوله يحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار يريد أن حال الليل والنهار ما يمنع منه الاعتكاف سواء وانما ذلك لان ذلك من حكمه التنازع كشهري صيام التظاهر (فصل) وقوله والمعتكف والمعتكفة يدهنان ويتطيبان يريد أن الاعتكاف لا يمنع الطيب والتجمل بالحلي وغسبه وان كان من دواعي النكاح لانه ينعى في فساد كالصوم وانما يمنع دواعي النكاح ما يمنع الطيب وبغض في فساد كالحج والعمرة

﴿ ما جاء في ليلة القدر ﴾

ص ﴿ مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسط

والمرءة المعتكفة أيضا تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس ويحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهار ولا يعمل لرجل أن يمس امرأته وهو معتكف ولم أسمع أحدا يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحها في اعتكافها ما لم يكن المسيس فيكره ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه وفرق بين نكاح المعتكف ونكاح المحرم أن المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد الجنائز ولا ينطبق والمعتكف والمعتكفة يدهنان ويتطيبان ويأخذ كل واحد منهما من شعره ولا يشهدان الجنائز ولا يصليان عليها ولا يعودان المريض فامرهما في النكاح مختلف وذلك لما مضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم

﴿ ما جاء في ليلة القدر ﴾ حدثني زياد عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله

من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كانت ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من
صحبها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاواخر وقد رأيت هذه
الليلة ثم أنسيتها وقد رأيتني أسجد من صبحها في ماء وطين فالتسوها في العشر الاواخر والتسوها
في كل وتر قال أبو سعيد فأمطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوقف المسجد
قال أبو سعيد فأبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وأنفه
أثر الماء والطين من صبح ليلة احدى وعشرين **ش** قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعتكف العشر الوسط هكذا وقع في كتابي مقيدا بضم الواو والسين **هـ** قال القاضي أبو الوليد
رضي الله عنه ويحتمل عندى أن يكون جمع واسط قال صاحب العين واسط الرجل ما بين قادمته
وأخترته وقال أبو عبيد وسط البيوت بسطها اذا نزل وسطها واسم الفاعل من ذلك واسط ويقال
في جمعه وسط كنازل ونزل وبذل وبذل وما الوسط بفتح الواو والسين فيصقل أن يكون جمع
أوسط وهو جمع وسيط ككبير وأكبر وأكبر ويحتمل أن يكون اسما لجميع الوقت على
التوحيد كما يقال وسط الدار ووسط الوقت والشهر فان كان قرى بفتح الواو والسين فهذا عندى
معناه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من اعتكف معي فليعتكف العشر الوسط وقد رأيت هذه
الليلة ثم أنسيتها طاهر يقتضى أنه إنما كان يعتكف العشر الاوسط لما كان عنده ان الاظهر أنها
في العشر الاوسط ويحتمل أنه قد علم أنها في العشر الاواخر وعينته ليلتها ثم أنسى التحين
وبقى ذاكرة أنها في العشر الاواخر فاعلم من عرف أنه كان قصد الفضل بالاعتكاف معه أن
يعتكف في العشر الاواخر نحر يالها وقوله وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها يحتمل أن الرؤية هنا
بمعنى العلم فيكون معناه علمها ويحتمل أن يكون بمعنى رؤية البصر ويكون معنى ذلك أى العلامة
التي أعلمت ليلتها

(فصل) وقوله وقد رأيتني أسجد من صبحها في ماء وطين يحتمل أن يكون ذلك رؤيا رآها حين أعلم
بالليلة أو راها فبقي ذلك في ذكره ويحتمل أن يكون هذه رؤيا بعد النسيان واستدل بها عليها
(فصل) وقوله فالتسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل وتر بعدد ما يمكنه ان يجدها بها
لخص لي قيام العشر الاواخر نحر يالها ثم بين أنها إنما تكون في الوتر من بين ذلك ليعرأها في
الوتر من مجز عن قيام جميع العشر كما ينهي في العشر الاواخر لمن مجز عن قيام رمضان وحض على
قيام جميع رمضان لمن مجز عن قيام جميع العام وقد روى بيان ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التسوها في العشر الاواخر يعني ليلة القدر فان
منعها أحدكم ومجز فلا يغلبن على السبع البواقي

(فصل) وقوله وكانت المجد على عريش العريش ما يستظل به يريدانه لم يكن مسقية
الاما يستظل به ولا يكن من المطر وقال أبو عبيد سميت بيوت مكة عروشا لانها عيدان تنصب
للتظلل ويقال عرش فن قال عرش واحد عريش مثل سبيل وسبل ومن قال عروش فواحدة
عرش مثل فلس وفلوس وقال صاحب العين العريش شبه الهودج

(فصل) وقوله فأبصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وأنفه أثر الماء
والطين من صبح ليلة احدى وعشرين ما بين المدغين والسجود يكون بوسطه وقال ابن

من رمضان فاعتكف
علما حتى اذا كان ليلة
احدى وعشرين وهي
الليلة التي يخرج فيها من
صحبها من اعتكافه
قال من كان اعتكف
معى فليعتكف العشر
الاواخر وقد رأيت هذه
الليلة ثم أنسيتها وقد رأيتني
أسجد من صبحها في ماء
وطين فالتسوها في العشر
الاواخر والتسوها في كل
وتر قال أبو سعيد فأمطرت
السماء تلك الليلة وكان
المسجد على عريش فوقف
المسجد قال أبو سعيد
فأبصرت عيناى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
انصرف وعلى جبينه وأنفه
أثر الماء والطين من صبح
ليلة احدى وعشرين

ليلة القدر في العشر
الأواخر من رمضان
وحدثني زياد عن مالك
عن عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
تحمروا ليلة القدر في السبع
الأواخر وحدثني زياد
عن مالك عن أبي النضر
مولى عمر بن عبد الله أن
عبد الله بن أبي الجهمي
قال لرسول الله صلى الله
عليه وسلم يا رسول الله اني
رجل شاسع الدار فرأيت
ليلة أنزل لها فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم انزل
ليلة ثلاث وعشرين من
رمضان وحدثني زياد
عن مالك عن حميد الطويل
عن أنس بن مالك أنه قال
خرج علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
رمضان فقال اني أريت
هذه الليلة في رمضان حتى
تلاحي رجلا ن فرمعت
فالتصوها في التاسعة
والسابعة والخامسة
وحدثني زياد عن مالك
عن مافع عن ابن عمر أن
رجلا من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم أروا
ليلة القدر في المنام في
السبع الأواخر فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اني أرى

قبة الجبهة وسط الجارحة والجينان يكتفانها من كل جانب جبين وقول أبي سعيد هاهنا يخالف
قوله ان ليلة اثنين وعشرين هي التاسعة وانما أخبر بذلك أبو سعيد ليعين ليلة القدر في ليلة احدى
وعشرين لما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى أنه يسجد في صبحها في ماء وطين فرأى هو في
صبيحة تلك الليلة أثر الماء والطين على جبينه من سجوده فيه وقد روى عن عمر رضي الله عنه أنها ليلة
سبع وعشرين وروى عن عبد الله بن عباس مثل ذلك واستدل عليه بأن سورة القدر ثلاثون كلمة
وان هي منها هي الكلمة السابعة والعشرون وروى عن أبي بن كعب أنها ليلة سبع وعشرين
واستدل على ذلك بعلامة أنبأه رسول الله صلى الله عليه وسلم بها ان الشمس تطلع في صبحها ينفاء
لأشعاع لها وروى عن عبد الله بن مسعود أنها تكون في جميع شهر رمضان وروى عنه أنها
تكون في جميع العام ولعله حل حض النبي صلى الله عليه وسلم في التماسها في العشر الأواخر في
كل وتر منه على ذلك العام خاصة والله أعلم من مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال تحمروا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان وحدثني
يحتمل أن تسمى بذلك لعظم قدرها أي ذات القدر العظيم ويحتمل أن تسمى بذلك لان البارئ
تعالى ينفذ فيها ما قدر من قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمران عندنا فانا كنا امرين ويحتمل
غير ذلك من مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال تحمروا ليلة القدر في السبع الأواخر وحدثني قوله صلى الله عليه وسلم تحمروا ليلة القدر في السبع
الأواخر مع قوله صلى الله عليه وسلم تحمروا في العشر الأواخر ويحتمل أن يكون ولا علم أنها في العشر
الأواخر فأخبر به ثم أعلم أنها في السبع الأواخر فأخبر به بعد ذلك ويحتمل ما قدمنا ولا انه حض على
العشر الأواخر من له بعض القوة وحض على السبع الأواخر من لم يقدر على قيام جميع العشر
والله أعلم (مسئلة) والسبع الأواخر روى عن ابن عباس أنها ليلة أربع وعشرين دلى الختام
ويحتمل أنها ليلة ثلاث وعشرين على النقصان ويدل على صحة هذا التأويل قول النبي صلى الله
عليه وسلم التصوها في كل وتر والله أعلم من مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله أن
عبد الله بن أبي الجهمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني رجل شاسع الدار فرأيت
ليلة أنزل لها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان وحدثني قوله
ان عبد الله بن أبي الجهمي قال السكبي هو ابن أنيس بن حرام وكان مهاجرا أنصاريا عقبيا قال
غيره يكنى بأبي يحيى فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر ينزل بها الى المدينة للملافة في
مسجدها خلف النبي صلى الله عليه وسلم يريد ليلة لها فضيلة ترجى بركتها وأقرار النبي صلى الله عليه
وسلم له على ذلك بدل على جواز قصد مثل هذا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلاث وعشرين يعني أن يكون نص عليها على معنى
التصريح لها وانها عنده أقرب الى أن تكون فيها ليلة القدر من سائر ليالي الوتر ويعمل أن ينص
عليها الفضيلة نبت لها عنده ويقال ان هذه الليلة تسمى عند أهل المدينة ليلة الجهمي لما كان سببا
لتعيينها والله أعلم من مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال خرج علينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقال اني أريت هذه الليلة في رمضان حتى تلاحي رجلا ن فرمعت
فالتصوها في التاسعة والسابعة والخامسة وحدثني مالك أنه بلغه أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أرى

رؤياكم قد نواطأت في السبع الأواخر فن كان متعريها فليتعريها في السبع الأواخر ش
قوله صلى الله عليه وسلم أني أريت هذه الليلة في رمضان أخبر بذلك عن اختصاصها في رمضان أنه الذي
رأها فيه وعينته حتى تلاحي رجلاي يعني تسابا فرغت عن رفع علم تعيينها أمر بتعريها
والفاسها في التاسعة وغيرها وقد يذنب القوم الذنب فتعدي في الدنيا - فو بته إلى غيرهم فيعزى به
من لا سبب له في ذلك الذنب وأما الآخرة فلا تزور وازرة وزر أخرى وقد روي أن نسيانها كان
لغير ذلك روي أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أريت ليلة القدر ثم أيقظني بعض
أهلي فليست بها فاعسوها في التاسعة والسابعة والخامسة ويحتمل أن يكون سبب نسيانها تلاحي
الرجلين وإن كان قد وقف فقد يذكرا رويان بوقف من نومه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاعسوها في التاسعة والسابعة والخامسة روي في المدينة بن
نافع وداود بن سعيد عن مالك أنه قال التاسعة ليلة إحدى وعشرين والسابعة ليلة ثلاث وعشرين
والخامسة ليلة خمس وعشرين وإن ذلك على نقصان الشهر وروي عيسى عن ابن القاسم أنه قال
رجع مالك وقال مشرق لا أعلمه وقد روي عن أبي سعيد الخدري أنه قال إذا مضت واحدة
وعشرون فالتى تليها اثنتان وعشرون فهي التاسعة فإذا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة
فإذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة وهذا على كمال العدد وقوله صلى الله عليه وسلم أني
أرى رؤياكم قد نواطأت في السبع الأواخر فن كان متعريها فليتعريها في السبع الأواخر ظاهره
أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان على غلبة الظن لرؤيا صحابه ولعله أن يكون هو صلى الله
عليه وسلم قد رأى أيضا ما قوى ذلك أو بلغه اليقين فأمره بتعريها في السبع الأواخر (مسألة)
وقد اختلف الناس في هذه الليلة فذهب قوم إلى أنها تنقل في الزور في العشر الأواخر فتكون في
عام في ليلة إحدى وعشرين وفي عام آخر في ليلة ثلاث وخمس أو سبع أو تسع فعلى هذا الاختلاف
بين الأحاديث وذهب قوم وهم الأكثر إلى أنها عتمة ليلة لا تنتقل عنها والمعلوم من ذلك أنها في
السبع الأواخر والقولان المتقدمان إنما هما من جهة التأويل للأحاديث ص مالك أنه سمع من
يثق به من أهل العلم يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من
ذلك فكانه تقاصرا أعمارهم أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاها الله
ليلة القدر خير من ألف شهر ش قوله رأى أعمار الناس قبله فكانه تقاصرا أعمارهم فاحتصل
أن يريده أن رأى أعمار سائر الأمم أطول نحاف أن لا تبلغ أمته من العمل في قصر أعمارها ما بلغه غيرها
من الأمم في طول أعمارها فتفضل الله تبارك وتعالى على هذه الأمة ليلة القدر وهي تقضى
اختصاص هذه الأمة بهذه الليلة وقوله خير من ألف شهر يريد به أن ثواب العمل فيها أكثر من
ثواب العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر والله أعلم ص مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب
كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها ش قوله من شهد العشاء من
ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها يريد والله أعلم معنى الحديث المتقدم في الصلاة أن من شهد العشاء في
جماعة فكأنما قام نصف ليلة فن شهد العشاء في ليلة القدر عدله ذلك قيام نصفها وهذا بفضل الله
تعالى حظ وافر منها وخص بذلك صلاة العشاء دون صلاة الفجر على ما جاء فيها لأن صلاة العشاء من
الليلة وليست صلاة الصبح من الليلة على ما قدمنا والله أعلم

رؤياكم قد نواطأت في
السبع الأواخر فن كان
متعريها فليتعريها في
السبع الأواخر • حدثني
زياد عن مالك أنه سمع
من يثق به من أهل العلم
يقول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم رأى أعمار
الناس قبله أو ما شاء الله من
ذلك فكانه تقاصرا أعمار
أمتهم أن لا يبلغوا من العمل
مثل الذي بلغ غيرهم في
طول العمر فأعطاها الله
ليلة القدر خير من ألف
شهر • حدثني زياد عن
مالك أنه بلغه أن سعيد بن
المسيب كان يقول من شهد
العشاء من ليلة القدر فقد
أخذ بحظه منها

﴿ كتاب الزكاة ﴾
﴿ ما يجب فيه الزكاة ﴾

لفظ الترجمة يحمل معنيين أحدهما أن يبين مقدار ما يجب فيه الزكاة والثاني أن يبين جنس ما يجب فيه الزكاة وقد قصد به مالك رحمه الله الأمرين جميعاً فأدخل حديث أبي سعيد الخدري في جنس ما يجب فيه الزكاة ودخل قول عمر بن عبد العزيز وفيه جنس ما يجب فيه الزكاة والزكاة في كلام العرب هي الغناء بقول القائل أخرج زكاة مالاً بكسر شين وخفاء ذلك وجهاً وهو أن ما يخرج على هذا الوجه يظهر الله به الأموال ويغنيها ويقال زكاة مال بلان إذا كثر وزكاة الزرع إذا حسن وكثر ريعه وفلان زكي إذا كان كذا الخبر فسميت بركته المال بمعنى أن أخرجه يؤهل إلى نماء كما قال الله تعالى أني أراي أعصر خيراً وإنما كان يصغر خيراً إلا أنه ساء خيراً بالمآل وعلى هذا سمي فعل الخير فلا حاشي فاعله مفعلاً وإن كان الفلاح إنما هو البقاء بمعنى أن ذلك يؤدي إلى البقاء ويحفظ وجهها آخر وهو أن أخرج هذا الحق ما يجب في الأموال المعروضة للنماء ولذلك لا يجب في المقتني لما لم يكن معرضاً للتخلف وتلك سقطت الزكاة في العين إذا منع صاحبه من تخلفه بالغصب فلما كان محتصاً بالأموال التي تخلف قبله وإس من نمانه وأخرج زكاة مالك بمعنى أنه يخرج من نمانه (مسألة) ولما يخرج من المال على هذا الوجه أساء منها الزكاة ومنها الصدقة ومنها الحق والنفقة والغزو فالزكاة من قوله تعالى فاقبوا الصلاة وآتوا الزكاة والصدقة من قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها والحق من قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وفي كتابي بن سحنون عن ابن نافع عن مالك أن الزكاة والنفقة من قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم والعفو من قوله تعالى خذ العفو وحر من المعروف فهذه اللفاظ كلها واقعة على الزكاة من جهة اللغة على الحقيقة وعلى غيرها مما يشاركها في الحقوق والالتزام والبدل إلا أن عرف الاستعمال في الشرع جرى فيها بلفظ الصدقة والزكاة وإن كانت الصدقة تعم النافلة والغريفة والزكاة تخص في عرف الاستعمال بالنرض خاصة (مسألة) والزكاة لفظ عامة وقد ذكر بعض أصحابنا أنها الجملة وقد تقدم الكلام فيها في باب الصلاة وهي واجبة والأصل في ذلك قوله تعالى أقموا الصلاة وآتوا الزكاة وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب ومن جهة السنة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من كان له مال لم يؤدز كانه مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبان يملونه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه حتى يشدقيه ثم يقول له أنا كزك ثم تلا ولا يحسب الذين يعلمون الآية ولا خلاف في وجوبها من مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال سمعت بأبي سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في أدون خمس ذود صدقة وليس فيها أدون خمس أواق صدقة وليس في أدون خمسة أوسق صدقة مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن محمد بن أبي صمعة الأساري ثم المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في أدون خمسة أوسق من أقر صدقة وليس في أدون خمس أواق من الورق صدقة وليس في أدون خمس ذود من الأبل صدقة ش النود واقع في كلام العرب عند ابن حبيب على الثلاثة إلى التسعة وقال ابن يزيد عن عيسى بن دينار الذود واقع على الواحد من الأبل وعلى الجماعة منها وهو ما عايناه واقع على الجماعة لأن العدد إلى العشرة لا يضاف إلا إلى الجماعة من المحدود

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ كتاب الزكاة ﴾
﴿ ما يجب فيه الزكاة ﴾
• وحدثنى عن مالك
عن عمرو بن يحيى المازني
عن أبيه أنه قال سمعت
أبا سعيد الخدري يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليس في أدون
خمس ذود صدقة وليس
في أدون خمس أواق صدقة
وليس في أدون خمسة أوسق
صدقة • وحدثنى عن مالك
عن محمد بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي صمعة
الأنصاري ثم المازني
عن أبيه عن أبي سعيد
الخدري أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
ليس في أدون خمسة أوسق
من أقر صدقة وليس فيها
دون خمس أواق من
الورق صدقة وليس فيها
دون خمس ذود من الأبل
صدقة

فكانه قال خمسة جمال أو خمس نوق ولما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالزكاة من الابل فقال في
اربع وعشرين فادوها القم في كل خمس شاة اقتضى ذلك وجوب الزكاة في قليل الابل وكثيرها
فبين صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أن لازكاة في أقل من خمس من الابل فنقص بذلك اللفظ
العام وبقي الخمسة فما وقفها من اللفظ العام تعلق به الزكاة فصارت الخمسة نصاب الزكاة في الابل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس في اواق صدقة روى شهاب عن مالك ليس لأوقية
الذهب وزن معلوم وأوقية الفضة ربعون درهما والنش نصف أوقية وهو عشر ودرهما ووزن
النواة خمسة دراهم وهذه كلها بالدرهم الشرعي ووزن عشرة دراهم مئاة درهم ووزن
الاواق مائتا درهم فصارت المائتا الدرهم نصاب الورق في الزكاة وذلك ان لفظ الزكاة ورد فيها عاملا
رواه ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا الى اليمن فقال ادعهم الى شهادة أن لا اله الا الله
والى رسول الله فان هم أطاعوا ذلك فاعلمهم ان الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم
وليلة فان هم أطاعوا ذلك فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم
وترد على فقرائهم فظهر هذا يقتضي فرض الزكاة في كل ما يقع عليه اسم مال بحق عموم هذا الخبر ثم
خص النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قوله وليس في اواق صدقة فثبت فرض
الزكاة في الخمس الاواق فافوقها فكان ذلك نصاب الورق في الزكاة ومعنى النصاب في كلام العرب
الاصل واستعمل في الشرع في عرف الفقهاء في أقل ما يجب فيه الزكاة فنصاب الورق مائتا درهم
من الدراهم التي ذكرناها فان كانت بوزن الاندلس وذلك ثلثا درهم من الدراهم المذكورة فانه
لا زكاة فيها لانها ليست بخمس اواق

(فصل) وقوله ليس في اواق صدقة بين في ان الجيوب لها نصاب زكاة تجب فيها عدة
ولا تجب فيها دونه كالورق والابل وذلك النصاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع أربعة
أمداد والمدرطل وثلاث وسبعمائة دية عدة هذا ان شاء الله تعالى وقد ذهب الى ما ذكرناه من نصاب
الجيوب مالك والثنايفي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة ان ما يجب فيه العشر ونصف
العشر من الجيوب والخمار فانه يخرج من قليل ذلك وكثيره العشر أو نصف العشر وان كان وسقا
واحدا والدليل على ما قوله الحديث المتقدم وهو نص في مسئلة الخلاف ودليلنا من جهة القياس
أن هذا مال يجب من عين الزكاة فوجب أن يكون فيه نصاب الزكاة كالعين والماشية من ماله
انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله على دمشق في الصدقة انما الصدقة في الحرث والعين
والماشية قال يحيى قال مالك ولا تكون الصدقة الا في ثلاثة أشياء في الحرث والعين والماشية ثم
قوله انما الصدقة في العين والحرث والماشية اخبار بمنع الصدقة فيها عدة هذه الاصناف الثلاثة لان انما
حرف موضوع للحصر ولذلك قال صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعنتق وانما أراد صلى الله عليه
وسلم نفي الولاء ممن يعتق والصدقة هاهنا الزكاة وان جاز أن يقع اسم الصدقة على التطوع

(فصل) وقوله في الحرث والعين والماشية يحتمل معنيين أحدهما أن يريد به نفي الصدقة عما عدا
هذه الثلاثة الاصناف وان جاز أن يكون من هذه الثلاثة الاصناف مالا زكاة فيه لكنه لم يقصد الى
بيانها هنا وانما قصد الى بيان مال الزكاة فيه من غيرها والثاني ان يريد بذلك ان الذي يجب فيه
الزكاة انما هو من المحرور والماشية والعين وأوقع على ما يجب فيه الزكاة هذه الاسماء لان معظم كل
جنس منها يجب فيه الزكاة فاطلق الاسم العام والمراد معظم ما يتناوله كقوله صلى الله عليه وسلم

• وحديثي عن مالك
أنه بلغه ان عمر بن عبد
العزيز كتب الى عامله على
دمشق في الصدقة انما
الصدقة في الحرث والعين
والماشية قال مالك ولا
تكون الصدقة الا في
ثلاثة أشياء في الحرث
والعين والماشية .

جعلت في الارض مسجدا وتراها طهورا فعبر عن الارض باسم القرب لما كان أعم أجزائها والخرن
ههنا كل ما لا ينفو ولا يزكو إلا بالحرث والعمل كالنار والزرع وسأني تمييز ما يجب فيه الزكاة منها
فلا زكاة فيه إن شاء الله تعالى

﴿ الزكاة في العين من الذهب والورق ﴾

ص **﴿ مالك عن محمد بن عتبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد عن مكاتبه فأقطعه مال عظيم
هل عليه فيه زكاة فقال القاسم بن محمد أن أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه
الحول قال القاسم بن محمد وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم يسأل الرجل هل عندك من
مال وجبت عليك فيه الزكاة فإن قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال وإن قال لا أسلم إليه عطائه
ولم يأخذ منه شيئا ﴾** مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها أنه قال كنت إذا جئت
عثمان بن عفان أقبض عطائي سأني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فإن قلت نعم أخذ
من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي **﴿** ش سؤله هل تجب الزكاة في مال عظيم
قاطع به مكاتبه يحتمل أن يكون سؤالا عن هذا النوع من هذا المال هل تجب فيه الزكاة الآن
جواب القاسم بن محمد يقتضي أن سؤاله إنما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت ولذلك
أجابته أن أبا بكر لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول ووصفه المال بالعظيم ليدخل
في حيز ما يجب فيه الزكاة ويحتمل المساواة وقول القاسم بن محمد أن أبا بكر لم يكن يأخذ من مال
زكاة حتى يحول عليه الحول احتجاج بفعل أبي بكر وأخذ بالمراسيل وإنما احتج بفعل أبي بكر في ذلك
لأنه كان الخليفة وهو الذي كان يتولى أخذ الصدقات من مال الصحابة وأهل العلم ولم ينكر أحد منهم
فعله في ذلك مع اجتهاده في طلب الصدقات وقتاله للمنافين للزكاة فثبت أنه إجماع ولا خلاف بين
المسلمين أنه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول واختلفوا في جواز إخراجها قبل الحول
فذهب مالك إلى أن ذلك غير جائز حكاه ابن عبد الحكم عنه وقال أشهب في العتبية من أخرج زكاته
قبل الحول أعاد وقال أبو حنيفة والشافعي ذلك جائز والدليل على ما نقلوه أن الحول شرط من
شروط وجوب الزكاة فلم يجز تقديمها قبل وجوب أصله النصاب قال ابن المواز واحتج مالك والليث
في ذلك بالبلاء قال ابن وهب لو أخذ السامعي منه جبر لم يجزه وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه
سئل عن ذلك فقال إنما السيل على الذين يظلمون الناس (فرع) إذا ثبت ذلك فمن أصحابنا من قال
يجوز إخراجها قبل الحول فروى عيسى عن ابن القاسم يجوز تقديمها على الحول بالشهر ونحوه
وقال ابن المواز أبو الفرج باليوم واليومين قال محمد بن علي بن حبيب قال من لقيته من
أصحاب مالك لا يجزئه إلا في أقرب خمسة أيام أو عشرة وقال أشهب لا يجزئه وجه ذلك أن وقت
الوجوب هو الحول فلقر به تأثير في الاستحقاق كمرض المورث له تأثير في منعه من التصرف في ماله
لحق الورثة ووجه آخر أن الحول لا يعتبر فيه بالساعة التي أفيد فيها المال ولا بمقدار ما مضى منها وإنما
يعتبر بما قرب من ذلك فكذلك اليوم لا يعتبر به وما قرب منه فهو في حكمه في الحول والله أعلم
(مسئلة) إذا ثبت ذلك فأخذ من كتابة وقطاعة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول من يوم
يقبضه وإنما ضرب الحول من يوم قبضه المال أو قبض وكسله لأنه من حيث لا يمكن من تفتيته وإنما
ضرب الحول للتفتية فيجب أن يكون الاعتبار بوقت التمكن من التفتية وهو وقت القبض

﴿ الزكاة في العين من
الذهب والورق ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
عن محمد بن عتبة مولى
الزبير أنه سأل القاسم بن
محمد عن مكاتبه فأقطعه
مال عظيم هل عليه فيه
زكاة فقال القاسم بن محمد
أبو بكر الصديق لم يكن يأخذ
من مال زكاة حتى يحول
عليه الحول قال القاسم بن
محمد وكان أبو بكر إذا
أعطى الناس أعطياتهم
يسأل الرجل هل عندك
من مال وجبت عليك فيه
الزكاة فإذا قل نعم أخذ من
عطائه زكاة ذلك المال
وإن قال لا أسلم إليه عطائه
ولم يأخذ منه شيئا • وحدثني
عن مالك عن عمر بن
حسين عن عائشة بنت
قدامة عن أبيها أنه قال كنت
إذا جئت عثمان بن عفان
أقبض عطائي سأني هل
عندك من مال وجبت عليك
فيه الزكاة قال فإن قلت نعم
أخذ من عطائي زكاة
ذلك المال وإن قلت لا دفع
إلى عطائي

(فصل) وقوله وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطيتهم سأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة فان قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال الاعطيات في اللغة اسم لما يعطيه الانسان غيره على أى وجه كان الا أنه في الشرع واقع على ما يعطيه الامام الناس من بيت المال على سبيل الارزاق ولذلك كانوا يتبايعون الى العطاء فكان أبو بكر رضى الله عنه اذا أراد أن يعطى أحدا منهم عطاء سأل ان كان عنده مال قد وجبت فيه الزكاة يريد أن يعجب عليه بالخول فان قال نعم أخذ الزكاة من ذلك العطاء ودفعها هو الى أهل الزكاة وفي هذا بيان أحد هما أن للانسان أن يعطى زكاة ماله من غيره ولا يلزمه أن يخرجها من عينه والثاني انه يجوز أن ينوب عنه غيره في ذلك فيؤدبها في مواضعها

﴿باب في اخراج زكاة المال من غيره﴾

فأما اخراج زكاة مال من غيره فلا خلاف في جوازه اذا كان ما يخرج من جنس المال والاصل في ذلك فعل أبي بكر رضى الله عنه ولا تخالفه فيه فثبت انه اجاع وأما أن يخرج عن المال من غير جنسه فانه على وجهين أحدهما أن يكون هو الواجب كالغنم في شق الابل والثاني أن يخرج على وجه البديل مما يجب فيه من جنسه مثل اخراج الورق من الذهب فيجوز عند مالك اخراج الفضة عن الذهب واخراج الذهب عن الفضة قاله مالك في المختصر الكبير وبه قال أبو حنيفة وقال ابن كنانة من أصحابنا يخرج الفضة عن الذهب ولا يخرج الذهب عن الفضة وقال سحنون اخراج الفضة عن الذهب أجوز من اخراج الذهب عن الفضة وقال الشافعي لا يخرج أحد هما عن الآخر على وجه البديل والدليل على ما نقوله انهما مالا انهما أصول الايمان وقيم التلقات فجاز اخراج أحدهما عن الآخر على وجه البديل لا على وجه القيمة كالذهبين ووجه قول ابن كنانة أن الفضة تخرج عن الذهب ليتوصل بذلك الى قيمته وهذا المعنى ممدوم في اخراج الذهب عن الفضة (فرع) اذا جاز اخراج الفضة عن الذهب فكيف يكون ذلك اختلف أصحابنا فيه فقال ابن المواز يخرج بمقدار القيمة بالقيمة ما بلغت وقاله في المدينة ابن القاسم وابن نافع وقال ابن حبيب اذا زادت القيمة على عدة دراهم بدینار وأخرجت الزيادة وان قصرت عن عشرة دراهم لم يجز أن يخرج أقل من عشرة دراهم وقال الشيخ أبو بكر لا يخرج الا عشرة دراهم زادت القيمة أو نقصت ووجه ما قاله ابن المواز ان في اخراج أقل من القيمة ظلما للمساكين وفي اخراج ما زاد عليها ظلم الرب المال وهو أمر ينصرف له فاذا رأى النقص على المساكين أنفذه واذا رأى النقص عليه امتنع منه فيؤدي ذلك الى ظلم المساكين أبدا ووجه ما قاله ابن حبيب مراعاة أحوال المساكين ليكون الأمر مصر وفا الى أبواب الأموال ووجه ما قاله أبو بكر الأبهري أن هذا حكم البديل عنده (فرع) اذا ثبت انه يخرج عن الذهب ورقا في الموازنة لا يخرج عن القيمة الا جيدا ولا يجوز له أن يخرج قيمة الفضة الرديئة دراهم جيادا يريد ما امتنع من التفاضل بين جيدها ورديتها

﴿باب أخذ الامام الزكاة من المزكى﴾

فأما الباب الثاني فان الامام اذا كان عدلا فيستحب أن وجبت عليه الزكاة أن يدفعها اليه ان كانت من الأموال التي يغاب عليها وهو العين الذهب والفضة لان الامام يكفيه الاجتهاد في أدائها ولان الامام هو المسؤول والمطلوب بنوائب المسلمين في دفع اليه الزكاة ليستعين بها على من يجب له أخذ الزكاة فان أخرجهما ولم يدفعها الى الامام أجزأه ذلك وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه ذلك ان هذه أموال باطنة موكلة الى أمانات أربابها وكذلك كان أبو بكر رضى الله عنه يسئل كل انسان عما عنده ويكل

ذلك إلى ما تموهذا عمل الأئمة المتصل ويجوز للرجل أن يستنيب في أداء من كان غسره لأن العبادات المتعلقة بالأموال تجوز النيابة فيها ولذلك يجوز أن ينوب فيها الإمام (مسئلة) وما الأموال الفاهرة وهي الماشية والثمار والزرع فإنه ان كان الإمام جاهلا وأمكنه اخفاؤها ووضعها في مواضعها أجزاء ذلك فإن لم يمكنه اخفاؤها وأداها اليه فأتى بجزءه سواء وضعها الإمام موضعها أو غير موضعها لأنه لا يجوز له مجاهرة الإمام بالخالفه لأنه من باب شق العصا والخروج عليهم وذلك ممنوع فإذا وجب عليه دفعها اليه وجب أن يجزئه (مسئلة) وان كان الإمام عدلا وجب دفعها اليه ولم يجره اخراجها دونه وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وله قول آخر أن ذلك يجزئه والدليل على صحة ما نقوله قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وهذا أمر بأخذ الصدقة والأمر يقتضي الوجوب ومن جهة التتماروي ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن انك ستأتي قوما أهل كتاب فإذا جئتهم فادعهم إلى شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله فإن أطاعوك بذلك فاعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك بذلك فاجبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ودليلنا من جهة القياس أن هذا مال للإمام فيه حق الولاية فوجب دفعه اليه أصله دفع مال اليتيم إلى الوصي (فصل) وقوله وان قال لا أعلم اليه طاء ولم يأخذ منه شيئا يقتضي تصديق الناس في الأموال الباطنة وهي التي سأل الإمام عنها أربابها إذا كان عدلا قال مالك وابن القاسم في الموازية ويقبل الإمام العدل قول الرجل الصالح قد أخرجتها (مسئلة) والناس في ذلك على ثلاثة أضرب ضرب يعرف بالخبر والمبادرة إلى أداء الزكاة فهذا يقبل قوله على ما تقدم وضرب يعرف بمنعها في المجموعة عن مالك إذا علم الإمام أنه لا يزكي فليأخذ به الزكاة فإن ظهر له مال أخذ الزكاة منه وأداها عنه خلافاً لابي حنيفة في قوله يلجسه إلى الأداء ويحبسه ولا يأخذها منه والدليل على ما قوله ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أمرت أن أأخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم ومن جهة المعنى أنه حق من حقوق المال المحصن تصح النيابة فيه مع العجز والقدرة فوجب أن يؤخذ جراً عند الاستناع كدبون الناس فيه (فرع) وتقوم في ذلك نية الإمام مقام نية من أخذت منه خلافاً لمن قال لا تجزئه والدليل على ما نقوله ان هذه زكاة فجاز أن تنوب فيها نية من يتولى اخراجها عن نية من يخرج عنه كالاب في مال ابنه الصغير والكبير المجنون (فرع) فإن لم يوجد له مال فقد قال الشيخ أبو إسحق ان عرف بمنع الزكاة سجن ووجه ذلك انه حق من حقوق آدميين فجاز أن يسجن في أدائه كالديون (مسئلة) وأما الضرب الثالث وهو من لا يعرف حاله ويتهم بمنع الزكاة فإن قال قد أخرجتها في الموازية عن مالك وابن القاسم لا يقبل قوله ان كان الإمام عدلا كعمر بن عبد العزيز ومعنى قوله انه لا يقبل منه أنه ان عرف منه منع الزكاة أخذت منه وان لم يعرف حاله وانهم استخلف ودين (فرع) وانما شرط اذا كان الإمام عدلا لا غير لان غير العدل لا يضعها عند أهلها فتركهما عند صاحبهما من هذا المعنى فلا وجه لمطالبة بها ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ثم قال قوله لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول منه التصاب ولا يراعى في شيء من ذلك الحول والفرق بينهما أن الحول انما ضرب في العين والماشية لتكامل النماء فهما إذا مرت مدة لتكامل النماء فيها وجبت الزكاة وأما الزرع والمعدن وما أشبههما

وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان يقول لا تجب في مال
زكاة حتى يحول عليه
الحول

فان تكامل ثمانية عند حصاد الحب وخروج العين من المعدن ولا ثمانية بعد ذلك من جنس الثناء
الاول والثمانية بعد ذلك ثناء من جنس آخر وهو تصريف الزكاة التي يعتبر فيها الحول فلذلك وجبت
الزكاة في الحب يوم الحصاد قال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده ص **ع** مالك عن ابن شهاب انه
قال اول من أخذ من الاعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان **ع** ش قوله اول من أخذ من الاعطية
الزكاة معاوية يريد أنه كان يأخذ من نفس الاعطية الزكاة ويعتقد أن الزكاة فيها واجبة على من
خرجت اليه لانها كانت لهم قبل دفعها اليهم فجرت عنده مجرى الاموال المشتركة في الحول
في حال اشتراكها وما أبو بكر وعمر وثمان فلم يكونوا يأخذون منها الزكاة لانهم لم يتحقق ملك من
اعطيا لها الا بعد الاطعام والقبض لان للامام ان يصرفها الى غيرهم اذا أداه اجتهاده الى ذلك
فوجب أن يراعى الحول فيها من وقت قبضهم لها وصحة ملكهم اياها وعلى هذا فقهاء الامصار ونحو
هذا ذكر ابن حبيب في أخذ أبي بكر وثمان الزكاة من الاعطية وفي أخذ معاوية زكاة الاعطية
والله أعلم ص **ع** قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا من الزكاة تجب في عشرين دينارا
عينا كما تجب في مائتي درهم **ع** ش وهذا كما قال ان نصاب الذهب عشرين دينارا من الدنانير
الشرعية وهو كل عشرة دراهم سبعة دنانير ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار الا ما روى عن
الحسن البصري أنه قال لازكاة في الذهب حتى يباع ربعين دينار فيكون فيها دينار والدليل على
صحة ما ذهب اليه الجمهور ان الاجماع انعقد بعد الحسن على خلافه وهذا من أقوى الأدلة على أن الحق
في خلافه ودليلنا من جهة السنة ما روى عاصم بن صمرة والحريث الاغوري عن علي عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال اذا كانت للمائة مائة درهم فيها خمسة دراهم وليس سلبك شيء يعني في الذهب حتى
يكون للعشرة دينار او صل عليها الحول ففيها نصف دينار وهذا الحديث ليس اسناده هناك غير
ن اتساق العماء على الاخذ به دليل على صحة حكمه والله علم وأحكم ودليلنا من جهة المعنى أن المائتي
الدراهم نصاب الورق ولا خلاف في ذلك والدينار كان صرفة في وقت فرض الزكاة عشرة دراهم
فوزان المائتي درهم عشرون مثقالا فكان ذلك نصاب الذهب ص **ع** قال مالك ليس في عشرين
دينارا نائمة يئنة النقصان زكاة فان زادت حتى تبلغ زياتها عشرين دينارا وازنة ففيها الزكاة قال
مالك وليس فيما دون عشرين دينارا عينا الزكاة **ع** ش وهذا كما قال ان العشرين دينارا اذا
نقصت نقصا نائبا ومعنى البين عينا كما يحتمل تاويلين أحدهما أن لا يجزى مجزى الوازنة والثاني أن
تتفق الموازين عليه وهذا بكل من الوجهين قوم من اصحابنا هادوا تبين النقصان فلا زكاة فيها للمادلنا
عليه من أن النصاب في الذهب عشرين مثقالا والمرامى في ذلك لوزن دون العدد فاذا زادت حتى
تبلغ زياتها عشرين دينارا وازنة فقد بلغت النصاب ووجبت فيه الزكاة وان قصرت عندها عن
العشرين ص **ع** قال مالك وليس في مائتي درهم نائمة يئنة النقصان الزكاة فان زادت حتى تبلغ
زيادتها مائتي درهم وافية ففيها الزكاة فان كانت تجوز بجواز الوازنة رأيت فيها الزكاة دنائير كانت
أودراهم **ع** ش وهذا كما قال ودليل ان الدراهم تجزى وزنا وتجزى عددا فأما البلاد التي تجزى فيها
بالوزن فلا اعتبار فيها بالعدد فاذا بلغت مائتين وهي خمس أواق فقد بلغت النصاب ووجبت فيها
الزكاة فاذا نقصت من ذلك نقصا نائبا وتأويل البين ما تقدم فلا زكاة فيها للتصغير هاهنا عن النصاب
(فصل) وقوله فاذا زادت حتى تبلغ زياتها مائتي درهم فالزيادة تكون فيها بها وتكون
من فائدة مضافة اليها فان كانت من مائها نحوها حول صل المال اذا بلغت مائتي درهم اخرجت

ع وحدثني عن مالك عن
ابن شهاب أنه قال اول من
أخذ من الاعطية الزكاة
معاوية بن أبي سفيان
وقال مالك السنة التي
لا اختلاف فيها عندنا أن
الزكاة تجب في عشرين
دينارا عينا كما تجب في
مائتي درهم **ع** قال مالك ليس
في عشرين دينارا نائمة
يئنة النقصان زكاة فان
زادت حتى تبلغ زياتها
عشرين دينارا وازنة ففيها
الزكاة قال مالك وليس
فيما دون عشرين دينارا
عينا زكاة وليس
في مائتي درهم نائمة يئنة
النقصان زكاة فان زادت
حتى تبلغ زياتها مائتي
درهم وافية ففيها الزكاة
فان كانت تجوز بجواز
الوازنة رأيت فيها الزكاة
دنائير كانت أودراهم

زكانها يوم تبلغ النصاب وان كانت زيادتها فائدة مضافة اليها لم يخرج منها زكاة حتى يحول على
الزيادة الحول من يوم اتاها

(فصل) وقوله فان كانت تجوز بجواز الوازنة رأيت فيها الزكاة يريد ان كانت الناقصة تجوز
بجواز الوازنة ففيها الزكاة وقال ابو حنيفة والشافعي لازم كاه فيها والدليل على صحة قول انه مالك
يملك من الذهب مقدار يجوز لوزنه جواز عشرين دينارا فوجب فيه الزكاة كالعشرين دينارا
(ومرغ) اذا ثبت ذلك فاختلاف اصحابنا في تفسير قوله يجري مجرى الوازنة فحكى ابو الحسن بن
القصار وابو بكر الابهري ان معنى ذلك ان تكون في ميزان وازنة وفي ميزان باقصة فاذا قسمت في
جميع الموازين فلا زكاة فيها وقال القاضي ابو محمد انه اراد بذلك النقص اليسير في جميع الموازين
كالخبة والحببتين وما جرت عادة الناس ان يتسامحوا به في الساعات وغيرها وعلى هذا جمهور اصحابنا
قال القاضي ابو الوليد رضي الله عنه وهو الاظهر عندي اذ قلنا ان ذلك فيما يعتبر بالوزن لان
اختلاف الموازين ليس بنقص ولا بد من ميزان يقع الاعتماد عليه فيعتبر به الزيادة والنقص وفي
الموازنة اذا قسمت تقصا ما بينا فلا زكاة فيها الا ان تجوز بجواز الوازنة وروى ابن زبدة عن عيسى
عن ابن القاسم ان قول مالك ان لازم كاه فيما قسمت يسيرا او كثيرا الامثلة الحببة والحببتين ونحو ذلك
فيها الزكاة (مسألة) هذا قول اصحابنا العراقيين في هذا الفصل وجواب قوله في ذلك على
الدناير والدرهم الموزونة قال القاضي ابو الوليد رضي الله عنه والاظهر عندي ان تكون
في المعدودة كالغبرادى فانها ينقص بعضها النقص اليسير ويجري مجرى الوازنة وعندى ان هذه
الدناير التي اشار اليها مالك ومتقدمو اصحابه لاها ان قسمت تقصا ما يسيرا عن الوازنة الجارية عددا
وجرت مجراها وجبت فيها الزكاة وان قسمت عنها نقصا كثيرا لا تجرى به مجرى ما بلغ العدد
المتقدم ذكره لم تجب فيها الزكاة وقد يتبايع بالناقصة الوزن عددا ويتبايع بالقائمة الوزن
عددا ولكنه لا يعطى بعدد من الناقصة ما يعطى بعدد من الوازنة من وزن ولا عرض ولا غيره بل
فديكون بين ذلك التفاوت كالفرادى والقائمة المذكورة في كتب الصرف من المدونة وغيرها
ومن ذلك الدرهم التي تجرى بالادلس والدرهم مائتا درهم من الدرهم التي قد مناد كرها
وفي العتبية قاله صنون في درهم الادلس ليست كيلا وتجوز عندهم جواز الوازنة الكيل
لما تكون فيها الزكاة الا ان ينقص من الكيل نقصا يسيرا ونحوه روى ابن زبدة عن عيسى بن
دينار واخرجه الشيخ ابو محمد في نوادره عن العتبية من رواية صنون عن ابن القاسم ولعل ذلك
روايته في العتبية وانما هو في رواية الاندلسيين في نوازل سئل عنها صنون من قوله فقول صنون
في درهم الادلس يجوز بجواز الوازنة يريد ان الاعتماد في البيع وسائر المعاملات به لانه
لا خلاف في انه لا يؤخذ بهما يؤخذ بالدرهم الوزن المتقدم ذكره لانه درهم ونصف بوزن الادلس
وقال ابن حبيب اذا قسمت العشرين دينارا في العدد دينارا واحدا او قسمت المائتا درهم في
العدد درهما واحدا فلا زكاة فيها وان لم تنقص في العدد ونقصت في الوزن اقل او اكثر من ذلك
وهي تجوز بجواز الوازنة في البلد ففيها الزكاة وكذلك من له في هذا البلدة وزنها مائتا درهم بوزن
هذه الدرهم التي تجوز بجواز الوازنة فعليه كاهها وكذلك الذهب فيريد ان حبيب بقوله تجوز
في البلد بجواز الوازنة ان التعامل في ذلك البلد يكون بعدد ذلك القدر وان ما بلغ ذلك القدر
عندهم فهو الوزن بحمل نصاب كل بلد معتبرا بوزن الدرهم الجاري عندهم فيختلف على هذا

نصاب الورق والذهب في البلاد على حسب اختلاف دراهمهم ومثل هذا يلزمهم في نصاب الحبوب والتمر ان اختلفت باختلاف البلد في قدر الكيل ويلزمه أن يعتبر مثل هذا في كيل زكاة الفطر والكفارات ويلزمه أن يعتبر هذا في أرباع صقلية فإنه يقع الاعتداد عندهم في البيع والشراء ولا فرق بينه وبين الدينار الا الاسم ولا تأثير له وقول سحنون هو الصحيح والذي عليه أصحاب مالك من المتقدمين والمتأخرين قال القاضي رضي الله عنه وهو عندى إجماع العلماء والله اعلم وقال ابن المواز اذا نقص كل مثقال حبة أو حبتين أو ثلاث حبات وكانت تجوز بجواز الوازنة ففيها الزكاة وهذا الذي ذكره على طريق ما ذهبنا اليه الآن هذا امر لا يكاد أيضا أن يوجد بان يباع بمائة دينار أو عشرين بنقص من كل دينار منها حبتان ثم لا يكون بينها وبين عشرين دينارا وازنة مزية وانما تجوز أن يتعامل بها ويتعامل بالوازنة الا ان الذي يدفع بها في غالب الحال أقل مما يدفع بالوازنة ولذلك فرق مالك رحمه الله في كتاب الصرف بين القائمة والفرادى ولا يجوز أن يعتبر بجوازها جواز الوازنة وأن تكون عوضا في الغالب. ووض الوازنة وهذا هو المشهور عن مالك وما سوى ذلك فانما هو على سبيل التفرع من أصحابنا على مذهب والتأويل لقوله * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى وجه ثالث في معنى قول مالك اذا كانت العشر ون دينار تجوز بجواز الوازنة ففيها الزكاة وقد تقدم اختلاف أصحابنا في ذلك في أول الكتاب بما يغنى عن اعادته ص **ع** قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وازنة وصرف اندراهم ببلده ثمانية دراهم بدينار انها لا تجب فيها الزكاة وانما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم **ش** وهذا كما قال ان من كان عنده فضة لا تبلغ النصاب فإنه لا زكاة عليه فيها وان كانت قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب لان ما تجب فيه الزكاة من الاموال فانما نصابه بنفسه دون غيره فلو كانت لرجل ثلاثون شاة قيمتها أربعون شاة من غيرها أو عشرين دينارا أو مائتي درهم لما وجب عليه فيها الزكاة وكذلك في مستلثنا ولا تقوم بحبسها ولا بغير حبسها (مسئلة) وان كانت الفضة أو الذهب تبلغ بقيمة صياغتها أكثر من النصاب ووزنها أقل من النصاب فإنه لا زكاة فيها لان هذه زكاة العين والاعتبار بالوزن والصياغة لا تأثر لها في الوزن ولا هي من جملة الفضة فيكمل بها نصابها (مسئلة) والاعتبار في نصاب الفضة والذهب بالخالص منهما الا أن يخالطهما ما لا بد منه في ضربه فإنه يجري مجراهما ما ان كان منهما غير ذلك من الغش فلا اعتبار به في الوزن وانما يجري مجرى العرض على مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ان كان الغش أقل من الفضة سقط حكمه وان كان مثل الفضة وأكثر وجب اسقاطه والاستداد بالفضة خاصة وانى نحو هذا ذهب مالك ومن أصحابنا أبو عبد الله بن الفخار والدليل على صحة ما ذهب اليه ما لا ان هذا غش فلم يعتبر به في وزن الذهب والورق في نصاب الزكاة أصله اذا بلغ النصف وهذا الذي ذكره أصحابنا في هذه المسئلة **ع** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى فيها يدخل على الذهب والورق من الغش وأما ما يكون فيه من اصل المعدن ولا يخرج عنه الا بالتخليص لم أر لأصحابنا فيه نصا وعندى أنه اذا كان فيه من النحاس وغيره المقدار اليسير جرت عادة الناس به في دنائهم ودراهمهم الطبية الموصوفة بالخالص فإنه لا اعتبار به وان أمكن تخليصه وانراجه وان كان كثيرا مما لا يوصف الدينار معه بالطيب وانما يوصف بالرداءة من أجله فإنه يعتبر ولا يحتسب في نصاب الزكاة الا بالطيب وبالله التوفيق وذلك ان الزكاة انما وضعت في الاموال التي تعمل المواساة

قال مالك في رجل كانت
عنده ستون ومائة درهم
وازنة وصرف الدراهم
ببلده ثمانية دراهم بدينار
أهلها لا تجب فيها الزكاة وانما
تجب الزكاة في عشرين
دينارا عينا أو مائتي درهم

ولذلك اعتبر النصاب وإذا كانت الدنانير رديئة كثيرة الناس قصرت عما يحتمل الموازنة فإذا
 كانت في حكم الطيبة الخالصة لم تقصر عن ذلك **ص** قال مالك في رجل كانت له خمسة دنانير مثلاً
 من فائدة أو غيرهما فتجرب فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة فانه يزكها وإن لم تتم إلا قبل أن
 يحول عليها الحول بيوم واحد أو بعد ما يحول عليها الحول بيوم واحد ثم لازكاه فيها حتى يحول عليها
 الحول من يوم زكيت **ش** وهذا كما قال ابن من كانت له دنانير أقل من نصاب فتجرب فيها فحال
 الحول وقد أكلت بربعها النصاب فإن الزكاة واجبة فيها لأن حول الربع حول الأصل سواء كان
 الأصل نصاباً أو دونه وقال أبو حنيفة إن كان الأصل أقل من النصاب فانه يستأف حولاً من يوم
 كل النصاب الدليل على صحة ما نقوله أن هذا ما حدث عن أصل تجب في عينه الزكاة فإذا كان
 من نفس الأصل كان حوله حول أصله كالأصل كان الأصل نصاباً (مسئلة) وهذا حكم ما رجع في
 مال اشترى به نقده ومن عنده مائة دينار حال عليها الحول ثم اشترى بها سلعة فلم ينقد منها حتى باعها
 بربع ثلاثين ديناراً في الموازنة من رواية ابن القاسم عن مالك يزكي الربع مع ما بيده وقال عنه
 أشهب يأتف بالربع حولاً زاد في العتية من يوم يقبضه وجهر رواية ابن القاسم أنه لما اشترى سلعة
 بمائة دينار وعنده دينار وكان ثراؤه متعلقاً بها لأنه إنما يقضى منها فكانت أصلاً للربع في السلعة
 كالأصل فيها المائة **ووجهر** رواية أشهب أنه لما اشترى على ذمته فاداً لم ينقد الفئن صار الربع ربع
 ذمته صل ذلك إذا لم يكن بيده مال قال محمد وهذا أحب إلينا (فرع) فإذا قلنا لا يزكي حول
 المائة فقد روي أشهب عن مالك يأتف بالربع حولاً قال ابن المواز يكون حول الربع من يوم
 إذا نواشترى قال ابن القاسم وإلى هذا رجع مالك لأن ثمن السلعة في ذمته والمائة التي بيده لم تصل
 إلى الباع ولم يضمنها سوى أن ينقده غداً أو إلى شهر **وجهر** رواية أشهب أنها فائدة محضة لأنها
 لا تستند إلى مال يعتبر فيها حوله فوجب أن يكون حوله من يوم قبضها **ووجهر** رواية ابن القاسم أنه
 من اشترى السلعة بنية التجارة نبت فيها حكم الحول فإذا باعها بعد الحول ولم يكن رأس المال
 مما تجب فيه الزكاة زكى الربع لأنه كانت موجودة في قيمة السلعة من حين اشترى ولكن
 إذا ظهر (مسئلة) ولو اشترى سلعة بمائة وليس له مال فباعها بمائة وثلاثين ففي الموازنة من
 رواية ابن وهب عن مالك الربع فائدة وروي أشهب عن مالك إذا أقامت السلعة عنده حولاً زكى
 الربع مكانه **وجهر** رواية ابن وهب أن ربع فائدة لا تستند إلى جنس مال تجب فيه الزكاة لم تجب فيه
 زكاة **ووجهر** رواية أشهب ما تقدم قبل هذا من تفسير قول ابن القاسم وقيل أنه معنى قول أشهب
 في المسئلة التي قبل هذه وفي العتية بما يمنع هذا التأويل وقد أشرنا إليه في المسئلة المذكورة (مسئلة)
 ومن تلف عرضاً فجز فيه حولاً فرج ميمه لا فرد ما تلف فليرك ربع رواء ابن القاسم عن مالك
 وكذلك لو تلف مائة دينار فرج فيها بعد حول عشرين ديناراً فانه يزكي العشرين قال ابن القاسم
 وإلى هذا رجع مالك وأصل هذا ما تقدم من أن يبقى عنده السلف الذي لا عوض منه من عرض ولا
 عين حولاً كاملاً فإن حكم الزكاة متعلق به خارج فيه فهو نصاباً حال عليه الحول فتسقط الزكاة عن
 الأصل للدين ويبقى الربع يجري فيه الزكاة لأنه ليس عليه دين يقابله **و** ما من لا يوجب عليه زكاة
 فيرى أن أصله لم تجب عليه زكاة لم تجب في ربحه كغلة الربيع (مسئلة) ومن تلف مائة
 دينار فبقيت بيده حولاً ثم اشترى بها سلعة فباعها بعد الحول بمائتين فقد قال ابن القاسم يجعل مائة
 في دينه يزكي مائة وكذب على من قال عني أن المائة فائدة وروي ابن سحنون عن نافع و- إلى بن زياد

قال مالك في رجل كانت
 له خمسة دنانير مثلاً من
 فائدة أو غيرهما فتجرب فيها فلم
 يأت الحول حتى بلغت
 ما تجب فيه الزكاة فانه يزكها
 وإن لم تتم إلا قبل أن يحول
 عليها الحول بيوم واحد
 أو بعد ما يحول عليها الحول
 بيوم واحد ثم لازكاه فيها
 حتى يحول عليها الحول من
 يوم زكيت

عن ذلك يزكى الرمح وقال المغيرة هو فائدة وذكر ابن حبيب ان قول مالك يختلف في زكاة الرمح قال مطرف ان كان له في ثمنها دينار واحد أو أقل فلم يختلف قول مالك في هذا انه يزكى الرمح وفي كتاب ابن سحنون عن ابن نافع عن مالك ما يخالف رواية مطرف فقال من اشترى سلعة بثمانين فنقد فيها أربعين ليس معه غيرها ثم باها بثلاثمائة عند الحول يزكى الأربعين وما قبلها من الرمح وما بقي بيده فائدة وجه رواية مطرف ان أصل المال لما كان له منه شيء استند جميع الرمح اليه فزكاه لأصله كن معه عشرين فيشترى بعشرين فينقد منها عشرة ثم يبيع ويرجع عشرين فان الرمح كله يستند الى ماله فيه من النقود ورواية ابن نافع مبنية على انه من اشترى بدين لا وفاء له عنده فان ربحه فائدة فاذا كان قدر ربح فيها اشترى أصل ماله وذلك يوجب فيه الزكاة وبما اشترى على ذمته وذلك ينفي عنه الزكاة وجب أن تسقط عنها فاقابل ما زكى أصله زكى من الرمح وما قبل ما لا يزكى أصله لم يزك

(فصل) وقال الشافعي لا يضم الرمح الى أصله وان كان الاصل نصاباً والدليل على صحة ما نقوله ان هذا نماء حادث عن أصل تجب فيه الزكاة فاذا كان من جنس الاصل كان حوله حول أصله كالسهم مع الامهات (مسألة) اذا تمت ذلك فن كانت له عشرة دنانير حال عليها الحول فأنفق منها خمسة واشترى بسائرها سلعة فباعها بخمسة عشر دينارا فنقد قال ابن القاسم اذا اشترى السلعة قبل الانفاق بعد الحول زكى العشرين وان اشترى بعد الانفاق أو قبل الحول وقبل الانفاق فلا شيء عليه وقال الخزومي ان اشترى بعد انقضاء الحول فعليه الزكاة اشترى قبل الانفاق او بعده وان اشترى السلعة قبل الحول ولا زكاة عليه اشترى قبل الانفاق او بعده وقال اشهب لا يزكى حتى يبيع بعشرين دينارا سواء أنفق قبل الشراء او بعده وجه ما قلناه ابن القاسم انه اذا اشترى السلعة بعد الانفاق فانه لم يكمل عنده قط نه اب لانه كان بيده عشرة دنانير فأنفق خمسة وبقيت بيده خمسة اشترى بها سلعة فباعتها بخمسة - شري مثقالا لم يجمع عنده نصاب ولا زكاة - ليه واما اذا اشترى السلعة قبل الانفاق ثم باع السلعة بخمسة - شري ديناراً فنقدت بين ان فباعتها كانت خمسة عشر دينارا فكمثل بقيتها وبان الخمسة دنانير النصاب بيده حين امتاع السلعة فوجب فيها الزكاة ووجه قول الخزومي ان الشراء كان من جملة مال قد حال عليه الحول فوجب فيه الزكاة كما لو اشترى قبل الانفاق ووجه قول اشهب ان السلعة لما اشترت بخمسة ولم يكن المشتري مديراً كان حكمها حكم الخمسة حتى يباع بأكثر من ذلك فحينئذ يحكم لها بما بيعت به وذلك وقت قد أنفق فيه الخمسة الباقية بيده فلا يعتد بها في نصاب الزكاة ووجه آخر وهو ان وقت البيع هو وقت الحول لغیر المدير فلا يزكى الا ما كان في ملكه ذلك الوقت والله اعلم وحكم (مسألة) وهذا اذا كانت الزيادة نماء فان كانت فائدة فانها لا تنضاف الى الاصل سواء كان الاصل نصاباً أو غيره وقال أبو حنيفة ان الفائدة تنضاف الى النصاب فتزكى لحوله ولا تنضاف الى أقل من النصاب والدليل على صحة ما نقوله ان هذه فائدة عين ليست من نماء الاصل فلم يكن حولها حوله كالمال كان الاصل أقل من النصاب

(فصل) وقوله بعد ذلك ثم لازكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكى يريدها الرمح والاصل قد ثبت حولها يوم أدبت زكاتها فصار اشياء واحداً لانهم لما جرى فيهما الحول الاول على حد واحد وان تأخر ملك النماء عن ملك الاصل لا يمنع من ثبوت حكم الحول الاول فيه فبان يجري فيهما الحول الثاني على حد واحد وقد تساوى في الملك في جميع الحول أولى وأحرى ص **وقال مالك** في رجل كان له عشرة دنانير فقصر فيها لخال عليها الحول وقد بلغت عشرين دينارا انه يزكها

وقال مالك في رجل كان له عشرة دنانير فاقصر فيها لخال عليها الحول وقد بلغت عشرين دينارا انه يزكها

مكانه ولا ينتظر بها

ان يحول عليها الحول
من يوم لغت ماتجب فيها
الزكاة لأن الحول قد حل
عليها وهي عنده عشرون
ثم لا زكاة فيها حتى يحول
عليها الحول من يوم زكيت
وقال مالك الأمر المجتمع
عليه عند في إجارة العبيد
وخراجهم وكراء المساكن
وكذا المكتتب أنه لا تجب
في شيء من ذلك الزكاة
فلذلك أو كثر حتى يحول
عليه الحول من يوم يقبضه
صاحبه وقال مالك في
الذهب والورق يكون
بين الشركاء ان من لغت
حصة منهم عشرون دينارا
عينا أو مائتي درهم فعليه
فيها الزكاة ومن نقصت
حصة ماتجب فيه
الزكاة فلا زكاة - له وان
بلغت حصصهم جميعا ماتجب
فيه الزكاة وكان بعضهم
في ذلك أفضل نصيبا من
بعض أخذ من مال كل
انسان منهم بقدر حصته
إذا كان في حصة كل
انسان منهم ماتجب فيه
الزكاة وذلك أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
ليس فيما دون خمس
أواق من الورق صدقة
قل مالك وهذا أحب
ما سمعت إلى في ذلك

مكانه ولا ينتظر بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت ماتجب فيها الزكاة لأن الحول قد حل عليها
وهي عنده عشرون ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت * ش وهذا كما قال
أنه إذا حل الحول في الأصل وان كان لا يبلغ النصاب فإن الحول تأثرا فيه فإذا كمل الحول وهو
ينقص عن النصاب فلا زكاة فيه لعدم شرط وجوب الزكاة وهو النصاب فإذا انجبر فيها بلغت
ماتجب فيه الزكاة أدى الزكاة حيث لا ن شرط الزكاة قد وجد وهو النصاب والحول ويكون أول
الحول الثاني من يوم كل النصاب ووجب استخراج الزكاة ص * وقال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا
في إجارة العبيد وخراجهم وكراء المساكن وكتابة المكتتب أنه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة قل ذلك
أو كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه * ش وهذا كما قال أن الأمر المجتمع عليه عند
فقهاء الأصناف أنه لا زكاة في شيء من الفوائد حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضها صاحبها وانما كان
فيه خلاف روى عن معاوية وابن مسعود وابن عباس وقد وقع بعدهم على ما ذكر مالك فغلة العبيد
وكراء المساكن وكتابة المكتتب كلها فوائد فلا زكاة في شيء منها إلا بعد أن يحول عليها الحول من
يوم يقبضها بها أو من يقوم مقامه ص * قال مالك في الذهب والورق يكون بين الشركاء
أن من بلغت حصته منهم عشرون دينارا عينا أو مائتي درهم فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته عما
تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه وان بلغت حصصهم جميعا ماتجب فيه الزكاة وكان بعضهم في ذلك
أفضل نصيبا من بعض أخذ من مال كل انسان منهم بقدر حصته إذا كان في حصة كل انسان منهم
ماتجب فيه الزكاة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق
صدقة قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك * ش وهذا كما قال أن الشركاء وغيرهم في اعتبار
النصاب سواء فن كان عنده عشرون دينارا وجب عليه فيها الزكاة سواء كانت متميزة من
مال غيره أو مختلطة بمال غيره لأن مخالطة غيره بماله لا بدخل في ملكه من الجملية أكثر من مقدار ماله
منها وإذا انفرد ماله من مال غيره فلا زكاة عليه في أقل من النصاب فكذلك إذا شاركه غيره فإذا كان
المال لجماعة فإن كان منهم من له نصاب وجبت عليه الزكاة في حصته ومن قصر ماله عن النصاب لم تجب
عليه الزكاة وإن كان لغيره من شركائه ماتجب فيه الزكاة وإن كان لكل واحد منهم نصاب
واختلفت سهامهم فإن على كل واحد منهم من الزكاة بقدر ما كان يكون عليه منها وانفردوا لا تؤثر
الخلطة في العين ولا في الخبز وذلك لاعتين أحدهما أن الزكاة انما تجب على من ملك النصاب والثاني
أن العين لا يغفوه بعد النصاب فمن ملك أكثر من النصاب أخرج عن النصاب ما يجب عليه وأخرج
عما زاد بحساب ذلك قليلا كان أو كثيرا فلهذا لم يمتنع حكم العين في الزكاة بالخلطة وهذا مذاهب مالك
والشافعي وأبي يوسف وقال أبو حنيفة من عنده نصاب من العين وجبت عليه من كانه ولا زكاة عليه
في الزيادة على العشرين حتى تبلغ بالزيادة أربعين وعشرون دينارا فيكون عليه حينئذ في الزيادة
الزكاة وكذلك لا زكاة عليه بعد نصاب الورق في الزيادة حتى يبلغ النصاب بالزيادة مائتي درهم
وأربعين درهما فيزكى حينئذ عن الزيادة والدليل على ما قوله أن هذا مال يجب على متلفه مثله
فلم يكن فيه عفو بعد الوجوب كالحبوب
(فصل) وقوله وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق
صدقة استدلال منه بعموم حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الشركاء وغيرهم على أن الزكاة لا تجب
منهم على من عنده أقل من نصاب وحله لذلك على اجتماعها في الملك دون اجتماع الورق وإن لم تكن

في ملك واحد وقوله وهذا أحب ما سمعت إلى يقتضي أنه قد سمع فيه اختلاف من وياعن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري والسعبي وقال مالك في ذلك بقول علي بن أبي طالب وعمر بن عبد العزيز والمشقة السبعة بالمدينة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومن جهة المعنى أن الزكاة محتقة بالأموال التي تحتل المراساة ومن كان شريكاً في عشرين ديناراً ديناراً واحداً لم يحتل ماله المراساة أصل ذلك إذا لم يشارك به أحداً ص **✽** قال مالك وإذا كانت لرجل ذهباً وورق مفترقة بأيدي أناس شتى فإنه ينبغي له أن يحصيها جميعاً ثم يخرج ما يجب عليه من زكاتها كلها **✽** ش وهذا كما قال أن من كانت عنده ذهب مفترقة بأيدي أناس شتى على وجه القراض أو الوديعة أو غير ذلك من الوجوه التي يتمكن بها من تفخيها ولا يتعذر عليه نصر فيها فإن حكمها حكم المجتمع في يده لأن الاعتبار بأجتماعها في ملكه وتصرفه دون يده لأنه ما لو كانت يسده دون ملكه لم تجب عليه فيها الزكاة ص **✽** قال مالك من أفاد ذهباً أو ورقاً فإنه لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها **✽** ش وهذا كما قال أن من أفاد فائدة فلا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول سواء كانت جميع ماله أو أنصافاً إلى نصاب عنده فإنه لا زكاة عليه فيها وقد تقدم القول في ذلك (مسئلة) ومن أفاد عشرة دنانير في رجب ثم أفاد عشرة أخرى في المحرم فإنه يزكها جميعاً لحول الآخرة ولو كانت الأولى عشرين ديناراً والثانية عشرة دنانير فإنه يزكي الأولى لحولها ثم يزكي الثانية لحولها وهكذا إذا احتى برجعا إلى أقل من النصاب وذلك بأن يبقى منها أقل من عشرين ديناراً فسقطت الزكاة فهما فإن لغت أحدهما بتمامها ما يبلغها جميعاً النصاب بعد أن زكيت كل ذهب منهما فلا يخفى أن يكون ذلك قبل أن يدرك حول الثانية أو بعده فإن كان قبل أن يدرك حول الثانية أو الأولى بعد حول الثانية زكيت الأولى من يوم بلغت النصاب سواء كان الفاء في الأولى أو الثانية وزكيت الثانية لحولها وكانت على حولها من حين زكيتها وإن كان ذلك بعد أن يدرك حول الأولى منهما حول الثانية فقد صار حولها واحداً من يوم بلغا النصاب وزكيتا على ذلك وبالله التوفيق

✽ الزكاة في المعادن ✽

ص **✽** مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فثلث المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة **✽** ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبلية وقال ابن نافع إن القبلية لم تكن خطية لأحد وإنما كانت فلاة والمعادن على ثلاثة ضرب ضرب منها لجاعة المسلمين كالبراري والموات وأرض العنوة وضرب منها في أرض الصلح وضرب منها ظهر في ملك رجل من المسلمين فأما ما كان لجاعة المسلمين فإن للإمام أن يقطعها من شاء ومعنى إقطاعها إياه أن يجعل له الانتفاع بها مدة محدودة أو غير محدودة ولا يملكه رقبته لانتهاها بمنزلة الأرض التي لجاعة المسلمين فلا يملكها من يبيعها عليهم ولا يملكها بعضهم وسيأتي بيان هذا إن شاء الله تعالى (مسئلة) وأما ما ظهر منها في أرض الصلح فقال ابن حبيب يقطعها للإمام من ذكر وذكر ذلك عن لقي من أصحاب مالك وقال ابن نافع وابن القاسم لاحق للإمام فيها وهي لأهل الصلح وجه ما قاله ابن حبيب أنهم إنما صاروا على ما تقدم ملكهم له وهذه معادن مودعة في الأرض لم يعلموا بها ولا تقدم ملكهم عليها ولا تناولها الصلح فكان للإمام أن يقطعها من شاء ووجه ما قاله ابن

قال مالك وإذا كانت لرجل ذهب أو ورق مفترقة بأيدي أناس شتى فإنه ينبغي له أن يحصيها جميعاً ثم يخرج ما يجب عليه من زكاتها كلها قال مالك ومن أفاد ذهباً أو ورقاً فإنه لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها

✽ الزكاة في المعادن ✽
وحدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فثلث المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة

نافع ان هذا من جملة أملاكهم وان كانت غايته لانها من أصل الارض كسائر أراضيهم وابن القاسم
وان كان يوافقه في معادن الصلح فان وجه ذلك عندهم انما صالحوا عليها فوجب ان يوفي لهم بما
اعتقدوه وعاقدها عليهم وان كان عمالا يملكه أهل الاسلام كالمصالحواو بأيديهم شيء من اموال
المسلمين وحقوق جماعتهم لم يؤخذ منهم وأقرب بأيديهم وفاء لهم ولذلك قال ابن القاسم ان من اسلم من
أهل الصلح ويده معدن اخرج عن يده واقطعه الامام من شاء وجهه ما ذهب اليه ابن نافع ان هذا من
الاصول الثابتة فجاز ان يملكها من كانت في أرضه كالعيون والآبار (مسئلة) واماما كان
منها في أرض رجل من أهل الاسلام فانه لا يملكه في قول ابن القاسم وقال مالك ذلك له وله منه
ووجه القولين ما تقدم (مسئلة) اذ انبت ذلك فنقطع من هذه المعادن شيئا لم يكن له بيعه لانه
لا يملكها قال ابن القاسم ولا يورث عنه ذلك وقال أشهب يورث عنه ولا يبيعها وله أن يرد ان
ترك الامام ذلك بيدورته بمنزلة الاقطاع لهم وأما حقيقة المبراث فلا يصح فيها لان موروثهم لم يملكها
(فصل) وقوله فملك المعادن لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة دليل واضح على أن المعدن يجب فيها
يخرج منه الزكاة وانما لا يؤخذ منها شيء غير زكاة ما يخرج منها وفي هذا بابان أحدهما ان المعدن
لا يسمى ركازا والثاني انه لا يؤخذ منه الا الزكاة

(الباب الاول في أن المعدن لا يسمى ركازا)

أما المعدن فلا يسمى ركازا وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة المعدن يسمى ركازا والدليل على ما
فقوله ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجماء جبار والبرجبار والمعدن
جبار وفي الركاز الخمس فوجه الدليل منه أن المعدن جبار وفي الركاز الخمس ولو كان المعدن
ركازا لقال وفيه الخمس ودليلنا من جهة المعنى أن الركاز من ركزت الشيء اذا دفنته والمعدن نبات
أبته الله في الارض وليس بوضع آدمي فسمى ركازا قال صاحب العين ركزت الشيء ركز اغرخته

(الباب الثاني في انه لا يؤخذ منه الا الزكاة)

وأما وجوب الزكاة في المعدن دون الخمس فان المعدن على ضربين ضرب يتكف به مؤنة عمل فهذا
لا خلاف أنه لا يجب فيه غير الزكاة وضرب لا يتكف فيه مؤنة عمل وانما يوجد نكرة فهذا اختلف
قول مالك فيه فقال مرة في الزكاة وقال مرة أخرى في الخمس وقال أحمد واسحق لا يؤخذ من كل
معدن الا الزكاة وقال أبو حنيفة يؤخذ من كل معدن الخمس والشافعي مثل الثلاثة الاقوال
ودليلنا على أخذ الزكاة منه حديث شريفة في معادن القبلية وانها لا تؤخذ منها الى اليوم غير الزكاة
ودليلنا من جهة القياس ان هذا ما لم يتقدم عليه ملك غيره واستفاد من الارض بتكف عمل
فوجب فيه الزكاة دون الخمس كالزروع وقولهم لم يتقدم عليه ملك احتراز من الركاز (فرع) اذا
ثبت ذلك فالنمرة التي لا يتكف فيها عمل رواه ابن القاسم عن مالك فيها الخمس وروى ابن نافع عن
مالك فيها الزكاة ورواية ابن القاسم قوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس وركاز الموضوع
في الارض وهو دفن الجاهلية والقطع الموجودة في الارض من الذهب والفضة لان هذا لم يتكف
فيه مؤنة ولا عمل فأشبه الموضوع في الارض ووجه قول ابن نافع ان هذا استفاد من الارض
فوجب فيه الزكاة دون الخمس كالذي استفاد بالعمل فعلى هذا يكون الركاز عند ابن القاسم
ما يوجد في الارض ولا يتكف فيه عمل سواء تقدم عليه ملك أو لم يتقدم عليه ملك والركاز عند

ابن نافع ما تقدم عليه ملك (فرع) فاذا قلنا برؤية ابن القاسم فان العمل المتعبر في تمييز النشرة من غيرها هو التصفية للذهب والتخليص لها دون الحفر والطلب فاذا كانت القطعة خالصة لا تحتاج الى تخليص فهي النشرة المشبهة بالركاز وفيها الخس وما اذا كانت ممزوجة التراب وتحتاج الى تخليص فهي المعدن ويجب فيها الزكاة قاله الشيخ أبو الحسن ص **قال مالك أرى والله أعلم أنه لا يؤخذ في المعادن ما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه وما زاد على ذلك أخذ بحساب ذلك مادام في المعدن نيل فاذا انقطع عرفه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الاول يتبدأ فيه الزكاة كما ابتدئت في الاول** ش وهذا كما قال ابنه لا يؤخذ ما يخرج من المعادن شيء حتى يبلغ عشرين دينارا من الذهب أو مائتي درهم من الورق وقال أبو حنيفة يؤخذ من قليله وكثيره ولا يعتبر فيه النصاب وهذه المسئلة مبنية على قوله بوجود الخس فيه لان الخس اذا أخذ بمعنى الركاز لم يعتبر فيه نصاب على ان النصاب غير معتبر عنده في الحب اذا كانت الزكاة تجب فيه وعند مالك رحمه الله انما تؤخذ منه الزكاة والنصاب عنده معتبر في الحب وغير ذلك مما تؤخذ منه الزكاة فأما النشرة التي تخرج من المعدن - في رواية ابن القاسم يؤخذ منها الخس وهي عنده من جلة الركاز فكان يجب ان لا يعتبر فيه النصاب ولا اذ كرفيه لما والله أعلم (مسئلة) ومن أخرج من معدن صاب من ذهب وورق فقد قال الشيخ أبو القاسم يضم ما يخرج من احدهما الى الآخر وزكاهما على قول محمد بن سلمة يضم ما خرج من معدن الى ما خرج من معدن اذا كانا اقطاعا لرجل واحد فبين ن يضم ما يخرج من أحدهما من الورق الى ما يخرج من الآخر من ذهب كما يضم أحدهما الى الآخر في زكاة ما حال عليه الخول وأما على قول سحنون فيبطل أن يكون معدن واحد يخرج منه ذهب وورق والله أعلم (مسئلة) فان عمل شركا جماعة في المعدن فأصاب كل واحد منهم فل من النصاب وما أصاب جميعها كثر من النصاب قال ابن الماجشون عليهم الزكاة وقال سحنون لا زكاة عليهم فقول ابن الماجشون مبنى على ان المتعبر في النصاب انما هو لمن قطع المعدن وهو واحد فلا استبار بمعدن العاملين إذا ما يخرج من المعدن على ملك واحد وقول سحنون مبنى على أن الاعتبار في ذلك بالعاملين ولذلك قال سحنون والمغيرة انه يعتبر في صفة من يخرج من المعدن الذهب والورق ما يعتبر في صفة مالك سائر الاموال من الحرية والاسلام وقال ابن الماجشون تجب فيه الزكاة ان كان يبدأ او ذميا

(فصل) وقوله فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه يريد وقت وجوبها ويحتمل أن يريد بذلك عند أخذه من المعدن واجتماعه عند العامل ويحتمل ان يريد به عند تصفيته واقتسامه **قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي أن الزكاة انما تجب فيه عند انفصاله من معدنه كالغرة والزرع تجب فيه الزكاة ببذل صلاحه والله أعلم وأحكم**
(فصل) وقوله ما كان في المعدن نيل فان انقطع عرفه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الاول يشد فيه الزكاة كما لو ابتدئت في الاول يريد ان النيل الاول لا يضاف الى الثاني في الزكاة سواء بلغ الاول نصابا وقصر عنه أو زاد عليه لان حكمه حكم الزرع فكما لا يضاف زرع عام الى زرع عام أحرق في الزكاة كذلك لا يضاف نيل الى نيل فانقطع النيل بمنزلة انقراض العام واستئناف النيل بمنزلة استئناف حصاد عام آخر (مسئلة) ومن قطع معادن فأصاب في كل واحد منها أقل من نصاب وفيها أصاب من جميعها كثر من نصاب فقد قال سحنون لا يضم بعض ذلك الى بعض ولكل

قال مالك أرى والله أعلم أنه لا يؤخذ في المعادن ما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه وما زاد على ذلك أخذ بحساب ذلك مادام في المعدن نيل فاذا انقطع عرفه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الاول يتبدأ فيه الزكاة كما ابتدئت في الاول

معدن حكمه وقال محمد بن مسلمة يضم بعضها الى بعض كزرع فدادين زرعت في عام واحد وجهه قول
سحنون ان النبلين في معدن واحد لا يضم بعضها الى بعض مع قرب المدة فبان لا يضم نبل الى نبل
في معدنين متباينين أولى وأحرى ص **﴿ قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من
الزرع يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد
العشر ولا ينتظر أن يحول عليه الحول ﴾** ش وهذا كما قال انه لا يعتبر فيه ما يخرج من المعدن حول
خلافا لابي حنيفة في قوله انه لا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول والدليل على ما قوله ان الحول انما
شرع في العين والماشية لتكامل النماء ولما كان الزرع يتكامل نماءه عند حصاده ثم لا تنأى فيه بعد
ذلك تلك التفتية وان تأتت فيه غير هابا بالتجارة لم يعتبر فيه بعد ذلك حول ثم وجدنا المعدن يتكامل
نمائه من جهة الارض عند اخراجه ثم لا تنأى فيه مثل تلك التفتية وأن تنأى فيه التفتية بوجه آخر
فوجب فيه الزكاة عند ظهوره وان لم ينتظر به الحول كالزرع

﴿ زكاة الركاك ﴾

ص **﴿ مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاك الخمس ﴾** ش قوله صلى الله عليه وسلم في الركاك الخمس
نص منه صلى الله عليه وسلم على أن هذا حكمه وانما اختلف الناس في معنى الركاك فاختلف قول
مالك في ذلك فعنى ماروي عنه ابن القاسم ان الركاك ما وجد في الارض من قطع الذهب والورق
مخالفا لا يحتاج في تصفيته الى عمل سواء كان ممادفن في الارض أو بما نبتت الارض مخلصا كالنبات
وغير ذلك ومعنى ماروي عنه ابن نافع ان الركاك ما وضع في الارض وانما وجد فيها من النادرة ولم يتقدم
عليه ملك فانه معدن وبهذا قال الشافعي وقال ابن المواز ان الركاك ما هو ممادفن من الذهب والورق
خاصة وقال أبو حنيفة ان الركاك ما يخرج من المعدن ولما وضع في الارض من المال المدفون وقال
صاحب العين ان الركاك يقال لما وضع في الارض ولما يخرج من المعدن من قطع الذهب والورق
وأما تراب المعدن فلا نعلم احدا منهم ان الركاك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيه الخمس يقتضي اثبات الخمس فيه وليس فيه نص على من له
ذلك الخمس الا أنه يستدل عليه بالاجماع على وجوب دفعه الى الامام العدل وقدر روى عيسى عن ابن
القاسم عن مالك في مختصر ابن شعبان اذا كان الامام جاثرا يخرج الواجبه خبسه فيستدق به
ولا يدفعه الى من يعيب فيه وكذلك ما فضل من المال عن أهل المواريث ولا علم اليوم بيت مال انما هو
يتظلم وكذلك العشر والكلام في هذا في أربعة أبواب أحدها صفة دافئه والثاني صفة موضعه
والثالث صفة في نفسه والرابع حكم الواجله

﴿ الباب الاول في صفة دافئ الركاك ﴾

فأما صفة دافئه فلا يخلو من ثلاثة أضرب أحدها أن يوجد عليه سبأ أهل الاسلام والثاني أن
يوجد عليه سبأ الجاهلية والثالث أن يجهل أمره ويشكل فأما ما وجد عليه سبأ أهل الاسلام
فيسمى كثر او هو لفظ يعرّف كمتعرف للقطعة ثم حكمها حكم الاسلام وأما ما وجد عليه سبأ أهل

قال مالك المعدن بمنزلة
الزرع يؤخذ منه مثل
ما يؤخذ من الزرع يؤخذ
منه اذا خرج من المعدن
من يومه ذلك ولا ينتظر به
الحول كما يؤخذ من الزرع
اذا حصد العشر ولا ينتظر
أن يحول عليه الحول
﴿ زكاة الركاك ﴾

• وحدثنى يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب وعن أبي سلمة
ابن عبد الرحمن عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال في
الركاك الخمس

الكفر فهو الركاك وفيه الخمس وأما ما جهل أمره وأشكل حاله فسيأتي ذكره بعد هذا
إن شاء الله تعالى

﴿ الباب الثاني في صفة موضعه ﴾

وأما صفة موضعه فأتين أن من دفن الكفر فعلى خمسة أضرب أحدهما ما أصيب في بلاد العنوة
والثاني ما أصيب في بلاد الصالح والثالث ما أصيب في فيافي المسلمين والرابع ما أصيب في أرض
الحرب والخامس أن يجهل أمرها فأما ما أصيب في بلاد العنوة فقال ابن القاسم حكمه حكم النفي
ويصرف خمسة إلى وجه الخمس ويفرق أربعة أخماسه على مفتحي الأرض وعلى ذريتهم هدهم
وروي أنه بلغه عن مالك وقال مطرف وابن الماجشون وأصبع وابن نافع يكون أربعة أخماس لمن
وجده ويخرج خمسة في وجه الخمس وقال أشهب في المجموعة أن عرف أهل العنوة فهو لمن امتنع
البلاد أن عرفوا والأقلعامة المسلمين وخمسة في وجه الخمس وجه رواية ابن القاسم أن هذا مال لم
يوصل إليه إلا بدلك الجيش وهم الذين ظهر وأعلى ذلك الموضع وعلى ما فيه بدعوة الإسلام فكان
فيها لهم كالظاهر على وجه الأرض ووجه قول مطرف وابن الماجشون أن التوصل إنما كان إليه
بالوجود له وذلك مما انفرد الواجد له وأما الغامون للأرض والمتقلبون عليها فلم يقدر وأعلى التوصل
إليه فكان لمن وجده دونهم (مسئلة) وأما الضرب الثاني وهو ما أصيب في بلاد الصالح فقال
ابن القاسم والمغيرة هو لأهل الصالح دون غيرهم قال الشيخ أبو القاسم في تفريعه وميه الخمس وهذا
إذا كان واجده من غير أهل الصالح فإن كان واجده من أهل الصالح فقد قال ابن القاسم هو له وقال
غيره بل هو لجملة أهل الصالح وقال مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصبع ما وجد في أرض
الصالح فهو لمن وجده وقال أشهب أن علمه من أموال أهل الصالح كان لهم وكان حكمه حكم اللقطة
يعرف لمن ادعاهم أقدم على ذلك في كنيسته وسنت إليه اللقطة وإن علم أنها ليست من أموالهم
ولامن أموال من ورثه فهو لمن وجده ويخرج خمسة وجه قول ابن القاسم أن هؤلاء صالحوا على
بلادهم فهم أحق بما فيها من غائب ما في بطنها كما هم أحق بما على ظهرها وعلى ذلك أدوا الجزية
وجه قول مطرف أنهم إنما وقع صلحهم على ما ظهر اليهم وما يمكن أن يعرفوه وما كان مغيبا في
الأرض مما لا سبيل إلى معرفته فلم يتناولوا صلحهم كالأيتناولوا إيتاءهم لها لو ابتاعوها ووجه قول
أشهب أنه إذا كان من أموالهم كانت لقطة لهم ضاعت لهم فإن عرف أنها لرجل منهم دفعت إلى من
اعترفها كدفن المسلمين وإن لم يكن لهم فهي لقطة تتبين ممن يعرفها فهي لمن وجدها ويخمسها لأنه
استفادها من جهة التخمس ويجب على هذا أن تبين أنها من أموال قوم قبلهم أنه لاحق لهم فيها
وهي لمن وجدها على حسب ما تقدم مثل أن تكون الأرض فيما تقدم من الزمان للروم ثم غلب عليها
القبط فمولى عليها ووجد الركاك وعليه سائر الروم فإنه يكون لمن وجده ويكون حكمه حكم
ما وجد في بلاد العرب من دفن الجاهلية التي لم يصالحوا عليها (مسئلة) وأما ما وجد في فيافي
العرب والصحارى التي تقع عنوة وأسلم أهلها عليها فقال مالك أنه لمن وجده ويخرج خمسة لأنهم لم
تفتح عنوة فيسكون أربعة أخماسه لمن اقتضه ولم يصالح عليها أهلها فيكون لأهل الصالح ويكون لمن
وجده ولا أعلم فيه خلافا (مسئلة) وأما ما وجد في أرض الحرب فهو للجيش الذي وصل الواجد
له إليه لم لا تمال ظهر عليه وأغلب عليه باسم الإسلام كسائر النفي (مسئلة) فإن جهلت الأرض

فلم يدر حكمها قال سحنون في العتية هولم أصابه يري ويخمس وجهه ذلك انه لما لم يعلم عليه ملك متقدم لأحد وجب أن يكون لمن وجهه كالنبي يوجد في قبا في الارض وصحارى العرب

(الباب الثالث في صفته في نفسه)

أما صفته في نفسه فان هذا الذي تقدم حكم الذهب والفضة وأما غير ذلك من الاعاس والخزى والمؤلؤ والطيب فاختلف قول مالك فيه فقال مرة لأخس فيه وبه قال ابن القاسم وابن المواز وقال مرة فيه الخس واختاره أيضا ابن القاسم وبه قال مطرف وابن الماجشون وابن نافع وجه في الخس ما احتج به ابن المواز من ان الركاز انما هو الذهب والفضة وأما سائر العروض فليست بركاز فلا شيء فيها ووجه القول الثاني أن اسم الركاز عام لكل ما وضع في الارض فوجب أن يحمل على عومه إلا ما خصه الدليل وهذا التأويل لهذه اللفظة اقتضى الخلاف على ما ذكرناه

(الباب الرابع في صفة الواجد له)

أما صفة الواجد له فقد قال ابن نافع هولم أصابه ويخمس سواء كان حراً أو عبداً أو امرأته أو ائصال فيه عموم قوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس ومن جهة المعنى ان هذا مال لم يوصل اليه بالغلبة فلم يختص بأهل الغلبة والحرب كاللقطه (مسألة) وأما ما وجد في أرض الصلح أو أرض العتوة من الركاز اذا قلنا بقول ابن الماجشون هولم وجده قال انما ذلك اذا كانت الارض ملكاً له أو غير مملوكة وان كانت الارض ملكاً لغيره فأربعة خناس الركاز لرب الارض وقاسه على الاجبر يحفر في دار رجل فيجد كنزاً فلاحق فيه للأجبر وقال ابن نافع اذا ملك الارض غير الواجد فهو لمن وجده دون رب الارض ووجهه ان رب الارض اذا عرف ان المال لم يكن له ولا مورثه فهو لمن وجده ولاحق فيه لصاحب الدار لانه لا يملك الركاز بابتاع الدار ص قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولونه ان اركانا هودفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولم يتكف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فأما ما طلب بمال وتكف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس بركاز ص وهذا كما قال ومعنى ذلك ان دفن الجاهلية هو الذي لا يطلب بمال ولا يتكف فيه كبير عمل لانه لا سمية عليه فيطلب في الغالب وأما ما طلب بمال وتكف فيه عمل كالمعدن الذي له سمية وعلامة يطلب لما وينفق في طلبه الاموال ويتكف فيه كبير العمل من التصفية وطلب النيل وغيرهما ور بما أصيب ور بما أخطئ فليس بركاز ونحوه رأيت لمحمد بن سلمة في تفسيره هذا القول لما لرحمه الله

(ما لا زكاة فيه من التبر والحلى والعنبر)

ص قال مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبى بنات خيها يتأى في حجرها لمن الحلى فلا تخرج عن حبلين الزكاة ص قوله كانت تلبى بنات أخيه يتأى في حجرها يريد أنها كانت تلبى النظر لمن وأخوها الذي كانت تلبى بناته هو محمد بن أبي بكر ولم يكن شقيقها وانما كان شقيقها عبد الرحمن ويحتمل أن تكون ولاتها بايعا بهن اليها أو بتقديم الامام لها على ذلك ولا تكون لها ولاية بالاخوة وسيأتى تفسير هذا في الوصايا ان شاء

قل مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولونه ان اركانا هودفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولم يتكف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فأما ما طلب بمال وتكف فيه كبير عمل فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس بركاز ص ما لا زكاة فيه من التبر والحلى والعنبر ص

حدثني يحيى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبى بنات أخيه يتأى في حجرها لمن الحلى فلا تخرج عن حبلين الزكاة

الله تعالى واليتيم هو الذي مات أبوه واحتاج إلى الولاية عليه والحجر هو المنع يقال فلان في حجر فلان إذا كان قد منعه من التصرف

(فصل) وقوله لمن الحلي يقتضى ملكه له وإن لم يتصرف فيه لكونهن محجورات فقد يملك من لا يتصرف وهو الصغير والسفيه ويتصرف من لا يملك وهو الموصى والاب والامام وقوله فلا يخرج من حليهن الزكاة ظاهر هذا اللفظ أنها كانت لا يخرج زكاة الحلي ولا ترك مثل عائشة أخرجهما إلا أنها كانت ترى أنها غير واجبة فيه وهو مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يخرج الزكاة من الحلي ودليلنا أن الحلي مبتذل في استعمال مباح فلم تجب فيه زكاة كالتياب ص **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجوار به الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة **ش** قوله كان يحلي بناته وجوار به الذهب دليل على أنه كان يميز أن يحلي النساء الذهب ولا خلاف في جواز ذلك وقوله كان يحلي بناته وجوار به الذهب يحتمل أنه كان يملكهن ذلك ويحتمل أنه كان يزيمهن به ويبقى ذلك على ملكه

(فصل) وقوله ثم لا يخرج زكاته على حسب ما ذكرناه من أن الحلي المتخذ للباس المباح لازكاة في هذا المذهب ظاهر بين الصحابة وأعلم الناس به عائشة رضي الله عنها فأنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم ومن لا يخفى عليها أمره في ذلك وعبد الله بن عمر فإن أخته حفصة كانت زوج النبي صلى الله عليه وسلم وحكم حليها لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخفى عنها حكمه فيه ص **مالك** من كان عنده تبرأ وحلي من ذهب أو فضة ولا يتنفع به لبس فإن عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشرة إلا أن ينقص من وزن عشرين ديناراً عينا أو مائتي درهم فإن نقص من ذلك فليس فيه الزكاة وإنما تكون فيه الزكاة إذا كان إنما يمسكه لغير اللبس وأما التبر والحلي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه ولبسه فأما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة **ش** وهذا كما قال إن من كان عنده تبرأ وحلي لا يريد به لبس فإن الزكاة عليه فيه لأن الذهب والفضة من الأموال المعدة للتفريق ولذلك يجب فيها الزكاة ولا يخرج عن ذلك إلا بالعمل وهو الصياغة ونية اللبس فإذا لم يوجد فيه اللبس تعلقت به الزكاة لأنه قد يعرض للتفريق وطلب الفضل مع الصياغة وكذلك سائر أنواع الذهب يجب فيها الزكاة حتى يجمع فيها الأمران الصياغة والمباحة ونية اللبس المباح (فرع) وسوى مالك بين حلي الذهب والفضة بعمارات أو شراء أو غير ذلك من نوى به التجارة فهو للتجارة ومن نوى به القنية فهو على القنية رواه ابن المواز عن ابن القاسم قال إن الصياغة والنية قد وجدتا فيه فأما العروض فيعتبر في شرائها النية على ما يأتي بعده هذا وأما ما ملك من بارات أو حبة فلا زكاة فيه ينوي بذلك قنية أو تجارة وأما الماشية التي تبلغ النصاب ففيها الزكاة ملكها بعمارات أو حبة نوى بها القنية أو التجارة وسأيت ذكرها بعد هذا إن شاء الله تعالى (مسئلة) الصياغة على وجهين أحدهما الصياغة المباحة في الذهب والفضة للنساء وهو ما يستعمل منها للتجميل والزينة وفي الجسد قال الشيخ أبو اسحق وما يتخذ النساء لشعورهن وأزرار جيوبهن وأقفال ثيابهن وما يجري مجرى اللباس فلا زكاة فيه يريد بأقفال ثيابهن ما يتخذ في الثياب المفرجة كالأزرار قال أبو اسحق وما يتخذ للرايا وأقفال الصناديق وتحلية المذاب ففيه الزكاة (مسئلة) وأما ما يباح من الفضة للرجل في ثلاثة أشياء السيف والخاتم والمصحف والأصل في ذلك ما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة ونقش محمد رسول الله وأما السيف فإن فيه أضراراً للدين وأرهاباً

وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجوار به الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة قال مالك من كان عنده تبرأ وحلي من ذهب أو فضة لا يتنفع به لبس فإن عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشرة إلا أن ينقص من وزن عشرين ديناراً عينا أو مائتي درهم فإن نقص من ذلك فليس فيه الزكاة وإنما تكون فيه الزكاة إذا كان إنما يمسكه لغير اللبس فأما التبر والحلي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه ولبسه فأما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة

على المشركين وأما المصنف فإن فيه اعزاز القرآن وجلال المصنف وأما غير ذلك من آلة الحرب كالرمح والسرّج واللجام والمهامير والسكاكين وقال ابن حبيب لا بأس باتخاذ المنطقة المقضفة والأسلحة كلها ومنع ذلك في السرّج واللجام والمهامير والسكاكين وقال ابن وهب لا بأس بتفويض جميع ما يكون من آلة الحرب السرّج واللجام وغيره وجهاً رواية ابن القاسم أن ما يجوز للرجل أن يتعلّى به من الفضة على ثلاثة أوجه أحدها ما يتعلّى به الأذى وهو المصنف والثاني ما يختص بالحرب وهو السيف والثالث ما يختص باللباس وهو الخاتم ولما كان الذي يستعمل منه من باب الذكّر واحداً وهو المصنف وما يستعمل منه في باب اللباس واحداً وهو الخاتم وجب أن يكون ما يستعمل منه في باب الحرب واحداً وهو السيف وقد أجمعت على أن السيف يباح فيه ذلك فوجب أن يمتنع سواء وجهاً رواية ابن حبيب أن آلة الحرب مما فيه أرهاق على المشركين وأما السرّج واللجام والمهامير فما لا يختص بالحرب بل يستعمل في غيرها أكثر مما يستعمل في الحرب ووجه رواية ابن وهب أن هذا كله مما لا يختص بالحرب منه ففيه أرهاق على المشركين فجاز تفويضه كالسيف (فرع) فهذا ما يباح للرجل من التعلّى بالفضة على هذا الوجه وأما الضرورة فقد قال الشيخ أبو اسحق من اتخذ أنفاً من ذهب أو ربط به أسنانه فلا زكاة فيه ووجه ذلك أنه مستعمل مباح لما روي أن أحد الصحابة اتخذ أنفاً من فضة فأتى عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب (مسئلة) وأما أواني الذهب والفضة والسكاكيل وغير ذلك مما لا يتعلّى به الجسد فلا يجوز استعماله وقال القاضي أبو محمد لا يجوز اتخاذه وقال الشيخ أبو القاسم بن الجلاب اقتناؤه حرام وقال الشافعي يجوز اتخاذه ولا يجوز استعماله ومسائل أصحها نأخذ في ذلك لأنهم يجوزون بيع أواني الذهب والفضة في غير مسئلة من المدونة ولو لم يجر اتخاذهما لوجب فسخ البيع فيها واستدل القاضي أبو محمد على أنه لا يجوز اتخاذهما بأن ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه كالخمر والخنزير (مسئلة) إذا ثبت ذلك فلا يجوز استعماله ففيه الزكاة قال الشيخ أبو اسحق يكسر الأواني من ذلك وما يجوز استعماله فلا زكاة فيه (فصل) وقوله فإن عليه الزكاة في كل عام يريد أن الزكاة تتكرر فيه كتكريرها في الدينار والدرهم فالزكاة فيه ربع الشربة كالدنانير والدرهم ونصابه كنصاب الدنانير والدرهم (فصل) وقوله وإنما تكون فيه الزكاة إذا كان إنما يمسكه لغير اللبس يريد إذا اتخذها لغير لبس من اتخذها ولا لبس غيره بسببه وإنما اتخذها لتجارة أو اتخذها المرأة عدة للدهر إن احتاجت بآئته ففيه عليها الزكاة قاله ابن حبيب وقال مطرف عن مالك فممن عنده حلّ لباس لا ينتفع به عليه فيه الزكاة ووجه ذلك أنه لم يتخذ لللبس المتخذ ولا لبس آخر بسببه (مسئلة) وأما اتخاذه لللبس فعلى ضربين أحدهما أن يلبسه المتخذ أو يلبسه غيره بسببه فاما ما اتخذ لللبس فهو مثل ما يتخذ الرجل من الحلّي الذي قد منازكر أباحت وتخذ المرأة من الحلّي المباح لها فهذا الاختلاف في المذهب في نفي الزكاة فيه وكذلك ما يتخذ من الحلّي المباح للعارية لأنه متخذ لللبس مباح مع ما يقترب بذلك من القربة بالعارية (مسئلة) وأما إذا اتخذ الحلّي للكراء فإن اتخذت المرأة ما هو مباح لها من حلّيها أو اتخذ الرجل ما هو مباح له من حلّيه فقد قال ابن حبيب لا زكاة يمينه وإن كان لا يلبسه وإنما اتخذ لغيره ورواه ابن القاسم عن مالك ما أظن فيه زكاة وأما أن اتخذ الرجل حلّي النساء للكراء فقد قال ابن حبيب فيه الزكاة وحكى القاضي أبو محمد أن الشيخ أبا القاسم حكى عن مالك قولاً مطلقاً ممن اتخذ

يكره فيه الزكاة وبه قال محمد بن مسلمة وجه الرواية الاولى انه متخذ للباس بسبب المتخذ فاشبه
 العارية بوجه الرواية الثانية انه ورق أو ذهب مد للقاء فوجبت فيه الزكاة كالتخذ للتجارة (مسئله)
 وأما اتخاذ الرجل حلي النساء ليلبسه أهله فان كانت عنده من اتخذه لها فان ذلك يسقط الزكاة وان
 اتخذه لامرأة يستقبل نكاحها وامرأة يستأنف شراءها فقد روى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن
 عبد الحكم ولنديين من أصحاب مالك فيه الزكاة وروى عن أشهب وأصبغ لازكاة فيه وجه القول
 الأول ما احتج به ابن حبيب بان المتخذ له ليس من لباسه ولا صار الى ما مل منه بربادته ليس من
 لباسه ولا عنده حين اتخذه أهل للتخلي به فلم يوجد شرط الاباحة ووجه القول الثاني انه متخذ
 لاستعمال مساح فأثر ذلك في إسقاط الزكاة كالألتخذ حلي سيف أو مصحف أو خاتم برصده لولد
 أو لعارية فقد قال ابن حبيب لازكاة فيه قال وكذلك ما اتخذه المرأة من حلي النساء لاللبسه ولكن
 لا ينعى أن تكون لها

(فصل) وقوله التبر والحلي المكسور الذي يربده أهله أصلاحه ولبسه معناه انه يربده أصلاحه للباس
 المباح رواه ابن المواز عن مالك وذلك انه يستدام فيه شرط إسقاط الزكاة في العين وهذا اذا أرادت
 المرأة أصلاحه لنفسها أو للبس أحد من النساء بلبسها وأما أصلاح الرجل مال النساء ليرصده امرأه
 يترجها فقد روى ابن المواز عن مالك يركيه وقال أشهب لا يركيه وأسكره محمد وجه قول مالك
 أنه انما يربده أصلاحه بمواصلة فيزمره فيه الزكاة كالألتوى أصلاحه للبيع ووجه قول أشهب ان
 ما أصدقه الزوج المرأة من الحلي مقتضاه لجلها به وليس لها الاستبداد بتصرفه في غير ذلك من
 منافعها فأثر ذلك في إسقاط الزكاة كالألتقاء في ملكه وحلي به نساء ص ^ع قال مالك ليس في
 اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة ^ع وهذا كما قال ان اللؤلؤ والمسك والعنبر وسائر
 العروض لازكاة فيها لانها لا تحب الزكاة في أعينها فتركى لانفسها لما قد مناه انه لازكاة الا في عين
 أو حرث أو ماشية لانها لا تنفي وانما أصلها القنية والاتباع ولبسها يضر به فتجب فيها الزكاة فاذا أراد
 بها التجارة لم تنتقل الى وجوب الزكاة فيها بمجرد النية لان موضوعها النية كالدنانير والدرهم لما
 كانت موضوعا للتمتع لم تنتقل الى القنية بمجرد النية فاذا انضاف الى ذلك العمل وهو الصباغة
 خرجت عن النية الى باب القنية وكذلك العروض فلا ينتقل الى التجارة ووجوب الزكاة بمجرد
 النية حتى ينضاف الى ذلك العمل المخالف لموضوع القنية وهو البيع والشراء فيصير للتجارة ويجب
 فيها الزكاة (مسئله) وما خرج بذلك عن موضوعه بالنية والعمل فانه يرجع الى موضوعه بمجرد النية
 قال ابن المواز ما ابتعت من السلع للقنية لم ينصرف بالنية الى التجارة وما ابتعت منها أو من الحيوان
 للتجارة ثم صرفته الى القنية ثم نعته فروى ابن القاسم عن مالك لا يركي ثمنه لانه قد صار للقنية وروى
 أشهب عن مالك يرجع الى أصله في التجارة ويركي ثمنه ولا نعتة نية القنية فوجه رواية ابن القاسم
 ما احتج به انه يرجع الى أصله بمجرد النية كالذهب والفضة ووجه رواية أشهب ان العروض لها قيم
 وبها تتعلق الزكاة فلا ينتقل عما اشتريت عليه بمجرد القنية لانها ان اشتريت للتجارة فليقيمها اصل
 في التجارة وان اشتريت للقنية فليقيمها اصل في القنية فلا ينتقل عما اشتريت به بمجرد النية والله
 أعلم وأحكم

قال مالك ليس في اللؤلؤ
 ولا في المسك ولا في العنبر
 زكاة

﴿ زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال اتجروا في أموال اليتامى لاتأكلها الزكاة ﴾ ش قوله اتجروا في أموال اليتامى اذن منه في ادارتها وتفتيتها وذلك ان الناظر لليتيم انما يقوم مقام الاب له فن حكمه ان ينمى ماله ويقرم له ولا يقره لنفسه لانه حينئذ لا ينظر لليتيم وانما ينظر لنفسه فان استطاع ان يعمل فيه لليتيم والا فليدفعه الى ثقة يعمل فيه لليتيم على وجه القراض يجوز ان يكون له فيه من الربح وسائر اليتيم

(فصل) وقوله لاتأكلها الزكاة دليل على نبوت حكم الزكاة فيها ولو لم تجب فيها الزكاة لما قال ذلك كما لا يقول لاتأكلها الخس لما لم يكن للخمس مدخل فيها وقال بعض أصحاب أبي حنيفة الزكاة هاهنا النفقة عليهم واستدل على ذلك بوجهين أحدهما ان الزكاة لا تنفي جميع المال فلو ان المراد به النفقة التي تستغرق جميع المال والوجه الثاني ان اسم الصدقة ينطلق على النفقة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المسلم اذا أنفق على أهله كانت له صدقة وهذا الذي يتعلق به ليس به صحيح لان الزكاة لا تنطلق على النفقة ثم عا ولا نفقة وليس اذا انطلق عليها اسم الصدقة مما يقتضي ان ينطلق عليها اسم الزكاة لأن اللغة لا تؤخذ قياسا وجواب آخر وهو ان اسم الصدقة لا ينطلق على النفقة لانه لو بنى داره لم يقل تصدق بشئ وانما وصف ذلك بأنه صدقة بمعنى انه يؤجر به وما عترض به من أن الزكاة لا تستغرق المال غير صحيح لانها ان لم تستغرقه فانما ذهب بأكثره ولا يبقى منه الاقل من الثمن وهذا في حكم اتلاف جميعه ولو أن رجلا كل رجل مالا جسيما ولم يبق منه الا عشرين دينارا أو ثلاثين دينارا الصبح منه أن يقول له أكلت مالي فلامعنى لاعتراضهم وانما اضطروهم الى هذا التعنيف في التأويل قولهم ان أموال اليتامى لازكاة فيها والذي ذهب اليه مالك والشافعي ان الزكاة واجبة في أموال الصبيان والمجانين دليلنا من جهة السنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمعاذ ابن جبل وأعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم وهذا عام في جميعهم ودليلنا من جهة القياس ان كل زكاة تلزم الكبير فاهاتلزم الصغير كزكاة الحرث والفطر (مسئله) اذا ثبت ذلك فان الذي تجب عليه الزكاة هو الولي وهو الذي يعصى بترك اخراجها واما الطفل فليس بعاص وكذلك اذا تركه يتلف أموال الناس ولا يأمره بالصلاة اذا وجب أمره بها فان ذلك كله مما يلزم الولي وبما سببه دون الصغير ص ﴿ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال كانت عائشة تلي وأخا يتيمن في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة ﴾ ش قوله انها كانت تليه هو وأخا له لعله يريد عبد الله بن عمر أخا القاسم بن محمد فكانت عائشة رضي الله عنها تخرج الزكاة من أموالها وهذا ما روى عن عمر وعبد الله بن عمر وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وقد قال ذلك عمر بن الخطاب للناس وأمرهم به وهذا يدل على أنه كان من الحكم المعمول به والمتفق على اجازته ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تعطى أموال اليتامى الذين في حجرها من يتجر لهم فيها ﴾ ش قوله ان عائشة رضي الله عنها كانت تعطى أموال اليتامى من يتجر فيها يريد انها كانت تراه نظرا لهم لئلا تفنيها الزكاة والنفقة منها على الايتام فكانت تعطى لمن يتجر فيها وهذا جائز لولي أن يفعله في مال اليتيم وقد تقدم ذكره ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد انه اشترى لبنى أخيه يتامى في حجره مالا فيبيع ذلك المال بعد بمال كثير

﴿ زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها ﴾

• وحدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال اتجروا في أموال اليتامى لاتأكلها الزكاة • وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال كانت عائشة تلي وأخا يتيمن في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة • وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تعطى أموال اليتامى الذين في حجرها من يتجر لهم فيها • وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه اشترى لبنى أخيه يتامى في حجره مالا فيبيع ذلك المال بعد بمال كثير

يكون اشتراهم من أموالهم على معنى النظر لهم لفضل لهم منه ما يقوم بهم وتبقى العين ويزيد بالمعارة والتفتية وهذا من أفضل ما يفعل في أموالهم ويحتمل أن يكون أنما اشتراهم لما فيه من الربح وأنه يباع بعد ذلك بأكثر مما اشتراه به وإن لم تكن له غلة تقوم بهم وهذا كله جائز للوصي أن يفعل له وليس له أن يبيع لهم شيئا من أموالهم إن باعته بقبضته إلا لحاجة تدعوهم إلى ذلك الاتفاق أو لوجود غبطة نبيها مع هذا إن شاء الله تعالى ص **قال مالك** لا بأس بالتجارة في أموال اليتامى لهم إذا كان الولي مأموئاً ولا أرى عليه ضماً ش وهذا كما قال إن الولي وهو الأب والوصي أن يتجر في أموالهم ويبيعها لهم وأما أن يتسلفها ويبيع فيها لنفسه كما يفعل من لا خبر فيه من الأوصياء فإن ذلك نظر لأنفسهم دون الأيتام إلا أن يدعو إلى يسير من ضرورة في وقت ثم يسرع برده وتنبهته للأيتام فاما أن تصرف منافعهم على الأيتام وتحصل التجارة فيه والانتفاع به للأوصياء فذلك اثم لا يحل له لأن الأيتام يملكون رقة الأملالك ويملكون الانتفاع بها فكما ليس للوصي استهلاك الرقة والاستبداد بها كذلك ليس له استهلاك المنفعة والأفراد بها ولا يلزم هذا المودع لأن المودع قد ترك الانتفاع بها مع القدرة عليها فجاز للمودع الانتفاع بها ويجري ذلك مجرى الانتفاع بطل حائطه وضوء سراجيه وليس كذلك اليتيم فإنه إنما دفع ماله إلى الوصي لينفقه فلا يجوز له أن يصرف هذه المنفعة إلى نفسه كالمبضع معه لا يجوز له أن يشفع بالمال دون ربه (فصل) وقوله إذا كان الولي مأموئاً وتجري في مال اليتيم فحسراً وتلف المال فإنه لا ضمان عليه لأنه لم يتعد وأما عمل ما وجب عليه أن يعمل

﴿ زكاة الميراث ﴾

ص **قال مالك** أنه قال إن الرجل إذا هلك ولم يؤد زكاة ماله أنى أرى أن يؤخذ ذلك من ثلث ماله ولا يجاوز بها الثلث وتبدأ على الوصايا وأراها بمنزلة الدين عليه فذلك رأيت أن تبدأ على الوصايا قال وذلك إذا أوصى بها الميت قال فإن لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك أهله بذلك حسن وإن لم يفعل ذلك أهله لم يزمهم ذلك ش وهذا كما قال إن الرجل إذا أوصى بزكاة ماله أن يخرج من ثلث ماله ويبدأ بذلك على الوصايا وذلك أن ما يوصى به على ضربين أحدهما أن يكون ما لم يفرط فيه مثل أن يرى عليه مالا قد وجبت فيه الزكاة فموت قبل أن يتمكن من أدائها فهذا إذا أوصى بها أو أمر بإخراجها في مرضه من رأس ماله فإن لم يوص بها ولم يأمر بإخراجها فلا ين القاسم عن مالك يأمر ورثته بذلك ولا يجبرون وهذا حكم زكاة الفطر عنده وشبه يقول هي من رأس ماله ويجبر ورثته على ذلك وجه رواية ابن القاسم أنه إذا لم يأمر بها لعلة ففأخرجها فلا يجب عليهم إخراج زكاة لا يتيقن بقائه على غيرهم مع أن الظاهر إذا أمسك عنها ولم يأمر بها أنه قد أداها ووجه قول أشهب أن هذه زكاة لم يفرط فيها فسكنت واجبة من رأس المال وإن لم يأمر بها كزكاة الحبوب والثمار قال ابن الموزان قال مالك في الزرع والتمرة (مسئلة) وأما إن كانت زكاة ففرط فيها فإنه إن أوصى بها أخرجت من الثلث وقال الشافعي هي من رأس المال والدليل على صحته ما نقله أنه لو كان ما قاله لا وشك أن يفرط في زكاة ماله في كل عام ولا يخرجها ويحصى ذلك كله ويوصي به عند موته فربما استغرق ذلك جميع ماله وربما لم يبق به ماله فيؤدى هذا إلى إبطال الزكاة والميراث (مسئلة) فوجه التفريط في العين أن يمكن من أدائه فلا يؤديه وفي الحب والتمر أن يؤديه إلى بيته قاله أشهب في

قال مالك لا بأس بالتجارة
في أموال اليتامى لهم إذا
كان الولي مأموئاً فلا أرى
عليه ضماً

﴿ زكاة الميراث ﴾
• وحدثنى يحيى عن مالك
أنه قال إن الرجل إذا هلك
ولم يؤد زكاة ماله أنى أرى
أن يؤخذ ذلك من ثلث
ماله ولا يجاوز بها الثلث
وتبدأ على الوصايا وأراها
بمنزلة الدين عليه فذلك
رأيت أن تبدأ على الوصايا
قال وذلك إذا أوصى بها
الميت قال فإن لم يوص
بذلك الميت ففعل ذلك
أهله فذلك حسن وإن لم
يفعل ذلك أهله لم يزمهم
ذلك

المجموعة ووجه ذلك انه اذا آواه الى بيته فقد تعدى عليه بذلك لانه كان يجب أن يدفعه الى مستحقه قبل نقله الى بيته وبالله التوفيق (فرع) فاذا أخرج الزكاة بما حكمه حكم الحول في الاجزاء وقبل استيفاء الحول على الحقيقة فتلفت قبل دفعها الى أهلها ص **قال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا تجب على وارث زكاة في مال ورثته في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول على ثمن مباح من ذلك أو اقتضى الحول من يوم باعه أو قبضه** ش قوله انه لا يجب في مال ورثته زكاة حتى يحول عليه الحول قول صحيح لان الموروث من المال فائدة والفائدة يستقبل بها الحول من يوم يقبضها مستقيدها والأموال الموروثة على ضربين ضرب تجب الزكاة في عينه وضرب تجب الزكاة في قيمته فأما ما تجب الزكاة في عينه فانه على قسمين قسم ليس فيه عمل قنية وقسم فيه عمل قنية فأما ما ليس فيه عمل فسواء نوى به تجارة أو غيرها فان زكاته تؤدى اذا حال عليه الحول من يوم قبضه الوارث وما كان فيه عمل قنية وهي الصياغة فان نوى به التجارة زكاة الحول من يوم يرثه وان نوى به القنية فلا زكاة عليه فيه وان لم ينو شيئا فهو على أصله في حكم الزكاة وتعلقها به وما كانت الزكاة في قيمته فسواء نوى به التجارة أو لم ينو ها تؤدى زكاته بعد أن يحول الحول على ثمن ما يبيع منه من يوم قبضه الوارث وان باعه بعرض ونوى به التجارة فحين يحول الحول على العرض الذي قبضه على بيعه التجارة والادارة (مسألة) ويعتبر الحول على حسب ما يمكن من تفيئة المال فان كان من الاموال التي لا تنفق الا بالعلم كالدنانير والدرهم فلا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم يقبضها هو أو من يقوم مقامه من وكيل أو وصي ولو أقامت قبل ذلك اعيوانا فان كانت من الاموال التي تنفق بأنفسها كالماشية فقد قال ابن القاسم الزكاة عليه بها اذا حال عليه الحول فيها من يوم ورثها وان لم يقبضها وقال المغيرة حكمها حكم الدنانير والدرهم لازكاة فيها حتى يقبضها وجه قول ابن القاسم ان الماشية تنفق بأنفسها فلما لم تتعذر عليه تفيئتها وجبت عليه فيها الزكاة ولم يؤثر في اسقاط عدم قبضها لالم يؤثر في تفيئتها وأما الدنانير والدرهم فانها لا تنفق الا بيده وتصريفه فاذا تعذر قبضه لماعتذر وجه تفيئتها فلم يجب عليه فيها زكاة ووجه قول المغيرة ان هذا وارث ما لا تجب عليه في عينه الزكاة فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من يوم قبضه كالذهب والفضة ص **قال مالك السنة عندنا انه لا تجب على وارث في مال ورثته الزكاة حتى يحول عليه الحول** ش وهذا كما قال لما ذكرناه من انه في بدعيه وهو قادر على تفيئته وقوله حتى يحول عليه الحول يريد من يوم قبضه أو قبضه من يجوز له قبضه فيقيم بيده مدة التفيئة وهي الحول حينئذ يجب عليه زكاته فاما اذا تعذر عليه تفيئته فلا زكاة عليه فيه وكذلك لازكاة عليه بعد قبضه حتى تمضي له المدة المضروبة للتفيئة والله أعلم وأحكم

﴿ الزكاة في الدين ﴾

ص **قال مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد بن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاةكم** فن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة ش قوله هذا شهر زكاةكم يحتمل أن يقول هذا لمن عرف حاله في الحول ويحتمل أن يريد انه الشهر الذي جرت عادة أكثرهم باخراج الزكاة فيه ان كان يريد العين وان كان يريد الماشية والذي يجب اخراج الزكاة فيه ليتمكن من بيع الساعة ذلك الوقت فيؤخذ الزكاة منها ولا يحتسب لهم في ثمن من ذلك بما عليهم من الدين

قال والسنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجب على وارث زكاة في مال ورثته في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول على ثمن مباح من ذلك أو اقتضى الحول من يوم مباحه أو قبضه وقال مالك السنة عندنا انه لا تجب على وارث في مال ورثته الزكاة حتى يحول عليه الحول

﴿ الزكاة في الدين ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد بن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منها الزكاة

(فصل) وقوله فن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم يريد أو العين وإن كان الدين لا يؤخذز كانه الا انه قد يجب اخراج الزكاة منه اذا كان عنده عرض يفي بدينه فيكون حينئذ الذي يجب عليه الدين يؤدى مالا لولا بقاء الدين عليه لم يتركه فكان يأمرهم بذلك رفقاً بهم واشفاقاً عليهم وإن كانت من الأموال الناضرة وهي الماشية فكان يأمرهم أن يؤدوا منها ما عليهم من الدين من جنسها أو من غير جنسها ببيعها أو اداء دينهم لثلاث أو خذ منهم صدقاتها وهي ما يباع بعد المدقة لاداء الدين والله اعلم وأحكم ص **عن مالك عن أبي يونس بن أبي عمية السخيتاني** أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً يأمره برده الى أهله ويؤخذز كانه لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فانه كان ضميراً **ش** قوله أولاً أن يؤخذ منه الزكاة لما مضى من السنين لما كان في ملكه ولم يزل عنه كان ذلك شبهة عنده في اخذ الزكاة منه لسائر الأعوام ثم نظر بعد ذلك مرآى أن الزكاة تجب في العين بأن يتمكن من نفيتها ولا تكون في يد غيره وهذا مال قد زال عن يده الى يد غيره ومنع هذا عن نفية لم تجب عليه غير زكاة واحدة وهذا حكم المال المصوب الذي كان مما يرجو رده اليه تطوعاً أو بحكم فانه لا يزكيه إلا لعام واحد ووجه ذلك أن المال قد انض في يده في طرفي الحول ولو كانت أحوالاً فانه حصل منها حول واحد انض في طرفيه المال في يد صاحبه ولا اعتبار بما بين ذلك لأن القاصب لو غصبه منه يوم ماتم رده اليه لم يعتبر ذلك في اسقاط الزكاة عنه في ذلك الحول لو غصبه منه ثم عمل الحول لم تجب عليه فيه زكاة حتى يردده اليه فتجب عليه فيه زكاة وثبت أن الاعتبار بمحصول المال في يد صاحبه طرفي الحول والله أعلم (مسألة) وأما اللقطة فروى ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد وابن نافع عن مالك أن صاحبها لا يزكيتها إذا رجعت اليه إلا لعام واحد وقال المغيرة يزكيتها لكل عام ووجه قول مالك أن المال في يد غير مالك ولا يقدر على نفية المال المصوب ووجه قول المغيرة أن ضمانه منه فكان بمنزلة المال الذي يديده وكيله (مسألة) وأما من دفن مالا فنسي موضعه فوجده بعد أعوام فقد قال مالك يزكيه لكل سنة والفرق بينه وبين اللقطة أن اللقطة بيد غيره والمال المدفون ليس بيد غيره وقال ابن الموزان ان دفنه في صحراء ثم نسيه فلا زكاة عليه فيه وان دفنه في بيته أو في موضع يحاط به فعليه فيه الزكاة لكل عام ووجه ذلك أنه قادر على الوصول اليه بمحض جميع الموضع وهذا لما يتأبى في الصحراء وقد قال القاضي أبو الحسن بن القصار ان من كان ممنوعاً من التصرف في ماله بكل حال فلا زكاة عليه فيه إلا حول واحد وإن أقام أحوالاً كثيرة كالغصوب والمثلث والدين والقرض والمال الذي جعله المودع خلافاً لأبي حنيفة والشافعي والدليل على ذلك أن هذا مال منع من نفية فم تجب فيه زكاة كالذي خرج عن ملكه قال ولا يلزم على هذا مال المحبوس لانه قادر على نفية ماله كاله والله أعلم ص **عن مالك عن يزيد بن خصيفة** أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعليه زكاة فقال لا **ش** انه لا زكاة على من عليه دين اذا كان له مال بمقدار الدين يريد أن لا مال له غيره من عرض ولا غيره وللشافعي قولان أحدهما مثل هذا والثاني انه لا يمنع الزكاة والدليل على ما نقوله ان الزكاة مال ينتقل الى ملك من غير عوض فان كان على المالك دين كان الدين أحق بالمال كالميراث والهبة والصدقة هذا الذي قاله القاضي أبو محمد ويلزم على هذا زكاة العين والحرف **قال القاضي أبو الوليد** رضي الله عنه والأظهر في ذلك عندي أن يقال ان الدين متعلق بالذمة والدنانير والدراهم وهما معنى الذهب والورق ومعظم مقصودهما لا يتعين وإنما

• وحدثني عن مالك عن أبي يونس بن أبي عمية السخيتاني أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً يأمره برده الى أهله ويؤخذز كانه لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فانه كان ضميراً • وحدثني عن مالك عن يزيد بن خصيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعليه زكاة فقال لا

يؤثر في قوة الدفعة موضعها فلذلك اختص الدين بهذا النوع من المال وأسقط حكم الزكاة فيه لأنه لما
 تعلق به حكم الزكاة وحكم الدين كان الدين مقدما وذلك بخلاف زكاة الحرث والماشية فإن الماشية
 والثمار والحبوب التي تتعلق بها الزكاة متعينة متعلقة الزكاة بها ولا يتعلق الدين بها فقدست الزكاة
 فيها على الدين **ص** قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين إن صاحبه لا يزكيه حتى
 يقبضه وإن أقام عند الذي هو له سنين ذوات عدد ثم قبضه صاحبه لم تجب عليه الزكاة واحدة
 فإن قبض منه شيئا لا تجب فيه الزكاة فإنه إن كان له مال سوى الذي قبض تجب فيه الزكاة فإنه يزكي
 مع ما قبض من دينه ذلك قال وإن لم يكن له ماض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه
 لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه ولكن يحفظ عدما اقتضى فإن اقتضى بعد ذلك ماتم به
 الزكاة مع ما قبض من دينه قبل ذلك فعليه فيه الزكاة **ح** وهذا كما قال إن من كان له دين من مال
 لا يدره فإنه لا يزكيه وجه ذلك ما قاله مالك رحمه الله إن الدين ربما تولى ولا يدرى صاحبه هل يقبض
 أم لا فلا يكف أداء الزكاة عنه من ماله فربما ذلك قبل أن يقبض فيؤدي الزكاة عما لم يصر إليه قال
 أصبغ ولأنه تلك اسقاط الزكاة فيه بأن يأخذ به عرضا أو به لمن هو عنده وبما بين ما قاله مالك
 رحمه الله أنه لو كان له مال غائب عنه في بلد نازح ومال عليه الحول فإنه لا يكف أداء الزكاة عنه
 مما يديه لأنه لا يدرى هل يصل إليه أم لا وإن كان في يد وكيل أو مبيع مع ماله كيد له لكان من ضمه
 فبأن لا يكف أن يخرج ما يديه من ماله عن مال هو يدي غيره أو في ضمه أولى وأحرى

(فصل) وقوله لا يزكيه وإن أقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد ثم قبضه صاحبه لم تجب عليه
 الزكاة واحدة وهذا كما قال لما ذكرناه والاعتبار أن ينض يديه في طرفي الحول وهذه المدة وإن
 كانت عشرة أعوام إذا لم ينض المال في يده إلا في أولها وآخرها بمنزلة حول واحد والافلأ أو جينا
 عليه فيه الزكاة في كل عام وهو يدي غيره بماؤه لأدى ذلك إلى أن تسهل الزكاة ولهذا الوجه
 أظننا الزكاة في أموال القنية لأننا لو جينا فيها الزكاة لاستهلكها والزكاة إنما هي على سبيل
 المواساة في الأموال التي تمكن من تفنيها فلا تفنيها الزكاة في الأغلب (فرع) وإن كان دينه
 دناير فاعما يزكي ما قبض رواء ابن مسنون عن ابن نافع عن مالك ووجه ذلك أن الزكاة المتعلقة
 بالعين إنما تجرى في المال على ما هو عليه يوم وجوب الزكاة وإنما تجب الزكاة في الدين يوم قبضه فإذا
 كان ذهاب حكمه حكم الذهب وإن كان ورقا حكمه حكم الورق ولو أخذ به عوض لم يزك إلا على
 حكم العوض والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فإن قبض منه شيئا لا تجب فيه الزكاة فإنه إن كان له مال سوى الذي قبض تجب فيه
 الزكاة فإنه يزكي ما قبض من دينه ذلك يريد أنه إن قبض أقل من النصاب ولم يكن له مال غيره فإنه
 لا يزكيه لجواز أن لا يقبض من دينه غيره فنكون قدأ وجبنا عليه الزكاة في أقل من النصاب فإن كان
 عنده مال غيره قد حال عليه الحول فزكاه أولم يزكه بأن قد بلغ النصاب أو كان قل من النصاب وإذا
 أضيف إلى ما قبض من دينه فبلغ النصاب يزكي ما قبض من دينه لأنه قد وجد فيه سبب الحول وهو
 مستند إلى مال قد حال عليه الحول وبلغ النصاب أو بلغ ما قبض من الدين النصاب فيكون ما قبض
 من دينه بمنزلة فائدة حال عليها الحول ثم قبض الدين والله أعلم

(فصل) ولو كان ما يديه من المال لا يبلغ مع ما قبض من دينه النصاب لم يزك شيئا منهما حتى يقبض
 من دينه فإذا أضافه إلى ما تقدم قبضه وإلى ما يكون يديه مما حال عليه الحول بلغ النصاب فإنه يزكي

قال مالك الأمر الذي
 لا اختلاف فيه عندما في
 الدين إن صاحبه لا يزكيه
 حتى يقبضه وإن أقام عند
 الذي هو عليه سنين ذوات
 عدد ثم قبضه صاحبه لم
 تجب عليه الزكاة واحدة
 فإن قبض منه شيئا لا تجب
 فيه الزكاة فإنه إن كان له
 مال سوى الذي قبض تجب
 فيه الزكاة فإنه يزكي مع
 ما قبض من دينه ذلك قال
 وإن لم يكن له ماض غير
 الذي اقتضى من دينه وكان
 الذي اقتضى من دينه لا
 تجب فيه الزكاة فلا زكاة
 عليه فيه ولكن يحفظ
 عدما اقتضى فإن اقتضى
 بعد ذلك عدما ماتم به الزكاة
 مع ما قبض قبل ذلك فعليه
 الزكاة فيه

جميع ذلك يوم قبض ذلك الذي بلغ النصاب ثم يزكى بعد ذلك قليل ما يقبضه من دينه وكثره لانه مستند الى ما قد زكى والله أعلم (مسئلة) وان كان ما بيده من المال لم يعمل عليه الحول فانه لا يزكى ما قبضه من دينه مما هو اقل من النصاب لان ما قبض من دينه لو كان فائدة لم يزك عند حواله اذ لم يبلغ النصاب ولم يكن عنده مال حل عليه الحول يبلغ النصاب (فرع) فان أنفق ما قبضه من الدين وهو عشرة دنانير قبل أن يحول الحول على الفائدة التي هي عشرة دنانير فقد حكى ابن المواز أن ابن القاسم وأشهب اختلفا في أن أحد عشرة بعد عشرة ستة أشهر فأفق العشرة الاولى بعد حوالها ثم حل حول الثانية فقال أشهب يزكى عن المالكين لاننا اذا أخرنا زكاة المال الاول لاننا لم نعلم ان المال الثاني يحول عليه الحول فاما يتقنا ذلك الآن علمنا وجوب الزكاة عليه فيه وقال ابن القاسم لا زكاة ليه في الثانية يزكى الاول اولم يزكها لانه لم يعمل حول الثانية وعنده من المال الاول ما ينزبه النصاب (فرع) ومن زكى دينه قبل قبضه فهل يجزئه أم لا قال ابن القاسم لا يجزئه وقال أشهب يجزئه وجه قول ابن القاسم ان الزكاة لا تجب فيه الا قبضه فاذا أخرجه زكاته قبل وجوبها لم يجزه كالأخرجه قبل الحول ووجه قول أشهب ان الزكاة تجب في الدين بالحول لانه عين وانما يتأخر أدائها لاسيما علم وجوب الاداء لان ذلك انما يعلم بالتبض فهذا اذا أخرجه زكاته قبل قبضه فلم يخرجها قبل وجوبها واما ذلك بمنزلة ما نقول ان الزكاة تجب في الفثرة بعد الصلاح ثم لا يلزمه الانخراج الا بعد الجداد ولو أخرجه زكاة قبل الجداد وبعد الصلاح لاجراء ذلك ص ^ع قال مالك فان كان قد استهلك ما اقتضى ولا أول يستهلك قال فالزكاة واجبة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين دينارا عينا ومائتي درهم فعليه فيه اربعة اضعاف ما اقتضى من دينه او كثير فعليه فيه الزكاة بحسب ذلك ^ش وهذا كما قال ان استهلكه لما كان قبضه من دينه اذا كان اقل من النصاب لا يسقط عنه الزكاة اذا قبض منه ما يمت به النصاب لانه مال قد حل عليه الحول وانما اجزت الزكاة فيها كان قبض اذا كان اقل من النصاب لاننا لا ندري لعله لا يقبض سائر فنوجب عليه الزكاة في اقل من النصاب فلما قبض سائر علمنا وجوبها فها قبضه ولا و آخرها ثم اذا قبض بعد ذلك قليلا وكثيرا وجبت فيه الزكاة لانه زيادة على النصاب فوجب الزكاة في قليله وكثره (فرع) ولو اقتضى عشرة من دينه فتلفت بأمر من السماء ثم قبض أخرى فقد قال محمد ابن المواز ليس عليه زكاة ماتلف من ذلك من الدين وغن العرض وقال سحنون في المجموعة سواء تلفت سببه أو بفرضه يزكها وهو قول ابن القاسم وأشهب وجه قول ابن المواز انها تلفت بفرض سببه قبل وجوب اخراج زكاته فلم يجب عليه ان يزكها أصل ذلك اذا تلف المال قبل الحول أو بعد الحول من غير تفریط ووجه قول سحنون انه اذا اقتضى العشرة فحكمها مراعاتها فان قبض كمال النصاب تبين انه قد كان وجب عليه فيها الزكاة وان لم يقبض غيرها تبين ان له حكم الافراد ويكون حول ما يقبضه من دينه حين يتم النصاب يوم يتم قبضه النصاب ثم ما قبض بعد ذلك فعوله يوم قبضه لان يوم قبض ما يتم فيه النصاب هو اليوم الذي وجب فيه اخراج الزكاة وأول حول المال الذي جرت فيه الزكاة يوم يجب اخراج الزكاة منه فان كثرت أحوال ما قبض منه بعد النصاب واختلطت فانه يضيف الاخرى الى الاولى في الدين وفيما بيع من العروض واختلطت أحواله رواه ابن نافع وعلى ابن زياد عن مالك وقاله ابن القاسم وما كثر من الفوائد التي تست عليه أحوالها فعند مالك وسحنون يضيف الاولى الى الثانية وقال ابن حبيب يضيف الاخرى الى الاولى وجه قول مالك ان هذا مال لم

قال مالك فان كان قد استهلك ما اقتضى أولا ولم يستهلك قال فالزكاة واجبة عليه ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم فعليه فيه الزكاة ثم ما اقتضاه بعد ذلك من قليل أو كثير فعليه فيه الزكاة بحسب ذلك

يحل فيه الحول فاذا أضفت الاخرى الى الاولى كنت من كيا قبل الحول واذا أضفت الاولى الى
 الاخرى كنت من كيا بعد الحول ولهذا فارق الدين والاموال التي تقدمت فيها الاحوال لان حكم
 الحول قد جرى في جميعها ووجه قول ابن حبيب ان هذه احوال التبت فكان حكمها أن يضم
 الاخرى الى الاولى كاحوال الدين (فرع) ومن اقتضى دينار عن دين له احوال فتجرب فيه
 فصار عشرين دينارا ثم اقتضى دينارا آخر فتجرب فيه فصار عشرين دينارا ففي كتاب ابن المواز عن
 ابن القاسم يزكي احدا وعشرين دينارا فقط لان الزكاة في الدينار والثاني يوم قبضه وما ذكر عن
 مالك انه يزكي الرع لحول من يوم يربحه ليس بقوله وقول أصحابه وهي رواية ابن عبد الحكم وأشب
 عنه قال الشيخ أبو محمد وقد ذكرها سمعون فأكبر منها ما نسكرا بن المواز ومعنى ذلك انه لما قبض
 الدينار الثاني وفدركي الدينار الاول وربحه كان الدينار الثاني مضافا اليه فجب فيه الزكاة بقبضه
 وذلك حوله فاذا تجرب فيه بعد ذلك وربح فاعاد حوله الربح منه حول الدينار يوم قبضه والله أعلم ص
 قال مالك والدليل على ان الدين يغيب أعواما ثم يقضى فلا يكون فيه الا زكاة واحدة ان العروض
 تكون للتجارة عند الرجل أعواما ثم يبيعها فليس عليه في أثمانها الا زكاة واحدة وذلك انه ليس على
 صاحب الدين أو العروض أن يخرج زكاة ذلك الدين أو العروض من مال سواء وانما يخرج زكاة
 كل شيء منه ولا يخرج الزكاة من شيء عن شيء غيره ح ش وهذا على نحو ما استدلل به مالك رحمه الله
 وهو دليل صحيح على من خالفه في هذه المسئلة ووافق على أن العروض لا تؤدى زكاتها الا بعد بيعها
 فانه يجب عليه مثل ذلك في الدين أن لا يزكي حتى يقبض وذلك ان الزكاة انما تتعلق بعين المال لا بالذمة
 بدليل انه لو تلف قبل الحول أو تلفه باختياره لم تجب عليه الزكاة ولو حال الحول تلف قبل أن يذم
 من أدائه لم يلزمه شيء ووافقنا في ذلك كله أبو حنيفة الا انه قال ان تلف هو المال بعد الحول قبل مجي
 الساعي ضمن واختلف قول الشافعي في ذلك فمرة قال تتعلق الزكاة بالذمة ومرة قال تتعلق بالعين
 ودليلنا قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ودليلنا من جهة السنة قول النبي صلى
 الله عليه وسلم وأعلمهم ان الله قد فرض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم
 ودليلنا من جهة القياس أن هذا حق طرأ على المال فلم ينقل الى الذمة ابتداء كجناية العبد المتعلقة
 برقبته فاذا ثبت أن الزكاة متعلقة بعين لم يجب على رب المال أن يخرج زكاته من غيره كما لا يجب على
 صاحب العرض أن يخرج زكاته من غيره ولا يجب على رب الدين أن يقطع السالكين بجزء من الدين
 لانه لا خلاف انه لا يجزى أن يخرج الزكاة في ذم الرجل وانما يخرج عينان من جنس العين أو الحرث أو
 الماشية وكذلك لا يجزى أن يخرج صاحب العرض عن زكاة عرضه عرضا فكما لا يجب على العرض
 أن يؤخر الزكاة حتى يبيع عرضه فيزكي ذلك المال لعام واحد كذلك صاحب الدين له أن يؤخر
 الزكاة حتى يقبض دينه فيزكيه لعام واحد والدين في ذلك آيين لان العرض في يده ماله ونماؤله
 وضمانه منه والدين ليس بيد مالك ولا نماؤله ولا ضمانه عليه فاذا لم يلزمه اخراج الزكاة عن عرضه مع
 ما ذكرنا فبان لا يلزمه اخراج الزكاة عن دينه أولى وأحرى ص قال مالك الامر عندنا في
 الرجل يكون عليه الدين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض
 سوى ذلك ما يجب فيه الزكاة فانه يزكي ما يبيده من ناض ما يجب فيه الزكاة ح ش وهذا كما قال لان
 الدين يسقط الزكاة من العين عن مقداره الا أن يكون له من العرض ما يفي بالدين فانه يحتسب
 بالدين في ذلك العرض ويزكي جميع العين وقال أبو حنيفة يجعل الدين في العين ويسقط الزكاة

قال مالك والدليل على أن
 الدين يغيب أعواما ثم
 يقضى فلا يكون فيه الا
 زكاة واحدة ان العروض
 تكون للتجارة عند
 الرجل أعواما ثم يبيعها
 فليس عليه في أثمانها الا
 زكاة واحدة وذلك انه
 ليس على صاحب الدين
 أو العروض أن يخرج
 زكاة ذلك الدين أو
 العروض من مال سواء
 وانما يخرج زكاة كل شيء
 منه ولا يخرج الزكاة من
 شيء عن شيء غيره قال مالك
 الامر عندنا في الرجل
 يكون عليه دين وعنده
 من العروض ما فيه وفاء
 لما عليه من الدين ويكون
 عنده من الناض سوى
 ذلك ما يجب فيه الزكاة
 فانه يزكي ما يبيده من
 ناض ما يجب فيه الزكاة
 قال مالك وان لم يكن
 عنده من العروض
 والنقد الا وفاء دينه
 فلا زكاة عليه حتى يكون
 عنده من الناض فضل
 عن دينه ما يجب فيه الزكاة
 فعليه أن يزكيه

والدليل على ما نقوله أن هذا حر مسلم مالك لئساب لا يخس حق الغير أخذ الزكاة منه فوجبت عليه الزكاة كماله من العيين ما يؤدي منه دينه ويبقى له نصاب وفي هذا أربعة أبواب الباب الأول في صفة المال الذي تسقط زكاته بالدين والباب الثاني في معنى الدين الذي يسقط الزكاة والباب الثالث في معنى العرض الذي يحتسب به في الدين والباب الرابع في معنى الدين الذي يحتسب فيه بالعرض

﴿ الباب الأول في صفة المال الذي تسقط زكاته بالدين ﴾

فما صفة المال الذي تسقط زكاته بالدين فهو عروض التجارة وأنواع الذهب والفضة مما يعتبر زكاته بالحوال دون ما يخرج من المعدن فإنه لا يعتبر فيه بالحوال ولا تسقط زكاته بالدين قاله مالك وكذلك الركاير ووجه ذلك أنه نماء مستفاد من الأرض فإذا تعلقت به الزكاة لم تسقط بالدين كالزروع والثمار (مسئلة) ومن عنده عبد وعليه عبد مثله في الموازية قال ابن القاسم لا وجوب عليه فيه زكاة فطر وأشهب يوجبها وجه قول ابن القاسم أن عنده زكاة مصر وفتة إلى أمانته كزكاة العيين ووجه قول أشهب إهراز زكاة تعجب بسبب حيوان فلم تسقط بالدين كزكاة الماشية قال أشهب ولم يأت أن الأئمة قالت ذلك عند أخذهم زكاة الفطر وقالوا في العيين وكان عثمان يتأدى به عند الحول فبين عليه دين

﴿ الباب الثاني في معنى الدين الذي يسقط الزكاة ﴾

وأما الباب الثاني في معنى الدين الذي يسقط الزكاة فقد قال مالك وأصحابه من له مائتين دينار حال عليها الحول وعليه مائة مثله لا زكاة عليه فيها قال مالك في الموازية سواء كان الدين عرضاً أو طعماً أو ماشية أو غيرها ووجه ذلك أن ما يئمه من المال ينصق بالدين وإن كان من غير جنسه كما يستحق إذا كان من جنسه (مسئلة) وهذا حكم الدين الذي تعلق بذمته قبل الحول ووجوب الزكاة عليه فإن أدانته بعد الحول ووجوب إخراج الزكاة لم يسقط ما قد وجب عليه منها وإنما يؤثر الدين في منع وجوب الزكاة لا في إسقاطها بعد وجوبها (مسئلة) فإن كان الدين من مهر امرأة فقد قال ابن القاسم في المدونة تسقط الزكاة بمهر الزوجة وقاله مالك وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين الإهور النساء إذ ليس شأنهن القيام به إلا في موت أو فراق وإذا تزوج عليها فلم يكن في القوة كغيره قال وقاله القاسم ابن محمد قال القاضي أبو محمد في نوادره ومأله ابن حبيب خلاف ما روى عن مالك ووجه قول مالك أنه دين يقضى به عليه وبخاص به الغرماء كسائر الحقوق (مسئلة) وأما نفقة الزوجة فقد قال ابن المواز اتفق ابن القاسم وأشهب على أن نفقة الزوجة إذا حلت تسقط الزكاة وإن لم تعرض ذلك لها ووجه ذلك ما احتج به من أن نفقة قد تقرر وجوبها على الزوج في مقابلة الاستقناع أو في مقابلة استباحته فلا يحتاج في إثباتها عليه إلى حكمها كم كسائر الديون الواجبة عليه (مسئلة) وأما نفقة الابوين ففي الموازية عن ابن القاسم لا تسقطها وإن كانت بقضاء عن أشهب مثل رواية ابن المواز عنه وجه الرواية الأولى أن حكم الحاكم بذلك يثبتها في ذمة الابن فتسقط بها الزكاة ووجه الرواية الثانية أنها نفقة أب فلم تؤثر في إسقاط الزكاة كالتى لم يقض بها والفرق بينها وبين نفقة الزوجة أن نفقة الزوجة لا يسقط حكمها عند الأعسار لأنه يوجب لها الخيار ونفقة الابن وان حكمها كما كان ذلك يبطل بالأعسار ولا يثبت الاب خياراً ولا غيره (مسئلة) وأما نفقة الابن في الموازية بأن ابن القاسم جعلها كنفقة الابوين لا تسقط الزكاة إلا أن يحكم بها كما هي رواية ابن حبيب عن مالك وفي

الموازاة عن أشهب أنها كنفقة الزوجة لا تنفق إلى حكمها كمن وفرق أشهب في المدونة بين الابن والابوين بأن قال ان الابن لم تزل نفقته ثابتة ونفقة الاب قد كانت ساقطة عن ابنه فانما تثبت عليه بقضاء (مسئلة) ولو كان الدين من زكاة فرط فيها في المدونة من له عشر ودينار فرط في زكاتها بعد الحول وانجر فيها لخال عليها حول آخر وهي أربعون فانه يزكى العشر من الحول الاول نصف دينار ويزكى للحول الثاني تسعة وثلاثين ونصف الابن زكاة العشر من دين عليه (مسئلة) ومن كانت يده مائة دينار وعليه دين مثلها فلما حال عليه الحول وهب اياها الغريم مقدروى ابن القاسم عن مالك لا يزكبه حتى يحول عليه حول من يوم وهبته وقال أشهب عليه فيه الزكاة حين وهبته ولم يكن له مال غير ما وجه القول الاول ما احتج به مذهبون من أنها لو بقيت بيده لم توجب له لم يجب عليه فيها زكاة لانها ملك لغيره أولن يقدر على انتزاعها منه كمال العبد فلما وهبته صارت فائدة ملكها الساعة فيجب ان يستقبل بها حولًا كما لو كانت عنده وديعة كمال العبد يقرر ملكه عليه بالعق ووجه القول الثاني ما احتج به من أنه بمنزلة رجل كانت عنده خمسة دنانير فلما حال عليها الحول اشترى بها سلعة فباعها بعشرين فانه يجب عليه فيها الزكاة ومعنى ذلك أن الدين كان متعلقًا بذمته وبالمال الذي بيده فلما وهبته اقتضى الدين بذمته فلزمته الزكاة في المال للملكة في جميع الحول ولو أداها في دينه لم يجب عليه فيها الزكاة لان الدين لما أدى منها اختص بها وتعين بها والله أعلم وأحكم (فرع) ولو وهبها لاجنبى فقد قال أشهب لازكاة على الغريم ولا على الواهب وقال محمد أما الواهب فليزكها لان يد القابض لها كيد وقوله ابن القاسم وجه قول أشهب أن الواهب لم يقبضها للواهب وانما قبضها لنفسه فلا زكاة على الواهب كالموهب لها من هي عليه

باب الثالث في معنى العرض الذي يحتسب به في الدين

وأما العرض الذي يحتسب به في الدين ليزكى العين فاصله أن الدين يسقط زكاة العين لمن لم يكن له عرض يفي بدينه احتسب بدينه ومن كان له عرض يفي بدينه فيه ووجبت الزكاة فيما بيده فان كان العرض يفي ببعض دينه احتسب به فيما يقابله من الدين وباقي دينه يسقط الزكاة عن قدره من المال (مسئلة) وهذا اذا كان العرض قد حال عليه عنده حول فان أفاده قبل الحول فقد قال ابن القاسم في الموازية لا يزكى حتى يكون العرض عنده من أول الحول وروى عيسى عن ابن القاسم لو أفاد مائة دينار عند الحول جعل دينه فيها وزكى ما بيده قال ابن المواز وقال أشهب يزكى سواء أفاد العرض عند الحول أو قبله يسر وان أفاد بعد الحول زكى حينئذ قال محمد وبه أقول وبه قال أصحاب ابن القاسم وجه القول الاول انه قال يجب بملكه الزكاة فاعتبر فيه الحول كمال الزكاة ووجه القول الثاني أن ما كان بيده معرض للتفريق مدة الحول فاذا وجد الحول عند ما يؤدى منه دينه لم يمتد الزكاة كما لو أفاد عينا وقد روى ابن المواز عن ابن القاسم فيمن عليه دين وعنده عرض لا يفي بدينه ثم صار عند الحول يفي بالدين فانما ينص الى قيمة العرض يوم الحول قال محمد وهذه من قول ابن القاسم يرد ما قال فيمن أفاد العرض عند الحول (مسئلة) وما الذي يحتسب من عروضه مقتضى قول مالك في المدونة أن كل ما يباع فيه في فلسه فانه يجعل فيه دينه قال وذلك سرجه وسلاحه وداره وخادمه قال في الموازية ودابته قال ابن القاسم في الموازية والمدونة وناعته وقال أشهب لا يحتسب بجماعه ووجه ذلك انه مما يستغنى عنه كثير من الناس مع ضيق الحال وأما ثياب جسده ونحوها فاجتبه ان لم يكن لها تلك القيمة فلا يحتسب بها في دينه وان كان لها قيمة احتسب بها عند ابن القاسم قال أشهب ان لم يكن لبسها سر فاهم يحتسب بها (مسئلة) ومن كان عليه دين وله دين جعل

مثله جعل الدين الذي عليه في دينه الذي له وزكى ما يده من الناص قاله ابن القاسم واشهب في
المجموعة وذلك في الدين الذي يرجى فضاؤه يحتسب بعده هل سحنون بل يجعل قيمة دينه في قدر
الدين الذي عليه وروى عيسى عن ابن القاسم ان كان دينه على غير مليء احتسب بقيمة قال الشيخ
ابو محمد وهذا يدل على انه ان كان على مليء احتسب بقدره وهذا ان كان حلالا فان كان مؤجلا فينبغي
ان يحتسب بقيمة لانه لو فلس لا تتبع بقيمة ووجه ذلك ان الدين الذي له على هذا يجري لانه ان كان
على مليء بقيمة عدد وان كان على غير مليء فانما يحتسبها بما يتحصل منه وهو قيمته وكذلك الدين
المؤجل لا يمكن اقتضاؤه الآن لي عدده وانما يمكن ان يقتضى قيمته وامام عليه من الدين فذمت
مشغولة بعده (مسئلة) وامام دبره فروى ابن المواز لم يختلف أصحاب مالك في انه يحتسب بقيمة
وقال سحنون في المجموعة لا يحتسب بقيمة ولا يخدمه اذ لا يباع يريد في حياة المدين قال الشيخ ابو
القاسم وقال غير ابن القاسم يجعل دينه في خدمة مدينه به اقول وجه القول الاول انه مسترق خارج
من الثلث بعد الموت فاشبه الموصى بعقده ووجه القول الثاني انه قد انعقد فيه عتق لازم لا يسقط
جميعه بوجه فلم يحتسب به في الدين المسقط للزكاة كأم الولد (مسئلة) وامام كتابه في المواز به من
ابن القاسم يحتسب بقيمة كتابته وقال اشهب بقيمة مكاتبا قدر ما عليه وقال اصبح بل قيمته عبدا
ورواه ابن حبيب عن اشهب واصبح وجه القول الاول انه انما يملك السيد كتابته فوجب ان يحتسب
بقيمتها ووجه القول الثاني انه انما يعلق ملكه بقيمة ولو جنى عليه لسكاته قيمته فاحتسب بذلك
في الدين وانما يحتسب بقيمة مكاتبا لان الكتابة كالعيب فيه فلا يحتسب به سلبا وهو معيب ووجه
القول الثالث انه لو جنى عليه للزمت قيمته عبدا فكذلك يحتسب به في الدين فاما المعنى الى اجل
فيحتسب بقيمة خدمته على غررها وقاله اشهب في المجموعة ووجهه ان عقد عتقه لازم فلا يحتسب
برقبته وانما يملك خدمته الى اجل فبذلك احتسب عليه وامان اخدم عبده سنين او عمره فانه تقوم
رقبته على ان يخدمه الى تلك المدة ولو اخدم هو عبدا قوم عليه تلك الخدمة (مسئلة) ولو كانت له
ماشية يزكيا في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يجعل الماشية في دينه ويزكى عنه ووجه
ذلك ان الماشية يصح اداء دينه منها والزكاة المتعلقة بها لا تمنع من ان يحتسب بها في دينه وهي من غير
جنس زكاة العين (مسئلة) ومن كانت له مائة دينار حل حول احدهما وعليه مائة دينار ديناف في
العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يزكيا ويحتسب بالمائة التي لم يحل حولها في دينه ولا يزكى
لثانية قال الشيخ ابو محمد يريد لا يزكى الثانية عند حولها لان دينه فيها وفي كتاب ابن حبيب يزكى
كل مائة حولها ويجعل دينه في الاخرى وجه القول الاول انه لو كان حولها واحدا لجعل دينه في
احدهما وزكى الاخرين فكذلك اذا اختلف حولهما ووجه القول الثاني ان تعلق الزكاة بكل
واحد منهما عند حولها لا يمنع الاحتساب بها في الدين عند حول الاخرى لان الدين يصح قبل تعيين

﴿ الباب الرابع في معنى الدين الذي يحتسب فيه بعرض ﴾

واما الدين الذي يحتسب فيه بعرض فقد تقدم ان كل دين مما قد سناه يحتسب فيه بالعرض ويزكى
ما حال عليه الحول من العين ومن كان عليه عشر ودينار من زكاة فرط فيها فقد قال ابن القاسم
في العتية ان كان عنده عرض قيمته عشر ودينار فلا يحتسب به في دينه بخلاف ديون الناس
ولا يحتسب ما عليه من الزكاة الا فيما يده من المال فان بقي في يده بعد ذلك نصاب زكاة والامر لك قال
ابن المواز انما ذلك عند مالك وابن القاسم اذا لم يكن له عرض ولو كان له عرض زكى الجميع وهذا قول

أشهب في المدونة وجه القول الأول أن دين الزكاة أضعف من غيره ولذلك لا يخرج من رأس المال بعد الموت بخلاف ديون الناس فلذلك لم يؤثر العرض في إسقاط حكمها ووجه القول الآخر ما احتج به من أنه دين يسقط الزكاة فاحتسب به في العرض كديون الناس

﴿ زكاة العروض ﴾

ص **﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصرفي زمن الوليد بن عبد الملك وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مراكم من المسلمين نفذ مما ظهر من أموالهم مما يدبرون من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا لما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مراكم من أهل الذمة نفذ مما يدبرون من التجارات من كل عشرين دينارا دينارا فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ولا تأخذ منها شيئا ما كتب لهم مما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول ﴾** ش هكذا وقع في رواية يحيى زريق بالزاي المعجمة قبل الراء والصواب زريق بالراء غير المعجمة قبل الزاي المعجمة وعليه جمهور الرواة وزريق لقب واسمه سعيد بن حيان الفزاري قوله نفذ مما ظهر من أموالهم تصریح منه أنهم مؤمنون بها وأنهم لا يأخذون إلا بما ظهر وأموال التجارة من الأموال التي تخفى فاعاينوا خذ ما ظهر منها من كان مؤتمنا فيها وقوله مما يدبرون من التجارات يستغرق العروض وغيرها وهو في العرض أظهر لأن التجارة انما تدار بها والربح والخسارة انما يقصد فيها وادارتها بالبيع والشراء ووجه آخر أن سائر الأموال لا يراعى فيها الإدارة من غيرها ولا بد من أخذ الزكاة من العين على كل حال وأما العروض فهي التي تفرق بين المقتنى منها فلا تؤخذ منه الزكاة وبين ما يدار منها في التجارة فيؤخذ منه الزكاة فكان الاظهر أنه أراد بذلك زكاة العروض وهذا كتاب أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عماله وأصحاب جوازهم وأخبر زريق به الناس في زمانه وهذا مما يحدث به في الأمصار ولم ينكر ذلك عليه أحد ولا يعلم أحد نظم منه بسببه والناس متوافرون في ذلك الزمان من بقايا الصحابة وجمهور التابعين ممن لا يحصى كثرة فثبت أنه إجماع وخالف داود في ذلك فقال لا زكاة في العرض بوجه كان لتجارة أو غيرها ودليلنا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وهذا عام فيحمل على ٤٠ ومه إلا ما خصه الدليل ودليلنا من جهة السنة ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله مالا فلم يؤدز كانه مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع لهز بيتان يطوفه يوم القيامة ثم يأخذ بلهز متبه يعني شذفيه ثم يقول أنا مالك أنا كنزك ودليلنا من جهة القياس أن هذا مال مرصود للنساء والزينة فجاز أن نجيب فيه الزكاة كالعين (فرع) إذا ثبت ذلك فإن الأموال على ضربين مال أصله التجارة كالذهب والفضة فهذا على حكم التجارة حتى ينتقل عنه ومال أصله القنية كالعروض والثياب وسائر الحيوان والأطعمة فهذا على حكم القنية حتى ينتقل عنه فما كان أصله التجارة لم ينتقل إلى القنية إلا بالنية والعمل والعمل المؤثر في ذلك الابتاع فمن اشترى عرضا ولم ينو به تجارة فهو على القنية حتى يوجلمه نية التجارة ومن ورث عرضا ينوي به التجارة فهو على القنية لأنه لم يوجلمه عمل ينتقله إلى التجارة فإذا ابتاعه للتجارة فقد اجتمع فيه النية والعمل فثبت له حكم

﴿ زكاة العروض ﴾

• حدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان زريق على جواز مصرفي زمن الوليد بن عبد الملك وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مراكم من المسلمين نفذ مما ظهر من أموالهم مما يدبرون من التجارات من كل أربعين دينارا دينارا لما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارا فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مراكم من أهل الذمة نفذ مما يدبرون من التجارات من كل عشرين دينارا دينارا فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ولا تأخذ منها شيئا ما كتب لهم مما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول

التجارة لما قدمناه وأما ما ابتاعه الغلة من الدور ثم باعه بعد حول ففي الموازية من رواية ابن القاسم عن مالك في ذلك روايتان أحدهما يزكي الثمن وهو اختيار ابن نافع والرواية الثانية يستأنف به حولاً وهو اختيار ابن القاسم وجه الرواية الأولى أن الغلة توقع من الثمن فلا رصا له يوجب الزكاة كرجح التجارة ووجه الرواية الثانية أنه مال لم يرد للتجارة فلم يجب فيه زكاة كمالواشترائه للقنية (فرع) فأما إذا ابتاعه لأميرين وجه من القنية ووجه من التجارة كمن اشترى جارية لوطء أو خدمة فإذا وجد بها رجلاً يباعها ففي الموازية ثمنها فائدة وروى أشهب يزكي ثمنها فعلى هذا لثمناء السلعة أربعة أوجه أحدها يشترى بها للتجارة المحضة فهذا لا خلاف في تعلق الزكاة بها والثاني أن يشترى بها للقنية فهذا لا خلاف في انتفاء الزكاة عنها والثالث أن يشترى بها للقنية والتجارة فهذا اختلف في وجوب الزكاة فيها وكذلك الوجه الرابع إذا اشترى الغلة (مسئلة) ومن اشترى عرضاً للتجارة ثم صرفه إلى القنية ثم باعه ففي رواية ابن القاسم عن مالك حكمه القنية وروى أشهب عن مالك حكمه التجارة وجه رواية ابن القاسم أن أصله القنية فأثر في رده إلى أصله مجرد النية كالذهب والفضة ووجه رواية أشهب أن النية مؤثرة في العروض كمالواشترائها للتجارة ثم نوى بها القنية ولأنه لما اشترى للتجارة وثبت لها هذا الحكم صار أصلها فرجعت إليه لمجرد النية والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله من كل ما يدرون من التجارات من كل أر بعين ديناراً ديناراً تصرع أن الزكاة تجب في قيمتها دون عينا ولو وجبت في عين العرض لقال ربع قيمة المال فلماذا ذلك إلى العين علم أن الزكاة إنما تجب فيه وهو قيمة العرض والزكاة على ضربين زكاة عين وهي زكاة العين والحراث والماشية وزكاة قيمة وهي زكاة العروض المدارة في التجارة وقال أبو حنيفة الزكاة تجب في عين العرض ولكن يخرج قيمة ذلك العرض والدليل على ما نقوله أن كل مال اعتبر النصاب فيه فإن الزكاة متعلقة به كالماشية (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الأموال المدارة للتجارة على ضربين ضرب لا تجب الزكاة في عينه وضرب تتعلق الزكاة بعينه فأما ما لا تجب الزكاة في عينه فهي العروض التي ذكرناها وتجب فيها بالتجارة بالنية والعمل وذلك أن يشترى بنية التجارة فأما ورث منها للتجارة أو اشترى للقنية ونوى بها التجارة فلا زكاة فيه خلافاً لاجدواسحق وقد تقدم الكلام فيها (مسئلة) فأما إذا كانت مما تجب الزكاة في عينه كالماشية فإن زكاة العين أحق بها لأن الزكاة تنبأ إذا أجدها كانت أولاً مما زكاة العين خلافاً لابي حنيفة وأحد قولي الشافعي والدليل على ما نقوله أن زكاة العين متفق عليها وزكاة القنية مختلف فيها فكانت زكاة العين أولى (فرع) وهذا إذا بلغت الماشية أصاباً فإن لم تبلغ نصاب الماشية وبلغت نصاب القنية ثبتت زكاة القنية لعدم زكاة العين والله أعلم (فصل) وقوله فإن نقص في حساب ذلك حتى تبلغ عشرين ديناراً موافق لما ذكرناه من أن ما زاد على عشرين ديناراً يؤخذ منه بحساب ذلك ويان أن النصاب هو العشر وديناراً وقوله فإن نقصت ثلث دينار فدفعها تصرع بأن النقص عن النصاب يسقط الزكاة وذكر الثلث الديار وليس فيه دليل على أنه إذا نقصت أقل من ثلث دينار تجب فيها الزكاة لأنه لم يتعرض للثلث ولا ذكره وقد تعلق قوم بهذا وقالوا إن مذهب عمر بن عبد العزيز أنها إذا نقصت أقل من ثلث دينار أن الزكاة فيها وما قالوه غير صحيح ولا يجب أن يظن هذا به ولو أراد هذا القول حتى تبلغ عشرين ديناراً غير ربع ديناراً أو غير أقل من ثلث دينار فإن نقصت ثلث دينار فدفعها فقد روى ابن مزين عن عيسى عن ابن

القاسم لم يأخذ مالك بهذا وقوله لازكاة فيها اذا قصت يسيرا أو كثيرا لا مثل الحبة والحبتين ونحو ذلك فيه الزكاة وكذلك الدراهم وقد تقدم تفسير مذهب مالك وأصحابه في ذلك ومعنى قوله لم يأخذ مالك بهذا يريد والله أعلم لم يأخذ نطاعهما اعتقده من ذكرنا قوله والله أعلم

(فصل) وقوله ومن مريبك من أهل الذمة فخذ مما يدرون من التجارات من كل عشر بن دينار دينار يجعل أن يكون رأى ذلك اجتهد الكسادة أسواق الجهة كما فعل عمر بن الخطاب فيما كانوا يجمعون إلى المدينة من الطعام والزيت كان يأخذ منه نصف العشر ليكثر بذلك طعامهم وزيتهم ويجعل أن يكون عمر بن عبد العزيز قصد بذلك الطعام وحده اقتداء بعمر رضي الله عنهما

(فصل) وقوله حتى تبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فدعها يجعل أن يكون هذا اجتهاد منه وأنه رأى سادون العشرة لا يؤخذ منه شيء مما يتجر به أهل الذمة فان ذلك من جلة اليسير الذي يجري مجرى النفقة ومما لا بد منه للمسافر في سفره والذي عليه جمهور الفقهاء أنه يؤخذ مما يجمعونه للتجارة قليلا كان أو كثيرا لانهم انتفعوا بالتجارة به فيؤخذ منه على قدره اذا انتفعوا بالتجارة به في غير أفقهم الذي يؤدون الجزية على المقام والتجارة فيه

(فصل) وقوله واكتب لهم بما أخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول يقتضي ظاهره أن يكون براءة لهم مما أخذ منهم ومنعهم أن يؤخذ منهم شيء إلى انقضاء الحول والذي عليه مالك وأصحابه أنه يؤخذ منهم في كل مرة يأتيون تجارا إلى غير أفقهم وان كان ذلك مائة مرة في عام واحد فلا تسكن لهم براءة إلى الحول وسيأتي بيانه بعد هذا ان شاء الله تعالى ص قال مالك الأمر عندنا فيما يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله ثم اشترى به عرضا بزا أو رقيقا أو ما أشبه ذلك ثم باعه قبل أن يحول عليه الحول من يوم أخرج زكاته فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبيع ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه إلا زكاة واحدة ص وهذا كما قال ان الذي يدار من العروض للتجارات على وجه الادخار وانتظار الأسواق اذا اشتراه بعد ان زكى ماله ثم باعه قبل أن يحول عليه الحول من يوم زكى المال انه لازكاة عليه لعدم الحول وان بقي عنده أعماما فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يبيع فان باع أدى زكاة واحدة والادارة في كلامه على ضربين أحدهما أن يرده بالادارة التقلب في التجارة وهو الذي أراد ههنا فهذا لازكاة على رب المال فيه وان اقام أعماما حتى يبيع فيزكى لعام واحد والثاني البيع في كل وقت من غير انتظار سوق كفعول أرباب الحوانيت المدبرين فهذا يزكى في كل عام على شروط نذكرها ان شاء الله تعالى وقال أبو حنيفة والشافعي يقوم التاجر في كل عام ويزكى مديرا كان أو غير مدير وقال محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عليه اذا باع أن يزكى ائمانها لما تقدم من السنين فاذا انقصت عما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه زكاة واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بان هذا مال لا تجب في عينه الزكاة فلا يجب تقديمه في كل عام كالعرض المقتنى واستدل القاضي أبو اسحاق في ذلك بان أعيان العروض لا صدقة فيها بقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة فاذا اشترى العرض بذهب للتجارة فقد صرف ما تجب في عينه الزكاة إلى ما لا تجب في عينه فاذا دام عرضا فلا شيء فيه فان النية مفردة لا تؤثر ولو أثرت دون عمل لوجب الزكاة على من كان عنده عرض للقيمة فنوى بذلك التجارة وقد أجمعنا على بطلان ذلك ص قال مالك الأمر عندنا في الرجل يشتري بالذهب أو الورق

قال مالك الأمر عندنا فيما يدار من العروض للتجارات أن الرجل اذا صدق ماله ثم اشترى به عرضا بزا أو رقيقا أو ما أشبه ذلك ثم باعه قبل أن يحول عليه الحول من يوم أخرج زكاته فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبيع ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه إلا زكاة واحدة قال مالك الأمر عندنا في الرجل يشتري بالذهب أو الورق

حنطة أو تمر أو غيرهما للتجارة ثم عسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين يبيعها اذا بلغ ثمنها ما تجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصده الرجل من أرضه ولا مثل الجداد **ش** وهذا كما قال انه اذا اشترى حنطة أو تمر للتجارة ثم باعه بعد الحول فانه يزكى عنه زكاة الاثمان ولا يزكىه زكاة الحبوب لان الحبوب انما تزكى زكاتها عند تنقيتها على وجه الحرث وهو الزراعة والتفخية بالتجارة انما هي تفخية الذهب والفضة والمرامى في ذلك جهة التفخية فاذا كانت من جهة الزراعة عتري نصاب الحب وكاست الزكاة في عينه واذا كانت التفخية بالتجارة عتري نصاب الثمن وكانت الزكاة في قيمة الحب دون عينه وأما الماشية فاذا اشتراها للتجارة فان زكاة الماشية حتى بها لان تفخيها من جهة النسل والولادة بانه فيها متمكن منها لا يمنع من ذلك التجارة فيها بخلاف الحب فانه لا يتأتى فيه تفخية الزراعة مع تفخية التجارة

حنطة أو تمر أو غيرهما للتجارة ثم عسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين يبيعها اذا بلغ ثمنها ما تجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصده الرجل من أرضه ولا مثل الجداد **ش** وهذا كما قال انه اذا اشترى حنطة أو تمر للتجارة ثم باعه بعد الحول فانه يزكى عنه زكاة الاثمان ولا يزكىه زكاة الحبوب لان الحبوب انما تزكى زكاتها عند تنقيتها على وجه الحرث وهو الزراعة والتفخية بالتجارة انما هي تفخية الذهب والفضة والمرامى في ذلك جهة التفخية فاذا كانت من جهة الزراعة عتري نصاب الحب وكاست الزكاة في عينه واذا كانت التفخية بالتجارة عتري نصاب الثمن وكانت الزكاة في قيمة الحب دون عينه وأما الماشية فاذا اشتراها للتجارة فان زكاة الماشية حتى بها لان تفخيها من جهة النسل والولادة بانه فيها متمكن منها لا يمنع من ذلك التجارة فيها بخلاف الحب فانه لا يتأتى فيه تفخية الزراعة مع تفخية التجارة

(فصل) وقوله يشتري بالذهب والورق حنطة أو تمر أو غيرهما للتجارة ليس على معنى الشرط لانه سواء اشترى الحنطة أو التمر بالذهب أو بالورق عرض هذا حكمهما في وجوب الزكاة وانما يراعى في بيعها ان ينض في يديه ثمنها الى الوجه الذي تجب فيه الزكاة وسند كره بعده هذا ان شاء الله تعالى **ص** **ش** قال مالك وما كان من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شيء تجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهر من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد أو عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكى **ش** وهذا كما قال ان من كان عنده مال للتجارة يدبره ولا يجتمع بيده من عينه مال مقدار يقصد للتجارة فانه انما يبيع في غالب حاله باليسير من الثمن على قدر ما يطلب ثم يتابع به توفية ولا ينتظر سوق نفاق يبيع فيه ولا سوق كساد يشتري فيه فهذا الذي يقع عليه اسم المدير وحكمه في الزكاة ان يجعل لنفسه شهرا يكون حوله فيقوم فيه ما بيده من السلع فيزكى قيمتها ووجه انه لو لم يفعل ذلك لأدى الى أحد أمرين إما ان لا يزكى أصلا وقد ينال وجوب الزكاة عليه أو ان نكفته من ضبط الأحوال وحفظها ما لا يسيل له اليه وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج واذا لم يجز اسقاط الزكاة ولم تلزم هذه المشقة فلا بد مما ذكرناه من التقويم عند الحول ومضى مدة يتمكن فيها من التفخية (مسألة) وهذا الشهر الذي جعله حوله هو راس الحول من يوم كان زكى المال قبل أن يدبره أو من يوم أفاده وان كان حول ذلك كله واحدا فان اختلفت أحواله فعلى حسبها اختلاف أصحابنا في ضم أحوال الفائدة بعضها الى بعض وهذا معنى قوله يجعل له شهر من السنة يقوم فيه لان ذلك مصروف الى اختياره

(فصل) قوله يقوم ما كان عنده من عرض التجارة ويحصى ما كان عنده من نقد أو عين دليل على انه انما قصد بكلامه من حال حوله وعنده عين وعرض ولعله أن يكون يبيع في أكثر عامه بالعين فأما ان كان يبيع في عامه كله بالعرض فقد قال ابن حبيب هو مدير وره مطرف وابن الماجشون عن مالك يقوم وزكى لما ينض له من العين قليلا أو كثيرا وقال ابن القاسم وابن نافع وأشهب ليس بمدير وانما المدير من يبيع بالعين وجه قول مالك ان الإدارة انما هي لاختلاف الأحوال والتباسها لتداخلها وهذا المعنى موجود فعين يبيع بالعرض وجه قول ابن القاسم وأشهب ان هذا لم يبيع بعين في أمده حوله فلم تجب عليه زكاة حتى يبيع به كالمندرج ولا فرق بين المندرج والمدير الا ان المدير يبيع بالعين وغيره والمندرج يبقى ماله عرضا المدة الطويلة فاذا باع فاعا عليه

زكاة واحدة وهذه صفة من لا يبيع الا بالعرض (مسئلة) فان كان للرجل مال يدبره ومال يدخره
فان كانا متساويين زكى كل مال على حكمه وان كان أحدهما أكثر من الآخر فعلى ابن حبيب
عن ابن الماجشون ان الحكم للأكثر والأقل تبع له وروى أبو زيد عن ابن القاسم انه ان أدار
أكثر ماله زكى جميعه على الادارة وان أدار أقله زكى كل مال على حكمه وجه قول ابن الماجشون
ان الاصول مبنية على ان الأقل تبع للأكثر واذا اجتمع مالان في الزكاة كان أقلهما تبعاً للأكثر
أصل ذلك اذا كان المداً أكثر وجه قول ابن القاسم ان زكاة العين يغلب فيها حكم الحول الأخرى
انه لو نض له درهم واحد من جملة مال كثير لغلب حكم الحول ووجبت الزكاة (مسئلة) فان أدار
تجارته بعض الحول ثم بدله أن لا يدبر فقد قال ابن القاسم اذا أدار أحد عشر شهراً ثم بدله أن لا يدبر
فلا يقوم عرضه ولا يزكىه حتى يبيعه ولا يزكى دينه حتى يقبضه ووجه ذلك ان الاصل في عروض
التجارة أن لا تزكى حتى يقبض منها وانما ثبت التقويم في أموال التجارة للضرورة ويرجع الفرع
الى الاصل بمجرد النية كالقنية فيأبى اليها من التجارة بمجرد النية (مسئلة) واذا ايد عرض
المدير أعواماً فقال مالك يقوم عرضه البائز ودينه المحتبس رواء ابن المواز عن ابن القاسم وقال ابن
الماجشون لا يقوم شيء من ذلك ويبطل حكم الادارة وتابعه عليه سحنون وجه قول مالك ان هذا
مال قد ثبت له حكم الادارة بالنية والعمل فلا يخرج عنها الابالية أو بالنية والعمل وليس بوار
العرض من نية الادخار ولا من عمله لانه كل يوم عرضه للبيع ولا ينتظر به سوق نفاق ووجه قول
ابن الماجشون أن العروض ليست من جنس ما تجب فيه الزكاة وانما تجب الزكاة في قيمته مع تعبيره
بالتجارة فاذا بقي ولم ينتقل بالتجارة رجع الى حكم الادخار الذي هو أصله (فرع) فاذا قلنا بقول
عبد الملك وسحنون حكم المدة التي تبور فيها حتى يسقط فيه حكم الادارة لم يبعد في ذلك ابن
الماجشون حداً وقال سحنون ان بارعاً من بطل فيه حكم الادارة ورواه ابن مزين عن ابن نافع
وجه ذلك أن العام الواحد مدة للتنمية والتحويل فاذا اتصل بذلك عام آخر ثبت بواره وحكم
ببطلان حكم التجارة به (مسئلة) اذا ثبت أن المدير يقوم عرضه وحال عليه الحول وليس عنده
عين فهل تقوم أم لا قال مالك تقوم رواء عنه مطرف وابن الماجشون وقال ابن القاسم حتى ينض له
شيء من العين قال ابن حبيب ان فرد بذلك ابن القاسم وجه قول مالك ان النية تحصل له بالتجارة
بالعرض فكانت عليه الزكاة كالموابع بالعين وجه قول ابن القاسم أن العروض لا تزكى وانما
تزكى العين فلا بد أن ينض له شيء ليكون له أصلاً في الزكاة فتكون قيمة عرضه تبعاً لذلك الدرهم
(فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم حكم مقدار ما ينض له حتى يقوم قال ابن القاسم يقوم وان لم
ينض له الا درهم واحد ولا أعرف من أصحابنا من يقول انه مدير ويراهي انه ينض له غير ذلك وانما
تختلف أقوالهم لان منهم من يقول ليس بمدير لانه قد خرج ببيعه العرض عن حكم الادارة وهو رأي
أشهب وابن نافع فبذلك يقع الخلاف (فرع) قال ابن القاسم ومتى ما نض له هذا الدرهم في وسط
الحول أو في آخره فانه يقوم وقال القاضي أبو محمد انما يراد حصول العين في آخر الحول وهو
الاولى لان مراعاة أحوال الزكاة تكون عند الحول ولا اعتبار بما قبل ذلك (مسئلة) فان
نض من العين أقل مما تجب فيه الزكاة ولم ينض له عين أصلاً على قول من يرى عليه الزكاة فروى
ابن نافع عن مالك انه يخبر بين أن يبيع عرضاً ويؤدى عنه في زكاته وبين أن يخرج عرضاً بقبضه
من أي أصناف عروضه شاء فيدفعه الى أهل الزكاة وحكى القاضي أبو محمد عن مالك ليس له أن

يخرج الالعين وبه قال سمنون وجهر رواية ابن مافع ان الزكاة تجب عليه بالنصاب فاذا كان عنده عين ادى منها وان لم يكن عنده عين لم يكن عليه بيع العرض لانه لا يخلو أن يستأجر عليه من يبيعه فتكون الاجرة زيادة على زكاته أو يتولى بيعه فيلزمه زيادة عمل وهو مخالف لزكاة العين وربما لم يجد من يشتري منه ذلك العرض بقيته فيلزمه الزيادة من ماله أو يخرج أقل من النصاب فكان له أن يخرج العرض لانه من جنس ما وجبت فيه الزكاة ووجهر رواية القاضي أبي محمد ان النصاب انما يعتبر بالله نانبر والدرهم فاذا لم يكن ضرر في الاخراج منها وجب الاخراج منها كسائر أموال الزكاة (مسئلة) والمدير يقوم عرضه قيمة عدل بما تساوى حين تقويمه لا ينظر الى شرائه وانما ينظر الى قيمته على البيع المعروف دون بيع الضرورة لان ذلك هو الذي يملكه في ذلك الوقت والمراعى في الاموال والنصب حين الزكاة دون ما قبل ذلك وما بعده (مسئلة) وهل يزكى ديونه الديون على ضربين منها ما لم يكن أصله التجارة كالعروض وغيره فهذا الاخلاف في أنه لا يزكى ومنها ما أصله التجارة فهذا مال لا يزكى المدين دينه حتى يقبضه وجه قول مالك ان المدين يزكى عينا كان أو عرضا وقال المغيرة لا يزكى المدين دينه حتى يقبضه وجه قول مالك ان المدين لما كان يزكى عرضه بالقيمة فكذلك دينه ويجزى ذلك ان الدين مال على صفة لا يقطع الحول بهاز أن يزكى المدين كالعروض ووجه قول المغيرة أن الدين في ضمان غيره فلم يلزمه أن يزكى كالعرض (فرع) فاذا قلنا ان المدين يزكى دينه فان الدين معجل وموجل فأما المعجل فانه يحسبه بعدده ان كان عينا لان له قبضه وان تأخر عنه أيا فتأخر العروض رواه ابن المواز عن ابن القاسم وان كان عرضا فانه يقوم له لانه لا زكاة في عينه وأما الموجل فقال عبد الملك يقوم به وروى أبو زيد عن ابن القاسم لا يزكى حتى يحل وجه قول عبد الملك انه مال لو احتاج الى أداء ديونه منه لاستطاع على ذلك يبيعه فوجب أن يزكىه اذا كان من أموال التجارة كالمال ووجهر رواية ابن القاسم انه ممنوع منه فلم تجب عليه زكاته كالمال المقصوب (مسئلة) ولا يزكى المدين كتابه مكتبه قاله ابن القاسم لانها فائدة لم يكن أصلها التجارة فلا بد من استثنائى حول بها بعد قبضها كالمبرات ص قال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم تجر سواهم ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه أو لم تجر سواهم ش وهذا كما قال ان الزكاة واجبة في أموال التفتية ومنها العين سواء صرفها أهلها يتنبيه أو لم يصرفوا لان التفتية يمكن فيها وان تجر سواهم أو غوها مرار فان الزكاة لا تجب عليهم الا مرة واحدة في الحول لان هذه المدة قد قدرها الشرع لتكامل النماء وربما مكن تفتيتها في بعض العام وربما تعذر في بعضه فقد قدر الشرع هذه المدة لتكامل النماء وذلك عدل بين من تجر في ماله مزارا ومن لم تجر به أصلا كزكاة الماشية انما هي مرة في الحول وان كان من الماشية ما ينفو مرتين بالولادة ومنها ما لا يجب جملته قال زكاة مبنية على مثل هذا من التعديل في الاموال والله أعلم

﴿ ما جاء في الكنز ﴾

ص مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمرو وهو يستل عن الكنز ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة ش قوله في الكنز هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة يريد ان هذا اسم مختص في الشرع بهذا النوع من المال لان أصل الكنز في اللغة هو الجمع وكل مال جمع فهو كنز لكن الشرع قرر هذا الاسم عنده على جمع المال على وجه منع الحق منه قال الله تعالى والذين

وقال مالك ومن تجر من المسلمين ومن لم تجر سواهم ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه أو لم تجر سواهم
﴿ ما جاء في الكنز ﴾
• حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو يسأل عن الكنز ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة

• وحدثنى عن مالك عن عبد الله بن دينار (١٢٦) عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان

عنده مال لم يؤد زكاته مثله يوم القيامة شجاعا أفرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول له أنا كنزك

﴿ صدقة الماشية ﴾

• حدثني يحيى عن مالك أنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة قال فوجدت فيه بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصدقة في أربع وعشرين من الأبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة وما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين ابنة مخاض فإن لم تكن ابنة مخاض فإن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين ابنة لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الفحل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابنتا لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فما زاد على ذلك من الأبل ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين وعشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة

يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم فتوعدهم تعالى على منع الحق من المال ولا يجوز أن يتوعدهم على جمع مال قد أدبت حقوقه وزكاته لأنه لا خلاف بين المسلمين في جواز ذلك فثبت أن المراد به الجمع مع منع الزكاة وقد روى عن عبد الله بن عمر أن أعرابيا سأله فقال أخبرني قول الله تبارك وتعالى والذين يكنزون الذهب والفضة قال ابن عمر من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة فلما أنزلت الزكاة جعلها الله طهرة للأموال وقال زيد بن وهب مررت على أبي ذر باربعة قلت ما أنزلك بهذه الأرض قال كتاب الشام فقرأت والذي يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم قال معاوية ما هذه فينا ما هذه إلا في أهل الكتاب قال قلت إنها الفينا وفيهم وروى عن علي أربعة ما دونها نفقة فإن زادت فهي كنز أدبت زكاته ولم تؤد فعلى هذين القولين منع من ادخار كثير المال وقال ابن عباس هي خاصة فبين لم تؤد زكاته من المسلمين وعامة في أهل الكتاب من أدى زكاته ومن لم يؤد ها وقال عمر بن عبد العزيز أراها منسوخة بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها والسكنى في كلام العرب كل شيء جمعت بعضه إلى بعض • • • مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثله يوم القيامة شجاعا أفرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول أنا كنزك • • • قوله من كان عنده مال لم يؤد زكاته يريد أنه منع ذلك فيمثل له ماله يوم القيامة شجاعا أفرع الشجاع الحية والافرع ضرب منها يقال إنه أقبحها منظرا وقوله زبيبتان الزبيبتان زبدان في شدة المتكلم من شدة كلامهما أكثر ما يعثر ذلك المتكلم عند الضجر فيصطلح أن يوصف الشجاع بذلك لتغيظه على المفرط في الزكاة وكثرة قوله أنا كنزك أنا كنزك (فصل) وقوله يطلبه يريد أنه يتبعه حتى يمكنه يده حتى يمكن من أدبته ويقول له أنا كنزك على وجه التوبيخ له والتفريع وإظهار سوء العاقبة فيما كان يعمل منهم من منع الزكاة وهذا يقتضي أن الكنز هو ما منع منه الحق

﴿ صدقة الماشية ﴾

ص • • • يحيى عن مالك أنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة قال فوجدت فيه بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصدقة في أربع وعشرين من الأبل فما دونها الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين ابنة مخاض فإن لم تكن ابنة مخاض فإن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين ابنة لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الفحل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابنتا لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فما زاد على ذلك من الأبل ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين وعشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة

ثلاث شياه فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج من الصدقة تيس ولا هرمة ولا ذات عوار إلا ماشاء المصدق ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فاهما يتراجعا بينهما بالسوية وفي الرقة إذا بلغت خمس أواق ربع العشر • • • قوله في أربع وعشرين من الأبل

فدونها الغنم يقتضي ان الغنم مأخوذة من الأربع وعشرين وان كانت الاربع الزائدة على العشرين وقداختلف قول مالك في ذلك فمرة قال ان ما يؤخذ من الصدقة فاما هو على الجملة ومرة قال انما هو على ما تازم به تلك الصدقة وما زاد على ذلك فاما هو وقص الى أن يتفر السمن لا يجب في ذلك شيء ولا يؤخذ عنه شيء وهو الذي اختاره القاضي أبو الحسن وقد اختلف في ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وجه القول الاول حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أربع وعشرين من الابل فدونها الغنم وقوله وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض ووجهه من جهة القياس ان هذا حق يتعلق بمقدار فوجب أن يتعلق به وبالزيادة عليه اذا لم ينفر دبال وجوب كالقطع في السرقة وارش المخوطة ووجه القول الثاني ان العشرين من الابل نصاب فوجب أن يتقدمه غنم كالحسن (فصل) وقوله في كل خمس شاة يقتضي ان فيها أربع شياه لان ذلك عدد ما فيها من الحسن ويقتضي ان الغنم هي الواجبة فيها فان أخرج عن خمس من الابل واحدا منها لم يحجزه وانما يحجز ثمة أن يخرج ما وجب عليه وهي شاة والشاة التي تؤخذ في صدقة الابل قال مالك تؤخذ من غالب غنم ذلك البلد فان كان الغالب على غنهم الضأن أخذ منها وان كان الغالب على غنهم المعز أخذ منها لا ينظر الى ما في ملكه وروى ابن نافع عن مالك من أدى من ضأن أو ماعز أجزأ عنه ولا يكف أن يأتي بما ليس عنده وهذا يقتضي انه ان كان في ملكه المعزى وغالب غنم ذلك البلد الضأن انه يؤخذ منه ما يعطى من المعزى وقال ابن حبيب ان كان من اهل الضأن فنها وان كان من أهل المعز فنها وان كان من أهل الصنفين خير الساعي

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض يقتضي أن في خمس وعشرين بنت مخاض وفي كل عدد بعدها الى خمس وثلاثين ولا خلاف في ذلك الا ما روى عن علي بن أبي طالب أنه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شياه وفي ست وعشرين بنت مخاض الى خمس وثلاثين والدليل على صحته ما ذهب اليه الجمهور حديث ان أبا بكر كتب له ما وجهه الى البحرين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم وفيه في أربع وعشرين من الابل فادونها الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض انتهى

(فصل) وقوله فما فوق ذلك الى خمس وثلاثين بنت مخاض فان لم توجد فان لبون ذكر يقتضي انه اذا لم يكن عنده ابنة مخاض وكان عنده ابن لبون ذكر أجزأ عنه لانه عدل لانه اعلى منها بالسمن وأذن منها بالذ كورة لان الانوثة في الانعام فضيلة من أجل الدر والنسل (مسئلة) ولا يجوز اخراج ابن لبون مع وجود ابنة مخاض وهذا مذهب مالك وقال أبو حنيفة يجوز ذلك وبناء على مذهبه في اخراج القيم في الزكاة هذا الذي ذكره شيوخنا قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومجتمعا عندى وجهان آخر وهو أن يكون على وجه البذل لان كل ما يجمع بعضه الى بعض في الزكاة للجنس فان اخراج بعضه عن بعض على وجه البذل لا على وجه القيمة كالورق والذهب وفي المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك التيس من ذوات العوار وهو أدون من الفعل وان رأى المصدق أخذها وأخذ ذوات العوار لانه خير له فعل قال أشهب ور بما كانت ذوات العوار أو العيب الكبير آمن وأسمن فلا ينبغي للساعي أن يردها ان اعطيا فعلى التأويل الاول يكون معنى قوله في اخراج ابن لبون مع وجود ابنة مخاض من باب اخراج القيم في الزكاة فلا يجوز لصاحب الماشية اخراجها ولا للساعي

أخذه على المشهور من مذهب مالك وعلى التأويل الثاني يكون من باب اخراج البذل فلا يجوز ذلك
 لصاحب الماشية بمعنى انه لا يجزى عنه الا أن يشاء الساعي أن يأخذه (فرع) ومن أخرج ابنة مخاض
 مكان بنت لبون وزاد ثمنها أو أخرج بنت لبون مكان بنت مخاض وأخذ ثمنها فقد قال ابن القاسم في
 الموازنة لا خبر فيه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهو عندي يحتمل التأويلين فان فعل
 ذلك فقد قال ابن القاسم وأشهب وسمنون يجزى به وقال أصبغ ان أعطى بنت لبون فليس عليه
 الاردمأخذ من الثمن وان أعطى بنت مخاض مع الثمن فعليه البذل ولا يجزئه فقول ابن القاسم
 وأشهب يحتمل الوجهين المتقدمين وقول أصبغ ظاهره المنع من اخراج القيم في الزكاة ويجوز
 البذل فاذا ردمأخذ من الثمن كان قد أعطى أفضل من السن الواجبة عليه وذلك جائز ولو أعطى بنت
 مخاض مكان بنت لبون كان من باب اخراج القيمة في الزكاة لانه أعطى ثمناني بنت لبون
 ولا يمكنه اصلاح ذلك باسترجاع ما أعطى من الثمن لانه يعود الى ان أعطى في الزكاة دون الثمن الذي
 يزومه وذلك لا يجزئه وقد جوز مالك الثمن عن الماعز ومنع اخراج الماعز عن الثمن قال أشهب
 الآن يبلغ بفرايته مثل مالزمه في الثمن يريد في القيمة ويحتمل قول مالك موافقه ويحتمل
 مخالفته ويجزئه أشهب في بعض الجنس وان منعه في بعض السن ومنعه مالك في الوجهين ويجزئه في
 العين الواحدة والجنس الواحد في نقص الصفات كذوات العوار والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فان لبون ذكروا ان كان الابن لا يكون الا ذكرا فانه يحتمل أن يريد به البيان لان
 من الحيوان ما يطلق على الذكروا لاني منه لفظ ابن كبن عشرين وابن آوى وابن فترة فبين بقوله
 ذكرا لئلا يلحقه السامع بما ذكرناه ويحتمل أن يريد به مجرد التأكيذ لاختلاف اللفظ كقوله
 تعالى وغرايب سود

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك الى خمس وأربعين بنت لبون لفظه الى الغاية وهي تقتضي أن ما قبل
 الغاية كله يشتمل عليه الحكم المقصود الى بيانه وما بعد الغاية غير داخل في ذلك لا بدليل فاعلى هذا
 الخمس والاربعون لا يعقل من نفس اللفظين حكمها بحكم ما قبلها ولكنها تلحق بذلك من وجوه
 أحدها انه لما قال وفيما فوق ذلك وذلك راجع الى خمس وثلاثين لانه هو المذكور أخيرا علم أن حكم
 الخمس والاربعين حكم مادونها فعلى هذا يكون الوقص واحدا والوجه الثاني أن هذه اللفظة اقتضت
 الوقص بين الخمس والثلاثين وبين الخمس والاربعين (٢) وقمنا ثانيا بعد الاجماع فيكون على
 هذا اوقصين متصليين كما بعد المائتي شاة الى الثلاثمائة فانه وقص ثم اتصل به وقص آخر الى الاربعائة
 شاة والوجه الثالث ان حكم الاعداد في الغايات مخالفة لغبرها من جهة العرف والعادة في التخاطب
 فلو قال رجل لفلانة أبعث لك من هذه الدراهم ما بين الواحد الى العشرة لفهم منه ابعثه العشرة
 فادونها ولو قال له أبعث لك من هذه الدراهم الى هذه الاخرى ففهم منه جلوسه ما بين
 الدراهم ولم يفهم منه الجلوس في واحدة منهما (مسئلة) ابنة المخاض التي لها سنة ودخلت في الثانية
 وانما هي ابنة مخاض لان امها حامل قد محض بطنها يعني تحرك وأول ما تلده الناقة هو حوار فاذا
 كمل السنة وفصل عن أمه فهو فصيل وهو ابن مخاض فاذا اكمل السنتين ودخل في الثالثة فهو ابن
 لبون والاثنى بنت لبون لان أمه قد ولدت وهي ترضع غيره

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك الى ستين حقة طروقة الفحل الحقة هي التي تستحق أن تتركب ويعمل
 عليها وطروقة الفحل يريد أن الفحل يضربها وهي تلقح وهذه التي قد اكملت الثلاث سنين

ودخلت في الرابعة ولا يلحق الذكرك حتى يكون نثيا وهو الذي يدخل في السنة السادسة
(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك الى خمس وسبعين جذعة الجنة هي التي اكملت أربع سنين
ودخلت في الخامسة وهي اعلى سن يجب في الزكاة

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك الى تسعين ابتالبون وفيما فوق ذلك الى عشرين ومائة حقتان
لاختلافهما بعد الخمس وعشرين الى المائة وعشرين والعمل فيه على نص الحديث لانعلم فيه خلافا
بين أحسن المسلمين

(فصل) وقوله وفيما زاد على ذلك من الابل ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة يقتضي
ان ما زاد على المائة وعشرين فان زكاته بالابل وان في كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة
وهذا راجع الى الجلة وعلى هذا بنى أمر فروض الزكاة انه اذا بلغت الى فرض بطل ما قبله من الحكم
ورجع الحكم اليه فلا مدخل للغم ولا غيرها في الخمسة والعشرين في زكاة الابل وبهذا قال الشافعي
وقال أبو حنيفة اذا زادت الابل على مائة وعشرين رجعت فريضة الغنم فيكون في مائة وخمس
وعشرين حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث
شياه وهكذا في كل خمس شاة الى خمس وأربعين ومائة ففيها حقتان وبنت مخاض وفي خمس ومائة
ثلاث حقت وفي مائة وخمس وخمسين ثلاث حقات وشاة وعلى هذا الترتيب والدليل على صحة قوله
حديث عمر وهو حجة في الزكاة يجب الرجوع اليه لانه بحث به في الآفاق وأخذ الناس به حتى عمهم
علمهم لم يعلم مخالف في ذلك الوقت وفيه ما زاد على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقة وفي مائة وثلاثين خسون واحدة وأربعون مضاعفة فيجب أن يكون فيها حقتان بنتا لبون
فان قالوا ان قوله في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة يرجع الى الزيادة على العشرين
والمائة فالجواب ان هذا خطأ لان مثل هذا قيل فيما بعد الخمس وثلاثين ولم يقل احد ان هذا انما
يجب به الخمس والثلاثين مع ماوجب فيما قبلها وعلى انهم قد ناقضوا في هذا فجعلوا في مائة وخمسين
ثلاث حقات وانما كان يجب ان يجعلوا في مائة وستين بنت لبون وحقتين وفي مائة وتسعين ثلاث
حقات فان قيل المراد به الزيادة دون المزد عليه لانه قد بين حكم المزد عليه منفردا فاذا قال بعد
ذلك فلما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فان ذلك يكون حكم المزد وهذا صحيح
على ما ذهبنا اليه لانه اذا زاد على مائة وعشرين سبعين حتى يكون مائة وسبعين فانه يحصل في الزيادة
خسون فيها حقة وأربعون فيها بنت لبون والجواب ان هذا غير صحيح لانه اذا قال فاذا بلغت ستا
وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون ولم يدل ما قبل ذلك من حكم المزد عليه على ان هذا حكم
الزيادة خاصة لم يدل في مسئلتنا على ما ذكرتموه وجواب ثان وهو ان هذا لا يصح على مذهبهم لان
الزيادة انما هي ما بعد العشرين ومائة فكان يجب ان يجعلوا في مائة وستين حقتين وبنت لبون وفي
سبعين ومائة ثلاث حقات وهذا خلاف الاجماع فلا يصح على أصلكم أن يكون في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة لافي الزيادة منفردة ولا فيها مع المزد عليه فان قالوا فان قوله فاذا
زادت على مائة وعشرين شرط وقوله ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون جواب له
وهذا يقتضي اختصاصه به دون ما ليس بجواب له وهو المزد عليه والجواب انه انما يكون ذلك
اذا كان الجواب خاصا وما اذا كان الجواب عاما لم يصح حمله على عموم الاستناد للشرط الى ما قبله
فانه يحصل على ذلك ألا ترى انه اذا قال فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون ولم يجعل هذا

الجواب على اختصاصه بالشرط لما ذكرناه ودليلنا من جهة القياس ان بنت مخاض سن لا يعود بعد الانتقال عنه فرضا بنفسه قبل المائة فوجب أن لا يعود بعد المائة فرضا بنفسه كسن الجذعة (مسئلة) اذا ثبت ان الغنم لا تعود في صدقة الابل بعد العشرين ومائة فاختلف أصحابنا في تأويل قوله فازاد على ذلك من الابل ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة على ثلاثة أقوال فروى ابن القاسم عن مالك ان الفرض يتغير الى تخيير الساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون وروى انه قال لا ينتقل الفرض الا بزيادة عشر من الابل وبه قال أشهب وروى عنه ان الفرض ينتقل الى ثلاث بنات لبون من غير تخيير وهو اختيار ابن القاسم وجه القول الاول ان الفرض لا ينتقل الا الى التخيير لانه قال فازاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فعلى تخيير الاسنان بالمشرات فوجب أن يقتصر على ذلك وجعل ما بعد العشرين مخالفا لما قبلها فلم يبق الا أن تكون المخالفة بالتخيير ولا يجوز أن يكون ما بعدها موافقا لما قبلها لان ذلك يقتضي اجتماع وقعين لا يتخللها فرض وهذا خلاف الأصول ووجه القول الثاني ان الفرض لا ينتقل الا بالمشرات لانه قال فازاد على ذلك من الابل ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فعلى انتقال الفرض على المشرات فيجب أن تكون الزيادة منها وهذا كما قال صلى الله عليه وسلم في زكاة الغنم فازادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة فازاد على ذلك ففي كل مائة شاة فعلى انتقال الفرض بالمائة فكالت الزيادة منها واجتمع بذلك وقصان لم يتخللها فرض ونحصر من هذا قياس فنقول ان هذه ماشية تركب بالغنم فوجب أن يكون فيها وقصان متصلان كالغنم ووجه القول الثالث أن الانتقال يقع الى ثلاث بنات لبون قوله فازاد على ذلك من الابل ففي كل أربعين بنت لبون فعلى الانتقال الى هذا الحكم عند الزيادة من الابل والواحدة زيادة فيجب الانتقال بها ويؤخذ في هذه الابل ثلاث بنات لبون فيجب أن ينتقل اليها (فصل) وقوله في سائمة الغنم اذا بلغت الى عشرين ومائة شاة السائمة هي الرامية ويحتمل أن يكون انما قصد الى ذكر السائمة لانها هي عامة الغنم ولا تكاد أن تكون فيها غير سائمة ولذا ذكر السائمة في الغنم ولم يذكرها في الابل والبقر ويحتمل أن يذكر ذلك صلى الله عليه وسلم في كتابه لينص على السائمة وكيف المجتهد الاجتهاد في الحاق المعلوق بها فيحصل له أجر المجتهدين وقال فيها اذا بلغت أربعين الى عشرين ومائة وفيها شاة فمصاب الغنم أربعون ووقفها الى تمام المائة وعشرين

(فصل) وقوله وفيما فوق ذلك الى ثلاثمائة ثلاث شياه يريدان في مائتي شاة شاتين وكذلك فاذا زادت واحدة تدر الفرض وهو قوله وفيما فوق ذلك الى ثلاثمائة ثلاث شياه يريدان في مائتي شاة وشاة ثلاث شياه وكذلك في الثلاثمائة ثم قال رضي الله عنه فازاد على ذلك ففي كل مائة شاة يريد والله أعلم ان في المائتي شاة وشاة ثلاث شياه وكذلك في ثلاثمائة وتسع وتسعين حتى تكون أربع مائة شاة فيكون فيها أربع شياه لانه حكم انتقال الفرض على المئين فوجب أن يكون الاعتبار بذلك

(فصل) وقوله ولا يخرج في الصدقة تيس ولا هرة ولا ذات عوار التيس هو الذكور من المعز وهو الذي لم يبلغ حدا الفحول فلا منفعة فيه لضراب ولا در ولا نسل وانما يؤخذ في الزكاة ما فيه منفعة للنسل والهرمة التي قد أضر بها الكبر وبلغت فيه حد الاتكون فيه ذات در ولا نسل وذات العوار

هي ذات العيب قال ابن حبيب العوار بالفتح العيب وهو الذي في الحديث لا يؤخذ في الصدقة وأما
 برفع العين فمن العور فإكان منها مريضاً أو جرباً أو عور فليس على المصدق أخذه إلا أن يرى أن
 ذلك غبطة لأهل الزكاة وإنما مع عيبها أغبط وأفضل مما يجزى عنه من المصحيح فإن له أخذه ما يجزى
 عن ربه ذلك وليس بمعنى القيمة لأنها من جنس ما وجب عليه (مسئلة) وإن كانت الغنم كلها
 تيسوا أو هزمت أو دبت عوار فإن على رب الغنم أن يأتيه بما يجزى ولم يلزم المصدق أن يأخذ منها إلا أن
 يرى ذلك وقال أبو حنيفة والشافعي يأخذ منها والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تبموا الخبيث منه تنفقون ولستم
 بأخذبه إلا أن تعلموا فيه ودليلنا من جهة القياس أن هذا حيوان يخرج على وجه القرية فكان
 من شرطه السلامة كالضحايا وهذا القياس إنما يتجه على قول القاضي أبي الحسن أن ذا العيب
 لا يجزى وإن كانت قيمتها أكثر من قيمة السلامة ومذهب مالك أنها تجزى إذا كانت أفضل
 للمساكين من السليمة

(فصل) وقوله ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فإنها
 يترادان بينهما بالسوية فإن نفسه يأتي به هذا وقوله وفي الرقة إذا بلغت خمس أو أربع العشر
 قال بعض أصحابنا الرقة اسم الورق حكى القاضي أبو محمد أن من أصحابنا من قال هو اسم الورق
 والذهب والاول أظهر وعلى الوجهين فإن في المالين ربع العشر ولا فرق بينهما في ذلك

﴿ ما جاء في صدقة البقر ﴾

﴿ ما جاء في صدقة البقر ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
 عن حميد بن قيس المكي
 عن طاوس البجلي أن معاذ
 ابن جبل الأنصاري أخذ
 من ثلاثين بقرة تبيعاً ومن
 أربعين بقرة مسنة وأتى
 بمادون ذلك فأبى أن يأخذ
 منه شيئاً وقال لم أسمع من
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيه شيئاً حتى ألقاه
 فأسأله فتوفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل أن
 يقدم معاذ بن جبل

ص • مالك عن حميد بن قيس المكي عن طاوس البجلي أن معاذ بن جبل الأنصاري أخذ من
 ثلاثين بقرة تبيعاً ومن أربعين بقرة مسنة وأتى بمادون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً وقال لم أسمع من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن
 يقدم معاذ بن جبل • ثم قوله أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً التبيع هو العجل الذي فطم عن أمه
 فهو تبيع ويقوى على ذلك وإن يكون هكذا إذا دخل في السنة الثانية قال القاضي أبو محمد وقال
 ابن حبيب التبيع هو الجذع من البقر وهو الذي أوفى سنتين ودخل في الثالثة (مسئلة) وهذا
 الكلام على سنة فأما صفة في نفسه فالمشهور من المذهب أنه ذكر ولا يلزم صاحب الماشية أن
 يخرجها إلا أن يشاء ذلك وقال ابن حبيب يجوز أن يؤخذ ذكر أو أنثى

(فصل) وقوله ومن أربعين بقرة مسنة حكى القاضي أبو محمد أنها التي دخلت في السنة الثالثة
 وقال ابن حبيب وابن المواز هي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة قال ولا تؤخذ إلا أنثى
 وسواء كانت بقرة ذكراً أو أنثى كلها وقال بعض أصحاب الشافعي إذا كانت البقر كلها ذكراً
 أخذ منها سن ذكر والدليل على ما نقوله قوله في حديث معاذ ومن كل أربعين مسنة ولم يعرف
 ومن جهة القياس أنه نصاب وجبت فيه مسنة فوجب أن تكون أنثى كما لو كانت بقرة أنثى وقال
 أبو حنيفة إن كانت بقرة أنثى جاز فيها سن ذكر والدليل على ذلك الحديث المتقدم ومن جهة المعنى
 أن هذا فرض ورد الشرع فيه بالأنثى على الإطلاق فلم يجز فيها الذكر كبنات لبون في الأبل

(فصل) وقوله وأتى بمادون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً انقياداً من معاذ رضي الله عنه وطاعة للنبي
 صلى الله عليه وسلم ووقفاً عند حده وبين ذلك بقوله لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها شيئاً

حتى ألقاه يقتضيه أنه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك أمر ولا شياً ولا يثبت عنه من أمره
 أن الثلاثين نصاب في البقر فأراد أن يؤخر حتى يسمع منه ذلك ويجوز أن يتبين له حكم في هذا مع
 الاجتهاد ويحتمل أن يكون آخر الاجتهاد لما كان يرجوه من التحكك من النص بعد وقت فلما توفي
 النبي صلى الله عليه وسلم ثبت النصاب في البقر ما خبر مروى من غير طريق معاذ أجمعت الامة عليه
 وأما اجتهاد منها لما عدت النص فثبت النصاب بذلك الاجتهاد ووقع الاجماع عليه ص قال مالك
 أحسن ما سمعت فمين كان له غنم على راعيين مفترقين أو على رعاء مفترقين في بلدان شتى أن ذلك
 يجمع على صاحب فيؤدى صدقه ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب والورق متفرقة في أيدي ناس
 شتى أنه ينبغي له أن يجمعها فيخرج ما وجب عليه في ذلك من زكاتها ش وهذا كما قال أن من
 كانت له غنم متفرقة في بلدان شتى فإن جمعها يجمع عليه ويحسب بها جلة في زكاة غنمه لأن المرامي
 في ذلك ملكه وهذا مثل الرجل يكون له الذهب في أيدي ناس شتى فإن ذلك يجمع في الزكاة ويؤدى
 عنه الزكاة كما يؤدى فيما اجتمع بيده من الذهب والفضة ولا يراعى افتراقه في أيدي ناس وإنما يراعى
 اجتماعه في ملكه وجريان الحول في جميعه وقد تقدم الكلام في هذا وبالله التوفيق ص قال
 مالك في الرجل يكون له الضأن والمعرزاتها يجمع عليه في الصدقة فإن كان فيها ما يحب فيه الصدقة
 صدقت وقال إنما هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة شاة
 ش وهذا كما قال أن الضأن والمعرز يجمع في الزكاة فإذا بلغ الصنفان نصاب الغنم زكاهما واستدل في ذلك
 بما في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو قوله وفي سائمة الغنم الزكاة إذا بلغت أربعين وهذا
 يقتضى أنه متى اجتمع في ملك الرجل أربعون من الغنم بعضها معز وبعضها ضأن أنه يجب عليه
 الزكاة لأن اسم الغنم يقع على الصنفين جميعاً ومن جهة المعنى أن الزكاة موضوعة على أن يجمع فيها
 من الاجناس ما تقارب في المنفعة والجنس كالحنطة والشعير والعلس والزبيب والسهمس والمعراب
 من الابل والبخت والمنفعة في الضأن والماعز واحدة فلذلك جمعاً في الزكاة ص قال مالك فإن
 كانت الضأن هي أكثر من المعز ولم يجب على ربها الاشاة واحدة أخذ المصدق تلك الشاة التي
 وجبت على رب المال من الضأن وإن كانت المعز أكثر أخذ منها فإن استوت الضأن والمعرز أخذ من
 أيهما شاء ش وهذا كما قال أن من وجبت عليه شاة فإن المصدق يأخذها من أي أكثر جنس غنمه لأن
 القليل منها تبع للكثير ولأنه إذا لم يمكن قسمتها ولم يكن له بد من الأخذ من أحد الصنفين كان أخذه
 من الصنف الأكثر أولى فإن استوى الصنفان كان المصدق بالخيار أن يأخذ من أي الصنفين شاء
 وهكذا سنة الزكاة أنه متى استوى السنان في الوجوب والوجود خير المصدق كالخمس سات لبون
 والاربع حقاف في مائتين من الابل (مسئلة) فإن وجبت شاتان أو أكثر من ذلك نظرت فإن تساوت
 الضأن والماعز أخذ من كل جنس شاة وإن كانت أحدهما أكثر وجبت شاة واحدة في التي هي أكثر
 ثم نظرت إلى ما بقي بعد النصاب التي أخذت منه الشاة فإن كان أكثر من الجنس الثاني وكان الجنس
 الثاني مقصراً عن النصاب مثل أن يكون له مائة وعشرون ضائة وثلاثون معزى فهذا لا خلاف في
 المذهب أن الشاتين تؤخذ من الضأن فإن كان الجنس الثاني نصاباً وكان أكثر من الجنس الاول بعد
 النصاب مثل أن يكون له سبعون ضائة وسبعون معزى فلا خلاف في المذهب أنه يؤخذ شاة من
 الضأن وشاة من المعز فإن كان الجنس الثاني أكثر مما بقي من الجنس الاول ومع ذلك هو مقصر عن
 النصاب مثل أن يكون له أربعون من الجواميس وعشرون من البقر فعليه تسبع من الجواميس

قال مالك أحسن ما سمعت
 فمين كان له غنم على راعيين
 مفترقين أو على رعاء مفترقين
 في بلدان شتى أن ذلك يجمع
 على صاحب فيؤدى صدقه
 ومثل ذلك الرجل يكون
 له الذهب والورق متفرقة
 في أيدي ناس شتى أنه
 ينبغي له أن يجمعها فيخرج
 ما وجب عليه في ذلك من
 زكاتها وقال مالك في
 الرجل يكون له الضأن
 والمعرزاتها يجمع عليه في
 الصدقة فإن كان فيها ما
 يحب فيه الصدقة
 صدقت وقال إنما
 هي غنم كلها وفي كتاب عمر
 بن الخطاب وفي سائمة
 الغنم إذا بلغت أربعين شاة
 شاة قال مالك فإن كانت
 الضأن هي أكثر من المعز
 ولم يجب على ربها الاشاة
 واحدة أخذ المصدق تلك
 الشاة التي وجبت على رب
 المال من الضأن وإن
 كانت المعز أكثر أخذ
 منها فإن استوت الضأن
 والمعرز أخذ من أيهما شاء

قال مالك وكذلك الأبل العرب والبخت يجمعان على ربهما (١٣٣) في الصدقة وقال انما هي ابل كلها فان كانت لعرب هي

أكثر من ابلت ولم يبع
على ربه لا ربه واحد
فليأخذ من العرب
صدقتها فان كانت البخت
أكثر فليأخذ منها من
استوب فليأخذ من أيهما
شاء قال مالك وكذلك
البقر والجواميس تجمع
في صدقة على ربهما وقال
انما هي بقر كلها فان كانت
البقر أكثر من الجواميس
ولا تجب على ربهما
الابقرة وحده فليأخذ
من البقر صدقتها فان
كانت الجواميس أكثر
فليأخذ منها فان استوت
فليأخذ من أيهما شاء فاذا
وجبت في ذلك الصدقة
صدق لصنعتان جميعا فال
مالك من أفاد ماشية
من بقر أو بقرا أو
غنم فلا صدقة عليه فيها حتى
يحول عليها الحول من يوم
أفادها إلا أن يكون له قبلها
نصاب ماشية والنصاب
ما تجب فيه الصدقة اما
خمس ذود من الأبل واما
ثلاثون بقرة أو أربعون شاة
فاذا كان للرجل خمس
ذود من الأبل أو ثلاثون
بقرة أو أربعون شاة ثم
أفاد إليها ابلا أو بقرا أو
غنما باشتراء أو هبة أو ميراث
فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة الحول وان كان
يشتريها بيوم واحد أو قبل أن يرثها بيوم واحد فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها مع ماشيته

وتيسع من البقر لان ما يجب فيه التيسع الثاني البقر فيه أكثر من الجواميس فان كان الجنس الثاني
نصابا وهو أكثر مما بقي من الجنس الاول بعد النصاب وذلك مثل أن يكون له مائة وعشرون من
الصأن وأربعون من المعز فهل تؤخذ الثانية من المعز أو الصأن قال ابن القاسم في المدونة تؤخذ
الشاة الواحدة من الصأن والثانية من المعز وقال سحنون تؤخذ الشاتان من الصأن وجه قول ابن
القاسم ان المعز نصاب فلا يجب اخلاؤها من أداء الزكاة منها مع امكان ذلك ووجه قول سحنون
أن الاربعين وجبت فيها شاة واحدة وبقي من الصأن ستون ومن المعز أربعون فمكان الاخراج من
الصأن أولى لكونها أكثر وفي هذا نظر على قول ابن القاسم في أربعين من الجواميس مع عشرين
من البقر في المسئلة المتقدمة ص قال مالك وكذلك الأبل العرب والبخت يجمعان على
ربهما في الصدقة وقال انما هي ابل كلها فان كانت العرب هي أكثر من البخت ولم يجب على ربهما الا
بقر واحد فليأخذ من العرب صدقتها فان كانت البخت أكثر فليأخذ منها فان استوت فليأخذ من
أيهما شاء وهذا كما قال ان البخت والعرب من الأبل تجمع في الزكاة لان في كتاب أبي بكر انها
فريضة النبي صلى الله عليه وسلم في أربع وعشرين من الأبل الغنم ولا يفرق بين أن تكون كلها
بختا أو بعضها بختا وبعضها رباب فيجب أن تكون في أربع وعشرين مما يقع عليه اسم ابل
أربع من الغنم ومن جهة المعنى ان المنفعة فيها مقار بتمتع تشابهها في الصورة كالصأن والماعز
فيؤخذ البقر الواحد من الأبل من أكثر النوعين كمثل ما ذكرنا في الصأن والماعز فان كانا
متساويين خيرا للساعي فليأخذ من أيهما شاء فان لم يكن السن موجودا عنده الا من أحد الجنسين أخذ
منه ما وجد عنده ولم يكن للساعي أن يلزمه ذلك الجنس من الجنس الآخر فان عدمه عند الساعي
مخبر أن يكلفه ذلك السن من أي الجنسين شاء ص قال مالك وكذلك البقر والجواميس
تجمع في الصدقة على ربهما وقال انما هي بقر كلها فان كانت البقر أكثر من الجواميس ولا تجب على
رهما الابقرة وحده فليأخذ من البقر صدقتها فان كانت الجواميس أكثر فليأخذ منها فان استوت
فليأخذ من أيهما شاء فاذا وجبت في ذلك الصدقة صدق الصنفان جميعا وهذا كما قال ان
البقر والجواميس يجمعان في الزكاة لتقاربهما في الجنس والمنفعة وحكمهما اذا لم يجب فيها غير تيسع
أو ستة حكم ما ذكرنا من الأبل والغنم وقوله فاذا وجبت في ذلك الصدقة صدق الصنفان بمقتل
أن يريد بذلك انه اذا وجبت فيها واحدة أخرجت على ما تقدم ذكره وكان ذلك صدقة عن الصنفين
ويحتمل أن يريد به ان وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق ص قال مالك من أفاد ماشية
من ابل أو بقرا أو غنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها إلا أن يكون له قبلها
نصاب ماشية والنصاب ما تجب فيه الصدقة اما خمس ذود من الأبل واما ثلاثون بقرة واما أربعون شاة
فاذا كان للرجل خمس ذود من الأبل أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة ثم أفاد إليها ابلا أو بقرا أو غنما
باشتراء أو هبة أو ميراث فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة الحول وان كان
ملافا من الماشية الى ماشية قد صدقت قبل أن يشتريها بيوم واحد أو قبل أن يرثها بيوم واحد فانه
يصدقها مع ماشيته حين يصدقها مع ماشيته وهذا كما قال ان من أفاد ماشية بأي نوع أفادها فانه
لا يخلو أن يكون عنده نصاب ماشية من جنسها أو من جنس ما يضاف إليها في الزكاة أولا يكون

فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة الحول وان كان ملافا من الماشية الى ماشية قد صدقت قبل ان يشتريها بيوم واحد أو قبل أن يرثها بيوم واحد فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها مع ماشيته

عنده نصاب فان لم يكن عنده نصاب ماشية فلازكاة عليه فيما أفاد حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده لان الزكاة لا تكون في مال لا بعد أن يحول عليه الحول وسنينه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان كان عنده نصاب وأصل النصاب في كلام العرب الاصل الا أنه يستعمل في عرف الشرع في أول ما يجب فيه الزكاة من مقادير الاموال كأنه أصل الزكاة في ذلك الجنس من المال وهو في الابل خمس ذود وفي البقر ثلثون بقرة وفي الابل أربعون شاة وقد تقدم بيان ذلك فان كان عند المفيد للماشية نصاب ماشية من جنسها كان حكم ما أفاد حكم النصاب الذي كان عنده في حوله الزكاة ولو أفادها قبل الحول بيوم واحد خلا للشافعي والدليل على ذلك ان الساعي لا يخرج في العام الامرة واحدة والفوائد تحدث في جميع العام فلو لم يؤخذ من المواسي في عام أفادتها شي لكان في ذلك اضرار بالمساكين لان ذلك يؤدي لان لا يؤخذ من الماشية في عامين غير زكاة واحدة وان أخذ الساعي منها الزكاة في العام الذي استفادها بما أدى ذلك الى أن يؤخذ منه الزكاة بعد اشتراكها بيوم فجرا الى أمر يكون سدادا وعدلا بين أرباب الاموال والمساكين في الفوائد وذلك بأن كان عنده نصاب أصنف اليه فأنه فز كاهوا من لم يكن عنده نصاب لم يزكها الى الحول الثاني وكان ذلك أولى لان صاحب النصاب له أصل في الزكاة فكأن أولى بأن يجعل ما أفاد تبعاله

(فصل) وقوله وان كان ما أفاد من الماشية الى ماشيته قد صدقت قبل أن يشتريها بيوم واحد أو قبل أن يرثها فانه يصدقها مع ماشيته برهان المصدق قد أخذ صدقة هذه الماشية عند ربهما البائع لها أو الموروث منه ثم صارت بالبائع أو الميراث أو الهبة بعد يوم الى رجل آخر عنده نصابا فيأتيه المصدق بعد يوم فانه يحبسها عليه مع ماشيته ويأخذ صدقتها منه ثانية لان الزكاة وجبت فيها على الرجلين بما قد مر ذكره وهذا عدل بين أرباب الماشية والمساكين لان الرجل قد يبيع الماشية قبل أن يأتيه المصدق بيوم فيشتريها من ليس عنده نصاب فلا يأخذ منها المصدق في هذا العام شيئا فاما زكاة الماشية على هذا النوع من التعديل الضرورة التي تلحق بالساعي لانه لا يخرج في العام الامرة واحدة وهذا بخلاف العين فان به يخرج متى حال حوله ص **قال مالك** وانما مثل ذلك مثل الورق يزكها الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرضه ذلك اذا باعه الصدقة فيخرج الرجل الآخر صدقتها فيكون الأول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد **ش** وهذا كما قال وعلى ما انفصل به ممن أنكروا في الماشية أن تؤخذ منها الزكاة في عام واحد مرتين من مالكين فانفصل عنه بأن الرجل قد يحول عليه الحول في عينه ثم يزكها اليوم ثم يشتري به الغد سلعة من رجل قد حال عليها عنده الحول للتجارة فيدفع اليه العين الذي زكاه بالامس فيزكها هذا البائع اليوم فاذا جاز هذا في العين مع انه لا ضرورة فيه فبان يجوز ذلك في الماشية مع ما ذكرنا من ضرورة الساعي أولى وأحرى فلا اعتبار بالمالك بدليل ان المال قد يقوم أعماما عند مالك لا يجب عليه الزكاة فلا يجب فيه الزكاة وتجري فيه الزكاة في عام واحد مرتين لاختلاف المالك على شروط قد تقدم ذكرها ص **قال مالك** في رجل كانت له غنم لا يجب فيها الصدقة فاشترى اليها غنما كثيرة تجب في دونها الصدقة وورثها انه لا يجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها باشتراء أو ميراث وذلك ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا يجب فيها الصدقة من ابل أو بقرا وغنم فليس يعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما يجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق معه ما أفاد اليه صاحبه من قليل أو كثير من الماشية

قال مالك وانما مثل ذلك مثل الورق يزكها الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرضه ذلك اذا باعه الصدقة فيخرج الرجل الآخر صدقتها فيكون الأول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد **قال مالك** في الرجل اذا كانت له غنم لا يجب فيها الصدقة فاشترى اليها غنما كثيرة تجب في دونها الصدقة أو ورثها انه لا يجب عليه في الغنم كلها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها باشتراء أو ميراث وذلك ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا يجب فيها الصدقة من ابل أو بقرا وغنم فليس يعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما يجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق معه ما أفاد اليه صاحبه من قليل أو كثير من الماشية

من الماشية دون النصاب فأفاد اليه ماشية من جنس ما يضم اليه في الزكاة هي في نفسها نصاب فانه لا يزكها لحول ما كان عنده من الماشية وانما يزكي ما كان عنده وما أفاد لحول الفائدة أفادها وهكذا لو كانت الفائدة ليست بنصاب في نفسها ولكنها تبلغ ما كان عنده من الماشية النصاب فان كان عنده نصاب من الماشية فأفاد قليلا أو كثيرا مما يضاف اليه فانه يزكي الفائدة والنصاب لحول النصاب لما ذكرناه من التعديل بين أرباب الاموال والمستحقين للزكاة لضرورة الساعي والحول ص **ع** قال مالك ولو كانت لرجل ابل أو بقرة أو غنم يجب في كل صنف منها الصدقة ثم أفاد اليها بعيرا أو بقرة أو شاة صدقها مع ماشيته حين يصدقها قال مالك وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك **ع** ش وهذا كما قال ابن زكاة الفائدة لحول النصاب الذي تقدم مالك وفي الماشية له أصبح ما تقدم في ذلك من الاقوال وأحب الى الناظر فيها لما قدمناه من الدليل على صحة هذا القول

(فصل) وقوله هذا أحب ما سمعت الى في هذا يحتمل معنيين أحدهما انه يجب هذا القول دون غيره من الاقوال وعلى هذا يقال زبد الحق بماله من غيره وان كان لاحق للغير فيه وعلى هذا المعنى بيت حسان

انهم جوه ولسن له يكفؤ * فشر كما خبير كما الفداء

فقال فشر كما ولا شرف في النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يريد ان سائر الاقوال لها عنده وجه ودليل صحة يقتضي محبة لها لاجل ذلك الدليل الان دليل هذا القول ابين وأرجح فتكون افعال على بابها في المشاركة ص **ع** قال مالك في الفريضة يجب على الرجل ولا يوجد غيرها انها ان كانت بنت مخاض فلم توجد أخذ مكانها ابن لبون ذكر أو ان كانت بنت لبون أو حقة أو جدعة كان على رب المال ان يبتاعها له حتى يأتيها قال مالك ولا أحب أن يعطيه فتيها **ع** ش وهذا كما قال ابن من وجبت عليه بنت مخاض فلم توجد عنده ووجد عنده ابن لبون فانه يؤخذ منه وتجزي عنده ولا خلاف في ذلك والاصل فيه احاديث الصدقة المتقدمة وابن لبون في هذا على البديل من بنت مخاض لاعلى القيمة بدليل أن يجزي عنها وان كانت قيمتها أكثر من قيمة ابن اللبون الذي يؤخذ بدلها منها (مسألة) فان عذمت عنده ابنة مخاض وابن لبون لم يجزه الابنة مخاض وقال أبو حنيفة والشافعي هو مخير بينهما والدليل على ما نقوله ان هذه حالة استوي فيها بنت مخاض وابن لبون وكان الفرض بنت مخاض أصل ذلك اذا فقدنا عنده

(فصل) وقوله فان كانت بنت لبون أو حقة أو جدعة كان على رب المال أن يبتاعها بأيها يريد أنها ان وجبت عليه حقة أو جدعة أو بنت لبون ولم تكن عنده كان عليه أن يأتي بها ولم يؤخذ منه فبينهما من الابل ولا من غيرها هذا المشهور من مذهب مالك انه لا يجوز اخراج القيمة في الزكاة وقال القاضي أبو محمد انه يتخرج على مذهب ان اخراج القيمة في الزكاة جائز وبه قال أبو حنيفة وحكاه ابن المراز عن ابن القاسم واشهب والدليل على صحة القول الاول ما روى عن معاذ بن جبل ن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعته الى اليمن فقال خذنا الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الابل والبقرة من البقر ودليلا من جهة القياس ان هذا حيوان يخرج على وجه الطهارة فلم تجز فيه القيمة كالرقبة (مسألة) ومن اجبره الامام على أخذ القيمة منه في زكاته قال ابن القاسم ان كان عدلا يجزئه وان كان جائرا لا يجزئه قال أصبح في كتاب ابن المراز والناس على خلافه انه يجزي ما أخذوه في العشور والمكوس بعد محملها كرها وبذلك قال ابن وهب وسأني ذكره بعد

قال مالك ولو كانت
لرجل ابل او بقرة
او غنم يجب في كل صنف
منها الصدقة ثم افاد اليها
بعيرا او بقرة او شاة
صدقها مع ماشيته حين
يصدقها وهذا أحب
ما سمعت الى في ذلك **ع** قال
مالك في الفريضة يجب
على الرجل فلا يوجد عنده
انها ان كانت ابنة مخاض
فلم توجد أخذ مكانها ابن
لبون ذكر أو ان كانت
بنت لبون أو حقة أو جدعة
ولم تكن عنده كان على
رب المال ان يبتاعها
حتى يأتيه بها ولا أحب
ان يعطيه فتيها

هذا ان شاء الله تعالى (مسئله) ومن كان له مال دين على رجل وكان الذي عنده الدين ممن يجوز له أخذ الزكاة فأراد ان يتركه له ويحتسب به من زكاة ماله قال ابن القاسم لا يجوز له وحكي ابن المواز عن أشهب يجوز له إذا أعطاه منه قدر ما كان يعطيه لو لم يكن عليه شيء وجمهور ابن القاسم ما احتج به من أن الدين على الصغير تأولا قيمته وما كان على هذه الصفة لا يجوز الاحتساب به في الزكاة ووجه قول أشهب أن الفقير يحصل له الانتفاع بما أسقط له ببراءة ذمته من الدين فوجب أن يجوز له بمنزلة ماله كان الدين على غيره فاداه ص **قال مالك في الأبل والنواضح والبقر السواني وبقر الحرت أنى أرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة** ش وهذا كما قال ابن الأبل والنواضح وهي التي تستقى بالسانية لسقى الأرض والنخل وبقر الحرت وتجمع هذه كلها العوامل فإن الزكاة واجبة فيها كالسائمة هذا قول مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة والشافعي لا زكاة في شيء من ذلك والدليل على صحة ما نقوله حديث أبي بكر رضي الله عنه المتقدم في أربع وعشرين من الأبل فأدونها الغنم في كل خمس شاة وهذا عام في السائمة والمعلوفة فيجب حل ذلك على عمومها لأن يصفه دليل ودليلنا من جهة المعنى أن كثرة النفقات وقتها إذا أثرت في الزكاة فأنها تؤثر في تخفيفها وتثقلها ولا تؤثر في إسقاطها ولا إثباتها كالخلطة والفرقة والسقى بالنضح والسج ولا فرق بين السائمة والمعلوفة إلا في تحقيف النفقة وتثقلها وأما التمسك من الانتفاع بها فعلى حد واحد لا يمنع عليه من الدر والنسل

﴿ صدقة الخلطاء ﴾

ص **قال مالك في الخليطين إذا كان إراعى واحدا والفحل واحدا والمراح واحدا والدلو واحدا فالرجلان خليطان وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط إنما هو شريك** ش وهذا كما قال وذلك أن الخلطاء اسم شرعى واقع على الرجلين والجماعة يكون لكل واحد منهما ماشية تنجب فيها الزكاة فيجمعونها للرفق في الإراعى وغير ذلك مما يحتاج إليه الماشية ولا بد لها من قلة وكثرة ويجزى منها الماشية جميعهم ما يجزى ماشية أحدهم فهؤلاء الذين يقال لهم الخلطاء وذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك وذو كرم مالك رحمه الله أن الخليط غير الشريك وإن الخليط هو الذي يعرف ماشيته وإن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك وحكم الخليطين عن مالك أن صدق ماشيتهما كما شأها على ملك رجل واحد فإن كان لثلاثة رجال أربعون أربعون وهم خلطاء أخذ منهم شاة واحدة فن أخذت من غنم رجوع على صاحبه كل واحد منهما بثلاث شاة ولو لم يكونوا خلطاء لأخذ منهم ثلاث شياه وقال أبو حنيفة لا إراعى الخلطة ولا تأثرها في الزكاة والدليل على صحة ما نقوله ما روى أنس أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له في الفريضة للفقير فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية فوجه الدليل منه أنه قال يتراجعان بينهما بالسوية ولا يصح ذلك إلا في الخليطين تؤخذ صدقة أحدهما من ماشية أحدهما فيرجع الذي أخذ صدقة الماشية من غنم على صاحبه بقدر ما أدى عنه من ذلك ولو كانا شريكين لما صور بينهما ما يوجب التراجع (مسئله) والخلطة تصح في الماشيتين إذا كانتا من أنصاف أحدهما إلى الأخرى في الزكاة وإن كانتا من جنسين وذلك بأن يكون لأحد منهما نصيبان

• وقال مالك في الأبل والنواضح والبقر السواني وبقر الحرت أنى أرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة
﴿ صدقة الخلطاء ﴾
قال مالك في الخليطين إذا كان إراعى واحدا والفحل واحدا والمراح واحدا والدلو واحدا فالرجلان خليطان وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط إنما هو شريك

والآخر نصاب معز أو واحد هما نصاب ابل عراب ولذا آخر نصاب بخت وكذلك البقر والجواميس
فان كانت الماشيتان مما لا يضم احدهما الى الاخرى كالابل والغنم فلا خلطة بينهما لان الارتفاق لا يقع
فيها لاختلاف مؤنثهما والاعراض فيهما كالماشية والحب (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالمعاني المعبرة
في الخلطة خمسة الراعي والفحل والمراح والدلو والمبيت فالراعي هو الذي يرعاها فان كان واحدا رعى
جميع الغنم فقد حصلت الخلطة فيه وان كان لكل ماشية راع يأخذ أجرهما من مالهما فافهم لا يخلو
أن يتعاونوا بالنهار على جميعها ولا يتعاونوا على ذلك فان كانوا يتعاونون باذن أربابها فهي خلطة لان
جميعهم رعاة لجميع الماشية وان كانوا لا يفعلون ذلك أو يفعلونه بغير اذن أرباب الماشية فليست بخلطة
هذا الذي أشار اليه أصحابنا ويجب أن يكون في ذلك زيادة وهو أن يكون اذن أرباب الاموال في
التعاون على حفظها لان الغنم من الكثرة بحيث يحتاج الى ذلك فيها وان كانت من الغلة بحيث يقوم
راعي كل واحد منهم بماشيته دون عون غيره فليس اجتماعهم على حفظها من صفات الخلطة (مسئلة)
وأما الفحل فهو الفحل الذي يضرب الماشية فان كان واحدا فهو من صفات الخلطة وان كان لكل
ماشية فحله فلا يخلو أن يجمع لضرب المواشي كلها أو لا يجمع لذلك وانما قصد كل انسان منهم فحله
على ماشيته الا أنه بما خرج عنها الى ماشية غيره فان كانوا جمعوا الماشية لضرب الفحولة كلها
فهى من صفات الخلطة لارتفاقهم بكل واحد من الفحول وان قصر كل واحد منهم فحله على ماشيته
فليس في ذلك وجه من الخلطة لان الارتفاق بذلك لم يقصد والله أعلم (مسئلة) والمراح هو الموضع
الذي تروح اليه الماشية وتجتمع فيه للدنو انصراف الى المبيت وقيل هو الموضع الذي تقبل فيه فان كان
المراح مشتركا بين أرباب الماشية على الاشاعة بكراء أو ملك فهو من صفات الخلطة فان كان لكل
واحد منهم جزء معين فلا يخلو أن يكون ذلك الجزء يقوم بماشية صاحبه على الانفراد دون مضرة ولا
ضيق أو لا يقوم بذلك فان كان يقوم بماشية صاحبه فليس من صفات الخلطة لان الارتفاق لم يوجد
بهذه الصفة وان كان لا يقوم بها فهي من صفات الخلطة لان الارتفاق قد حصل بها (مسئلة) وأما
الدلو فهو الدلو الذي تسقى به الماشية فيشترك فيه الخلطاء لتخفيف مؤنثه على جميعهم هذا الذي يقتضيه
لفظ الدلو وقد خرج أصحابنا المسئلة في كتبهم على المياه وهو أن يكون لبعضهم مياه يسقون بها
ويمنعون منها غيرهم من أرباب الماشية فلا يكون ذلك من صفات الخلطة أو يكون الماء مشتركا بين
أرباب الماشية فيكون ذلك من صفات الخلطة وذلك يكون موجودا بين الأعراب فيجتمع
أرباب المواشي فيتعاونون على حفر بئر يملكه أرباب الماشية فيكون لهم السقي منه ويمنعون غيرهم
ماء حتى تروى مواشيهم فيرتفقون بالجمع في حفره وحجابه فيكون ذلك من صفات الخلطة ولعلمهم
يعبرون عنه نارة بالماء ونارة بالدلو وأما المبيت فثبتت الماشية والكلام فيه كالكلام في
المراح (مسئلة) واذا اعتبرت هذه الصفات في الخلطة لانها هي الصفات التي تخفف المؤنة
ويحصل الارتفاق بالاختلاط بها في تخفيف الزكاة وتقليلها والمعتبر في ذلك هو ما يخفف به النفقة
ويثقل كالنضح والسيح (فرع) وبماذا تحصل الخلطة من هذه الصفات اتفق أصحابنا على انه
ليس من شرطها حصول جميعها وقال الشافعي من شرط الخلطة اجتماع جميع صفاتها والدليل
على ما نقوله ان المراعى في الخلطة انما هو الارتفاق باجتماعها على ما يحتاج اليه في قليل الماشية وكثيرها
والارتفاق يحصل ببعض الصفات فثبت به حكم الخلطة (فرع) اذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا
بماذا تحصل به الخلطة فقال ابن حبيب المراعى في ذلك الراعى وحده حكاه عنه القاضي أبو محمد

والذي لا بن حبيب عنده انه قال ولو لم يجمعها الا في الراعي والمرعى وتفرقت في البيوت والمراح فانه اذا كان ذلك صار الفحل واحدا فضررب هذه فحل هذه وهذه فحل هذه واذا لم يكن له راع واحد لم يكونا خليطين وهذا يدل من قول ابن حبيب على انه لم يراع الراعي بنفسه فقط ولكنه راعاه لنفسه ولمعني غيره وقال أبو بكر الأبهري ان الاعتبار في ذلك بصنفين أي صنفين كان فوجه ما حكى ابن حبيب ان ما يعتبر حد الاجتماع والافتراق كان المعتبر بالذي يحصل به الاجتماع ويكون المجتمع تبعاله كالامام في الصلاة ووجها قاله الشيخ أبو بكر ان بالصنفين فإزاء يقع الارتفاق المؤثر وما قصر عن ذلك فشيء يسير لا يقع به الارتفاق فلا يؤثر في الخلطة من قال مالك ولا يجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما يجب فيه الصدقة قال مالك وتفسير ذلك انه اذا كان لأحد الخليطين أر بعون شاة فصاعدا ولا آخر أقل من أر بعين شاة كانت الصدقة على الذي له أر بعون شاة ولم يكن على الذي له أقل من ذلك صدقة من وهذا كما قال لانه اذا ثبت ان الخليطين يعرفان بالشرع هو ما تقدم وصفنا له فانه لا يجب الصدقة عليهما حتى يكون لكل واحد منهما ما صاب ماشيته وذلك لا يتخلو أن يكون لكل واحد منهما أقل من نصاب أو يكون لأحد هانصاب ولا آخر دونه أو يكون لكل واحد منهما نصاب فان كان لكل واحد أقل من نصاب فلا زكاة عليهما وان كانت في ماشيتهما نصاب خلافا للشافعي في قوله اذا بلغت ماشيتهما النصاب فلا زكاة عليهما والدليل على ما نقوله ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة ودليلنا من جهة القياس ان كل ما لا يجب فيه الصدقة اذا كان منفردا فانه لا يجب عليه الصدقة اذا خالط غيره أصله اذا كان ذميا (مسئلة) فان كان رجل خالط رجلا ببعض ماشيته دون بعض فان كانت غنما خالط منها بأر بعين صاحب أر بعين وله أر بعون بغير خلطة فقد قال مالك وابن القاسم وأشهب يكون خليطه بالثمانين فتجب عليهما شاة عليه ثلثاها وعلى صاحب الاربعين ثلثها قال ابن الماجشون وسحنون لا يكون خليطه الا بما خالطه به يزكي المختلطة على حكم الخلطة فيكون على صاحب الاربعين نصف شاة لانه لم يخالطه الا بها ويكون على صاحب الثمانين ثلثاها وجه القول الاول أن المالك الثمانين لما اعتبر في حقه ومخالطته بائنا فسلك صاحب الاربعين وهذا الجواب الذي جاب به مالك على قوله ان في الاوقاص الزكاة وعلى قوله انه ليس في الاوقاص شيء فعلي كل واحد منهما نصف شاة لانه لو انفرد كل لوجب عليه مثل ما يجب على الآخر ووجه القول الثاني أن صاحب الاربعين لم يخالط من مال صاحب الثمانين الا بأر بعين فلا تأثير لغيرها في حكمه هذا الذي قاله عبد الملك وأن صاحب الثمانين لم يخالط صاحب الاربعين من ماشيته الا بأر بعين فكان يجب أن لا يؤثر خلطته في غيرها (فرع) فاذا قلنا بقول عبد الملك فان سحنونا قال لو لم يخالطه صاحب الثمانين من غنمه لثبت حكم الخلطة لان الزكاة واجبة عليه في جميع ماله (مسئلة) فان خالط ببعض غنمه رجلا وخالط ببعضها رجلا آخر وفي كل جزء منهما نصاب فقد قال ابن المواز من له ثمانون خالط بأر بعين منها رجلا وبأر بعين رجلا آخر فانه خليط لكل واحد منهما ثمانين فعلى صاحب الثمانين شاة وعلى كل واحد من صاحبيه ثلث شاة وحكى ذلك عن ابن عبد الحكم وأصابع (مسئلة) وهذا حكم خليطين لكل واحد منهما نصاب فان كان لأحد هانصاب ولا آخر أقل من نصاب كان ماشية الذي له نصاب تؤخذ منه الصدقة دون ماشية الذي لا نصاب له وحكمه في زكاته حكم المنفرد وعلى الساعي أن يأخذ الزكاة من ماشيته خاصة فان أخذها من ماشية الذي

قال مالك ولا يجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما يجب فيه الصدقة وتفسير ذلك انه اذا كان لأحد الخليطين أر بعون شاة فصاعدا ولا آخر أقل من أر بعين شاة كانت الصدقة على الذي له أر بعون شاة ولم يكن على الذي له أقل من ذلك صدقة

لأنصاب له فلا يغفل أن يدخل بما شئته مضرّة على صاحب النصاب أو لا يدخل عليه مضرّة فإن لم يدخل عليه مضرّة فقد قال أصحابنا أنه يرجع بالشاة على الذي له النصاب والشاة عليه دون الذي لأنصاب له سواء أخذت منه أو من صاحبه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يقال إن الساعي إذا أعلم وبين أنه إنما يأخذ الشاة منهما أن يتحصاها فلا يملكها حكم ما حكم بقول قائل من أهل العلم فلا يرد حكمه ولا ينقض (مسئله) وإن كان الذي لأنصاب له أدخل على صاحب النصاب مضرّة مثل أن يكون لرجل مائة شاة ويكون لآخر أحد وعشرون شاة فأخذ المصدق منها ثمانين فاختلف أصحابنا في ذلك فاختار ابن المواز أن يتراجعا في الثمانين على قدر ما شئتهما وقاله ابن القاسم وقال ابن عبد الحكم تكون الشاة الواحدة على رب المائة ويتراجعا في الشاة الثانية بجميع مواشيهما وجه قول ابن المواز ما احتج به من أن هذا مذهب بعض العلماء وقد حكم به هذا الساعي وجعل الشاتين في المالكين فيجب أن ينفذ الحكم على ما حكم به وجه قول ابن عبد الحكم أن الشاة الواحدة وجبت على رب النصاب والشاة الثانية لم تجب على واحد منهما وقد أخذها آخذتاً وبل فيجب أن يتراجعا فيها **ص** قال مالك فإن كان لكل واحد منهما ماتجب فيه الصدقة جعاً في الصدقة وجبت الصدقة عليهما جميعاً فإن كانت لأحد هما ألف شاة أو أقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة وللآخر أربعون شاة أو أكثر فها ماخلطت يتراد أن الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بمحضتها وعلى الأربعين بمحضتها **ش** وهذا كما قال أنه إن كان لكل واحد منهما ماتجب فيه الصدقة لزمه الصدقة على سنة الخلطة فحسبت ما شئتهما كأما ما شئ رجلاً واحداً وأخذ منها ما كان يؤخذ منها أن لو كانت للمالك واحد لكان هذا ثأباً لخلطة فإن كانت لرجل ألف شاة وللآخر أربعون شاة أخذ منها عشر شياه ثم يتراجعا بينهما وكذلك إن كانت لأحد هما تسعة شاة وللآخر أربعون شاة أخذ منها تسع شياه كما كان يؤخذ لو كانا لرجل ثم يتراجعا على السوية (مسئله) فإن كانت ماشية أحدهما صاعاً أو ماشية الآخر مغزاً وجبت عليهما شاة واحدة وأخذ المصدق من أكثرهما الشاة لأنهما بمنزلة مالك واحد فإن أخذ من المغزى رجع صاحب المغزى على صاحب الضأن بقدر حصته من المغزى واختلف أصحابنا فيما يأخذ الساعي من ماشية أحد الخليطين عن ماشية الآخر فالذي يبيح على مذهب ابن القاسم أنه بمعنى الاستهلاك فالواجب به القيمة خاصة دون العين والذي يبيح على مذهب أشهب أنه بمعنى السلف وجه القول الأول أنه غير موقوف على اختيار من أخذ منه فإذا وجبت عليهما ما غزاة وكانت في غنم أحدهما أخذها منه ولم يكن له الامتناع من ذلك ويكون له الرجوع بقيمتها على صاحبه لأن كل مائتة في الذم من الحيوان بغير اختيار من نبتله فإن الواجب به القيمة دون العين كالأستهلاك ووجه القول الثاني أن هذه الشاة إنما تؤخذ من كانت عنده من ماشية الآخر فصار ذلك سلفاً عليه ولا يجوز أن يكلف إخراجه شاة عما وجب على خليطه ولا يكون له عليه العين لوجهين أحدهما أن القيمة لا تجب في الزكاة وإنما تجب في العين ولا خلاف في ذلك لأن من جوز إخراجه الغنم في الزكاة إنما يوجب العين والوجه الثاني أنها يجب أن يتساوى إذا أخذ من أحدهما عين ومن الآخر قيمة لم يتساوى (مسئله) فإن كانا إنما أخرجا عن الماشيتين شاة واحدة يبيح على قول من قال أنه يجب عليه قيمة نصف الشاة وقال أشهب أيضاً يجب عليه قيمة نصف الشاة فأما على قول ابن القاسم فهو لم يرد مذهبه وأما على قول أشهب فكان عليه أن يأخذ بنصف شاة لكنه لو أحضر الشاة لكان له أن يأخذ حصته منها بالبيع وذلك يرجع إلى الثمن

قال مالك فإن كان لكل واحد منهما ماتجب فيه الصدقة جعاً في الصدقة وجبت الصدقة عليهما جميعاً فإن كان لأحد هما ألف شاة أو أقل من ذلك مما تجب فيه الصدقة وللآخر أربعون شاة أو أكثر فها ماخلطت يتراد أن الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بمحضتها وعلى الأربعين بمحضتها

قال مالك والخليليان في الابل بمنزلة الخليطين في (١٤٠) الغنم مجتمعان في الصدقة جميعا اذا كان لكل واحد

وهو القيمة فلما كان مرجعه الى القيمة لم يكف المستلف غير القيمة لانه يقول ليس على أن احضر غير حصتك من الشاة وأما حصتي فلا يلزمي احضارها فلذلك رجع الامر الى القيمة وان كان أدى عنه شاة فقال أشهب يلزمه دفع شاة اليه ويجبى على قول ابن القاسم ان عليه قيمة الشاة (فرع) ومتى تعتبر القيمة في نصف الشاة قال ابن القاسم فيها القيمة يوم اخذها المصدق وقال الشيخ ابو محمد بائز قول أشهب ولا تسكون القيمة على هذا الاقيمة نصف الشاة يوم أداء القيمة وذلك سبني على كذا القولين ص قال مالك والخليليان في الابل بمنزلة الخليطين في الغنم مجتمعان في الصدقة جميعا اذا كان لكل واحد منهما ما يجب فيه الصدقة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة وقال عمر بن الخطاب في سائمة الغنم اذا بلغت أربعين شاة شاة وقال مالك وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك قال مالك وقال عمر بن الخطاب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة انه انما يعني بذلك أصحاب المواشي قال مالك وتفسر لا يجمع بين مفترق أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد في غنمه الصدقة فاذا أظلمهم المصدق جمعوها لتلاكون عليهم فيها الاشاة واحدة فنوا عن ذلك وتفسر قوله ولا يفرق بين مجتمع أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهم فيها ثلاث شياه فاذا أظلمهم المصدق فرقا غنمها فلم يكن على كل واحد منهما الا شاة واحدة فنوا عن ذلك ففيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال مالك فهذا الذي سمعت في ذلك ش وهذا كما قال ان معنى الحديث الوارد ما ذهب اليه لان الخلطة لما كان لها تأثير في الزكاة تارة بتخفيف وتارة بتثقيل على وجه العدل بين أرباب الماشية ومستحق الزكاة كان ذلك حكما لازما للخلطة ولم يكن لأرباب الأموال التخفيف دون التثقيل كما لم يكن لمستحق الزكاة عليهم التثقيل دون التخفيف فكما ليس للساعي اذا كانت التفرقة أفضل للزكاة أن يفرق الماشية المجتمعة واذا كان الجمع أفضل له أن يجمع الماشية المتفرقة فكذلك ليس لأرباب الأموال أن يفعلوا من ذلك ما هو الأرجح لهم والاخف عليهم وليتركوا الماشية على حسب ما كانت عليه قبل أو ان الصدقة يجري فيها حكم الزكاة على ذلك من تخفيف أو تثقيل (مسئلة) فان تعدى أرباب الماشية فجمعوا المتفرقة أو فرقوا الماشية المجتمعة لم ينفذ لهم ذلك وأخذت الزكاة منها في ذلك

منهما ما يجب فيه الصدقة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة وقال عمر بن الخطاب في سائمة الغنم اذا بلغت أربعين شاة شاة وقال مالك وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك قال مالك وقال عمر بن الخطاب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة انه انما يعني بذلك أصحاب المواشي قال مالك وتفسر لا يجمع بين مفترق أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد في غنمه الصدقة فاذا أظلمهم المصدق جمعوها لتلاكون عليهم فيها الاشاة واحدة فنوا عن ذلك وتفسر قوله ولا يفرق بين مجتمع أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهم فيها ثلاث شياه فاذا أظلمهم المصدق فرقا غنمها فلم يكن على كل واحد منهما الا شاة واحدة فنوا عن ذلك ففيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال مالك فهذا الذي سمعت في ذلك

على حسب ما كانت عليه قبل ذلك من الاجتماع أو الافتراق لانه الذي قد وجب فيها ولم يجرى عليها
تغير حكمها واسقاط ما وجب فيها والاصل في ذلك حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي
كتب في ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم في صدقة الماشية وفيه لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع
خشية الصدقة وحديث عمر المتقدم في ذلك (فرع) وهذا اذا تبين ذلك ولكن خاف الساعي أن
يكون فسد ذلك أو يكون ستر عنه بعض ماشيته لينقص عن النصاب فوجب أن يحمل الامر على
الظاهر من المصدق لان قوله لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة يقتضي انه لم
يتناول نهيها كان من ذلك على غير خشية الصدقة فلا ينتقل الى خلاف ذلك الا بما روي بها
التهمة (فرع) فان اراد استخلاصه نظر فان كان صاحب الماشية على ظاهر الامانة والديانة
والمصدق فليس له استخلاصه لان ظاهر حاله ينفي التهمة عنه وان كان المعروف منه خلاف ذلك من قلة
مراعاة الدين ومحبة توفير المال من وجهه وغير وجهه وترك الانصاف في معاملة الناس فانه يستعمله
لان في ذلك توصلا الى استيفاء حقوق الفقراء قال ذلك كله القاضي ابو محمد في معونته (مسألة)
وليس من شرط الخلطة ان تكون الماشية في جميع الحول على ذلك خلافا للشافعي والدليل على
ذلك كتاب أبي بكر رضي الله عنه في فرض النبي صلى الله عليه وسلم الزكاة وفيه وما كان من
خليطين فانما يترجمان بينهما بالسوية ولم يفرق بين أن يكونا خليطين من اول الحول او من بعضه
فحصل على هوامه الا ما خصه الدليل من جهة المعنى ان هذا معنى يؤثر في تخفيف الزكاة وتكثيرها فلم
يشترط في تأثره وجود في جميع العام كالسقي بالنضح والسج (مسألة) وكما قل المدة التي يثبت بها
حكم الخلطة او الافتراق قال ابن حبيب لا يكون أقل من عام وقال ابن المواز يكون أقل من الشهر
وحكى عن ابن القاسم ما لم يقرب جدا او يهرب بذلك من الزكاة (مسألة) ومن حكم الخليطين
ان يكون حولهما واحدا فان حال حول احدهما قبل ان يحول حول الآخر فقد روى عيسى عن ابن
القاسم لا تزكى غنم الذي لم يحل الحول على ماشيته ويزكى غيرها ووجه ذلك ان الاصل في الزكاة
الحول والنصاب فاذا لم يعتبر نصاب احدهما بنصاب الآخر فكذلك لا يعتبر حوله بحوله ولو كان احدهما
الخليطين عبدا او ذميا لم يثبت لهما ولا للاحدهما حكم الخلطة لزيكيت ماشيته الحر المسلم زكاة المنفرد
والله أعلم واحكم (مسألة) ومن هذا الباب الفرار عن الزكاة ببيع الماشية فن فعل ذلك فالزكاة
عليه واجبة والاصل في ذلك الحديث المتقدم ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
الصدقة وانما قصد بذلك النهي عن ان يفر من الصدقة بالتفريق ومن جهة المعنى ان هذه زكاة فلا
يصح الفرار عنها بعد تعلق وجوبها اصل ذلك الفرار بالجمع والتفريق وانما هذا اذا عرف انه باعها
للفرار فان باعها بعد الحول لغير ذلك أوجبه وكان في بلد لا سعة فيه زكاة الماشية لان الزكاة
قد وجبت عليه في رقبها وان كان في بلد فيه سعة فهو بمنزلة من باعها قبل الحول لان تمام الحول
محيى الساعي فان باعها بجنسها مما يجمع اليها في الزكاة فلا ظهر من المذهب ان الزكاة واجبة عليه
بحول الماشية الاولى قال ابن المواز لا خلاف في ذلك اذا باعها بجنسها وانما الخلاف اذا باعها بغير
جنسها وفي كتاب ابن معن عن مالك من بدل ماشيته بجنسها أو بغير جنسها فلا زكاة عليه الا
حول الثانية وقال ابو حنيفة ان ابدل ماشيته بجنسها فلا زكاة عليه حتى يحول حول الثانية
ووافقنا في الذهب والفضة انه اذا ابدله بغيره فعليه الزكاة لحول الاولى وقال الشافعي لا زكاة عليه
في شيء من ذلك حتى يحول حول الثانية والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقعة ربع

الزكاة بما يدفع اليهم منها ولا يصح ان يؤخذ من كل شاة بعضها فعدل بين الفريقين بأن يؤخذ من وسط الماشية ولذلك بين عمر ماترك لهم من جيد الماشية ولا يأخذ منها كالأكولة والربي والمأخض ومحل الغنم في جنب الردي الذي لا يأخذ منه من السخلة وذات العوارف كما يحسب الجيد ولا يأخذ منه كذلك يحسب الردي ولا يأخذ منه ويأخذ الوسط من ذلك ولا خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الامهات نصاباً إلا ما روي عن لا يعتد بخلافه اذا لم يحسب السخال والدليل على ذلك قول عمر رضي الله عنه هذا بحضرة الصحابة والعلماء واخذ به صدقة الناس ولا يعلم احد قال بخلافه فان قيل فان الذي انكر على سفيان بن عبد الله فعله قد خالفه فالجواب انه يعتمد ان يكون ممن لا يعتد بقوله ولذلك لم يتبعه عليه غيره ولو سلمنا ان يكون ممن يعتبر بقوله فانه لم ينكر ان يعد السخال وانما انكر ان تعد ولا يؤخذ منها فلا يجعل ذلك اعتراضاً في عد السخال خاصة ولو سلمنا لكم الآخر على ما قلتم فان عمر رضي الله عنه لما احتج بما رزاه من الدليل من جهة القياس لم يراجع احد في دليله فثبت انه اجماع على صحة الدليل ولما ثبت صحة الدليل ثبت صحة الحكم ودليلنا من جهة القياس ان هذا نماء من أصل ما تجب في عينه الزكاة فوجب فيه الزكاة التي تجزى في أصله كماء العين (مسئلة) واذا قصرنا الماشية عن النصاب وكلت نصاباً بالسخال عدت السخال وأخذت الزكاة وقال أبو حنيفة والشافعي يستأنف بها حولاً من يوم كل النصاب وانما يجتنب بالسخال مع الامهات اذا كانت الامهات نصاباً والدليل على ما نقله الحديث الذي تقدم في كتاب أبي بكر في سائمة الغنم الزكاة وقول عمر المتفق عليه نعم تعد عليهم بالسخلة بحملها الراعي ولا تأخذها منهم ودليلنا من جهة المعنى ان هذا نماء حادث من عين مال تجب في عينه الزكاة فجاز ان يكمل به النصاب أصل ذلك نماء العين (مسئلة) فان كانت ابله فملأنا كلها أو بقره عجاجيل أو غنم سخلاً فانه يكلف ان يأتي بالسن الواجبة عليه ان لو كانت كباراً وقال أبو حنيفة والشافعي يخرج منها والدليل على ما نقله ما في كتاب أبي بكر عن فريضة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا بلغت خسا وعشرين ففيها ابنة مخاض الى خمس وثلاثين فان لم توجد ابنة مخاض فابن لبون ذكر ولم يفرق بين الصغار من الابل والكبار ودليلنا من جهة المعنى ان هذه ستون من الابل فوجب فيها حقة كما لو كانت بزلاً كلها (مسئلة) والواجب ان يؤخذ في الزكاة من الماشية الاناث من الضأن والمعرز ولا يأخذ الذكران الا ان يرى ذلك المصدق وبه قال الشافعي وقال ابن حبيب يؤخذ الذكر من الضأن جذعاً كان أو نياً ولا يؤخذ الذكر من المعرزانة نيس وقال أبو حنيفة يؤخذ الذكر والاثنى من الجذع والثنية والدليل على ما نقله ان هذا من جنس الغنم لا يصلح للدر ولا للنسل فلم يؤخذ في زكاتها كما دون الجذع (مسئلة) اذا ثبت ذلك فانقص عن الواجب في الزكاة على ضربين أحدهما يجوز ان أجزء الساعي والثاني لا يجوز أصلاً ما لا يجوز بأجزة الساعي فهو ما يبلغ السن الواجبة في الزكاة ويكون به عيب مرض أو عور أو جرب أو غير ذلك فان رأى الساعي انه أفضل من السالم وأمن أخذه وان رأى فيه نقصاً عن حقه تركه والضرب الثاني ما قصر عن السن الواجبة فلا يجوز وان أجزء الساعي إلا على قول من رأى اخراج الغنم في الزكاة لان الدر والنسل المقصودين في الماشية معدومان فيه (فرع) والسن المأخوذة من الغنم الثني والجذع قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة لا يؤخذ مانوق الثني ولا مادون الجذع الا أن يطوع رب المال بالأفضل والسنان سواء في الصدقة جائز ان في الضأن والمعرز وكذلك ما يؤدى منهما من الابل ذهب ابن حبيب الى انه يؤخذ الجذع من

قال مالك والسخلة الصغيرة

حين تنتج والربى التي قد وضعت وهي تربي ولدها والماخض هي الحامل والا كولة هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل وقال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تجب فيها الصدقة فتتوالد قبل أن يأتها المصدق بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك اذا بلغت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك أن ولادة الغنم منها وذلك مخالف لما أفيد منها بائنا أو به أو ميراث ومثل ذلك العرض لا يبلغ ثمن ما تجب فيه الصدقة فيصدق ربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فائدة أو ميراثا لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده أو ورثه قال مالك فغذاء الغنم منها كما أن ربح المال منه قال مالك غير أن ذلك يختلف في وجه آخر أنه اذا كان للرجل من الذهب أو الورق ما تجب فيه الزكاة ثم أفاده اليه مالا ترك ماله الذي أفاده لم يزكه مع ماله الاول حين يزكه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم أفادها ولو كانت

الضأن والثني من المعز كالضحايا

(فصل) وقوله وذلك عدل بين غداء الغنم وخياره غداء الغنم صغارها والمراد أن لا يأخذ الساعي خيار المال ولا رديته وانما يأخذ الوسط ص قال مالك والسخلة الصغيرة حين تنتج والربى التي قد وضعت فهي تربي ولدها والماخض هي الحامل والا كولة هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تجب فيها الصدقة فتتوالد قبل أن يأتها المصدق بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك اذا بلغت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك أن ولادة الغنم منها وذلك مخالف لما أفيد منها بائنا أو به أو ميراث ومثل ذلك العرض لا يبلغ ثمن ما تجب فيه الصدقة (ثم يبيعه صاحبه أي فيبلغ ربحه ما تجب فيه الصدقة) فيصدق ربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فائدة أو ميراثا لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده أو ورثه قال مالك فغذاء الغنم منها كما أن ربح المال منه قال مالك ان الغنم اذا قصرت عن النصاب انه لا زكاة فيها فاذا بلغت بولادتها قبل أن يأتها المصدق النصاب اخذ منها الزكاة المصدق لان النماء يكمل نصابها وفي هذا مسئلتان احدهما ان النماء يكمل النصاب على ما تقدم والثانية ان المعتبر بمجيء الساعي بعد الحول فان كل النصاب بالولادة قبل ان يصدقها المصدق وجبت فيها الزكاة وان صدقها ثم بلغت النصاب بعد ذلك فلا زكاة فيها لان ذلك تمام حول آخر والاصل في ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال واعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم فجعل من أحكام الزكاة ان تؤخذ منهم فاذا لم يكن لرب المال اخراج الزكاة لم تجب عليه وانما تجب عليه اذا جازله اخراجها وهو اذا صدقها الساعي ودلينا على ذلك ان هذا معنى لوتلف المال قبله لم يضمن الزكاة فوجب ان يتعلق به الوجوب كالحول (مسألة) فان غاب عنها الساعي حولين كان وجوب الزكاة فيها مراعى فان وجدها الساعي بيده اخذ منه الزكاة للحولين وصح وجوب الزكاة عليه فيها وان لم يجدها يسد لم تجب عليه الزكاة لان شرط الوجوب قد عدم وهذا اذا كان يبدد في السعة فاذا كان يبدد لا ساعي فيه فالزكاة تجب عليه في كل حول قاله مفسرون ووجه ذلك ان رب الماشية ساعي نفسه

(فصل) وقوله ان الغنم اذا بلغت بولادتها النصاب ففيها الزكاة وذلك ان ولادة الغنم منها على ما تقدم من ان حكمها حكم الامهات وذلك مخالف للفائدة يريد ان الفائدة لا يكمل بها النصاب ويكمل بالنسب وقاسه مالك على نماء العين من فائدة الربح مع الاصل النصاب وجبت فيه الزكاة وان لم يبلغه الا بفائدة لم يزك حتى يحول الحول على الفائدة وهذا قياس صحيح لم يسلم له ان نصاب الحولين يتم ربحه وانما سلعه الشافعي فيمن اشترى بمائة درهم سلعة فقيمتها مائة درهم ثم باعها بمائتي درهم بعد ان حال الحول من يوم اشتراها فان الزكاة فيها وهذا اصل يصح قياسا عليه ص قال مالك غير ان ذلك يختلف في وجه آخر انه اذا كان للرجل من الذهب أو الورق ما تجب فيه الزكاة ثم أفاده اليه مالا ترك ماله الذي أفاده لم يزكه مع ماله الاول حين يزكه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم أفاده ولو كانت

الاجنسة سواء أخذها منها أو أتاه بها من غيره أو ذلك بأن تكون غفها كلها مما لا يجوز في الزكاة
فأتاه شاة من غيرها فإن ذلك سقط عنه حكم الزكاة في عينها وكان بمنزلة أن يعطيها منها إذا انصرفت
بذلك عن النصاب قاله أشهب وابن نافع في المجموعه ورواه ابن سحنون عن مالك (مسئلة) فإن غاب
الساعي عن ابل فلا يخالو أن تركى بجنسها أو بغير جنسها قل كانت تركى بجنسها مثل أن تكون
خمسه وعشرين ديرا فتجب فيها بنت مخاض فانه تركى الاول عام بنت مخاض فإن كانت فيها
وأخذها منها زكاه السائر الاعوام بالغنم وان لم يأخذ منها زكاه السائر الاعوام بنت مخاض والفرق
بينها وبين الغنم ان الغنم لا تركى الاجنسة والابل تارة تركى بجنسها وتارة بغير جنسها فإذا أخذ من
أعبيها نقص بذلك النصاب وإذا أخذ من غيرها لم ينقص بذلك النصاب وكان بمنزلة أن تركى بالغنم
فانه يؤخذ منها الغنم لجميع الاعوام ولا ينقص في ذلك النصاب ولو بيع فيها الكثير من ابل وما
ينقص من الغرض

(فصل) وقوله فان لم يأخذ منها شيئا حتى حلت الماشية كلها أو صارت الى ما لا يجب فيه الصدقة يريد
لنقصها من النصاب فانه لا صدقة عليه في شيء من ذلك ويبطل ما قبل ذلك من الزكوات التي كانت
تجب فيها لو جاءه المصدق ولا ضمان عليه فيها ذلك من ماله لما قدمناه من أنه ليس بضامن لان الزكاة
في الماشية لا تجب الا على الساعي وقد تقدم القول فيه وهذا اذا لم يكن فارعا ما شئته (مسئلة) فان
فرع ما شئته فوجده الساعي بعد ما أتاه فانه يأخذ منه الزكاة لجميع الاعوام على ما كانت عليه في كل
عام هذا قول جمهور أصحابنا الا أشهب فانه قال اذا زادت الغنم على ما كانت عليه زكاه لكل عام
على ما وجدها عليه وان نقصت الغنم عما كانت عليه زكاه لكل عام على ما كانت عليه وجه لقول
الاول انه ضامن للزكاة لتعديده بالفرار فانه يضمن من الزكاة في كل عام على حسب ما وجبت عليه
في كل عام فانه ان نقصت كذا لا يلزمه اخراج الزكاة للزيادة اذا زادت ووجه قول أشهب أنه
لا يكون احسن حالا من الذي ذيب عنه الساعي من غنم فراره فانه اذا زادت عنده الماشية زكيت
لسائر الاعوام على ما هي عليه من الزيادة وهو غير متعدي فكان أخذها من الفار المتعدي أولى قال
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى منه على وجه الاستحسان والقياس ما تقدم (فرع)
اذا ثبت ذلك فانه يبدأ بالاخذ من غنم الهارب عن آخر الاعوام هذا الذي رواه ابن حبيب عن مالك
وقاله أصبغ وقال عيسى عن ابن القاسم يبدأ بالاخذ من أول عام ومثال ذلك أن يغيب ثلاثة اعوام
بثلاثة شاة ثم يجده الساعي في العام الرابع بيده شاة فعلى ما رواه ابن حبيب يؤخذ منه عن هذا
العام عشر شياه ثم يؤخذ منه عن الثلاثة اعوام المتقدمة تسع شياه ثم يؤخذ منه للعام الرابع تسع
شياه لان نصاب الالف قد نقص أخذ زكاة الاعوام المتقدمة وجه قول مالك ما احتج به أصبغ من
أنه ضامن بتعديده بالفرار بزكاة كل عام ضامنا بوجوب تعلفها بذمة يدل على ذلك انها لو تلفت لوجب
عليه ضمانها فاذا ثبت تعلفها بذمة لم ينقص نصاب الالف وكان عليه أن يزكى لآخر عام ألف شاة ووجه
قول ابن القاسم ان هذه زكاة تتعلق بالعين وانما يضمنها بالتعدي بمعنى انها ان تلفت كان عليه بدلها
فأما مع وجودها حكم الزكاة متعلق بها وليس عليه غيرها كالغاصب اذا غصب عينا من غنم أو غيرها
ثم وجدها صاحبها كان حقه متعلقا بها دون ذمة الغاصب (فرع) فان غاب بأربعين فوجدت
بيده ألفا بعد اعوام فقال اهل الم تزل أربعين الى هذا العام فهل يصدق أم لا روى ابن حبيب عن ابن
المجشون وغيره من أصحابنا انه لا يصدق في ذلك ويؤخذ منه صدقة سائر الاعوام على ما هي عليه
الآن وروى ابن سحنون عن أبيه انه يصدق في ذلك وجه القول الاول ان هذا قد ظهر كدبه وتبين

قراره من الزكاة فلم يعتبر بقوله ووجه قول سحنون ان الزكاة لا تجب عليه الا باقراره او بينة ثبتت عليه وليس فسخه بالذي يعضى عليه الدعاوى دون بينة كالذي عرف بجحداً موال الناس

عن النبي عن التضييق على الناس في الصدقة

ص م مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم عن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت مر على عمر بن الخطاب بغير من الصدقة فرأى فيها شاة حافلاً ذات ضرع عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا حذر من المسلمين نكبو عن الطعام م ش فو لها مر على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بغير من الصدقة يدل على انه قد ينقل بعض ماشية الصدقة عن موضعها اذا استغنى أهلها الى موضع آخر من الحاضرة وغيره حيث تكون الحاجة وذلك ان أحق المواضع بالزكاة موضع تؤخذ فيه وفي زكاة الماشية ثلاثة أبواب أحدها في ابان أخذها منها والثاني في موضع تؤخذ فيه الصدقة والثالث في موضع تفرق فيه

(الباب الاول في ابان أخذ الصدقة من الماشية)

فأما ابان الخروج لأخذ الصدقة فهو وقت طلوع الثريا مع طلوع الفجر وهو ابان تجتمع فيه الماشية على المياه لعدم المياه في الجبال والقفار من بقايا الامطار لان ذلك أهون على المصدقين وأمكن لاجتماع الناس دون مضرة ولا مشقة تلحقهم في تركهم للكلأ والرعى والسرح للاجتماع للصدقة ولان الماشية حينئذ لا مضرة للانتقال بها لقوة نسلها وقال الشافعي ان وقت خروج الساعي وجميع الناس هو في شهر المحرم متى كان من كل سنة والدليل عليه ما قدمناه (فرع) اذا ثبت ذلك فان حكم البلاد على ضربين ضرب لم تجر العادة لخروج السعاة اليه لبعده اليهم في كتاب ابن سحنون ان حول هذه الماشية من يوم أفادها بمرات أو غيره يخرج زكاتها كزكاة العين وقال في الاسير يكتب الماشية بأرض الحرب أن حكمه حكم من تخلف عنه الساعي فاذا خلاص بها زكاتها لماضي السنين قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والقياس عندى أن يكون حكمه حكم من لم تجر العادة بخروج السعاة اليه يخرج زكاة ماشيته كما يخرج زكاة العين وانما فرق بينهما من تقدم ذكره لان الاسير معتقد بالخروج الى موضع الساعي متى أمكنه بخلاف من لا يأتيه الساعي لبعده مكانه فانه لا يعتقد الخروج اليهم والله أعلم وأحكم (فرع) وأما الضرب الثاني فن جرت العادة بخروج السعاة اليه فانهم يخرجون في سنة الخصب وأما سنة الجذب في سنة الجذب وان عجزت الغنم ووجه القول الاول ما احتج به مالك انه ان خرج الساعي في عام جذب فاعلم يأخذ ما لا يجب فان بيع فلا تمن له وذلك يصحف بأرباب الاموال ولا ينفع المساكين ووجه القول الثاني ان هذا معنى لسبب عجز الماشية فلا يمنع أخذ الصدقة كمرض الماشية (فرع) فاذا قلنا يخرج السعاة في الجذب فقد تقدم من قول مالك ما يقتضى انه يأخذ من العجاف عجافاً قال محمد بن تري له ما يعطيه وجه القول الاول ان صفة الغنم في العجف لا تنقل الزكاة الى غير عيها كالوا كانت سبانا ووجه قول محمد بن العجف عيب فيها كالوا كانت ذات عوار

عن النبي عن التضييق على

الناس في الصدقة

حدثني يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد عن

محمد بن يحيى بن حبان عن

القاسم بن محمد عن عائشة

زوج النبي صلى الله عليه

وسلم انها قالت مر على عمر

ابن الخطاب بغير من

الصدقة فرأى فيها شاة

حافلاً ذات ضرع عظيم

فقال عمر ما هذه الشاة

فقالوا شاة من الصدقة

فقال عمر ما أعطى هذه

أهلها وهم طائعون

لا تفتنوا الناس لا تأخذوا

حذر من المسلمين نكبو

عن الطعام

(الباب الثاني في الموضع الذي تؤخذ فيه الصدقة)

أما موضع أخذ صدقة الماشية ففي موضع الماشية وليس على أرباب الماشية نقلها وجعلها إلى المصدق والدليل على ذلك المشهور من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يبعث أصحابه مصدقين إلى الجهات ولا يأمر الناس بحلب مواشيهم إلى المدينة فيتولى هو تصديقها بنفسه ومن هذا المعنى أن الضرورة على أرباب الماشية في جلبها وجمعها للصدقة أشد من الضرورة على المصدقين في طوافهم على المواشي (مسئلة) وكذلك زكاة الحبوب يخرج اليه في مواضعه ويأخذ من الناس حيث حصدوه لما ذكرناه ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال واعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإذا كانت تدفع إلى فقراء الجهة التي أخذت بها فلا معنى لنقلها ثم ترد إلى موضعها ودليلنا من جهة المعنى أن في تكليفهم حله زيادة عليهم في الزكاة وما لم تكن له دابة ولا مال غير ما أصابه من الطعام فيؤدي ذلك إلى أن يؤخذ منه نصف ما حصدوه أو أكثر

(الباب الثالث في الموضع الذي تفرق فيه الزكاة)

أما موضع تفريق الزكاة فإنه حيث تؤخذ من أربابها الآن يكون بموضع لا فقراء فيه فإن كان بالموضع فقراء فلا يخاف أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من غيرهم أو حاجتهم كحاجة غيرهم أو تكون حاجتهم أشد فإن كانت حاجتهم أشد أو مساوية لحاجة غيرهم فأهل موضع الصدقة أولى بصدقتهم حتى يغنوا أو لا ينقل منها إلا ما فضل عنهم وإن كانت حاجة غيرهم أشد ففرق من الصدقة بموضعها بمقدار ما يرى الإمام وينقل سائرهما إلى موضع الحاجة هذا المشهور من مذهب مالك وفي الجمهور يروى ابن وهب وغيره عن مالك لا بأس أن يبعث الرجل ببعض زكاته إلى العراق ثم أن هلك في الطريق لم يضمن فإذا كانت الحاجة كدرة بموضع أحببت أن لا تبعث وهذا إباحة لا إخراج الزكاة عن موضعها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز نقل الصدقات عن مواضعها والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن قيل بأن هذا يقتضي نقلها من عدن إلى اليمن لأنه خاطب بذلك أهل اليمن وعدن من اليمن فالجواب أن المراد بذلك أن تؤخذ من أغنياء من يملكه بذلك فترد على فقرائهم ومعلوم أن معاذ كان يخاطب بذلك أهل كل بلد فيقتضي ذلك رد زكاة أغنيائه على فقرائه ودليلنا من جهة القياس أن هذا نقل صدقته إلى غير بلدها فلم يجز له تفرقها مع وجود الحاجة ببلد الصدقة أصله إذا تولى قسم ذلك بنفسه من غير إذن الإمام وجه رواية ابن وهب قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية ولم يخص بلدا دون غيره ومن جهة القياس أن هذا مال لازم إخراجها على وجه القرية فلم يختص به فقراء بلد دون بلد آخر ككفارة الأيمان (فرع) فإذا قلنا باختصاص إخراجها بموضع المال ففي كتاب ابن مهنون من كانت له أربعون شاة بأربعة أقاليم عشرة بالاندلس وعشرة بأفريقية وعشرة بمصر وعشرة بالعراق وكان الولاية عدولا فإنه يلزمه أن يخبزهم بذلك ويدفع إلى كل أمير ربع شاة في شاة يشاركه فيها وأن دفع اليه ربع فية شاة أجزاء وأن كان الولاية غير عدول فليخرج هو ما يلزمه على ما أعلستك وإن كان له خمسة أواق في بلاد متفرقة فليعط كل أمير زكاة ماله ببلده فإن لم يكن ونواعدولا أخرج هو ما يلزمه عن جميع ذلك يريد في كل بلد زكاة ماله فيمو باللة التوفيق (فرع) فإن قلنا أنه لا يجوز نقلها من بلد إلى بلد إلا لعذر فإنه لا بأس أن ينقل زكاته إلى ما يقرب ويكون في حكم موضع وجوبها لأن ذلك من موضع وجوبها لأنه لا يلزمه أن يخص بذلك

أهل محله ولا جوارحه بل يجوز له أن يؤثر أهل الحاجة من أهل بلده فكذلك ما قرب منها وروى ابن نافع عن مالك أن ذلك أن يكن على أميال فلا بأس أن يحمل من زكاته إلى ضعفاء عنده بالخاضرة وقال سحنون أن كان ذلك في مقدار لا تقصر فيه الصلاة وإماما تقصر في مثله الصلاة فلا تنقل إليه الزكاة (فرع) فإن نقله وقلنا برواية المنع فقد قال سحنون لا يجوز له وقال أبو بكر بن اللباد إنما ذلك على الاستعسان ويجزئه ذلك فإن تلف في الطريق فإنه يضعها على هذه الرواية وأما على رواية ابن وهب فلا ضمان لمبه وبه قال ابن المواز (مسئلة) فإذا قلنا أن ذلك يجوز أختارنا أول الحاجة فتجوز ذلك قال ابن المواز إنما يرسل بها قبل محلها بمقدار ما يمكن حولها عند وصولها ووجه ذلك أنه إن أرسلها بعد حولها فقد أمسكها وأخرها بعد الحول مع أن تمكن من ذلك وهو من التعدي الذي يلزم به الضمان قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه أنه إنما يجوز له إرسالها بعد الحول ووجوب الزكاة في المال ووجه ذلك أنه لم يجب عليه الزكاة بعد وقد تنقص عن النصاب بفعله أو بغير فعله ووجه آخر أنه لا يجب على الإنسان أن يدفع زكاة ماله لأول من يلقاه من كمال الحول ولا عند طلوع الفجر من يوم يكمل الحول وجوبا يكون متأخرا عن ذلك ساعة واحدة متعليا وإنما يكون متعليا متأخرا مدة يظهر بها حكم التعدي والاعتقال (مسئلة) فإذا احتاج الإمام إلى نقله من بلد إلى بلد فنحن أين نكون مؤنة ما ينقل منها روى ابن القاسم عن مالك يتكاري عليها من النبي وقال ابن القاسم لا يتكاري عليها من النبي ولكن يبيعها في هذا البلد ويتبع موضعها في بلد تفرقها وجه قوله مالك أن النبي لنواب المسلمين فيجب أن يحمل به هذه الزكاة ولا يتابع في موضع الغني عنها لأن يبيعها في موضع الغني عنها وابتاعها في موضع نفاقها يذهب أكثرها ووجه قول ابن القاسم أن الزكاة حق للفقراء ولأن سمي معهم خاصة فلا يجب أن يتم بالنبي الذي لا يتخصص بهم وإنما ثبت لهم من الزكاة مقدار ما يخلص إليهم منها بعد البيع والابتاع وهذا أحوط من التفرير بها في الطرق (فصل) وقولها فرز فيها شاة خافلا الحافل التي اجتمع الدين في ضرعها فعظم ضرعها بذلك ولما كان عليه في أصل الخلقة فقال عمر لما علم أنها من الصدقة ما أعطى هذه أهلها وهم طاعون يريد أن أهلها كرهوا إعطائها لما رأى من كرمها وكثرة لبنها وأن نفس من كانت عنده غير طيبة بأعطائها في الأغلب من أحوال الناس ثم قال لا تفتنوا الناس الفتنة في أصل اللغة الاختيار لأنها استعملت فيما يصرف الناس من الحق إلى الباطل

(فصل) وقوله لا تأخذوا خزرات المسلمين الخزرات واحدها خزرة وقوله نكبوها عن الطعام أي اعدوا بأخذكم عما يكون منه الطعام لأرباب المواشي فإن نفوسهم لا تطيب بها فلا يجب ذلك عليهم والاصل في ذلك حديث معاذ بن جبل وفيه قوله صلى الله عليه وسلم وتوق كرائم أموال الناس واتق دعوة المظلوم وليس في حديث عمر رضي الله عنه أنه رد تلك الشاة الحافل ويحتمل أن يكون قد أعلم أن صاحبها قد طابت بها نفسها والله لم وأحكم ص مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم صدقا فيقول لرب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها وطاء من حقه الاقبلا ش قوله أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم صدقا المصدق الآخذ للصدقة العامل عليها فيقول لرب المال أخرج إلى صدقة مالك وهذا على سبيل التقوى بض إليه وهو من السنة أن الاختيار إليه وأنه من أخرج إليه شاة سلمية يجوز مثل سنها في الزكاة أن يأخذها لأن التعيين لرب الماشية دون المصدق ص قال

• حدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة الأنصاري كان يأتيهم صدقا فيقول لرب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها وطاء من حقه الاقبلا قال

مالك السنة عندنا والذي
أدركت عليه أهل العلم
يبلدنا أنه لا يضيّق على
المسلمين في زكاتهم ومن
يقبل منهم ما دفعوا من
زكاة أموالهم

✽ أخ. الصدقة ومن يجوز
له أخذها ✽

✽ حدثني يحيى عن مالك
عن زيد بن أسلم عن عطاء
ابن سار أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا تحل الصدقة لغني إلا
نخسة لغاز في سبيل الله
أو لعامل عليها أو لغارم أو
لرجل اشتراها بماله أو لرجل
له جار مسكين فتصدق
على المسكين فاهدى
المسكين للغني ✽ قال مالك
الامر عندنا في قسم
الصدقات أن ذلك لا يكون
الأعلى وجه الاجتهاد من
الوأي فأى الاصناف كانت
فيه الحاجة والعدد أو
ذلك المصنف بقدر ما يرى
الوأي وعمى أن ينتقل
ذلك إلى المصنف الآخر بعد
عام أو عامين أو أعوام
فيؤثر أهل الحاجة والعدد
حيثما كان ذلك وعلى
هذا أدركت من أرضي
من أهل العلم

مالك السنة عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم يبلدنا أنه لا يضيّق على المسلمين في زكاتهم وأن يقبل منهم ما دفعوا من زكاة أموالهم ✽ ش وهذا كما قال يجب مساحته أبواب الأموال في الزكاة وأخذ عفوهم لأنه قد روي ذلك في حديث عمر رضي الله عنه وحديث محمد بن مسلمة ومن خرج مصدقاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سئل مالك أيقسم المصدق الماشية ويقول لصاحبها آخذ من أمهات فتقال لا واحتج بحديث محمد بن مسلمة ووجه ذلك أن التعيين لصاحب الماشية كسائر الزكاة

✽ أخذ الصدقة ✽

✽ ومن يجوز له أخذها ✽

ص ✽ مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا نخسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهدى المسكين للغني ✽ ش وقوله لا تحل الصدقة بريد صدقة الأموال الواجبة فيها لا تحل لغني ولم يرد الصدقة المتبدلة من غير وجوب فإن تلك بمنزلة الهدية تحل للغني والفقير وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة للمتبدلة من غير وجوب فإن تلك بمنزلة الهدية تحل للغني والفقير الخسة مع كونهم أغنياء وإن كان وجه اباحة الصدقة لهم يختلف فأما الغازي فباحة له على وجه المعونة له على عدوه وربما كان غناؤه يبلغ به العدد إلا أنه لا يبلغ منه ما يقوى به في نهاية فراغة فرسه وجوده سلاحه أو أنه وليس كل غني يبلغ به المراد من ذلك وقد يكون عنده من الغني ما يبلغه النهاية من ذلك إلا أنه يضر بحاله في المستقبل فيمتنع من ذلك إبقاء ماله والمساعون يحاولون إلى غزوه وبصرته وإيج له أخذ الصدقة ليبلغ من غزوه بهما ما لا يبلغ بماله وأما العامل عليها فإنه يأخذها على وجه العوض من عمله والصدقة عليه وليست تجرداً لإجارة ولذلك لا يجوز أن يستعمل ليهما من لا يحل له أخذها من هاشمي أو ذمي ويجوز أن يستأجر على حراستها وسوقها لما كانت تلك إجارة محضة وأما الغارم فأنما تدفع إليه معونة على غرامته وهو على وجه الصدقة وحيثما وصف هؤلاء الثلاثة الاصناف وذكرنا فن أحكامهم بعد هذا إن شاء الله تعالى (فرع) إذا ثبت أنه لا تحل الصدقة لغني إلا من ذكرنا فن أعطاها غنياً عالماً غناه فلا خلاف أنها لا تجزئ لمن أعطاها جاهلاً بغناه وهو يعتق فيه الفقر فهل تجزئ أم لا قال ابن القاسم في المدونة يضمن أن دفعها لغني ونصراني وقال في الاسدية لا ضمان عليه وجه اثبات الضمان أنه تلف مال لا زهره فكان عليه ضمانه إذا لم يؤمر به كالمأش في الطريق بطأ ثوب غيره فيخرقه ووجه في الضمان أنه مأمور بدفعه فإذا اجتهد فأخطأ فهو غرضامن كالوكيل على دفعه (مسألة) وما من اشترى الصدقة بماله فليس من باب دفع الصدقة إليه وأما الصدقة قد بلغت محلها بدفعها إلى الفقير ثم ابتاعها الغني بماله وكذلك من أهداها إليه الفقير فأنها لم تنصر إليه بوجه الصدقة وإنما انتقلت إليه بعد أن لحقت محلها وكل فيها أداء فرض الزكاة ✽ مالك الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون الأعلى وجه الاجتهاد من الوأي فأى الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد أو ذلك المصنف بقدر ما يرى الوأي وعمى أن ينتقل ذلك إلى المصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك وعلى هذا أدركت من أرضي من أهل العلم ✽ ش وهذا كما قال إن قسم الصدقات إنما يكون على وجه الاجتهاد من الوأي وذلك أن الصدقات يستحقها المسلمون في كتاب الله تعالى وذلك قوله عز وجل إنما الصدقات للفقراء

والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي أرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فهذه ثمانية أصناف يجوز وضع الصدقات فيها ولا يجوز وضعها في غيرهم لقوله تعالى إنما الصدقات لأربع بلفظ الحصر وهذا يقتضي بقاء إعطاء الصدقات لغيرهم فأما الفقراء والمساكين فاختلف الناس فيهما فقال مالك إن الفقير الذي له البلغة من العيش لا تقوم به والمساكين الذي لا شيء له فالمساكين أسوأ حالا من الفقير وبه قال أبو حنيفة وفي العتبية من رواية عبد الملك بن الحسن عن ابن وهب الفقير المتعفف عن السؤال مع حاجته والمساكين الذي يسأل على الأبواب والطرف وهو السائل وهذا يقرب من قول مالك وقال الشافعي إن الفقير أسوأ حالا من المسكين وبقولنا قال جماعة من أهل اللغة وأنشد في ذلك ابن قتيبة

أما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبب

فجعل للفقير بلغة من العيش ومن جهة المعنى إن المسكين مأخوذ من السكون والفقير مأخوذ من كسر الفجار والذي سكن فلا يتحرك أشد ضعفا من المكسور الفقار لأن ذلك متحرك وقال أبو الحسن الأخفش الفقة يرشتق من قولهم فقرت له فقرة من مال أي أعطيت له فالفقير على هذا الذي له قطعة من مال (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن صفة الفقير الذي يأخذ الصدقة حكى ابن الموارز عن مالك أنه قال يعطاهما من له أربعون دينارا أو رأس وراسان إذا كان كثير العيال وهذا يقتضي أن المراعى في ذلك قدر حاجته في نفسه وعياله دون النصاب وروى المغيرة عن مالك أنه قال إذا كان يفضل له من ثمن داره عشرون دينارا لم يعط من الزكاة وهذا يدل على مراعاة النصاب وبه قال أبو حنيفة وجه الرواية الأولى أن الغنى يختلف باختلاف من أضيف إليه فمن الناس من يكون له المال ولا يقدر على التصرف والسؤال فلا يكفيه ما يكفي من يقدر على التصرف والابتدال ومنهم من يكون له العيال الكثر والولد من لا يستطيع أن ينفرد بالقتيات دونه فلا يكفيه ما يكفي المفرد وإذا العيال اليسير فيجب أن يكون غنى المفرد المتمكن من التصرف غير غنى المعيل الذي كان لا يمكنه التصرف وهذا كما يقول في الاستطاعة المعبرة في الحج ووجه الرواية الثانية ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال وأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإخبارهم أن الذي يؤخذ منهم غير الذي يدفع إليهم وقد أجمعنا على أن من كان له عشرون دينارا وله عيال تؤخذ منه الزكاة فيجب أن لا تدفع إليه ومن جهة المعنى أن هذا غنى يؤثر في وجوب الزكاة فوجب أن يؤثر في المنع من أخذها كالنصاب (مسئلة) وليس من صفاته الضعف عن التكسب والعمل رواه المغيرة عن مالك وقال الشافعي لا يعطى القوي على التكسب وإن لم يكن له مال والدليل على ما نقوله قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية وهذا عام فصله على عمومها لا ما خصه الدليل ودليلنا من جهة السنة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال وأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم (مسئلة) ومن صفات الفقير المستحق للزكاة أن لا يكون من آل محمد صلى الله عليه وسلم وهذا قال أبو حنيفة والشافعي وذكر القاضى أبو الحسن أن من أعصابنا من قال يحمل لهم الصدقات الواجبة ولا يحمل لهم التطوع لأن المنة قد تنفع فيها ومنهم من قال يحمل لهم التطوع دون الغرض وكان شيخنا رحمه الله يريد أبا بكر الأبهري يقول قد حلت لهم الصدقات كلها فرضها ونفلها وجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم للحسن وقد جعل عمرة من الصدقة في فيما ما علمت إن آل محمد لا يأكلون الصدقة (فرع) فإذا قلنا برواية المنع فقد روى ابن حبيب في شرح الموطأ

عن مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصبح ابن جميع الزكوات الواجبة كلها وصدقة التطوع محرمة عليهم وقد تقدم ذكر القاضي أبي الحسن للخلاف في ذلك وما ذكره من أن صدقة التطوع تجوز لهم دون الفرض هو رواية أصبغ عن ابن القاسم في العتبية (فرع) ومن ذوو القربى الذين لا تحل لهم الصدقة قال ابن القاسم هم بنوها ثم خاصة وبه قال أبو حنيفة إلا أنه يستثنى بنى أبي لهب وقال أصبغ هم عشيرته الأقربون ناداهم حين أنزل الله تعالى وأنذر عشيرتكم الأقربين وهم آل عبد المطلب وآل هاشم وآل عبد مناف وآل قصي وبنو غالب وقال الشافعي هم بنوها ثم وبنو المطلب وقول ابن القاسم أظهر لأن الآل إذا وقع على الأقارب فاما يتناول الاذنين وروى عيسى عن ابن القاسم من أعطاه بني هاشم لم تجزه (فرع) وهل يدخل فيه الموالى قال ابن القاسم في العتبية لا يدخلون فيهم وقال ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأصبغ مواليسم مثلهم حرمت عليهم صدقة الفرض والتطوع قال أصبغ احتججت على ابن القاسم بالحديث موالى القوم منهم فقال قد جاء حديث آخر ابن اخت القوم منهم فكذلك حديث الموالى واما تفسير موالى القوم منهم في الحرمة والبر منهم بهم كافي تفسير الحديث أنت ومالك لا يبيك بر بندي البر والطوعية لا في القضاء والنزوم (مسألة) وأما العاملون عليها فهم الذين يخرجون لاختد الصدقة فروى أشهب عن مالك يعطون بقدر المسعى في قربه وبعده وبقدر غنائه لانه انما يأخذ على وجه العوض عن عمله الآن حققة متعلق بما عمل فيه ان كان مؤمنا وان كان كافرا أساء من استعمله في الصدقة واسترجع ما أخذ منها وأعطى أجرته من غير ما حكي ذلك محمد عن ابن القاسم ووجه ذلك أن الصدقة لا يجوز صرفها الى غير المسلمين (مسألة) وأما المؤلفون فلو بهم فهم قوم ذوو وعد وسعة وقدر على الاداء أجابوا الى الاسلام ولم يتمكن من نفوسهم هذا الذي قاله شيخنا ويحتمل عندي أن يكون الايمان تمكن من نفوسهم غير أن الطاعة لاحكامه لا تمكن من نفوسهم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يستألفهم بالعطاء ويحبب اليهم الايمان ويكف به أذيتهم وقد انقطع هذا الصنف لما فشا الاسلام وكثر (مسألة) وأما الرقاب فهي أن يشتري من زكاة الاموال رقاب يروى ابن المواز عن ابن القاسم لا يجزى العتق من الزكاة الا من يجزى في الرقاب الواجبة يريد من الاسلام والسلامة قال عنه ابن حبيب فان فعل أعاد قال ابن حبيب لا بأس أن يعتق عن زكاته أعمى أو أعرج أو مقعد أو انا المعسئ في قوله تعالى وفي الرقاب فكذلك وفي العتبية عن ابن وهب وفي الرقاب قال المسكتين وقد قال مطرف عن مالك لا بأس أن يعطى من زكاته المسكتين ما يتم به عتقه وفي فطاعة مدبر ما يعتق به وهما لا يعتقان في الرقاب الواجبة وجه قول ابن القاسم أنه عتق ينفذ على وجه اذا وجب فاعتبرت فيه السلامة كالعتق في الكفارة ووجه آخر ما اعتبر في الكفارة اعتبر في عتق الزكاة كالاسلام (فرع) اذا ثبت ذلك فان من أعتق من الزكاة يعتقون عن جميع الاسلام ويكون الولا لهم فان اشترى أحد من زكاة ماله رقبا أو اعتقها ليكون الولا له لم يجزه عن زكاته في رواية ابن القاسم وقال أشهب يجزئه وولاؤه للمسلمين وجه قول ابن القاسم أنه قد انفصل به حين أبقى الولا له وانما يجزى من ذلك أن يكون الولا للمسلمين ووجه قول أشهب أنه بمنزلة من أمر عبده أن يعتق رقبته أو يبيع أضعيته فانفذ ذلك عن نفسه فان ذلك يجزى الأمر (مسألة) وأما الغارمون فذكر القاضي أبو محمد أن مذهب مالك أن من اذن في غير سبغ ولا فساد ويكون معهم أموال هي بازاء ديونهم فيعطون ما يقضون به ديونهم وان لم يكن لهم وفاء فهم فقراء

غارمون فاعطوا بالوصفين جميعا وقال أبو جعفر الداودي اختلف قول مالك في الغارم فمرة قال يعطى اذا كان محتاجا ومرة يشير الى أن للغارم أن لا يأخذ ما أعطى وان كان بيده كفاف دينه وأكثر منه ولا يفتصم وجهه بحكاه القاضي أبو محمد قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلو بهم وفي الرقاب والغارمين فذكر الغارمين مع الفقراء وعطفهم عليهم وهذا يقتضى انهم غيرهم (فرع) ويجب أن يكون هذا الغارم على هذا الوجه ممن تنجز حاله بأخذ الزكاة ويتغير بتركها وذلك بأن يكون ممن له أصول يستغلها ويعتمد عليها فيركبه دين يلجئه الى بيعها ويعلم انه اذا باعها خرج عن حاله فهذا يؤدى دينه من الزكاة وأما من كان على حالة من الابتذال والسعي فأراد أن يشتري أموال الناس ليكون منها دين في ذمته فيكون غارما ما يؤدى عنه من الزكاة فلا يجوز ذلك لان الغرم عن هذا لا يغير حاله ولا يضطره منه من الابتذال الى الخروج عن عادته وللمخرج عن العادة تأثير في اسقاط العبادات كالاستطاعة في الحج (مسئلة) وأما قوله تعالى في سبيل الله فهو الغزو والجهاد قاله مالك وجهور الفقهاء وقال ابن حنبل هو الحج والدليل على ما نقوله ان هذا اللفظ اذا أطلق فان ظاهره الغزو ولذلك قال تعالى وقتلوا في سبيل الله ولا خلاف أن المراد به الغزو والجهاد (فرع) اذا ثبت ذلك فانه لا بأس ان يعطى من الزكاة للغازي وان كان معه ما يغنيه وهو غنى يده وان لم يأخذ ذلك فهو أفضل له هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يعطى للغازي الغنى شيء من الصدقة ولا يحل له أخذها والدليل على ما نقوله قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها الى قوله عز وجل وفي سبيل الله وابن السبيل وهو عام في كل من كان في سبيل الله ودليلنا من جهة القياس ان هذا يأخذ الصدقة لحاجتنا اليه فجاز له أخذها مع الغنى فبدل الغازي ودليلنا من جهة القياس ان هذا يأخذ الصدقة لحاجتنا اليه فجاز له أخذها مع الغنى كالعامل (مسئلة) وأما ابن السبيل فهو المسافر قال ابن وهب في العتية هو الذي لا يجد دابة ولا ما يكرهها به وقال شيوخنا العراقيون ابن السبيل يكون مبتدئ السفر وقد يكون مستديما له فاما المبتدئ لسفره فهو الغريب يكون بالبلد له فيه مدة ثم يرد الرجوع الى وطنه فهذا مبتدئ لسفره وأما المستديم له فهو الذي يكون في اثناء سفره فلا خلاف نعلمه في أنه يجوز دفع الزكاة الى مستديم السفر وأما مبتدئه فقال مالك والشافعي يجوز دفع الزكاة اليه ومنع ذلك أبو حنيفة والدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان هذا امر به للسفر فجاز له أخذ الزكاة كالمستديم وتبين ذلك ان المستديم للسفر انما يأخذ من المستقبل وأما الماضي فلا اعتبار به (فرع) اذا ثبت ذلك فانه يجوز له أخذ الزكاة وان كان معه ما يغنيه وكان غنيا ببلده روى هذا عن مالك وروى عنه ابن نافع أنه يجوز له ذلك اذا لم يكن له ما يغنيه وكان غنيا ببلده وبه قال أصبغ وجه القول الاول قوله تعالى وابن السبيل وهذا عام ودليلنا من جهة القياس ان هذا صنف يجوز صرف الزكاة اليه لمعنى سفره فجاز صرفها اليه وان كان معه ما يكفيه كالغازي ووجه الرواية الثانية ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تحل الصدقة لغنى الا خمسة ولم ينكر المسافر وأما اذا لم يكن معه ما يغنيه فانه يأخذ وان كان غنيا ببلده لانه لا يلزم ابن السبيل أن يتسلف اذا كان غنيا ببلده ولانه لا يلزمه أن يشغل ذمته ولانه لا يقدر على ابرائها

(فصل) وقوله ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالى لم يشترط أن يكون الاجتهاد للخليفة بل جعل فيه حظا لمن يليه وهذا الان والى كل بلد أعلم بوجوده مصالحه الخاصة فلذلك كان

الاجتهاد فيه اليه

(فصل) وقوله فاي الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد أو ثلث الصنف بقدر ما يرى الوالي يريد الحاجة أن يكونوا أشد فقرا من غيرهم وأكثر عددا وأقل مرافق والایشار يكون على ضربين أحدهما أن يعطى صنف الحاجة الأكثر ويعطى غيرهم الأقل والثاني أن يعطى صنف الحاجة الجميع ولا يعطى غيرهم شيئا وذلك جائز عند مالك وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز مع وجود الاصناف إلا أن يدفع إلى جميعهم فإن عدموا جاز أن يدفع الجميع إلى من وجد إلا العامل فلا يجوز دفع الجميع إليه والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك قوله صلى الله عليه وسلم فاعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ودليلنا من جهة القياس أن هذه صدقة يجب صرفها إلى الفقير فجاز أن يخصوا بها كالكفارات

(فصل) وقوله عسى أن ينقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين يريد العطاء لاجل الحاجة لأن الشدة والحاجة لا تبقى على حال واحدة بل ينتقل من قوم إلى قوم ويكون العطاء لكل انسان بقدر حاجته وكثرة عياله وقلة تصرفه وقلة سؤاله وما يعرف من صلاحه وليس لذلك حدا وإنما هو على قدر الاجتهاد فاما كثرة العيال فان حاجة من تلمه نفقتهم أكثر وغناء ما يدفع إليه عنه أقل ولأن كل واحد من عياله من أهل الصدقة وإذا كانت نفقته تجب على من لا مال له فأن ذلك وجوب لا ينتفع به ولا يغني عنه وأما قلة التصرف فان الفقير الذي له التصرف أقدر على الاكتساب ونفقة ما يعطى من الزكاة والاستغناء عن غيره الذي لا تصرف له ولا قدرة به على الاكتساب فهذا يسمع إليه الضياع ويتمتع بآلاف ما يسهل فكل من أولى بالزيادة وأما قلة السؤال فان في السؤال نوعا من الاكتساب فالسائل يستعين بسؤاله والذي لا يسأل يشتد أمره فيجب أن يزاد من العطاء والسؤال مكروه الا لضرورة فيجب أن يعان هذا الذي لا يسأل على ما التزم من ترك السؤال وأما صلاح الحال فروى المغيرة عن مالك يؤثر الفقير الصالح الحسن حاله ولا يمنع لسوء حاله ويعطى القوي البدين ولا يمنع لقوة بدنه وهذه الصفات مذكورة في قوله تعالى للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسمهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخافا وما تنفقوا من خير فان الله به عليم (مسئلة) وكما يعطى من الصدقة روى علي بن زياد وابن نافع عن مالك ليس في ذلك حدا وإنما هو على اجتهاد المتولى قيل فيعطى الفقير قوت سنة ثم يزبد فقال ذلك بقدر ما يرى القاسم وقيل للمسكين وتكثر الصدقة روى عن المغيرة يعطى أقل من النصاب ولا يلفه وجه الزكاة الأولى أن أحوال الناس تختلف بما ذكر من الصفات فيعطى كل انسان بقدر حاجته وإن كان ذلك أكثر من عشرين دينارا كقضاء دين الغريم ووجه الرواية الثانية أن الشريعة فرق بين من يأخذ الصدقة وبين من يدفع اليه وقررت أخذها من الغني الذي له عشرين دينارا وإن الصدقة تعطى للفقير فيجب أن لا يعطى لمن ملك عشرين دينارا لأن ذلك حدين الغني والفقير (مسئلة) وصفة اعطاء الصدقة أن يخرجها المتصدق من يده ولا يحبسها عنده ويفرقها على من تصدق بها عليه قاله المغيرة عن مالك والفقراء أجنب للتصدق وأقارب فاما الأجانب فلا خلاف في جواز دفع الزكاة اليهم وأما الأقارب فعلى ضربين ضرب يلزم رب المال الانفاق عليهم وضرب لا يلزم ذلك لهم فاما من يلزم رب المال الانفاق عليهم بأصل فلا يجوز له دفع زكاته اليهم لانهم أغنياء بما يستحقونه من النفقة عليهم وأما من لا تلزمه النفقة عليهم فلا يجوز أن يكونوا في عياله أو لا يكونون فان

كانوا في عياله فقد روى مطرف عن مالك انه لا ينبغي له أن يفعل ذلك فان فعل فقد أساء ولا يضعن
 ان لم يقطع عن نفسه بذلك الاتفاق عليهم وقال ابن حبيب فان قطع بذلك الاتفاق عن نفسه فلا يجزئ
 ووجه ذلك انه انتفع بركاة ماله حيث قطع بها عن نفسه نفقة من قد كان التزم الاتفاق عليه والقيام به
 وأظهر الاحسان اليهم واستعان على ذلك بركاة ماله (مسئلة) وأما من لم يكن في عياله فلم يختلف
 قول مالك انه يجوز صرف الزكاة اليه اذا ولي غيره اخراج زكاته واختلف قوله اذا ولي هو اخراج
 زكاته فروى عنه مطرف ان مالكا كان يعطى قرابته من زكاته وروى الواقدي عنه ان أفضل
 من وضعت فيهم زكاتك أهل رحلك الذين لا تعمل وجه رواية ابن القاسم ان الكراهية تتوجه في
 ذلك من وجهين أحدهما أن يريد بذلك صلة أقارب به وصرف مذهبهم عنه والوجه الثاني أن يميل به
 حب أقارب به الى إتيانهم ووجه رواية مطرف والواقدي ان اخراج الزكاة مبني على صرفها الى من
 يختص بمن يخرجها ما لم تنزله نفقته ولذلك اختصت بأهل البلد والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم وأعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم (مسئلة) وان أعطت المرأة
 زوجها الفقير من صدقة ما لها فهل تجزئها أم لا روى ابن حبيب عن مالك انها لا تجزئها وقال ابن حبيب
 ان صرف ذلك في منافعها لم يجزها وان لم يصرف ذلك في منافعها وكان محتاجا أجزاءها وبه قال
 أشهب ووجه رواية الجوز انه لا يلزمها الاتفاق عليه ولا على بنه فجاز لها صرف زكاتها اليه كالأجنبي
 ووجه رواية المنع ان المرأة تستحق الاتفاق عليه فكان لها أن تعطى صدقتها غير مما ليستعين بها على
 اداء دينها من مالك وليس للعامل على الصدقات فريضة مسجلة الاعلى قدر ما يرى
 الامام من وهذا كما قال انه ليس لما يعطى العامل على الصدقة حد وانما ذلك انى اجتهد فيه فوجد
 في أمره على بعد سعيه وفقره ومشقته وسارته وقلته وما يلزمه من المؤونة في ذلك لنفقته فان أعطاه
 نفقة من بيت المال قصر من عطائه وان كان لم يعطه نفقة زاد في عطائه

ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد فيها

من مالك انه بلغه ان أبا بكر الصديق قال لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه من قوله رضي
 الله عنه لو منعوني عقالا روى عيسى عن ابن القاسم انه قال العقال القلوص ورواه ابن القاسم
 وابن وهب عن مالك وقال محمد بن عيسى العقال واحد العقل التي يعقل بها الابل لان الذي يعطى
 البعير في الزكاة يلزمه أن يعطى معه عقاله فيقول لو أمطوني البعير ومنعوني عقاله الذي يعقل به
 لجاهدتهم عليه وقد روى ان عمر كان يأخذ مع كل فريضة عقالا ورواه الخليل قال القاضي أبو
 الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يكون قصد بذلك المبالغة في تتبع الحق وانه لا يأخذ منهم الا
 جميع ما كان يأخذ منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كما يقول القائل في الشاة والله لا تركت
 منها شعرة ولا يريد بذلك الشعرة فانه لا يمكن تتبعها ويحتمل أن يريد بقوله لو منعوني عقالا لو منعوني
 ما يساوي عقالا وذلك بأن يكون ما يعطيه يقصر عن حقه الذي لا يجوز التقصير عنه بقية العقال لانه
 لا يجوز له أخذه ولا التجاوز فيه وقال أبو عبيد العقال صدقة عام وروى ان معاوية بن أبي سفيان
 بعث عمرو بن عينة بن أبي سفيان وهو ابن أخيه ساعيا على كليب فأساء فيهم السيرة فقال شاعرهم

سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

لأصبح القوم أوفادوا ولم يجدوا عند العمل للهيجا حالين

قال مالك وليس للعامل

على الصدقات فريضة مسجلة

الاعلى قدر ما يرى الامام

ما جاء في أخذ الصدقات

والتشديد فيها

حدثني يحيى عن مالك

انه بلغه ان أبا بكر الصديق

قال لو منعوني عقالا

لجاهدتهم عليه

بريد صدقة عامين ص **مالك** عن زيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبناً فأعجبه فسأل
الذي سقاه من أين هذا اللبن فأخبره انه ورد على ماء قد ساهم فاذا نعم من نعم الصدقة وهم يسقون فخلبوا
من ألبانها فجعلته في سقاء فهو هذا فأدخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه **ش** قوله انه شرب
لبناً فأعجبه يريد استطابه فسأل من سقاه اياه فذكر انه من نعم الصدقة وانه أخذه بخبره ووض فأدخل
عمر يده فاستقاه ووجه ذلك ان اللبن كان من الصدقات ولعلهم لم يبلغ محلها لانه يحتمل أن يكون هذا
اللبن أعطى لمن ليس من أصناف الصدقة مثل أن يكون غنياً أو مملوكاً فذلك استقاه عمر رضي الله
عنه وانما استقاه لئلا ينتفع به وهو لا يستديم لذته ولا يسوغ نفسه لذته أصلها عظمور وان لم يأنها قصداً
وهذا ما به في الورع والتوقي وان كان الذي سقاه اياه عبده ولعله قد أخرج فبيته مع ذلك وأوصاها
إلى المساكين ولو كان الذي حلب له هذا اللبن مستحقاً للصدقة لما حرم على عمر رضي الله عنه القصد
إلى شربه ولجأه ذلك كما جاز لرسول الله صلى الله عليه وسلم أكل اللحم الذي تصدق به على بريرة
وقال هو لها صدقة ولنا هدية وهذا الذي فعله عمر بن الخطاب لم يكن واجبا عليه لانه قد استهلكه
بالشرب ولا فائدة في أكثر مما ذكرنا من ترك الانتفاع به تورعاً وقد سأل يحيى بن حمزة عن عيسى بن
دينار فقال له أريت لو أن رجلاً أصابه مثل هذا أكان يفعل مثل ذلك فقال عيسى نعم ما أحسن
ذلك وانما أراد التناهي في الورع لان ذلك هو الواجب عليه اللازم له ص **مالك** قال الامر
عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله فلم يستطع المسامون أخذها كان حقاً عليهم جهاده
حتى يأخذوها منه **ش** وهذا كما قال ان من منع حقاً من حقوق الله التي لا تختلف في وجوب
دفعه يجب على المسلمين جهاده حتى يأخذوه منه وهكذا فعل أبو بكر في أهل الردة لما منعوا الزكاة
جاهد هم عليها وأجمع المسلمون على صواب فعله في ذلك ويحتمل أن يريد ههنا بالفريضة الزكاة
خاصة ويحتمل أن يريد سائر الحقوق التي يكون حكمها حكم الزكاة في ذلك ص **مالك** انه بلغه
ان عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب اليه يذكر ان رجلاً منع زكاة ماله فكتب اليه عمر أن دعه ولا
تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه فأدى به ذلك زكاة ماله فكتب عامل
جسر اليه يذكر له ذلك فكتب اليه عمر أن خذها منه **ش** قوله أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز
كتب اليه أن رجلاً منع الزكاة على حسب ما يجب للعامل والوالي من مطالعة أمير المؤمنين بما يحدث
من أمور الناس وأخذ رأيه فيما يراه من ذلك من الأحكام وما كتب به عمر بن عبد العزيز دعه ولا
تأخذ منه شيئاً مع المسلمين تطف من رضي الله عنه في اغراء الرجل المانع للزكاة بأداءها أو يبيخه
وتبيناً لقبح ما يؤدي اليه فعله فلما علم من حال ذلك الرجل انه ممن يميز مثل هذا ولا يزجر به ولا يرضى
بالأصرار عليه ولو أصر هذا المانع للزكاة على المنع وتماذى لما أقره عمر على ذلك ولقهره على دفعها
ولو أدى ذلك إلى قتله ولكن هذا من حسن نظره واجتهاده وتلطفه أن يسد بالتوبيخ قبل الجهاد
والقتل ومن منع الزكاة فالواجب أن يعظه الوالي ويوبخه فان أصر على المنع أجبره على أخذها منه
وهذا فيما إلى الامام قبضه من الحب

زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والاعناب

ص **مالك** عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار وعن بسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال فياسقت السماء والعيون والبعل العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر **ش** قوله صلى

لبناً فأعجبه فسأل الذي
سقاه من أين هذا اللبن
فأخبره أنه ورد على ماء قد
ساهم فاذا نعم من نعم
الصدقة وهم يسقون فخلبوا
من ألبانها فجعلته في
سقاء فهو هذا فأدخل
عمر يده فاستقاه قال مالك
الامر عندنا أن كل من
منع فريضة من فرائض
الله عز وجل فلم يستطع
المسامون أخذها كان
حقاً عليهم جهاده حتى
يأخذوها منه **وحدثني**
عن مالك أنه بلغه أن عاملاً
لعمر بن عبد العزيز
كتب اليه يذكر أن رجلاً
منع زكاة ماله فكتب اليه
عمر أن دعه ولا تأخذ منه
زكاة مع المسلمين قال فبلغ
ذلك الرجل فاشتد عليه
وأدى به ذلك زكاة ماله
فكتب عامل عمر اليه
يذكر له ذلك فكتب اليه
عمر أن خذها منه

**زكاة ما يخرص من ثمار
النخيل والاعناب**

حدثني يحيى عن مالك

عن الثقة عنده عن سليمان

ابن يسار وعن بسر بن

سعيد أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال فياسقت

السماء والعيون والبعل

العشر وفيما سقى بالنضح

نصف العشر

الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون ما سقت السماء هو ما لم يكن له سقي إلا بالمطر وما سقت العيون فهو ما سقى بالعيون الجارية على وجه الأرض التي لا يتكلف في رفع مائها آلة ولا عملا وهو السقي وأما البعل فقال أبو داود البعل ما شرب بعروقه وكذلك قال أبو عبيد في غريب الحديث وأشد من الواردات الماء بالقاع تستقى * باعجازها قبل استقاء الحناجر

* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى والله أعلم ان معناه ان أصولها تصل الى المياه تحت الأرض فيقوم لها مقام السقي ولا يحتاج أن تسقى بما ينزل الى عروقها من وجه الأرض من مطر أو غيره وقال ابن حبيب البعل ما شرب بعروقه من غير سقي سماء ولا غيرها والسقي ما سقت السماء وهذا شيء لا أراه يكون إلا بمطر الانها على كل يأخذها سقي النيل والله أعلم فهذا فيه العشر لقله مؤنة سقيه وأما النضج فهو الرش والصب فاسقى بالنضج هو ما يسقى بما يستخرج من الآبار بالغرب أو بالسانية ويستخرج من الانهار بالآلة ففي هذا نصف العشر لكثرة مؤنته وهذا أصل في ان لشدة النفقة وخفتها تأثيرا في الزكاة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان سقى حبه أو ثمرة في جميع عامه بأحد الأمرين كان ذلك حكمه وان اختلف أمره فكان مرة يسقى بالنضج ومرة بماء السماء فاننا ننظر فان تساوى الأمر فيهما كان عليه ثلاثة أرباع العشر وان كان أحد الأمرين أكثر كان حكم الأقل تبعاً للملك أكثر لان التبع له يسقى والتقدير يتعذر والزكاة مبنية عند المشقة في مراعاتها على المساواة بين أرباب الأموال ومستحقى الزكاة وحكى القاضي أبو محمد في ذلك وايتين احدهما ما ذكرناه والثانية ان الاعتبار بما حي به الزرع وتم وان كان الأقل قال ووجهه بالسقي كمال الزرع وانتهاه الى حيث يتنفع به وهذا لا يوجد الا فيما يحيا الزرع به أو يفوت بفواته قال والاصول تشهد بما قلناه يدين غرماءه في سقى زرع والنفقة عليه ثم يفسد فانه يبدأ بآخرهم نفقة لانه هو الذى أحيا الزرع بنفقه وسقيه من مالك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجعور ولا مصران الفأرة ولا عذق بن حبيب قال وهو يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة * قال مالك وانما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها بسخاها والمخل لا يؤخذ في الصدقة وقد يكون في الأموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردى وما أشبهه لا يؤخذ من أدناه كما لا يؤخذ من خياره قال وانما تؤخذ الصدقة من أوساط المال * ش فوله لا يؤخذ في صدقة النخل الجعور ولا مصران الفأرة ولا عذق بن حبيب هذه أنواع من ردى الثمر فنهى أن يخرج في زكاة الثمر وذلك ان الثمر المزرعى لا يخلو أن يكون لونا واحدا أو أكثر من ذلك فان كان لونا واحدا وكان من وسط الفردى منه وان كان من ردى الفرد الذى يظهر من قوله في الموطأ ورواه ابن نافع عن مالك ان عليه أن يشتري الوسط من الفرد الذى عن زكاة هذا الردى * وبه قال عبد الملك بن الماجشون وروى ابن القاسم وأشهب عن مالك يؤدى منه وليس هذا كالماشية واختاره ابن نافع وجهه واية ابن نافع ان هذا مال يقتضى زكاته الامام فلم يجز أن يخرج في زكاته الردى منه كالماشية وجهه واية ابن القاسم ان هذا مال يزكى بالجزء منه فوجب أن يخرج زكاته منه رديا كان أو جيدا كالعين والفرق بينه وبين الماشية ان الزكاة تجلب الى من تدفع اليه وتنقل من موضع الى موضع للضرورة الى ذلك والماشية لا مؤنة في حل الوسط منها فلما أوجب فيها المريض والا عرج لما مكن حمله ان احتيج الى ذلك (مسئلة) فان كان الفرد جيدا كلف الذى يقتضيه قوله في الموطأ واختاره سحنون انه يأتى بالوسط ويجزئه ولا يؤخذ منه الجيد وهذا على رواية ابن نافع وروى ابن القاسم عن مالك انه يؤخذ من الجيد والقولان

وحدثني عن مالك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب أنه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجعور ولا مصران الفأرة ولا عذق بن حبيب قال وهو يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة * قال مالك وانما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها بسخاها والمخل لا يؤخذ في الصدقة وقد يكون في الأموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردى وما أشبهه لا يؤخذ من أدناه كما لا يؤخذ من خياره قال وانما تؤخذ الصدقة من أوساط المال

مبينان على ما قدمناه (مسئلة) فان كانت انواع التمركبة فمن مالك في ذلك روايتان روى عنه ابن القاسم يؤدي الزكاة من اوسطه وروى عنه أشهب يؤدي من كل صنف بقدره فوجه قول ابن القاسم يحتمل أمرين أحدهما أن يكون هذا مبنيًا على رواية ابن نافع المتقدمة والثاني أن الانواع اذا كثرت لحقت المشقة في اخراج الزكاة من كل جزء منها وشق حساب ذلك وتميزه فكان الاعديل الرجوع الى وسط ذلك ويلزم ابن القاسم أن يقول في الذهب والورق مثله ووجه رواية أشهب أن هذا مال يخرج زكاته بالجزء منه ولا مضرة في قسمته فوجب أن يخرج زكاة كل جزء منه كماله كان جزءاً واحداً أو جزأين (فرع) وهذا اذا كانت الانواع متساوية فان كان الواحد هو الاكثر وسائرهما الاقل فقال عيسى بن دينار تؤخذ الزكاة من الكثير ولا يلتفت الى الاقل

(فصل) وقوله وهو يعد على رب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة بين أنه وان كان لا يقبل في الصدقة ويكلف صاحبه الوسط فانه يحسب عليه وتؤخذ منه الزكاة وصرح مالك بقياس ذلك على الغنم فقال وانما مثل ذلك مثل الغنم تعد على أصحابها بسخاها ولا تؤخذ في الصدقة فيصنع أن يكون كلام مالك في هذه المسئلة على تمر فيه الجيد والردى والوسط فيؤدي الزكاة من وسطه ولا تؤخذ من الجيد ولا من الردى وان كان يعد على أربابه الا أنه اذا كان عنده جيد كله أو ردى كله أخذ منه ولا يكف أن يأتي بالوسط من غيره ويحتمل أن يكون كلامه في الصدقة في التمر في الجملة لمن كان نمره على ما ذكرناه فيؤخذ منه وان كان نمره كله جيداً وردى فأبى بالوسط ولا يؤخذ منه ما عنده من الجيد والردى وهذا أظهر لما قاسه على الماشية ولذلك قال ويكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها وانما يؤخذ من غيرها عنها البرى وهذا من أفضل انواع التمر ثم قال ولا يؤخذ من رديته كالا يؤخذ من جيد وانما الصدقة من اوسط المال وقد ذكر في المجموعة عن مالك أنه قال العجوة من وسط التمر فعلى هذا معنى هذه المسئلة والله أعلم من قال مالك الامر المجمع عليه عندنا أنه لا يخص من الثمار الا النخيل والاعناب فان ذلك يخص حين يبدو صلاحه ويصل بيعه وذلك ان ثمر النخيل والا عناب يؤكل رطباً وعنباً فيخصص على أهله للتوسعة على الناس ولثلاث يكون على أحد في ذلك ضيق فيخصص ذلك عليهم ثم يحل بينهم وبينه يأكلونه كيف شاؤوا ويؤدون منه الزكاة على ما خرس عليهم ثم وهذا كما قال ان النخيل والسكر وتمرخص عند مالك دون سائر ما يحب فيه الزكاة من الحيوان والثمار وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يخص شيء من ذلك والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ما روى أبو حنيفة الساعدي قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فلما جاء وادى القرى اذا امرأة في حديقة لها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحبها أخرصوا وخرص رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة أسوق فقال لها حصي ما يخرج منها فلما رجع الى وادى القرى قال للمرأة كم جاءت حديثك قالت عشرة أسوق خرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ودليلنا ما روى مختاب بن أسيد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخص العنب كما يخص النخيل فتؤخذ زكاته زبيبا كما تؤخذ صدقة النخل ثمرا ودليلنا من جهة المعنى ان الزكاة تعجب في هذه الثمار اذا بدأ صلاحها والعادة جارية بأن يأكل أهلها منها رطباً وعنباً وبيعون ويعطون ويتصرفون فان أبعد ذلك لهم دون خرس أي على التمرة فلم يبق للسكاكين ما يزرع الا اليسير فيضرك ذلك بهم وان منعنا أرباب الأموال التصرف فيها قبل أن يبيعس أضرك ذلك بهم فكان وجه العدل بين الفريقين أن يخص الأموال ثم يحل بينها وبين أربابها ينتفعون بها ويتصرفون فيها يأخذون من الزكاة

قال مالك الامر المجمع عليه
عندنا أنه لا يخص من
الثمار الا النخيل والاعناب
فان ذلك يخص حين
يبدو صلاحه ويصل بيعه
وذلك ان ثمر النخيل
والاعناب يؤكل رطباً
وعنباً فيخصص على أهله
للتوسعة على الناس ولثلاث
يكون على أحد في ذلك
ضيق فيخصص ذلك عليهم
ثم يحل بينهم وبينه يأكلونه
كيف شاؤوا ويؤدون منه
الزكاة على ما خرس عليهم

بما تقرر عليهم في الخرص فيصلونهم الى الانتفاع بأموالهم على عاداتهم ويصل المساكين الى حقهم من الزكاة

(فصل) وقوله فان كان يخرص حين يبدو صلاحه ويحل بيعه وذلك ان النخيل والعنب يؤكل رطباً فهذا على ما قال ان وقت الخرص هو اذ ابدأ صلاحه في الثمرة ووجبت فيها الزكاة واما قبل ذلك فلم تجب فيها الزكاة ولو وجد جميعه قبل ذلك لم يجب عليه شيء وايضاً فان ذلك وقت تناهى عظمها وتمكن خرصها واما قبل ذلك فلا يأتى خرصها (مسئلة) ومعنى الخرص أن يخرص ما يكون في هذه النخلة من الثمر اليابس عند الجدد على حسب ذلك الثمر وجنسه وما علم من حاله انه يصير اليه عند الاثمار لان الزكاة انما تؤخذ منه ثمراً وهذا على قول من يرى أن يخرج فيها الثمر أو الرطب واما على قول من يلزمه القيمة فانه لا يحتاج الى الخرص في هذا النوع الا في معرفة النصاب خاصة (فرع) ومتى يقوم هذا النوع عليه روى ابن القاسم عن مالك انه يؤدي من ثمنه ان باعه فان أكله فانه يؤدي قيمته ونظاير هذا انه لو قدم عليه عند اذهائه لوجب أن يؤدي الزكاة على تلك القيمة ولا يعتبر بما بعد ذلك من زيادة ثمن أو نقصه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا لا يظهر عندي لان تقويمه يتأتى في ذلك الوقت ويحتاج من التعرّض فيه للمساكين وإباحة التصرف فيه لا ريب في باب الاموال مثل ما يحتاج اليه النخل الذي يثمر (مسئلة) وصفة الخرص أن يخرص الحائط نخلة نخلة فاذا اكمل خرصه أضاف بعضه الى بعض روى ذلك ابن نافع عن مالك ووجه ذلك ان هذا أقرب الى الاصابة وأمكن للخرص فاذا كثر النخل مع اختلافها شق الخرز وكثر الوهم (مسئلة) وهل يخفف في الخرص على أرباب الاموال أم لا المشهور من مذهب مالك انه لا يلغى له شيئاً وقال ابن حبيب يخفف عنهم ويوسع عليهم وقال الشيخ أبو محمد هذا خلاف مذهب مالك وحكى القاضي أبو محمد الروابيتين عن مالك وجه القول الاول ان هذا تقدير لال انزكى فلم يشرع فيه تخفيف كعدا المشية والدنانير والدراهم ووجه القول الثاني ما روى عن سهل بن أبي خيثمة انه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا خرصتم فخذوا الثلثين ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ومن جهة المعنى ان التخفيف في الاموال مشروع لان صاحب الحائط يكون له الجار المسكين فلا بد أن يطعمه ويهدي اليه ولا يكاد أن يسلم حائط من أكل طائر وأخذ انسان ماراً فيخفف عنه لهذا المعنى (مسئلة) ويجوز أن يرسل فيها الخارص الواحد خلافاً لاحد قول السافعي والاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله ابن رواحة فيخرص النخل الحديث ومن جهة المعنى ان الخارص حاكم جنس العين المحكوم فيها فجاز أن يكون واحداً وأما المحسبان في جزاء الصيد فانه ما يخرجان عن العين من غير جنسها فأشبهوا المقومين فلا بد أن يكونا اثنين

(فصل) وقوله فيخرص عليهم ويحلى بينهم وبينهم كونه كيف شاؤا يريد ان الخارص قد قدر ما يجب في ثمارهم من الزكاة فلم يلزم الانتفاع بها ويؤخذون من الزكاة بما قدره عليهم الخارص وليس ذلك بمضمون عليهم وانما ذلك مع السلامة وبالله التوفيق ص قال مالك فأما لا يؤكل رطباً وانما يؤكل بعد حصاده من الحبوب كلها فانها لا تخرص وانما على أهلها فيها اذا حصدها ودقوها وطبوا وخلصت حباتها على أهلها فيها الامانة يؤدون زكاتها اذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكاة وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا

قال مالك فأما لا يؤكل رطباً وانما يؤكل بعد حصاده من الحبوب كلها فانه لا يخرص وانما على أهلها فيها اذا حصدها ودقوها وطبوا وخلصت حباتها على أهلها فيها الامانة يؤدون زكاتها اذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكاة وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا

رطباً وانما يؤكل يا ساعد حصاده فانه لا يخرص لان الخرص انما هو لحاجة انتفاع أهلها برطبها وهذه لا تؤكل رطبة فتحتاج الى الخرص ولان النخيل والاعناب ثمرها بارزة ظاهرة عن اكمامها فنبها فيها الخرص وهذه ثمرتها وجوبها متوارية في أوراقها فلا نبها فيها الخرص

(فصل) وقلنا انما هي على أهلها اذا حصدوها ودقوها وطيبوها وخلصت حباير بدان الزكاة تجب عليهم فيها وعليهم تنقيتها وتصفيتها من كل شيء وتحليصها الى هيئة الادخار والاقتيات ولا يسقط عنهم من زكاتها شيء لاجل الاتفاق عليها روافي المدينة ابن دينار عن مالك رحمه الله ووجه ذلك ان هذه الحال التي لا يمكن الانتفاع بها الا عليها وعلى هذه الهيئة كانوا يؤدون الزكاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ان التبن والعذق لا تجب فيه الزكاة فيجب على أرباب الاموال تمييز ثمره التي تجب فيها الزكاة عما لا زكاة فيها وما وجبت الزكاة في زيتها من الجبوب فان على أرباب الاموال تحليصه زيتا لأن تلك حال ادخاره والانتفاع به ولان نقله لازكاة فيه فيجب عليهم تمييزه

(فصل) وقوله وانما على أهلها فيها الامانة يؤدون زكاتها اذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكاة يريد انهم مؤمنون في مبلغها وفي وجوب الزكاة فيها فاذا قالوا قصرت عن النصاب انفقوا في ذلك ولم تؤخذ منهم الزكاة وان كانوا قد لغت النصاب ومبلغها كذا انفقوا في ذلك وأخذت منهم الزكاة على حسب ما أفروا به (مسألة) وعلى رب الزيتون والحبوب أن يحتسب في ذلك بما استأجر به منه وما علف وأكل فريكامن الحب لان الزكاة قد تعلقت به بعد بدو صلاحه ووجب عليه تحليصها بماله فاستأجر به على تحليصها منه فهو من حصته ص قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان النخل يخرص على أهله وثمره في رؤسها اذا طاب وحل بيعه وتؤخذ منه صدقته ثمر عند الجداد فان اصاب الثمر جائحة مدان يخرص على أهله وقبل ان يجدها طابت الجائحة بالتمر كله فليس عليهم صدقة فان بقي من التمر شيء يبلغ خمسة أوسق فصاعدا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم زكاته وليس عليهم فيما أصابت الجائحة زكاة قال مالك وكذلك العمل في السكرم أيضا ش وهذا كما قال ان النخيل يخرص على أهلها اذا بدا صلاحها وحل بيعها وتؤخذ منه يرد من ثمر النخل صدقته ثمر عند الجداد وانما كان ذلك لان الزكاة واجبة في بين الثمرة فلا يكلف أن يشتري عند الخرص من غيرها ويأتي به ولان الجائحة قد أتت على الثمرة فلا يكون عليه زكاة والنخيل على ضربين ضرب يشر وضرب لا يشر فاما ما يشر فان عليه أن يأتي بزكاته ثمر اسواه كله أو باعه قال القاضي أبو محمد فيه اختلاف فيل يخرج من ثمنه وقيل من مثله قال ومن أصحابنا من جعل اخراج الزكاة من ثمنه على رواية في اخراج لقيم في زكوت ومهم من غلله بان اخراج الزكاة من عينها قد فات بيعها والتمن بدل منها فكان عليه أن يخرج منه (فرع) وهل يجوز أن يخرج من التمر والحب عيننا قال ابن القاسم وشهد في الموازية أرجو أن يجزئ ولا تجزئ في فطرة ولا كفارة يمين قال عيسى عن ابن القاسم يجزئ ذلك في زكاة الحب والماشية اذا كان الامام يضعها موضعها لم يجز أخذ ذلك طوعا أو كرها قال أصبغ ون كان الامام عدل لا يضعها موضعها لم يجز أخذ ذلك طوعا أو كرها قال أصبغ والنس على خلاف يجزئ ما أخذ كرها وبه كان يفتي ابن وهب وغيره ووجه قول ابن القاسم انه اذا كان مدلا جاز حكمه لانه موافق لبعض أهل العلم وان كان جائز لم يجز حكمه ووجه قول ابن وهب انه يرم تسليم زكاة الاموال الظاهرة الى الامام اذا طلبوا وان وضعها غير موضعها بحكم الطاعة الواجبة له فكذلك اذا أخذ قيمتها ووجوب تسليمها يتضمن اجراءها (فرع) وقال أصبغ من

قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن النخل يخرص على أهلها وثمرها في رؤسها اذا طاب وحل بيعه ويؤخذ منه صدقته ثمر عند الجداد فان اصاب الثمرة جائحة بعد ان يخرص على أهلها وقبل ان تجدها طابت الجائحة بالتمر كله فليس عليهم صدقة فان بقي من التمر شيء يبلغ خمسة أوسق فصاعدا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم زكاته وليس عليهم فيما أصابت الجائحة زكاة وكذلك العمل في السكرم أيضا

أخرج عن الحب عينا وعن العين جبا جزأ ما كان فيه وفاء وما أحب ذلك له وقاله ابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وهذا بين في تجوز إخراج القيم في الزكاة وقد تكرر القول فيه وبالله التوفيق وهذا إذا لم يبلغها فإذا بلغها وجعل مبلغها ولم يقدر على التعرّي ففي كتاب ابن المواز يخرج من ثمنها وأما إذا أكله فعليه أن يخرج تمر أو يتحرى ما أمكنه لأنه ليس له بدل من ثمن ولا غيره يرجع إليه وإنما يتحرى القيمة بعد تعرّي الكيل (مسئلة) فإن كان النخل لا يتسمر والعنب لا يترب فقد روى علي بن زياد وابن نافع عن مالك أن وجد الزبيب بالبلد أخرج عنه الزبيب وقال ابن حبيب إن أخرج عنه عنباً منه جزءاً وقال ابن القاسم يخرج شتر منه أو نصف عشره ورواه ابن دينار عن مالك في المدونة وجه رواية ابن نافع أن هذا عنب فكانت زكاته زيباً كالترب ووجه قول ابن حبيب أن زكاة التمر والحب منه مبنية على أن يخرج منه جيدة كانت أو رديئة فإذا كان لا يترب فلا يلزم إخراج غيره عنه (مسئلة) رواية ابن القاسم أن العنب لا يخرج في الزكاة فإذا لم يمكن إخراج الزبيب عن الحديقة لتعذر فيه من غير سبب صاحبها وجب بدله وهو الثمن أو القيمة

(فصل) وقوله فإن أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص وقبل الجداد وأعطت بالثمرة فلا زكاة لم يمسها وهذا لأن ما أصاب من الجوائح على ثلاثة أضرب أحدها قبل الخرص والثاني بين الخرص والجداد والثالث بعد الجداد فاما ما كان قبل الخرص فلا اعتبار به لأن الخرص لم يتناول وأما ما كان بين الخرص والجداد فإنه يبطل حكم الخرص وتسقط الزكاة عند تقديرها بالخرص لأن الزكاة إنما تجب بالخرص بشرط وصول الثمرة إلى أربابها فإذا أصابت الثمرة جائحة قصرت بها عن النصاب سقطت الزكاة لأنه لم يصل إلى صاحبها من نصاب فكان بمنزلة أن يخرج الحائط ذلك المقدار (مسئلة) ولو نقص الثمر عن الخرص من غير جائحة فالذي روى ابن نافع وعلي بن زياد عن مالك أنه ليس عليه إلا ما خرص عليه ولا شيء في الزيادة إذا كان الذي خرص عليه عالماً وإن كان غير عالم أخرج الزيادة وهذا قول أشهب وقال ابن نافع من رآه عليه الزيادة وله النقص وجه قول مالك أن الخرص حكم بين أرباب الأموال ومستحق الزكاة فلا ينقص بقول رب المال ودعواه بل يحصل على الزكوة ولو رجع إلى قول رب الحائط لم يكن للخرص معنى ووجه قول ابن نافع أنه إذا أخرج الحائط غير ما خرص به الخارص نين خطؤه فوجب أن ينقص حكمه (مسئلة) فاما ما أصابت الثمرة من الجائحة بعد الجداد فإن كان قد ضمن رب الحائط بتعديله من غير ما كان لم يتعد عليها فلا ضمان عليه فيها وجه التعدي فيها أن يدخل الثمر يثمه فهذا قد تعدى عليه بنقله لغير حاجة تختص بالثمرة فاما إذا جمعه في جريته فأخرج الزكاة منه وتركها في الجرين ولم يأت منه تعد ولا تفريط فصاعت الزكاة قبل أن يأتي الساعي فلا ضمان عليه لأن وضعها في الجرين وجمعها فيه يعود بمنفعة الثمر في تبيسه وكيله وهو مما يلزمها الحائط فعليه فلا يلزمه به ضمان وقسمة الثمر وإخراج زكاته مما له فعليه لأنه يريد أن يحزن حصته ويشرع في الانتفاع بها والاقتيات منها فلا يجوز أن يمنع منها بأخبار الساعي فكانت القسمة مباحة له وهذا مخالف للاشية فإنه لو أبرز زكاة ما شئته قبل أن يأتي الساعي فهلكت لأخذه منه الساعي الزكاة والفرق بينهما أن الخرص في الثمر قد قرر عليه ما يجب عليه من الزكاة وحكم عليه بذلك وأطلقه على الأكل منه وكلفه بتبليغه حد الاقتيات ولا يصل إلى الانتفاع بخصته بعد هذا إلا بالقسمة ص قال مالك وإذا كان رجل قطع أموال متفرقة وأشراك في أموال متفرقة لا يبلغ مال كل شريك منهم أو قطعت ما يجب فيه الزكاة وكان إذا جمع بعض ذلك إلى بعض بلغ ما يجب فيه الزكاة

• قال مالك وإذا كان
لرجل قطع أموال متفرقة
أو أشراك في أموال متفرقة
لا يبلغ مال كل شريك
أو قطعت ما يجب فيه الزكاة

فانه يجمعها ويؤدى زكاتها **ش** وهذا كما قال انه اذا كانت لرجل قطع أموال متفرقة وكانت كل واحدة لا يبلغ ما يقوم منها خمسة أوسق واذا جمع ما يخرج من جميعها كان فيه خمسة أوسق فان الزكاة تجب فيها لان المال لها واحد كالماشية والعين وكذلك اذا كان له اشراك في أموال متفرقة يكون المال ينمو بين كل شريك منهم على السواء ولا يبلغ مال كل شريك منهم ما تجب فيه الزكاة فاذا كان في جميع حصته من تلك الأموال ما تجب فيه الزكاة زكى دون اشراكه لان الجمع يلزمه على ما قدمناه (فرع) وانما يجمع من ذلك على رب المال ما كان في ايام واحد ووقت واحد فيضم بكماله في مؤخره فاذا كانت له ارضون كثيرة وزرع بعضها في رول الشتاء وبعضها في آخره وذلك كله من الزراعة التي يضاف الى الشتاء جمع ذلك كله في الزكاة وكذلك حكم الصيف فان كان من البلاد التي يزرع فيها صنف واحد في الشتاء والصيف فزرع في الصيف صنف فحصدته قبل من يصاب بذلك الصنف في الشتاء حصدته قبل من يصاب الا انه اذا أضيف الى ما حصدته في الصيف كان نصيبا **•** قال القاضي أبو البريد رضي الله عنه فالظاهر عندي انه لا يجمع ذلك عليه لاختلاف الاوقات لان هذه زراعتان لا تناف احداهما الى الاخرى في الوقت والعمل ولا يضاف اليها في الزكاة كما لو كانت في عامين مختلفين (فرع) فاذا كانت الزراعتان في أرض واحدة وكانت احداهما في الصيف والاخرى في الشتاء فلا خلاف لعلمه في المذهب انه لا يجمع احداهما الى الاخرى وان كانتا جميعا في الصيف أو في الشتاء فقد روى ابن نافع عن مالك لا يجمع احداهما الى الاخرى قال سحنون يجمعان وجه قول مالك ان الزراعة الثانية يجوز ان تكون من بذر الأولى فلا يضاف اليها ولذلك لا يضاف زرع عام الى عام ووجه قول سحنون ان هذين حصداً في وقت واحد فضم أحدهما الى الآخر كما لو كانت في أرضين مختلفتين

﴿ زكاة الحبوب والزيتون ﴾

ص **•** مالك انه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون العشر بعد أن يعصر ويبلغ زيتونه خمسة أوسق فلم يبلغ زيتونه خمسة أوسق فلا زكاة فيه **ش** قوله في الزيتون العشر هو نول جماعة الفقهاء به قال أبو حنيفة وأحد قولي الشافعي وله قول آخر انه لا زكاة فيه ولا شيء والدليل على صحة ما يقوله قوله تعالى وهو الذي أشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والارمان مثسابها وغير مثسابه كلوا من ثمره اذا أثمروا واحقه يوم حصاده والحق ههنا هو الزكاة لانه لا خلاف انه ليس فيه حق واجب غيره والامر يقتضي الوجوب ودليلنا من جهة السنة قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وهذا عام فنحمله على عموم الاماخره الدليل ودليلنا من جهة القياس ان هذا مقتات بزيتونه فوجبت فيه الزكاة كالمعصر

(فصل) وقول مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد أن يعصر ويبلغ زيتونه خمسة أوسق وذلك أن الاعتبار في نصابه انما هو بالكيل والكيل لا يتبأ الا في الحب فاذا لمع خمسة أوسق فقد كل النصاب واذا قصر عن الخمسة الاوسق فقد قصر ان النصاب فلا زكاة فيه وانما امرناه باخراج جزئنا لانه لا يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن ادخله والانتفاع به المنفعة المقصودة منه كالتمر والحب (مسألة) فأما المعصر وغيره من الحبوب التي تجب فيها الزكاة لسبب زيتها فان عصرها فلا

فانه يجمعها ويؤدى
زكاتها

﴿ زكاة الحبوب
والزيتون ﴾

• حدثني يحيى عن
مالك انه سأل ابن شهاب
عن الزيتون فقال فيه
العشر قال مالك وانما يؤخذ
من الزيتون العشر بعد
ان يعصر ويبلغ زيتونه
خمسة أوسق فلم يبلغ
زيتونه خمسة أوسق فلا
زكاة فيه

خلاف على المذهب ان عليه أن يخرج من زيتها وان لم يعصرها فقد اختلف فيه قول مالك فمرة قال عليه العصر ومرة قال يخرج من الحب وجه القول الأول انه حب تحب الزكاة فيه لزيتة فلم يجز رب المال الاخراج الزيت كالزيتون ووجه الرواية الثانية ان هذا حب يبقى على حله غالباً وينتفع به كذلك في الزراعة والبيع وأما الزيتون فاما يتصرف فيه بالبيع وغيره على هيئته غالباً ولا يزرع فكان المصمم أشبه بالحب من الحنطة والشعير ص **قال مالك** والزيتون بمنزلة النخيل ما كان منه سقته السماء والعيون أو كان بعلاً ففيه العشر وان كان يسقى بالنضح ففيه نصف العشر ولا يخرص شيء من الزيتون في شجره **ش** وهذا كما قال ان حكم الزيتون في العشر ونصف العشر حكم النخيل والاعناب وسائر الحبوب فما كان بعلاً أو سقته العيون والانهار ففيه العشر وما يسقى بالنضح ففيه نصف العشر وقول مالك ما كان منه سقته السماء والعيون أو كان بعلاً يبدل لي أن البعل عنده غير ما سقت السماء والعيون وقد تقدم القول فيه

(فصل) وقوله ولا يخرص شيء من الزيتون في شجره صحيح لانه لا فائدة في ذلك اذا لفرق فيه لأرباب الاموال لانه ليس بمأبوك لكل رطب ولا منفعة في ذلك للساكنين لان الأيدي لا تسرع اليه بلا كل الا بعد عمل وتعبير لان ثمرته مستورة في الورق لا يكاد يتيها فيها الخرص على التصديق بخلاف النخل والعنب ص **قال مالك** والسنة عندنا في الحبوب التي يدخنها الناس ويأكلونها انه يؤخذ مما سقت السماء من ذلك والعيون وما كان بعلاً العشر وما يسقى بالنضح نصف العشر اذا بلغ ذلك خمسة أوسق بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة أوسق ففيه الزكاة بحساب ذلك **ش** وهذا كما قال ان الحبوب التي فيها الزكاة يعتبر في جميعها من حكم السقي والبعل والنضح ما يعتبر في النخل فما كان بعلاً أو حكمه حكم البعل ففيه العشر وما كان يسقى بالنضح ففيه نصف العشر ويعتبر فيه النصاب وهو خمسة أوسق والوسق يعتبر بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم فاذا بلغ الحب ذلك ففيه الزكاة فان زاد على ذلك قليلاً كان أو كثيراً اخرج من زكاته بحساب ذلك لانه لا غنوف فيه بعد النصاب وقد تقدم ص **قال مالك** والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والعدس والجلبان واللوييا والجلجلان وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاماً فالزكاة تؤخذ منها كلها بعد أن تحصد وتصير حبا قال والناس مصدقون في ذلك ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا **ش** وهذا كما قال ان الحبوب التي جرت عادة الناس باقتياتها على أي وجه كان فان الزكاة تحب فيها لانها قومت في أنفسها كالحنطة والشعير وذكر في الموطأ مائة عشرة أصناف وفي المجموعة عن ابن وهب عن مالك الزكاة في الترمس وزاد في المختصر الترمس والفول والحص والبسيلة وزاد في العتبية أشهب عن مالك الكرسة وذكر ابن حبيب عن جماعة من أصحاب مالك أن الاشقالية وهي العلس فزادوا على ما في الموطأ ستة أصناف وهي داخلة تحت قوله وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاماً وهذه الحبوب كلها على ما ذكر ومهما ما اعتاد الناس اقتيانه ومنها ما لم يعتادوا ذلك وهو الكرسة فانه لم يعتد الناس أكلها فيما علمناه ولعله أن يذهب ما فيها من المرارة بالعصارة والمصناعة فتكون بمنزلة الترمس (مسئلة) قال ابن نافع عن مالك ليس في شيء من التوابل زكاة ولا الفستق ولا الفطن قل عنه ابن وهب وما علمت ان في حب القرطم ووزر الكتان زكاة قيل انه يعصر منها زيت كثير قال فيه الزكاة اذا كثرت هكذا وقال أصبغ في بزر الكتان الزكاة وهو أعم نفعاً من زيت القرطم وقال

قال مالك والزيتون بمنزلة النخيل ما كان منه سقته السماء والعيون أو كان بعلاً ففيه العشر وما كان يسقى بالنضح ففيه نصف العشر ولا يخرص شيء من الزيتون في شجره وللسنة عندنا في الحبوب التي يدخنها الناس ويأكلونها انه يؤخذ مما سقت السماء من ذلك العيون وما كان بعلاً العشر وما يسقى بالنضح نصف العشر اذا بلغ ذلك خمسة أوسق بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة أوسق ففيه الزكاة بحساب ذلك قال مالك والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والعدس والجلبان واللوييا والجلجلان وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاماً فالزكاة تؤخذ منها بعد أن تحصد وتصير حبا قال والناس مصدقون في ذلك ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا

ابن القاسم لازكاة في بزر الكتان ولا زيته اذ ليس بعيش وقاله المغيرة وسحنون

(فصل) وقوله والناس صدقون في ذلك يريد أن يقبل منهم قولهم في مبلغه لان هذا مما لا يغرض ولا بد للناس من أن يغيبوا عليه ولا يمكن أن يجعل مع كل انسان من يحفظ عليه ذلك ص **س** وسئل مالك متى يخرج من الزيتون العشر أو نصفه أقبل النفقة أم بعدها فقال لا ينظر الى النفقة ولكن يسئل عنه أهله كما يسئل أهل الطعام عن الطعام ويصدقون بما قالوا فيه فن رفع من زيتونه خمسة أوسق فصاعدا أخذ من زيته العشر بعد أن يعصر ومن لم يرفع من زيتونه خمسة أوسق لم تجب عليه في زيته الزكاة **ش** وهذا كما قال مالك رحمه الله لا ينظر الى النفقة ولا يحتسب له بها وذلك أن عليه تبليغ الزكاة الى الحد الذي جرت العادة بإدخالها عليه ولو أخذت منهم قبل ذلك لما خرس عليهم تخيلهم وعينهم ولقوسهم وأفعالهم ولكن لا يؤخذ منهم إلا على هيئة الإدخال فعليهم النفقة عليها حتى يخلص ذلك

(فصل) وقوله ولكن يسئل عنه أهله كما يسئل أهل الطعام عن الطعام ولذلك يقال لهم كم خلص من زيت هذا الزيتون فيؤخذ منه عشرة أو نصف عشرة على حسب سقيه ويصدقون فيما قالوا عن مبلغه وقوله فن رفع من زيتونه خمسة أوسق أخذ منه في زكاة الزيتون سواء كان أحدهما أن يقال لصاحبه كم مبلغ زيتونك فان ذكر انه قصر عن النصاب لم يسئل عن غير ذلك فان قال بلغ النصاب أو زاد عليه سئل سؤال الأتانيا كم أخرج له من الزيت ان كان عصره فان كان باعه سئل كم يخرج مثله من الزيت أو سئل عن ذلك غيره من أهل المعرفة ص **س** قال مالك ومن باع زرعه وقد صلح ويبس في اكمامه فعليهم زكاته وليس على الذي اشتراه زكاته **ش** وهذا كما قال ان من باع زرعه بعد يبسه ان الزكاة عليه لان الزكاة تعلق وجوبها به حين صار فيه الحب فهو حين باع الزرع باع حظه وحظ المساكين فعليهم أن يأتي ببدل حظ المساكين وأما المشتري فلا زكاة عليه لانه لم يتعلق حق الوجوب بالمال عنده فان اعدم البائع وقد تلف حظ المساكين فلا يخلو أن يوجد الطعام بيد المبتاع أم لا فان وجد يده فقد قال ابن القاسم في المدونة انه يؤخذ من المشتري ويرجع على البائع بقدر ذلك من الثمن وقال اشهب لا يؤخذ منه شيء ويتبع البائع وجه قول مالك انه ليست له ولاية على المساكين وانما اجيز له البيع لضرورة الشركة فاذا لم يوصل اليهم العوض تعلق حقوقهم بعين المال حيث وجد ووجه قول اشهب ان صاحب الحائط مباح له البيع كأي لمبي يبيع ماله ويأكل منه فلا حق للولد فيه وان وجد بهينه (مسألة) واذا باع رب الزرع زرعه قائما في وقت يجوز له ذلك فكيف يعرف مبلغه ليؤدى زكاته قال ابن المواز عن مالك يسأل المبتاع ويأتمنه على ذلك ويركز على قوله لانه اصح الطرق التي يجدها الى معرفة المقدار لانه لا تهمة على المبتاع في بيان يؤتمن نفسه لغيره فان كان المبتاع غير مسلم توخى بقدر الزرع ولا يأخذ في ذلك بقول غير المسلم ص **س** قال مالك ولا يصلح بيع الزرع حتى يبس في اكمامه ويستغنى عن الماء **ش** وهذا كما قال انه لا يصلح بيعه حتى يبس في اكمامه وهي غلفه ويستغنى عن الماء غنى لوسق بالماء لم ينفعه وهذا انتهاء يبسه فحينئذ يجوز بيعه وسيأتي بيان ذلك في البيوع ان شاء الله تعالى ص **س** وقال مالك في قول الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده ان ذلك في الزكاة والله أعلم وقد سمعت من يقول ذلك **ش** وهذا كما قال ان ظاهر الآية يقتضي الزكاة لانه ليس في الثمار والحبوب حق واجب يوم الحصاد غير الزكاة وقد أمرنا بأخراج هذا الحق والامر يقتضي الوجوب فكان الظاهر ان الحق المأمور به يوم

وسئل مالك متى يخرج من الزيتون العشر أو نصفه أقبل النفقة أم بعدها فقال لا ينظر الى النفقة ولكن يسئل عنه أهله كما يسئل أهل الطعام عن الطعام ويصدقون بما قالوا فيه فن رفع من زيتونه خمسة أوسق فصاعدا أخذ من زيته العشر بعد أن يعصر ومن لم يرفع من زيتونه خمسة أوسق لم تجب عليه في زيته الزكاة **ش** وهذا كما قال مالك رحمه الله لا ينظر الى النفقة ولا يحتسب له بها وذلك أن عليه تبليغ الزكاة الى الحد الذي جرت العادة بإدخالها عليه ولو أخذت منهم قبل ذلك لما خرس عليهم تخيلهم وعينهم ولقوسهم وأفعالهم ولكن لا يؤخذ منهم إلا على هيئة الإدخال فعليهم النفقة عليها حتى يخلص ذلك

قال مالك ومن باع أصل حائطه أو أرضه وفي ذلك (١٦٦) زرع أو عمر لم يبدل صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان

الحصاد هو الزكاة وقد أبد ذلك مالك بأن قال أنه قول قد قيل وسمعه من غيره ولا يكون ذلك إلا من
أعمل العلم ومن ليس من أهل العلم لا ينقل مثل مالك قوله ولا يرجع به مذهبه وفي العينية من رواية
عبد الملك عن ابن وهب وأتوا حقه يوم حصاده يقول أيها الزارع أدحق ما رفعت ويا أيها الوالي
لا تأخذ أكثر من حقتك فتكون من المسرفين ص **قال مالك** ومن باع أصل حائطه أو أرضه
وفي ذلك زرع أو عمر لم يبدل صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان قد طاب وحل بيعه فزكاة ذلك
(التمر والزروع) على البائع لأن بشرطها على المبتاع **ش** وهذا كما قال ابن من باع أصل حائطه
قبل أن يبدل صلاحه فإن الزكاة فيه على المبتاع لأن الثمرة كانت على ما كان حين تعلق الزكاة بها
فعليه الزكاة فإذا بيعت بغير ما قبل بدو الصلاح لم تعلق الزكاة بها إلا وهي على ملك المبتاع وأما الزرع
فلا يصح بيعه بشرط التبقية إلا مع الأرض فلذلك راعى فيه بيع الأرض مع الزرع وإنما يملك الحب
ملك الزرع بذلك على ذلك املوا كثرى أرضا فزرعها لسكانت الزكاة على الزارع دون رب
الأرض لأن رب الأرض لا ملك له في الزرع الذي نماؤه الحب وقال أبو حنيفة العشر على رب
الأرض دون الزارع

﴿مالا زكاة فيه من الثمار﴾

ص **قال مالك** إن أربل إذا كان له ما يجده من أربعة وسق من التمر وما يقطع منه أربعة وسق
من الزبيب وما يجده من أربعة وسق من الخنطة وما يجده من أربعة وسق من القطنية أنه لا يجمع
عليه بعض ذلك إلى بعض وأنه ليس عليه في شيء من ذلك زكاة حتى يكون في الصنف الواحد من التمر
أو في الزبيب أو في الخنطة أو في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة وسق يصاع النبي صلى الله
عليه وسلم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة وسق من التمر صدقة قال وإن كان
في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة وسق ففيه الزكاة فإن لم يبلغ خمسة وسق فلا زكاة
فيه **ش** وهذا كما قال ابن من كان له قل من نصاب من تمر ومثله من زبيب ومثله من الخنطة ومثله
من القطنية أنه لا يضاف بعضها إلى بعض ليكمل نصاب الزكاة في ماله لأن هذه أصناف مختلفة المنافع
متباينة الأغراض واستدل في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة وسق من التمر صدقة
ومن غنسه خمسة وسق من تمر وزبيب فليس عنده خمسة وسق من التمر وإنما عنده ما دون خمسة
أسق فلا زكاة عليه فيه وقوله فإن كان في كل صنف منها خمسة وسق ففيه الزكاة وكذلك الزبيب
والخنطة والقطنية ص **قال مالك** وتفسير ذلك أن يجده الرجل من التمر خمسة أسق وأب
اختلفت أسماؤه وألوانه فإنه يجمع بعضها إلى بعض ثم تؤخذ من ذلك الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة
فيه **ش** وهذا كما قال ابن الخلطة بالتمر ما يقع عليه هذا الاسم سواء كان نوعا واحدا أو أنواعا
كبيرة ويجمع من جنسها خمسة أسق فإن الزكاة فيها لأن الأغراض فيها والمنافع والمقاصد متفقة
ومتقاربة وإنما ينها كما بين الذهب والجد والردى والضان والماعز والبخت والعراب ص **قال**
مالك الخنطة كلها الممرء والبيضاء والشعير والسلت كل ذلك صنف واحد فإذا احصى الرجل من
ذلك كله خمسة أسق جمع عليه بعض ذلك إلى بعض ووجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه **ش**

قد طاب وحل بيعه فزكاة
ذلك على البائع إلا أن
يشترطها على المبتاع
﴿مالا زكاة فيه من الثمار﴾
قال مالك إن أربل إذا
كان له ما يجده من أربعة
أسق من التمر وما يقطع
منه أربعة أسق من
الزبيب وما يجده من أربعة
أسق من الخنطة وما
يجده من أربعة أسق من
القطنية أنه لا يجمع عليه
بعض ذلك إلى بعض وأنه
ليس عليه في شيء من ذلك
زكاة حتى يكون في
الصنف الواحد من التمر
أو في الزبيب أو في الخنطة
أو في القطنية ما يبلغ
الصنف الواحد منه خمسة
أسق يصاع النبي صلى
الله عليه وسلم كما قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس فيما دون خمسة
أسق من التمر صدقة وإن
كان في الصنف الواحد من
تلك الأصناف ما يبلغ
خمس أسق ففيه الزكاة
فإن لم يبلغ خمسة أسق فلا
زكاة فيه وتفسير ذلك أن
يجده الرجل من التمر خمسة
أسق وإن اختلفت أسماؤه
ولوانه فإنه يجمع بعضها
إلى بعض ثم يؤخذ من
ذلك الزكاة فإن لم يبلغ
حصد الرجل من ذلك كله خمسة أسق جمع عليه بعض ذلك إلى بعض ووجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه

ذلك فلا زكاة فيه وكذلك أخذت كلها الممرء والبيضاء والشعير والسلت كل ذلك صنف واحد فإذا
حصد الرجل من ذلك كله خمسة أسق جمع عليه بعض ذلك إلى بعض ووجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه

ش وهذا كما قال ان الخنطة تجمع انواعها كلها كما تجمع انواع التمر فتجمع المحولة وهي البيضاء الى السمراء فاذا بلغت النصاب ففيها الزكاة وهذا لا خلاف فيه وكذلك يجمع الى الخنطة الشعر والسلت لا يختلف مالك وأصحابه في ذلك وبه قال الحسن وطاوس والزهري وعكرمة ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي وقالان الشعر والسلت كل واحد منهما جنس منفرد غير الخنطة لا يجمع في زكاة ولا يتجه بيننا في هذا وبين أبي حنيفة خلاف في الحكم وانما يتجه في التسمية خاصة لانه لا يراى النصاب في الحبوب فهو يزكى القليل والكثير من هذه الاجناس وقال القاضي أبو محمد ان هذه المسئلة مبنية عندنا على تعريم التفاضل فيها وهذا القول فيه نظر لانه يحرم التفاضل في أشياء وليس بجنس واحد في الزكاة وقد صرح مالك أن القطا في البيوع اجناس مختلفة وهي عنده في الزكاة جنس واحد وقد عول أصحابنا في هذه المسئلة على فصلين من جهة المعنى أحدهما ان هذه الثلاثة أشياء أعنى الخنطة والشعر والسلت لا ينفك بعضها عن بعض في المنبت والمحصد فكانت جنسا واحدا كالخنطة والعسل والشعر والسلت والصنف الثاني هو ان منافع هذه الاصناف الثلاثة متقاربة ومقاصدها متساوية في حكمها بأنها جنس واحد كالسمراء والمحولة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه واظهر عندي في تحليل ذلك تشابه الخنطة والسلت في الصورة والمنفعة وهما أقرب تشابها من الخنطة والعسل وقد سلم لنا المخالف العسل فيلزمه تسليم السل واداسلم السل لحق به الشعر فان الامة بين قائلين قائل يقول ان هذه الانواع الثلاثة صنف واحد وقال يقول انها ثلاثة اصناف فمن قال ان السل والخنطة صنف والشعر صنف فقد خالف الاجماع فاذا ثبت ذلك فان الزكاة مبنية على الصنف لتحتمل الاموال المواساة فان كان عنده جنس من المال يحتمل المواساة أدى زكاته واذا قصر عن ذلك لم يكن عليه زكاته لصيق المال عن احتيال المواساة فان كانت الاموال التي عنده منفعة واحدة ومعظم مقصودها سواء احتملت المواساة من جميعها ولم يقيق ما يخرج من الزكاة انتفاعه بذلك النوع من المال ولا ضاق عليه جنس تلك المنفعة بمواساة من ابل يبقى عنده من جنس تلك المنفعة ما يقوم به ولا فرق فيما يعود الى انتفاعه واستفراجه بما يخرج من الزكاة بين أن تكون تلك المنفعة في اشخاص متفقة الصور والاسماء او مختلفتها ولو كانت الاسماء متفقة والمنافع مختلفة لاستفراجه انتفاعه باخراج بعض نوع من المنفعة لا يحصل ما عنده من نوعها المواساة فاذا أخرج منها ما بقي عنده منها ما ينتفع به ولا ينفع في هذا النوع من المنفعة أن تكون عنده انواع منافع آخر توافق هذه في الاسماء دون المنافع ولذلك لما كان المقصود من الدنانير والدراهم التجارة والتصرف للتفية ضم أحدهما الى الآخر مع اختلاف الاسماء والصور (مسئلة) وأما العسل فهو الاشقية فقد روى ابن حبيب أنه من جنس القمح ولشعر والسلت في الزكاة وتعريم التفاضل قال وهو قول مالك وأصحابه الا ابن القاسم قال ابن القاسم قال عبد الرحمن بن دينار سألت ابن كنانة عن الاشقية وفسر ناله أمرها ومنفعتها هل تجمع في الزكاة مع القمح واربنا اياها فقال هذا صنف من الخنطة يقال له العسل يكون باليمن وهو يجمع في الخنطة مع الزكاة وجه القول الاول وبه قال الشافعي ان منفعة من جنس منفعة القمح ولا يكاد يخلو منه وجه قول ابن القاسم وبه قال ابن وهب وأصبح انه لا يذهب الخنطة والشعر في الوجود فيوجد حيث يعدم ويعدم حيث يوجد فدل ذلك على اختلاف منفعتيها (مسئلة) فلما الذرة والدخن والارز فكل واحد منها صنف منفرد لا يضاف الى شيء ولا يضاف اليه فثبت هذا هو المشهور من المذهب وروى زيد بن بشر عن ابن وهب أن الخنطة والشعر والسلت والذرة والارز

قال مالك وكذلك
الزبيب كله اسوده
واجره فاذا نطف الرجل
منه خبثه أو سق وجبت فيه
الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا
زكاة فيه وكذلك القطنية
هي صنف واحد مثل
الحنطة والتمر والزبيب
وان اختلفت أسماؤها
والوانم والقطنية الحصى
والعدس واللوبياء والجلبان
وكل ما ثبت عند الناس أنه
قطنية فاذا حصد الرجل
من ذلك خمسة أوسق
بالمع الاول صاع النبي
صلى الله عليه وسلم وان
كان من اصناف القطنية
كلها ليس من صنف واحد
من القطنية فانه يجمع
ذلك بعضه الى بعض
وعليه فيه الزكاة قال مالك
وقد فرق عمر بن الخطاب
بين القطنية والحنطة فيما
أخذ من النبط ورأى ان
القطنية كلها صنف واحد
فأخذ منها العشر وأخذ
من الحنطة والزبيب نصف
العشر قال مالك فان قال
قائل كيف يجمع القطنية
بعضها الى بعض في الزكاة
حتى تكون صدقتها
واحدة

والدخن كلها صنف واحد لا يجوز في شيء منها التفاضل واذا كانت عنده صففا واحدا في البيع
فكذلك في الزكاة وقد تقدم من قول القاضي أبي محمد ما يصح هذا البناء من قوله مالك وكذلك
الزبيب كله اسوده وأجره فاذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة وان لم يبلغ ذلك فلا
زكاة فيه ش وهذا كما قال ان الزبيب كله جنس واحد اسوده وأجره يجمع في الزكاة لان منفعت
واحدة ومعظم مقصوده سواء وان جاز ان يكون في بعضه مقاصد واغراض ليست في سائر الا أن
معظم المقاصد متفق وعلى هذا تجري الزكاة والجمع فيها واعتبار اجناسها من قوله مالك وكذلك
القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة والتمر والزبيب وان اختلفت أسماؤها والوانم والقطنية الحصى
والعدس واللوبياء والجلبان وكل ما ثبت عند الناس انه قطنية فاذا حصل الرجل من ذلك خمسة أوسق
بالمع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من اصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد
من القطنية فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض وعليه فيه الزكاة ش وهذا كما قال وأصل ذلك ان ما
كان من الحبوب مقننا مسدخرا للعيش غالباً فانه يجب فيه الزكاة والذي يقتات من ذلك الحنطة
والشعير والسلت والارز والدخن والذرة والبقلاء والحبس واللوبياء والجلبان والعدس والتمرس
والبسيلة والمعسم وحب الفجل وما أشبه ذلك وهذه الحبوب على ضربين منها ما هو صنف لنفسه
لا يضم الى غيره كالارز والذرة والدخن على المشهور من المذهب ومنها ما يضم بعضه الى بعض كالتضم
أنواع التمر بعضها الى بعض وذلك كالقطاني يضم بعضها الى بعض وهي الفول واللوبياء والحبس
والتمرس والجلبان والعدس وما جرى مجرا ذلك تقارب منافعها واتفاق معظم الاغراض فيها وأما
البسيلة وهي الكرسنة ففي العتية من رواية أشهب عن مالك أنها من القطنية وقال ابن حبيب بل
هي صنف على حدته وقد اختلف قول مالك في القطاني في البيوع مرة قال انها صنف واحد ومرة
قال هي اصناف مختلفة واختلف أصحابنا في تحريم ذلك في الزكاة فمنهم من قال هي رواية أخرى
في الزكاة ومنهم من قال هي في الزكاة صنف واحد دون خلاف وهي في البيوع على روايتين وهذا
الظاهر من الموطأ لما أتى بعده هذا قال القاضي ابو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي ان يكون كل
صنف منها صنف منفرد الا يضاف الى غيره في الزكاة والبيوع لاننا ان علنا الجنس بالفصل الحبوب
بعضها من بعض اطر ذلك فيها وانعكس وصح وان علنا باختلاف الصور والمنافع صح والله أعلم
وأحكم من قوله مالك وقد فرق عمر بن الخطاب بين القطنية والحنطة فيما أخذ من النبط ورأى
ان القطنية كلها صنف واحد فأخذ منها العشر وأخذ من الحنطة والزبيب نصف العشر ش
استدل مالك رحمه الله في الفرق بين القطنية والحنطة بأن عمر بن الخطاب خفف عن النبط فيما كان
يأخذه منهم من الحنطة لما كانت الحاجة اليها أكدم من سائر الاقوات والقطاني التي هي للادم
وكان يأخذ من القطاني العشر كاملاً فلم بذلك اختلافها في المنافع والمقاصد ولو كانت الحاجة اليها
سواء والمنافع بها متفقة لكانت الرغبة في كثرة جلبها الى المدينة سواء ولا يدخل عليه في ذلك الزيت
والحنطة فانه أخذ منهم ما جيعا نصف العشر لتأكد الحاجة اليها ولم يدل ذلك على اهمية من جنس
واحد وقد يحتاج الى الجنسين حاجة متساوية مع اختلاف منافعهما الا أنه في الجنس الواحد الذي
يتفق منافعه وتساوى ولا يجوز ان تختص الحاجة ببعض دون بعض فلذلك علق الحكم مالك رحمه
الله باختلاف حكم الحنطة والقطنية ولم يلزمه تساوى الحاجة في الحنطة والله أعلم وأحكم من قوله مالك
مالك فان قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة

والرجل يأخذ منها اثنين بواحد يدا بيد ولا يؤخذ من الخنطة اثنان بواحد يدا بيد قليل له فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق يدا بيد قال مالك في النخيل يكون بين الرجلين فيجدان منها ثمانية أوسق من التمر انه لاصدقة عليهم ما منها وانه ان كان لاحدهما منها (١٦٩) ما يجزئها خمسة أوسق وللاخر ما يجزئها أربعة أوسق أو أقل من ذلك في

ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخنطة الاوسق وليس على الذي جذا أربعة أوسق أو أقل منها صدقة وكذلك العمل في الشراكاء كلهم في كل زرع من الحبوب كلها يحصدها والنخل يجذ او السكرم يقطع فانه اذا كان كل رجل منهم يجذ من التمر أو يقطع من الزبيب خمسة أوسق أو يحصده من الخنطة خمسة أوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه أقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه وانما يجزى الصدقة على من بلغ جذاذه أو قطافه أو حصاده خمسة أوسق وهذا كما قال ان الزكوات مبنية على ان من بلغ ماله ملكه النصاب وجب عليه الزكاة ومن قصر ملكه عن النصاب فلا زكاة عليه ولا ينظر الى الجلة اذا افترقت في الملك كما لا ينظر الى افتراقها اذا اجتمع في الملك فاذا جرد رجلان ثمانية أوسق فان كانت بينهما ما على السواء فلا زكاة على واحد منهما لانهم يجذ احدهما خمسة أوسق وهي النصاب ولو كان لاحدهما خمسة أوسق وللاخر ثلاثة لسكت الزكاة على صاحب خمسة أوسق عن الخمسة أوسق ولم يجب على صاحب الثلاثة شيء لما ذكرناه وان كان لرجل خمسة أوسق يجذها في بلاد مختلفة متباعدة لجمعت عليه وأدى الزكاة عنها فانما الاعتبار في ذلك بالملك دون الاجتماع والافتراق ص قال مالك السنة عندنا ان كل ما خرجت زكاته من هذه الاصناف كلها الخنطة والتمر والزبيب والحبوب كلها ثم أسكه ثم باعه ان أدى صدقته سنين ثم باعه انه ليس عليه في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدة أو غيرها وان لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض فيفدها الرجل ثم يسكنها سنين ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها فان كان اصل تلك العروض للتجارة ففدها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به ص وهذا كما قال ان ما خرجت زكاته من الحبوب وانما ثم باعه صاحبها بعد سنين انه لا زكاة عليه في ثمنه حتى يحول عليه الحول بعد قبضه وهو الذي يريد بقوله ثم باعه لا لو باعه واقام المال غائبا عنه أو ما قبل ان يقبضه لا يستأف به حولا وانما اطلق

والرجل يأخذ منها اثنين بواحد يدا بيد ولا يؤخذ من الخنطة اثنان بواحد يدا بيد قليل له فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق يدا بيد ص وهذا كما قال ولذلك قال أصحابنا انه لم يختلف قوله في الزكاة ان القطان صنف واحد يضاف مضها الى بعض في الزكاة وانها مع ذلك في البيوع أصناف يجوز التفاضل فيها ففرق بينها فالتفق عليه من مذهب مالك ان الورق يجمع الى الذهب في الزكاة وهي في البيوع صنفان يجوز التفاضل فيما فعلى هذا يجوز ان يجمع في الزكاة ما يجوز التفاضل فيه وامامنا يحرم التفاضل فيه فيجب ان يجمع في الزكاة وقد أشار القاضي أبو محمد فيما تقدم الى ذلك فيجب على هذا أن تكون المنافع المعتبرة في الجنس انصرم التفاضل عند المنافع المعتبرة في الجنس للجمع في الزكاة ص قال مالك في النخيل تكون بين الرجلين فيجدان منها ثمانية أوسق من التمر انه لاصدقة عليهم ما منها وانه ان كان لاحدهما منها ما يجزئها خمسة أوسق وللاخر ما يجزئها أربعة أوسق أو أقل من ذلك في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة الاوسق وليس على الذي جذا أربعة أوسق أو أقل منها صدقة ص قال مالك وكذلك العمل في الشراكاء كلهم في كل زرع من الحبوب كلها يحصدها والنخل يجذ او السكرم يقطع فانه اذا كان كل رجل منهم يجذ من التمر أو يقطع من الزبيب خمسة أوسق أو يحصده من الخنطة خمسة أوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه أقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه وانما يجزى الصدقة على من بلغ جذاذه أو قطافه أو حصاده خمسة أوسق وهذا كما قال ان الزكوات مبنية على ان من بلغ ماله ملكه النصاب وجب عليه الزكاة ومن قصر ملكه عن النصاب فلا زكاة عليه ولا ينظر الى الجلة اذا افترقت في الملك كما لا ينظر الى افتراقها اذا اجتمع في الملك فاذا جرد رجلان ثمانية أوسق فان كانت بينهما ما على السواء فلا زكاة على واحد منهما لانهم يجذ احدهما خمسة أوسق وهي النصاب ولو كان لاحدهما خمسة أوسق وللاخر ثلاثة لسكت الزكاة على صاحب خمسة أوسق عن الخمسة أوسق ولم يجب على صاحب الثلاثة شيء لما ذكرناه وان كان لرجل خمسة أوسق يجذها في بلاد مختلفة متباعدة لجمعت عليه وأدى الزكاة عنها فانما الاعتبار في ذلك بالملك دون الاجتماع والافتراق ص قال مالك السنة عندنا ان كل ما خرجت زكاته من هذه الاصناف كلها الخنطة والتمر والزبيب والحبوب كلها ثم أسكه ثم باعه ان أدى صدقته سنين ثم باعه انه ليس عليه في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدة أو غيرها وان لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض فيفدها الرجل ثم يسكنها سنين ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها فان كان اصل تلك العروض للتجارة ففدها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به ص وهذا كما قال ان ما خرجت زكاته من الحبوب وانما ثم باعه صاحبها بعد سنين انه لا زكاة عليه في ثمنه حتى يحول عليه الحول بعد قبضه وهو الذي يريد بقوله ثم باعه لا لو باعه واقام المال غائبا عنه أو ما قبل ان يقبضه لا يستأف به حولا وانما اطلق

(٢٢ - متقى - ن) وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض فيفدها الرجل ثم يسكنها سنين ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها فان كان اصل تلك العروض للتجارة ففدها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به

اللفظ على غالب احوال الناس في البيع لأنه مفارق للقبض
 (فصل) ثم قال وهذا اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدة او غيرها لم تكن للتجارة ومعنى ذلك
 ان هذه الحبوب والثمار لا يتخلو ان تكون للفقيرة او للتجارة فان كانت للفقيرة فهو الذي ذكره
 وأراد بقوله اذا كانت من فائدة يريد كالميراث والهبة او غلة حائطه وزرع أرضه واما ان كانت
 للتجارة فأما الثمار فلا يتصور ذلك فيها الا ان تشتري بأعيانها للتجارة بعد ان بدو صلاحها فهذه قد
 وجبت الزكاة فيها على بائعها واما ان ابتاعها قبل بدو صلاحها فهي على وجه التبع للأرض (مسئلة)
 وأما الحبوب فان كانت للتجارة زكيت زكاة الزرع ثم زكى ثمن ما يبيع به بعد حول من يوم
 الحصاد والاعتبار في كونها للتجارة ثلاثة معان الحنطة المزروعة والأرض المزروعة فيها ولزراعة
 فان كانت هذه المعاني الثلاثة للتجارة فلا خلاف في المذهب أن حكم الحب حكم التجارة وان لم يكن
 شيء منها للتجارة ولم يتعلق به حكم التجارة الا بعد أن يحول على ثمنه الحول من يوم يقبضه على ما تقدم
 من قول مالك رحمه الله (مسئلة) وان كانت الأرض للفقيرة واشتري البذر للتجارة وزرع يريد
 التجارة في المدونة ان كانت الأرض له فزرعها للتجارة فانه لا يزكى ثمن الحنطة حتى يحول عليه
 الحول من يوم قبضه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى حكم الأرض اذا اشترت
 للتجارة لانها اذا اشترت للتجارة فالتجارة متعلقة برقبتهادون منافعتها واذا اكرت للتجارة
 فالتجارة متعلقة بمنافعتها (مسئلة) واذا كانت الحنطة للفقيرة والأرض والزراعة للتجارة فقد رأيت
 لبعض المتأخرين من المغاربة فيمن اشترى حنطة للفقيرة والأرض والزراعة للتجارة انه لا يجزى فيها
 حكم الزكاة حتى ينض الثمن لان ما كان للفقيرة من العروض لا يجزى فيها حكم التجارة بالنية قال
 القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا لا يصح على قول اشهب فان كان للفقيرة يعود الى التجارة
 بمجرد النية فيما ملكه بالبيع وما ملكه بالميراث يحتمل وجهين قد تقدم ذكرهما وما لم يبق قول
 ابن القاسم فيصحت وجهين أحدهما جريان الزكاة فيها لان الزراعة عمل والثاني لا تجزى فيها الزكاة
 لان الزراعة ليست بعمل للتجارة وانما هي عمل لزكاة الحب دون زكاة الثمن (مسئلة) فان
 كانت الأرض للتجارة والحنطة للتجارة وزرعها للفقيرة فلم أر فيها نصا لاحكامنا والذي يقتضيه
 المذهب انه لا زكاة في ثمنه حتى يحول الحول من يوم قبضه فعلى هذا يجزى أمر المعاني الثلاثة متى
 يكون واحدا منها للفقيرة منع جريان زكاة العين في الحنطة وهو ظاهر ما في المونة والذي يقتضيه
 قول أصحابنا المتقدم ذكرهم وبالله التوفيق (فرع) فان قلنا بوجود الزكاة بالبيع بعد
 الحول فان لم يبيع بعد الحول وكان متخرا فلا زكاة فيه حتى يبيعه بعد الحول وان كان مديرا فانه يقوم
 حنطة اذا كمل لها حول من يوم زكى الزرع قاله ابن القاسم في المونة ووجه ذلك أن زكاة
 الزرع أملك بالحنطة عند الحصاد من زكاة التجارة كالماشية فيجب عند الحصاد اخراج زكاة
 الزرع منه وزكاة الزرع لا تتكرر ولما كان للتجارة في هذا الحب تأثر ولم يمكن ان يجتمع
 زكاته في عام واحد ولاهما العين والثانية للقيمة لزم أن يستأنف حول من يوم الحصاد فاذا كمل
 قوتهم مع سائر ماله وأدى زكاته والله أعلم وحكم

﴿ ملازكاة فيه من
 الفواكه والغضب
 والبقول ﴾
 ﴿ قال مالك السنة التي
 لا اختلاف فيها عندما
 والذي سمعت من أهل
 العلم انه ليس في شيء ﴾

﴿ ملازكاة فيه من الفواكه والغضب والبقول ﴾

ص ﴿ قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندما والذي سمعت من أهل العلم انه ليس في شيء ﴾

ولم يمنع أن يأخذ من سائر المواسي ولو كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ من الخيل شيئاً لما حفي ذلك على أبي عبيدة ومثله من كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى عليه أخذ من سائر المواشي ثم كتب أبو عبيدة في ذلك إلى عمر بن الخطاب فوافق قوله قول عمر بن الخطاب هذا وعمر من كان يخرج النبي صلى الله عليه وسلم في أخذ الصدقات ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من الخيل شيئاً ولو كان فيها شيء لأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه كما أمره بأخذ من سائر المواسي

(فصل) وقوله ثم كلوه ايضاً يريدان أهل الشام الخوافي ذلك إلى أبي عبيدة بن الجراح وكلوه بعد ان أبي لهم واهدان أبي عمر بن الخطاب فكتب عمر بمعاودتهم القول فكتب عمر إليه خذ منهم ان احبوا يريدان هذا تطوع منهم ومن تطوع بشئ اخذ منه سواء كان مما يحب فيه الصدقة أو من غيره وقوله وارددوا عليهم يريد على فقرائهم وموله وارزق رفقهم بمحتمل ان يريد به ان يجري رقيتهم رزقاً لكونهم في غمر من نعور المسلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم فترفقون بارزق ويحتمل ان يريد بذلك ان هذا مكافأة لهم على تطوعهم بالصدقة من رفقهم من ماله مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم انه قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني ان لا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة * وحدثنى عن مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال وذل في الخيل من صدقة جزية أهل الكتاب والمجوس * وحدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب قال لعنني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وان عمر ابن الخطاب أخذها من مجوس فارس وان عثمان ابن عفان أخذها من البربر

جزية أهل الكتاب *

ص * مالك عن ابن شهاب قال لعنني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس وأن عثمان بن عفان أخذها من البربر * وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين على ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأخذ الجزية وأهل الكفر على ضربين أهل كتاب وهم اليهود والنصارى وغير أهل كتاب وهم المجوس وعبدة الأوثان وكل من ليس له كتاب فلا خلاف في جواز اقرارهم على الجزية وربما كانوا أوعى والا صل في ذلك قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (مسئلة) فأما المجوس فانه بمنهم سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية منهم وليسوا عند أهل كتاب وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي وله قول آخر انهم أهل كتاب قال المروزي من أصحابه وفائدة القولين

اننا اذا قلنا انهم ليسوا بأهل كتاب لم نحل منا كتبهم ولا ذبايحهم واذا قلنا انهم أهل كتاب حلت
 منا كتبهم وأكل ذبايحهم وأسكر ذلك أكثر أصحاب الشافعي وقالوا ان مذهب الشافعي أن لا يجوز
 منا كتبهم ولا ذبايحهم بوجه والدليل على ما نقول بانهم ليسوا أهل كتاب قوله تعالى انما انزل
 الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم لغافلين ودليلنا من جهة السنة الحديث
 الذي يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى قول النبي صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب
 ودليلنا من جهة لقياس ان المجوس فرقة لا يجوز منا كتبهم ولا أكل ذبايحهم فلم يكن أهل الكتاب
 كعبدة الاوثان (مسئلة) وأما عبدة الاوثان وغيرهم ممن ليس بأهل كتاب فانهم يقرؤون على
 الجزية هذا ظاهر مذهب مالك وقال عنه القاضي أبو الحسن يقرؤون على الجزية إلا قريش وقال
 الشافعي لا يقرؤون على الجزية بوجه وقال أبو حنيفة لا يقرئ منهم على الجزية إلا العجم دون العرب
 وبه قال ابن وهب من أصحابنا والدليل على ما نقوله ما روى ابن بري قال كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا أمر امرأ على سرية أو جيش وصله وقال له اذا استلقيت عدوا من المشركين فادعهم
 الى ثلاث فأتيتهم ما أجابوك اليها فقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فقبل منهم
 وكف عنهم ثم ادعهم الى أن يتحولوا من دارهم الى دار المهاجرين واخبرهم ان فعلوا ذلك فلهم
 ما للمهاجرين ولا عليهم ما على المهاجرين فانهم أبوا أن يتحولوا الى دار المهاجرين فاخبرهم انهم
 يكونون كما رآب الاسلام يعبري عليهم حكم الله كما يعبري على المؤمنين ولا يكون لهم في الفئ ولا في
 الغنيمة شيء الا أن يجاهدوا مع المسلمين فانهم أبوا فأسألهم اعطاء الجزية فان فعلوا فقبل منهم وكف
 عنهم فان أبوا فاستعن بالله وقتلهم ودليلنا من جهة القياس ان هؤلاء أهل دين يجوز استبقاؤهم
 بالاسترقاق فجاز استبقاؤهم بالجزية كأهل الكتاب ص مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن
 أبيه ان عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف
 أشهد لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب ثم ش قوله ان
 عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال لا أدري كيف أصنع في امرهم يريد من اقرارهم على دينهم واخذ
 الجزية منهم أو دعائهم الى الاسلام فان أبوا قتلوا لئلا يملأوا قبورهم جزية وهذا من فقه عمر وورعه
 وتوقيه فانه كان اذا أراد الحكم شاور فيه أهل العلم ليقوى في نفسه ما ظهر اليه بنص ينقل
 اليه أو موافقة منهم لرأيه وقول عبد الرحمن بن عوف أشهد لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول سنوهم سنة أهل الكتاب فتوى له بما عندهم من العلم في ذلك وأسندوا الى النبي صلى الله عليه
 وسلم لتسكن اليه نفس المستفتي ولا يقال باجتهاد ولا رأى ولو أخبر بذلك عن رأيه لكان لعمر
 وغيره أن يقابل به رأيه أو يعارضه باجتهاده وفي هذا دليل انهم ليسوا من أهل الكتاب ووجه الدليل
 انه أضاف الكتاب الى غيرهم وأمر أن يسن بهم سنة أهل الكتاب فلو كانوا أهل كتاب لقالهم
 من أهل الكتاب ولم يقل سنوهم سنة أهل الكتاب ص مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر
 بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق
 أربعة دنانير مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام ثم ش وقوله ضرب الجزية على أهل
 الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعة دنانير وقدرها بهذا المقدار وذلك لما
 رآه من الاجتهاد والنظر للمسلمين واحتمال أحوال أهل الجزية وقد اختلف الناس في مقدار
 الجزية والذي ذهب اليه مالك ان قدرها على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعة دنانير

• وحدثني عن مالك عن
 جعفر بن محمد بن علي عن
 أبيه أن عمر بن الخطاب
 ذكر المجوس فقال ما
 أدري كيف أصنع في امرهم
 فقال عبد الرحمن بن عوف
 أشهد لقد سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 سنوهم سنة أهل الكتاب
 • وحدثني عن مالك عن
 نافع عن أسلم مولى عمر بن
 الخطاب أن عمر بن الخطاب
 ضرب الجزية على أهل
 الذهب أربعة دنانير وعلى
 أهل الورق أربعة دنانير
 مع ذلك أرزاق المسلمين
 وضيافة ثلاثة أيام

أيام فقال عمر تقطر بالابل فحشي مع جلته وتهدي بها فقال أسلم فكيف تأكل من الأرض يريد
 أنها لا تبقى إذا لم تقدر على الأكل لاها لا تبصر مراعي الأبل ولا تعلم به وهذا يدل على أن العمى أمر
 حدث بها حادثة فلما رأى عمر مراجعة أسلمه بأنها لا يمكن اقتناؤها ولا منفعة فيها إلا للذئب كل سأل
 أم من الصدقة هي ليعلم اختصاصها بالساكنين أو من نعم الجزية فيعلم أن أكلها جائز للاغنياء
 والفقراء فما قال هي من نعم الجزية علم أن مراجعته إياه بأن لا منفعة فيها كان يدعوهم لأكل
 أمثالها من نعم الجزية فاعتقد في أسلم رغبة في ذلك فقال أردتم والله أكلها فاستظهر أسلم ونعم الجزية
 عليها وذلك مقتضى مخالفة رسم الجزية لو رسم الصدقة احتياطا من عمر ليصرف كل مال في وجهه

(فصل) وقوله وأمر عمر بها فحرت وكان عنده صحافي تسع فلا يكون عنده فأكهوا ولا طريفة الا
 جعل منها في ثلث الصحافي يقتضى انه قد كانت تكون عنده الطرائف والفواكه ويحتمل أن
 يكون ذلك من أموال الجزية والاحباس وخراج الارضين وسائر الوجوه المباحة للاغنياء فكانه
 أعد هذه الصحافي على عدة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليتعاهدن بالفواكه والطرائف
 ومراقة للنبي صلى الله عليه وسلم وحفظه في أهله بعده وكان عمر رضي الله عنه لاختصاص حفصة
 به يجعل لها من آخر من يجعل لها منهن وان نقص بعض السهام عن المساواة جعل النقص في حظها
 طلب من ضاها غيرها وعلم بأنها سترضى ذلك من فعله ولا تأسف من ايثاره عليها اذ كان أباهما
 ويجوز له التوسط عليها وتيقن محبة فيها

(فصل) وقوله وأمر بما بقي من لحم تلك الجزور فضع فدعا إليه المهاجرين والأنصار يريد انه دعاهم
 أي أكله استلذا لهم وإيناسا وإسفافا في مال الله تعالى وهي سنة اللامام أن يجمع وجوه أهله
 للذئب كل عنده وقد كان جعل لثمان بن يسار بالكوفة في كل يوم نصف شاة لهذا المعنى وجعل
 لصاحبه ربع شاة ربع شاة ص ممالك لا أرى أن تؤخذ النعم من أهل الجزية الا في
 جزيتهم ش وهذا كما قال ومعناه ان النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من المسلمين لانهم
 لازكاة عليهم في أموالهم وانما تؤخذ منهم النعم في جزيتهم بقيتها وقد فر ذلك ابن وهب في جامعه
 فقال وأخبرني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه ان عمر بن الخطاب كان يؤتي بنم كثيرة من نعم الأبل
 فإياها في الجزية قال وذلك بالقيمة تكون جزيتهم عشرة دنانير فتؤخذ بنت محاض بكذا وكذا
 وأنة يكون بكذا وكذا فيكون ذلك بالقيمة وذلك ان الجزية انما تؤخذ منهم على وجه العوض
 لا فائدتهم في بلاد المسلمين والذب عنهم والحماية لهم والعين يتعذر عليهم أو على أكثرهم فكان يؤخذ
 منهم على وجه الفرق بهم والتيسر عليهم وكذلك سائر العروض والكتاب ص ممالك انه بلغه أن
 عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون ش
 قوله من عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون
 يحتمل أن يريد به وضعها عنهم في المستقبل ويحتمل أن يريد به وضع ما بقي عليهم منها فلا يطلبون به
 وهذا هو الأولى والأظهر لانه اذا احتمل اللفظ المعنيين حمل عليهم اذ لا تنافي بينهما ووجه آخر انه
 لا يخفى على عامل عمر ولا غيره من الجهال ان من أسلم لم يثبت عليه جزية مستقبلية فحمل الكلام على
 ذلك يبطل فائدته وحمله على اطلال ما بقي عليه من الجزية يقتضى فائدته ومثل هذا مما يمكن أن
 يحتاج عمر الى أن يكتب به ويجعل الناس على رأيه فيسهل والى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة وقال
 الشافعي لا يثبت عليه ما بقي من الجزية ويؤديه في حال اسلامه والدليل على ما نقوله قوله تعالى

قال مالك لا أرى أن تؤخذ
 النعم من أهل الجزية
 الا في جزيتهم * وحدثنى
 عن مالك انه بلغه ان عمر
 ابن عبد العزيز كتب الى
 عماله أن يضعوا الجزية
 عن أسلم من أهل الجزية
 حين يسلمون

قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ودليلنا من جهة القياس ان هذه عقوبة تختص بالرجال وتجب بالكفر فوجب ان تسقط بالاسلام وكذلك القتل (مسئلة) اذا ثبت الجزية على الذي سقطت بموته وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا تسقط بموته ودليلنا ان هذه عقوبة وجوب ان تسقط بالموت كالحودود ص **قال مالك** مضت السنة ان لاجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم **ش** وهذا كما قال ان الجزية لا تؤخذ من النساء جلة والدليل على ذلك قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجه ذلك على ذلك ان الجزية انما توجه اخذها على من وجبت مقاتلته والنساء لا يقاتلن ولا يقتلن اذا ظهر عليهن بالحارب وانما تجب الجزية على الرجال لرفع السيف عنهم (مسئلة) وكذلك الصبيان لا تؤخذ منهم الجزية لان كل من لا يقتل اذا ظهر عليه بالحاربة فانه لاجزية عليه كالنساء (مسئلة) ولا جزية على العبيد لانهم نوع من المال كاخيل والابل فان اعتق العبد النصراني فلا يخلو ان يكون معتقه مسلما او ذميا فان كان مسلما فلا جزية عليه وان اعتقه ذمي فقد توقف مالك في وجوب الجزية عليه **وقال اشهب** لاجزية عليه ووجهه انه قد كان له المقام ببلاد المسلمين على التأييد فلم يلزمه جزية بالعتق كما لو اعتقه مسلم (مسئلة) ولا جزية على الرهبان وبه قال ابو حنيفة وهو احدث قول الشافعي وللشافعي قول آخر ان عليهم الجزية وهذا مبني على اصلين أحدهما ان لاجزية على الفقير والراغب انما ترك له من المال اليسير فهو من جلة النساء والثاني ان الراهب لا يقتل وهو محقون الدم من غير عقد كالمرأة (مسئلة) ومتى تؤخذ الجزية من اهل الذمة قال ابو حنيفة تؤخذ في أول الحول حين تعقد لهم الذمة ثم بعد ذلك عند أول كل حول وقال الشافعي تؤخذ من آخر الحول ولم يراعها بان في ذلك بصا والذي يظهر من مقاصدهم انها تؤخذ في آخر الحول وهو الصحيح ان شاء الله ذلك والدليل على ذلك انه حق يتعلق وجوبه بالحول فوجب ان يؤخذ في آخر الحول كالزكاة (مسئلة) اذا اجتمعت على الذي جزية سنتين أو أكثر لم تتداخل في قول الشافعي وتتداخل في قول أبي حنيفة وتجب عليه جزية سنة واحدة والظاهر من مذهب مالك انه ان كان فرمها أخذ منه للسنتين الماضية وان كان ذلك لعشر لم تتداخل ولم يبق في ذمته ما يعجز عنه من السنين ورأيت هذا للقاضي أبي الحسن وهذا القول مبني على أن الفقير لاجزية عليه ولا يبق في ذمته والله أعلم وأحكم ص **قال مالك** وإس على اهل الذمة ولا على المجوس في تخيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهر اهلهم وردا على فقرائهم ووضعت الجزية على اهل الكتاب صفار اهلهم فهم ما كانوا ببلد هم الذين صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم الا أن يتجروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيها فيؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من التجارات وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرؤا ببلادهم ويقاتل عداوتهم فن خرج منهم من بلاده الى غيرها يتجر فيها فعليه العشر من يتجر منهم من أهل مصر الى الشام ومن أهل الشام الى العراق ومن أهل العراق الى المدينة أو البصرة أو ما أشبه هذا من البلاد فعليه العشر

قال مالك مضت السنة أن لاجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم وليس على اهل الذمة ولا على المجوس في تخيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهر اهلهم وردا على فقرائهم ووضعت الجزية على اهل الكتاب صفار اهلهم فهم ما كانوا ببلد هم الذين صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم الا أن يتجروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيها فيؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من التجارات وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرؤا ببلادهم ويقاتل عداوتهم فن خرج منهم من بلاده الى غيرها يتجر فيها فعليه العشر من يتجر منهم من أهل مصر الى الشام ومن أهل الشام الى العراق ومن أهل العراق الى المدينة أو البصرة أو ما أشبه هذا من البلاد فعليه العشر

الذمة لم ترد على فقرائهم لانهم ليسوا بمحل للزكاة وليست الجزية كذلك فاشاء ان تؤخذ من أهل الكفر على وجه الصغار لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فليس فيها تطهير من أخذت منه وانما هي اذلال وصغار له ولانه ليس من شرطها أن ترد على فقراء من أخذت منه بل من شرطها أن تدفع الى من أصغر من أخذت منه فلما فارق الزكاة هذه الأوصاف كلها فارقها في محل وجوبها وكانت الجزية على أهل الذمة فليس عليهم شيء غيرها لانهم بها أحرزوا أموالهم ودماهم وأهلهم ما كانوا في بلد عقد ذمتهم وموضع استيطانهم (مسئلة) ولا يمنعون من التقلب في التجارات والتعرض للكسب بالعمل والتجارة والسائمة وغير ذلك من أنواع المكاسب لانه لم تعقد لهم الذمة الا على التصرف والتكسب ولا عشر عليهم ولا غيره ما كانوا في البلدان التي أفروا على المقام فيها وما كان في حكمه من البلاد لانهم لم يعاهدوا الا على أخذ الجزية فقط فلا يزداد عليها (مسئلة) والمراعاة في ذلك بالآفاق فمن كان من أهل الشام فتصرف في مدن الشام فلا شيء عليه وان تصرف الى غيرها من الآفاق كالخجاز ومصر والعراق فعليه العشر اذا خرج عنها يده من المال يبيع أو يشرأ أو صرف دراهم بذهب أو ذهب بدراهم فعليه عشر ذلك والاصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحضرة الصمابة وموافقتهم ولم يخالف عليه أحد فثبت انه اجاع وان عقد الذمة انما يوجب لهم التصرف والتكسب في بلاد اقامتهم ولم يوجب لهم تخية أموالهم في سائر آفاق المسلمين لانه ليس لهم فيها حق ثابت وانما يجب لهم فيها بعد الذمة تصرف مخصوص فاذا انما أموالهم بغير بلد ذمتهم أخذ منهم العشر كما يؤخذ من ورد علينا بالمان (مسئلة) فان لم يغير واما بأيديهم يبيع ولا يشرأ فقد قال ابن القاسم لا شيء عليهم وقال ابن حبيب يؤخذ منهم عشر ما وصلوا به وان لم يبيعوا ولم يشرأ وجه قول ابن القاسم انهم اذا لم يبيعوا ولم يشرأ ولم يحصل لهم أكثر من الامان وذلك ثابت لهم بعقد الذمة فلا شيء عليهم ووجه قول ابن حبيب ان التصرف قد حصل لهم في بلاد المسلمين وغير آفاقهم بالسفر وطلب الثماء وذلك يوجب عليهم أخذ عشر ما وصلوا به كالباعوا نفسرا وانما ثبت لهم بعقد الذمة الامان في آفاقهم فاما طلب الزرع والتصرف في غيرها فلا الإداء العشر (مسئلة) فان أكرى شيئا من ابله الى المدينة وراجعا الى الشام فقال ابن القاسم يؤخذ منه عشر ما أكرى به من المدينة الى الشام ولا يؤخذ منه شيء مما أكرى به من الشام الى المدينة وقال أشهب وابن نافع لا يؤخذ منه شيء من ذلك وجه قول ابن القاسم ان هذا وجه من التخية على وجه المعاوضة حصلت له بغير أفضه فكان عليه عشره كالمعاوضة بالبيع ووجه قول أشهب أن العقد انما وقع بالشام وانما دخل المدينة لا يفاء حقه واستثنائه ووجه آخر وهو ان هذا غلبة فلم يجب عليهم عشرها كالأكرى نفسه في الخدمة (فرع) اختلف المغاربة من أصحابنا فيما يؤخذ من أهل الذمة اذا باعوا واشترأ وبغسر بلادهم فقال بعضهم ان كان ما صار اليهم ينقسم أخذ منهم عشره وان كان لا ينقسم أخذ منهم ثمن عشره وقال بعضهم يؤخذ منه القبة على كل حال وان كان مما ينقسم أو مما يكال أو يوزن وجه القول الاول ان العشر اذا انقسم أخذ من العين كعشر الزرع ووجه القول الثاني ان الاسواق تحول وتختلف فيجب أن يأخذ ما لم يحمله الاسواق ولانه عشر فوجب أن تؤخذ فيه القبة أصل ذلك ما لا ينقسم ص ولا صدقة على أهل الكتاب ولا المجوس في شيء من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم مضت بذلك السنة ويقررون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه وان اختلفوا في العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فعليهم كذا اختلفوا العشر لان ذلك ليس

ولا صدقة على أهل الكتاب ولا المجوس في شيء من أموالهم ولا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم مضت بذلك السنة ويقررون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه وان اختلفوا في العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فعليهم كذا اختلفوا العشر لان ذلك ليس

مما صلحوا عليه ولا مما
شرط لهم وهذا الذي
أدركت عليه أهل العلم
ببلدنا

عشر أهل الذمة
* حدثني يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سالم بن
عبد الله عن أبيه أن عمر
ابن الخطاب كان يأخذ من
النبط من الخنطة والزيت
نصف العشر يريد بذلك
أن يكثر الحلي إلى المدينة
ويأخذ من القطنية العشر
* وحدثني عن مالك عن
ابن شهاب عن السائب
ابن يزيد أنه قال كنت
غلاما مع عاملا مع عبد الله بن
عتبة بن مسعود على سوق
المدينة في زمان عمر بن
الخطاب فكنا نأخذ من
النبط العشر * وحدثني
عن مالك أنه سأل ابن
شهاب على أي وجه كان
يأخذ عمر بن الخطاب من
النبط العشر فقال ابن
شهاب كان ذلك يؤخذ
منهم في الجاهلية فالزمهم
ذلك عمر

عشر أهل الذمة والعود
فيها

* حدثني يحيى عن مالك
عن زيد بن أسلم عن أبيه
أنه قال سمعت عمر بن
الخطاب وهو يقول جلت
على فرس عتيق

مما صلحوا عليه ولا مما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا * ش وهذا كما قال
أن أهل الذمة يقررون على دينهم ويكونون من دينهم على ما كانوا عليه لا يمنعون من شيء منه في باطن
أمرهم وإنما يمنعون من اظهاره في المحافل والأسواق

(فصل) وقوله وان اختلفوا في عام واحد مرارا إلى بلاد المسلمين فعليهم كذا اختلفوا العشر
يريد أن عليهم في كل سنة سفر وسافر وهافبا عواوا وشر واعي مذهب ابن القاسم أو وصلوا بمال إلى مذهب
ابن حبيب أن يؤخذ منهم عشر ذلك وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يؤخذ منهم في العام إلا مرة واحدة
والدليل على ما قوله أن الغرض قد حصل في السفرة الثانية كما حصل في الأولى فإذا وجب عليهم
في الأولى فكذلك في الثانية

عشر أهل الذمة

ص * مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط
من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الحلي إلى المدينة ويأخذ من القطنية نصف
العشر * ش قوله كان يأخذ من النبط وهم كفار أهل الشام عقد لهم عقد الذمة إذا استحققت
فكانوا يختلفون إلى المدينة بالخنطة والزيت وغبر ذلك من أقوات أهل الشام فكان عمر بن
الخطاب يخفف عنهم في الخنطة والزيت فيأخذ منهم فيها نصف العشر فيكثر حملهم لها إلى المدينة
فترخص بذلك الخنطة والزيت بالمدينة لانها معظم القوت وكان يأخذ منهم من القطنية العشر كاملا
لان غلاء القطن لا يكاد يضر بالناس كثير ضرر ص * مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد
أنه قال كنت غلاما مع عاملا مع عبد الله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب
فكنا نأخذ من النبط العشر * ش هكذا رواه يحيى غلاما يريد بذلك شابا ورواه مطرف وأبو
مصعب كنت عاملا يريد أنه كان عاملا - إلى أخذ العشر من أهل الذمة القادمين من سائر الآفاق فأخبر
عما كان يأخذ هو وعبد الله بن عتبة بن مسعود من النبط وهو العشر وأضاف ذلك إلى زمن عمر بن
الخطاب لان ما كان يفعل فيه كان باجاعة الصحابة لمشورتهم فإذا لم يثبت فيه خلاف ولا ظهر فهو
اجماع وحجة يجب المصير بها والعمل بها ص * مالك عن ابن شهاب عن أبيه أنه كان يأخذ
عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية فالزمهم ذلك
عمر * ش قوله على أي وجه كان يأخذ عمر من النبط العشر سؤال عن وجه ذلك وحجته ودليل
جوازه فقال ابن شهاب ان ذلك كان يقبض منهم في الجاهلية فالزمهم ذلك عمر وابس في هذا أكثر
من الاخبار بالسبب وليس هذا اخبارا عن الحجة الموجبة والحجة في ذلك ما تقدم ذكره انهم انما
عاهدوا على التجارة وتنمية موالهم بما فاقهم التي استوطنوها فإذا طلبوا تنمية أموالهم بالتجارة
إلى غير ذلك من آفاق المسلمين كان عليهم في ذلك حق غير الجزية التي صلحوا عليها فهذا ان شاء
الله الوجه الذي له فعل هذا عمر لكنه إذا فعله عمر بمحضرة الصحابة ولم يخالفه في ذلك أحد ثبت أنه
اجماع وكان ذلك حجة قاطعة على صحة هذا الحكم وان لم يعلم وجهه وكما اجتمعت الصحابة - إلى حجة
هذا الحكم كذلك اجتمعت - إلى صحة تقرير ما يؤخذ منهم بالعشر وبالله التوفيق

عشر أهل الذمة والعود فيها

ص * مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول جلت على فرس عتيق

في سبيل الله تعالى وكان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه فأردت أن اشتريه منه وظننت أنه بائعه
برخص فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه وإن أعطاك به درهم
واحد فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه * ثم قوله حملت على فرس عتيق واحد العناق
من الخيل وهي الكرام السابقة منها والجل عليها في سبيل الله على وجهين أحدهما أن يعلم من فيه
النجدة والفروسية فيهبه له ويملكه إياه لما يعلم من نجدة ونكاية للعدو فهذا يملكه الموهوب له
ويتصرف فيه بما شاء من بيع وغيره والوجه الثاني وهو الاظهار أن يكون دفعه إلى من يعلم من حاله
مواظبة لجهاد في سبيل الله على سبيل التخصيس له في هذا الوجه فهذا ليس لاوهوب له أن يبيعه لانه
موقوف في هذا الوجه فليس له أن يبيعه مع السلامة وهذا مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الخبر المتقدم أن خالدا احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله تعالى وسيأتي بيان هذا في كتاب
الاوقاف والحبس إن شاء الله تعالى

(فصل) وقوله وكان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه يحتمل أمرين أحدهما أنه أضاعه من الاضاعة
بأن لم يحسن القيام عليه ويعد مثل هذا في استحباب النبي صلى الله عليه وسلم الآن بوجوب هذا عذر
ويحذر أن يريد به صيره ضائعا من الهزل لفرط مباثرة الجهاد به ولا تعابه له في سبيل الله تعالى
(فصل) وقوله فأردت أن اشتريه منه وظننت أنه بائعه برخص يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أنه كان
وجه إياه فأراد أن يشتريه منه وأن يبيعه لخصمه لضياحه ويحتمل أيضا أن يكون حبسا فظن أن شراءه
جائز وبيع الذي كان في يده له مباح حتى منعه من ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه بلغ من
الضياح مبلغا يعدم الانتفاع به في الوجه الذي حبسه فيه فرأى أن ذلك يبيعه له شراءه (فرع) وضياح
لخيل الموقفة على وجهين أحدهما أن يرجي صلاحه والانتفاع به في الجهاد كالضعف والمرض المرجو
رده فهذا لا خلاف أن يستباح له بيعه الثاني الكلب والحرم والمرض الذي لا ترجى إفاقته فهذا
اختلف أصحابنا فيه فقال ابن القاسم إذا عدم الانتفاع به في الوجه الذي وقف له ولم يرج برؤه جاز بيعه
ووضع يده في ذلك الوجه وقال ابن الماجشون لا يجوز بيعه وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله
تعالى وجه قول مالك أنه لما عدم الانتفاع بعينه وأمكن الانتفاع بعنه نقل إليه لانه لا بد منه ووجه
قول ابن الماجشون أنه مخرج على سبيل الحبس فلم يجز بيعه كالأصول الثابتة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه يريد أنه من القبح
والكراهية بمنزلة العائد في أكل ما فداه بعد أن قبض وتغير عن حال الطعام إلى حال القيء وكذلك
المتصدق قد أخرج في صدقته أو ساء ماله وما بدنه فلا يرجعه إلى ملكه بعد أن تغير بصدقته
وتغير حال ماله لمعنى الفساد فيه فإن ذلك من أفعال الكلب وأخلاقه التي ينفردها ويكره من أجلها
وفي هذا خمسة أبواب * الباب الأول في وجه العطية * والباب الثاني في صفة العطية في نفسها
* والباب الثالث في صفة المعطى * والباب الرابع في صفة الارتجاع * والباب الخامس في حكم
الارتجاع

﴿ الباب الأول في وجه العطية ﴾

أما وجه العطية فهو أن يعطى على وجه الصدقة الواجبة أو التطوع فهذا لا يجوز له اعتبار جماع صدقته
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه وأما إن كانت
عطية على غير وجه الصدقة في الموازية في الذي يحمل على الفرس لا للسبيل ولا للسكنة لأبأس

في سبيل الله وكان الرجل
الذي هو عنده قد أضاعه
فأردت أن اشتريه منه
وظننت أنه بائعه برخص
فسألت عن ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال لا تشتريه وإن أعطاك
بدرهم واحد فإن العائد
في صدقته كالكلب يعود
في قيئه

أن يشتريه ووجه ذلك أنها عطية لم يقصد بها القرية فجازله أن يقللها في المستقبل كما يجوز
اعتماد ما وهب لغير القرية وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال العائد في صدقة كالكلب
يعود في فيه فحمل على العود إلى ملك ما وهب على وجه القرية ومعنى الصدقة محمول على ارتجاع
ما وهب الأجنبي بغير عوض بدليل ما قدمناه

﴿ الباب الثاني في صفة العطية ﴾

أما صفة العطية فإنها إن كانت عينا بتلها مثل أن يتصدق بفرس أو عبد أو أصل أو ورق أو ما أشبه
ذلك فإنه لا يجوز له الرجوع فيه وفي العتية في أمرأة جعلت خلخالها في السبيل إن شفاها الله فاما
برأت أرادت أن تخرج قيمتها وتحبسها فكره ذلك قال مصنون لأنه من وجه الرجوع في الصدقة
(مسئلة) وأما أن أعطى غله أو منفعة فقد قال ابن المواز في الذي يتصدق بغلة الأصل ستين أو حياة
المحبس عليه لا بأس أن يشتري ذلك المتصدق لم يختلف في هذا مالك وأصحابه إلا عبد الملك فإنه أباه
واحتج بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجوع في الصدقة وأجاز ذلك لورثته وجه القول الأول
ما احتج به ابن المواز من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عمر أن يعود في صدقته وأرخص
لصاحب القرية أن يشتريها بخير صها وهي صدقة (فرع) ومن أسكنه أو أخذته فقد قال مالك
لا بأس أن يسد له ذلك بغيره إن رضيه ما لم تفسد عطيته ومن أعطى فرسه في السبيل لم يكن له أن
يسد له وجه ذلك ما تقدم

﴿ الباب الثالث في صفة المعطى ﴾

أما صفة المعطى فإن كان أجنبيا فلا يرجع المتصدق عليه فيما تصدق به عليه قال مالك في العتية
والموازية فلا يركبه ولو كان أمرا قريبا وقدر كعب بن عمرناقة وهبها فصرع عنها فقال ما كنت
لا فعل مثل هذا كانه اعتقد أنه عوقب في ذلك قال القاضي أبو محمد لا بأس أن يركب الفرس الذي
جعلت في سبيل الله وأن يشرب من ألبان الغنم البسبر وما أشبه ذلك مما يقل قدره وجه قول
مالك أنه من الرجوع في الصدقة وجه القول الثاني أن اليسبر معفو عنه وغير مقصود بالارتجاع
ولذلك عفي عن اليسبر في ترك حيازته من الصدقة إذا حيز لا أكثر (مسئلة) وإن كان المعطى ابنا
فقد قال في المدونة في الرجل يتصدق على ابنه الصغير في حجره بجارية فتتبعها نفسه له أن يشتريها
ولا يجوز ذلك إذا تصدق بها على أجنبي قال عيسى عن ابن القاسم إنما رخص فيها لمكان الابن من
الاب ولو كان أجنبيا لم يجعل له أن يشتري صدقته وقال مالك من تصدق على ابنه بغيره لا بأس أن
يأكل من لحمها ويشرب من لبنها ويكتسى من صوفها وإن تصدق عليه بمحاط جاز أن يأكل من ثمره
بغلاف الأجنبي وفي الموازية من رواية أشهب عن مالك لا يكتسى من صوف الغنم ولا يشرب من
لبنها ووجه ذلك أن هذه صدقة بغير مال فلم يكن له تملكها كصدقة على الأجنبي (فرع) إذا قلنا
برواية ابن القاسم في الموازية أن الام في ذلك بمنزلة الاب وقد تقدم من رواية ابن القاسم أن ذلك في
ابن الصغير وفي الموازية عن مالك أن ذلك في الابن الكبير دون الصغير وجه الرواية الأولى أن
للتصرف تأثيرا في الإباحة ولذلك أبيح للصبي من مال الصغير ما لم يبيع له من مال غيره ووجه الرواية
الثانية أن الصغير لا يصح منه الاذن وأما الكبير فإنه يصح منه أن يأذن في ذلك

﴿ الباب الرابع في صفة الارتجاع ﴾

وأما صفة الارتجاع فإن عمدة المذهب أن كل ارتجاع يكون باختياره فإنه ممنوع منه كالاتباع لما روى

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تشتره وان أعطا كهدية منهم ومن جهة المعنى ان المنع انما يتعلق بما يكون باختيار الممنوع فلما ما يقع بغير اختياره فلا يصح النبي عنه وكذلك الصدقة ممن تصدق عليه بما تصدق به فلا تقبله ولا ترجعه بهبة ولا اجارة ولا عارية (مسئلة) وأما الميراث فلا بأس لمن عادت اليه صدقته بالميراث أن يستديم ملكها قاله القاضي أبو محمد وغيره قال أبو محمد ليس برأى في صدقته ولا منهم في ذلك قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعناه عندي انه لم يملكها وانما الشرع قضى له وعليه بذلك ولو أراد الامتناع من قبضها لاجبر على ذلك (مسئلة) ولو تصدق غاز على رجل بدينار ثم تراجعا فخرج المصدق عليه نفقة من تلك الدراهم فقد قال مالك ليس هذا مما يبق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في لحم بريرة هو عليها صدقة ولنا هدية قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي ان كل واحد من المترافقين لم يبيع شيئا من نفقته بنفقة الآخر وانما اشار كما على ان يبق كل واحد منهما على حصته ثم يبيع كل واحد منهما حقه كماله ولم يكن هذا حكم بريرة مع النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان اللحم مما تصدق به على بريرة ثم لما أباحت هي للنبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك هدية منها اليه

(الباب الخامس في حكم الارتجاع)

أما حكم الارتجاع اذا وقع في الموازية قد أجاز بعض العلماء شراء الرجل صدقته وكرهه بعضهم فان نزل عندنا لم نفسخه وهذا قال القاضي أبو محمد وهو قول أبي حنيفة والشافعي وقال الشيخ أبو اسحاق يفسخ الشراء لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك والقولان يتخرجان من المذهب فقد حكى ابن الموار في المدير أو غير المدير يخرج في زكاته عرضا لا يجز به عند ابن القاسم ويجزئه عند أشهب اذا لم يصاب من نفسه وبئس ما صنع وجه القول الاول معارضة المزكى بزكاته لا تنافي صحة الملك اصل ذلك اذا أخرج ورقا من ذهب ووجه القول الثاني نهى صلى الله عليه وسلم عن ارتجاع الخطاب ان يشتري صدقته والنهي يقتضي فساد المني عنه ومن جهة القياس ان النهي عن البيع اذا كان خلق الله اقتضى فساد كالببيع وقت صلاة الجمعة من مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب جل على فرس في سبيل الله فأراد ان يبتاعه فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تبته ولا تعد في صدقتك ثم قوله لا تبته ولا تعد في صدقتك سمي الاتباع عودا امالانه يحبس فرأى ان ابتاعه نقض لتحبيسه فهو عوده فيه واما لانه تصدق به على وجه الخليلك لمن تصدق به عليه فسمى الاتباع عودا لانه ازال ملكه عنه لله تعالى ثم يعيده الى ملكه وهذا ممنوع لان من زال ملكه من شيء لله تعالى على وجه الصدقة فانه يجب ان لا يعود الى ملكه لانه من باب العود في الصدقة من مالك عن رجل تصدق بصدقة فوجدها مع غيره الذي تصدق بها عليه تباع أو يشتريها فقال تركها أحب الي من وهذا كما قال وذلك ان من تصدق بصدقة على رجل ثم وجدها بيد غيره فابتاعه إياها مكره لانه قد كان ازال ملكه عنها لله تعالى وهو مضارع الرجوع في الصدقة من هذا الوجه وهذا قال ابن القاسم في المدونة وغيره وفي المدنية من رواية ابن دينار عن مالك من تصدق بصدقة تطوع على آخر ثم وجدها عند غيره فان له ان يشتريها زاد في الموازية ولا يشتريها من المصدق عليه ولا يدس من يشتريها منه وجه القول الاول ما تقدم ووجه القول الثاني ان المصدق عليه بماسحه في بعض الثمن لما تقدم من صدقته عليه والاجنب لا يتوقع ذلك منه غالبا ولو وجد ذلك منه لما كان في معنى الرجوع في الصدقة (مسئلة) وانما

• وحدثنى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب جل على فرس في سبيل الله فأراد ان يبتاعه فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تبته ولا تعد في صدقتك قال يعي سئل مالك عن رجل تصدق بصدقة فوجدها مع غيره الذي تصدق بها عليه تباع أو يشتريها فقال تركها أحب الي

يمنع من الرجوع فيما تصدق بها فأما غيره من الناس فلا بأس أن يشتريها ويقبلها ممن أهداها إليه وفي العتبية عن سحنون يجوز للرجل أن يشتري كسرا لسؤال قيل له وقد جاء الحديث أنما هي أو سائح الناس فقال ألا ترى إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال هو صدقة على بريرة وهو لنا منيا هدية ومعنى هذا أن الرجوع فيها لا يتصور إلا من المتصدق فلذلك اختص المنع به وأما غيره فليس يرجع فيها فلذلك لم يمنع منها

﴿ من يجب عليه زكاة الفطر ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن غلمانه الذين بوادى القرى وبخير ﴾ ش قوله كان يخرج زكاة الفطر عن غلمانه يريد أنه كان يخرج عنهم زكاة الفطر لأنهم في ملكه ونفقة عليهم واجبة عليه فزكاة واجبة عليهم وعليهم والاصل في ذلك حديث أبي سعيد الخدري كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة عن كل صغير وكبير حر أو مملوك صاعا من طعام الحديث (مسئلة) وإذا كان العبد لواحد فلا خلاف في ذلك فإن كان لجماعة فزكاة الفطر فيه واجبة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب فيه زكاة الفطر وكذلك إذا كان لثنين عبدان مشتركين والدليل على صحة ما ذهبنا إليه حديث أبي سعيد الخدري المتقدم وهو كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو مملوك صاعا من طعام وهذا عام في المشترك وغيره فيحمل على عمومهم ودليلنا من جهة القياس أن هذا من اهل الطهارة ومن هو له من اهل الفطرة واجدها فوجب أن تكون زكاة فطره واجبة اصله إذا كان لواحد (فرع) وكيف يخرج عنه زكاة الفطر مالك عن مالك في ذلك روايتان روى ابن القاسم أنه يخرج كل واحد منهما عنه بقدر ملكه فيه وروى عنه ابن الماجشون يخرج كل واحد منهما عنه فطرة كاملة وجه رواية ابن القاسم أن الفطرة تابعة للنفقة فلما كانت النفقة بينهما فكذلك الفطرة ووجه رواية ابن الماجشون أن العبد محبوس في حق كل واحد منهما بدليل أنه محبوس بسببه في أحكام الرق إذا انفرد ملكه لحقه منه فكانت عليه فطرة كاملة كما لو ملك جميعه (مسئلة) وإذا ابتاع العامل العبد بمال القراض فاختلف أصحابنا في إخراج زكاة الفطر عنهم فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أن زكاة الفطر عنهم على رب المال يخرجها من ماله وقال أشهب وأصحابه يزكى عنهم من مال القراض ويكون ما بقي هو رأس المال روى ذلك عنهما ابن حبيب وقد روى أشهب عن مالك ورواه ابن المواز وسحنون عن أشهب أن زكاة الفطر عنهم تخرج من مال العامل ثم تكون مراعاة فإن كان في المال ربح كان للعامل منها قدر حصته وقال ابن حبيب زكاة الفطر كالنفقة من الجلالة وهو القياس لأن زكاة الفطر عندنا تابعة للنفقة وجه رواية ابن القاسم أن رب المال يجب أن يخرج مما يده الزكاة لأن مال القراض له فكانت عليه الزكاة ولا يملك العامل نصيبه من الربح إلا بالقسمة ووجه رواية ابن حبيب عن أشهب أن ذلك لا يجوز لأن زكوات الأموال ونفقاتها إنما حكمها أن تكون منها فهي وإن كانت تلزم رب المال فواجب أن يخرج مما يده العامل لأن رب المال إذا أخرجها فهي زيادة في القراض بعد العمل فيه وذلك غير جائز ووجه رواية ابن المواز أن الزكاة واجبة على المال فإذا كان للعامل فيه حصة عليه من الزكاة بقدر ذلك وهذا مبني على أن العامل يملك حصته من الربح بالظهور (مسئلة) فإن كان

﴿ من يجب عليه زكاة الفطر ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن غلمانه الذين بوادى القرى وبخير

نصف العبد حرافن مالك في ذلك ثلاث روايات روى ابن القاسم عنه ان على مالك النصف نصف
الفطرة ولا شيء على العبد في الباقي وروى عنه ان على العبد من الفطرة بقدر ما عتق عليه وبه قال
محمد بن مسلمة وروى عنه مطرف وابن الماجشون ان على من فيه بقية الرق جميع الفطرة وجه
رواية ابن القاسم ان الفطرة زكاة والزكاة غير واجبة على من فيه بقية رفق فعلى من ملك منه بقدر
حصته وتسقط عن حصته الحر زكاة الفطر لما ذكره ووجه ما قاله محمد بن مسلمة ان الفطرة تابعة
لنفقة فمما سقطت النفقة على الجزية والملك فكذلك الفطرة ووجه رواية مطرف انه محبوس في
حق من له فيه ملك باحكام ارق كلها وهذا من جلتها فوجب أن يلزمه جميع الصاع

(فصل) وقوله عن غلامه الذين كانوا يوادى القرى ويخبر بريدانه كان يخرج عنهم زكاة
الفطر وان كانوا غيبا عن موضع استيطانهم بالمدينة وان يغيبهم عنه لا يسقط عنه فيهم زكاة الفطر
ص مالك ان احسن ما سمعت فيما يجب على ارجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدي ذلك
عن كل من يضمن نفقته ولا بد له من أن ينفق عليه وارجل يؤدي عن مكاتبه ومدبره ورقيقه كلهم
غائبهم وشاهدهم من كان منهم مسلما ومن كان منهم لتجارة أو لغير تجارة ومن لم يكن منهم مسلما فلا
زكاة عليه فيه ش وهذا كما قال ان احسن ما سمعت في وجوب زكاة الفطر ما ذهب اليه وهو
الذي قام الدليل عليه أن يجب عليه زكاة الفطر عن كل من يجب عليه نفقته وذلك على ضربين نفقة
ثابتة بالشرع ونفقة ثابتة بالعقد فأما النفقة الثابتة بالشرع من زكاة نفقته من زكاة الفطر عنه
ونحن نبين حكم النفقة ليقين حكم الزكاة فيها فتجب على الرجل نفقة الولد الصغير المعسر ونفقة أبويه
المعسرين وعلى الزوج نفقة زوجته وعلى السيد نفقة رقيقه فأما الاولاد فلا يخلو أن يكونوا صغارا
أو كبارا فان كان الولد صغيرا فلا يخلو أن يكون موسرا أو معسرا فان كان موسرا فنفقته في ماله
وكذلك فطرته وقال محمد بن الحسن نفقته في ماله وفطرته في مال أبيه ودليلنا أن كل من لا يلزم الأب
الاتفاق عليه فانه لا يلزمه الفطرة عنه كالكبير (مسئلة) وان كان معسرا فالنفقة في مال أبيه
وكذلك الفطرة وان كان بالغاً فلا يخلو أن يكون موسرا أو معسرا فان كان موسرا فنفقته في ماله
وكذلك فطرته وان كان معسرا فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو زماً فان كان صحيحاً فنفقته عليه
وكذلك فطرته وان كان زماً فلا يخلو أن تكون الزمان طرأت عليه بعد البلوغ أو قبل البلوغ فان
كانت بعد البلوغ فالنفقة عليه وكذلك الفطرة وان كان بلغ زماً فنفقته على أبيه وكذلك فطرته
لان النفقة لم تسقط عنه بالبلوغ لان الزمان تمنع الاكتساب كالصغر وهذا أحد قول الشافعي وقال
أبو حنيفة يجب على الأب نفقة ولده الصغير ولا تجب عليه زكاة عن ولده البالغ زماً والدليل على
ما نقوله ان هذا حق يجب فيه عن الصغير من ولده فعجز أن يحمله عن الكبير منهم كالنفقة (مسئلة)
وأما نفقة الولد من المعسرين فانه يلزم الولد وان كانا قوين على العمل وهذا اذا كانا زوجين فان
كان للأب زوج غير الام فقال جمهور أصحابنا ورووه عن مالك أن على الابن الغنى النفقة على الاب
وعلى زوجه وان كانت غير أمه وقال المخزومي لا ينفق على زوجة أبيه الا أن تكون أمه وقال ابن
القاسم لا ينفق من نساء أبيه الا على امرأة واحدة ومن خدمها الا على خادم واحدة وأما الام فان
زوجها غير أبيه فنفقته على الزوج فان أبى الزوج أن يسكنها الا بغير نفقة ورضيت الام بذلك لزم الابن
الاتفاق عليها لانه اذا طلقها لزمته النفقة فلا فائدة له بذلك الا الاضرار بها والعسل لها وزكاة الفطر
في ذلك كله تابعة للنفقة وقال أبو حنيفة ليس على الابن أن يخرج زكاة الفطر والدليل على ما نقوله

• وحدثني عن مالك ان
احسن ما سمعت فيما يجب
على الرجل من زكاة
الفطر أن الرجل يؤدي
ذلك عن كل من يضمن
نفقته ولا بد له من أن
ينفق عليه والرجل
يؤدي عن مكاتبه ومدبره
ورقيقه كلهم غائبهم
وشاهدهم من كان منهم
مسلما ومن كان منهم
لتجارة أو لغير تجارة ومن
لم يكن منهم مسلما فلا زكاة
عليه فيه

ان هذا من أهل الطهرة بموته من هو من أهل الفطرة ممن يجدها فكلن عليه أن يؤديها عنه كالابن الصغير الممسرح مع الاب الغني (مسئلة) وأما الزوجة فانه يجب على الزوج الانفاق عليها وزكاة الفطر عنها وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري لا يخرج زكاة الفطر عنها وذلك في مالها ودليلنا انها من أهل الطهرة بموتها بالشرع من هو من أهل الفطرة واجدها فلهذا أخرجهما عنها أصله الامة (مسئلة) وعلى الزوج أن ينفق على خادمتها وذلك ان المرأة لا تخلو أن تكون ممن يخدم نفسها أو ممن لا يخدم نفسها فان كانت ممن يخدم نفسها فليس عليه اخداها وان كان لها خادم فنفقة عليها وكذلك فطرتها وان كانت ممن لا يخدم نفسها فهو مخير بين ثلاثة أحوال أن يكرى لها من يخدمها أو يشتري لها خادما يشغلها بخدمتها أو ينفق على خادمتها وقيل انه مخير بين أربعة أشياء ثلاثة تقدمت والرابع أن يخدمها بنفسه فان اختار النفقة على خادمتها كان عليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر لانها تابعة للنفقة بالشرع وكذلك ان كانت ممن يخدم بأكثر من خادم واحدة (مسئلة) وأما الرقبة فلا تخلو أن يكون ملكة تاما أو نصفه فيه ماضيا نافذا أو يكون قد عقد فيهم عقدا يمنع ذلك فان لم يتقدم له فيهم عقد فقد تقدم كذا منافي به بما يغني وان كان له فيهم عقد يمنع ذلك فاحكامهم على ما تقتضيه تلك العقود والعقود في ذلك الزهن والاجارة والتدبير والاستيلاء والعقود الى أجل والكتابة والادخام فاما الزهن فان زكاة الفطر فيه على مالكه الراهن له لانه تزمه نفقته وكذلك الاجارة (مسئلة) وأما التدبير والاستيلاء والعقود الى أجل (١) (مسئلة) وأما الكتابة فعن مالك في ذلك روايتان احدهما ان الزكاة على السيد والثانية لازكاة عليه وجه الرواية الاولى ان ملكه ثابت عليه وانما تزول يده بالكتابة وذلك لا يسقط عنه زكاة الفطر كالعبد الآبق وجه الرواية الثانية ان هذا عقد يسقط النفقة عن السيد فوجب أن تسقط زكاة الفطر عنه كالعقود البتة (مسئلة) وأما الادخام فعلى ضريين أحدهما أن يكون مرجع الرقبة بعد الخدمة الى ملك والناني أن يرجع الى حرية فان كان رجوعها الى رق فاختلف أصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم وابن عبد الحكم النفقة وزكاة الفطر على من له الخدمة وقال أشهب ورجع اليه ابن القاسم النفقة على من له الخدمة والزكاة على من له الرقبة وقال ابن الماجشون ان كانت الخدمة تطول فالنفقة والفطرة على من له الخدمة وان كانت قصيرة كالوجائب والاجارة فالنفقة والفطرة على من له الرقبة وقال سمنون طالبت مدة الخدمة أقصرت النفقة والفطرة على من له مرجع الرقبة وجه القول الاول ان المنفعة خالصة للذي له الخدمة فلذلك كانت عليه النفقة لاننا لا نتحقق رجوعها الى غيره والزكاة مانعة للنفقة الثابتة بالشرع ووجه قول أشهب ان النفقة انما تجب على من له الخدمة بسبب الخدمة لانه لاحق له في الرقبة وذلك لا يوجب زكاة الفطر كالأخذ هامة واشترط النفقة ووجه قول ابن الماجشون ان الخدمة اليسيرة الغالب منها السلامة ورجوعها الى من له الرقبة فكانت النفقة والفطرة عليه لان النفقة انما تجب على من له الرقبة وان كانت الخدمة طويلة الاعوام الكثيرة فانها لا يقلب على الظن سلامتها ورجوعها اليه فكانت النفقة على من يتعجل منفعتها لان الظاهر أن الرقبة لا تزول عنه والفطرة تابعة للنفقة ووجه قول سمنون ان النفقة انما تجب على من له الرقبة بدليل ان من ابتاع رقبة كانت نفقتها عليه ومن ابتاع منفعتها لم يجب عليه ذلك فالنفقة تجب على من له الرقبة والزكاة تتبع لها فان يئس من رجوعها فليزل ملكه عنها بالعتق لتسقط عنه النفقة والزكاة (مسئلة) وان كان العبد يرجع الى حرية فقد قال مالك نفقته وفطرته على

(١) هنا بياض بالاصل
فليحمر

من له الخدمة ووجه ذلك انه محبوس في الرق بسببه دون غيره فأشبه العبد الذي يملك رقبته
(فصل) وقوله ومن كان منهم لتجارة يريدان العبد وان كان للتجارة ولزمه في قيمته زكاة العين
فان زكاة الفطر ثابتة في رقبته وبهذا قال الشافعي

(فصل) وقوله ومن لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه يريدان من كان من عبده أو ممن تلزمه
نفقته غير مؤمن فانه لا فطرة عليه بسببه وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يميزه اخراج الفطرة عن
عبده الكفار ودليلنا أن هذا ليس من أهل الطهارة فلم يجب اخراج زكاة الفطر عنه أصله الأب
الذي الكافر الفقير فانه ينفق عليه ولا يؤدى عنه الفطر ص **قال مالك في العبد الآبى ان**
سيده ان علم مكانه أو لم يعلم وكانت غيبته قريبة وهو يرجى حياته ورجعته فأنى أرى أن يزكى عنه
وان كان أباه قد طال ويئس منه فلا أرى أن يزكى عنه ش وهذا كما قال ان العبد الآبى على
ضربين منهم من ترجى أوبته ومنهم من لا ترجى فن رجيت أوبته فعليه أن يزكى عنه ومن يئس من
أوبته فلا شيء عليه لانه لا فائدة له في علمه بحياته وبه قال عطاء والثوري وأبو حنيفة والشافعي في أحد
قوله وقال الاوزاعي ان كانت غيبته في بلاد الاسلام لزمته عنه الفطرة دليلنا ان هذا قد يئس منه
فلم يزكم عنه زكاة الفطر كالذي صار في بلاد الحرب ص **قال مالك تجب زكاة الفطر على**
أهل البادية كما تجب على أهل القرى وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر
من رمضان على الناس على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ش وهذا كما قال ان زكاة
الفطر تجب على أهل البادية وأهل الحاضرة وهم أهل القرى وجوباً سواء لما احتج به مالك من أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضها على كل حر أو عبد ولم يخص أهل حاضرة من غيرهم فوجب حمله
على عمومهم وهذا نص من مالك رحمه الله على قوله بصحة العموم واعتقاده الاحتجاج به وما ذكره
من وجوب الزكاة هو قول جميع الفقهاء الا ما يحتكى عن الاصم وابن عليه انه ما لا يستبوجا
والدليل على ما نقوله قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال مالك ان زكاة الفطر داخلية
فيها وما قاله صحيح لان اللفظ يصح بتأوله لها وهو من ألفاظ العموم فيجب أن يعمل على هذه الزكاة
وغيرها الا ما خصه الدليل

﴿ مكيلة زكاة الفطر ﴾

ص **قال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من**
رمضان على الناس صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ش وقوله ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الناس يدل على وجوب هذه الزكاة خلافاً
لما يحتكى عن ابن عليه والاصم لان معنى فرض ألزم فصدقة الفطر فريضة واجبة وقال أبو حنيفة هي
واجبة وليست بفريضة لان الفرض عندنا ما لا خلاف فيه والواجب فيه خلاف قال القاضي
أبو الحسن وهذا خلاف في عبارة ومع هذا الذي قاله أبو الحسن فان أبا حنيفة قد خالف أصله فجعل
زكاة الخيل وزكاة التجارة فريضة والخلاف فيها أظهر من الخلاف في هذه المسئلة وقوله على
الناس يقتضى الوجوب وال لزوم فان قيل معنى فرض زكاة الفطر قدرها فالجواب ان فرض في
هذا الحديث لا يصرح أن يراد به الا واجب لان على يقتضى الإيجاب وال لزوم ولا يجوز أن يكون
بمعنى عن لان الموجب عليه غير الموجب عنهم على انه قد ورد من طريق صحيح أمر رسول الله

﴿ قال مالك في العبد
الآبى ان سيده ان علم
مكانه أو لم يعلم وكانت غيبته
قريبة وهو يرجى حياته
ورجعته فأنى أرى ان
يزكى عنه وان كان أباه
قد طال وأيس منه فلا
أرى أن يزكى عنه ﴾ قال
مالك تجب زكاة الفطر
على أهل البادية كما تجب
على أهل القرى وذلك
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فرض زكاة
الفطر من رمضان على
الناس على كل حر أو عبد
ذكر أو أنثى من المسلمين
﴿ مكيلة زكاة الفطر ﴾
﴿ حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرض زكاة
الفطر من رمضان على
الناس صاعاً من شعير على
كل حر أو عبد ذكر أو أنثى
من المسلمين

صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انه لا يراد به قدر على انالوسلنا ذلك وكان اللفظ يحتمل المعنيين لوجب أن يحتمل عليهما اذ لا تنافي بينهما وقد اختلف قول مالك في زكاة الفطر ففي كتاب ابن مسنون من رواية ابن نافع عن مالك في قوله تعالى وآتوا الزكاة انها زكاة العين والحرث والماشية وزكاة الفطر وروى عنه ابن نافع ايضا انه سئل عن ذلك فقال في زكاة الاموال قيل له فزكاة الفطر فقال هي مما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وبه قال ابن كنانة فهي فرض على الوجهين وذلك يقتضي ان ما أوجب صلى الله عليه وسلم يطلق عليه لفظ الفرض (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان هذا حكم الغني فأما الفقير فان كان عنده ما يخرج منه زكاة الفطر دون مضرة تلحق بماله اخرجه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزمه اخرجه حتى يكون له نصاب مال مائت درهم والدليل على ما نقوله الحديث المذكور فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الناس وهذا عام ودليلنا من جهة القياس ان هذا حق في المال لا يزداد بزيادة فلم يقتصر الى نصاب كالكفارة

(فصل) وقوله من رمضان اختلف أصحابنا في تأويل ذلك فقال بعضهم ان ابتداء الفطر من آخر أيام رمضان لانه في أول زمن من شوال وقال بعضهم هو الفطر يوم الفطر لانه هو الفطر من رمضان وهو الذي يخالف حكم الصوم فيه وأما الفطر في أول ليلة من شوال فانه ليس بفطر من رمضان لانه لا ينافي صوم ما بعده

(فصل) وقوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير ذكرا لما يجوز اخرجه في صدقة الفطر ولا خلاف في جواز اخراج التمر والشعير في زكاة الفطر وان المقدار المخرج منه حوصاع والصاع أربعة أمداد بمدا النبي صلى الله عليه وسلم وفيه رطل وثلاث فالصاع خمسة أرطال وثلاث هذا مذهب أهل المدينة واليه ذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة المدرطالان والصاع مائة أرطال والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك نقل أهل المدينة المتصل رواه خلفهم عن سلفهم وورثه أبناؤهم عن آبائهم ان هذا المدهو مد النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا احتج مالك رحمه الله على أبي يوسف بحضرة الرشيد واستدعى أبناء المهاجرين والانصار فكل أتى بمدزعم انه أخذهم عن أبيه أو عن عمه أو عن جاره مع اشارة الجمهور اليه واتفاقهم عليه اتفقا بوجوب العلم ويقطع العذر كما لو أن رجلا دخل بلادا من بلاد المسلمين وسألهم عن مدهم الذي يتعاملون به اليوم والذي تعاملوا به منذ عام أو عامين وأشار اليه عدد كثير لوقع اليهم العلم الضرورى كما وقع لأبي يوسف ولذلك رجع عن موافقة أبي حنيفة بقلبة الظن الى موافقة مالك لما وقع له من العلم

(فصل) وقوله صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو ههنا على قول جماعة أصحابنا لا يصح أن تكون للتخيير وانما هي للتقسيم ولو كانت للتخيير لا تقتضى أن يخرج الشعير من قوته غيره من التمر مع وجوده ولا يقول هذا أحد منهم فتقديره صاعا من تمر على من كان ذلك قوته أو صاعا من شعير على من كان ذلك قوته

(فصل) وقوله على كل حر أو عبد ذكرا أو أنثى ذهب أصحابنا الى ان على ههنا بمعنى عن وقد تقدم بيانه ويؤيد ذلك أنه قال على كل عبد والعبد لا يجب عليه شيء من ذلك وانما يجب على سيده عنده هذا الذي ذكره فقهاء الامصار وحكى عن داود انه لا يجب على أحد اخراج الفطرة عن عبده وانما يخرجها العبد عن نفسه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندى وجها آخر وهو أن تكون على على معناها على قول من قال ان زكاة الفطر تجب على العبد ولكن يتعملها عنه السيد

وأما على قول من قال إنها تجب على السيد ابتداء فإنه أيضا يحتمل أن يطلق هذا اللفظ وإن كان الغرم يلزم السيد دون العبد ولذلك يقال يلزمك على كل دابة من دوابك درهم وعلى كل ناقة من ابلك بحارسها درهم

(فصل) وقوله من المسلمين يقتضى اختصاص هذا الحكم بالمسلمين لأنه قيد الحكم بهذه الصفة ولم يطلقه ولا صل براءة الذمة فيجب استصحاب ذلك حتى يدل الدليل على اشتغالها بالشرع وعلى أن في الحديث ما يدل على اختصاص هذا الحكم بالمسلمين وانتفائه عن غيرهم وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي ما يخرج زكاة والزكاة إنما هي تطهير للمسلمين قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلا تعلق لها بالكفر لأنها لا تطهرهم ولا تزكهم فإن قيل إن التقييد بصفة الإسلام إنما حصل فيمن تجب عليه الزكاة لا فيمن تجب عنه ولذلك تكون طهرة وزكاة فالجواب أن التقييد ورد في الحديث بعد ذكر من تجب عليه ومن لا تجب فيجب أن تصرف إلى جميعهم ولو قلنا أنها تنصرف إلى جميعهم دون بعض لكان انصراف ذلك إلى من تجب عنه أولى لأنه أقرب مذكور إلى هذه الصفة والناس بين قائلين قائل يقول إن الصفات والتقييد والاستثناء ينصرف إلى جميع المذكور وطائفة تقول ينصرف ذلك إلى أقرب مذكور دون غيره ولا أحد يقول إنها تنصرف إلى أبعد مذكور دون أقرب وجواب ثان وهو أن من تجب عليه حجة لنا إذا اعتبرنا الإسلام فحين يجب عليه يلزم أن يعتبر فيمن يخرج عنه لأنه أحد نوعي من يتعلق به وجوب الزكاة ص **مالك** عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أباسعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب وذلك بصاع النبي صلى الله عليه وسلم **ش** قوله كنا نخرج زكاة الفطر يلحق عند أكثر أهل العلم بالمسند وهو مذهب مالك والشافعي لأن الصعابي إذا أخبر بفعل من الشرع وأضاف ذلك إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أنه أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أن هذا الحديث رواه داود بن قيس عن عياض بن عبد الله فقال كنا نخرج إذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر فذكره فصريح برفعه فإذا كان الأمر المضاف مما يظهر ويتبين ولا يخفى مثله على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وأقر عليه فإنه حجة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على المنكر وإخراج زكاة الفطر يكثر المخرجون لها والآخذون ويشكر ذلك حتى لا يمكن أن يخفى أمرها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو بين أظهرهم فنبت أن الخبر حجة وأنه مسند

(فصل) وقوله صاعا من طعام والطعام في كلام العرب واقع على كل ما ينظم ولكنه في عرف الاستعمال واقع على قوت الناس من البر وهذا يدل على أن إخراج البر في زكاة الفطر جائز وإلى هذا ذهب جماعة الفقهاء وقال بعض من لا يعتمد بخلافه من أهل الظاهر لا يجزئ إخراج البر في الزكاة وهذا خلاف لا يعتد به لأنه خلاف الإجماع والدليل على ما نقوله حديث أبي سعيد هكذا كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير والطعام إذا أطلق توجه بعرف الاستعمال إلى البر يدل على ذلك أن القائل إذا ذهب بنا إلى سوق الطعام لا يقفهم منه سوق الجزائر ولا سوق الزيت ولا سوق شئ من الأطعمة إلا البر فإن قيل هذا اللفظ يستعمل في الشعير على حسب ما يستعمل في البر فالجواب أن مثل هذا لا ينطلق على سوق الشعير إذا انفرد وإنما ينطلق على سوق القمح والشعير على سبيل التبعية للقمح وأما سوق الشعير إذا انفرد فإن هذا

• وحديثي عن مالك
عن زيد بن أسلم عن
عياض بن عبد الله
ابن سعد بن أبي سرح
العامري أنه سمع أباسعيد
الخدري يقول كنا نخرج
زكاة الفطر صاعا من
طعام أو صاعا من شعير
أو صاعا من زبيب
من أقط أو صاعا من زبيب
وذلك بصاع النبي صلى الله
عليه وسلم

الاسم لا ينطلق عليه ووجه ثان أنه قال صاع من طعام أو صاع من شعير فصريح أن المراد بالطعام غير الشعير كما بين أن المراد بالشعير غير ما يعده ملكاً أو ردينه ما لفظ التقسيم أو التخيير ولا يقسم الشيء في نفسه كما لا يخبر بينه وبين نفسه فإن قيل فقد روى حفص بن ميسرة هذا الحديث عن زيد بن أسلم فقال كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال أبو سعيد وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر إن ذلك كان قوتهم الغالب في ذلك الزمان ولا يدل على أن اسم الطعام ينطلق عليه (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن زكاة الفطر تخرج من القوت وقد اختلفت الرواية عن مالك فيما يجزى أخرجه عنه فقال مالك في المختصر يؤدونها من كل ما تجب فيه الزكاة إذا كان ذلك من قوته وروى عنه ابن القاسم في كتاب ابن المواز يؤدى من تسعة أشياء القمح والشعير والسلت والأرز والدخن والذرة والزبيب والأقط والتمر إذا بن حبيب العلس فجعلها عشرة وقال إن أخرج الدقيق بريرة أجراً وكذلك الخبز وقال أشهب لا تجزى إلا أربعة التي في الحديث الشعير والتمر والزبيب والأقط إلا أن الشعير يدخل معه القمح والسلت لأنهما جنس واحد وهذه معان تبين القول في جواز أخرجهما ثم تبين بعد ذلك صفة أخرجهما فأما القمح فقد تقدم الكلام فيه والشعير ثابت ذكره في حديث أبي سعيد وقد انفرد عبد العزيز بن أبي داود عن نافع عن ابن عمر بقوله كان الناس يخرجون عن صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير أو تمر أو سلت أو زبيب وليس السلست بمحفوظ في حديث نافع والذي يعول عليه في جواز أخرجه أنه حب من جنس القمح تجزى فيه الزكاة كالشعير وأيضاً فإن القمح والسلت والشعير جنس واحد أفضله القمح وأوسطه السلست وأدونه الشعير فإذا كان يجزى أخرجه الشعير وهو الأدنى فإن يجزى أخرجه القمح وهو الأفضل والسلت وهو الأوسط أولى وأحرى (مسئلة) وأما العلس فقد قدمنا اختلافاً أهمها بنا في الحاقه بالقمح والشعير والسلت والكلام في أخرجه في زكاة الفطر مبني على ذلك فإن قلنا أنه من جنس القمح والشعير ألحق به على معنى الجنس وإن قلنا أنه من غير جنسه ألحق به بالقياس (مسئلة) وأما التمر فلا خلاف في كونه مجزئاً وهو ثابت في حديث ابن عمر وفي حديث أبي سعيد وأما الزبيب فلا خلاف في جواز أخرجه بين فقهاء الأمصار وحكى عن بعض المتأخرين المنع من ذلك وهو محجوج بالإجماع قبله والدليل على ما ذهب إليه الجمهور خبر أبي سعيد المتقدم وفيه أو صاعاً من زبيب ومن جهة القياس إن هذه ثمرة تجزى الزكاة في عينها وعند كمال نضائها تقتات غالباً فجاز أخرجهما في زكاة الفطر (مسئلة) وأما الأقط فإن أخرجه جائز وللشافعي في ذلك قولان أحدهما مثل قولنا والثاني أنه لا يجزى والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك حديث أبي سعيد المتقدم وفيه أو صاعاً من أقط ودليلنا من جهة القياس إن معنى يجزى فيه الصاع يقتات غالباً يستفاد من أصل يجب في عينه الزكاة فجاز أخرجه في زكاة الفطر كالحبوب (مسئلة) وأما الأرز والذرة والدخن فإنه لا يجوز أخرجهما عند أشهب ويجزى عند مالك وجه قول مالك ما قدمناه من أنه حب يقتات غالباً تجزى في عينه الزكاة يوم تمامه فجاز أخرجه في الزكاة كالقمح والشعير ووجه قول أشهب أنها ليست من جنس المنصوص عليه فلم يجز أخرجهما كاللحم (مسئلة) وأما القطن والحبس والعسل والجلبان فهل يجزى أخرجه الفطرة منها أم لا قال مالك في المختصر يخرج من كل ما تجب فيه الزكاة إذا كان ذلك قوته وروى عنه ابن القاسم لا يخرج من القطن

قال ابن حبيب وان كان قوته وجه القول الاول ان هذا حب يقتات غالباً يجزى في عينه الزكاة
فجازاً أخرجه في زكاة الفطر كالقمح والشعير ووجه الاربعة الثانية ان هذه حبوب تستعمل غالباً
بمعنى التآدم واصلاح الاقوات فلم يجز اخراجها في زكاة الفطر كالانبار (مسئلة) وأما الدقيق فقد
قال مالك لا يجزى أخرجه وقال ابن حبيب انما ذلك للربيع فاذا أخرج بمقدار ما يربيع القمح
أجزاً وقاله أصبغ ووجه قول مالك ان زكاة الفطر مقدرة ومقدار الربيع غير مقدّر فلو جوزنا
أخراج الدقيق بالربيع لأخرجناهما عن التقدير الذي فرضها النبي صلى الله عليه وسلم وأوجه الى
الحزر والتخمين الذي بنا في الزكاة ولكن لا يطلق على ما يخرج اسم صاع والنبي صلى الله عليه
وسلم قد علق حكمها بهذا الاسم ووجه قول ابن حبيب أن يكون الصاع قد جرى في الخنطة ثم يطحن
بعد ذلك فان هذا لا يخرج عن التقدير الى الحزر والتخمين (مسئلة) وأما التين فقال مالك
لا يخرج في زكاة الفطر وقد ترجع فيه في المستخرجة وهذا على قوله ان الزكاة لا تجزى فيه وان
الربيع لا يتعلق به وذلك انه لم يره من الاقوات لما لم يكن بلبديقتان فيه قال القاضي أبو الوليد رضي
الله عنه والصواب عندي انه من الاقوات وان تجزى فيه الزكاة والربيع يخرج في زكاة الفطر
من يتقوته والله أعلم وأحكم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهذه الاقوات بعضها أرفع من بعض فعلى
أهل كل بلد أن يخرجوا من غالب قوتهم وأكثر ما يستعمل في جهنهم فان كان رجل يفتات بغير
ما يقتات به أهل بلده فينظر فان اقتات أفضل من قوتهم فالأفضل له أن يخرج من قوته فان أخرج من
قوة بلده أجزاً لانه هو الذي يلزمه وما زاد على قوت الناس فائده بمعنى الترفه والتفكه فليس عليه
اخراجهم وان كان يقتات دون قوت الناس فلا يخلو أن يكون ذلك من عسر أو بخل فان كان من
عسر لم يلزمه غير قوته لانه غير واجد لا كثر منه واخراج الزكاة يتعلق بالوجود لقوله تعالى لا يكف
الله نفساً الا ما آتاهما فان كان يفعل ذلك لبخل لزمه أن يخرج زكاة الفطر من قوت الناس لان حق
الزكاة يتعلق بذلك فتقصيره هو في نفسه لا يسقط عنكم الزكاة وقال ابن حبيب الخنطة والشعير
والسلت جنس واحد في كل الخنطة وأخرج الشعير وأسلت أجزأه وجه قول مالك ان هذه
زكاة فان تعلقت بنوع لم يجزاً دون منه أصل ذلك من وجبت عليه زكاة خنطة لا يجزى به أن يخرج
عنها خنطة رديئة ووجه قول ابن حبيب قال القاضي أبو محمد ظاهر الحديث صاعاً من تمر أو صاعاً
من شعير أو تمتضي التخير وهذا الذي حكاه القاضي أبو محمد فيه نظر لان ابن حبيب لا يميز التغيير
من المذكور في الحديثين وانما يميز التغيير بين القمح والشعير وهو مذكور في الحديث وبين
القمح والسلت وليس بمذكور في الحديث وأما التمر والاقط والزبيب المذكور ذلك في الحديث
مع الشعير فلا يرى فيها التخير قال ابن حبيب وأما الستة الاصناف الباقية فليخرج من بدله فان
أخرج من عينه لم يجزى ص عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر
الا التمر الامرة واحدة فانه أخرجه شعيراً عن ش قوله كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر لانه
كان قوته وقوت أهل بلده بالمدينة فلذلك كان يرى أن لا يجزى به غير التمر وكان يقتصر على اخراجه
ويحفل أنه كان يخرج مع التمكن من الشعير ويقوت به لانه كان يرى أن التمر أفضل منه وان كان
الشعير يجزى به وقد قال أشهب أحب الى أن يخرج بالمدينة التمر ووجه ذلك أنه أفضل اقواتهم لانه
لا يكاد يفتات فيها الا التمر والشعير وأما اقيات القمح فنادر وانما أخرجه ابن عمر الشعير مرة
واحدة اذا أعوزه التمر وكذلك رواه أبو بوب عن نافع أنه قال كان عبد الله يعطى التمر فأعوز أهل

« وحديثي عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان لا يخرج في زكاة
الفطر الا التمر الامرة
واحدة فانه أخرجه شعيراً »

المدينة التمر عاماً أعطى شعيراً ص **قال مالك والكفارات كلها وزكاة الفطر وزكاة العشور كل ذلك بالمد الأصغر مد النبي صلى الله عليه وسلم إلا الظهار فإن الكفارة فيه بمد هشام وهو المد الأعظم** ش وهذا كما قال أن الكفارات كلها غير كفارة الظهار إنما يخرج بمد النبي صلى الله عليه وسلم أما مد كل إنسان وأما مدان على حسب ما أثبتته الشرع وقوله وزكاة العشور إنما يريد أن اعتبار النصب إنما هو بمد النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك زكاة الفطر الاعتبار بما يخرج إنما هو بالمد المذكور وأما الظهار فإن الكفارة فيه بمد هشام يريد هشام بن اسماعيل وقد اختلف أصحابنا في مقداره فمنهم من قال مدان الاثنتي عشر مداناً ومنهم من قال مدان به وإنما قدر مالك كفارة الظهار به لما رأى أنه مقدار يجزى الآن الشرع ورد بمد هشام لأن الشرع قد كان قبل هشام وسيأتي الكلام على هذا الفصل في الظهار إن شاء الله تعالى

﴿ وقت إرسال زكاة الفطر ﴾

ص **مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة** ش قوله كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده يريد أنه كان يبعث بها إليه لتكون عنده إلى أن يجب خروجه فيخرجها عنه وذلك يقتضي أنه كان نصب لها الإمام أو من كان إليه الأمر رجلاً يرسل إليه بها فتجتمع عنده حتى يضعها في وقتها حيث رأى قال مالك وإذا كان الإمام عدلاً فإرسالها إليه أحب إلى وذلك أن أهل الحاجة والفاقة إنما يقصدون الإمام ويطلبون منه لتكون بيت المال بيديه فإذا كان من أهل العدل فدفع هذه الحقوق إليه أولى ليضعها في نوائب المسلمين وماعتريه من ضروراتهم ومواضع حاجتهم (مسئلة) فإن أخرجها من هي عليه دون أن يرسلها أجزأته لأنها ليست من الأموال الظاهرة التي يبعث إلى الإمام فيها وإنما هي إلى أمانته من يخرجها (مسئلة) ولا يرسل الإمام فيها من يطلب الناس بها كما يفعل في زكاة الماشية والثمار والحبوب وإنما ينصب لذلك من يشقه من أهل الدين والفضل فمن شاء أن يرسل إليه فطرته قبضها ومن ولى إخراجها لم يطلب منه شيئاً ولا يجوز لمن ولىها عن نفسه أن يخرجها قبل وقت وجوبها هذا المشهور من مذهب مالك وروى عن ابن القاسم أن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين أجزأه وبه قال أصبغ وهذا مبني على أن الزكاة يجوز إخراجها قبل وقت وجوبها وقد تقدم ذكره ص **قال مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا زكاة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدوا إلى المصلى قال مالك وذلك واسع أن يؤدوا قبل الفطر أو بعده** ش وهذا كما قال أنه يستحب أن يخرج زكاة الفطر بعد طلوع الفجر قبل الغدوا إلى المصلى والأصل في ذلك ما روى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة ووجه ذلك أن دفعها إلى المساكين في ذلك الوقت سبب إلى انتفاعهم بها ذلك اليوم وفطرهم بها وبذلك يستغنون عن التطوف في ذلك اليوم على الناس في المصلى ومنعاهم من النظر عليها والانتفاع بها في أول يوم الفطر (مسئلة) واختلفت الرواية عن مالك في وقت وجوب زكاة الفطر فروى عنه أشهب أنها تجب بغروب الشمس من آخر أيام رمضان وروى عنه ابن القاسم ومطرف تجب بطولوع الفجر من أول يوم من شوال قال القاضي أبو محمد وجناعة من أصحابنا أنها تجب بطولوع الشمس من يوم الفطر قال أبو بكر بن الجهم وهذا هو الصحيح من مذهب مالك ه قال القاضي أبو

قال مالك والكفارات كلها وزكاة الفطر زكاة العشور كل ذلك بالمد الأصغر مد النبي صلى الله عليه وسلم إلا الظهار فإن الكفارة فيه بمد هشام وهو المد الأعظم

﴿ وقت إرسال زكاة الفطر ﴾

ص **مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة** ش وحديثي عن مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا زكاة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدوا إلى المصلى قال مالك وذلك واسع أن يؤدوا قبل الفطر أو بعده

الوليد رضي الله عنه هذا الذي ذكره القاضي أبو محمد وجماعة ممن رأيت كلامه على هذه المسئلة ولا صاحبنا بمسائل تقتضي غير هذه الاقوال كلها وجه رواية أشهب قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان فأضافها الى الفطر من رمضان وحقيقت أول فطر يقع في زمان شوال وجو بعد غروب الشمس من آخر أيام رمضان فوجب أن يكون ذلك وقت وجوبها ووجه رواية ابن القاسم ما قدمناه قبل هذا ان الفطر من رمضان انما ينطلق على الفطر الذي يخالفه صوم رمضان وينافيه وذلك فطر أول يوم من شوال وأما الفطر عند غروب الشمس فليس بمناف لصوم رمضان ومن جهة المعنى أنه يستحب اخراج زكاة الفطر بعد طلوع الفجر وقبل الغد والى المصلي وهذا يدل على أنه لو كان أول وقت وجوبها عند غروب الشمس لكان ذلك وقت استحباب خروجها (فرع) اذا ثبت ذلك فان قلنا ان وقت الوجوب طلوع الفجر فمن ولده مولود أو اشترى مملوكا قبل طلوع الفجر وجب عليه اخراج الزكاة عنه وان مات له ولد أو باع عبده قال أشهب وأعتقه أو طلق امرأته طلاقا دائما أو احتم ولده الذكرا أو بنى بابنته البكر قبل طلوع الفجر سقطت عنه زكاة الفطر وكذلك الامر فمن قال ان وقت الوجوب غروب الشمس وكذلك يجري حكم من أسلم في المشهور من قول مالك وأصحابه إلا أشهب فانه قال لو أسلم قبل الفجر من يوم الفطر أو بعد الفجر من آخر يوم من رمضان فلا فطرة عليه ويستحب له ذلك ولو أدرك صيام يوم زمته قال ابن حبيب هذا شاذ وروى وجبت بالصوم لسقطت عن المولود

(فصل) وقول مالك وذلك واسع أن يؤدوا قبل الغد من يوم الفطر أو بعده يريد أنه لا يفتى
الإخراج والإداء بالغد إلى المصلي لأن وقت الإداء واسع وإن كان وقت الوجوب قد انقضى

﴿مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ كَأَفْطَر﴾

من لا يحب عليه زكاة
الغفر
• حدثني يحيى عن مالك
ليس على الرجل في ماله
عبيده ولا في أجره ولا في
رفيق امرأته زكاة إلا
من كان منهم يخلعه ولا
بذله ممنولى عليه زكاة
في أحد من رفيقه ما لم يسلم
لتجارة كانوا أو لغني بجملة

ص **ح** ما لئليس على الرجل في عبيد عبيده ولا في أجيره ولا في رفيق امرأته زكاة الا ما كان
منهم يخدمه ولا بدله منه وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه ما لم يسل لتجارة كانوا أو لغبر تجارة **ح** ش
وهذا كما قاله نائس عليه زكاة في عبيد عبيده لان عبيد عبيده ليسوا في ملكه وانما يكونون في
ملكه بعد أن ينزعهم به لئيل انه لو أعتق عبيده لم يعتقوا بعتقهم ولكانوا ملكا لهم الا أن يستنبيهم
ولينزعهم ولا يجب عليه نفقتهم فلان زكاة عليه فيهم ولا فطرة عليه في أجير مواف التزم نفقته لان نفقة
الأجير ليست بلازمة بالشرع وانما هي اجارة تشترط في العقد كما تشترط الزيادة من الاجارة وجنسها
وقوله ولا في رفيق امرأته قد تقدم الكلام فيه وقوله ولا زكاة عليه في رقيقه اذا لم يكونوا مسلمين
لتجارة كانوا أو غيرهم لانهم ليسوا من أهل الطهارة على ما تقدم ذكره وليست هذه الزكاة من
زكاة الامرل فتجب فيهم عليه اذا كانوا للتجارة وانما هي زكاة على وجه الطهارة لمن أخرجت عنه
ذواء كانوا للتجارة أو لغبرهم لم يخرج عنهم وانما يختلف حكمهم اذا كانوا للتجارة أو غيرهم في
زكاة القبة فانهم اذا لم يكونوا للتجارة زكيت قيمتهم كسائر العروض والحيوان فلا يعتبر هناك
اسلام ولا حرية وليست كذلك هذه الزكاة فانها غنمة بارقاب ولذلك لا يخرج عن غير بني آدم
ويخرج عن الاحرار فليست من زكاة الاموال وانما هي من معنى طهارة بني آدم فمن كان من أهل
الطهارة وهم المسلمون لزمتهم وزمت عنه ومن لم يكن من أهل الطهارة لم تزمه ولم تزم عنه والله أعلم
واحكم **ح** ثم كتاب الزكاة والحدثة

﴿ كتاب الحج ﴾
﴿ الفصل للاهلال ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عيسى أنها ولدت محمد بن أبي بكر بالبدا فخذ كذا ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فتغتسل ثم تهبل ﴾ ثم
البدا موضع متصل بذي الحليفة فولدت أسماء قبل أن يحرم فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم وتظاهر الأمر أنه سألته مستفتيا فيصنع ما كان النفاس ودمه الذي يمنع حجة
الصوم والصلاة يمنع حجة الحج فينبه النبي صلى الله عليه وسلم أن النفاس لا ينافي الحج ولا يمنع حجة
بل يصح جميع أفعاله مع النفاس إلا ما يتعلق بالبيت من الطواف والركوع الذي يحتاج إلى طهارة
وسأني ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى ولو كان الحيض والنفاس يمنعان حصة وينافيانه لا يمنع
من ذلك أداء الحج لكل من يحيض لأن الحج لا ينقض إلا في مدة طويلة من وقت الإحرام به إلى
التحلل منه وليس كل من أرادت الحج يمكنها أن تكون في أول طهرها فكانت لا تأتي على إكمال الحج
حتى يطرأ عليها فيبطل ما تقدم من حجها ويحتمل أن يكون سألته عن اغتسالها للإحرام إن أم أن
أحرارها بالحج يصح لأن الاغتسال للحرم مشروع في ثلاثة مواطن أحدها عند الإحرام فخاف أن
يكون النفاس يمنع الاغتسال الذي يوجب حكم الطهر فينبه النبي صلى الله عليه وسلم أن الغسل
مشروع لها لأن ذلك الغسل ليس لرفع حدث فلا ينافيه حيض ولا غيره وإنما هو غسل مشروع
للإحرام وإذا لم يمنع الإحرام الحيض والنفاس لم يمنع الغسل ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن
سعيد بن المسيب أن أسماء بنت عيسى ولدت محمد بن أبي بكر بذي الحليفة فأمرها أبو بكر أن تغتسل
ثم تهبل ﴾ ثم قوله في هذا الحديث بذي الحليفة وفي الحديث المتقدم بالبدا ليسا بمختلفين لأن
البدا متصلة بذي الحليفة ويحتمل أن يكون منزل أسماء مع أبي بكر ومبيتها بها فغلب الراوي ذلك
إلى الحليفة لأنها كانت المقصودة بالزول فيها ولعل أبا بكر رضي الله عنه قصد النزول في ناحية منها
لأن أفراد من الناس لا سيما الحاجة أهله إلى الولادة وقد قال عبد الرحمن بن مهيدي في روايته عن مالك
حديث عبد الرحمن بن القاسم أن أسماء بنت عيسى نفسها محمد بن أبي بكر بذي الحليفة وذلك كله
لتقارب الموضعين ولما قد ساد كرهه وأما الإهلال فلا يكون إلا بذي الحليفة وسند كرهه في موضعه
إن شاء الله

(فصل) وقوله في هذا الحديث فأمرها أبو بكر أن تغتسل ثم تهبل موافق لما تقدم لأن أبا بكر استفتى
لها النبي صلى الله عليه وسلم فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يأمرها فتغتسل ثم تهبل فامتثل أبو بكر
أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها بذلك فكل روى ونقل ما حفظ من الأمرين والله أعلم
ص ﴿ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل لإحرامه قبل أن يحرم ولدخوله مكة ولو قوف
عشية عرفة ﴾ ثم قوله يغتسل لإحرامه على حسب ما تقدم ذكره من أنه مشروع للإحرام
ويقدمه وقوله لدخوله مكة أضاف الغسل إلى دخول مكة وإن كان مقصوده الطواف لا يفعل
عند دخول مكة ليتصل الدخول بالطواف والغسل في الحقيقة للطواف دون الدخول ولذلك
لا تغتسل الحائض ولا النفساء لدخول مكة لتعذر الطواف عليهما
(فصل) وقوله ولو قوفه عشية عرفة يقتضي أن حقيقة الغسل للوقوف ولذلك تغتسل الحائض

﴿ كتاب الحج ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ الفصل للاهلال ﴾
• حدثني يحيى عن مالك
عن عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن أسماء بنت
عيسى أنها ولدت محمد بن
أبي بكر بالبدا فذكر
ذلك أبو بكر لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
مرها فتغتسل ثم تهبل
• وحدثني عن مالك عن
يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أن أسماء بنت
عيسى ولدت محمد بن أبي
بكر بذي الحليفة فأمرها
أبو بكر أن تغتسل ثم تهبل
• وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر كان
يغتسل لإحرامه قبل أن
يحرم ولدخوله مكة
ولو قوفه عشية عرفة

والنساء الووقوف بعرفة وما يستحب تقديمه قبل الصلاة لعمتين أحدهما اتصال الوقوف بالصلاة والثاني أن الصلاة مما شرع لها الاغتسال فيجمع في غسله الأمرين الصلاة والوقوف كما يفعل عند الاحرام حقيقة الغسل للاحرام ولكنه يقدمه قبل الصلاة لما قدمناه والعشاء من وقت الزوال آخر النهار وهو وقت الوقوف وسيأتي بيان زمان الوقوف بعد هذا إن شاء الله تعالى

﴿ غسل المحرم ﴾

﴿ غسل المحرم ﴾

حدثني يحيى عن مالك

عن زيد بن أسلم عن إبراهيم

ابن عبد الله بن حنين عن

أبيه أن عبد الله بن عباس

والمسور بن مخرمة اختلفا

بالأبواء فقال عبد الله

يفسل المحرم رأسه وقال

المسور بن مخرمة لا يفسل

المحرم رأسه قال فإرسلى

عبد الله بن عباس إلى أبي

أيوب فوجدته يشتل

بين القرنين وهو

مستتر بثوب فسلمت

عليه فقال من هذا فقلت

أنا عبد الله بن حنين

إرسلى إليك عبد الله بن

عباس اسئلك كيف كان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يفسل رأسه وهو محرم

قال فوضع أبو أيوب يده

على الثوب فطأ طأ حتى

بدأ رأسه ثم قال لانسان

يصب عليه أصعب فصب

على رأسه ثم حرك رأسه

بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم

قال هكذا رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يفعل

ص مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة اختلفا بالأبواء فقال عبد الله يفسل المحرم رأسه وقال المسور بن مخرمة لا يفسل المحرم رأسه قال فإرسلى عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري قال فوجدته يغتسل بين القرنين وهو مستتر بثوب فسلمت عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حنين إرسلى إليك عبد الله بن عباس أسئلك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأ طأ حتى بدأ رأسه ثم قال لانسان يصب عليه أصعب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ﴿ ش اختلفا بهما بالأبواء يحتمل أن يكون بمعنى المذاكرة بالعلم ويحتمل أن يكون أحد عما فعل من ذلك ما أنكره الآخر والظاهر من إرسال عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري يستثله عن صفة غسل النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم أن عبد الله بن عباس علم عنه أبي أيوب من ذلك علما ولو لم يعلم ذلك لأرسل إليه يستثله هل عنده من ذلك علم فوجد عبد الله بن حنين أبا أيوب يغتسل بين القرنين وهما الخشبستان يركزان أو الرجلان بين يديهما على البئر يستقر عليهما وأبو أيوب يستتر بثوب لان الغسل يحتاج من كنف عورته إلى ما لا بدله معه من الستر لا سيما حيث لا يأمن من أن يطلع عليه وينظر إليه فسلم عليه عبد الله بن حنين وهو في تلك الحال لانه احتاج إلى مخاطبته فيها لانها الحال التي أرسل إلى سؤاله عنها فاستفتح لكلامه بالسلام عليه وإن كان من هو على مثل هذا الحال تجتنب مكالمته ويغض البصر عنه وينصرف عن جهته لما هو عليه ولما يجب أفراد به من العمل ولا يشتغل بغيره لسرعة تمامه ولثلا يدخل عليه سهو في عمله فأخبره عبد الله بن حنين أنه أرسل يستثله كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسل رأسه وهو محرم وهذا خلاف لظاهر ما اختلف فيه المسور وعبد الله بن عباس لانهما اختلفا هل يفسل المحرم رأسه أو لا يفسله ولم يختلفا في صفة غسله لان ذلك لا يكون الا بعد الاتفاق على الغسل ولا يمكن المسور أن يقول إن المحرم إذا أصابه جنابة لا يفسل رأسه فلا بد أن يكون خلافا فيما زاد على الفرض من الغسل وفي أمر اليد بجملة مع اعتقاده أن الفرض إفاضة الماء فقط لتأويل تأويله أو يكون اختلافهما في غسل غير واجب فطأ طأ أبو أيوب الثوب حتى بدأ رأسه لعبد الله بن حنين ثم قال أصعب ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ولو اقتصر أبو أيوب على فعله لكان مسندا لان عبد الله بن حنين إنما سأله عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فعل ذلك فعلا يريه إياه كان بمنزلة أن يقول هكذا كان يفعل فكيف وقد أكد ذلك رضي الله عنه بأن قال بعد غسل رأسه وتحريكه بيديه هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ولعل المسور بن مخرمة إنما أنكر ذلك خشية قتل الدواب في الرأس وإزالة الشعث على حسب ما توقع يعلى بن أمية من الصب على رأس عمر بن الخطاب رضي الله عنه وليس في أمر إرسال اليد على الرأس قتل لها ولا إزالتهما عن

موضعها الا مثل ما في صب الماء على الرأس خاصة ولذلك كأنما باحس فاما الانغماس في الماء فانه محظور عند مالك رحمه الله على المحرم لانه بما زال القمل بكثرة الماء عن الشعر فيأتى من قتل الدواب بما حظر عليه ومنع منه وقدرى عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس اجازة انغماس المحرم في الماء وأما اغتسال أبي أيوب فلا يعلم هل كان غسلا واجبا أو غير واجب ولم يبين الاصغة العمل والله أعلم ص ١٠٠ مالك عن حميد بن قيس عن عطاء بن أبي رباح ان عمر بن الخطاب قال ليعلى بن أمية وهو يصب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغتسل اصعب على رأسى فقال أتريد أن تجعلها بي أمرتني صبت فقال له عمر بن الخطاب اصعب فلا يزيد الماء الاشعثا ش صب على على رأس عمر وهو يغتسل يحتمل أن يكون من وراءه سر ويحتمل أن يغتسل عمر ثوبا وعليه أزار فان الغسل للتبرد جائز للحرم وان كان لغرض ضرورة وهذه رواية ابن القاسم عن مالك ووجه ذلك ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يزيد الماء البارد الشعر الاشعثا وانما يكره غسل الرأس بما يزيل الشعث أو يسبب قتل شيء من الحيوان كالخطمي ونحوه فمن غسل رأسه به افتدى

(فصل) وقول يعلى أتريد أن تجعلها بي حذر من أن يكون صب الماء يلحق به أمر من فدية أو غيرها فقال أتريد أن تجعل ذلك على اذوليتي الصب ان أمرتني صبت يريد انما أفعل ما أمرتني به فكر اهتبه انما تتعلق بالامر فقال له عمر أصعب فلن يزيد الماء الاشعثا ص ١٠٠ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا دنا من مكة بات بذى طوى بين الثنيتين حتى يصبح ثم يصلى الصبح ثم يدخل من الثانية التي باعلى مكة ولا يدخل اذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة اذا دنا من مكة بذى طوى ويأمر من معه فيغتسلون قبل أن يدخلوا ش قوله ان عبد الله بن عمر كان يبيت بذى طوى وهو بض من أرباض مكة حكمه حكمها حتى يصبح فيصلى الصبح ثم يدخل يحتمل أن يكون ابن عمر رضي الله عنه واطب على هذا لما رأى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أولان الدخول في آخر النهار فيه مشقة لانه يضيق ما بقي من آخره من قضاء ما يلزم الوارد في فدومه وما لا بد له من أحوال نفسه فكيف بما ينضاف الى ذلك بل يقدم عليه من قصد البيت والطواف واركوع والسعي ورمي بمارك راحلته ورجله ورمي بمارك ذلك لغيره فقط وا. مر في الليل أشد منه في النهار فأتوا البيت بذى طوى لمن يقدم آخر النهار وقدم ليل حتى يدخل في أول النهار فيه يمكن من الطواف والسعي ورمي راحلته بين الوارد والصادر فلا ينفرد بها من يريد اغتساله فيها ولم ينفسح في قضاء حوائجها المختصة به

(فصل) وقوله ثم يدخل من الثانية التي باعلى مكة وهي كداء يفتح السكاف والتي بأسفل مكة كدى بضم السكاف ودخل النبي صلى الله عليه وسلم من كداء بأعلى مكة ولذلك كان ابن عمر يدخل منها

(فصل) وقوله ولا يدخل اذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة اذا دنا من مكة بذى طوى على ما ذكرناه من أن الاغتسال لدخول مكة مشروع فمن أتاهما من جهة ذى طوى اغتسل بها ومن أتاهما من غير تلك الجهة اغتسل بقرىها وفي أول أرباضها وقد قال مالك الغسل لدخول مكة بذى طوى يريد من جاء من جهتها قيل له هو الظهران قال الذى سمعت بقرى مكة وانما ذلك لان من سنة الوارد أن يتصل طوافه بدخوله فلذلك قدم غسله لثلاثة فصل بين الدخول والطواف بطلب الماء والاغتسال ١٠٠ قال مالك ومن اغتسل بعد دخول مكة فواسع ووجه ذلك انه قد يتعذر وتلحق المشقة مراعاته والاستعداد له مع شغل الوارد وموثة السفر ص ١٠٠ مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان

وحدثني مالك عن حميد بن قيس عن عطاء بن أبي رباح ان عمر بن الخطاب قال ليعلى بن أمية وهو يصب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغتسل اصعب على رأسى فقال أتريد أن تجعلها بي أمرتني صبت فقال له عمر بن الخطاب اصعب فلا يزيد الماء الاشعثا ١٠٠ وحدثني مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا دنا من مكة بات بذى طوى بين الثنيتين حتى يصبح ثم يصلى الصبح ثم يدخل من الثانية التي باعلى مكة ولا يدخل اذا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة اذا دنا من مكة بذى طوى ويأمر من معه فيغتسلون قبل أن يدخلوا ١٠٠ وحدثني عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان

لا يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام **ش** وقوله كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من احتلام
 ظاهره ان غسله لدخول مكة والوقوف بعرفة كان يختص بجسده دون رأسه وقد قال ابن حبيب
 اذا اغتسل المحرم لدخول مكة فاعمال يغسل جسده دون رأسه فقد كان ابن عمر لا يغسل رأسه وهو محرم
 الا من حب به ومن غسل رأسه فلا حرج ما لم يغمس رأسه في الماء وقال الشيخ أبو محمد لعل ابن عمر
 كان لا يغسل رأسه الا من جنابة يعني في غير هذه المواطن الثلاثة فذهب الى تخصيص ذلك وحكى
 ابن الموار عن مالك ان المحرم لا يتدلك في غسل دخول مكة والوقوف بعرفة ولا يغسل رأسه الا بالماء
 وحده يصيب صبا ولا يغيب رأسه في الماء والى هذا ذهب ابراهيم النخعي من أن المحرم يغسل رأسه
 غير أنه لا يدلكه بيده وطاهر لفظ مالك يقتضي جواز الغسل وهو الظاهر من مذهب عمر رضي الله
 عنه وبه قال ابن حبيب غير أني استبرأت ذلك من قول مالك فرأيت كل موضع أباح فيه الغسل للمحرم
 لغير جنابة فانه لا يدكر فيه امرار اليد وانما يدكر فيه صب الماء واذا دكر غسل الجنابة ذكر
 امرار اليد ولعله اجتنب الخلاف والله أعلم **ص** **ع** مالك سمعت أهل العلم يقولون لا بأس أن
 يغسل ارجل المحرم رأسه بالغاسول مد أن يرى جرة العقبة وقبل أن يحلق رأسه وذلك أنه اذا رى
 جرة لعقبة فقد حل له قتل القمل وحلق الشعر والقاء التفت ولبس الثياب **ش** وهذا كقول
 وذلك أن الاحرام يمنع من اماطة اذى وهو جرة العقبة لان موانع الاحرام على ضربين رفض والقاء
 تفت فارفت هو الجماع وما في معناه من الالتذاذ بالنساء وما يدعوا الى الجماع من الطيب والعقود
 التي مقصودها الجماع كالنسكاج وما القاء التفت فهو حلق الشعر وازالة الشعث والزينة وقتل
 القمل وخلع ثياب الاحرام ولبس الخيط وما في معناه فأما القاء التفت فهو مباح بأول التحليلين
 وأما ارففت فانه لا يستباح اذ باخر التحليلين وهو طواف الافاضة فاذا رى جرة العقبة جاز له أن
 يغسل رأسه بالغاسول لانه ليس فيه أكثر من ازالة الشعث وتقية البشرة والشعر وقتل القمل
 وهذا كله يستباح بالاحلال الاول وهو رى جرة العقبة يوم النحر والله أعلم وأحكم

ع ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام **ع**

ص **ع** ما نب عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس
 المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات
 ولا البرانس ولا الخفاف الا احدا لا يجدن عليا فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا
 تلبسوا من الثياب شيأ مسه الزعفران أو الورس **ش** اتفق الحفاظ من أصحاب نافع على لفظ
 هذا الحديث منهم مالك وأيوب وعبد الله وابن جريج وابن عوف وكذلك رواه الزهري عن نافع ورواه
 جعفر بن برقان فوهم فيه في موضعين أحدهما انه قال فيه فن لم يجد ازارا فسراويل وليس هذا في
 حديث بن عمر والثاني انه قال قال نافع ويقطع الخف أسفل من الكعبين فجعله من قول نافع
 والصحيح في الموضعين ما تقدم ذكره والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا السراويلات ولا البرانس مستوعبا في
 منع المحرم الخيط على الصورة التي لا تحصيل غالبا بالاختياط وهي القميص وما في معناه من الجبة
 والفرو والسراويل وما في معناه من الثياب والبرنس وما في معناه من الفقارة وما يوضع في الرأس
 من قلنسوة وغيرها وذلك انه انما تحصيل التفرقة بلبس الثياب على الوجه المقصود بتلك الاختياط

لا يغسل رأسه وهو محرم
 الا من احتلام قال مالك
 سمعت أهل العلم يقولون
 لا بأس أن يغسل الرجل
 المحرم رأسه بالغاسول بعد
 أن يرى جرة العقبة وقبل
 أن يحلق رأسه وذلك أنه
 اذا رى جرة العقبة فقد
 حل له قتل القمل وحلق
 الشعر والقاء التفت
 ولبس الثياب
ع ما ينهى عنه من لبس
 الثياب في الاحرام **ع**
ص حدثني يحيى عن مالك
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر أن رجلا سأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما
 يلبس المحرم من الثياب
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا تلبسوا القمص
 ولا العمام ولا السراويلات
 ولا البرانس ولا الخفاف
 الا احدا لا يجدن عليا
 فليلبس خفين وليقطعهما
 أسفل من الكعبين ولا
 تلبسوا من الثياب شيأ
 مسه الزعفران أو الورس

والمحرم ممنوع من الترفه ولذلك منع من حلق الشعر والغاء التفث وازالة القمل عن جسده وأمر بالثبث وأما ما كان غطيًا وهو على الصورة التي يحصل عليها بالنسج المعتاد دون الخياطة كما نزر المرفوع فلا بأس بلبسه لأن الترفه لا يحصل بتلك الخياطة ولا منفعة فيها إلا لستر العورة أو دفع المضرة عن الجسد والمحرم مأمور بها فلذلك لم يمنع ما يختص بهما من اللباس ولذلك لو لبس القميص أو البرنس أو السراويلات على الوجه الذي يلبس عليه ما ليس بمخيط لما كان بذلك بأس مثل أن يلقى القميص على كتفيه ويأخذ كفيه أمامه وكذلك البرنس والقباء لأن ذلك ليس يحصل له دون الخياطة التي يحصل المنع بلبسها وقد روي بإحاطة ذلك كله ابن المواز عن مالك وروى عنه أنه كره الارتداء بالسراويل **•** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ووجه ذلك عندي فبحر الزكي كما كره لغير المحرم لبس السراويل مع الرداء دون القميص والله أعلم (مسئله) وليس له أن يدخل منكبيه داخل القباء فإن فعل ذلك افتدى وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا شيء عليه حتى يدخل يديه في كفيه والدليل على ما نقوله أن هذا البس غطيًا على الوجه المعتاد فكانت عليه فدية كما لو أدخل يديه في كفيه (مسئله) ومقدار ما يجب فيه الفدية في لبس المخيط أن ينتفع بذلك فإما أن يعمره ثم يزيله فلا شيء عليه وكذلك الخفان والمقدار الذي يعتبر في ذلك أن يقصد دفع مضرة حر أو برد فدفعه عن نفسه في مدة طالت أو قصرت والثاني أن يطول لبسه كالיום ونحوه وإن لم يقصده دفع شيء بعينه فإنه قد جعل له الترفه بنفسه

(فصل) وأما قوله ولا تلبسوا العباء فإن لبس العباء وما في معناها من القلانس ممنوع لأن المحرم مأمور بالشعث والعمه تمنع منه ولأن إحرام الرجل في رأسه فزمره كشفه محرماً ولا يحل له ستره إلا من عذر مع الفدية لاختصاص الأحرام به قال القاضي أبو محمد ولا خلاف في ذلك

(فصل) وقوله ولا الخفاف إلا أن لا يجد نعلين منع من لبس الخفين لما فيهما من صيانة الرجل وترفيه إلا أن تدعوا إليهما ضرورة لعدم النعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين ويلبسهما لقوله صلى الله عليه وسلم وليقطعهما أسفل من الكعبين فشرط في جواز لبسهما عند عدم النعلين قطعهما أسفل من الكعبين ولا خلاف في ذلك عند جماعة الفقهاء وحكي عن عطاء بن أبي رباح وابن حنبل وقوم من أصحاب الحديث أنه إذا لم يجد النعلين لبس الخفين التامين ولم يقطعهما والدليل على صحة ما ذهب إليه الجماعة قوله صلى الله عليه وسلم إلا أحدًا لا يجد نعلين فيلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وهذا أمر والأمر يقتضي الوجوب ودليلنا من جهة المعنى أن هذه حالة إحرام فلا يجوز فيها لبس الخف التام مع القدرة على قطع أصل ذلك إذا وجد النعلين ودليل ثان أن هذا قادر على قطع الخف ومقارنة النعلين له فلا يجوز له أن يلبس الخف التام كما لا يجوز له أن يلبس الخفين مع القدرة على النعلين أمامهم فاحتج من نص قولهم بحديث ابن عباس الذي يأتي مسنداً بعد هذا وهو ومن لم يجد نعلين فيلبس الخفين والجواب عنه أن ابن عباس حفظ لبس الخفين ونقله ولم ينقل صفة لبسه وعبد الله بن عمر قد نقل صفة لبسه فكان أولى **•** ص **•** سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ومن لم يجد أزاراً فليلبس سراويل فقال لم أسمع بهذا ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الشياب التي لا ينبغي للحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين **•** ش وهذا كما قال في السراويل وعلى ما رأى أنه ليس للمحرم أن يلبسها على حسب ما تلبس عليه كما ليس له أن يلبس

قال يحيى سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ومن لم يجد أزاراً فليلبس سراويل فقال لم أسمع بهذا ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الشياب التي لا ينبغي للحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين

الخفين غير مقطوعين اذ لم يجد النعلين لان السراويل اذا قطعت لم يقع الستر بها فاذا لبست على وجهها كانت بمنزلة لبس الخفين غير مقطوعين فيحتمل أن يريد بقوله انه لا يلبسها سراويل على وجهها وليصرفها عن جهتها الى ما يستباح لبسه وهو الاظهر من قوله ويحتمل أن يريد به لا يلبسها دون فدية كما يلبس الخفين المقطوعين

(فصل) وقوله ولم أسمع بهذا يحتمل أن يريد به انه لم يسمع به على ما يريد المخالف من انه لبس السراويل من غير تعيين دون فدية تجب عليه على ما يقوله الشافعي ويحتمل أن يريد به انه لم يرد الاستثناء في السراويل وفي حديث ابن عمر الذي ورد فيه لبس الخفين على صورة لا تجب فيها الفدية وأما حديث ابن عباس فلم يتعرض له لانه ذكر فيه لبس الخفين مطلقا ولا خلافا بيننا أنه من لبسها على ظاهر حديث ابن عباس انه يجب عليه الفدية وانه داخل تحت الجبة فكذلك السراويل

﴿ لبس الثياب المصبغة في الاحرام ﴾

﴿ لبس الثياب المصبغة في الاحرام ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الله بن دينار عن

عبد الله بن عمر انه قال نهى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن يلبس المحرم ثوبا

مصبوغا بزعفران أو ورس

وقال من لم يجد نعلين

فليلبس خفين وليقطعهما

أسفل من الكعبين

• وحدثني عن مالك عن

نافع أنه سمع مولى عمر بن

الخطاب يحدث عبد الله

ابن عمر أن عمر بن الخطاب

رأى على طلحة بن عبيد

الله ثوبا مصبوغا وهو محرم

فقال عمر ما هذا الثوب

المصبوغ يا طلحة فقال

طلحة يا أمير المؤمنين إنما

هو مدر فقال عمر انكم

أيها الرهط أئمة يقتدى بكم

الناس فلو أن رجلا جاهلا

رأى هذا الثوب فقال ان

طلحة بن عبيد الله قد كان

يلبس الثياب المصبغة في

الاحرام فلا تلبسوا أيها

الرهط شيئا من هذه

الثياب المصبغة

ص • مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس وقال من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين • ش قوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس دون سائر أنواع الصباغ وأفضل لباس المحرم البياض لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير ثيابكم البياض يلبسها أحياءكم ويكفن فيها موتاكم فان كان مصبوغا فيجب تجنب المصبوغ الزعفران أو الورس يجتنبه الرجال والنساء لما فيه من الطيب والصبغ الذي يستعمله غالباً للتجميل وهذا ان المعين يتأنيان الاحرام ومن لبسه من الرجال والنساء فعليه الفدية (مسألة) وأما المصبوغ بالمصفر فعلى ضربين مقدم ومورد فأما المقدم فمنوع للرجال والنساء لانه المبالغة في صبغه لا تتحقق غالباً الا للتجميل ولما فيه من مشابهة الزعفران والورس لانه يتعلق منه بالجسد ما يشبه ردغها فذكره لذلك (مسألة) وأما المورد بالمصفر والمصبوغ بالمغري أو المشق قال ابن المراز والاصفر بغير زعفران ولا ورس فليس بمنوع لبسه للمحرم لانه ليس فيه طيب ولا يفعل غالباً الا ابتغاء على الثوب فيكره للامام المقتدى به لبسه لثا يلبس على من لا يعرف فيقتدى به في لبس المصبوغ المنوع لبسه أو ينقله عنه الى من يقتدى به رواه محمد بن أشهب • مالك عن نافع أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يحدث عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوبا مصبوغا وهو محرم فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة فقال طلحة يا أمير المؤمنين إنما هو مدر فقال عمر انكم أيها الرهط أئمة يقتدى بكم الناس فلو أن رجلا جاهلا رأى هذا الثوب فقال ان طلحة بن عبيد الله قد كان يلبس الثياب المصبوغة في الاحرام فلا تلبسوا أيها الرهط شيئا من هذه الثياب المصبغة • ش قوله عمر بن الخطاب لطلحة في الثوب المصبوغ ما هذا يقتضى انكاره عليه ثوبا مصبوغا في حال احرامه الا أن ذلك يحتمل وجهين أحدهما انه علم أنه مصبوغ بمدر فكرهه وأنكره عليه لما ذكره من انه امام يقتدى به الناس في لبس المصبوغ ويحكون عنه مثل هذا ولا يفرقون بينه وبين الممنوع وهذا أصل في أن الامام المقتدى به يلزم أن يكف عن بعض المباح المشابه للخطور ولا يفرق بينهما

الآهل العلم لثلاثي قدس به من لا يعرفه وأن يلزم غيره الكف عنه ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قال بهذا ولم يراجع طلحة بن عبيد الله ولا أحد ممن سمعه ويحتمل أن يكون رأى ثوبا مصبوغا ولم يعرف صبغة من مدر هو أو غيره فأنكر أن يكون مثل طلحة بن عبيد الله يأتي المخطور فلما تبين له أنه صبغ مدر أنكر عليه التشبيه بالمخطور ص ماله عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمية بنت أبي بكر الصديق أنها كانت تلبس الثياب المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها زعفران ش قوله كانت تلبس الثياب المعصفرات المشبعات وهي محرمة يدل على استباحتها ولعله كان من المقدم الذي لا ينتفض على الجسد منه شيء وقد روى ابن حبيب عن مالك في المعصفر المقدم لباس أن تلبسه المحرمة بالم ينتفض منه عليا شيء لأنه إذا لم ينتفض منه شيء فقد ذهب بهجته ومشايمته المصبوغة بالزعفران والورس وأما المحرم فلا يلبس المقدم وإن لم ينتفض منه شيء فكانت أسما مرضى الله عنها تلبس المعصفر المقدم لأنه مباح كاللبس طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه المصبوغ بالمدر ولو تركت لبسه كان أفضل فأنها كانت قدوة من أهل العلم ولعل عمر رضي الله عنه لو رآها تلبسه لأنكره عليها مثل ما أنكر على طلحة بن عبيد الله لباس المصبوغ بالمدر وقد روى ابن عبدوس عن أشهب أنه كره لباس المعصفر وإن كان لا ينتفض لمن لا يقتدي به وبقولنا قال أبو حنيفة في هذه المسئلة أنه كره المعصفر المقدم للرجال والنساء وقال الشافعي هو مباح على كل حال والدليل على ما نقوله أن هذا صبغ له ردغ على الجسد يحصل الاستمتاع منه بالزينة والرائحة فكان المحرم ممنوعا من لبسه كالصبوغ بالزعفران والورس والله أعلم (فرع) فإن لبسه فالظاهر من مذهبه مالك رحمه الله وما يتج به أصحابه المراقبون أن الفدية تجب عليه وقال القاضي أبو محمدان من أصحابنا من يوجب به الفدية ويجعله مقارنا للطيب وقال أشهب لافدية فيه وجه ما قدمناه أنه لو لم يمنع منه حرمة الاحرام منه ما ينتفض على جسده فإن كان زينة ويستمتع برائحته كانت عليه الفدية كالزعفران ووجه قول أشهب أنه ليس بحرام في نفسه وإنما يكره لشبهه بالزعفران والورس فلا تجب الفدية بلبسه كغيره من ألوان الحمر والصفرة والله أعلم ص ماله عن ثوب مسه طيب ثم ذهب من رجع الطيب على محرم فيه فقال دم ما لم يكن فيه صبغ من زعفران أو ورس ش وهذا كما قال ابن رجب الطيب إذا ذهب من الثوب وبقي أثره فإنه لا يمنع المحرم من لبسه لأن منع الطيب المحرم إنما يتعلق بالثلاثة وبه تتعلق الفدية فن لم يتلف شيئا منه فلا شيء عليه وإن شم ريحه ولذلك لا تجب على المحرم فدية إذا مر بالعمار بين فشم رائحة الطيب لكن شم رائحة الطيب مكروهة له في الجملة لأنها من دواعي النكاح فلو أحرم في ثوب فيه ريح طيب فقد أتى ما هو ممنوع منه إلا أنه لافدية عليه رواء ابن المواز ووجه ذلك أنه لم يتلف شيئا من الطيب فإذا زال من الثوب ريح الطيب ولم تكن في لونه زينة كالون الزعفران والورس أو كان مما في لونه زينة فزال اللون بالغسل فلا يمنع من الاحرام فيعول الله أعلم

﴿ لبس المحرم المنطقة ﴾

ص ماله عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم ش قوله كان يكره لبس المنطقة للمحرم يحتمل أن يريد لبسها لغير حاجة إليها لأن المنطقة مما تستعمل وتشد على الجسد ليترفع بلبسها فلا يجوز للمحرم لبسها على ذلك الوجه فإن لبسها لحاجة إليها كحل بقفقه ولم يترفع

وحدثني عن مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس الثياب المعصفرات المشبعات وهي محرمة ليس فيها زعفران قال يحيى مثل مالك عن ثوب مسه طيب ثم ذهب من رجع الطيب على محرم فيمقال نعم ما لم يكن فيه صبغ من زعفران أو ورس ﴿ لبس المحرم المنطقة ﴾ حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم

في لبسها بشد أزاره وإنما شدتها تحت أزاره فلا بأس بذلك ولا فدية عليه لأن ذلك مما تدعو الضرورة إليه ولا بدل لها من الملبوس المعتاد كالسراويل والنعالين اللذين لها بدل من الملبوس المعتاد وإن شد المنطقة لغير الوجه الذي ذكرناه أو شدتها للثك فوق أزاره فعليه الفدية ص * مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه أنه لا بأس بذلك إذا جعل طرفها جيعا سيورا يعقد بعضها إلى بعض * قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك * ش قوله في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه أنه لا بأس به يريد إذا لبسها الحاجة إليها على الوجه الذي ذكرناه من حل نفقتها فيها وخص ذلك بأن يلبسها تحت ثيابه لئلا يلبسها فوق ثيابه فيترفع بشدها ثيابه وذلك ممنوع على ما قدمناه وقوله إذا جعل في طرفها سيورا يعقد بعضها إلى بعض يريد أن يكون في كل واحد من طرفيها سير فيعقد أحدهما إلى الآخر وهذا نوع من شدتها ولو كان في أحد طرفيها سيور وفي الآخر ثقب يدخل فيها السير ويشد كما كان به بأس ذكره ابن المواز قال ابن المواز عن مالك وسواء كان النطاق من خرقه أو حلده إذا شدته تحت أزاره والله أعلم

تخمين المحرم وجهه *

* وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه أنه لا بأس بذلك إذا جعل طرفها جيعا سيورا يعقد بعضها إلى بعض قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك

* تخمين المحرم وجهه *

* وحدثنى يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال أخبرني الفرافصة بن عمر الخنفي أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج يغطي وجهه وهو محرم * ش قوله رأى عثمان بن عفان بالمرج يغطي وجهه وهو محرم يحتمل أن يكون فعل ذلك رضى الله عنه لحاجته إليه ويحتمل أن يكون فعله لأنه رأى ما حاق وقد خالفه ابن عمر وغيره فقالوا لا يجوز للمحرم تغطية وإلى ذلك ذهب مالك وإنما ذكر فعل عثمان بن عفان وذكر خلافه عليه ليكون للجهنم طريق إلى الاجتهاد بظهور الخلاف إليه ووقوفه عليه وقال القاضي أبو الحسن إنما ذلك مكروه وليس بمحرم وحكى القاضي أبو محمد أنه رأى أصحابنا في ذلك قولين الكراهية والتحريم وقال أبو حنيفة يتعلق بالأحرام بالوجه كتعلقه بالرأس وقال الشافعي لا يتعلق بالوجه والدليل على ما نقله ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل الذي وقفته ناقته وهو محرم اغسلوه بماء وسدر وكفوه في ثيابه ولا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا ودليلنا من جهة المعنى أن هذا شخص يتعلق به حكم الأحرام فله كشف وجهه مع السلامة كالمرأة (فرع) فإن غطي المحرم وجهه فهل عليه فدية أم لا قال ابن القاسم لم أسمع من مالك في ذلك شيئا وأرى أن لا فدية عليه وهذا قال القاضي أبو الحسن وقال القاضي أبو محمد في شرح الرسالة في قول ابن القاسم نظر وقال في غيرهما من متأخري أصحابنا من قال هو على رأيين قال وتخصيل المذهب أننا إن قلنا بتصريم التغطية فعليه الفدية وإن قلنا بكراهية بدون الريم فلا فدية فيه ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم * ش قوله ما فوق الذقن من الرأس بيان لعملة تخميره وهو ما قاله ابن مافوق الذقن وهو عظام الرأس فله حكم الرأس في الأحرام كاله حكمه في الموضحة وهكذا كل حكم يتعلق بالرأس فإن المرامي فيه ما فوق الذقن ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كفن ابنه وأقرب عبد الله ومات وهو بالجحفة محرما وخر رأسه ووجهه وقال لولا أنا نحرم لطيبناه قال مالك وإنما يعمل الرجل مادام حيا فإذا مات فقد انقضى العمل * ش فعل عبد الله بن عمر من تخمير وجهه وأنه قد مات محرما ذهب إليه مالك ورأى أن المحرم إذا مات ومن لم يكن محرما سواء يفعل بالمحرم من تخمير

ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال أخبرني الفرافصة بن عمر الخنفي أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج يغطي وجهه وهو محرم * ش قوله رأى عثمان بن عفان بالمرج يغطي وجهه وهو محرم يحتمل أن يكون فعل ذلك رضى الله عنه لحاجته إليه ويحتمل أن يكون فعله لأنه رأى ما حاق وقد خالفه ابن عمر وغيره فقالوا لا يجوز للمحرم تغطية وإلى ذلك ذهب مالك وإنما ذكر فعل عثمان بن عفان وذكر خلافه عليه ليكون للجهنم طريق إلى الاجتهاد بظهور الخلاف إليه ووقوفه عليه وقال القاضي أبو الحسن إنما ذلك مكروه وليس بمحرم وحكى القاضي أبو محمد أنه رأى أصحابنا في ذلك قولين الكراهية والتحريم وقال أبو حنيفة يتعلق بالأحرام بالوجه كتعلقه بالرأس وقال الشافعي لا يتعلق بالوجه والدليل على ما نقله ما روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل الذي وقفته ناقته وهو محرم اغسلوه بماء وسدر وكفوه في ثيابه ولا تخمر ووجهه ولا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا ودليلنا من جهة المعنى أن هذا شخص يتعلق به حكم الأحرام فله كشف وجهه مع السلامة كالمرأة (فرع) فإن غطي المحرم وجهه فهل عليه فدية أم لا قال ابن القاسم لم أسمع من مالك في ذلك شيئا وأرى أن لا فدية عليه وهذا قال القاضي أبو الحسن وقال القاضي أبو محمد في شرح الرسالة في قول ابن القاسم نظر وقال في غيرهما من متأخري أصحابنا من قال هو على رأيين قال وتخصيل المذهب أننا إن قلنا بتصريم التغطية فعليه الفدية وإن قلنا بكراهية بدون الريم فلا فدية فيه ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم * ش قوله ما فوق الذقن من الرأس بيان لعملة تخميره وهو ما قاله ابن مافوق الذقن وهو عظام الرأس فله حكم الرأس في الأحرام كاله حكمه في الموضحة وهكذا كل حكم يتعلق بالرأس فإن المرامي فيه ما فوق الذقن ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كفن ابنه وأقرب عبد الله ومات وهو بالجحفة محرما وخر رأسه ووجهه وقال لولا أنا نحرم لطيبناه قال مالك وإنما يعمل الرجل مادام حيا فإذا مات فقد انقضى العمل * ش فعل عبد الله بن عمر من تخمير وجهه وأنه قد مات محرما ذهب إليه مالك ورأى أن المحرم إذا مات ومن لم يكن محرما سواء يفعل بالمحرم من تخمير

الوجه والرأس ما يفعل بغيره وكذلك الخنوط والطيب وإنما امتنع عبد الله بن عمر من أن يطيبه لأجل
أحرامه هو لا لأجل أحرام الميت وقال لولا أنا حرم لطيبناه وقال الشافعي إذا مات الميت لا يخمر رأسه
ولا يطيب ويستندام له حال أحرامه بعد الموت والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن الكفن
يغطي به رأس الميت الحلال فجاز أن يغطي به رأس الميت المحرم وأصل ذلك التراب أما هم فاحتج من
نص قولهم في ذلك بالحديث الذي تقدم ذكره تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي
وقعت به ناقته اغسلوه بماء وسدر وكفنوه ولا تخمروا رأسه ولا وجهه فإنه يبعث يلبى والجواب أن هذا
الحديث محال حجة فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل المنع من تخمير رأسه ومنعه من الطيب
بلا طريق لنا إلى معرفته وإذا علل بلا طريق لنا إلى معرفته دل على اختصاصه بذلك الحكم وذلك
أنه منع من أن يغطي رأسه لأنه يبعث يوم القيامة ملبيا ولا طريق لنا نحن إلى من يموت اليوم من
المحرمين يبعث ملبيا فنبت أنه من الأحكام التي لم نكلفها إذا لا طريق لنا إلى معرفة علتها وبالله
التوفيق (فصل) وقوله وإنما عليه مل الرجل ما دام حيا على ما تقدم من أن الرجل إذا مات فقد انقضى
عمله فلا يصح منه أحرام ولا غيره من الطاعات فإن قيل فهذا يبطل غسل الميت فإنه يعمل به بعد
الموت وإن كان من العبادات فكذلك استدانة صفة الأحرام من كشف الرأس واجتناب الطيب
فالجواب أن الفصل إنما هو تنظيف لظاهر الجسد لأنه لا يتخلو من شيء يخرج منه من دم وغسبه مع ما
يصحب المرض من تغير الریح بطول المرض وقلة الاغتسال فشرع غسله وحنوطه لتنظيفه وستره
لأن في تركه من غير غسل هتك لمريم واطهار المايجب أن يستمر من حاله يدل على ذلك أنه لا بد أن
يفعل ذلك به وإن مات طاهرا ولذلك شرع تكفينه وستر وجهه ورأسه لئلا يظهر منه الاظهار بجاله
وليس كذلك منع الميت من الطيب وتغطية الرأس فإنه ليس فيه شيء مما يحتاج الميت إليه بل هو ضد
ما يحتاج إليه من ستره وطييب راحته فافترقا وجواب ثان وهو أنه لا يجوز اعتبار الأحرام بالطهارة
الآتية أن الطهارة يبتدأ فعلها بالميت والأحرام لا يبتدأ فعله بالميت فلا يستدام فعله بالميت ص **مالك**
عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين **ش** قوله
لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين يقتضي تعلق الأحرام في اللباس بوجهها وكفيها وذلك أن جميع
بدن المرأة عورة إلا الوجه والكفين ولذلك يجب عليها ستر جميع جسدها في الصلاة وغيرها ولا تعلق
لأحرام بالعورة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فعلى المرأة أن لا تلبس مواضع الأحرام منها غطيها يختص به
والذي يختص بالوجه من المخيط النقاب والبرقع والذي يختص بالكفين القفازان فوجب على
المرأة أن تغطي بهما من ذلك ويستحب لها أن تغطي بهما من غير ذلك من اللباس فإن أدخلت يديها في
قبضها فلا شيء عليها لأن ذلك لا يختص بها ولا سبيل إلى الاحتراز منه وبالله التوفيق ص **مالك**
عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أنها قالت كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات ونحن مع أسماء
بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما **ش** قولها كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات تريد أنهن
كن يسترن وجوههن بغير النقاب على معنى التستر لأن النقاب يمنع النقاب أو ما يجري مجراه على
ما ذكرناه وإضافة ذلك إلى كونهن مع أسماء بنت أبي بكر لأنها من أهل العلم والدين والفصل
وأنها لا تفرهن الأعلى ما تراه جازا عندنا في ذلك أخبار يجوز اعتمادها وهي ممن يجب لمن الاقتداء
بها وإنما يجوز أن يخمرن وجوههن على ما ذكرنا بأن تسدل ثوباً على وجهها تزيدها الستر ولا يجوز
أن تسله لحر ولا لبرد فإن فعلت ذلك فعليها الفدية

وحدثني عن مالك عن نافع
أن عبد الله بن عمر كان يقول
لا تنتقب المرأة المحرمة
ولا تلبس القفازين
* وحدثني عن مالك عن
هشام بن عروة عن فاطمة
بنت المنذر أنها قالت كنا
نخمر وجوهنا ونحن
محرمات ونحن مع أسماء
بنت أبي بكر الصديق
رضي الله عنهما

﴿ ما جاء في الطيب في الحج ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت ﴾ ش قولها رضي الله عنها كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ظاهره يقتضى أنها كانت تطيبه بما يقع عليه اسم طيب مما له رائحة وقد يجتمع أن يكون من الطيب الذي لا تبقى رائحته وقد روى ذلك مفسرا أنها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحلاله وطيبته لأحرامه طيبا لا يشبه طيبكم هذا يجتمع أن تريد ليس رائحته بقاء ولعله إنما كان يتطيب قبل أحرامه ثم يدور على نسائه فيغتسل فيذهب ريحه ثم يغتسل لأحرامه فلا يبقى من رائحته شيء وقد روى عن عائشة أنها قالت أنا طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أحرامه ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما وروى عن عائشة أنها قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضغ طيبا ويحتمل أن يكون في الكلام تقديم وتأخير فيكون تقديره فيطوف على نسائه ينضغ طيبا ثم يصبح محرما كقوله تعالى الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا فتقديره أنزل الكتاب فيها ولم يجعل له عوجا وهذا هو الظاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتطيب لطوافه على نسائه ثم يقيم ليلة ثم يصبح فيغتسل ويحرم ولا يكاد أن يبقى مع هذا ريح الطيب وقد قدمنا من الأحاديث ما يؤيد هذا التأويل ومعنى تأويلنا لهذه الأحاديث وما ورد في معناها أن مالكا رحمه الله لا يجبر لأحدم من الأمة استعمال الطيب عند الأحرام إذا كان طيب تبقى له رائحة بعد الأحرام ولا يدهن بدهن فيه ريح تبقى ولنا في الكلام على الأحاديث الواردة في ذلك طريقان أحدهما التأويل على ما قدمناه من الأحاديث والثاني تساهلها وإجراؤها على ظاهرها الآن ذلك حكم يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم بدليل ما ذكر بعده في منع ذلك لغیر النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي أبو الحسن أن ذلك عند مالك على الكراهية لأعلى التصریم وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي ليس بمنوع لاحد يدهن الأحرام والدليل على منع ذلك لغیر النبي صلى الله عليه وسلم ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للذي سأله وقد أحرم بعمرة وهو لا بس جبة مضمخا بطيب اغسل عنك الطيب وانزع الجبة واصنع في عمرتك ما كنت تصنع في حجتك فأمر السائل بنفسه بطيب طيب به قبل أحرامه وخلع غيط لبسه قبل أحرامه وهذا نص في موضع الخلاف فاما أن يكون ما طيب به صلى الله عليه وسلم مما لا تبقى له رائحة بعد الأحرام فيجمع بين الحديثين ويكون حكمه في ذلك حكمها وأما أن يكون ما طيب به صلى الله عليه وسلم قبل أحرامه مما تبقى ريحه فيكون حكمه في ذلك مخالفا لحكمها حين أمر الواجد منها بنفسه ولم نفسه هو في حقه وللتك وجدلان الطيب من دواعي النكاح المحرم على المحرم وهو صلى الله عليه وسلم معصوم ونحن غير معصومين (فرع) وان تطيب لأحرامه فلا فدية عليه لأن الفدية إنما تجب باتلاف الطيب في وقت هو ممنوع من اتلافه وهذا أتلفه قبل ذلك وإنما تبقى منه بعد الأحرام الرائحة وليس ذلك باتلاف فتجب به الفدية ورأيت لبعض فقهاء القرويين أن من تطيب قبل الأحرام بما تبقى رائحته بعد الأحرام فهو بمنزلة من تطيب به بعد الأحرام لأن استدأته بعد الأحرام كاستدأه التطيب به فإن كان أراد بذلك أنه ممنوع في الحالتين فهو صحيح وإن كان أراد به

﴿ ما جاء في الطيب في

الحج ﴾

* حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن القاسم

عن أبيه عن عائشة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم

أنها قالت كنت أطيّب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لأحرامه قبل أن يحرم

ولحله قبل أن يطوف

بالبيت

وجوب الفدية فهو غير صحيح لان الفدية إنما تجب باتلاف الطيب أو بلمسه وأما الانتفاع بريحه فلا تجب به فدية وإن كان ممنوعاً ولذلك لا تجب الفدية على من مر بالعطارين فشم ريح الطيب والتذص ص ماله عن جسد بن قيس عن عطاء بن أبي رباح ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يحنين وعلى الاعرابي قيض وبه أثر صفة فقال يا رسول الله اني أهلت بعمرة فكيف تأمرني أن أصنع فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انزع قميصك واغسل هذه الصفة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في حجبتك ش قوله ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحنين يريد منصرفه من حنين بالجهرانة وهما موضعان متقاربان وقوله وعلى الاعرابي قيض وبه أثر صفة الصفة اذا كانت من غير طيب غير ممنوعة مثل أن تكون من سائر الاصبغة الصفر غير الزعفران والورس ولكن الصفة في باروي كانت طيبا كذلك رواه ابن جريج عن عطاء فقال وهو مضطرب بطيب وهذا الاعرابي أحرم على هذا الوجه وهو غير عالم بالنعى جله أو غير عالم به في العمرة وان علم بغيره في الحج فلما حال في نفسه بخبر عجباً وبغير ذلك سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني أهلت بعمرة فكيف تأمرني أن أصنع هذا السؤال مجمل في هذا الحديث اذا اختلف حكم ابتداء العمل واستدامته وذلك انه لم يبين للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هل أحرم على هذه الصفة أو فعل ذلك بعد احرامه وقد بين قيس بن سعد ذلك في حديث عن عطاء انه أحرم على هيئته تلك وذلك انه قال يا رسول الله اني أحرم بعمرة وأنا كاتري

(فصل) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم انزع قميصك واغسل عنك هذه الصفة أمر له بالزالة ما ينافي الاحرام من اللباس والطيب وان كان ذلك مما تلبس به قبل الاحرام لان الاحرام يمنع استدامتها كما يمنع استدامتها استعمالها والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم واصنع في عمرتك ما تفعل في حجبتك يقتضي انه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم من حل السائل أنه عالم بما يفعله في ذلك الحج والافلا يصح أن يقول له ذلك لانه اذا لم يعلم ما يفعله في ذلك الحج لم يمكنه أن يمثل به المستمر ويجب أن يكون ما أمره بأن يفعله فيه ما يفعله الحاج غير ما أمره من ازالة القميص وغسل الصفة لان نزع القميص وغسل الصفة قد نص له علمهما فلا معنى أن ينصرف وقوله وافعل في عمرتك ما تفعل في حجبتك اليهما لان ما تقدم من قوله فهما أبين من هذا اللفظ الثاني والوجه الآخر انه قد عطف هذا اللفظ الثاني على الأول والغسل فالظاهر انه ما غيرهما ولا شيء يمكن أن يشار اليه في ذلك الا الفدية والله أعلم ولا يقتضي ذلك اثبات الفدية ولا نفيها وانما أحله على من قد علم من حل من أحرم بالحج وقد أجاب أصحابنا في هذه المسئلة انه لا فدية عليه لانه إنما ألتف الطيب قبل الاحرام قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أن الفدية عليه لما لبس من القميص ان كان استدام مدة تجب بها الفدية والله أعلم ص ماله عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب وجدرج طيب وهو بالشجرة فقال ممن معاوية بن أبي سفيان مني يا أمير المؤمنين فقال منك لعمر الله فقال معاوية ان أم حبيبة طيبتي يا أمير المؤمنين فقال عمر عزمت عليك لترجعن فلتفسكه ش قوله ان عمر بن الخطاب وجدرج طيب وهو بالشجرة فقال ممن رجع هذا الطيب في ذلك الموضع لانه كان في ركب محرمين والشجرة موضع بطريق المدينة الى مكة فانكر رجع الطيب فيه فسأل عنه فقال معاوية مني يا أمير المؤمنين وذلك ان معاوية لم يكن عنده ما ينكر في ذلك الموضع الا لمن

* وحدثني عن مالك عن جسد بن قيس عن عطاء بن أبي رباح أن اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يحنين وعلى الاعرابي قيض وبه أثر صفة فقال يا رسول الله اني أهلت بعمرة فكيف تأمرني أن أصنع فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انزع قميصك واغسل هذه الصفة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في حجبتك * وحدثني عن مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب وجدرج طيب وهو بالشجرة فقال ممن رجع هذا الطيب فقال معاوية بن أبي سفيان مني يا أمير المؤمنين فقال منك لعمر الله فقال معاوية ان أم حبيبة طيبتي يا أمير المؤمنين فقال عمر عزمت عليك لترجعن فلتفسكه

ابتدأه فيه فقال له عمر منك لعمر الله على معنى الانكار عليه فقال معاوية ان أم حبيبة طيبتنى ليعلمه ان التطيب كان بالمدينة ولعله ان أم حبيبة مع علمها ومعرفة بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله لمعلمها منه قد وافقته على هذا الرأي فقال له عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه ففعله بذلك من استدامة ما كان عليه ولم يرفيه رأيه ولا رأى أم حبيبة ولا بد أن يكون عند عمر رضي الله عنه في ذلك توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أو علم من أين قالت أم حبيبة فلم يرض في ذلك تأويلها ولا صح عنده وجه استدلالها ولعلمها فعلت ذلك بمثل خبر عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ففزع معاوية من التعلق بعلمها والاخذ في ذلك برأيها وانما جاز ذلك لعمر بن الخطاب وان كان معاوية وأم حبيبة من أهل العلم والاجتهاد والمسئلة مسئلة اجتهاد ولم ينقل في ذلك نص يرد ما ذهبنا اليه لانه كان الامام الذي يختار للناس ويلزمهم الرجوع الى اجتهاده وله أن يأخذ الناس بما يراه الصواب فيما ظهر اليه من أقوالهم وأفعالهم ص **م** مالك عن الصلت بن زييد عن غير واحد من أهله أن عمر بن الخطاب وجد ربيع طيب وهو بالشجرة والى جنبه كثير بن الصلت فقال عمر ممن ربيع هذا الطيب فقال كثير بنى يأمر المؤمنين لبدت رأسي وأردت أن أحلق فقال عمر فاذهب الى شربة فادلك رأسي حتى تنقيه ففعل كثير بن الصلت **م** فقال مالك الشربة فحبه يكون عند أصل النخلة **م** ش يحتمل أن يكون هذا جرى لعمر مع معاوية وكثر في سفرين مختلفين وذلك ان الشجرة موضع يقرب من الميقات فمن جوز التطيب لمن يريد الاحرام محرم ربيع الطيب الى ذلك المكان فكان عمر رضي الله عنه لفرط تفقده لأموال المسلمين واحتباله بأديانهم ومراعاة لها كان يتفقد هذا المعنى منهم في جميع أسفاره لعلهم يخالفونه في ذلك ويواطئ على حلهم على ما هو الافضل عنده والاصوب له ويحتمل أن يكون ذلك في سفر واحد

(فصل) وقول كثير لبدت رأسي وأردت أن أحلق التليد أن يضفر رأسه بصمغ وغاسول ياصق فيقتل قلبه ولا يتشعث قاله ابن المواز وغيره وكان كثير جعل في اليد برأسه طيبا وكثيرا ما يستعمله كذلك من لا يريد الاحرام وكان كثير لما أراد الحلق ليدعاه فيه طيب لان التليد يلزم الحلق فأمره عمر أن يذهب الى شربة وهي مستنقع الماء عند أصل النخلة فيغسل به رأسه حتى يزيل عنه الطيب والله أعلم (مسئلة) والظاهر انه لا يلزمه فدية بغسل الطيب لان الفدية انما تجب باتلاف الطيب حال الاحرام وهذا أتلفه قبل الاحرام الا أن يكون من الكثرة بحيث يثني منه ما تجب الفدية باتلافه أو لمسه فتجب بذلك الفدية ص **م** مالك عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن أبي بكر وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد الله وخارجة بن زيد بن ثابت بعد ان رى الجرة وحلق رأسه وقبل أن يفيض عن التطيب فنهاء سالم وأرخص له خارجة بن زيد بن ثابت **م** ش سؤال الوليد بن عبد الملك عن التطيب بعد الحلق يحتمل أن يكون لما بلغه من الاختلاف في التطيب للأحرام فلما سأل وجد اختلاف فيه كاختلاف في التطيب قبل الاحرام ومذهب مالك المنع من ذلك ومن دواعى النكاح قال ومن رى جرة العقبة فقد حل له كل شيء الا النساء والطيب والصيد فاذا أفاض حل له كل شيء (مسئلة) فمن تطيب قبل أن يفيض فلا فدية عليه لانه قد وجد منه أحد التحيين ووجه آخر انه محل اختلاف في استحابة استعمال الطيب فيه فلم يجبه فدية أصل ذلك التطيب للأحرام ص **م** قال مالك لأبأس أن يدهن الرجل يدهن ليس فيه طيب قبل أن يحرم وقبل أن يفيض من منى بعد رى جرة العقبة **م** ش وهذا كما قال ان له أن يدهن قبل

م وحدثني عن مالك بن الصلت بن زييد عن غير واحد من أهله أن عمر بن الخطاب وجد ربيع طيب وهو بالشجرة والى جنبه كثير بن الصلت فقال عمر ممن هذا الطيب فقال كثير بنى يأمر المؤمنين لبدت رأسي وأردت أن أحلق فقال عمر فاذهب الى شربة فادلك رأسي حتى تنقيه ففعل كثير بن الصلت **م** قال مالك الشربة فحبه يكون عند أصل النخلة **م** وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن أبي بكر وربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد الله وخارجة بن زيد بن ثابت بعد ان رى الجرة وحلق رأسه وقبل أن يفيض عن التطيب فنهاء سالم وأرخص له خارجة بن زيد بن ثابت قال مالك لأبأس أن يدهن الرجل يدهن ليس فيه طيب قبل أن يحرم وقبل أن يفيض من منى بعد رى الجرة

احرامه بدهن غير مطيب لانه ليس في ذلك أكثر من التنظيف وذلك جائز قبل الاحرام كفصل رأسه
 بالناسول أو نحوه وإنما يكره له الدهن المطيب قبل احرامه لبقاء رائحته طيبة وللادهان المحرم ثلاثة
 أحوال أحدها قبل الاحرام وقد ذكرناه والثاني بعد رمي جرة العقبة وقبل الاقضية فلا بأس به
 بدهن غير مطيب لانه ليس في الادهان حيثئذ أكثر من ازالة الشعث وذلك مباح له وأما الدهن
 المطيب فحكمه حكم الطيب (مسئلة) وأما الحالة الثالثة فبعد الاحرام وقبل وجود شيء من
 التحلل فإن الادهان حيثئذ ممنوع بدهن مطيب وغير مطيب وروى ابن حبيب عن الليث اباحة
 ذلك بكل ما يجوز له أكله من الادهان وقال انه قول عمر وعلي رضي الله عنهما والدليل على صحة
 ما ذهب اليه مالك ان هذا معنى ينافي الشعث فنع منه المحرم كالطيب والتنظيف في الحمام (فرع)
 فان فعل شيئاً من ذلك فقد روى ابن حبيب عن مالك ان عليه الفدية واختار ابن حبيب أن لا فدية
 عليه وجه قول مالك ان هذا معنى ينافي الشعث ويزيله فوجب على المحرم باستعماله الفدية كفصل
 رأسه بالناسول ودخوله الحمام ووجه قول ابن حبيب اسقاط الفدية لظهور الخلاف في اباحته
 من يستل مالك عن طعام فيه زعفران هل يأكله المحرم فقال أكله ما مسته النار من ذلك فلا بأس
 أن يأكله المحرم وأما ما لم تمسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم وهذا كما قال ان الزعفران
 وغيره من أنواع الطيب اذا خلط بما كحل وأنصف بالنار فلا بأس أن يأكله المحرم هذا الذي ذكره
 مالك في الموطأ ونحوه في المدونة وقد روى ابن عبد الملك في مختصره الكبير عن مالك لا بأس أن
 يأكل المحرم الخبيص والخشكنا وما طبخته النار من الزعفران قال الشيخ أبو بكر انما قال ذلك
 لان النار قد غبرت فعل الطيب الذي في هذه الاشياء فجاز له أكلها وكذلك اذا أكل أو شرب شيئاً
 فيه طيب قد استهلك حتى لا يرى فيه أثر ولا رائحة فاما اذا بقي له أثر صبغ أو رائحة فتزيمه به الفدية
 وقد روى ابن المواز لاشئ على المعمر في ثمرها قال مالك وتكره الدقة الصفراء والاشنان الاصفر
 والشراب الذي فيه الكافور قال الشيخ أبو بكر لان الطيب في غير هذه الاشياء مستهلك ولا هي
 معموله بالنار فعلى المعمر تناولها الفدية فيبين ان المطبوخ بالنار لا يعتبر بأن يكون الزعفران غلب
 عليه وانما يعتبر بذلك فيما خلط بغيره ولم تمسه النار وقال القاضي أبو محمد ما كان من الطعام فيه
 طيب أو زعفران قد مسته النار كالخبيص والخشكنا فلا بأس أن يأكلها المحرم لانه بالطبخ قد
 خرج عن أن يكون طيباً وخلق بالطعام ولانه في وقت أكله متلف باستهلاكه وغلبة الطعام عليه وهو
 وان كان لم يحرر القول فقد بين أن اباحته ذلك لمعنيين أحدهما الطبخ والثاني غلبة ما زجه عليه
 وأراد بالاستهلاك غلبة الممازج عليه مع بقاء عينه والاستهلاك الذي أباحه الشيخ أبو بكر في اباحته
 ما لم تمسه النار انما هو عدم العين جلة وقال القاضي أبو محمد في الاستهلاك الذي اعتبره فيما مسته
 النار انه لا فدية في تناوله وأما اذا لم تمسه النار ففيه روايتان أحدهما وجوب الفدية والثانية نفيا
 وقال ابن حبيب عن مالك انما ذلك اذا مسته النار حتى لا يلبصق باليد منه شيء كالخبيص والخشكنا
 فأما الفالوذ والدقة وما أشبهها يلبصق زعفرانه باليد والشفة فيصبغها فلا بأس أكله المحرم وأشار اليه
 ابن المواز والفالوذ الذي ذكر لا يلبصق زعفرانه بيد ولا شفة وإنما يكون ذلك فيما طبخ من الامراق
 كالسكباج وما أشبهه فأجمع أصحابنا على أن النار تثير في الاباحه فعلى رواية الشيخ أبي بكر يؤثر اذا
 كان على صفة لا يعلق باليد (فرع) اذا ثبت ذلك فان المعاني المعتبرة في استهلاك الطيب على
 ما ذكره الشيخ أبو بكر اللون والرائحة وذكر ابن المواز اللون والطعم فيحتمل أن يعتبر جميعا

وقال يحيى سئل مالك عن
 طعام فيه زعفران هل
 يأكله المحرم فقال املا
 تمسه النار من ذلك فلا
 بأس به أن يأكله المحرم
 وأما ما لم تمسه النار من
 ذلك فلا يأكله المحرم

الثلاث الصفات على حسب ما يعتبر في المياه ويحتمل أن يعتبر كل واحد منهما ما انفرد به كره دون ما ذكره الآخر فيكون وجه قول الشيخ أبي بكر أن الطيب مقصوده الرائحة دون الطعم ويكون وجه قول محمد أنه لما انتقل إلى حكم الطعام اعتبر فيه الطعام والله أعلم وأحكم

﴿ مواقيت الاهلال ﴾

ص عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الجحفة ويهل أهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلمم ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يهل أهل المدينة من ذي الحليفة توقيت منه صلى الله عليه وسلم لأهل كل بلد وجهة موضع أحرامهم ومعنى ذلك أنه لا يجوز تأخير الأحرار لمريد النسك عن ذلك الموضع إلا للضرورة ولا خلاف في ذلك لمن أراد النسك وأما من لم يردده وأراد دخول مكة فإنه على ضربين أحدهما أن يكون دخوله مكة يتكرر كالأكرام والخطابين فهو لا بأس بدخولهم مكة بفراحم ولا خلاف في ذلك لأن المشقة تلحقهم بتكرار الأحرار والأتين بجميع النسك (مسئلة) والضرب الثاني أن يندر دخوله مكة فهذا قد اختلف الناس فيه فقال مالك لا يجوز له دخول مكة بفراحم وقال الزهري يجوز له ذلك والدليل لقول مالك أن هذا قاصدا إلى مكة لا يتكرر دخوله إليها فلزمه الأحرار كالقاصد للنسك واستدل الزهري في ذلك بما رواه عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر قال فلو كان حراما لما كان على رأسه المغفر والجواب أنه قد يجوز ذلك للحرم للضرورة ولا ضرورة أشد من الحاجة إلى التوقي في الحرب وهو صلى الله عليه وسلم إنما دخلها عنوة ولو سلم له ذلك لكان أمرا يختص به وقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله حرم مكة فلم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي وإنما أحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم فكرت بها بالأمس (فرع) فإن دخل مكة حلالا فقد روى القاضي أبو محمد أنه أساء ولا فدية عليه لأن دخول محل الفرض لا يوجب الدخول في الفرض كدخول منى وعرفة (فرع) فإذا جاوز الميقات مر به الأحرار غير محرم فلا يرجع إلى الميقات مالم يحرم فإن أحرما فلا يرجع لأنه قد ترتب عليه الدم بأحراره فلا يسقط عنه رجوعه أصل ذلك إذا رجع بعد التلبس بالطواف والسعي (مسئلة) وهذا القول في تأخير الأحرار عن الميقات فأما تقديمه فإنه لا يجب به شيء وقال القاضي أبو محمد يكره له ذلك ولم يفصل وقد روى محمد عن مالك لا بأس أن يحرم الرجل من منزله إذا كان منزله دون الميقات مالم يكن قريبا من الميقات فيكره له ذلك وقال الشافعي لا يكره ذلك جلة والدليل على ما ذكرناه قوله صلى الله عليه وسلم يهل أهل المدينة من ذي الحليفة وهذا وإن كان لفظه لفظ اختيار فإن معناه الأمر لأن خبر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يكون بخلاف غيره وقد نجد من لا يهل منها وإن كان أمرا فلا بد أن يكون واجبا أو ندبا وعلى كلا الوجهين فقد تعلق النبي بصدقه على حسب ما هو أمر به ودليلنا من جهة القياس أنه أحد الميقاتين فكره التقدم عليه بالأحرار كميقات الزمان (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن تخصيص هذه المواقيت بأهل كل جهة يفيد اختصاصهم بها ويختص أيضا من مر عليها من غير أهلها لما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال هن لهن ولكل آت آت عليهن من غيرهم ممن أراد الحج والعمرة (فصل) وقوله وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلمم غاية في التحري

﴿ مواقيت الاهلال ﴾
 • حدثني يحيى عن مالك
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال يهل أهل
 المدينة من ذي الحليفة
 ويهل أهل الشام من
 الجحفة ويهل أهل نجد
 من قرن قال عبد الله بن
 عمر وبلغني أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 ويهل أهل اليمن من يلمم

والتوقي والتيميز لما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة مما لم يسمعه منه وبلغه عنه وقد روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لأهل اليمن يعلم وأما أهل العراق فروى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب وقت لهم ذات عرق وروى عن عائشة وجابر أن النبي صلى الله عليه وسلم وقته لهم ص **●** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم **●** ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة أمر وظاهره الوجوب وقد يصرف إلى الندب بدليل أن وجد في الشرع وهذا يقتضي ما قلناه من أن تقديم الاحرام وتأخيره عليه ممنوع غير مختار يتعلق به النهي لأن الامر بالشئ نهي عن جميع أضداده فالامر بإيقاع الاحرام من الميقات يقتضي منع إيقاعه من غير ذلك الموضع من التقديم عليه والتأخير عنه كما اقتضى ذلك توقيت الاحرام بالزمان ص **●** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع **●** ش قوله أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع وإن كان روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بالاحرام من الميقات فانه لا يمنع حجة الاحتجاج به على من خالف ورأى تقديم الاحرام قبل الميقات لجواز أن يكون عبد الله بن عمر رضي الله عنه ترك ظاهره رأى رآه أو تأويل تأوله وهكذا روى عبد الله بن عباس أن عائشة اشترت برة فأعتقتها لخبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذنا بذلك من خبره وإن كان عبد الله بن عباس يرى أن يبيع الأمة طلاقها وفي كتاب محمد قال مالك كان خروج عبد الله إلى الفرع حاجة ثم بدله فاحرم منها **●** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أن مالك كرهه الله لما نفي بذلك عن عبد الله بن عمر أن يقصدها للاحرام منها ص **●** مالك عن الثقة عنده أن عبد الله بن عمر أهل من الميقات **●** ش قوله أن عبد الله بن عمر أهل من إيلياء يريد بيت المقدس وهذا تقديم للاحرام قبل الميقات وقد روى ابن المواز عن مالك جواز ذلك وكراهيته فيما قرب من الميقات وروى العراقيون كراهيته على الإطلاق وجه رواية العراقيين ما قدمناه قبل هذا من أمره بالميقات وتوقيته الاحرام به يمنع تقديمه عليه وتأخيره عنه كمقات الزمان وجه رواية ابن المواز أن التوقيت انما هو لمنع مجاوزته بالاحرام لمنع التقديم عليه لأن الاحلال قبل الميقات مباح ومنع استصحابه بعد الميقات والأول أقيس فدخل على هذا ميقات الزمان (فرع) وإذا قلنا برواية ابن المواز فالفرق بين القرب والبعد أن من أحرم بقرب الميقات فانه لا يقصد الا مخالفة التوقيت لانه لم يستدم احراما وأما من أحرم على البعد منه فان له غرضاً في استدامة الاحرام وهذا كما قلنا ان من كان في شعبان لم يجز له أن يتقدم صيام رمضان بصيام يوم أو يومين ومن استدام الصوم من أول شعبان جاز له استدامة ذلك حتى يصله رمضان ص **●** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل من الجعرانة بعمره **●** ش اعتبار النبي صلى الله عليه وسلم من الجعرانة حين رجع من حنين والجعرانة وحنين متقاربان فاعتمر من الجعرانة ولعله صلى الله عليه وسلم انما أجمع على العمرة بعد أن حل بالجعرانة وانه قبل ذلك لم يكن عزم على الرجوع إلى مكة حتى يلقي عدواً أو يحدث سفراً أو ما شاء الله من ذلك ويحتمل أن يكون قصد دخول مكة من حنين لانه لم يبدله أن يعتمر الا من الجعرانة وقد كان يجوز له دخول مكة بغير احرام على آتاليه شيوخنا وذلك ان سمعوا نافعاً قال فبين دخل معتمر الحقل من عمرته ثم خرج لحاجة عرضته إلى

● وحدثنى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر أما هؤلاء الثلاثة فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلم **●** وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل من الفرع **●** وحدثنى عن مالك عن الثقة عنده أن عبد الله بن عمر أهل من إيلياء **●** وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل من الجعرانة بعمره

مثل جدة أو لطائف وهو ينوي الرجوع إلى مكة ليصحب من عامه ليس عليه أن يدخل بأحرام مثل ما قال مالك في الذين يختلفون إلى مكة بالخطب والفاكهة وإن كان حين خرج إلى سفره لم ينو العودة ثم بدله فعليه الإحرام وذلك إن من دخل مكة وخرج منها ينوي العودة إليها فقد صار حكمه حكم أهلها الذين تعرض لهم الخوايج خارجها فيخرجون إليها وليس عليهم إحرام لدخولها (مسئلة) ومن سلك طريقا إلى مكة وهو لا ينوي أن يلبسها فلما جاوز الميقات نوى دخول مكة أجزأه أن يحرم من حيث نوى ذلك ولا يرجع لأنه إنما قصد مكة من حيث أحرم

﴿ العمل في الإهلال ﴾

﴿ العمل في الإهلال ﴾
 • حدثني يحيى عن مالك
 عن نافع عن عبد الله بن
 عمر أن تلبية رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لبك
 اللهم لبك لبك لا شريك
 لك لبك إن الحمد والنعمة
 لك والمليك لا شريك لك
 قال وكان عبد الله بن عمر
 يزيد فيها لبك لبك
 لبك وسعديك والخير
 بيدك لبك والغباء اليك
 والعمل • وحدثني عن
 مالك عن هشام بن عروة
 عن أبيه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي بمسجد ذي الحليفة
 ركعتين فإذا استوت به
 راحلته أهل

ص • مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك إن الحمد والنعمة لك والمليك لا شريك لك قال نافع وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبك لبك لبك وسعديك والخير بيدك والغباء اليك والعمل • ش قوله أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد التي كان يلبس بها ويواظب عليها وإن كان لا يواظب على تلبية مخصوصة لما اختصت بالنسبة إليه ومواظبته صلى الله عليه وسلم عليها على سبيل الاختيار لها على سبيل الوجوب ولذلك زاد فيها عبد الله بن عمرو بأي لفظ لي الملبى أجزأه • ولبيك أجابة الداعي مأخوذ من الب بالمكان إذا أقام به كانه قال هذا مقيم عندك وثني على معنى أنها أجابة بعد أجابة على سبيل التأكيدها الذي يذكره أهل اللغة (مسئلة) والتلبية مسنونة في الحج غير مفروضة قال ذلك الشيخ أبو القاسم في تفريعه قال لقاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى أنها ليست من أركان الحج والأفهي واجبة ولذلك يجب الدم بتركها

(فصل) وأما قوله لبك إن الحمد والنعمة لك فإنه يروى بكسر الهمزة وفتحها وقال قوم إن كسر الهمزة أبلغ في المدح وليس ذلك بين لأن كسر الهمزة عما يقتضى الأخبار بأن الحمد والنعمة لك وأنه ابتداء كلام وفتح الهمزة يقتضى التلبية من أجل أن الحمد والنعمة له وليس في أحد اللفظين منزلة مدح

(فصل) وقوله والخير بيدك يقتضى أن جميع الخير بيده لأن أذلف واللام لاستغراق الجنس فكان الملبى يلبس ربه وهو يعتقد أن جميع الخير بيده والغباء للث إذا فتح الراء مدوا إذا ضمها قصر وكأنه قال إن المرغوب إليه هو الله تعالى والمقصود بالعمل ص • مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين فإذا استوت به راحلته أهل • ش قوله كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين هذا اللفظ إذا أطلق في الشرع اقتضى ظاهره في عرف الاستعمال النافلة وهو المفهوم من قولهم صلى فلان ركعتين وإن كان قد روى أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بنى الخليفة كانت صلاة الفجر وقد اختار مالك أن يكون إحرامه بإثر نافلة لأنه زيادة خبر وقد كان الحسن بن أبي الحسن يستحب أن يكون الإحرام بإثر صلاة فريضة (مسئلة) فإن لم يحرم بإثر صلاة نافلة وأحرم بإثر فريضة أجزأه فإن ورد الميقات في وقت لا يجوز فيه الصلاة النافلة وليس بوقت فريضة فالأفضل أن ينتظر وقت جواز الصلاة الآن يخاف فواتا وعذرا فإن أحرم ولم ينتظر ذلك أجزأه لأن ذلك مندوب إليه وليس بواجب ولا شرط في صحة الإحرام (فصل) وقوله فإذا استوت به راحلته أهل يريد أن تستوي قائمة وهذا هو الاستواء والانبعاث

هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة • وحديثي عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها قال وما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا تمس من الأركان الأليمانية ورأيتك تلبس النعال السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلل أنت حتى يكون يوم التروية فقال عبد الله بن عمر أما الأركان فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس منها إلا الركنين اليمانيين وأما النعال السبئية فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فإنا أحب أن ألبسها وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها وأما الأهلل فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها وأما الأهلل فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها

أخذها في القيام واستواؤها كمال القيام وذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن المستحب أن يهل الركب إذا استوت به راحته قائمة على لفظ الحديث وقال أبو حنيفة يهل عقيب الصلاة إذا سلم منها وقال الشافعي يهل إذا أخذت نافته في المشي والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما روى مسلم بن حسان عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حين استقلت به راحته قائمة من • مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا يعقوب يبدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة • ش قوله يبدأؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها يعني والله أعلم أنهم يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم أخر الأكرام والأهلل بالحج والعمرة حتى أئتمروا عليها وذلك مروي عن أنس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ونحن معه الظهر أربعا وصلى بذى الحليفة ركعتين ثم بات فيها حتى أصبح ثم ركب حتى استوت به نافته على البيداء حمد الله وسبح وكبر ثم أهل بحج وعمرة فأنكره عبد الله بن عمر هذه الرواية ووصفها بالكذب لأن الكذب لا يخبر بالشئ على ما ليس به قصد بذلك المخبر أو لم يقصد وقد روى عن أنس غير هذا واختلفت الرواية عن ابن عباس فروى عنه أنه أهل بالثأر السلام من الصلاة لفظ ذلك عنه ثم ورده قوم فوجدوه يهل حين استوت به راحته لفظوا ذلك عنه وقال أهل حين استوت به نافته على البيداء وأصح هذه الروايات ما وافق رواية ابن عمر فإن روايته لم تختلف في ذلك وفي المدينة عن ابن نافع أنكر مالك الأكرام من البيداء وقال ما البيداء وهذا الحديث الذي ذكره ابن عباس يسوغ لنا في حديث أنس ويلزمنا الجواب عنه إذا استرض به علينا أبو حنيفة فنقول إن حديث ابن عمر أولى لأنه أحفظ الناس للناسك وابن عباس في حجة الوداع صغير ووجه آخر أن ابن عباس اختلفت روايته في هذا الحكم ولم تختلف رواية ابن عمر ووجه ثالث أن حديث ابن عمر صحيح لا يختلف في صحته وحديث ابن عباس راو به محمد بن اسحق عن خصيف ولا ينجح بحديثه (فصل) وقوله ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمن عند مسجد ذي الحليفة يقتضي أنه أفضل مواضع ذي الحليفة للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بموضع أكرامه ومن أكرم من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة أجزأه لأنه لا يمكن كل واحد من الناس أن يحرم من ذلك الموضع مع عظم أرفاقه وكثرة البشر وتزاحم الناس وقد سئل مالك عن الجعفة أي يحرم المرء من أول الوادي أو أوسطه أو آخره فقال هو مهمل كله قال وسائر المواضع كذلك وأحب إلى أن يحرم من أول الوادي حتى يأتي على ذلك كله وهو محرم فالمواضع على ضربين ميقات أحرم النبي صلى الله عليه وسلم منه وميقات لم يحرم منه فأفضله موضع أكرام النبي صلى الله عليه وسلم من • مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها قال وما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا تمس من الأركان الأليمانية ورأيتك تلبس النعال السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهلل أنت حتى يكون يوم التروية فقال عبد الله بن عمر أما الأركان فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يمس منها إلا الركنين اليمانيين وأما النعال السبئية فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فإنا أحب أن ألبسها وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها وأما الأهلل فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها وأما الأهلل فإني لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فإنا أحب أن أصبغ بها

وسلم يهل حتى تتبعته راحلته * ش قوله رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها سؤاله عن وجهه تعلقه بها وهل عنده في ذلك وقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أو فعل ما فعل عن رأى واجتهاد لان عبد الله بن عمر كان كثيرا تصف لافعال النبي صلى الله عليه وسلم شديد الاقتداء به فيها معروفا بذلك مشهورا في الصحابة والتابعين فأراد ابن جريج أن يعلم ما خالف فيه أصحابه من ذلك ان كان سنة من النبي صلى الله عليه وسلم أو رأى منه وأعلمه بخلاف جماعة من الصحابة له ذلك ليكون ذلك أبعد له على قوة الاجتهاد وشدة التصر من السهو والغلط ثم فسرهما ابن جريج حين سأله ابن عمر عن ذلك فقول رأيتك لا تعس من الأركان إلا اليمانيين فأخبره ابن عمر انه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم بمس منها غير اليمانيين وهذه سنة كافية فياذهب اليه لان النبي صلى الله عليه وسلم طاف أسواطا وأسابع ولم يره ابن عمر مع ذلك بمس من الأركان غير اليمانيين فالظاهر انه قصد تركها ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم ترك استلامها لان البيت لم يتم على قواعدا براجم صلى الله عليه وسلم فصار الركنان الشاميان ليسا بركنين على الحقيقة وقد تأول ذلك عبد الله بن عمر فيهما وسيا في حياته به وهذا ان شاء الله تعالى وغذا اختيار مالك أن لا يستلم من الأركان غير اليمانيين للعنى الذي ذكرناه

(فصل) وقوله ورأيتك تلبس النعال السبئية وهي نعال تدبغ بالقرظ ويجب أن يكون على قول ابن عمر لا شعر فيها وقد روى عن ابن وهب ان النعال السبئية كانت سوداء لا شعر فيها قال محمد فقلت له قال بعضهم هي النعال المدبوغ بالقرظ سميت بذلك لان أكثرهم كان يلبسها غير مدبوغه الأهل السبعة منهم قال سمعون قد أعلمتكم ما قال في ابن وهب وهذا الذي قاله محمد بن سمعون لا يعترض على ما قاله ابن وهب لانه لم يمنع أن تكون السبئية المدبوغ بالقرظ وتكون لا شعر فيها وان العرب كان يلبس أكثرهم النعال غير مدبوغه وان السبئية كان لا يلبسها إلا أهل الشرف والسعة ولذلك قال الشاعر * يحذى نعال السبئية ليس بتوأم * ولا يصح أن تكون السبئية مدبوغه بالقرظ وعليها شعر ويحتج عبد الله بن عمر على اختصاصه بلبسها بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس النعال التي لا شعر عليها

وسلم يهل حتى تتبعته راحلته

(فصل) وقوله ورأيتك تصبغ بالصفرة يحتمل أن يريد الخضاب ويحتمل أن يريد الثياب وقال يحيى بن عمر يريد انه كان يصبغ بهائيا به لحيته قال وهذا معناه عند أصحاب مالك قال أحد بن خالد ولا يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صبغ لحيته بصفرة ولا غير ذلك وأدرك ذلك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في لحيته ورأسه عشرون شعرة بيضاء وقد روى زيد بن أسلم عن أبيه أن ابن عمر كان يصبغ ثيابه بالزعفران فقل له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ ثيابه وكان أورايته أحب الطيب اليه وهذا الحديث الذي ذكره أحد بن خالد رواه أبو داود على غير هذا الوجه روى عن زيد بن أسلم أن ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى تمتلي ثيابه بالصفرة فقل له لم تصبغ بالصفرة فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب اليه منها وقد كان يصبغ بهائيا به كلها حتى عمامته والذي روى عن ابن عمر انه كان يصفر لحيته أكثر وأصح من الذي رواه أحد بن خالد ولا يمنع أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه ولحيته بالصفرة فيقتدي به في ذلك ابن عمر ويستحبها من أجله فيصبغ بهائيا به ولحيته والله أعلم كما رأى النبي صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة فأحصر بعد وقت حلال فأردف هو الحجاج على العمرة لما خاف أن يعصه عن البيت ليتحلل دونه ان حصر وقال ما أمرهما إلا واحد

(فصل) وقوله ورأيته إذا كنت بمكة لم تهل حتى يكون يوم التروية يوم التروية يوم منى وهو ثامن عشر ذي الحجة فكان الصحابة يهلون لاهلال ذي الحجة وكان ابن عمر يؤخر إهلاله فإذا كان يوم التروية أهلوه ووصل نحو وجهه إلى منى بإهلاله ولذلك قال وأما الإهلال فأن لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى تتبعته به راحلته يريد أن تأخيره الإهلال إلى يوم التروية وترك تقديمه في أول العشر لمن كان مقبلاً بمكة من قاطن أو قادم عن يريده الإحرام منها إنما اختار ذلك لأنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يهل حتى تتبعته به راحلته متوجهاً وأخفى في فعل الحج فرأى عبد الله بن عمر أن إهلاله يوم التروية حين تتبعته به راحلته متوجهاً إلى منى أشبه بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأقرب إلى الاقتداء به من الإهلال في أول ذي الحجة والمقام بمكة إلى يوم التروية ولم يره لوجه حسن لمن كان بغريمكة وقد روى ابن وهب في موطنه عن مالك لا ينبغي لأحد أن يهل بحج أو عمرة ثم يقيم بأرض يهل بها حتى يخرج ورأه ابن عبد الحكم عن مالك ووجه ذلك أن الأهلال إنما هو جابة لمن دعا إلى الحج وتليته للداي وليس المقام من جنس التلبية ولا مما يجب أن يقرن بها وإنما يجب أن يقرن بها المسارعة بالعمل الذي يشاء كلها وهذا كله لمن كان بغريمكة وأما من كان بمكة فقد اختاراً أكثر الصحابة والعلماء الإهلال أول ذي الحجة ورأه ابن القاسم عن مالك وابن عبد الحكم ووجه ذلك أن يستديم المحرم الإحرام ويأخذ بحظ من الشعث على حسب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين أحرم من ميقاته فلما فات أهل مكة الشعث بقطع المسافة عوضاً من ذلك مسافة من الزمان وسيأتي بعده هذا إن شاء الله تعالى وروى أكثر الرواة هذه اللفظة حتى تتبعته به راحلته ومعناه تتبعته من الأرض للقيام وخالفهم عبد الله بن إدريس فرواه عن مالك وجاعاً معه بلفظ الاستواء وليس بمحفوظ ص **مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فيركب فإذا استوت به راحلته أحرم** ش قوله كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فيركب دليل على أن راحلته كانت بقرب المسجد باباً وما اتصل به وبقرّب منه ثم قال فإذا استوت به راحلته أحرم وذلك موافق لما قلناه من أن الإهلال يجب أن يكون عند استواء الراحلة قائمة لمن ركبها مناخة وقد روى هذا الحديث فليح بن سليمان فقال فيه فإذا استوت به راحلته قائماً أحرم ولو كان ممن يركب قائماً على حسب ما يذهله أكثر الحاج اليوم لكان إهلاله إذا استوى عليها ركبا ص **مالك أنه بلغه أن عبد الملك بن مروان أهل من عند مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته** وان أبان بن عثمان أشار عليه بذلك **ش قوله أن عبد الملك بن مروان أهل من عند مسجد ذي الحليفة في ذلك الوقت وفعله مشهور ولا يفعله إلا عن مشاورة أبان بن عثمان ومن كان مثله من أهل العلم والدين وقد اشتهر فعله بذلك اشتهار فعل الخلفاء بحضرة أئمة الأئمة وعلماء الإسلام ولم ينكر ذلك عليه فثبت أنه المعروف المشهور**

رفع الصوت بالاهلال

ص **مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحرث بن هشام عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فأمرني أن أمراً أحبابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالاهلال يريد أحدهما** **ش قوله** أتاني جبريل أخبرني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا الأمر مما أتاه به جبريل وأنه لم يقتصر فيه على ما أداه

وحدثني عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ثم يخرج فيركب فإذا استوت به راحلته أحرم **وحدثني عن مالك أنه بلغه أن عبد الملك بن مروان أهل من عند ذي الحليفة حين استوت به راحلته وان أبان بن عثمان أشار عليه بذلك**

رفع الصوت بالاهلال **وحدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحرث بن هشام عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فأمرني أن أمراً أحبابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالاهلال يريد أحدهما**

اليه اجتهد وقوله أمرني أن أمر أصحاب أومن معي الشك من الراوي ومن معه هم أصحابه لاسيما على ما ذهب إليه جمهور أصحاب الحديث فانهم يقولون فلان له صحبة وان لم يكن رأى النبي صلى الله عليه وسلم إلا مرة واحدة وأما القاضي أبو بكر فذهب إلى أن الصحبة منية على الرؤية وأن اسم الصحابي انما يطلق على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم وكان معه جميع من حج مع النبي صلى الله عليه وسلم فقد صحبه في طريقه وحجه وما قاله أبو بكر أظهر من جهة اللغة غير أن المعروف المشهور عند أصحاب الحديث ونقله الآثار ما قدمناه

(فصل) وقوله أمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإن التلبية من شعار الحج
ومما لا يجوز للحاج ثم تركها في جميع نسكه ومتى تركه في جميعه عامدا أو غير عامد فعليه دم وقال
الشافعي لادم عليه والدليل على ذلك أنه ترك واجبا في الحج فلم يسقط وجوبه عنه إلى غير بدل
كالميت بالمرءة فإن ساءلوا وجوب السبحة والاقال حديث حجة عليهم لأن ظاهر الأمر الوجوب
(فصل) وأما رفع الصوت بالتلبية لما أتت التلبية من شعار الحج كان من سنتها إعلان به ليحصل
المقصود منها كالإذان وليس له أن يرفع صوته حتى يشق على نفسه ولكن على قدر طاقته وبموجب
ما لا يتأدى إليه ص **ح** مالك أنه سمع أهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية
لسمعه المرأة نفسها **ح** ش وهذا كما قال أنه ليس على النساء رفع أصواتهن بالتلبية
لأن النساء ليس شأهن الجهر لأن صوت المرأة عورة فليس عليهن من الجهر إلا بقدر ما تسمع
نفسها وما زاد على ذلك من إسماع غيرها فليس من حكمها والجهر في الصلاة كذلك **ح** قال
مالك لا يرفع المحرم صوته بالأهـل في مساجد الجماعات ليدمع نفسه ومن يليه إلا في مسجد منى
والمسجد الحرام فإنه يرفع صوته فيها **ح** ش وهذا كما قال أن المحرم لا يرفع صوته بالأهـل في غير
مسجد منى والمسجد الحرام من مساجد الجماعات هذا المشهور عن مالك وروى القاضي أبو الحسن
أن ابن نافع روى عن مالك أنه قال رفع صوته بالتلبية في المساجد التي بين مكة والمدينة قال أبو الحسن
هذا وفاقا للشافعي في أحد قوليه وله قول ثان أنه يستحب رفع الصوت بالتلبية في سائر المساجد ووجه
قول مالك المشهور عنه أن المساجد مبنية للصلاة وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن فلا يصح رفع
الصوت فيها بما ليس من مقصودها لأنه لا يتعلق لشئ منها بالحج وأما المسجد الحرام ومسجد الخيف
فلهج اختصاص بهما من الطواف والصلاة أيام منى ولسبب الحج بنيان ذلك استحب رفع الصوت
فيهما بالتلبية **ح** قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية دبر كل صلاة وعلى كل
شرف من الأرض **ح** ش وهذا كما قال أن التلبية مستحبة دبر كل صلاة لأن ذكر الله تعالى
مشرع بأثر الصلوات فيستحب للحاج ما يختص به وما هو شعاره وهو التلبية وهذا حكم جميع
الصلوات المفروضة والمستنونة والنافلة رواه ابن المواز عن مالك

(فصل) وقوله وعلى كل شرف من الارض يريد ما ارتفع منها وقال في الواضحة وفي بطن كل واد وعند لقى الناس وعند انضمام الرافق وعند الابتداء من النوم وانما يريد بذلك ان هذه هي الاحوال التي تقصد بالنبية لان التلبية شعار الحاج فشرع الايتان بها عند التنقل من حال الى حال والله اعلم

﴿ افراد دا الحج ﴾

ص ١٠٠ مالك عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى

• وحدثنى عن مالك أنه
سمع أهل العلم يقولون
ليس على النساء رفع
الصوت بالتلبية لتسمع
المرأة نفسها قال مالك
لا يرفع المحرم صوته
بالاهلال في مساجد
الجماعات ليمع نفسه ومن
يليه الا في المسجد الحرام
ومسجد منى فانه يرفع صوته
فيهما قال مالك سمعت
بعض أهل العلم يستحب
التلبية بركل صلاة وعلى
كل شرف من الارض
﴿ افراد الحج ﴾
• حدثني يحيى عن مالك
عن أبي الاسود محمد بن
عبد الرحمن عن عروة بن
الزبير عن عائشة زوج
النبي صلى

الله عليه وسلم أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل بعمره ومنامن أهل بحجة وعمره ومنامن أهل بالحج وحده وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فأما من أهل بعمره فعل وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر **ش** قولها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع وهو عام عشرة من الهجرة ولم يحج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة غير هذه الحجة حج أبو بكر بالناس عام تسعة وحج النبي صلى الله عليه وسلم بعده عام عشرة وانما سميت حجة الوداع لان النبي صلى الله عليه وسلم وعظمهم فيها وودعهم فسميت حجة الوداع

(فصل) وقولها فنامن أهل بعمره ومنامن أهل بالحج تريدان من نسك منهم كان على هذه الثلاثة الاضرب ولا يصح نسك على غير هذه الوجوه الثلاثة وهي كلها مشروعة جائزة لان النبي صلى الله عليه وسلم أقر عليها وفي قولها بعد هذا التقسيم ان النبي صلى الله عليه وسلم أهل بالحج تخرج بانه أفرد الحج لأنها قد نفيت عنه الصفتين الاخرتين وجعلته ممن كان نسكه الحج وقد اختلف الناس في حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب مالك الى أنه أفردوه وأحد قولي الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري انه قرن الحج والعمره وقال أحمد بن حنبل واسحق وتمتع وهو أحد قولي الشافعي واختاره وأعلى حسب ذلك في الافضل من هذه الصفات وفي الحديث دليل على صحة ما ذهب اليه مالك وعائشة أقعد بالنبي صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بما كان عليه لاسيما وقد تقتضت أصناف النسك وقسعت ثلاثة أقسام قسم قرن الحج بالعمره وقسم أحرم بالعمره وذلك يقتضي افرادها والا كان من القسم الاول وهو قسم القران وقسم أحرم بالحج وذلك يقتضي افرادها والا دخل في القسم الاول وجعلت النبي صلى الله عليه وسلم ممن أحرم بالحج وذلك يقتضي افرادها وقد أجمعنا على أن ما فعله من صفات الحج فهو الافضل

(فصل) وقولها فأما من أهل بعمره فحل تريد بعد أن طاف وسعى بمكة وأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره فلم يحل حتى كان يوم النحر وهو وقت كمال الحج لان أول وقت تحلل الحاج يوم النحر ومن أهل بالحج والعمره فلا ينفعه تمام طوافه وسعيه في جواز تحله من عمرته لانه لما قرن بين النسكين لم يصح تحله من أحدهما الا بتحلله من الآخر لانه قد صار حكمهما حكم النسك الواحد والله أعلم **ص** مالك من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد الحج **ح** مالك عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال وكان يتجافى حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج **ح** وحدثنى عن مالك من أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال وكان يتجافى حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج **ح** وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون من أهل بحج مفردة ثم بدله أن يهل بعده بعمره فليس له ذلك قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا

الله عليه وسلم أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فنامن أهل بعمره ومنامن أهل بحجة وعمره ومنامن أهل بالحج وحده وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فأما من أهل بعمره فعل وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر **ح** وحدثنى عن مالك من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج **ح** وحدثنى عن مالك من أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال وكان يتجافى حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج **ح** وحدثنى عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون من أهل بحج مفردة ثم بدله أن يهل بعده بعمره فليس له ذلك قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا

وان أحرم بعجتين أو عمرتين كان محرماً بواحدة ولا يلزمه في شيء من ذلك قضاء ولادم قلله القاضي أبو الحسن وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري تزمان جميعاً في ذلك كله ويكون محرماً بهما حتى يتوجه في السفر فترتفع أحدهما وعليه قضاء ما أردف من قابل والدم ودليلنا أن هاتين عبادتين لا يصح المضي فيهما بوجه فوجب أن لا يصح الدخول فيهما ولا رداف أحدهما على الأخرى أصله إذا نوى في رمضان أن يسومه عنه وعن نذره والله أعلم

﴿ القرآن في الحج ﴾

﴿ القرآن في الحج ﴾

حدثني يحيى عن مالك

عن جعفر بن محمد عن أبيه

أن المقداد بن الأسود

دخل على علي بن أبي

طالب بالسقيا وهو ينزع

بكرات له دقيقاً وخبطاً

فقال هذا عثمان بن عفان

بنى عن أن يقرن بين الحج

والعمرة فخرج علي بن

أبي طالب وعلى يديه أثر

الدقيق والخبط لما أنسى

آخر الدقيق والخبط على

ذراعيه حتى دخل على

عثمان بن عفان فقال أنت

تهي أن يقرن بين الحج

والعمرة فقال عثمان ذلك

رأى فخرج علي مغضباً

وهو يقول لبيك اللهم

بحج وعمرة معا قال مالك

الامر عندنا أن من قرن

الحج والعمرة لم يأخذ من

شعره شيئاً ولم يحلل من شيء

حتى ينحر هديان كان معه

ويحل

ص مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن المقداد بن الأسود دخل على علي بن أبي طالب بالسقيا وهو ينزع بكرات له دقيقاً وخبطاً فقال هذا عثمان بن عفان بنى عن أن يقرن بين الحج والعمرة فخرج علي بن أبي طالب وعلى يديه أثر الدقيق والخبط لما أنسى آخر الدقيق والخبط على ذراعيه حتى دخل على عثمان بن عفان فقال أنت تهي أن يقرن بين الحج والعمرة فقال عثمان ذلك رأى فخرج علي مغضباً وهو يقول لبيك اللهم بعمرة وحجة معا ش السقيا موضع وقوله ينزع وينزع لغتان معناهما يلقم الخبط بكرات له يعنى نواقية فقال المقداد هذا عثمان بن عفان بنى عن أن يقرن بين الحج والعمرة انكار النبي عثمان عن القرآن ولعل عثمان انما نهى عنه على حسب ما نهى عمر بن الخطاب عن المتعة لا على وجه التعريم ولكن على وجه الحض إلى الأفراد الذي هو أفضل لحمل ذلك المقداد على المنع التام أو خاف أن يحمل منه على المنع التام فيترك الناس العمل به جلة حتى يذهب حكمه وينقطع عمله فقال عثمان ذلك رأى بر بدت فضيل الأفراد عليه ومعنى ذلك أنه رأى أنه لا نه ليس فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله فخرج علي مغضباً يدكارها لقول عثمان ونهيه عن القرآن يقول اللهم لبيك بعمرة وحجة معا ففرق بين العمرة والحج ليعي حكم هذه السنة وعلى بامرها وكل مجتهد يد للخبر رضي الله عنهم أجمعين وانما أعلن على بذكر العمرة والحج لانه قصداً لظهور القرآن ولو اجتزأ بمجرد النية في نسكه قارنا كان أو مفرداً بحج أو عمرة لاجزاء وقد اختلف العلماء في النطق بنفس النسك فروى عن عبد الله بن عمر أنه كان يرى ترك التسمية وقال أليس الله يعلم ما في نفسك وروى عن عائشة أنها كانت تسمى وروى عن عطاء أنه قال لا تجزئ النية وليس اسناده عنه هناك والدليل على اجزاء النية أن هذه عبادة فوجب أن تلزم بالدخول فيها دون تسميتها كالصلاة والصوم وغيرها من العبادات

(فصل) وقول علي لبيك بعمرة وحجة معا قدم العمرة في اللفظ والنية وبه قال مالك واحتج ابن المواز في ذلك بأن العمرة يردف عليها بالحج ولا تردف هي على الحج ووجه ذلك أن العمرة لما صبح ارداف الحج عليها ولم يصح اردافها على الحج اختير تقديمها في النية لصحة ورود الحج على الاحرام بها وقد روى أبو عيسى هذا الحديث بلفظ تقديم الحج على العمرة وقد قال ابن حبيب ان علي بن أبي طالب كان مهلاً بعمرة فلما سمع من عثمان ما سمع أردف عليها حجة وتقديم العمرة في لفظ الحديث أصح من جهة الرواية ومن جهة المعنى والله أعلم ولو قدم الحج على العمرة في اللفظ فقد قال الشيخ أبو بكر في شرحه يجوز معنى ذلك أنه نواها جميعاً والله أعلم ص قال مالك الامر عندنا أن من قرن الحج والعمرة لم يأخذ من شعره شيئاً ولم يحلل من شيء حتى ينحر هديان كان معه ويحل

بمضى يوم النحر **ش** وهذا كما قال ان من قرن بين الحج والعمرة فانه لا يصح أن يتحلل من شيء من احرامه حتى يحل من جميعه وذلك لا يكون الا بمضى يوم النحر وهذا معنى قرأه أن يفرق بين التمسكين ويكون احرامه وفعلة لها لا ينقض بشئ من ذلك ولا يتغير لاحد نسكه ولو انفصل أحدهما من الآخر لما كان قرأوا نأخذ ذلك مثل الطهارة المغيرة والكبرى لا يصح اذا نأواهما أن يتم احدهما دون الاخرى على الظاهر من المذهب وان كانت احدهما أو عب من الاخرى ووجه ثان ان التحلل ينافي الاحرام فلا يصح أن يحل من عمرته وهو باق على احرام حجه

(فصل) وقوله حتى ينحر هديان كان معموا يحل بمضى يوم النحر يريد ان التحلل من الحج لا يكون الا بمضى يوم النحر واذا لم يصح أن يتحلل من عمرته حتى يحل منها وتحلل بالحلالي بمضى النحر لا يكون بعد نحر هديه فان تحلله من العمرة لا يكون الا في ذلك المقام وفائدة هذه المسئلة ان أفسد نسكه بجماع بعد طوافه وسعيه لم يرتبه وحجته قبل أن يتحلل برى الجرة وأفاته الحج على ذلك فان عليه قضاء عمرة أو حجة مفترقتين ولا تسقط عنه العمرة لقام طوافه وسعيه لانه ان جميع العمل يحصل التمسكين ولا يصح أن يحل من احدهما حتى يحل من الاخرى **ص** مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع خرج الى الحج فحل أصحابه من أهل بصرى وجمع من جمع الحج والعمرة فلم يحل وأما من كان أهل بعمرة أو جمع الحج والعمرة فلم يحل وأما من كان أهل بعمرة فلم يحل **ش** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع خرج الى الحج ظاهر ان مقصوده الحج خاصة لانه انما قصد الى الاخبار على معنى سفره فلو كان عمره ما بعمرة مع الحج لذكر ذلك في مقصوده سفره كما ذكر الحج وقد تقدم تفسير باقي الحديث قبل هذا **ص** مالك انه سمع بعض أهل العلم يقولون من أهل بعمرة ثم بدا له أن يحل بجمع معها فذلك له ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة وقد منع ذلك عبد الله بن عمر حين قال ان حددت عن البيت صنعت كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التفت الى أصحابه فقال ما امرهما الا واحد أشهدكم اني قد أوجبت العمرة مع الحج قالوا: أهل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع بالعمرة ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا **ش** قوله من أهل بعمرة ثم بدا له أن يحل بجمع معها فذلك ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة يريد ان من أهل بالعمرة ثم أراد أن يردف الحج على العمرة فيكون قارنا لها فذلك له ووجه ذلك ان لا رداف الحج على العمرة وادخاله عليها فإذ لم يحل لا يكون في العمرة المفردة من الوفوف بعرفة وغير ذلك من الاحكام التي ينفردها الحج وقد اختلفت الرواية عن مالك في الوقت الذي يجوز اليه ارداف الحج على العمرة فيه فقال في الموطأ في هذا الحديث ذلك ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة وهذا يقتضي ان له ذلك ما لم يكملها وقال ابن القاسم ذلك ما لم يكمل الطواف فإذا طاف وركع الركعتين لم يكن قارنا ولم يصح الرداف وقال أشهب وابن عبد الحكم له ذلك ما لم يفرع في الطواف فإذا فرغ فيه لم يكن ذلك له وقد حكى القاضي أبو محمد هذه الثلاثة الأقوال رواية عن مالك ووجه قوله ان ذلك ما لم يكمل السعي ان السعي ركن مقصود من العمرة فصح ارداف الحج عليها ما لم يكمل أصله الطواف ووجه اختيار ابن القاسم ان طواف الورد ليس من أركان الحج فإذا أردف الحج لسبب التماس بالسعي لم يفته من أركان الحج فإذا فرغ في السعي فقد فاته ركن من أركان الحج وهو السعي لانه قد فاتته للعمرة ومضى جزء من أجزاء الحج فلا يصح افتتاح

بمضى يوم النحر **و** وحدثنى عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع خرج الى الحج فحل أصحابه من أهل بصرى وجمع من جمع الحج والعمرة فلم يحل وأما من كان أهل بعمرة أو جمع الحج والعمرة فلم يحل وأما من كان أهل بعمرة فلم يحل **و** وحديثي عن مالك انه سمع بعض أهل العلم يقولون من أهل بعمرة ثم بدا له أن يحل بالحج معها فذلك له ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة وقد منع ذلك ابن عمر حين قال ان حددت عن البيت صنعت كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التفت الى أصحابه فقال ما امرهما الا واحد أشهدكم اني قد أوجبت الحج مع العمرة قالوا: أهل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع بالعمرة ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا

الحج حينئذ وجه قول أشهب أن المقصود بالأحرام بالعمرة الطواف والسعي وهو الذي يتقدر بهما وأما الأحرام فلا يتقدر بزمان ولا مكان وإنما أراد الطواف والسعي فله الارتفاع في كل ما يتلبس بالمقصود وهو الطواف فإذا تلبس به لم يكن له الارتفاع لانه قد شرع فيه للعمرة خالما ولا يصح أن يكون السعي للحج مبنيا على طواف لغيره من النسك ففات بذلك ارتفاع الحج

(فصل) وقوله وقد صنع ذلك عبد الله بن عمر يريد أنه أرفد الحج على العمرة بعد أن شرع في الطواف لأن عبد الله بن عمر إنما أرفد الحج على العمرة في طريقه إلى مكة بقرب أسرارها وما وجد تقدم ذكر ذلك

(فصل) وقول عبد الله بن عمران صدقت عن البيت صنعت كما صنعتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أحرم بالعمرة وهو خائف أن يصد عن البيت لأجل الفتنة التي بلغت وقال ذلك بمعنى أن صنعت كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عام الحديبية إذ صدّهم المشركون عن البيت فخلق صلى الله عليه وسلم ونحر هديه وحل حيث حبس فلذلك أقدم عبد الله بن عمر على الأحرام بالعمرة مع تخوفه أن يصد عن البيت ثم نظر فرأى أن حكم العمرة في ذلك حكم الحج فالتفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما عندي إلا واحد يريد الحج والعمرة وهذا نصير مع القياس والحق الحج بالعمرة من وجه النظر دون نص فقال عبد الله بن عمر أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة فأردف الحج على العمرة وإنما معنى إشهاده لهم على ذلك ليعلموا ما صار إليه من ذلك فيقتدي به من فرضه التقليد أو ينبه على النظر من هو من أهل النظر والاجتهاد

(فصل) وقول مالك وفاة أهل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع بالعمرة يريد أن منهم من أهل بالعمرة وقد تقدم ذلك مسنداً فقال صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة أعلام منه صلى الله عليه وسلم يجوز أن يردف الحج على العمرة في مثل ذلك الحال التي كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها وفيه أمر بالقران على رأي من رأى القران أفضل من التمتع أو أباحه على رأي من رأى أن التمتع أفضل وإنما خص بذلك من كان معه هدى لما يلزم القارن من الهدى وإن كان للهدي بدل من الصوم لأنه يشق في السفر وكثرة الشغل وهذا لمن كان معه حيوان يصلح للهدي لم يوجب به بعد ولم يقدّمه أو بمن هدى فيقال له أن يردف الحج ويسوق الهدى وأما من كان معه هدى فساقيه فإليه فلا يخلو أن يسوقه عن تطوع أو واجب فإن كان ساقه عن تطوع ثم أراد أن ينحره عن قرانه فهل يجزئه ذلك أم لا روى ابن المواز عن مالك أنه يرجو أن يجزئه أن فعل وكان الأقيس أن لا يجزئ إلا أن مالكاً وأصحابه لم يختلفوا في أن هذا يجزئ عن دم القران واختلفوا في إجزائه عن دم المتعة فقال ابن القاسم عن مالك أرجو أن يجزئ هو وغيره أحب إلى منه وقال عبد الملك لا يجزئ لمتعته ورواه أشهب عن مالك وهي لابن القاسم في المرونة قال النفاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي أقيس في المسئلتين وقد رأيت من أصحابنا من أشار إلى ذلك (مسئلة) وإن كان ساق الهدى الذي معه بأن كان لشئ وجب عليه فأراد أن يصرفه لقرانه أو متعته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم لا يحمل حتى يحمل منهما جميعاً نهى عن أن يحمل من طواف وسعي بعد أن أرفد الحج على العمرة وإن كان قد أدخله على العمرة حتى يحمل منهما جميعاً يوم النحر لأن الحل ينافي الأحرام فلما استحال إحلاله بالعمرة مع بقائه على الأحرام كان جميع الأحرام

مشتراكها ولولا أن مقتضى القرآن اشتراك النسكين لما أجزأ طواف واحد وسعى واحد لهما للاجتماع على أنه لا يجزى ببعض طواف ولا ببعض سعي لمن أفرده حجه ولا لمن أرفق عمرته

﴿ قطع التلبية ﴾

ص ﴿ مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه ﴿ ش قوله لأنس وهما غاديان من منى إلى عرفة بين المأزمين وكره مالك أن يمر من غير طريق المأزمين فان مر على غيره فلا شيء عليه لأنها ليست من المناسك وإنما اختار أن يسلك على سبيل الإقتداء والتبرك

(فصل) وقوله كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم يريد من التلبية والذي كره أن كان أنس قد شهد ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له أنس كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه وذلك بدل على إباحة الأمرين وقد روى محمد عن مالك فيمن غدا من منى إلى عرفة له أن يكبر وله أن يلبي وقال قد كان القوم يلون ويكبرون ص ﴿ مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان يلبي في الحج حتى إذا زاغت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية ﴿ قال مالك وذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا الشمس من يوم عرفة قطع التلبية هذا محتمل أن يفعله استحبابا وقد اختلف قول مالك فيما يستجبه من ذلك فروى عنه ابن المواز يقطع التلبية إذا زاغت الشمس وروى عنه ابن القاسم يقطع التلبية إذا راح إلى المصلى وروى عنه أشهب يقطع التلبية إذا راح إلى الموقف واختاره سحنون وروى عنه ابن المواز يقطع التلبية إذا وقف بعرفة وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع التلبية حتى يرى أول جرة من جرات العقبة يوم النحر والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك مما تعلق به أصحابنا أن التلبية إجابة الداعي بالحج فإذا انتهى إلى الموضع الذي دعى إليه فقد أكمل التلبية فلا معنى لاستدائها بعد ذلك ووجه القول الأول ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يزل يلبي حتى رى جرة العقبة ومن جهة المعنى أن التلبية إجابة من دعا إلى الحج فلو أراد به الإجابة إلى أول العمل لانقطع بالأحرام أو بأول الطواف أو بآخر العمل وهو أول التهلل برى جرة العقبة ولو أراد به الإجابة إلى أول مواضع الحج عملا فإنه يجب أن يقصر على موضع الأحرام أو مكة فإن أراد به آخر مواضع الحج عملا فهو منى وأما عرفة فليست أول ذلك ولا آخره فلا تعلق لقطع التلبية بها وأكثر ما رأيت قطع الناس بعرفة وما نفعه الحديث أظهر عندى وأقوى في النظر والله أعلم وقال الشيخ أبو القاسم بإثر قول مالك في التلبية ألا أن يكون أحرم بالحج من عرفة فيلبي حتى يرى جرة العقبة فعمل الحديث على من هذا حكمه ولعله تأول قول الراوى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رى جرة العقبة أنه أمر بذلك والله أعلم ص ﴿ مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف ﴿ وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف

﴿ قطع التلبية ﴾
* حدثني يحيى عن مالك عن عبد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه * وحديثي عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب كان يلبي بالحج حتى إذا زاغت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال مالك وذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا * وحديثي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف * وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف

بالبیت وبين الصفا والمروة ثم يلبي حتى يغدو من منى الى عرفة فاذا غدا ترك التلبية وكان يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم **س** قوله كان يترك التلبية في الحج اذا انتهى الى الحرم وكان يتركها في العمرة اذا دخل الحرم متقارب المعنى فأما الحاج فقد اختلف قول مالك فيه فروى عنه ابن المواز انه ان كان من أهل الميقات فانه يقطع التلبية في أول الحرم وروى من مالك يقطعها اذا دخل مكة وروى أشهب لا يقطعها وان دخل الحرم ولكن يقطعها في الطواف وجهر رواية ابن المواز مراعاة طول مدة الاحرام والتلبية فمن أحرم من الميقات قطع التلبية اذا دخل الحرم لان وصوله الى الحرم من أول عمل مناسكه لانه بذلك يجمع بين الحل والحرم وان أحرم من الحرم استدام التلبية ليدوم أمر تنبيته ووجهر رواية من روى يقطعها عند دخول مكة أن ذلك وقت الشروع في الطواف والاغتسال له فترك التلبية له الى الفراغ منه مستحب ووجهر رواية أشهب ان المسافة كلها مسافة تلبية وانما يؤمر بتركها في الطواف خاصة لانها عبادة من شرطها الطهارة ولها تعلق بالبیت كالصلاة

(فصل) وقوله حتى يطوف ويسعى بين الصفا والمروة يريدانه كان يستديم التلبيح حتى يتم الطواف والسعي وقد اختلفت الرواية عن مالك في وقت معاودة التلبية فروى ابن المواز في كتابه يباودها بعد السعي وروى أشهب عن مالك يعاودها بعد الطواف وجهر رواية أشهب أن الطواف عبادة متعلقة بالبیت فلذلك استحب فيها ترك التلبية وأما السعي فلا تعلق له بالبیت ووجهر رواية ابن المواز ان السعي ركن من أركان أفعال الحج فشرع فيه ترك التلبية كالطواف والوقوف بعرفة (فصل) وقوله ثم يلبي حتى يغدو من منى الى عرفة فاذا غدا ترك التلبية يجمع على أن هذا كان يفعله عبد الله بن عمر مع تجويزه التلبية بعد الغدو الى الوقت الذي شرع تركها فيه وقد تقدم من قول مالك ان شاء كبر وان شاء لم يلبي

(فصل) وقوله وكان يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم ولم يفرق بين الالهلال من الميقات وغيره وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى وقد اختلفت أقوال أصحابنا في ترك التلبية في الحج عند دخول الحرم لمن أهل من الميقات ولم يختلف في العمرة وذلك لقصر مدة العمرة وانها أقل عملا من الحج **ص** مالك عن ابن شهاب انه كان يقول كان عبد الله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبیت **س** قوله معنى ذلك ان عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية حين الطواف الا أنه كان يعاودها في الحج بعد الطواف والسعي وقد روى ذلك مفسرا **ص** مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنزل من عرفة بغمرة ثم تحولت الى الاراءة وكانت عائشة تهل ما كانت في منزلها ومن كان معها فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف تركت الالهلال قالت وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة ثم تركت قالت فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الجحفة فتقيم بها حتى ترى الهلال فاذا رأت الهلال أهلت بعمرة **س** قوله كانت تنزل من عرفة بغمرة ثم تحولت الى الاراءة يقتضي أن غمرة من عرفة وان الاراءة موضع غيره وذكر جماعة من أصحابنا أن غمرة والاراءة شيء واحد وانما غمرة موضع الاراءة بعرفة فان لم يكن ما قالوه مخالفا للحديث فان معنى الحديث انها كانت تنزل في موضع من غمرة ثم تحولت من موضعها ذلك الى منبت الاراءة بغمرة وهذا على معنى أنه أرفق في النزول والتصرف وكل ذلك واسع أن ينزل الانسان من عرفة حيث شاء وجرى العمل بنزول الامام بغمرة

(فصل) وقوله وكانت تهل ما كانت في منزلها تريد انها كانت تلبي الى أن تركب متوجهة الى

بالبیت وبين الصفا والمروة ثم يلبي حتى يغدو من منى الى عرفة فاذا غدا ترك التلبية وكان يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم **س** وحديثي عن مالك عن ابن شهاب انه كان يقول كان عبد الله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبیت **س** وحديثي عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنزل من عرفة بغمرة ثم تحولت الى الاراءة قالت وكانت عائشة تهل ما كانت في منزلها ومن كان معها فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف تركت الالهلال قالت وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة ثم تركت ذلك فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الجحفة فتقيم بها حتى ترى الهلال فاذا رأت الهلال أهلت بعمرة

الموقف ويحتمل أن تريد إلى الصلاة ووصفته بأنه رواح إلى الموقف لأن المقصود بذلك إرواح إلى
الموقف والمصلى بقرب الموقف والروح اليهما واحد وانما إرواح بعد ذلك من الموقف إلى المصلى
(فصل) وقوله وكانت عائشة تقيم بعد الحج من مكة في ذي الحجة تريد أن اهتلاها بالعمرة كان
بعد كمال حجبها وذلك لا يكون إلا بعد الأفاضة وبعد الانصراف من منى وقدرى ابن الموازع عن
عائشة منع العمرة يوم النحر وأيام التشريق لمن حج قال مالك في المدونة شكره العمرة لمن حج
يوم النحر وأيام التشريق حتى تغيب الشمس من آخرها سواء تعجل في يومين أو تأخر قال الشيخ
أبو القاسم في تفرغ من حج فلا يعمد حتى يفرغ من حجه ومن روى في آخر أيام التشريق فلا
يعتمر حتى تغرب الشمس فأشار إلى أن هذا حكم من تأخرون من تعجل وجه قول مالك أنها
أيام مختصة بعمل الحج فيكره لمن تعجل أن يترك التماس على تمام عمل حجه ويتعجل قبل ذلك
ليشرع في عمل نسك آخر مختص بهذه الأيام (فرع) فمن أحرم من الحج بعمرة في ثالث أيام
التشريق بعد أن حل فلا يجوز أن يحرم بها قبل أن يرى أو بعد أن يرى فإن أحرم قبل الرمي ففي
المدونة عن ابن القاسم لا يلزمه الإحرام ولا شيء وإن أحرم بها بعد الرمي ففي المدونة لا يحرم بها حتى
يفرغ من حجه فإن أحرم بها في هذه الأيام لم يلزمه وقال الشيخ أبو القاسم تلزمه العمرة إن أحرم
بها بعد الرمي ويمضي فيها حتى يهبط بعد غروب الشمس ولا يجوز له إتمامها قبل غروب الشمس
وهذا يقتضي منافاة اليوم لعمل العمرة دون الإحرام بها وأما من جعل التحميم من عمل الحج
فيلزمه أن لا يحرم بها قبل إتمام ذلك وهو ظاهر قوله في المدونة إن أحرم بها في هذه الأيام لم يلزمه
ويحتمل قول ابن الجلاب أن يكون على قول من لا يرى التحميم من عمل الحج والله أعلم وأصل
ذلك ما روى عن عائشة في الحديث المسند قبل هذا فلما كانت ليلة الحصة أرسل معي عبد الرحمن
فأهلت بعمرة مكان عمرى (فرع) وهل ذلك لمن يريد أن يعمره في المعمر أم لا ففي كتاب
محمد في ذلك وإيتان أحدهما قال مالك ولا بأس أن يعمره في المعمر عمرة أخرى فتكون
العمرتان في سنتين قال ابن القاسم ثم استنقله مالك وقال لا يعجبني لكل من حج وهو يريد عمرة
المعمر وكراهة شديدة وجدر واية الجواز ما احتج به من أنهما عمرتان في سنتين فجواز ذلك كما
لوتباعهما بينهما ووجه واية المنع تقارب ما بين العمرتين في الزمان والتباعد مشروعه بينهما
على قوله إن العمرة في العام مرة (مسئلة) فإذا قلنا أنه لا يعمد إلا واحدة عمرة في ذي الحجة أو
عمرة في المعمر فقد قال مالك العمرة في المعمر أحب إلى وذلك على حسب ما انتقلت إليه عائشة
وجه ذلك الاتيان بالعمرة في غير أشهر الحج وهذا على قول من قال إن أشهر الحج شوال وذو القعدة
وذو الحجة وأما على قول من قال إن العشرين من ذي الحجة ليست من أشهر الحج فيجوز أن
يكون الأمر أن سواء ويحتمل أن يقال على هذا إن تأخير العمرة إلى المعمر أفضل للفصل بين
النسكين وإبعاد ما بينهما (مسئلة) وأما أهل الآفاق ممن لم يصح في المدونة عن مالك لهم أن يحرموا
بالعمرة في أيام التشريق وليسوا كحاج أهل منى ولم يذكر يوم النحر فيحتمل أن ينفعه بالمنع لما
كان يوم الحج الأكبر ويحتمل أن يكون حكم يوم النحر في ذلك حكم أيام التشريق وهذا الذي
حكاه القاضي أبو محمد في الاشراف عن المذهب قال ابن القاسم في المدونة وسواء كان إحلاله من
عمرته في أيام منى أو بعدها وهذا يقتضي أن اليوم لا ينافي عمل العمرة وانما ينافي عمل الحج لأن إحرامه
بالحج يقتضي استيعاب هذه الأيام بعمل الحج فليس له صرف ذلك إلى نسك آخر والله أعلم من

يقتضى الخروج الى الحل للوقوف بعرفة فلا معنى للخروج الى الحل للاحرام (مسئلة) فمن أهل
منهم من الحل فقد روى ابن القاسم عن مالك في المدونة لاشئ عليه وان لم يعد الى الحرم وهذا زاد ولم
ينقص وهذا عندى فمين عاد الى الحرم ظاهراً فاما من أهل من الحل وتوجه الى عرفة دون دخول
الحرم أو أهل من عرفة بعد أن توجه اليها حالاً لم يدا للحج فانه نقص ولم يزد وانما لم يجب عليه الدم
على هذا القول لان مكة ليست في حكم الميقات لان المواقيت انما وقعت لئلا يدخل الحرم الى البيت
الاحرام فمن كان عند البيت فليس له ميقات بدليل ان المعية لا يحرم والمواقيت يستوي في الاحرام
منها الحج والعمرة (فرع) ومن أين يحرم من أحرم بالحج من مكة روى أشهب عن مالك يحرم من
داخل المسجد وروى ابن حبيب عنه يحرم من باب المسجد وجه رواية أشهب ان هذا المسجد
مخصوص بالاهلال ومتعلق بأركان الحج فلذلك كان الاحرام منه وليس كذلك سائر المساجد فانها
مبنية للصلاة فلم يشرع بالاهلال بها الا ترى ان المسجد الاحرام يرفع فيه الصوت بالاهلال دون سائر
المساجد ووجه قول ابن حبيب ان الاحرام بالنسك انما يكون حين الاخذ في التوجه اليه كالا حرام
من مسجد الميقات

(فصل) وقوله لا يخرج من الحرم يقتضى ان احرامه من جميع الحرم جباح وان اختير الاحرام من
داخل المسجد أو باب المسجد فمن أحرم من الحرم فلا شئ عليه وقد روى ابن الزبير عن جابر أمرنا
النبي صلى الله عليه وسلم لما أحلنا أن نحرم اذا توجهنا الى منى فأهلنا من الاطح ص قال
مالك ومن أهل من مكة بالحج فليؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى
وكذلك صنع عبدالله بن عمر ش ومعنى ذلك ان الطواف الذي هو ركن من أركان الحج
انما هو طواف الافاضة فأما طواف الورد فليس ركن من أركان الحج وانما هو الورد على البيت
بالنسك كتحية المسجد بالركعتين وهذا أوكد الا ترى ان المسجد لا يحتاج الى وداع والبيت قد
شرع فيه الوداع فاذا أحرم من مكة فليس عليه طواف وروداً لانه لم يرد من جهة من الجهات سواء
أحرم بالحج من مكة يوم التروية أو قبله أو بعده ووجه ذلك ان حكم مناسك الحج والعمرة أن يؤتى بها
بعد الجمع بين الحل والحرم فمن أحرم من الحرم لم يجز أن يطوف ويسعى لان فعله ذلك يكون قبل
الجمع بين الحل والحرم فاذا رجع من عرفة جاز له ذلك لان الجمع بينهما قد وجد (مسئلة) اذا ثبت ذلك
فانه يتأخر السعي بين الصفا والمروة الى أن يعود من منى للافاضة لان من شرط السعي أن يعقب
طوافاً واجباً ولا يجب على الحاج المحرم من مكة طواف الاطواف الافاضة ومن قدم الطواف بالبيت
والسعي فباخروج الى عرفة في المدونة لا يجزئه ذلك وليعد الطواف والسعي بعد الرجوع من عرفة
فاذا لم يعد مما حتى خرج الى بلده فعليه الهدى وذلك أي سر شأنه ووجه ذلك انه لما أتى بالسعي بعد
طواف غير واجب لزمه أن يعيد بعد طواف واجب فاذا فاتته ذلك فخرج الى بلده لزمه الهدى لما
أدخل فيه من النقص بالاتيان له بعد طواف غير واجب ص سئل مالك عن أهل بالحج
من أهل المدينة أو غيرهم من مكة لهلل ذى الحجة كيف يصنع في الطواف قال أما الطواف الواجب
فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة وليطف ما بداهه وليصل ركعتين كلما طاف
سبعاً وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أهلوا بالحج فأخروا الطواف بالبيت
والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى وفعل ذلك عبدالله بن عمر فكان يهل لهلل ذى الحجة
بالحج من مكة ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وهذا

ومن أهل من مكة بالحج
فليؤخر الطواف بالبيت
والسعي بين الصفا والمروة
حتى يرجع من منى وكذلك
صنع عبدالله بن عمر وسئل
مالك عن أهل بالحج من
أهل المدينة أو غيرهم من
مكة لهلل ذى الحجة كيف
يصنع بالطواف قال أما
الطواف الواجب فليؤخره
وهو الذي يصل بينه وبين
السعي بين الصفا والمروة
وليطف ما بداهه وليصل
ركعتين كلما طاف سبعاً
وقد فعل ذلك أصحاب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الذين أهلوا بالحج
فأخروا الطواف بالبيت
والسعي بين الصفا والمروة
حتى رجعوا من منى وفعل
ذلك عبدالله بن عمر فكان
يهل لهلل ذى الحجة بالحج
من مكة ويؤخر الطواف
بالبيت والسعي بين الصفا
والمروة حتى يرجع من منى

كما قال ان من أهل الحج من مكه وبقى بعد اهلاله بها أيلما فان له أن يطوف تطوعا ماشاء وقوله وأما الطواف الواجب فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة كلام فيه تجوز لان التأخير هنا بمعنى الاسقاط لان طواف الورد سقط جملة على ما ذكرناه فلا يفعل ولو كان مؤخر على الحقيقة الآتي به بعد ذلك والله أعلم

(فصل) ونسب طواف الورد والطواف الواجب لانه واجب على الوارد وليس يجب بمجرد الحج ولو كان من أركان الحج لما سقط عن أحرم من مكه ولا على المراهق فان أخره الوارد المدرك فقد قال ابن القاسم عليه دم وقال أشهب لاشئ عليه وجه قول ابن القاسم ان هذا نسك قد وجب عليه في حجه فاذا تركه حتى فات مع القدرة عليه فعليه الدم أصل ذلك روى الجار ووجه قول أشهب ان كل ما لا يجب بتركه الدم على من أحرم من مكه فانه لا يجب به الدم على من أحرم من غير مكه أصل ذلك طواف الوداع *

(فصل) وقوله وليطف ما بداله يريد من التطوع فان الطواف مشروع مستحب التنفل به لمن لم يكن عليه طواف واجب وقوله وليصل ركعتين كلما طاف سبعا فيه مسائل غيرا نثنا ذكر منها ما تعاقب بظاهر هذا اللفظ ونؤخر سائرهما الى مواضعها ان شاء الله تعالى فن ذلك ان من حكم الطواف أن تتبع ركعتان لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين (فرع) وقال القاضي أبو محمد انها سنة ويجب بقواتها الدم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي انها واجبة في الطواف الواجب ويجب بالدخول في التطوع والله أعلم

(فصل) وقوله وقد فعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أهلاوا بالحج من مكه فأخروا الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى يريد الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فن أحرم بعمره وحل من عمرته بمكة ثم أحرم بالحج من مكه فانهم لم يطوفوا بصحبهم حتى رجعوا من منى

(فصل) وقوله وفعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لللال ذي الحجة من مكه فذكر خلاف ما تقدم من روايته عنه انه كان لا يهل الا يوم التروية وهذا يقتضي اختلاف فعله والله أعلم ص * وسئل مالك عن رجل من أهل مكه هل يهل من جوف مكه بعمره قال بل يخرج الى الحل فيحرم منه * ش وهذا كما قال ان المسكى لا يحرم بالعمره من الحرم وانما يحرم بهما من الحل بخلاف الحج والاصل في ذلك حديث عائشة قالت فدعا به الرجن بن أبي بكر فقال اخرج باخلك من الحرم فلتهل بعمره ومن جهة القياس ان النسك من شرطه الجمع بين الحل والحرم وجميع أفعال العمره في الحرم فلو أحرم بهما من الحرم لما جمع فيها بين الحل والحرم وانما جاز ذلك في الحج لانه لا بد فيه من الخروج الى الحل للوقوف بعرفة (فرع) فان أحرم المعتمر من الحرم لزمه الاحرام وعليه أن يخرج الى الحل فيدخل منه مهلا بالعمره قاله مالك ووجه ذلك ما ذكرناه من ان سنة العمره أن يبدأ بهما من الحل ويكون انتهاؤه في الحرم لقوله تعالى ثم محلها الى البيت العتيق فاذا ابتدأها من الحرم فقد ابتدأها من غير الميقات الواجب لها فزمت بالدخول فيها ووجب استدراك ما يجب من شرطها من الجمع بين الحل والحرم (مسئلة) فان كان قارنا فهل يهل من الحرم أم لا اختلف أصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم لا يهل من الحرم وقال سحنون له أن يهل من الحرم وجر رواية ابن القاسم ان هذا مهل بعمره فوجب

* وسئل مالك عن رجل
من أهل مكه هل يهل من
جوف مكه بعمره قال بل
يخرج الى الحل فيحرم منه

أن يكون أهله من الحل كالمفرد ووجه قول سحنون أن النسكين متى اجتمعا فإن الحكم للحج
أصل ذلك سائر الأفعال والله أعلم

﴿ ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن زياد بن أبي
سفيان كتب إلى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هديا حرم
عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى وقد بعثت به هدى فاكتبني إلى بامرئك أو امرئ صاحب
الهدى قالت عمرة فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس وإنما قلت قلنا هدى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يهدي ثم قلنا هار رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي ثم بعث بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله حتى ينحر الهدى ﴿ ش قول عبد الله
ابن عباس من أهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج يقتضي ظاهره أن من قلده هديه ليبعث به حرم
عليه ما يحرم على الحاج من الطيب واللباس والقاء التفت وجاع النساء وغير ذلك من موانع الاحرام
وذهب جماعة الفقهاء إلى أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك وكذلك قالت عائشة واحتجبت في ذلك بفعل
النبي صلى الله عليه وسلم وحى أعلم الناس به وماروته في ذلك يجب أن يصار إليه ولذلك كانت تسئل
عنه ويلجأ إليها في معرفته

(فصل) وقوله وقد بعثت بهدى فاكتبني إلى بامرئك أو امرئ صاحب الهدى يريد أنه قد نزع ما يرم
من بعث بهديه وقد أنكر ما قاله ابن عباس من لزومه اجتناب محظورات الاحرام ولم يكن عنده في
ذلك نص يرد به قوله ولا كان ممن يرد بنظره نظر ابن عباس فأراد أن يعتمد على ما عنده عائشة رضي
الله عنها في ذلك

(فصل) وقول عائشة ليس كما قال ابن عباس رد لقوله وإظهار الخلفته واحتجبت على ذلك بفعل
النبي صلى الله عليه وسلم وأعلمته أنها المباشرة له وذلك يؤكد معرفته واستيقانها لعمه لأن الراوى
إذا باشر القضية رجعت روايته على رواية من لم يباشرها

(فصل) وقولها ثم قلنا هار رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي ثم بعث بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله حتى ينحر الهدى
استباح محظورات الاحرام بمقتضى تقليد هديه وقبل أن يعلم هو بذلك فتبين من ذلك أنه لم يأت شيئا من هذا
الامر الا وهو عالم بتقليد هديه

(فصل) وقولها ثم بعث بها مع أبي تريد أن تريد بذلك أنه من آخر هدى بعث به النبي صلى الله عليه وسلم
علمها بجميع هذه القضية ويحتمل أن تريد بذلك أنه من آخر هدى بعث به النبي صلى الله عليه وسلم
لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج في العام الذي يلي هذا العام حجة الوداع ثلاثين ظنان أن هذا كان
في أول الامر ثم نسخ ويتعلق بذلك بمغرس عبد الله بن عباس وأنه لم يشأ عدم أفعال النبي صلى الله
عليه وسلم الا وأخرها وذهبت عائشة رضي الله عنها في ذلك كله إلى رفع الاشكال وإزالة اللبس عليه
وتمت بذلك بن قالت فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله حتى ينحر الهدى

﴿ ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى ﴾

من تقليد الهدى ﴿

﴿ حدثني يحيى عن مالك
عن عبد الله بن أبي بكر بن
خرم عن عمرة بنت عبد
الرحمن أنها أخبرته أن
زياد بن أبي سفيان كتب
إلى عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم أن عبد
الله بن عباس قال من أهدى
هديا حرم عليه ما يحرم على
الحاج حتى ينحر الهدى
وقد بعثت بهدى فاكتبني
إلى بامرئك أو امرئ صاحب
الهدى قالت عمرة قالت
عائشة ليس كما قال ابن
عباس أنا قلت قلنا هدى
رسول الله صلى
الله عليه وسلم يهدي ثم
قلنا هار رسول الله صلى
الله عليه وسلم يهدي ثم بعث
بهار رسول الله صلى الله عليه
وسلم مع أبي فلم يحرم على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيء أحله الله حتى
ينحر الهدى

وحدثني عن مالك عن يحيى
 ابن سعيد أنه قال سألت عمرة
 بنت عبد الرحمن عن الذي
 يبعث بهديه ويقم هل
 يحرم عليه شيء فأخبرتني
 أنها سمعت عائشة تقول
 لا يحرم الا من أهل ولي
 * وحدثني عن مالك عن
 يحيى بن سعيد عن محمد بن
 ابراهيم بن الحارث التميمي
 عن ربيعة بن عبد الله بن
 الهدير أنه رأى رجلا
 متجردا بالعرف فسأل
 الناس عنه فقالوا انه أمر
 بهديه أن يقلد فلذلك تجرد
 قال ربيعة فقلت عبد الله
 ابن الزبير فذكرت له ذلك
 فقال بدعة ورب الكعبة
 * وسئل مالك عن خرج
 بهدي لنفسه فاشعره وقلده
 بذى الحليفة ولم يحرم هو
 حتى جاء الجعفة قال لا أحب
 ذلك ولم يصب من فعله
 ولا ينبغي له أن يقلد الهدي
 ولا يشعره الا عند الاهلال
 الارجل لا يريد الحج
 فيبعث به ويقم في أهله
 * وسئل مالك هل يخرج
 بالهدي غير محرم فقال نعم
 لا بأس بذلك * وسئل أيضا
 عما اختلف فيه الناس من
 الاحرام لتقليد الهدي ممن
 لا يريد الحج ولا العمرة
 فقال الامر عندنا الذي
 تأخذه في ذلك

تريد ان كل شيء كان حلالا له قبل أن يبعث بهديه فلم يحرم عليه منه شيء ببعثته الهدي الى ان تحرم هذه
 المدة التي يدعى فيها الامتناع من محظورات الاحرام وأما بعد نحر الهدي فلا خلاف في الاباحة
 ص * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سألت عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث بهديه ويقم
 هل يحرم عليه شيء فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول لا يحرم الا من أهل ولي * ش قولها لا يحرم
 الا من أهل ولي جواب مقابله للفظ يحيى لان يحيى انما سأل هل يحرم على من يبعث بهديه شيء أم لا
 فجوابه المقابله له لا وأنهم فأجابته عمرة أنه لا يحرم الا من أهل ولي وانما صح ذلك لعلمها بأنه لا يحرم
 شيء مما سألها عنه الا على محرم فان لم يكن محرما فلا يحرم شيء عليه ص * مالك عن يحيى بن سعيد
 عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى رجلا متجردا بالعراق
 فسأل الناس عنه فقالوا انه أمر بهديه أن يقلد فلذلك تجرد قال ربيعة فقلت عبد الله بن الزبير
 فذكرت له ذلك فقال بدعة ورب الكعبة * ش قوله رأى رجلا متجردا بالعراق يريد انه رآه
 متجردا عن الخيط الا انه لا يلبس ثياب الاحرام وذلك بلبس جيعهم الخيط فأنكر عليه مخالفة
 عادة الناس فاستأسل عنه أخبرانه انما تجرد لانه أمر بهديه أن يقلد فلما لم يرد ربيعة عبد الله بن الزبير
 سأله عن ذلك ان كان عنده علم في ذلك فقال عبد الله بدعة ولعل عبد الله قد علم ما عند عائشة في ذلك
 فعول عليه وحكم بان ما خالفه بدعة لانه خلاف لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولعل عبد الله بن عباس
 قد رجع عنه أو كان بلغه قول عائشة في ذلك فقد رجع عن مسائل حين أعلم بما فيها عن النبي صلى الله
 عليه وسلم كسئلة المتعة وتجوز الذهب والفضة ص * وسئل مالك عن خرج بهدي لنفسه
 فاشعره وقلده بذى الحليفة ولم يحرم هو حتى جاء الجعفة فقال لا أحب ذلك ولم يصب من فعله ولا ينبغي
 له أن يقلد الهدي ولا يشعره الا عند الاهلال الارجل لا يريد الحج فيبعث به ويقم في أهله * ش
 وهذا كما قال لان سنة التقليد والاشعار تكون عند الدخول في النسك للحج أو العمرة والاصل في
 ذلك حديث المسور بن مخرمة في ذكر زمن الحديبية قال حتى اذا كانوا بذى الحليفة فلد النبي صلى الله
 عليه وسلم هديه وأشعره وأحرم بالعمرة ومن جهة المعنى ان الهدي تسع للنسك ومن سنته وفضائله وما
 كان بهذه الصفة فحكمه أن لا ينفرد عن النسك ولا يتقدم عليه الا أن يكون متصلا به معنى بوجوب
 ذلك وانما يبين ذلك لتقدمه على الاحرام لان من سنة الاحرام أن يتعقب السعي الى ما أحرم ولذلك
 يهني الراكب اذا استوت به راحلته وهبل الماشي اذا انفصل عن موضع صلاته ماشيا فلما أخر تقليد
 هديه واشعاره لحال ذلك بين احرامه وسعيه فقد وصل به لانا قد نجد من الافعال ما يكون للاحرام
 والنسك ويتقدم الاحرام متصلا به كلبس الثياب وركعتي الفجر وما اذا قلده هديه بذى الحليفة وآخر
 الاحرام الى الجعفة فقد أفرد الهدي وجعل له حكم نفسه ومن سنته أن يكون تبع للنسك فقد أتى به على
 خلاف سنته وهذا المن أراد الحج أو العمرة فأما من أراد أن يبعث بهديه ويقم حلالا في أهله فلا بأس
 بذلك لان هذا هدي قربى فيه على الافراد له وذلك جائز كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 بعث بهديه ص * وسئل مالك هل يخرج بالهدي غير محرم فقال نعم لا بأس بذلك * ش وهذا
 كما قال انه يخرج بالهدي غير محرم وذلك على ضربين أحدهما أن يخرج من المدينة وهو يريد الحج
 أو العمرة غير انه يخبر بهذا عن جواز خروجه به من المدينة حلالا الى موضع الاحرام والثاني أن
 يرسل به صاحبه الى مكة مع من لا يلزمه الاحرام بدخولها ص * وسئل مالك عما اختلف الناس
 فيه من الاحرام بتقليد الهدي ممن لا يريد الحج ولا العمرة فقال الامر عندنا الذي تأخذه في ذلك

قول عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر هديه ﴿ ش قوله عما اختلف الناس فيه يريد قول ابن عباس في ذلك ومن ذهب اليه وقوله من الاحرام بتقليد الهدي ممن لا يريد الحج ولا العمرة يريدان الاحرام المختلف فيه انما هو أن يكون محرماً بتقليد الهدي خاصة لا الحج ولا العمرة وما يرى ابن عباس أطلق عليه سم محرّم ويلزمه ذلك باجتنابه ما يجتنبه المحرم لأن المحرم انما سمى محرماً لأنه دخل في عبادة يحرم بها عليه معان مباحة اذا دخل فيها وهذا انما يطلق في الشرع على من حرمت عليه محظورات الحج بالاحرام بالحج أو محظورات الصلاة بالاحرام بالصلاة فأخذ مالك في ذلك بقول عائشة رضي الله عنها وماروته من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك

﴿ ما تفعل الحائض في الحج ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الحائض التي تهمل بالحج أو لعمرة انتهت لبعجها أو عمرتها اذا أرادت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وهي تشهد المناسك كلها مع الناس غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر ﴿ ش قوله في المرأة الحائض انتهت لبعجها أو عمرتها اذا أرادت يريد أن حيضها لا يمنعها من الاهتلال بالحج والعمرة لأن الاحرام بالحج والعمرة لا ينافي الحيض ولا النفاس ولذلك لا يفسد ان شيئاً منها اذا طهرت عليهما ويفسدان الصوم والصلاة كما انما فيين لها

(فصل) وقوله ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة يريدان الحائض ان أحرمت بالحج أو طهرت عليها الحيض بعد احرامها فانها لا تطوف بالبيت لأن الطواف بالبيت ينافيه ولذلك يفسده الحيض والنفاس ويمنع صحتها وقامه لأن من شرطه الطهارة

(فصل) وقوله ولا بين الصفا والمروة يريدان الحائض تمتنع من السعي بين الصفا والمروة كما تمتنع من الطواف بالبيت ومعنى ذلك أن السعي انما يكون باثر الطواف بالبيت فاذا لم يمكن الحائض الطواف بالبيت لم يمكنها السعي بين الصفا والمروة وان لم تكن من شرطه الطهارة لانه عبادة لا تعلق لها بالبيت ولو طهرت على المرأة الحيض بعد كمال الطواف لصح سعيها

(فصل) وقوله وتشهد المناسك كلها غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة يقتضي انها تفعل جميع المناسك غير ما استثنى منها فتقف بعرفة والمزدلفة وترى الجاروتيت بمعنى لأن الطهارة ليست بشرط في شيء من ذلك

(فصل) وقوله ولا تقرب المسجد حتى تطهر يريدان الحائض لا تدخل المسجد وقد قدمنا أنها لا تدخل المسجد الحرام ولا غيره ولا تنبت به فتمتنع عليها الطواف حينئذ لعينين أحدهما انه في المسجد والحائض لا تدخل المسجد الثاني أن الحيض حدث بمنع الطهارة والطواف لا يكون الا بالطهارة

﴿ العمرة في أشهر الحج ﴾

ص ﴿ مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثاً عام الحديبية و عام القضية و عام الجمرات ﴿ ش قوله اعتمر ثلاثاً هو الصحيح على مذهب مالك ومن قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن الحج بقول اعتمر أربع عمر وكذلك يقول أنس وقد تقدم

قول عائشة أم المؤمنين إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر هديه

﴿ ما تفعل الحائض في الحج ﴾

﴿ في الحج ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الحائض التي تهمل بالحج أو العمرة انتهت لبعجها أو عمرتها اذا أرادت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وهي تشهد المناسك كلها مع الناس غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر

﴿ العمرة في أشهر الحج ﴾

• حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثاً عام الحديبية و عام القضية و عام الجمرات

(فصل) وقوله عمره الحديبية فعمرها عمره يقتضى انها عنده تامة وان كان صدعن البيت ومنع منه فلا قضاء على من صدعن البيت بعد وقال أبو حنيفة عليه القضاء والدليل على ذلك اجماع الصحابة على الاعتداد بعمره الحديبية فلو كانت عمره غير تامة وكانت عمره القضية قضاء لها لماعدت ولو كانت عمره القضية قضاء لها لماعدت عمره الحديبية الا أن تعد مع عمره القضية عمره واحدة

(فصل) وقوله وعام القضية يريد التي فاضى النبي صلى الله عليه وسلم كفار قر يش عليها وكانت في ذي القعدة ولذلك جعل مالك الشرحه الله ترجع الباب العمرة في أشهر الحج وقوله وعمره الجعرانة يريد التي اذ عمر من الجعرانة منصرفه من حنين ص **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الاثلاثا احدا عن في شوال واثنان في ذي القعدة **عن** ش فوط لم يعتمر الاثلاثا انكار لقول عبد الله بن عمرو قول أنس اعتمر أربعاً فأما عبد الله بن عمر فإنه أضاف الى الثلاثه المذكورة عمره في رجب وأنكرت ذلك عائشة وقالت لم يعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قط في رجب وأما أنس فإنه أضاف الى الثلاثه المذكورة عمره زعم أنه فرها بحجة

(فصل) وقوله احدا عن في شوال واثنان في ذي القعدة تنبيه على أوقات عمر النبي صلى الله عليه وسلم ويتعلق بذلك أن العمرة في أشهر الحج جائزة وقد كان الناس في الجاهلية ينكرون ذلك حتى بين النبي صلى الله عليه وسلم جوازه ص **عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي** أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب أأعتمر قبل أن أحج فقال سعيد نعم فداعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج **عن** ش سؤل السائل عن تقديم العمرة على الحج لما علم يكون الحج مقدماً في الرتبة للاتفاق على وجوبه ولعله اعتقد أن العمرة لما كانت تدخل في عمل الحج انها تابعة له ومؤخرة في الرتبة فأخبره سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم فداعتمر قبل أن يحج وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم انما أحج بعد أن نزل فرض الحج حجة الوداع فداعتمر قبل ذلك الثلاث العمر المذكورة ص **عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سلمة استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال فأذن له فاعتمر ثم قفل الى أهله ولم يحج** **عن** ش استئذان عمر بن أبي سلمة عمر بن الخطاب في عمرة في شوال يحتمل أن يكون بمعنى السؤل والاستفتاء واذن عمر له بمعنى الفتيا ويحتمل أن يكون في أمر لعمر بن الخطاب أو لساكنين بتقديم عمر فلا يمكنه الاخلال به ولا الترك له الا باذن عمر

(فصل) وقوله ثم قفل الى أهله ولم يحج يحتمل انه لم يحج في ذلك العام ويحتمل أن يكون لم يحج في سفره ذلك وان كان حج في عامه بعد العودة الى أهله فيسقط عنه بذلك المنة

﴿ قطع التلبية في العمرة ﴾

ص **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** أنه كان يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم **عن** ش قوله انه كان يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم على حسب ما تقدمت ارواية عن عبد الله بن عمر من قطعه التلبية في العمرة اذا دخل الحرم وذلك أن المعتمر انما يقصد من الحل الى الحرم واليه دعى فاذا وصل اليه من البعد فقد انقضت تلييته وكل مقصده فأما الحاج فليس ذلك بنهاية مقصده وانما بنهاية مقصده عرفه ص **عن مالك** فحين اعتمر من التنعيم انه يقطع التلبية حين يرى البيت **عن** وسئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيرهم متى يقطع التلبية فقال

* وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الاثلاثا احدا عن في شوال واثنان في ذي القعدة * وحدثنى عن مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب أأعتمر قبل أن أحج فقال سعيد نعم فداعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحج * وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سلمة استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال فأذن له فاعتمر ثم قفل الى أهله ولم يحج * قطع التلبية في العمرة * وحدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم قال مالك فحين أحرم من التنعيم انه يقطع التلبية حين يرى البيت قال يحيى سئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيرهم متى يقطع التلبية فقال

أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ش وهذا كما قال وذلك أن من اعتمر من التنعيم وهو أدنى الحل إلى المسجد فإنه يستديم التلبية حتى يرى البيت لأنه ليس من التنعيم إلى الحرم كبير مسافة فلو قطع التلبية بدخول الحرم لمالحي الأمر أو مرتين ثم يدخل الحرم فيقطع التلبية التي هي شعار المعتمر واستحب له استدامة التلبية إلى نهاية المقصود لتطول مدتها ولا يعرى معظم النسك منها وأما الذي يهل من المواقيت فقد استدام التلبية أياما وكثر شعاعها لها واقرن أكثر نسكها فاستحب له قطعها عند دخول الحرم لأنه في الجملة مقصوده ولأن من حكم النسك أن يعرى بعض من التلبية كالحج وقد روى في المختصر من أحرم من الميقات قطع التلبية إذا دخل الحرم وإن أحرم من الجمرات قطع التلبية حين دخول مكة ومن أحرم من التنعيم قطع التلبية عند رؤية البيت وهذا لما ذكرناه من طول مدة التلبية وقصرها وأنه يراعى أن يقرن التلبية بمعظم مدة العبادة ويعرى منها بعضها وإن المقصود بالعمرة الحرم وإن المقصود من الحرم البيت فهذه مقاصد صحيحة ووجوه استحباب

(فصل) وقوله بعده هذا وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك وقد تقدمت روايته لذلك عنه من طريق نافع على حسب ما يفعل كثير من أرساله الخبر مع روايته له عن أوثق الناس وكذلك كان يفعل التابعون رضي الله عنهم

﴿ ما جاء في التمتع ﴾

ص م مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الضحاك بن قيس لا يفعل ذلك إلا من جهل أمر الله عز وجل فقال سعد بن قيس ما قلت يا ابن أخي فقال الضحاك فان عمر بن الخطاب قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه ش قول الضحاك في التمتع بالعمرة إلى الحج لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله تعالى على سبيل الإنكار للتعنة وقد روى ذلك عن جماعة من السلف أبي بكر وعمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية بن أبي سفيان وقد فسر ذلك عبد الله بن عمر وذلك أنه سئل عن متعة الحج فأمر بها فيسأل له أنك تحالف أباك فقال إن عمر لم يقل الذي تقولون وإنما قال أفردوا الحج من العمرة فإنه أتم العمرة لأن العمرة لا تتم في شهر الحج إلا أن يهجر وأراد أن يزار البيت في غير أشهر الحج فجعلت موها أتم حراما وعابتم الناس عليها وقتلها الله وعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أكرهوا عليه قال كتاب الله أحق أن تتبعوا أم عمر وهذا الذي ذهب إليه عبد الله بن عمر هو الصحيح أن عمر بن الخطاب لم ينه عنها على وجه التحريم وإنما نهى عنها لأنه رأى الأفراد أفضل منها وما روى عنه أنه أنكر النهي عنها وأنه قال أنا أفضلها دليل على ذلك وقد روى مالك في الموطأ ما يأتي بعده هذا أنه قال أفصلا بين حجكم وعمركم فإنه أتم حج أحدكم ولعمركم أنه أن يعتمر في غير أشهر الحج وكان عمر يعتقد أن الأفراد أفضل ويأمر به على سبيل الاستحباب ولعله كان يرى أن اعتقاد تفضيل المتعة خطأ فكان ينهى عن ذلك ويعاقب عليه لا على إباحة المتعة وقد روى عنه أنه قال للمسي معبد وقد أخبره أنه تمتع وأنكر ذلك عليه هديت لسنة نبيك

(فصل) وقول سعد بن قيس ما قلت يا ابن أخي لما سمع أنكر الضحاك للتمتع وحل أمرها على المنع

أما المهل من المواقيت فإنه يقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم قال وبلغني أن عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك

﴿ ما جاء في التمتع ﴾
حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل بن عبد المطلب أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الضحاك بن قيس لا يفعل ذلك إلا من جهل أمر الله عز وجل فقال سعد بن قيس ما قلت يا ابن أخي فقال الضحاك فان عمر بن الخطاب قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه

فأنكر عليه أن لم يحمل أمرها على ما حل عليه عمر بن الخطاب من تفضيل الأفراد عليها وقول الضعالب بن قيس فإن عمر بن الخطاب نهى عنها تعلق منه بالحجة عنده في ذلك ومنتهى علمه فيه لأنه لم يقله عن نص عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن نظر أداه إليه وإنما قاله لما رأى من نهى عمر بن الخطاب عنه ولم يعلم معنى منعه المنة ولا حله على وجهه فقال له سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعنا عامرنا وهذا يحتمل أمرين أحدهما أن يكون سعد قد علم أن عمر بن الخطاب إنما نهى عن المنة على حسب ما ذكرناه ولم ينه عنها على وجه التحريم فبين وجه قول عمر بن الخطاب بما ذكر في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك أن عمر بن الخطاب لم يرد النهي على وجه التحريم والمنع ولا يصح هذا الوجه إلا بان يعتقد سعد في ٤ رآه من علم أمر النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ما علم والثاني أن يكون اعتقد سعد في نهى عمر تحريم المنة جلة أو جوز ذلك عليه فرد ذلك عليه بما كان عنده في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعلم به الناس ليعلموا به وليتركون نهى عمر والتأويل الأول أظهر

(فصل) وقوله قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعنا عامرنا يحتمل أن يريد أمر بها أو بأحبا كما يقال نادى الأمير بكذا أو أنا أمر من ينادى وقتل الأمير فلانا وإنما أمر من يقتله فهذا اللفظ وإن كان ظاهره مباشرة النحل إلا أنه يعمل على هذا الذي يحتمله لما قدمناه من الأدلة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مفرقا بالحج وقول سعد وصنعنا عامرنا يحتمل أن يكون هو متمتعا مع النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون مفردا ويخبر عن غيره ممن كان مقتعا ويضيف ذلك إلى جملة جماعة هونهم ص ٢٠٠ مالم عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر أنه قال والله لأن أعمر قبل الحج وأهدي أحب إلى من أن أعمر بعد الحج في ذي الحجة ١٢ ش فوله لأن أعمر قبل الحج يريد في أشهر الحج ثم ١٣ لأنه لا يكون متمتعا بذلك أحب إليه وأفضل عنده من أن يعتصر بعد الحج في ذي الحجة ١٤ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ووجه ذلك عنده أنه كان يرى أن ترك العمرة في أشهر الحج أفضل وإن نقص يدخل على الحجة والعمرة بفعل العمرة في أشهر الحج إلا أنه إن فعلها قبل الحج - عبر بذلك بدم المنة فكان فعله إياها قبل الحج أفضل عنده للجبر إن المشروع فيه وهذا يدل على أن جميع ذي الحجة عنده من أشهر الحج وقدر روى نحو هذا التأويل عن نافع عن ابن عمر ١٥ مالم عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر كان يقول من اعتصر في أشهر الحج في شوال أو في ذي الحجة قبل الحج ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع إن حج وعليه ما استيسر من الهدى فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من منى ١٦ قال مالك وذلك إذا أقام حتى الحج ثم حج من عامه ١٧ ش فوله من أعمر في أشهر الحج شوال أو ذي الحجة قبل الحج بفعل معينين أحدهما أن يريد أن جميع ذي الحجة من أشهر الحج من عامه ثم خص قبل الحج دون ما بعده بحكم التمتع وإن كان جميع الشهر حكمه واحدا في أنه من أشهر الحج والثاني أن يريد أن ما قبل الحج من أشهره دون ما بعده فقال أو ذي الحجة قبل الحج وأراد به بيان أن ذلك من أشهر الحج دون ما بعده وقد اختلف الفقهاء في ذلك واختلف فيه قول مالك فروى أشهب عن مالك في المجموعة أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وروى ابن حبيب عن مالك أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وعشر ليال وليس يوم النحر عنده من أشهر الحج وإن كانت ليلة منها والتأويل

• وحدثني عن مالك
عن صدقة بن يسار عن
عبد الله بن عمر أنه قال
والله لأن أعتمر قبل الحج
وأهدي أحب إلى من أن
أعتمر بعد الحج في ذي
الحجة • وحدثني عن
مالك عن عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر أنه
كان يقول من اعتصر في
أشهر الحج في شوال أو في
ذي الحجة قبل الحج ثم
أقام بمكة حتى يدركه الحج
فهو متمتع إن حج وعليه
ما استيسر من الهدى
فإن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة إذا
رجع من منى قال مالك
وذلك إذا أقام حتى الحج
ثم حج من عامه

على ما نقوله قوله تعالى الحج أشهر معلومات فأقرب لفظ الجمع ولا يخلو أن يكون اثنان أو ثلاثة ولا خلاف أنه لم يرد ههنا شهرين فلم يبق الآن برتبة ثلاثة ووجه آخر من الآية أنه قال تعالى فن فرض لمن الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج والرفق بالجماع وأنه معلوم ومنوع يوم النحر فوجب أن يكون من أشهر الحج (فرع) فإن قلنا إن جميع ذى الحجة من أشهر الحج ففائدة ذلك أن تأخير طواف الاضحية إلى آخره لا يلزم به الدم وقال القاضي أبو الحسن وهذا اختاره من قول مالك وإن قلنا إن عشر ذى الحجة من أشهر الحج فإن فائدة ذلك أن يوم النحر يحصل بانقضائه التحلل الآخرى أنه لو لم يرم بحرة العقبة حتى غابت الشمس ولم يطف للأضحية حل له بفرواوب الشمس ما لم يحصل لمن رمى ولا يكون ذلك فيا قبل غروب الشمس لما كان من شهر الحج

(فصل) وقوله ثم أقام بككة حتى يدركه الحج فهو متمتع أن حج يقتضى أن ذلك شرط في كونه متمتعاً وللمتمتع ستة شروط لا يكون متمتعاً إلا بجماعها حتى لا يحرر منها شرط لم يكن متمتعاً أحدها أن يجمع بين العمرة والحج في سفر واحد والثاني أن يكون ذلك في عام واحد والثالث أن يفعل العمرة أو شيئاً منها في أشهر الحج والرابع أن يقدم العمرة على الحج والخامس أن يجعل من العمرة قبل الأحرام بالحج والسادس أن يكون غير مكى

(الباب الأول في الجمع بين العمرة والحج في سفر واحد)

فأما الشرط الأول وهو أن يأتي بالحج والعمرة في سفر واحد فلأنه المعنى الذي يشتمل به وهو أنه ترك أحد السفرين لأن كل نسك منهما كان من حكمه أن يسفره فترخص بترك أحد السفرين لما جعلا في سفر واحد وسيأتي بعده هذا وصف السفر المخرج عن حكم المتعة إن شاء الله

(الباب الثاني أن يكون هذا الجمع في عام واحد)

وأما الشرط الثاني وهو أن يكون ذلك في عام واحد فإنه لو اعتمر في أشهر الحج ثم أقام إلى عام ثان بالحج لم يكن متمتعاً لأن المراد بذلك أن يعتمر في أشهر حجه فينبذ يكون متمتعاً (فرع) فإن اعتمر في أشهر الحج يريد الحج من عامه فإنه الحج فلم يجمع من عامه ذلك لم يكن متمتعاً وكذلك لو أحرم بالحج بعد أن اعتمر في أشهر الحج ففاته الحج ولو أكمل حجه لكان متمتعاً لأنه قد أتى بالحج في أشهر عمرته

(الباب الثالث في فعل العمرة أو شيئاً منها في أشهر الحج)

وأما الشرط الثالث وهو أن يعتمر في أشهر الحج فإن معنى ذلك أن أشهر الحج أحق بالحج لمن أراد وسائر الأشهر أحق بالعمرة وهذا معنى اختصاص هذه الأشهر بهذا الوصف لأنه لا تطول به مدة الأحرام ولا تنشق على المحرم في الغالب ولكنه يكمل سعيه فإذا لم يرد الحج فالعمرة فيها مطلقة لأن الأشهر لا تختص بالحج اختصاص منع من غيرها وإنما تختص بها اختصاص كمال وفضيلة فمن أراد الزفء والاستمتاع بككة كانت رخصة في أن يجعل بعمرة ثم يبق حلالاً إلى الحج (فرع) وليس من شرط هذه العمرة أن يحرم بها في أشهر الحج ولو أحرم بها في رمضان أو شعبان فاستدام ذلك وأتى ببعض أفعالها في أشهر الحج قال ابن حبيب عن مالك ولو بشوط واحد من السعي في أشهر الحج كان مقتعاً وهذا قال أبو حنيفة والنخعي وعطاء والحسن وجماعة الناس وقال الشافعي في أحد أقواله لا يكون مقتعاً حتى يحرم بالعمرة في أشهر الحج والدليل على ما نقوله أن السعي والطواف ركن من أركان العمرة فإذا أتى به في أشهر الحج كان مقتعاً كالأحرام (فرع) فإن لم يبق عليه غير

الحلاق فليس بمقتنع لان الحلاق محلل من النسك وليس من أفعال العمرة قاله ابن حبيب وغيره من أصحابنا عن مالك واحتج ابن حبيب لذلك لانه لو لبس الثياب أو مس الطيب أو النساء قبل أن يحلق أو يقصر لم يكن عليه شيء

(الباب الرابع في تقديم العمرة على الحج)

وأما الشرط الرابع وهو أن يقدم العمرة على الحج فلقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فيجب أن يكون ما بعدهما متبعا تراهما قبلها اذا كان غايته ومن جهة المعنى أن التمتع انما هو ما ذكرناه ممن يريد الحج فيدخل في أول أشهر الحج فيأتي بالعمرة وان كان الاثنيان بالحج أولى ليزف به بالعمرة الى أن يرد من الحج فيحرم به وهو اذا قدم الحج على العمرة فقد عرى عن هذا العموم وأتى بالحج في أشهره ولعله قد أحرم به في أول أشهره فلم يمتنع بشئ البتة ولا ترخص بتحلل من نسك في شهره وهذا اذا قلنا ان جميع شهر ذي الحجة من أشهر الحج وان قلنا ان العشرين الباقية منه ليست من أشهر الحج فالأمر أظهر لانه لم يعمر في أشهر الحج

(الباب الخامس في الالهل من العمرة قبل الاحرام بالحج)

وأما الشرط الخامس وهو أن يحل من العمرة قبل الاحرام بالحج ويفوت حكم الالهل فلا يكون قارنا لانه اذا أردف الحج على العمرة في وقت يصح له ذلك كان قارنا ولم يكن مقتما

(الباب السادس في كونه غير مكى)

وأما الشرط السادس وهو أن لا يكون مكيا فالأصل فيه قوله تعالى لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فنقص به غير أهل المسجد الحرام ومن جهة المعنى ان المكى لا يلزمه سفر الحج ولا العمرة فيترخص لترك أحدهما ولان غير المكى قد قلنا انه اذا رجع الى أهله أو الى مثل أهله فليس بمقتنع وهذا حكم المكى بموضعه (فرع) وحاضر المسجد الحرام هم أهل مكة وقال ابن حبيب عن مالك وأصحابه أن من كان من مكة على مسافة لا تقصر في مثلها الصلاة فهو من حاضري المسجد الحرام وهذا قول مالك وأصحابه وقد أشار اليه الشيخ أبو اسحق وقال أكثر شيوخنا ليس هذا مذهب مالك انما هو قول الشافعي وله قول ثان انهم أهل الحرم وقال أبو حنيفة هم دون الميقات والدليل على ما نقوله ان قوله تعالى حاضري المسجد الحرام يقتضى من كان أهله مقبلا بالمسجد الحرام وموجودا عنده وهذا القسم يفهم من قولهم فلان من حاضري موضع كذا ومن حاضرة فلانة ولا يقال لمن كان دون ذي الحليفة وبينه وبين مكة مسيرة عشرة أيام انه من حاضري المسجد الحرام وانه ممن يحضر أهله المسجد الحرام (فرع) وحكم ذي أهل طوى في ذلك حكم أهل مكة في القران والتمتع لانهم من حاضري المسجد الحرام ووجه ذلك اتصال البيوت المجاورة والمراعى في ذلك أن يكون من أهل مكة حين الاحرام بالعمرة وبعد ذلك وبالله التوفيق

(فصل) وقوله فهو متمتع ان حج على ما بيناه من أن من شرط التمتع أن يحج من عامه الذي اعفر في أشهر حجه وقوله وعليهما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع يريد ان لم يكن مكيا على ما قدمناه (فرع) وهذا حكم الحرم فأما العبد فانه لا يهدى الا أن يأذن له سيده وليصم وان كان واجدا للهدى قاله مالك ووجه ذلك انه غير كامل الملك ممنوع من التصرف في ماله لحق غيره فاذا لم يأذن له سيده لم يكن واجدا للهدى بملك أن يهديه (مسألة) وهذا الهدى مما دخل العبادة من النقص ولا يجوز أن ينصره قبل يوم النحر وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يجوز

له نحره من ذي الحرج والدليل على ما نقوله قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله
 قبل يوم النحر لجاز الحلق قبل يوم النحر لاسيما على قول من قال بدليل الخطاب ولا خلاف بينهم في
 القول به اذا علق بالفاية وهو قول القاضي أبي بكر وأكثر شيوخنا وما يدل على ذلك حديث حفصة
 الذي يأتي بعده هذا وهو قولها يا رسول الله ما بال الناس حلوا من عمرتهم ولم تعمل أنت من عمرتك فقال
 اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر وهذا يفيد انه تعذر النحر عليه فوجب الامتناع
 من الحلق ولو كان النحر مباحا لعل امتناع الاحلال بغير تأخير النحر وبما صح اعتلاله به ومن جهة
 المعنى ان هذا هدي يجب اراقتده في الحج فلم يجز نحره قبل يوم النحر أصل ذلك اذا نذر هديا ولا
 يلزم على هذا فدية الأذى لانها ليست بهدي فان أهداها كان هذا حكمها والله أعلم

(فصل) وقوله من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع وهذا يقتضي أن يصام في الحج
 بعد الاحرام به ولا يصام قبل ذلك لانه لا يكون صائما للثلاثة الايام في الحج وبه قال الشافعي وقال أبو
 حنيفة يجوز أن يصومها عقب احرامه بالمرة وقبل الاحرام بالحج والدليل على ما نقوله قوله من
 لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وهذا نص في وجوب صيامها في الحج وما لم يحرم فليس صيامه فيه
 واستدلال آخر من الآية قوله تعالى من تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي ومن لم يجد فالحج
 فليس بمتنع بالحج واستدلال ثالث وهو انه قال تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج فعلق جواز
 الصيام بعد الهدي ولا نعلم عدمه قبل الحج لانه قد يسر عند وجوب الهدي اذا أحرم بالحج ودليلنا
 من جهة المعنى ان هذا صوم واجب فلم يجز أدائه قبل وجوبه أصل ذلك صوم رمضان (فرع)
 ووقت هذا الصوم من حين يحرم بالحج الى آخر أيام التشريق والاختيار تقديمه في أول الاحرام
 رواه الشيخ أبو القاسم ووجه ذلك قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وهو الوقت الذي ذكرناه
 من وقت الاحرام الى حين الفراغ من عمله وانما قلنا ان الاختيار تقديمه لمعينين أحدهما
 تعجيل ابراء الذمة والثاني انه وقت متفق على جواز الصوم فيه فكان أولى من الصوم في وقت
 مختلف في اجرائه والله أعلم (فرع) فان فاته صوم الثلاثة الايام قبل يوم النحر صام أيام
 منى فان لم يصم أيام منى صام بعدها وهذا قال الشافعي وهو قول عائشة وابن عمر قال أبو الحسن وهو
 مذهب علي وابن عباس وقال أبو حنيفة لا يصوم بعد يوم عرفة ويستقر الهدي في ذمته والدليل
 على ما نقوله قوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وهذا قد صام ثلاثة أيام في الحج فوجب
 أن يجزئها استدعم المعجز عن الحيوان مع القدرة على الصوم كالصوم للظهار (مسألة) فان
 شرع في الصوم فصام يوما أو يومين استحسنه أن يهدي ولم يجب ذلك عليه وان غداى على
 صومه أجزأه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يبطل صوم الثلاثة الايام ويجب عليه الرجوع الى
 الهدي في أيام الذبح قبل أن يجعل فان حل وانقضت أيام الذبح لم ينتقض صومه بوجود الهدي وكذلك
 اذا دخل في السبعة الايام ثم وجد الهدي لم يلزمه الانتقال اليه والدليل على ما نقوله ان هذا صوم
 تلبس به عند عدم الهدي فلم يبطل وجوده كتلبسه بصوم سبعة أيام (مسألة) اذا رجع من منى
 جاز أن يصوم السبعة الايام قبل الرجوع الى أهله وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وقال
 الشافعي في قوله الآخر لا يصومها حتى يرجع والدليل على ما نقوله قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج
 وسبعة اذا رجعتم ووجه الاستدلال من الآية أنه تعالى ذكر الحج فقال فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
 اذا رجعتم ولا بد أن يكون الرجوع من منى ولم يتقدم الا ذكر الحج فوجب أن يكون الرجوع منه كما

قال مالك في رجل من
أهل مكة انقطع إلى غيرها
وسكن سواها ثم قدم
معترا في شهر الحج
ثم أقام بمكة حتى أنشأ
الحج منها أنه متمتع يجب
عليه الهدى أو الصيام إن
لم يجد هديا وأنه لا يكون
مثل أهل مكة وسئل مالك
عن رجل من غير أهل مكة
دخل مكة بعمره في أشهر
الحج وهو يريد الإقامة
بمكة حتى ينشئ الحج أتمتع
هو فقال نعم هو متمتع
وليس هو مثل أهل مكة
وإن أراد الإقامة وذلك أنه
دخل مكة وليس هو من
أهلها وإنما الهدى أو الصيام
على من لم يكن من أهل
مكة وإن هذا الرجل يريد
الإقامة ولا يدري ما يبدوله
بعد ذلك وليس هو من
أهل مكة * وحدثنى عن
مالك عن يحيى بن سعيد
أنه سمع سعيد بن المسيب
يقول من اعتمر في شوال
أو ذي القعدة أو في ذي
الحجة ثم أقام بمكة حتى
يدركه الحج فهو متمتع
إن حج وعليه ما استيسر من
الهدى فمن لم يجد فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجع

يقال انصرف فلان من صلاته ورجع من عمله يريد فرغ منه وانقضى تلبسه به ووجه ثان وهو أنه
يتمتع من أن يريد به الرجوع من الحج وهو الاظهر لما قدمناه ويحتمل أن يريد به الرجوع إلى أهله على
ما في ذلك من تعسف التأويل لأنه لم يحج أهله ولا البلد ذكره وإذا احتمل الأمرين وجب أن يتعلق
ذلك بأولها وجودا كما قلنا في الشفق أنه لما وقع هذا اللفظ على الحرمة والبياض يجب أن يتعلق بأولها
وجودا وهو مغيب الحرمة ودليلنا من جهة المعنى أن هذا متمتع عدم الهدى وفرغ من أفعال الحج
فجاز له صوم السبعة الأيام أصله إذا استوطن مكة أو أراد المقام بها إلى عام آخر (فرع) إذا ثبت
ذلك فإن تأخير الصوم إلى أن يرجع إلى أهله أفضل إلا أن يقيم بمكة قاله مالك ووجه ذلك أن تأدي
العبادة على الوجه المتفق عليه أفضل من أدائها على الوجه المختلف فيه ص * قال مالك في رجل
من أهل مكة انقطع إلى غيرها وسكن سواها ثم قدم معترا في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى أنشأ الحج
منها أنه متمتع يجب عليه الهدى والصيام إن لم يجد هديا وأنه لا يكون مثل أهل مكة * ش وهذا كما
قال إن من كان من أهل مكة ثم انقطع عنها إلى غيرها وسكنها استوطنها فقد انتقل حكمه إلى حكم ساكن
أهل الآفاق وكلت فيه شروط المتعة فعليه ما على المتمتع الهدى أو الصيام إن لم يجده وإنما راعى من
أهل مكة أو غيرها أن يوجد منه الاستيطان بمكة أو غيرها حين الإحرام فيحمل على ذلك وبالله التوفيق
ص * وسئل مالك عن رجل من غير أهل مكة دخل مكة بعمره في أشهر الحج وهو يريد الإقامة
بمكة حتى ينشئ الحج أتمتع هو فقال نعم هو متمتع وليس هو مثل أهل مكة وإن أراد الإقامة وذلك أنه
دخل مكة وليس هو من أهلها وإنما الهدى أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة وإن هذا الرجل يريد
الإقامة ولا يدري ما يبدوله بعد ذلك وليس هو من أهل مكة * ش وهذا كما قال إن من كان من غير
أهل مكة ودخلها في أشهر الحج ينوي الإقامة بها والاستيطان فإن حكمه في القرآن والتمتع حكم أهل
الآفاق لأن الاستيطان لم يوجد منه بعد فقد أتى ببعض أفعال التمتع وهو العمرة قبل الاستيطان وإنما
لا يكون متمتعا من كل استيطانه قبل أن يحرم بالعمرة مثل أن يدخل معترا في رمضان فيحل
في رمضان من عمرته ثم يستوطن مكة ثم يعتصر في أشهر الحج ويحج من عامه فإنه لا يكون متمتعا قاله
أشهب ومحمد وهو معنى قول مالك أنه دخل مكة وليس من أهلها يريد أنه حين دخل معترا في أشهر
الحج ولم يكن هو من أهلها وإنما كان يريد الاستيطان وذلك يمنع حكم التمتع (فرع) فإن كان
له أهل بمكة وأهل بغيرها من الآفاق فقد روى عن مالك في المسئلة أنه قال هذا من مشبهات الأمور
وأحب إلى الاحتياط قال ابن القاسم كأنه رأى أن يهرق دما لم تنته وذلك رأي وفي غير المسئلة عن
مالك أنه لا يرى عليه الهدى وشأنه يسير والاحتياط أولى وقال محمد قال أشهب إن كان غاميا في أهله
الذين بمكة متتابا فله الهدى عليه وإن كان يستوطن مكة وغاميا في أهله بالآفاق متتابا فلا هدى عليه
فوجه قول مالك ما قاله إن هذه من مشكلات الأمور لأن له شبهة تقتضي إسقاط الهدى لاستيطانه
بمكة وشبهة تقتضي إيجابه لاستيطانه غير مكة فيؤثر الاحتياط بإخراج الهدى وما قاله أشهب إخراج
المسئلة إلى البيان ويلزمه ما قال مالك إذا استوى استيطانه بمكة وغيرها لم يأت أحدهما إلا كناية في
الأخرى والله أعلم ص * مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعتمر في
شوال أو ذي القعدة أو في ذي الحجة ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع إن حج وعليه ما استيسر
من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع * ش هذا على نحو ما تقدم من حديث
ابن عمر وقوله أو ذي الحجة يريد قبل الحج بدليل قوله ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج وقد ورد ذلك في

حديث عبد الله بن عمرو انما قصد بذلك غير المسكى ولذلك قال ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج يريد فحج
(فصل) وقوله وعليه ما استيسر من الهدى اختلف في ذلك أهل العلم والذي اختاره مالك انها آية
وسياى ذكره بعد هذا ان شاء الله (مسئلة) ولا يجزى في الهدى الا الشاة بعينها لا يجزى اخرج
قيمتها ولا يخرج شيء غيرها قاله مالك ووجه ذلك قوله تعالى فما استيسر من الهدى والهدى لا يكون
الا من بهيمة الانعام دون غيرها من العين والعروض ثم قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فتنقل
عند عدم تلك العين الى الصوم ومن جهة القياس ان هذا حيوان يخرج على وجه القرية فلم يجز عنه
القيمة كالاخمية

(فصل) وقوله فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع عدمه يكون على ضربين أحدهما
أن يعدم عنه جلة وهذا لا يكاد يقع والثاني أن يتعذر عليه ثمة وهذا يكثر وجوده في الناس وفي كل
الوجهين يجوز له الانتقال الى الصوم لانه اذا عدم ثمة فقد عدم ملك عينه والله أعلم

﴿ ما لا يجب فيه التمتع ﴾

ص قال مالك من اعتمر في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة ثم رجع الى أهله ثم حج من عامه
ذلك فليس عليه هدى انما الهدى على من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى الحج ثم حج ش وهذا
كما قال لانه من رجع الى أهله لم يترخص بترك سفر أحد النسكين وقد أنشأ لكل واحد منهما سفرا
كاملا فليس بمتمتع ولا هدى عليه انما هدى التمتع على ما قال على من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى
الحج ثم حج لانه ترك أحد السفرين وجمعهما في سفر واحد ولهذا المعنى ذكر سالم انه كره المتعة عمر
رضي الله عنه والاصل في ذلك قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ومعنى
تمتعه بها أن يمكن من فعل محظورات الاحرام بها الى أن يحرم بالحج وهذا لا يكون الا للعتيم من أهل
الأفاق لانه هو الممنوع من المقام بمكة على هذا الوجه اذا دخل في وقت شرع له فيه الا هلال بالحج وأما
المسافر الذي يعود الى وطنه فما تمتع بالعمرة وانما تمتع برجوعه الى بلده وخروجه عن مكة لانه
لا خلاف بين المسلمين انه يجوز لمن اعتمر ورجع الى بلده أن يستبج محظورات الاحرام لانه لم يشرع
عليه الامتناع منها على هذا الوجه (مسئلة) فان اعتمر في أشهر الحج فلا يكره الرجوع الى أفقه الا
ما يروى عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد وطاووس فانه روى عنهم المنع من ذلك والدليل على إباحته
ان عمر النبي صلى الله عليه وسلم أكثرها كانت في ذي الحجة ولم يحج مع شيء منها ومن جهة المعنى
ان ما يصح أن يكون مقصود سفره فتكمل له بنام نسكه فلا يمنع من الانصراف قبل الاتيان بنسك الحج
كما لو لم ينو الحج ولم يرد (فرع) اذا ثبت أن ذلك مباح فمن اعتمر في أشهر الحج ثم رجع الى أفقه أو
الى مثله في البعد ثم حج من عامه فليس بمتمتع لانه أفرد كل نسك بسفره ولم يتمتع بترك سفر واحد
منها ولا تعلم في ذلك خلافا لما يروى عن الحسن البصري وعطاء انه متمتع وان رجع الى أفقه
والدليل عليه ما تقدم (فرع) فان خرج الى أفق أقرب من أفقه مشى أن يرجع المصري أو الشامي أو
العراقي الى الميقات فانه يكون متمتعاً عند مالك خلافا للشافعي في قوله ان خرج الى الميقات فليس
بتمتع والدليل على ذلك ما قدمناه من أن معنى التمتع الترخص بترك أحد السفرين ومعلوم انه
من كان من أهل خراسان أو المغرب ثم خرج الى الجعفة أو المدينة ثم أحرم بالحج فلم يزل عنه الترخص
والترفع بترك أحد السفرين وان ما سقط عنه من السفرين من بلده أكثر مما أتى به فلم يزل عنه حكم

﴿ ما لا يجب فيه التمتع ﴾
• حدثني يحيى عن مالك
قال من اعتمر في شوال
أو ذي القعدة أو ذي الحجة
ثم رجع الى أهله ثم حج
من عامه ذلك فليس عليه
هدى انما الهدى على من
اعتمر في أشهر الحج ثم
أقام حتى الحج ثم حج

التمتع بالعمرة الى الحج ولا معناه وقال المغيرة في المدينة ان خرج من مكة الى موضع تقصر فيه الصلاة فليس بتمتع وان خرج الى موضع لا تقصر فيه الصلاة فلا يخرج عن حكم التمتع ووجه قوله انه قد وجد ما يقع عليه اسم السفر حائلا بين عمرته ووجهه فلم يكن متمتعاً كالورج الى الشام (فرع) فاذا قلنا المشهور من المذهب ورجع الشامي الى المدينة فقد روى عيسى عن ابن القاسم انه يكون متمتعاً وقال ابن كنانة يخرج عن حكم التمتع وهذا الشامي والمصري والعراقي وأما من كان من أهل المدينة وخرج اليها أو الى ما يقرب منها فقد اتفقوا على انه يخرج من حكم التمتع فتقرر أن المخرج من ذلك على رأي ابن القاسم الرجوع الى مثل أفقه أو ما يقرب منه أو ما هو في حكمهما مما تلحق فيه مشقة تقارب مشقة سفر بلده وعن ابن كنانة الرجوع الى مثل أفقه ان كان قريباً وإلى سفر تلحق فيه المشقة بالبعد ان كان بلده بعيداً والله أعلم

(فصل) وقوله ثم حج يريد انه حج من عامه ذلك لانه ان أقام حتى الحج ثم لم يصح فلم يحل بسفر الحج لانه لم يكن ثم حج فيدخل به والله أعلم ص **س** قال مالك وكل من انقطع الى مكة من أهل الآفاق وسكنها ثم اعتمر في أشهر الحج ثم أنشأ الحج منها فليس بتمتع وليس عليه هدي ولا صيام وهو بمنزلة أهل مكة اذا كان من ساكنيها **ش** وهذا كما قال لانه اذا انقطع الى مكة رجل من أهل الآفاق وسكنها فانه يكون له حكم أهل مكة ولا تسكمل فيه شروط التمتع فلا هدي عليه ولا صيام لانه اذا اعتمر في أشهر الحج ثم حج من عامه فلم يترخص بترك سفر لاحد نسكية لانه انما يلزمه السفر لكل واحد منهما من موضع استيطانه فهو بمنزلة من اعتمر من أهل الآفاق في أشهر الحج ثم رجع الى أفقه ثم رجع من عامه فانه ليس بتمتع فكذلك المسكى لانه انما حصل منه بعد عمرته التحلل والمقام في موضع استيطانه وكذلك المسكى اذا انقطع الى غير مكة واستوطنها ثبت له حكم أهل الآفاق وتكفله له شروط التمتع ويجب عليه الهدى أو الصوم وانما يراعى في ذلك وقت فعله النسكين وابتدائه بهما فان كان في ذلك الوقتين مستوطناً مكة فحكم أهل مكة وان كان مستوطناً سائر الآفاق فحكمه حكم أهل الآفاق ص **س** سئل مالك عن رجل من أهل مكة خرج الى ارباط أو الى سفر من الأسفار ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها كان له أهل بمكة أو لا أهل له بها فدخلها بعمرة في أشهر الحج وكانت عمرته التي دخل بها من ميثاق النبي صلى الله عليه وسلم أو دونه أتمتع من كان على تلك الحالة فقال مالك ليس عليه ما على المتمتع من الهدى أو الصيام وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ذلك لمن لم يكن أحله حاضري المسجد الحرام **ش** وهذا كما قال ان من كان مستوطناً بمكة ثم خرج الى غيرها ونيت العودة اليها ان حكمه حكم أهل مكة سواء كان له بها أهل أو لم يكن له بها أهل ولو خرج عنها بنية الانتقال عنها والاستيطان بغيرها ثم رجع اليها مسافراً لم يكن حكمه حكم أهلها ألا ترى أن المسافر اذا مر بموضع استيطانه يكون حاضراً به دخوله اليه نوى ذلك ولم ينو واذا مر بوطن لغيره ولم يرد المقام به لم يكن حاضراً وكان حكمه حكم المسافر فكذلك مسئلتنا مثله (مسئلة) وانما ساوى مالك بين أن يكون له بها أهل وبين أن لا يكون له بها أهل لان حكم الاستيطان يثبت لمن استوطن موضعاً وان لم يكن له أهل فاذا ثبت له حكم الاستيطان لم يخرج عنه لسفر من الأسفار الى رباط أو غيره كالمكان له بها أهل وقد ثبت لبق على حكم استيطانه حتى ينتقل عنها بالنية والفعل (مسئلة) وسأوى مالك أن تكون عمرته من الميقات أو من غير الميقات لان من ليس من أهل مكة اذا أحرم من مكة بالعمرة في أشهر الحج وحج من عامه قبل أن يعود الى أهلها

وكل من انقطع الى مكة من أهل الآفاق وسكنها ثم اعتمر في أشهر الحج ثم أنشأ الحج منها فليس بتمتع وليس عليه هدي ولا صيام وهو بمنزلة أهل مكة اذا كان من ساكنيها سئل مالك عن رجل من أهل مكة خرج الى الرباط أو الى سفر من الأسفار ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها كان له أهل بمكة أو لا أهل له بها فدخلها بعمرة في أشهر الحج ثم أنشأ الحج وكانت عمرته التي دخل بها من ميثاق النبي صلى الله عليه وسلم أو دونه أتمتع من كان على تلك الحالة فقال مالك ليس عليه ما على المتمتع من الهدى أو الصيام وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ذلك لمن لم يكن أحله حاضري المسجد الحرام

فهو متمتع ومن كان من أهل مكة فاعتمر من الميقات في أشهر الحج فليس يتمتع وإن حج من عامه
لأنه ليس من شرط التمتع الإحرام من الميقات ولا من غيره وإنما شرط وطئه ما قدمنا ذكرها
(فصل) وقول مالك وذلك أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ذلك لمن لم يكن أهله حاضري
المسجد الحرام احتجاج بالآية على إسقاط الهدى عن هذا المسكى القادم وذلك أن الله تعالى ذكر
حكم المتمتع وما يلزم فيه من الهدى أو الصيام ثم قال ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
نفخهم بهذا الحكم فيحتمل أن يتعلق مالك في ذلك بالحضر ويعتدل أن يتعلق بدليل الخطاب
قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأولى في ذلك عندي أن يتعلق ببراءة الذمة واستصحاب
حال العقل وطريق اشتغال الذمة بالشرع ومقدار ما شغل الشرع منها ذمة من لم يكن أهله حاضري
المسجد الحرام فبقى سائرهم على سائر الأصل ولعل مالك رحمه الله قد تعلق بهذا الوجه وذهب إليه
فان قوله قل محتمل والله أعلم

جامع ما جاء في العمرة

ص مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء إلا
الجنة ش قوله صلى الله عليه وسلم العمرة إلى العمرة يحتمل أن يكون إلى ههنا بمعنى مع كقوله
ولأنما كلوا أموالهم إلى أموالكم ويكون تقدير الكلام العمرة مع العمرة تكفير لما بينهما وما من
ألفاظ العموم فيقتضي من جهة اللفظ تكفير جميع ما يقع بينهما إلا ما خصه الدليل
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الحج المبرور على مثال مفعول من البر يحتمل أن يريد أن صاحبه
أوقعه على وجه البر وأصله أن لا يتعدى به حرف جر إلا أن يريد به ووصف المصدر فيتعدى حينئذ
لأن كل ما لا يتعدى من الأفعال فإنه يتعدى إلى المصدر فذكر صلى الله عليه وسلم ووعد أنه ليس له جزاء
الإلجنة وإن ما دون الجنة ليس بجزائه وإن كانت العمرة وغيرها من أفعال البر جزاؤها تكفير
الذنوب وخط الخطايا لما يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه ولا بد أن يبلغ به إدخاله
الجنة والله أعلم ص مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن
يقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إني كنت تجهزت للحج فاعترض لي فقال
لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمرى في رمضان فإن عمرة فيه كحجة ش قولها إني كنت
تجهزت للحج تريد أنها كانت أعدت ما تحتاج إليه في سفرها فاعترض لها يعني أنه منعها من
مرادها مانع ولعله ما ذكر في حديث ابن عباس أن الرجل الذي أراد أن يحج عليه اضطر أهلها إلى
السقي به فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتمر في رمضان وأخبرها أن العمرة في رمضان
كحجة ويحتمل أن يكون ذلك لبركة رمضان وإن الحسنات تضاعف فيه حتى يوازي ثواب
العمرة فيه ثواب حجة في غيره والله يضاعف لمن يشاء ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن عمر بن الخطاب قال أفصلا بين حجكم وعمركم فإن ذلك أتم لحج أحدكم وأتم لعمرة أن يعتمر
في غير أشهر الحج ش قوله أفصلا بين حجكم وعمركم يحتمل من جهة اللفظ الفصل بينهما
في الأحرام لأنه قد بين في آخر الحديث أنه إنما أراد الفصل بينهما في وقت الأحرام فتفرد أشهر الحج
للأحرام بالحج ويعتمر بالعمرة في سائر الشهور ومن أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج واستدام إلى أشهر

جامع ما جاء في العمرة
ص حاشي بيحي عن مالك
عن سمى مولى أبي بكر
ابن عبد الرحمن عن أبي
صالح السمان عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال العمرة
إلى العمرة كفارة لما
بينهما والحج المبرور ليس
له جزاء إلا الجنة وحدثني
عن مالك بن سمى مولى
أبي بكر بن عبد الرحمن أنه
سمع أبا بكر بن عبد الرحمن
يقول جاءت امرأة إلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت إني كنت
تجهزت للحج فاعترض
لي فقال لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم اعتمرى
في رمضان فإن عمرة فيه
كحجة وحدثني عن
مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر أن عمر بن الخطاب
قال أفصلا بين حجكم
وعمركم فإن ذلك أتم لحج
أحدكم وأتم لعمرة أن
يعتمر في غير أشهر الحج

الحج فلم يفصل بينهما في زمن الاحرام فهذا الحديث يدل على أن عمر رضي الله عنه لم يكن نهيهم عن
المتعة على وجه التحريم لها على الإطلاق وإنما كان اما على وجه الكراهية لفضلها على الافراد
الذي هو أفضل أو لاجتناء بالدون وإيثار التمتع بالنساء في وقت الوقوف وأما على التحريم لمن أراد
فسخ الحج في عمرة ليمتتع بها إلى الحج على حسب ما تقدم قبل هذا ولو أراد تحريم المتعة على
الإطلاق لما قال أنه أتم لعمرتك بل كان يقول أنه لا يجوز الاعتناء في أشهر الحج لمن أراد الحج من
مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر بمالم يحطط عن راحلته حتى يرجع **ش**
قوله أن عثمان كان إذا اعتمر بمالم يحطط عن راحلته حتى يرجع يحتمل أن يكون اسراعا إلى
المدينة طلبة إياه بدمعة النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون يريد الاسراع للنظر في أمور
المسلمين التي قد قرن النظر فيها بالمدينة مع الصحابة ويحتمل أن يصحكون بكرة المقام بمكة لما منه
المهاجرون من الإقامة بمكة واستيطانها وإنما يبيع لهم مقام ثلاثة أيام لانها مدة لا يكون المقيم بها مقبلا
ولما روى العلامة بن الحضرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمهاجرين ثلاث بعد الصبر ولما
روى عن عروة أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عشرة **ش** وروى عن ابن عباس أنه قال أقام بها
بضع عشرة فانه محمول على أنه صلى الله عليه وسلم أقام بها هذه المدة وبنية الرحيل كل يوم فيطرا
ما يمنعه وهذا مقام ليس له حكم المقام ولذلك تقصر فيه الصلاة وإنما المقام الذي له حكم المقام أن ينوي
مقام أربعة أيام فإزاد ولذلك لا تقصر فيه الصلاة على أنه قد سكن مكة بعد النبي صلى الله عليه وسلم
من المهاجرين عبد الله بن الزبير وغيره فيحتمل أن يروى ذلك غير رأى عثمان وتأولو أفيار وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم من المنع أنه كان في حياته وإن مكة بعده كسائر الامصار يكون للمهاجر
استيطانها كما لو استوطنوا الكوفة والبصرة وغيرهما من البلاد **ش** قال مالك العمرة سنة
ولأنهم أحد من المسلمين أرخص في تركها **ش** وهذا كما قال ان العمرة سنة مؤكدة وليست
بفرض كالحج وإنما وصفها بالسنة وان كان معنى السنة ما رسم ليحتمل فقد يكون ذلك فرضا
ويكون مندوبا إليه على طريق استحبابنا في تسميته متا كذا المنسوب اليه اذا حصل على صفاتها سنة
على جهة الاصطلاح وبقولنا قال أبو حنيفة في ان العمرة ليست بواجبة وقال ابن حبيب وأبو بكر
ابن الجهم هي فرض كالحج وبه قال الشافعي والدليل على صحة ما نقوله ان هذا نسك ليس له
وقت معين فلم يكن واجبا بالشرع كالطواف بالبيت على وجه النفل وجه قول ابن حبيب قوله
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والامر يقضى الوجوب والجواب اننا نقول بموجب الآية وذلك ان
تمامها لا يكون إلا بعد الشرع وفيها ونحن نقول ان من شرع فيها وجب عليه اتمامها وكذلك صلاة
النافلة وصوم النافلة

(فصل) وقول مالك ولأنهم أحد من المسلمين أرخص في تركها يريد انها متا كدة وأنه لا يعلم
أحدا من المسلمين يفضل تركها ولا يرخص فيه بل يأمر بفعلها ويقتى بتأ كيد حالها كما يقتى
بالمسارعة إلى متا كدة السنن لاسيما ما اختلف في وجوبه كالوتر **ش** قال مالك ولا يرى لاحد
أن يعتمر في السنة مرارا **ش** وهذا كما قال ان من سنة العمرة أن تكون في السنة مرة وان
الاعتبار مرتين اخراج لها عن سنتها وموضوعها وقال مطرف لا بأس أن يعتمر في السنة مرارا
وقال ابن المواز نحوه وبه قال أبو حنيفة والشافعي والدليل على ما ذهب اليه مالك ما تقدمت روايته
من أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اعتمر مرة في العام وأفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب أو

وحدثني عن مالك أنه
بلغه أن عثمان بن عفان
كان إذا اعتمر بمالم
يحطط عن راحلته حتى
يرجع قال مالك العمرة
سنة ولأنهم أحد من المسلمين
أرخص في تركها قال مالك
ولا يرى لاحد أن يعتمر في
السنة مرارا

التدب ودليلنا من جهة القياس ان هذا نسك له احرام وتحلل فكان من سنته أن يكون مرة في السنة كالحج ووجه قول مطرف ان هذه عبادة لا تختص بوقت فلم يكره تكررها في عام واحد كصوم النفل ص **قال مالك** في المعتمر يقع بأهله ان عليه في ذلك الهدى وعمره أخرى يتدثرها بعد انما الذي أفسدها ويحرم من حيث أحرم بعمرته التي أفسدها الا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته فليس عليه أن يحرم الا من ميقاته **ش** وهذا كما قال ان المعتمر اذا وقع بأهله فقد أفسد عمرته لان الوطء يفسد الحج والعمرة وينافيها ولا خلاف في أنه لو طء يفسد هذين النسكين ويجب قضاؤهما والهدى فأما القضاء فلا يخلو أن يكون النسك الذي أفسده حجا مفردا أو حجا قرن بعمره أو عمره مفردة فان كان حجا مفردا فعليه القضاء في عام قابل يقضى مثل ما أفسد فان أراد أن يقرن الحج الذي أفسد بعمره لم يجزه في قول جمهور أصحابنا وروى القاضي أبو اسحاق في مبسوطه عن عبد الملك بن الماجشون انه يجزئه وجه القول الاول انه أدخل في القضاء من النقص ما لم يكن فياوجب عليه قضاؤه فوجب أن لا يجزئه وانما عليه أن يأتي بمثل ما أفسده أو بأفضل فاذا أدخل في القضاء نقص القران لم يجزه كالأو كانت عليه حجة فأراد أن يقضى مكانها عمرة وجه القول الثاني ان القارن قد أتى بما عليه من الحج فوجب أن يجزئه ولا تمنع صحة القضاء اضافة العمرة اليه وان أوجب ذلك دما كما لو قضى متمتعا

قال مالك في المعتمر يقع بأهله ان عليه في ذلك الهدى وعمره أخرى يتدثرها بعد انما الذي أفسدها ويحرم من حيث أحرم بعمرته التي أفسدها الا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته فليس عليه أن يحرم الا من ميقاته

(فصل) وقوله وعليه عمرة أخرى يريد انه لا يجزئه أن تصح تلك العمرة التي أفسد ولا بد من قضاء عمرة مبتدأة يسلم احرامها من الفساد ولا ترتد في عمرة أخرى على هذه التي أفسد ولو أرفى عليها حجا فعند ابن القاسم لا ترتد في الحجة على العمرة الفاسدة وعند ابن الماجشون يرتد في الحج عليها ويصير قارنا وجه رواية ابن القاسم ان هذا احرام قد أفسد بالوطء فلا يصح أن يردف عليه احراما صحيفا كما لا يجوز أن يتمه على وجه الصحة لان لزوم بقاء الاحرام الفاسد يمنع من أن يطرأ احرام صحيح لاستحالة اجتماعهما ووجه رواية ابن الماجشون ان هذه عمرة فجاز أن يردف الحج عليها كالمحجعة

(فصل) وقوله وعليه عمرة أخرى يتدثرها بعد انما الذي أفسد يريد انه يمضي على عمرته التي أفسد حتى يكملها ويحل منها كما يكمل التي لا فساد فيها ولا يخرج من التي أفسد بالفساد بل يلزمه أن يمضي في فساد الحج والعمرة كما يمضي في صحتهما ولا يصح خروجهما الا بالاكمال والتحلل وهذا مذهب جمهور الفقهاء وقال داود لا يمضي في فسادهما ويصح رفضهما متى شاء المكلف بعد التلبس والاحرام لهما والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا أمر بالامر يقتضي الوجوب ودليلنا من جهة القياس أن افساد الحج سبب يجب به القضاء فلم يخرج له من الاحكام كالفوات (مسألة) وان أفسد حجة فأراد أن يقيم حجه على احرامه الفاسد الى عام آخر لم يكن له ذلك رواه ابن المواز عن مالك قال وليس له الا أن يحل من حجه أو يتحلل بعمره ان كان فاته الحج ووجه ذلك أنه لا يكون قاضيا لحجة الفاسد الا بعد التحلل من هذا ابتداء احرام للقضاء وفصل ذلك في العام الثاني متعين عليه فليس له اذا فاته الحج الفاسد أن يبقى عليه الى عام آخر لانه لا يقضى ما عليه بذلك الاحرام الفاسد

(فصل) وقوله ويحرم بها من حيث أحرم بعمرته التي أفسد يريد أن من أفسد نسكا فعليه أن يقضيه ويحرم به من حيث كان أحرم بالنسك الذي أفسده لان عليه أن يقضى مثل ما كان أفسد وذلك

يحتاج الى تفصيل وهي على ثلاثة اضرب أحدها أن يحرم بنسكه الاول بعد أن يجاوز الميقات والثاني أن يحرم به من الميقات والثالث أن يحرم قبل الميقات فإن أحرم بعد أن جاوز الميقات فلا يصح أن يكون بذلك طمعا أو عاصيا فإن كان طائعا مثل أن يكون منزله دون الميقات أو يجاوز الميقات لا يريد نسكا ثم يذهب واحرم من موضعه فاعلم أنه لا يحرم بالقضاء من حيث كان أحرم بالنسك الذي أفسده ولا يلزمه أكثر من ذلك كما لا يلزمه إذا أفسد عمره أن يقضى حجة (مسئلة) وإن كان أحرامه بالنسك الذي أفسده من دون الميقات عاصيا لأنه يجاوز الميقات يريد للأحرام ثم أحرم من دون الميقات فمأر فيه نصا وعندى أنه يلزمه قضاءه من الميقات الذي كان يلزمه أن يحرم بالنسك الاول منه لأنه يتجاوز الميقات بالنسك الاول كان عاصيا فلا يجوز له أن يكرر العيصان في القضاء كالأفسد حجاترك فيه الميقات بالمزدلفة فانه لا يترك الميقات بها في القضاء ولو أفسد حجا وجب عليه فيه فدية بتطيب أو لبس ثياب لوجب عليه في القضاء الامتناع من ذلك (مسئلة) وإن كان أهلا بالنسك الاول من الميقات لزمه القضاء من الميقات وقال أبو حنيفة ان أفسد عمره جازله أن يحرم بهما من الحل والدليل على ما نقوله أنه معنى يجب اعتباره في العمرة المقضية ابتداء بالشرع فوجب أن يعتمر في قضاها كاجتناب الطيب والحلاق

(فصل) وقوله إلا أن يحرم بهما من أبعده من الميقات فليس عليه إلا أن يحرم من ميقاته ومعنى ذلك ان من أحرم من أبعده من الميقات في ابتداء نسكه ثم أفسده لم يكن عليه أن يقضى الامن الميقات ولا يلزمه أن يحرم في القضاء من حيث كان أحرم في الابتداء لان تقديم الاحرام من الميقات لم يكن واجبا عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاؤه كذلك الاستقلال حال النزول وكالمشي اذا مشى في عمرة من غير عذر ص **ح** قال مالك ومن دخل مكة به مرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ثم وقع بأهله ثم ذكر قال يغتسل أو يتوضأ ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويعتمر عمرة أخرى ويهدي وعلى المرأة اذا أصابها زوجها وهي محرمة مثل ذلك **ح** ش وهذا على ما قال ان من طاف وسعى على غير طهارة فان طوافه غير صحيح لعدم شرط هتفه وهو الطهارة وقد تقدم ذكر ذلك وبيانه فان جامع بعد أن طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عمرته قبل الطواف والسعي فعليه أن يتأدى على فاسد عمرته فيطوف ويسعى ويحل منها ثم يقضى عمرة ويهدي هديا

(فصل) وقوله وعلى المرأة اذا أصابها زوجها وهي محرمة مثل ذلك يريد ان عليها أن تتأدى في حجبها الفاسد ثم تقضى عمرة وتهدي لانه قد وجد منها من افساد الحج بالجامع ما وجبت الرجل فكان حكمها في ذلك كحكمه ص **ح** قال مالك فأما العمرة من التمتع فانه (لا يتعين و) من شاء أن يخرج من الحرم (الى أى موضع من الحل) ثم يحرم فان ذلك مجزئ عنه ان شاء الله تعالى ولكن الأفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما هو أبعده من التمتع **ح** ش وهذا كما قال ان العمرة من التمتع لمن أراد ذلك مجزئ عنه لما قدمناه من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن أن يعمر عائشة من التمتع وهو أدى الحل الى مكة ولما قدمناه من ان من شرط النسك الجمع بين الحل والحرم فهذا أقل ما يجزئ في العمرة ولكن الفضل على ما قل في الميقات الذي وقت النبي صلى الله عليه وسلم الاصل في ذلك ما روى عن عائشة أنها قالت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك فقال لها انتظري فاذا طهرت اخرجي من التمتع فاهلي ثم

* قال مالك ومن دخل مكة بعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ثم وقع بأهله ثم ذكر قال يغتسل أو يتوضأ ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويعتمر عمرة أخرى ويهدي وعلى المرأة اذا أصابها زوجها وهي محرمة مثل ذلك **ح** قال مالك فأما العمرة من التمتع فانه لا يتعين ومن شاء أن يخرج من الحرم الى أى موضع من الحل فان ذلك مجزئ عنه ان شاء الله ولكن الفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما هو أبعده من التمتع

اثبتنا بمان كذا اولكها على قدر نفقتك ونصبك

﴿ نكاح المحرم ﴾

ص ﴿ مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبارافع مولاة ورجلا من الانصار فزواها بميونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج ﴾ ثم قوله بعث أبارافع مولاة ورجلا آخر ظاهره باتصال قوله فزواها جواز الاستثابة في عقد النكاح والوكالة فيه وسيأتي ذكره في كتابه ان شاء الله تعالى (فصل) وقوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج يقتضى كونه حلالا لانه لا خلاف انه لم يحرم الا بعد ان خرج من المدينة وانما افسد الى الاعلام بذلك لاختلاف الناس في صحة نكاح المحرم وانما اختلفوا لاختلافهم في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بميونة هل كان في حال احرامه أو قبل أن يحرم فروى عن أبي رافع ما تقدم وروى عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج بميونة وهو محرم والذى روى أبو رافع أولى لانه الذى باشر القضية وهو بها أعلم ممن لم يباشرها وكذلك روى عن ميونة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرفى وهى أعلم بها وحال النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما وقد ذكرت موضع العقد وقد أنكرت هذه الرواية على ابن عباس فقال ابن المسيب وعم ابن عباس في زواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم على انه يمكن الجمع بينهما من وجهين أحدهما أن يكون ابن عباس أخذ في ذلك بمذهبه ان من قلده هديه فقد صار محرما بالتقليد فله علم بنكاح النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن قلده النبي صلى الله عليه وسلم هديه وقبل أن يحرم فقال تزوجها محرما لما اعتقد انه محرر بتقليد الهدى والوجه الثانى أن يكون أراد المحرم في الأشهر الحرم فانه يقال لمن دخل في الأشهر الحرم أو الارض الحرم محرم فيجمع بين الخبرين ص ﴿ مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أخى بنى عبد الدار ان عمر بن عبيد الله أرسل الى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج ومهما محرمان انى أردت ان أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير وأردت أن تحضر ذلك فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ﴾ ثم إرسال عمر بن عبيد الله الى أبان بن عثمان أن يحضر نكاح ابنه بمعنى اشهار النكاح واحضار أهل الفضل والدين فيه ويحتمل أيضا أن يحضره لعله بما يصحح العقد بما يفسده فأنكر أبان نكاحهم في حال الاحرام وما دعى اليه من حضوره واستدل على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب وهذا يقتضى منع عقد النكاح المحرم ويقتضى منع المحرم من عقده لنفسه واذا اقتضى النهى المنع من عقد نكاح المحرم اقتضى فساد ان عقد لان النهى يقتضى فساد المنهى عنه والى هذا ذهب مالك والشافعى وبما قال عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعثمان بن عفان وسعيد بن المسيب وقال أبو حنيفة يعقد المحرم النكاح لنفسه ولغيره وبما قال الثوري والقاسم بن محمد وروى عن معاذ بن جبل وابن عباس والدليل على ما نقوله ما احتج به أبان بن عثمان من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ومن جهة القياس ان عقد النكاح معنى قصر به المرأة فراشا فوجب أن يكون محظورا على المحرم كوطء الامة ودليل آخر ان هذه عبادة تمنع الوطء والطيب فوجب أن تمنع عقد النكاح كالمدة

﴿ نكاح المحرم ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبارافع ورجلا من الانصار فزواها بميونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج • وحدثني عن مالك عن نافع عن نبيه ابن وهب أخى بنى عبد الدار أن عمر بن عبيد الله أرسل الى أبان بن عثمان وأبان يومئذ أمير الحاج ومهما محرمان انى أردت ان أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير وأردت أن تحضر ذلك فأنكر ذلك عليه أبان وقال سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب

(فصل) وقوله ولا يخطب يحتمل أن يريد به السفارة في النكاح والسعي فيه ويحتمل أن يريد به
 إيراد الخطبة حال النكاح فأما السعي فانه ممنوع فان سعى فيه وتناول العقد لسواه أو سعى فيه لنفسه
 وأكمل العقد بعد التحلل لم أر فيه نصا وعندى انه قد أساء والنكاح لا يفسخ (مسألة) وأما اذا
 خصب في عقد النكاح وتناول العقد غيره فهو على نحو ما ذكرناه ومن حضر العقد فقد أساء رواه
 أشهب عن مالك وقال أصبح لاشئ عليه ص **عن مالك عن داود بن الحصين ان أبا غطفان بن طريف**
المري أخبره ان أبا طريف تزوج امرأة وهو محرم فرد عمر بن الخطاب نكاحه **ش قوله ان**
عمر بن الخطاب رد نكاح طريف لما تزوج وهو محرم ترجيح لما ذهبنا اليه وقلنا به من أن
المحرم لا ينكح لان عمل الأئمة وحكمهم لا يكون الا بعد مشاوره ونظر واستدلال واجتهاد ومراجعة
من المخالف ان كان في ذلك خلاف فهو أولى من قول قائل لم يعمل به ولا روجع فيه قائله ولا شاور فيه
غيره ورده لنكاحه يحتمل أن يكون بفسخ ويحتمل أن يكون بطلاق والفسخ باسم الرد أليق وقد
اختلف قول مالك في إبطال نكاح المحرم فقال مرة هو فسخ وقال مرة هو طلاق وسيأتي في كتاب
النكاح ان شاء الله تعالى (مسألة) اذ اثبت ذلك فان عقد النكاح ممنوع حتى يحل بالاوضة فان
تزوج بعد الرى وقبل الاوضة فسخ نكاحه **ورواه محمد عن ابن القاسم وأشهب والدليل على ذلك**
قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم وما لم يتهلل التحلل التام فاسم الاحرام يتناوله وحقيقته باقية
عليه ووجه ذلك أن حكم احرامه باق في باب الاستمتاع فوجب أن يكون باقيا أصله قبل الرى
ص **عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا يخطب على نفسه ولا على**
غيره **ش قوله لا ينكح المحرم على ما تقدم من منعه النكاح حال الاحرام وقوله لا يخطب على نفسه**
ولا على غيره منع له من تناول ذلك بوجه لنفسه أو لغيره وهو داخل تحت عموم نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن أن يخطب في حديث عثمان الآن هذا أزال وجوه الاحتمال ومنع التخصيص ص **عن مالك**
انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار شلوا عن نكاح المحرم فقال لا ينكح
المحرم ولا ينكح **ش أكثر ما لرحم الله من ادخال الآثار في هذه المسئلة لان المخالف فيها**
عبد الله بن عباس وهو من فقهاء الصحابة فأظهر قوة الخلاف عليه وكثرته من الصحابة والتابعين
والحكم من الأئمة بخلافه وان هذه المسئلة بما همم بها الناس في زمن الصحابة والتابعين وسألوا عنها
وخاصوا كثير فيها وان الجمهور على ما ذهب اليه مالك رحمه الله ص **قال مالك في الرجل**
المحرم انه يراجع امرأته ان شاء اذا كانت في عدة منه **ش وهذا كما قال انه اذا طلق امرأته**
طلقة رجعية في حال احرامه أو قبل ذلك فان له أن يراجعها ما كانت له الرجعة عليها ببقاء عدها خلافا
لما يروى عن ابن حنبل من منعه الرجعة والدليل على ما نقوله ان الرجعة ليست بنكاح وانما هي
اصلاح ما انتم من النكاح ككفارة الظهار والله أعلم

﴿ حجامة المحرم ﴾

ص **عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو**
محرم فوق رأسه وهو يومئذ بلحي جل مكان بطريق مكة **ش قوله احتجم وهو محرم فوق رأسه**
 بيان لموضع الحجامة لانها تختلف باختلاف مواضعها وهى في الرأس أشد لما يحتاج اليه من حلق
 شعره وضعها ويرى بمقتضى شيأ من الدواب الا أن ذلك كله مباح مع الحاجة اليه وقد روى عنه أشياء

عن مالك عن داود بن الحصين ان أبا
غطفان بن طريف المري
أخبره ان أبا طريف
تزوج امرأة وهو محرم
فرد عمر بن الخطاب
نكاحه **عن مالك عن**
مالك عن نافع ان عبد الله
ابن عمر كان يقول لا ينكح
المحرم ولا يخطب على
نفسه ولا على غيره
عن مالك عن
بلغه أن سعيد بن المسيب
وسالم بن عبد الله وسليمان
ابن يسار شلوا عن نكاح
المحرم فقالوا لا ينكح
المحرم ولا ينكح قال مالك
في الرجل المحرم انه
يراجع امرأته ان شاء اذا
كانت في عدة منه
عن حجة المحرم
عن يحيى بن سعيد عن
سليمان بن يسار أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم احتجم
وهو محرم فوق رأسه وهو
يومئذ بلحي جل مكان
بطريق مكة

سوطه فأبوا عليه فسألهم رحمهم فأبوا فآخذهم ثم شد على الجار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله عن ذلك فقال إنما هي طعمة أطعمكموها الله سبحانه وقوله كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كانوا ببعض طريق مكة أخبرهم عن سفرهم وقصدهم مكة عام الحديبية وإن أبقتادة كان غير محرم وتختلف مع أصحاب له محرمين وإنما جاز لا بقتادة أن يكون غير محرم لأن المواقيت لم تكن وقت بعد ويمتثل أن يكون لم ينو الوصول إلى مكة وإنما أراد أن يصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعض الطريق ليكثر أصحابه وجاعته إلى موضع ماء لكنه لما أتى وهو من المدينة على ثلاث ليال تختلف مع أصحاب له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تخلفه ليعود من ذلك الموضع وإنما كان عني ما ينزل بعض أهل الرفقة وبعض الجيش للراحة أولعني بعضهم وقد روي أنهم إنما تختلفوا عنه لأنهم إنما أخذوا غير طريقه لسبب العد والذي ذكر لهم في ناحية من الطريق

(فصل) وقوله فرأى جارا وحشيا فاستوى على فرسه يريدانه راه وليس فيه ما يقتضي أن أحدا من المحرمين ولا من غيرهم أراه أياه ولا أشاره وقد ورد في حديث سعد بن الربيع فجعل بعضهم يضحك إلى بعض وليس في هذا دلالة على الصيد ولا إشارة لأن الدلالة على الصيد والإشارة إنما هي أن يقصد بها المشير والدال إلى أن يرى المدلول والمشار إليه الصيد وخحك بعضهم إلى بعض لم يقصد بشيء من ذلك ولو قصد به ذلك لما كان أكبر من التنبيه على أمر لم يعين له ولا أعلم بحسنه ولا نبيه على موضعه فيكون ذلك سببا إلى رؤيته وقد ورد في الحديث ما يقتضي أن ضحك بعضهم إلى بعض ليس بدلالة على الصيد ولا إشارة إليه وهو ما روي في حديث عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل منكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشاره إليها قالوا لا قال فكلوا مما بقي من لحما فنص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الأمر بالجل عليها أو الإشارة إليها ممنوع ولم يستلهم عن غير ذلك ولم ير الصحابة رضي الله عنهم ضحك بعضهم إلى بعض من باب الإشارة والدلالة لأن الدلالة على الصيد سبب لقتله وتطرق إلى اتلافه وذلك محظور على المحرم (فرع) فإن دل المحرم حلالا أو حراما على صيد فقتله حرم أكل ذلك الصيد حكى ذلك القاضي أبو الحسن وهل عليه جزاء أو لا حكى القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد أنه إن لم يأكل منه فلا قضاء عليه وبه قال الشافعي وروي ابن المواز عن أشهب أن دل المحرم حراما أو حلالا على صيد فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء فإن دل حلالا فلا جزاء على الدال وليس تغفر الله تعالى وكذلك إن ناوله سوطا وابن القاسم لا يرى في ذلك شيئا على الدال وهو المشهور عن مالك وقال أبو حنيفة على الدال المحرم جزاء وعلى القاتل المدلول إن كان حراما جزاء آخر والدليل على ما نقوله أن هذه نفس مضمونة فلم يلزم الدال عليها غرم أصله إذا دل على قتل غيره

(فصل) وإنما أبوا أن ينأولوه رحمهم أو سوطه لأن ذلك معونة على قتله ومن منع من قتله فقد منع العون على قتله كقتل الآدمي فإن أعان عليه بمناولة رمح أو سوط فقد أساء ولا جزاء عليه في المشهور من المذهب وحكى ابن المواز عن أشهب في ذلك من الخلاف مثل ما تقدم

(فصل) وقوله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على القول بأى والقياس لأن كل طائفة منهم قد ذهبت في ذلك إلى معنى تادون نص ولا نه لم يعتج أحد منهم بنص ولو كان عنده واحتج به لصار الكل إلى ما احتج به ثم أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم باختلافهم في ذلك فلم يعتف

سوطه فأبوا عليه فسألهم
رحمهم فأبوا فآخذهم ثم شد على
الجار فقتله فأكل منه بعض
أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأبى بعضهم
فلما أدركوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم سأله
عن ذلك فقال إنما هي
طعمة أطعمكموها الله

محرم قال مالك والصفيف
القبديد * وحدثنى
عن مالك عن زيد بن أسلم
أن عطاء بن يسار أخبره
عن أبي قتادة في الجار
الوحشى مثل حديث أبي
النضر الآن في حديث
زيد بن أسلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هل
معكم من لحم شئ * وحدثنى
عن مالك عن يحيى بن
سعيد الأنصارى أنه قال
أخبرني محمد بن إبراهيم
ابن الحارث التميمي عن
عيسى بن طلحة بن عبيد
الله عن حمير بن سامة
الضمرى عن الهزلى أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خرج يريد مكة وهو
محرم حتى إذا كان بالروحاء
إذا جمار وحشى عقير
فذكر ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
دعوه فانه يوشك أن يأتى
صاحبه فجاء الهزلى وهو
صاحبه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول
الله شأنك بهذا الجمار
فأمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبا بكر فقمعه
بين الرفاق ثم مضى حتى
إذا كانت بالاثية بين
الروثة والمرج إذا طوى
حاقف في ظل وفيه سهم

منهم أحد أو لا قال لا ذلك لم يقدم على الاكل دون نص ولا قال للمتبعين لم امتنعتم دون نص
ولا قال انه قد كان له في ذلك نص كان يجب المصير اليه وانما قال صلى الله عليه وسلم انما هي طعمة
اطعمكموها الله ويحتمل أن يريد به رزق يسره الله اليكم ويعنه لكم وفي هذا تصريح بالتعجيل
لأن طريق أن الرزق لا يكون الا حلالا بل قد يكون حراما ويكون حلالا ولكن من حيث أقرهم
عليها ولم يمنعهم منها ولم يورد هذا اللفظ لما كان مباحا بقوله كلوا مما بقى منها وقال في حديث
حسان كلوه حلالا ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن الزبير بن العوام كان يتزود صيف
الطبباء في الاحرام قال مالك والصفيف القديد * ش قوله كان يتزود صيف الطبباء يقتضى
استباحة أكل لحم الصيد وهو محرم لمن كان عنده قبل احرامه أو لم يهدى اليه أو ابتاعه بعد احرامه ولم
يكن صيده من أجله وعلى هذا جماعة الفقهاء وبه قال من الصابة عمر بن الخطاب والزبير بن العوام
وأبو هريرة ومن منع ذلك على بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والدليل على صحة
ما ذهبنا اليه حديث أبي قتادة المتقدم وهو قوله صلى الله عليه وسلم كلوا حلالا وفي حديث هشام عن
يحيى بن أبي كثير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للقوم كلوا وهم محرمون وهذا نص لا يحتمل
التأويل ودليلنا على ذلك أيضا الحديث الذي يأتي بعد هذا وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر
أبا بكر فقسم الوحش بين الرفاق والرفاق محرمون لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان محراما ومحال
أن يعلقوا عن احرامه وان تخلف منهم أحد بجواز ذلك والعدد اليسير ص * مالك عن زيد بن أسلم
أن عطاء بن يسار أخبره عن أبي قتادة في الجار الوحشى مثل حديث أبي النضر الآن في حديث زيد
ابن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحم شئ * ش قوله صلى الله عليه وسلم
هل معكم من لحم شئ إذا كانوا قد حكوا له أمره يقتضى السؤال عن بقيته عندهم ليأمرهم فيه بأمره
وقد روى فيما تقدم أنه أمرهم بأكله وأباح لهم وقد يكون سؤاله عن بقيته مع ما تقدم من إباحته ليأكل
منه صلى الله عليه وسلم وقد أخرج مسلم من حديث أبي حازم عن عبد الله بن قتادة عن أبيه أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحم شئ قالوا معنا رجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأكلها ص * مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه قال أخبرني محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي
عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن حمير بن سامة الضمرى عن الهزلى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم خرج يريد مكة وهو محرم حتى إذا كان بالروحاء إذا جمار وحشى عقير فذكر ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال دعوه فانه يوشك أن يأتى صاحبه فجاء الهزلى وهو صاحبه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله شأنك بهذا الجمار فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقمعه
بين الرفاق ثم مضى حتى إذا كانت بالاثية بين الروثة والمرج إذا طوى حاقف في ظل وفيه سهم فزعم أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا يقف عنده لا يريه أحد من الناس حتى يجاوزه * ش قوله
خرج يريد مكة وهو محرم يريد أنه في سفره كان محراما حين اجتيازهم بالجمار العقير إلا أن خروجه
من المدينة كان غير محرم وفائدة وصفه بذلك أنه أمر في الصيد بما أمر به ولم يمنعه الاحرام من ذلك
والتنبيه على أن من معه كانوا محرمين وقد أباح لهم أكل الصيد على هذا الوجه

(فصل) وقوله حتى إذا كانوا بالروحاء وهو موضع بين مكة والمدينة إذا جمار وحشى عقير وهذا الجمار
العقير قد كانت كملت فيه الذكاة ما بالسهم الذي رى به وأما بغير ذلك وهو ظاهر قوله عقير فأتى بعد

فزع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يقف عنده لا يريه أحد من الناس حتى يجاوزه

ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوه على تلك الحال فذكروا له ويقتضى أنهم وصفوا له من صفة السهم أو الذكاة ما دل على تقدم الملك عليه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فإنه يوشك أن يأتي صاحبه نهاهم صلى الله عليه وسلم عنه لاستحقاق صائده له وقد رأى أن الذي صاده وبلغ به ذلك المبلغ سيقرب بجيشه إليه وقد يكون ظهر ذلك مما وصفوه له أنهم شاهدوا من دمانه قرب صاحبه منه وأنه إذا رأى الجيش قد قرب منه سيأتي ليعنه أو يبيعه ولو كان لا يجوز أكل المحرم الصيد لمنعه منه جله ولقال كفوا عنه فإن هذا لا يجعل للحرم

(فصل) وقوله فجاء البهزي وهو زيد بن كعب البهزي السلمي قال وهو صاحب الظاهراته كان صاده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شأنكم بهبة من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقهه بين الرقاق والرفاق الجماعة من الناس يجتمعون في الماء سلكي والنزول والتعاون على العمل وهذا دليل واضح على أن المحرم أكل لحم الصيد مع ما تقدم في ذلك من الأخبار وانما جاز ذلك لأن هذا البهزي صاده لنفسه ولم يصده لغيره ولعله لم يعلم أن أصحابه يأمرون بذلك الموضع محلين ولا محرمين

(فصل) وقوله ثم مضى حتى إذا كان بالاثنية بين الروينة والمرج هذه المواضع كلها في طريقه من المدينة إلى مكة إذا طي حاقف في ظلي الخاقف هو الواقف في ظل المغارة يلتبس ظلها وقوله وفيه سهم يريد أنه قد أصيب بسهم هو ثابت به وهو حي بعد فزع يريده أن الراوي زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا يقف عند يريده حراسته من الناس لا يريده أحديرا لا يعرض له ويحتمل أمره ذلك صلى الله عليه وسلم ويهين أحدهما أن صاحبه الذي أصابه بالسهم قد ملكه فلا يجوز لأحد أن ينال منه شيئا إلا بذنه وإثاني أنه إذا كان حيا بعد لم يكن للمحرم أن يذكيه ولا أن يذكي من أجله وهذا فرق حكم هذا الظلي حكم الحمار الوحشي الصغير الذي تقدم ذكره لأن الحمار الوحشي كانت تمت الذكاة فيه فأنما أهأى المهدى إليهم لحال ذلك لم يقف عنده من يمنعه لجواز أن يتباعد أحد من صاحبه أو يستوهبه ياه والظلي الخاقف كان حيا بعد من مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة أنه أقبل من البحر بن حتى إذا كان بالزبدية وجد ركبا من أهل العراق محرمين فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الزبدية فأمرهم بأكله قال أبو هريرة ثم أتى شككت فيما أمرتهم به فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال عمر ماذا أمرتهم به فقال أمرتهم بأكله فقال عمر بن الخطاب لو أمرتهم بغير ذلك لفعلت بك يتوعد

* وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة أنه أقبل من البحر بن حتى إذا كان بالزبدية وجد ركبا من أهل العراق محرمين فسألوه عن لحم صيد وجدوه عند أهل الزبدية فأمرهم بأكله قال أبو هريرة ثم أتى شككت فيما أمرتهم به فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال عمر ماذا أمرتهم به فقال أمرتهم بأكله فقال عمر بن الخطاب لو أمرتهم بغير ذلك لفعلت بك يتوعد

(فصل) وقوله ثم شككت فيما أفتيت به يريد أن الشك طرأ عليه بعد الفتوى والعمل بها وأما

شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر أنه مر به قوم عمرمون بالبدنة فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناسا أحله يأكلونه فافتاهم بأكله قال ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فسألته عن ذلك فقال بمأقتيتهم قال فقلت أقتيتهم بأكله قال فقال عمر لو أقتيتهم بنخير ذلك لأوجعتك هو حدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار أقبل من الشام في ركب عمرين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فافتاهم كعب بأكله قال فاما قد سوا على عمر بن الخطاب بالمدينة ذكروا ذلك له فقال من أفتاكم بهذا قالوا كعب قال فأتى قد أمرته عليكم حتى ترجعوا ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رجل من جراد فافتاهم كعب أن يأخذوه فإكلوه فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا له ذلك فقال ما هذا قال هو من صيد البعير قال وما يدريك قال يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده ان هي الاثرة حوت ينثره في كل عام مرتين هو قوله ان كعب الاحبار أقبل من الشام في ركب عمرين ظاهره يقتضي انهم أقبلوا من الشام وهم عمرمون ويحتمل أيضا أن يكونوا أقبلوا من الشام وأحرموا بعد ان فصلهم منه غير ان ظاهر الحال يقتضي انهم أحرموا قبل الميقات أو قدموا على عمر بالمدينة بعد ان أحرموا وميقاتهم بين المدينة ومكة الا أن يكونوا قدموا على عمر بغير المدينة وظاهر الحال خلاف هذا والله أعلم

في حين فتواه لم فلم يكن شاكا ولو شك قبل العمل بفتواه لمنعهم من التقليد والعمل بقوله فما طرأ عليه الشك بعد ذلك والتبست عليه أدلة الجواز والمنع أراد أن يبحث عما أفتاهم به ويعلم صحة فسأل عمر عن ذلك حين قدم والظاهر أنه أخبر عمر بن الخطاب بسؤالهم وأمسك عما أجاب به فأراد عمر أن يعلم ما أجاب به خشية أن يكون قد أفتاهم بغير ما يجب فيتكف المشقة في اعلامهم ان ما أفتاهم به أبو هريرة غير صحيح فلما أخبره أبو هريرة بأنه أفتاهم بأكله قال له لو أقتيتهم بغير ذلك لفعلت بك يتوعده وذلك من عمر رضي الله عنه احتياط للدين واهتمام بأمره وأراد أن لا ينمى للناس في الفتوى ولا يفتوا الناس ومن سألهم إلا بعد التثبت والتيقن لاسيما ان كان أبو هريرة أخبره أنه شك بعد ان أفتاهم فأشفق من أن يكون أفتاهم قبل امعان النظر فبعث أبا هريرة بما توعده على التعرض بعد هذا في فتواه والامساك عما يرتاب فيه إلا أن يبين له وجه الصواب ص هو مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر أنه مر به قوم عمرمون بالبدنة فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناسا أحله يأكلونه فافتاهم بأكله قال ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فسألته عن ذلك فقال بمأقتيتهم قال فقلت أقتيتهم بأكله قال فقال له عمر لو أقتيتهم بغير ذلك لأوجعتك هو حدثني الكلام على متن هذا الحديث كالذي قبله أو نحوه وقوله في آخره لأوجعتك تصرح منه بما توعده به واعلام منه بأنه نوى تأديب من يتسامح في فتواه ويفتي قبل أن يتحقق لانه شديد الاضرار بالناس في تحليل الحرام وتحريم الحلال ولعل عمر قد شاهد في ذلك فعلا لابي بكر رضي الله عنه يجري مجرى النص على جواز أكله كأمره لابي بكر رضي الله عنه أن يقسم حمار الوحش على الرفاق أو اباحت لاصحابه أن يأكلوا مما بقى من صيد أبي قتادة وأكله هو صلى الله عليه وسلم ما وصل اليه منه فلم يجز الاجتهاد في خلاف ذلك وعساه أن يكون قد بلغه بعض الخلاف في ذلك ممن لم يبلغه فعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه ولا حكمه في شيء منه فأراد عمر رضي الله عنه المبالغة في الانكار على من يخالف فيه ص هو مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الاحبار أقبل من الشام في ركب عمرين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فافتاهم كعب بأكله قال فاما قد سوا على عمر بن الخطاب بالمدينة ذكروا ذلك فقال من أفتاكم بهذا قالوا كعب قال فأتى قد أمرته عليكم حتى ترجعوا ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رجل من جراد فافتاهم كعب أن يأخذوه فإكلوه فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك فقال ما هذا قال هو من صيد البعير قال وما يدريك قال يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده ان هي الاثرة حوت ينثره في كل عام مرتين هو قوله ان كعب الاحبار أقبل من الشام في ركب عمرين ظاهره يقتضي انهم أقبلوا من الشام وهم عمرمون ويحتمل أيضا أن يكونوا أقبلوا من الشام وأحرموا بعد ان فصلهم منه غير ان ظاهر الحال يقتضي انهم أحرموا قبل الميقات أو قدموا على عمر بالمدينة بعد ان أحرموا وميقاتهم بين المدينة ومكة الا أن يكونوا قدموا على عمر بغير المدينة وظاهر الحال خلاف هذا والله أعلم

(فصل) وقوله حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فافتاهم كعب بأكله يريد انهم وجدوا صيدا قد اصطاده حلال وذكاه فصار له حكم اللحم لاحكم الصيد ولذلك قال وجدوا لحم صيد فلما قدموا على عمر ذكروا له ما أفتوا به من اباحت لانه رضي الله عنه كان يهتبل بأمر الناس وأمر دينهم ويسأل عما جرى لهم من ذلك في طريقهم وتصرفهم ولما كان يعرف ذلك من حاله يبدأ بالاجابة عنه فلما أخبر بما جرى من أكل اللحم بفتوى بعضهم سألهم من المقتي لهم بذلك ليعرف له فضله ومكانه

من العلم فلما أخبر وأبأنه كعب قال قد أمرته عليكم حتى ترجعوا تنويبها به لا صابته في الفتوى وتقد بها
له وهذا التأخير يقتضي صلاته بهم وحكمه عليهم ورجوعهم إلى رأيهم وتصرفهم بأمره

(فصل) وقوله وأنهم لما كانوا ببعض طريق مكة من رجل من جراد وهو القطيع منه فأقتناهم
كعب أن يأخذوه ويأكلوه ورأى للحرم اصطيداه لما اعتقد فيه أنه من صيد البحر فلما قدموا على
عمر من حجهم ذكر والله ذلك فأسكر عمر وقال ما حلك على ما أقتنهم به فاحتج عليه كعب بأنه من
صيد البحر لما تقرر من أن صيد البحر مباح للحرمين قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
فسأله عمر عن تصحيح ما ادعاه من صيد البحر فقال له وما يدريك أنه من صيد البحر فلما لم يكن عند
كعب في ذلك دليل واضح ولا نص يصح له طريقه إلى نبي من الأنبياء لجأ إلى أن أقسم بالله أنه نثره
حوت ينثره كل عام وأراه أسند في ذلك إلى ما وجد في كتب أهل الكتاب بالانعرف حخته ولا تتعلق
به في حكم لأنه قد دخله التحريف والنقص والزيادة فلما علم أن ما ينقل من التوراة وغيرها من
الكتب هو مما بقي على حخته ولو ثبت ذلك لمزنا القول بصحته في طريقه الخبر الذي لا يتعلق به حكم
وقد روى عبد الله بن عمرو بن العاص أنه نثره حوت وروى عن سعيد بن المسيب أن الله تعالى خلق
الجراد مما بقي من طينة آدم ورواه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن المسيب قال لم يخلق الله
تعالى بعد آدم إلا الجراد بقي من طينة شيء فخلق منه الجراد وهذا أيضا لا يعرف إلا بخبري ولا نعلم
في ذلك خبرا ثبت فلا يصح التعلق بشيء من ذلك والذي عليه الفقهاء أنه لا يجوز للحرم صيد الجراد
وفقد ذهب إلى تجوز ذلك بعض الناس والدليل على حته ما ذهب إليه الجمهور قوله تعالى وحرم عليكم
صيد البر ما دمتم حرما إنما يعلم صيد البر من غيره عما يؤول إليه ويعيش فيه والجراد إنما هو في البر وفيه
حياته ومكانه فوجب أن يكون من صيد البر

(فصل) وإنما أقر عمر بن الخطاب كعب الأحبار على قسمه بحضرة أنه نثره حوت أما رأي آراء
أوجب توقفه عن زهره ويحتمل أن يكون عمر قد أنكر ذلك عليه ولم يلقنا ودليل ذلك أن كعب
الأحبار قد رجع عن هذه الفتيا وحكم مع عمر على محرم أصاب جرادة بسوط فحكم فيها كعب
بدرهم فقال له عمرانك لكثير الدراهم لقمة خبر من جرادة فتجاوز حد المنع لا اصطيداه إلى أن حك في
جرادة بدرهم ص وسئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق هل يبتاعه المحرم فقال أما
ما كان من ذلك يعترض به الحاج ومن أجلهم صيد فاقى كرهوا نهي عنه فاما أن يكون عند رجل لم
يرده المحرمين فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به كقولنا أن لحم الصيد إذا وجدته المحرم يبتاع
أو وهبه أو صار إليه بغير ذلك من الوجوه فإنه لا يخلو أن يصاد من أجل محرم أو من أجل محل فإن
صيد من أجل محل فلا خلاف على المذهب في جوازه كله وقد تقدم الدليل عليه وإن صيد من أجل
محرم فلا يخلو أن يصاد قبل إحصاءه أو بعده فإن صيد ونمتذ كانه قبل إحصاءه ثم أحرم ثم فأن أشهب
وابن القاسم روي عن مالك لا بأس أن يأكلوه وروى عنه ابن القاسم أيضا أنه كره أكله ووجه
الرواية الأولى أنه إنما صيده وهو حلال والمصيد في ذلك الوقت مباح مطلق ألا ترى أنه لو صاده
هو وذبحه ليأكله حال إحصاءه ثم أحرم لجأه أكله فلا يكون صيده غير له بل شتم صيده هو وباترته
ووجه الرواية الثانية أنه صيده والمائد بعد صيده معتد أنه لا يأكله إلا محرما فكانه صاده لمحرم والذي
يصيد لنفسه يصيد ليأكله حلالا والأول عندي أظهر (مسئلة) فإن صيد بعد إحصاءه من أجلهم
وكانوا معينين أو غير معينين لم يجز لهم أكله لأنه صيد للمحرمين رواه ابن المواز عن مالك بن هذا قال

• وسئل مالك عما يوجد
من لحوم الصيد على
الطريق هل يبتاعه المحرم
فقال أتأبى ما كان من ذلك
يعترض به الحاج ومن أجلهم
صيد فاقى كرهه وأنهي
عنه فأما أن يكون عند
رجل لم يرده المحرمين
فوجده محرم فابتاعه فلا
بأس به

الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز لمن صيد من أجله من المحرمين أن يأكل منه والدليل على ما نقوله قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فان قيل المراد به الاصطياد فالجواب ان الاظهر من الآية غير ما ذكرتم فانه اذا كان الصيد في الآية بمعنى الاصطياد ثم أضاف الى البر في قوله وحرم عليكم صيد البر وجب أن يكون البر هو الصيد وذلك لا يصح فلا يجوز حمل ذلك على ظاهره ولا بد فيه من اضمار وهو وحرم عليكم صيد البر أو صيد وحش البر وحمل الآية على ما قلناه يعني عن هذا الاضمار ولا يجوز ادعائه مع استغناء الكلام عنه الابدليل وجواب ثان وهو انه قد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه كره أكل لحم الصيد وهو محرم ثم تلا هذه الآية أحل لكم صيد البحر الى قوله تعالى حرما ما فتح بفتح على بن أبي طالب رضي الله عنه على الامتناع من أكل لحم صيد البر وهذا يقتضي ان المراد به عين الصيد ولو تأول فيها المنع من الاصطياد لما احتج بها على المنع من أكل اللحم وعلى رضي الله عنه من أهل اللسان مع الدين والعلم فوجب أن يكون ما فسر الآية به هو معناها ص قال مالك فممن أحرم وعنده صيد قد اصطاده أو ابتاعه فليس عليه أن يرسله ولا بأس أن يجعله عند أهله ~~ش~~ وهذا كما قال ان من ملك صيدا قبل احرامه ثم أحرم فلا يخلو أن يكون أحرم وهو في يده أو يكون خلفه في أهله فان كان خلفه في أهله ثم أحرم وليس معه فانه لا يزول ملكه عنه وليس عليه إرساله وهذا معنى قول مالك ولا بأس أن يجعله في أهله يريد قبل احرامه وهو معنى قوله وعنده صيد يريد أنه في ملكه الا أنه ليس بمحاضر معه في وقت احرامه وبه قال أبو حنيفة وللشافعي في ذلك قولان أحدهما مثل قولنا والآخرون يزول ملكه عنه والدليل على بقاء ملكه عليه ان هذه حرمة تمنع ابتداء الاصطياد فلم تمنع استدامته كحرمة الحرم (مسئلة) وأما من أحرم ويده صيد ثم أرسله الى أهله ثم نفر لما جازله أمساكه ولو جب عليه إرساله رواء القاضي أبو اسحق في مبسوطه واحتج لذلك بأن ملكه قد زال عنه في احرامه وهذا أصل قد اختلف فيه أصحابنا على ما سنين بعد هذا ان شاء الله تعالى وذلك ان من أحرم ويده صيد فانه يجب عليه إرساله وهل يزول عنه ملكه بنفس الاحرام أم لا قال القاضي أبو اسحق يزول عنه ملكه بأحرامه وقال القاضي أبو الحسن والشيخ أبو بكر لا يزول عنه ملكه وانما يجب عليه إرساله فاذا اختلط بالوحش ولحق بها زال ملكه عنه قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا القول فائدة عندى انه لا يجوز لغیر المحرم أن يصطاده حتى يلحق بالوحش ويمتنع بمنع امتناعها ومن صاده قبل ذلك أخرجه عن يده وملكه (فرع) فان لم يرسله المحرم فجاء من أرسله من يده لم يجب عليه ضمانه في رواية ابن القاسم وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وروى أشهب بن الحسن عن مالك على من أرسله من يده ضمانه وبه قال أبو حنيفة وقال القاضي أبو الحسن اذا قلنا ان ملك المحرم يزول عنه بنفس الاحرام فيلزمنا أن نقول لاضمان على مرسله وعلى قولنا الآخرونه باق على ملكه وانما يجب عليه إرساله فالضمان على مرسله من يده وجمرواية ابن القاسم ان هذا صيد يجب على المحرم إرساله فاذا أرسله من يده غيره لم يكن عليه ضمانه كما لو صاده في حال احرامه فجاء من أرسله وجمرواية أشهب ان ملك المحرم باق على الصيد بدليل انه لو أرسله فعاد الى بيته لكان على ملكه ويده باقية عليه فاذا أرسله غيره من يده فقد تعنى عليه في ملكه وأزال يده عما كان في ملكه وعرض الصيد للهلاك واصطياد الحلال (مسئلة) ومن أحرم ويده صيد فأمسكه حتى حل فغلبه إرساله وكذلك لو اشتراه في حال احرامه وروى الشيخ أبو محمد في نوادره عن عطاء بن رباح وهو عنده فان له أمساكه والذي روى عبد الرزاق عن عطاء

قال مالك فممن أحرم
وعنده صيد قد صاده
أو ابتاعه فليس عليه أن
يرسله ولا بأس أن يجعله
عند أهله

مثل قولنا ووجه ذلك ان الصيد حال الاحرام يمنع الملك وينافيه فلم يرسل من يده ما يملكه ص **قال** مالك في صيد الحيتان في البحر والانهار والبرك وما أشبه ذلك انه حلال للمحرم أن يصطاده **ش** وهذا كما قال ان صيد الحيتان حيث كانت من مواضعها في البحر المالح والعذب والانهار والغدران والبرك والعبون والمياه القليلة والكثيرة والأصل في ذلك قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه وسم البحر وقع على العذب والمالح **قال** الله تعالى وهو الذي مرج البحر من هذا عذب فرات وهذا مالح **أجج** (مسئلة) ودواب البحر والانهار والبرك وغيرها يجوز للمحرم صيدها **قال** مالك في المختصر **قال** القاضي أبو الويلد رضي الله عنه والصلحفة عندى مما يجوز للمحرم اصطيداه على قول مالك من نهائى كل بغير ذكاة وهي ترس الماء وأما على قول ابن نافع من أنها لا تؤكل بغير ذكاة فإنه لا يجوز للمحرم اصطيداهما وقد قال عطاء بن يونس في البر والبحر ووجه اباحت ذلك للمحرم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولا خلاف أن الصلحفة من صيد البحر لأنها لا تكون إلا فيه وأما صلحفة البر ففي المبسوط عن مالك لا يصيد المحرم صلحفة البر ووجه ذلك عندى أنه اعتقد أنها قد تكون في البرارى دون المياه **قال** القاضي أبو الويلد رضي الله عنه والأصح عندى أنه لا تكون إلا في المياه ولكنها تخرج في كثير من الاوقات وتكون في البر كما تصنع الضفادع وغيرها من دواب البحر وإنما كانت تكون من دواب البر لو كان منها نوع ينفر بالحياة فيه وهذا معدوم والله أعلم (مسئلة) وأما الضفدع ففي المبسوط عن مالك أنه من صيد البحر وفي كتاب محمد ولا شيء على المحرم أن قتله **قال** أشهب وغيره يطمع شيئاً ولعل أشهب قد راعى في هذه الرواية قول ابن نافع لأنو كل الأبد ذكاة (مسئلة) وأما طير الماء ففي المبسوط عن مالك لا يصيد المحرم والدليل على صحة ذلك أنه مما لا يستباح أكله لا بد ذكاة فوجب أن يكون من صيد البر كغيره من الطير

من المباح للمحرم أكله من الصيد

قال مالك في صيد الحيتان في البحر والانهار والبرك وما أشبه ذلك انه حلال للمحرم أن يصطاده **ش** ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد **ش** حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً وهو بالابواء أو بودان فردّه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم مافى وجهه قال انالم فردّه عليك إلا أنا حرم **ش** قوله انه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً فكذلك روى عن عبد الله وهو أثبت الناس فيه وأحفظهم عنه ويحتمل أن يكون أنم رده النبي صلى الله عليه وسلم لأحد أمرين إما لأنه لا يصح قبوله وإما لأنه يازمه إرساله فلا فائدة في قبوله إلا لاضرار بمن كان له ويجوز له الانتفاع به وعلى الوجهين أن من أهدى له صيد وهو محرم فانه يجوز له الانتفاع من قبوله وفي المبسوط من رواية ابن نافع عن مالك بلفظي أن الحمار الوحشي الذي أهدى الصعب بن جثامة للنبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم انما رده عليه من أجل أن الحمار كان حياً (مسئلة) ومن أهدى له صيد في حال احرامه فقبله لم يكن رده على قياس المذهب لأنه قد ملكه بالقبول على قول القاضي أبي الحسن أو قد خرج عن ملك الواهب وان لم يوجد في ملك الموهوب له على مذهب القاضي أبي اسحق فليس له أن يرده على بائعه ان كان حلالاً ولورده عليه لم يجزؤه حبيب في محرم ابتاع صيداً فانه ليس له أن يرده على بائعه ان كان حلالاً ولورده عليه لم يجزؤه (فصل) وقوله فصار رأي مافى وجهي يريد من التعبير والاشفاق لرد النبي صلى الله عليه وسلم هديته

ص **قال** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً وهو بالابواء أو بودان فردّه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** فصار رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم مافى وجهه **قال** انالم فردّه عليك إلا أنا حرم **ش** قوله انه أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشياً فكذلك روى عن عبد الله وهو أثبت الناس فيه وأحفظهم عنه ويحتمل أن يكون أنم رده النبي صلى الله عليه وسلم لأحد أمرين إما لأنه لا يصح قبوله وإما لأنه يازمه إرساله فلا فائدة في قبوله إلا لاضرار بمن كان له ويجوز له الانتفاع به وعلى الوجهين أن من أهدى له صيد وهو محرم فانه يجوز له الانتفاع من قبوله وفي المبسوط من رواية ابن نافع عن مالك بلفظي أن الحمار الوحشي الذي أهدى الصعب بن جثامة للنبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم انما رده عليه من أجل أن الحمار كان حياً (مسئلة) ومن أهدى له صيد في حال احرامه فقبله لم يكن رده على قياس المذهب لأنه قد ملكه بالقبول على قول القاضي أبي الحسن أو قد خرج عن ملك الواهب وان لم يوجد في ملك الموهوب له على مذهب القاضي أبي اسحق فليس له أن يرده على بائعه ان كان حلالاً ولورده عليه لم يجزؤه حبيب في محرم ابتاع صيداً فانه ليس له أن يرده على بائعه ان كان حلالاً ولورده عليه لم يجزؤه (فصل) وقوله فصار رأي مافى وجهي يريد من التعبير والاشفاق لرد النبي صلى الله عليه وسلم هديته

مع أنه صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويأكلها تخاف الصعب أن يكون ذلك لعني بخصه فما رأى
النبي صلى الله عليه وسلم ما في وجهه أعلمه وجدرته لها ليزيل ما في نفسه وليعلم أمته هذا الحكم
فأخبره أنه لم يردّها عليه إلا أنه كان من الاحرام في حال من لا يجوز له الانتفاع بمثل هذا من الصيد ص
مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج
وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا
أولاً تأكل أنت فقال اني لست كهيتكم انما صيد من أجل ش قوله ان عثمان بن عفان كان
يغطي وجهه وهو محرم قدينا أن احرام الرجل متعلق بوجهه فلا يحرمه وفعل ذلك مكرهه قال
القاضي أبو محمد وروى عن عبد الله بن عمر منعه وقال أبو حنيفة ذلك محرم عليه وقال الشافعي
ليس محرم عليه وهو المروى عن جابر وعبد الله بن الزبير بن ثابت ودليلنا على الشافعي ان
هذه عبادة لها احرام فكره للرجل تغطية وجهه فيها كالمصلاة

(فصل) وقوله في يوم صائف يريد شديداً الحر وقوله بقطيفة أرجوان القطيفة كساءه خل
والأرجوان صوف أحمر لا يتنفض شيء من صبغه فلا يمنع المحرم منه الا ما أنكره عمر على طلحة بن
عبيد الله من لبس الثوب المصبوغ بالدر وقال انكم أهل الرطبة أنتم يقتدي بكم الناس

(فصل) وقوله فأتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا ثم قال انما صيد من أجل ذهب الى أن لصيد انما
يحرم من المحرمين على من صيده من أجله دون غيره وقد خالفه في ذلك على بن أبي طالب ومتنع من
أكله وان كان صيد من أجل عثمان ولم يصدم من أجله وفي المبسوط عن ابن القاسم وكان مالك
لا يأخذ بحديث عثمان بن عفان حين قال لأصحابه كلوا وأبي أن يأكل وماروى عن عثمان رضي الله
عنه يقتضي صحة ذلك أنه عنده وهذه المسئلة بنيت على أن ما صاده المحرم وذبحه ميتة لا يجوز لخل ولا
لحرّام أكله والاصطياد والذبح لأجل المحرمين ممنوع فإذا كانت ذكاته هذا الصيد ممنوع لحق
الاحرام فانه يجب أن لا تقع بهاذ كاة ولا استباحة أكله كالأكل بالشر ذلك المحرم أو أمر به ص مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت له يا ابن أخي انما هي عشر ليال فان
تخلج في نفسك شيء فدعه نفي أكل لحم الصيد ش قول عائشة رضي الله عنها يا ابن أخي انما
هي عشر ليال تشير الى قصر مدة الاحرام وان الصبر عن أكل لحم الوحش في موته لا يلحق به كبير
مضرة ولا مشقة وانما هو صبر يسير يستسهل لما يحتلج في النفس من أمر الصيد فما كان يشك فيه
من أمر لحم الصيد فواجب أن يأخذه في الأحوط ويترك أصله الا ما يتيقن إباحته ووضع لديه حكمه
ولم يحتلج به شك في إباحته فان له أن يأكله كما يأكل لحم الأنعام ولم يفسر في الحديث ان كلاهما في
لحم الصيد ولكن أورد من الحديث ما حفظه ثم فسره بما فهم من مقصده وتيقن من معناه وهذا دليل
فعله وورعه وثقة نقله واقتصاره على ما ثبت في حفظه وتحقيقه عنده على أن عموم لفظ الحديث
يشتمل عليه وقد روى ذلك مفسراً في نص الحديث من حديث عبد الرزاق أن عروة قال سألت
عائشة عن لحم الصيد للحرم فقالت يا ابن أخي انما هي أيام قلائل فما حاك في نفسك فدعه ص مالك
مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم انه من أجله
صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كمال وهذا كما قال وذلك ان المحرم اذا صيد من أجله صيد
وصنع من أجله فأكل منه عالم بذلك فان عليه جزاءه فان لم يعلم بذلك فلا جزاء عليه رواه ابن المواز
عن مالك ثم قال بآثره وقد قيل لاجزاء عليه علم أو لم يعلم لانه أكل ميتة الا أن يعلم قبل ذبحه فيذبحه على

• وحدثني عن مالك
عن عبد الله بن أبي
بكر عن عبد الرحمن بن
عامر بن ربيعة قال رأيت
عثمان بن عفان بالعرج
وهو محرم في يوم صائف
قد غطي وجهه بقطيفة
أرجوان ثم أتى بلحم
صيد فقال لأصحابه كلوا
فقالوا أولاً تأكل أنت فقال
اني لست كهيتكم انما
صيد من أجل • وحدثني
عن مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
أم المؤمنين أنها قالت له
يا ابن أخي انما هي عشر
ليال فان تخلج في نفسك
شيء فدعه نفي أكل لحم
الصيد قال مالك في الرجل
المحرم يصاد من أجله صيد
فيصنع له ذلك الصيد
فيأكل منه وهو يعلم انه
من أجله صيد فان عليه
جزاء ذلك الصيد كمال

ذلك أو يأمرهم بصيده فهذا عليه جزاؤه * وقال القاضي أبو الحسن إن وجوب الجزاء على من أكل من لحم صيد صيد من أجله عالماً بذلك استحسن على غير قياس والقياس أن لاجزاء عليه وبه قال أصبغ وهو قول أبي حنيفة وللشافعي في ذلك قولان أحدهما وجوب الجزاء والثاني نفيه وجه وجوب الجزاء ما قدمناه من أن الاصطياد لاجل المحرمين ممنوع فإذا صيد من أجله ولم يأكل منه لم يلزمه بذلك جزاء لانه لم يباشر الاصطياد ولا أمر به من تنزهه طاعته ولا وجد منه مقصود الاصطياد الذي هو الأكل والنسي يدعو الصائد إلى الاصطياد فإذا أكله فقد أدى بمقصود الاصطياد فزعمه الجزاء لان ما وجد من فعله فيه يضاف إلى الاصطياد الذي كان من أجله فيجب به الجزاء وهذا القول مبني على أن لا كل تأثير لاد في وجوب الجزاء على المحرم ووجه القول الثاني أن المحرم إذا صاد صيداً فأكل منه محرم غيره لم يجب على الآكل جزاء فبأن لا يجب عليه جزاء إذا أكل منه أولى وهذا القول مبني على أنه لا تأثير لاد كل في وجوب الجزاء والله لم (فرع) ولو أكل من هذا الصيد محرم غيره فقد روي أشهب عن مالك لا جزاء فيه وروي عن مالك أيضاً أن عليه الجزاء وهذا مبني على ما تقدم من الخلاف في تأثير الأكل في وجوب الجزاء (فرع) وقوله فإن عليه جزاء ذلك الصيد كله لفظ فيه تجوز لان الجزاء انما هو كفارة عند مالك وليس يبدل من الصيد ولا على وجه الضمان له وقال الشافعي ان ذلك يبدل من الصيد وليس بكفارة والدليل على ما نقله قوله تعالى ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثله ما قتل من الذم يحكم به ذوا عدل منكم عدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياً ما يذوق وبال أمره وفائدة هذا الخلاف ان من قال ان ما يخرج من الجزاء على وجه الكفارة فإذا قتل جماعة صيدا وجب على كل واحد منهم كفارة كاملة وبه قال أبو حنيفة ومن قال ذلك على وجه البدل يتوزعونه بينهم ص * وسئل مالك عن الرجل يضطري أن يأكل الميتة وهو محرم أصيد الصيد فيأكله أم يأكل الميتة فقال بل يأكل الميتة وذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرم في أكل الميتة ولا في أحوال الصيد ولا في أخذه على حل من الاحوال وقد ارخص في الميتة في حال الضرورة * وهذا كما قال ان المحرم اذا اضطر إلى أكل ميتة فوجدها ووجد صيداً كان الواجب أن يأكل الميتة ولم يعرض الصيد لان المنع في الصيد بقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية ولم يستثن فيه ضرورة ولا غيرها وقال في الميتة من اضطر غير باغ ولا عاد فلاثم عليه ان الله غفور رحيم فأرخص فيها للضرورة فلم يتعلق المنع بحال الضرورة فهو ممنوع من الصيد غير ممنوع من الميتة فلم يجز له التعرض إلى الصيد

(فصل) وقوله ولم يرخص للمحرم في أكل الصيد ولا في أخذه يحتمل معنيين أحدهما انه لم ينص على ذلك كإنصاف في حكم الميتة والثاني انه لم يرخص في ذلك مادام واجد الميتة أو غيرها لان أكله للصيد أشد نهي مما وذل يحتمل معنيين أحدهما ان أكله للصيد بعد تصيده حكمه حكم الميتة وتصيده أيضاً ممنوع فكان فيه منعان ويحتمل أن يكون منع الصيد أشد تغليظاً لما فيه من التسبب إلى التصيد الممنوع والله أعلم (مثله) وما صيد من الصيد لاجل المحرم وكان عند ميتة فقد روي ابن الموارث عن مالك يأكل كل الصيد ويؤدى جزاءه أحب اليها فوجه ذلك انه يختلف في كونه ميتة غير ذكي والقائلون بأنه ذكي أئمة مشهورون فكان أكله أولى من أكل ما اتفق على كونه ميتة ويلزم بعد ذلك الجزاء على ما قدمنا فيمن صيد من أجله صيد من المحرمين فأكل منه وهو عالم ولا يسقط عنه الضرورة ما يجب عليه من الجزاء ألا ترى ان محرم ما لوان اضطر إلى أكل الميتة فلم يجد لها فاصطاد صيداً

* وسئل مالك عن الرجل يضطر إلى أكل الميتة وهو محرم أصيد الصيد فيأكله أم يأكل الميتة فقال بل يأكل الميتة وذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرم في أكل الميتة ولا في أحوال الصيد ولا في أخذه على حل من الاحوال وقد ارخص في الميتة في حال الضرورة

وأكل منه فإنه يجب عليه الجزاء لأن محظورات الاحرام لا تسقط للضرورة ونجيب الكفارة فيما تناوله المحرم منها ص **قال مالك** وأما ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال ولا يحرم لأنه ليس يذكي كان خطأ أو عمدًا فأكله لا يحل **قال مالك** وقد سمعت ذلك من غير واحد **ش** وهذا كما قال أن ما ذبحه المحرم من الصيد فإنه لا يحل أكله لحلال ولا يحرام لأن ذكاته لا تصح للصيد فهو ميتة وبهذا قال أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي وله قول آخر أن غير القاتل يأكل منه الدليل على ما نقله أن هذه ذكاة لا يستباح بها المذكي لحق الله فلا يستباح بها غيره كالذكاة في غير الصيد على الوجه الممنوع (مسئلة) فإن صيد الصيد وذبح لاجل محرم أو أشار محرم على حرام أو حلال أن يصيده ويذبحه للشهر أو دله عليه ليذبحه فقد قال القاضي أبو الحسن لا تصح ذكاته قال وقد وجدته منصوصا أن هذا ما ذبح للحرمين فلا يأكله محرم ولا غيره وهذا الذي ذكره في المبسوط على ما ذكره كذلك في كتاب محمد عن مالك ووجه ذلك ما قدمناه من أن ذبحه ممنوع في حق الله تعالى

(فصل) وقوله كان ذلك خطأ أو عمدًا فإن ذلك سواء في المنع وقد يصيد المحرم وهو يعتقد أنه يصيد أسدا وقد يذبح الصيد الداجن في الليل وهو يظنه شاة وقد يذبح ويصيد وينسى إحرامه ولا يستباح ذلك كله

(فصل) وقوله قد سمعت هذا عن غير واحد يريد أنه قد قال غيره من العلماء قبله ما ذكره واختاره وإن كان له هو أن يقول ما لم يتقدمه إجماع يخالفه الآن في ذلك تقوية للقالة وبمن قال أن ما ذبحه المحرم ميتة لا يأكله لحلال ولا حرام سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء والقاسم وسالم ص **قال مالك** في الذي يقتل الصيد ثم يأكله إنما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه **ش** وهذا كما قال أن من قتل الصيد فقد وجب عليه جزاؤه لقتله إياه فإن أكل منه بعد ذلك فلا جزاء عليه فيه غير الجزاء الأول وهو الذي وجب بالقتل وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة في قتله جزاء كامل وفي أكله ضمان مأكل وقال عطاء من ذبح صيده ثم أكله فعليه كفارتان والدليل على ما نقله أنه اتلاف به قتل وجب به الجزاء فلم يجب به ضمان كالمقتله ثم أحرقه (مسئلة) فإن أكل منه غيره من الحرمين في كتاب محمد لا شيء عليه وفي رواية أشهب عن مالك في ذلك نظيره وإن أكله لحلال فلا شيء عليه وجه رواية ابن القاسم ما احتج به من أنه أكل ميتة فلا يجب عليه بذلك الجزاء كالأكل كل ميتة لم يصبها ولا صيدت من أجله ووجه رواية أشهب أنه ممنوع من أكله لاجل الإحرام كما هو ممنوع من صيده فوجب عليه الجزاء بأكله كما يجب عليه بقتله ولا يجوز أن يوجد من الحرمين أحد الأمرين الأكل والقتل أو عليه الكفارة (مسئلة) وإذا عاهد المحرم لقتل الصيد أو تكرره لزمه الجزاء كلما عاهد وتكرر منه قتل الصيد وبه قال أبو حنيفة والشافعي وهو قول عمر بن الخطاب وسعيد بن جبير والحسن البصري واليه رجوع عطاء وقال ابن عباس لا جزاء عليه إلا في أول مرة فإن عاهد لم يحكم عليه بجزاء وبه قال مجاهد والنخعي والشعبي الدليل على صحة ما ذهب إليه عمر بن الخطاب ومن قال بقوله قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فنهى عن قتل جنس الصيد والصيد اسم لما يصطاد ثم قال ومن قتله منكم متعمدا فجزأه مثل ما قتل من النعم فالضحية في قوله ومن قتله عاند إلى الصيد الممنوع من قتله ومن قتل صيدا ثانيا فهو قاتل للصيد ودخل تحت عموم قوله ومن قتله منكم متعمدا الآية فيجب عليه الجزاء فإن قيل إنما أراد به أول مرة وقد بين ذلك في آخر الآية بقوله تعالى عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه فتولى تعالى الانتقام منه وجعل

قال مالك وأما ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال ولا يحرم لأنه ليس يذكي كان خطأ أو عمدًا فأكله لا يحل وقد سمعت ذلك من غير واحد والذي يقتل الصيد ثم يأكله إنما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه

ذنبه أعظم من أن تكون له كفارة بالجزاء فلا جزاء عليه فيه فالجواب ان عطاء قد قال ان معنى قوله تعالى عفا الله عما سلف يعني ما كان في الجاهلية قال ومعنى قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه يعني في الاسلام وعليه الكفارة وقال القاضي أبو اسحاق معناه من عاد بعد الذي سلف قبل تعريم الصيد عفا الله عما سلف ير يد قبل التعريم ولهذا التأويل وجه صحيح بل هو الاظهر لان قوله تعالى عفا الله عما سلف ظاهره ما سلف قبل زول الآية ولا يحتمل أن يكون معنى سلف المرة الاولى لان الاولى ليست بسالفة ممن يأتي بعد وهي بعد الثانية ممن مضى وعلى هذا تأويل الجميع قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف أن المراد به قبل زول التعريم وقال القاضي أبو اسحاق يحتمل أن يكون الانتقام منه بأشياء نصيبه قال الله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ولا خلاف بيننا في وجه الانتقام منه وليس في قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ما ينفي وجوب الجزاء عليه لو لم يكن في الآية ما يدل على ذلك وكيف والآية متضمنة له وعلى انه يصح أن يقال من الانتقام منه وجوب الجزاء عليه (مسئلة) ومن قتل صيدا مملوكا وجب عليه مع الجزاء لصاحبه القبيصة وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال أبو ابراهيم المزني لا جزاء عليه وانما عليه القبيصة لصاحبه والدليل على ما نقوله قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم

﴿ أمر الصيد في الحرم ﴾

﴿ أمر الصيد في الحرم ﴾
 قال مالك كل شيء صيد
 في الحرم أو أرسل عليه
 كلب في الحرم فقتل ذلك
 الصيد في الحل فانه لا يحل
 أكله وعلى من فعل
 ذلك جزاء الصيد فأما الذي
 يرسل كلبه على الصيد
 في الحل فيطلبه حتى يصيده
 في الحرم فانه لا يؤكل وليس
 عليه في ذلك جزاء الا أن
 يكون أرسله عليه وهو
 قريب من الحرم فان
 أرسله قريبا من الحرم
 فعليه جزاؤه

ص قال مالك كل شيء صيد في الحرم أو أرسل عليه كلب في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحل فانه لا يحل أكله وعلى من فعل ذلك جزاء ذلك الصيد فأما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحل فيطلبه حتى يصيده في الحرم فانه لا يؤكل وليس عليه في ذلك جزاء الا أن يكون أرسله عليه وهو قريب من الحرم فان أرسله قريبا من الحرم فعليه جزاؤه ﴿ ش وهذا كما قال والاصل في ذلك ان الصيد ممنوع في الحرم للحلال والحرم والدليل على ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومارواه ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فلم يحل لاحد قبلي ولا يحل لاحد بعدي وانما أحلت ساعة من نهار لا يحتل خلاها ولا يعصد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها الا لعرف وقال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لصا غننا وقبورنا فقال الا الاذخر (مسئلة) وقد اختلف قول مالك فيما يقرب من الحرم وان كان يمنع الاصطياد كما يمنعه الحرم فقال أشهب ليس له حكم الحرم وروى ذلك عن مالك وابن القاسم قال مالك والاصطياد فيه مباح اذا سلم من القتل في الحرم وقال ابن الماجشون ان كل ما يسكن بسكون ما في الحرم وينعرك بنعركه فان حكمه حكم الحرم وقاله مالك وجه القول الاول ان الحرم محدود وفائدة تحديده ان ما خرج عن حده فان حكمه غير حكم الحرم

(فصل) ووجه القول الثاني ان تحديده ليس بمنصوص على غايته حتى لا يكون بين الحل والحرم شيء منه جملة الا لفظ البين الواضح واذا كان الامر على ذلك وجب الاحتياط فيما يقرب ليتيقن استيفاء حرمة الحرم (مسئلة) فان قتل الصيد في الحرم حلال أو حرام فلا يتعلل أن يكون نصيبه في الحرم أو الحل فان كان نصيبه في الحرم فعليه الجزاء وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال القاضي أبو الحسن انه اجماع الصحابة والتابعين وقال داود لا جزاء عليه ان كان حلالا والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فوجه الدليل من الآية قوله وأنتم حرم

والحرم جماعة حرام يقال أحرم الرجل فهو محرم وحرام إذا أتى الحرم وإذا أحرم بحجة أو عمرتين
ذلك قول الشاعر

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً * فدعا فلم أر مثله مخذولاً

يريد أنه كان في حرم المدينة ولا خلاف أنه لم يكن محرماً بحج ولا عمره ولا ادعى ذلك له أحد وإذا ثبت
أن هذا المذهب يقع على من دخل الحرم وعلى من أحرم بنسك وجب أن يعمل عليهما والدليل على
ذلك من جهة القياس أن الدخول في الحرم أحرام يتعلق به النسك ويمنع التصيد فأوجب أن يجزى
بقتل الصيد كالأحرام بالحج أو العمرة (مسئلة) وأما ما صاد الخلال في الحل فإن له ذبحه في الحرم
وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس له ذلك وحكاها مالك عن عطاء وذكر أنه رجع عنه والدليل
على ذلك ما احتج به الشينخ أبو بكر من أن الحرم موضع استيطان وإقامة فلولا مجزئته ذبح الصيد
لنق ذلك على أهله وليس ذلك بمنزلة الأحرام لأن حرمة الحرم متأبدة وحرمة الأحرار غير متأبدة
وهذا الدليل فيه نظر وترك ذبح ما صيد فيه عندي أحوط والله أعلم (مسئلة) ويحرم الاصطياد
في حرم المدينة وقال أبو حنيفة ليس بحرام ورأيت للقاضي أبي الحسن أنه مكرهه والاول هو
المذهب والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام وقوله صلى الله عليه وسلم اني
أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاها وينفر صيدها (فرع) فإذا قلنا بتحرير الاصطياد فيه
فهل يجب الجزاء المشهور من مذهب مالك أنه لا يجزئ وقال القاضي أبو محمد إن مقتضى قول
مالك أنه يجزئ وهو قول ابن أبي وهب وقول مالك الاول أظهر لأن المدينة لا تتعلق بالكفارة
والفدية بالأعمال المختصة بها (١) فلذلك تعلق الكفارة بقتل صيدها

(فصل) وقوله وأرسل عليه كلب في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحل فإنه لا يعمل أكله وعلى من فعل
ذلك جزاء ذلك الصيد يحتمل وجهين أحدهما أن يكون الصائد في الحل والصيد في الحرم والثاني
أن يكون الصائد في الحرم والصيد في الحل فأما أن كانا في الحرم فأخذته الخارج في الحرم أو الحل
فعليه جزاؤه لأن الصيد قد كان متحرماً بمجرد البيت فإذا صاده أو أخرجه منه فأخذته في الحل ففسد
انتهاك حرمة الحرم وأخذ صيده متحرماً به فوجب عليه جزاؤه ولو كان الصائد في الحل والصيد في
الحرم لكان عذابه حكماً لأن ذلك المعنى موجود فيه (مسئلة) فإن كان الصيد في الحل والصيد
في الحرم فقد قال ابن القاسم لا يجوز له الاصطياد وقال ابن الماجشون له ذلك وجه قول ابن القاسم
قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ولم ينفر حال الصيد ومن جهة المعنى أن عذبه حرمة تمنع الاصطياد
فوجب أن يكون الاعتبار فيها بحال الصائد دون حال الصيد كحرمة الأحرار ووجه قول ابن
الماجشون أن الحرم لا تأثر له في الصائد وأما تأثره وحرمة للصيد فإذا لم يتحرر بحرمة الحرم جاز
اصطياده وأما الصيد فلم يتلبس بعبادة تحرم عليه صيده ولا غيره

(فصل) وقوله وأما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحل فيطلبه متى يصيده في الحرم فإنه لا يؤكل
ولا جزاء عليه وهذا على قسمين إذا كان الصيد والصائد في الحل أحدهما أن يكونا بقرب الحرم
والثاني أن يكونا على بعد منه فإن كان بعيداً من الحرم فإرسل كلبه على الصيد فأدخله الكلب
في الحرم وقتله فيه أو قتله في الحل بعد دخاله الحرم وأخراجه منه فإنه لا يؤكل لأنه قد تحرر بحرمة
الحرم فحرم اصطياده وأكله ولا جزاء على الصائد لأنه لم ينتهك حرمة الحرم ولا غرر بإرساله بقربه
(فرع) والبعده وما يغلب على ظنه أن الكلب لا يلحقه به وأنه سيدركه قبل ذلك أو يرجع عنه

وقال ابن الماجشون ان البعد من الحرم بمقدار ما لا يسكن الصيد فيه يسكون من في ذلك الموضع من الحل ولا يجوز أن يرسل من في الحرم كلبه على صيد في ذلك الموضع من الحل والله أعلم (فصل) وقوله أن لا يكون أرسله عليه وهو قريب من الحرم فان أرسله قريبا من الحرم فعليه جزاءه يريد ان الارسال بقرب الحرم ممنوع وذلك يحتمل وجهين أحدهما أن يكون على ما قاله ابن الماجشون ان له حكم الحرم والثاني ما قاله أشهب ان ذلك على معنى الاحتياط والامتناع من التغرير برسال جارح على صيد قرب الحرم فلا يدركه الا في الحرم والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ألا وان حى الله محارمه وان الرأع حول الحى يوشك أن يقع فيه وهذا تنبيه على الامتناع من كل فعل لا تقوم معه واقعة المحذور

(فصل) وقوله فان أرسله قريبا من الحرم فعليه جزاؤه قبل وصوله اليه فاذا أخذه بعد ادخاله الحرم فان أخذه فيه أو أخرجه منه باخذه فعليه الجزاء وقد تقدم معناه (مسئلة) واذا أدركه بقرب الحرم قبل وصوله اليه فعلى قول أشهب لا شيء عليه لانه قد سلم بما غرر به ولو أكله وعلى قول ابن الماجشون ان له حكم الحرم بقربه منه فلا يؤكل وعليه جزاؤه وان كان أخذه قبل ادخاله فيها حكمه حكم الحرم قد سلم ويا كله

الحكم في الصيد

﴿الحكم في الصيد﴾
 قال الله تبارك وتعالى
 يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا
 الصيد وأنتم حرم ومن قتله
 منكم متعمدا فجزاءه مثل
 ما قتل من النعم يحكم به
 ذوا عدل منكم هديا بالغ
 الكعبة أو كفارة طعام
 مساكين أو عدل ذلك
 صياما ليدوق وبال أمره

ص قال مالك قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الى قوله ليدوق وبال أمره ش تفسير قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم قد ذكرنا ان معنى حرم عند جماعة من أهل العلم محرمون اما بالاحرام بالنسك واما بالكون في الحرم فنبى تعالى عن قتل الصيد على هذه الحال ثم أخبر عز وجل بأن على من قتله متعمدا الجزاء وقال كثير من أهل العلم ان الناسى لاحرامه المتعمد لقتله من جلة العامدين وما ذكرنا وجه صحيح لانه نص تعالى على متعمد القتل ولم يخص ناسيا لاحرامه ولا اذا كراهه فيجب أن يعمل على عمومه وقد ذكرنا ان داود يقول لا شيء على من نسي الاحرام وتعمد القتل والآية حجة عليه لاسيما مع قوله بالعموم واما المخطئ بالقتل فلم يجر له في الآية ذكر فلا معنى للاحتجاج بالآية على اثبات الجزاء فيه ولا نفيه الا لمن يقول بدليل الخطاب ونحن لا نقول به ولا داود وقال ابن شهاب يجب على العايد الجزاء بالآية وعلى المخطئ بالسنة فيبين انه لا حكم للمخطئ في الآية وقد قال القاضي أبو اسحق ثبت حكم المخطئ بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فيه وهذا في نظر

(فصل) وقوله تعالى فجزاءه مثل ما قتل من النعم ذهب مالك والشافعي ومحمد بن الحسن الى ان المراد به اخراج مثل الصيد المقتول من النعم ان كان له مثل والنعماء لها مثل وهي البدنة وبقرة الوحش له مثل وهي البقرة الانسية وقال أبو حنيفة لا يضمن شيء من ذلك بمثله وانما يضمن بالقيمة ثم يشتري بتلك القيمة هديا أو طعاما والدليل على صحة القول الاول قوله تعالى فجزاءه مثل ما قتل من النعم فأخبر تعالى ان على القاتل مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم فوجه الدليل من الآية انه قال تعالى فجزاءه مثل ما قتل من النعم وذلك يقتضى ان مثل المقتول من النعم هو الجزاء والقيمة لا ينطلق عليها مثل للمقتول باللغة ولا شرعا وانما المثل ما يشبهه وأشبه النعم بالنعماء البدنة من جهة الخلقة ومما يؤكده ما قلناه ما بينه الله تعالى بقوله هديا بالغ الكعبة وهو منصوب على الحال من الضمير الذي في يحكم وهو

المثل من النعم وذلك يقتضي انهما يحكيان به هديا وهذا يوجب اختصاصه بالمثل من النعم هذا الذي
أورده شيوخنا في هذه المسئلة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي انه يصح أن يقال فيه
ان قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم ان المثل ههنا صفة للقتول فكانه قال فجزاء مثل
هذا المقتول من النعم بمعنى قصر جزاء مثل هذا المقتول على النعم على وجه الهدى ولو كان المثل
متعلقا بالنعم لقال فجزاء مؤثمه مثله من النعم أو مثل المقتول من النعم فهذا الظاهر للفظ الا أن يمنع منه
اجماع أو غيره من الأدلة بما يوجب العدول عن الظاهر وإذا كان الجزاء من النعم والمثلي عائدا الى
المقتول من الصيد لانه مضاف الىه كان نصافي وجوب اخراج النعم ولم يجز أن يقال ان معنى المثل
القبة ولو كان ذلك سائغا في كلام العرب لانه قد قصر الجزاء على النعم ولم يصرفه الى قيمة ولا غير
ذلك الا الى النعم خاصة ودليلنا من جهة السنة ما رواه جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل
عن الضبع فقال هي صيد وجعل فيها كبشافوجه الدليل من ذلك انه صلى الله عليه وسلم جعل في
الضبع كبشاً وأبو حنيفة يجعل فيها القيمة ودليلنا أيضا اجماع الصحابة على ذلك فقد روى عن ابن
عباس ان عمر قضى وعثمان بن عفان وحلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت ومعاوية بن أبي سفيان في
النعامة بدنة من الابل وهؤلاء الخلفاء والأئمة المشهورون قضوا بذلك في آفاق مختلفة وأزمان مفترقة
تختلف فيها القيم مع علم كل أحد ان قيمة البدنة أكثر من قيمة النعامة وشاعت قضايهم بذلك في
الآفاق والأمصار فلم يعلم لهم مخالف ولا منكر لحكمهم فثبت أنه اجماع ودليلنا من جهة القياس ان هذا
حيوان يخرج على وجه التكفير فلم يخرج بالقيمة كالقبة في كفارة القتل (مسئلة) اذا ثبت ذلك
فان الواجب مثل الصيد في النعامة بدنة وفي الفيل بدنة وفي بقر الوحش وحمار الوحش بقرة وفي
الضبع شاة وفي الطي شاة وليس في بادونه من الصغير هدى وقد اختلف في الضبع فروى ابن وهب
عن مالك فيه شاة وروى عنه ابن وهب قيمة طعام أو صيام وحكى القاضي أبو الحسن ان مثل
النعلم على قياس المذهب شاة وفي كتاب محمد عن ابن القاسم ما يقتضي الامثل له من النعم وان فيه
الاطعام وأما الارنب واليربوع ففي كتاب ابن حبيب عن مالك في كل واحد منهما عذرة وقال مالك
في المختصر يحكم فيهما بالاجتهاد لانه لا مثل لهما في الخلقة يريد من النعم (مسئلة) وهذا حكم الصيد
كله الاحكام مكية فقد قال مالك فيه شاة وبه قال عمرو بن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وقتادة
وقال أبو حنيفة ليس فيها الا قيمتها وبه قال النخعي والدليل على صحة ما قاله مالك انه اجماع الصحابة
حكم به عمر وافق به ابن عمر في المواسم فلم ينكر ذلك أحد ولا خالفه فثبت انه اجماع ودليلنا من جهة
المعنى ان الشاة في الجملة ليست من جهة الصورة ولكن على وجه التغليب لحرمة مكة فألحق بماله
مثل من النعم في الهدى وأقل ذلك شاة (مسئلة) وأما حمام الحل فحكمه حكم سائر الطير يضمن
بقيته وبه قال قتادة وقال الشافعي في حمام الحل شاة وبه قال عطاء والدليل على ما نقوله ان هذا
مما لا مثل له من النعم ولا له حرمة الاختصاص بالبيت أو بالحرم فلم تجب فيه شاة كالعصفور
(مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد اختلف أصحابنا في حمام الحرم فقال مالك فيه شاة وبه قال ابن الماجشون
وأصبع وقال ابن القاسم في حكمه متوجه قول مالك ان هذا حمام متصرف بالحرم فكانت فيه شاة كحمام
مكة ووجه قول ابن القاسم ان هذا حمام لا يختص بالبيت كحمام الحل (مسئلة) وقارى الحرم ويأمنه
عند أصبع بمنزلة حمام الحرم وقال ابن الماجشون ان هذا الحكم يختص بالحمام دون غيره ووجه
قول أصبع ان هذه أنواع من الحمام فكان فيها شاة كالحمام ووجه قول ابن الماجشون ان

الاختصاص بالبيت والتعزم به انما وجد من الحام دون غيره وبذلك مضى حكم السلف انقصها بذلك (مسئلة) يحب في صغار الصيد ما يحب في كباره وفي معيبه ما يحب في سليمة وبه قال عمر وابن عمر وقال ابو حنيفة تحب في ذلك كله القيمة على أصله وقال الشافعي يحب في فرخ النعامة فصيل وفي ولد بقرة الوحش عجل وفي ولد الطي سخله وفي المعيب من الوحش معيب من مثله من النعم الدليل على ما نقوله قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة ففيد ذلك بما يصح أن يكون هديا دون ما لا يجزى فيه ودليلنا من جهة المعنى ان هدا حيوان مخرج على وجه الكفارة فلم يختلف باختلاف سن المتلف أصل ذلك الرقبة

(فصل) وقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة يقتضي اخراج الجزاء على هذا الوجه من حكم ذوى العدل به لانه قد قيد الجزاء بحكم الحكمين فكان شرطه كتنقييد الصفات ولانهم خلافا في ذلك فان أخرج أحدا الجزاء قبل الحكم فعليها عاقبته بالحكم الاحكام فانه لا يحتاج الى حكمين قاله مالك ووجه ذلك أن ما اتفق عليه من جزاء جام مكة ليس بمثل لها من جهة من الجهات فلو اجتهد حكان في ذلك لما جاز أن يؤدبهما اجتهدا في الحكم الا الى الشاة فلذلك لم يحكم فيها الحكمين وأما غير ذلك من الصيد فانه يحتاج فيه الى حكم الحكمين بتحقيق مثل ذلك الصيد وهل يحتاج الى الحكمين لانعدام جنس الجزاء أم لا قال القاضي ابو محمد انه اذا حكم الحكمين انهم عليه ما حكم به ولم يكن له الرجوع الى غيره وقال الشيخ ابواسحق في زايله الرجوع المالم ينفذ عليه الحكم فاذا انفذاه فلا رجوع له عنه وفي المرونة انهما ان حكما عليه باختياره بالهدى كان له الرجوع الى الطعام أو الصيام بحكمهما أو يحكم غيرهما وبه قال أكثر أصحابنا ووجه القول الاول ان هذا حكم ثابت بالشرع فوجب ان ينضم ما حكم به من الاصابة أصل ذلك سائر احكام الشرع ووجه القول الثاني ان المحكوم عليه في جزاء الصيد لما كان مخيرا فيما يحكم به ثبت أن حكمهما انما يتعلق بمقدار ما يلزمه من مثل الصيد أو قدر الطعام أو الصيام فاذا قدر الصيد بمثله من النعم ثم اختار الاطعام لم يلزمه المثل الذي حكم به عليه وكان له أن ينتقل الى ما يختاره من الاطعام أو الصيام فحكم حكمين في تقديره بالاختيار له بعد الحكم كالاختيار له قبل الحكم

(فصل) وكما قال تعالى يحكم به ذوا عدل منكم لم يجز أن يقتصر على أقل من اثنين لانه شرط في العدد كما شرط العدالة وكما شرط العدد في الشهود فقال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولا يجوز أن يكون المحكوم عليه أحدهما وبه قال الحسن البصري والدليل على ما نقوله قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم والحاكم يجب أن يكون غير المحكوم عليه فكأنه قال يحكم به عدل منكم عليكم لان الانسان لا يحكم على نفسه فان قيل لانسلم أن المراد بالآية ما ذكرتم لانها تستقل من ولا يتقدر محذوف لان الله تعالى خاطب بذلك المؤمنين فتحمل الآية على كل عدل من المخاطبين والقاتل من جلتهم ولا يمتنع أن يحكم الانسان على نفسه ولانك قيل أحكم على نفسك قيل أن يحكم عليك الحاكم فالجواب أن مخاطبة الباري المؤمنين لا يقتضي أن يكون المحكوم عليه من جلة الحكماء في ذلك ألا ترى أنه تعالى خاطب المؤمنين بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين الآية والمشهود له منهم ولا يجوز أن يكون أحد الشهيدين وقولهم ان الانسان قد يحكم على نفسه لان معنى الحكم عليه الفهره والغلبة والرد عن الباطل الى الحق وهذا يستحيل أن يفعله الانسان في نفسه كما يستحيل أن يأمرها وبها فاقضى ذلك أن المحكوم عليه غير الحكمين

قال الله تعالى واثقروا بينكم بمعروف ولا يجوز أن يأمر الانسان نفسه وأما قول الناس أحكم على نفسك قبل أن يحكم عليك الحاكم فمن كلام السوق ومن لا يحتاج بقوله ولو سألناه أنه قد نطق به العرب لكان معناه أخرج عن الحق وأده إلى مستحقه فان ذلك يقوم مقام الحكم عليك قبل أن يحكم به عليك وهذا على وجه المجاز كما قال الشاعر

ابداً بنفسك فانها عن غيبها * فاذا انتهت عنه فأنت حكيم

وان كنا قد أجبنا على أن الانسان لا ينهى نفسه ولا يأمرها وانما ذلك على وجه المجاز والاتساع في اللغة (فرع) فان اختلف الحكماء في الحكم استأنف الحكم غيرهما ولو أراد أن يأخذ بقول أحدهما لم يكن له ذلك ولم يستأنف الحكم في ذلك قاله مالك في المختصر قال الشيخ أبو بكر والدليل على ذلك قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم فاذا أخذ بقول أحدهما فلم يحكم به ذوا عدل وانما يحكم به حكم واحد (فصل) وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة يقتضي ظاهره أن يكون ما يخرج من النعم جزءا عن السيد مما يجوز أن يهدي وهو الجذع من الضأن والثني من غيره وهذا قال مالك وجميع أصحابه وان أخرج مادون ذلك لم يجزه في لحمه سبع من يشبع من ذلك الصيد وجوز ذلك أبو حنيفة على القصة والشافعي على وجه المثل والدليل على ما نقوله قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فنص تعالى على أن الذي أمر به من النعم يكون هديا ولا يصح ذلك فيما دون الجذع من الضأن والثني من غيره ودليلنا من جهة القياس ان هذا حيوان ورد الشرع فيه بصفة الهدى فلم يجز فيه ما قصر عنه عن سن الهدى أصل ذلك هدى التمتع

(فصل) وقوله تعالى أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ليذوق وبال أمره قال ابن عباس كل شيء في القرآن بلفظ أو فهو على التخيير وهو الظاهر من الآية والمفهوم منها والله أعلم فقاتل الصيد خير بين الهدى والأطعام والصيام فأما ما شاء من ذلك يحكم به وهذا مذهب أبي حنيفة والمشهور من مذهب الشافعي وروى عن ابن سيرين أنها على الترتيب وحكى مثله عن الشافعي في القديم وأصحابه ينكرونه والدليل على ما نقوله لفظ الآية فانه ورد بلفظ أو وظاهرها التخيير مع أن أو لا تشمل الترتيب وان احتملت غير التخيير من المعاني ودليلنا من جهة المعنى ان هذه كفارة في الحج للطعام فيها مدخل وكانت على التخيير كقضية الأذى (فرع) فان اختلفا أن يحكم عليه بالمثل فياله مثل من النعم حكم عليه به وان اختلفا في الأطعام فياله مثل أو فيا المثل له حكم عليه به يقوم عليه الصيد بنفسه بالطعام وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي انما يقوم عليه المثل والدليل على ما نقوله اننا اذا اتفقنا على أنه لا بد من اعتبار أحد الأمرين الصيد أو مثله فاعتبار الصيد أولى لانه المثل وبسببه وجب الجزاء ودليلنا من جهة المعنى ان في الطعام معنى يجب صرفه إلى المساكين بسبب الصيد فوجب اعتباره بالصيد كالمثل من النعم (فرع) وتقويم الصيد بنفسه بالطعام هو المختار لان الطعام هو المأخوذ وانما يقوم بالدراهم اذا كانت هي المأخوذة فان قوم الصيد بالدراهم هم قوم الدراهم بالطعام جاز لان ذلك يؤول إلى معرفة القيمة لاسيما والتقويم غالبا انما يكون بالدنانير والدراهم لكن في ذلك تطويل وتكرار اجتهاد وتقويم يكثر معه السهو وتقليل مواضع الاجتهاد أولى وأبعد من السهو والفرق بين هذه المسئلة وبين تقويم المثل بالطعام فانما معناه جملة لشكر مواضع الاجتهاد وتطويل طرق النظر مع القدرة على التعرض من ذلك ان الدنانير والدراهم أصول الأثمان وفيهم المتلفات وقد يتوصل بها إلى معرفة القيمة بالطعام اذا كان الصيد لا تعرف

فيمته بالطعام ولا جرت عادة بشرائه مثله بالطعام وانما يشتري بالدرهم فيتوصل بمعرفة قيمته من الدرهم الى معرفة قيمته من الطعام وليس كذلك المثل فانه ليس بأصل للتقويم ولا يتوصل به الى تحقيقه فاذا كثرت به مواضع الاجتهاد لم يكن له وجه غير الخطأ فيه والعدل عن وجه الصواب في تقويم ما يراى تقويمه به مع أن تقويم الصيد بالدرهم ثم تقويم الدرهم بالطعام لا يخالف تقويم الصيد بالطعام لان القيمة في الوجهين واحدة وليس كذلك تقويم المثل لانه لا نشك أن قيمة الفدية أكثر من قيمة النعامة بكثير فاذا حكم عليه باخراج قيمة البدنة فقد حكم عليه بأكثر من قيمة النعامة بكثير فلذلك افترقا وفي تقويم الصيد ثلاثة أبواب

(الباب الاول في صفة التقويم)

وقد اختلف أصحابنا في ذلك فقال يحيى بنظر كم تشبع الصيد من نفوس ثم يخرج قدر شعبهم طعاما وبمثل هذا قال ابن القاسم وسالم وقد قال في المدونة ينظر الى ما يساوى من الطعام وبه وذلك قال ابن المواز وجه قول يحيى ان من الحيوان ما لا قيمة له كالضبع والثعلب فوجب أن يكون الاعتبار بمقداره فان ذلك لا يعدم في شيء من الحيوان ولو راعينا القيمة لاعدنا دم كثير من الحيوان ووجه الرواية الثانية ان الحيوان كله تراعى قيمته على حسب ما هو حين اتلافه ولو اعتبر بالشبع منه لذهب كثير من قيمة جلده ولا اعتبرنا في قيمته ما لم يكن عليه حين اتلافه (فرع) فاذا قلنا بالرواية الثانية فانه يقوم حيا وهو المرورى عن مالك انه انما تلزمه قيمته على الصفة التي اتلفه عليها وان قلنا بالرواية يحيى في مراعاة الشبع فانه لا يمكن أن يقوم حيا وانما يعتبر بمقدار لحمه بعد ذبحه وكم عدد من شبع من لحمه (فرع) ولا تعتبر فراية الصيد ولا جاله والفاره وغير الفاره في ذلك سواء قلل مالك ووجه ذلك قوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم وقد علمنا انه لم يرد المثل من جهة الأحاد لان ذلك كان يقتضى أن يخرج عن صغير النعم بقرة أو شاة لان ذلك أقرب الى مقدارها من البدنة والفصيل وذلك خلاف الاجماع فعلمنا أن المراد بذلك المماثلة من جهة الجنس والخلف

(الباب الثانى في موضع التقويم)

الذى قاله جماعة أصحابنا انه تراعى قيمته حيث أصاب الصيدان كان له هناك فيقتان لم تكن له هناك قيمة لانه ليس بموضع استيطان ولا مقام ولا به أنيس انتقل الى أقرب المواضع اليه مما يمكن التقويم فيه ووجه ذلك ان قيمته انما هو ترتيب عليه هناك كسائر المتلفات ويجب أن يراعى أيضا ذلك الوقت وذلك الابان لان القيمة قد تختلف باختلاف الاوقات وهذا على الظاهر من المذهب فأما على قول يحيى فلا يراعى شيء من هذا وانما يراعى الشبع خاصة من جنس ذلك الصيد

(الباب الثالث في موضع اخراج الجزاء)

وذلك انه يخرج منه حيث أصاب الصيدان كان فيه من يقبله فان لم يكن فيه من يقبله في أقرب المواضع اليه يكون فيه من يقبله ووجه ذلك ان القيمة اذا روى فيها سعر البلد وجب الاخراج به والا كان في ذلك اسقاط بعض حقوق الله تعالى بان يقوم عليه في موضع غلاء السعر فيخرج في موضع رخصه (فرع) فان أخرجه بموضع آخر فقد قال مالك في المدونة يحكم عليه في المدينة ويطمع بمصر انكارا لذلك قال ابن القاسم معناه انه ان فعل لم يجزه وقال في الموطأ يجزه وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وقال ابن وهب وأصبغ وغيرهما يجزه وجقول مالك انه لا يجزه مبنى عندى على ان الصيد نفسه يقوم بالطعام ووجه قول أصبغ مبنى على أن الصيد يقوم بالدرهم ثم يقوم الدرهم بالطعام .

(فصل) فإذا قلنا بقول من يجوز ذلك فإن فيه تفصيلا واختلافا روى في العتية يحيى عن ابن وهب أنه يخرج قيمة الطعام الذي حكم به عليه حيث أصاب الصيد فيشترى به طعاما حيث يريد أخراجه سواء كان أرخص طعاما من بلد أصابه أو أغلى وقال أصبغ إن أخرج الجزاء على سعره بموضعه ذلك أجزأه حيث كان وقال ابن المواز إن أصاب الصيد بمصر فأخرج الطعام بالمدينة أجزأه لأن سعرها أغلى وإن أصاب الصيد بالمدينة وأخرج الطعام بمصر لم يجزه إلا أن يشتق سعراهما وقال ابن حبيب إن كان الطعام ببلد الأخرج أرخص اشترى بهن الطعام الواجب عليه ببلد الصيد طعاما فأخرجه فإن كان ببلد الأخرج أغلى أخرج المكيلة الواجبة عليه وهذا يقرب ظاهره من قول ابن المواز وهو أن شاء الله أحوط الأقوال على قول من أجاز أخراجه ببلد أصابه الصيد والله أعلم (مسألة) ويفرق من هذا الطعام مدا لكل مسكين بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال من تقدم من شيوخنا إنما كان ذلك لأنها كفارة والكفارة الاطعام فيمد لكل مسكين وهذا ينتقض على قول من قال من شيوخنا أن مد عشاء من مد النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يطعم به في كفارة الظهار ويصر من هذا أن يقال إنه اطعام في كفارة لا يجب فيها ترتيب ولا يتعلق به مد أذى فأشبهه الاطعام في كفارة الفطر في رمضان عدا أو كفارة اليمين بالله تعالى (فرع) فإن كان في الطعام كسر مد فإنه يعطى لمسكين ولا يلزم جبره ووجه ذلك أن الاطعام إنما كان بالقيمة وقد استوفيت القيمة بالأخراج ولو قيل فيه يلزم جبره لم يبعد عندي لأن ما يدفع من الكفارات لكل مسكين مائة لا يتبعض لأنه لو أعطى مسكينين مدا بينهما لم يجزه حتى يجبر ما يعطى أحدهما (مسألة) ولو اختار الصوم صام عن كل مسكين يوما وبه قال عطاء وقال أبو حنيفة يصوم عن كل مدين يوما وهذه المسئلة مبنية على سنة كفارة الفطر في رمضان وقد تقدم ولا خلاف أن اعتبار الصوم بالاطعام لقوله تعالى أو عدل ذلك صياما وإنما الخلاف في صفة الاعتبار ومقدار ما يقابل اليوم من الاطعام والله أعلم (فرع) فإن كان في قيمة الصيد من الطعام كسر مد فقد قال ابن القاسم في المد ونه يصام يوم كامل ووجه ذلك أن اسقاط كسر المد غير جائز لأنه حق لله تعالى فلا يجوز القاؤه وتبعيض اليوم لا يمكن فلم يبق إلا جبره كالأيمان في القسامة (مسألة) ولا يتبعض الاطعام والصيام بأن يطعم عن بعض الكفارة ويصوم عن بعض ولكن يطعم عن جميعها أو يصوم عن جميعها قاله ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك أنها كفارة شرع فلم يجز فيها التبعيض ككفارة اليمين ص قال مالك في الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يبتاعه وهو محرم ثم يقتله وقد نهى الله عن قتله فعليه جزاؤه ثم وهذا كما قال إن الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله بعد أن يحرم أنه بمنزلة الذي يبتاعه في حال إحرامه فيقتله وذلك إن الذي يحرم وفي يده صيد صاده وهو حلال فدرم عليه قتله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم فمنه عن قتله في حال الإحرام وقد استويا في ذلك وإنما اختلف أصحابنا في استدامة مسأله فجوزوه أشهب ومنعه غيره ولم يختلفوا في منع القتل

(فصل) وقوله وقد نهى الله عن قتله فعليه جزاؤه لأن من نهى عن قتل الصيد لأجل إحرامه فقتله عليه الجزاء لأنه قتل الصيد في حال إحرامه وتلك الصفة التي تناولها النبي على ما وردت فيه الآية والله أعلم ص قال مالك الأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بالجزاء قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم منه من الطعام فيطعم كل

قال مالك فالذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يبتاعه وهو محرم ثم يقتله وقد نهى الله عن قتله فعليه جزاؤه قال مالك الأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بالجزاء قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم منه من الطعام فيطعم كل

مسكين مداً أو يصوم مكان كل مديوما وينظر كم عدد المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام وإن كانوا عشرين مسكينا صام عشرين يوماً بعددهما كانوا أو أكثر من ستين مسكينا *
ش قوله من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه يريد أن الحكم شرط في إخراج الجزاء والله تعالى قد وصف ما ألزمه من الإحرام بذلك فقال فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة فجعل لذلك شرطاً منها أن الجزاء من النعم والثاني أنه يحكم به ذوا عدل والثالث أنه بمصفة الهدى والرابع أن يبلغ الكعبة فلا يجوز الإخلال بشيء من ذلك ثم خبر بين ذلك وبين الإطعام والصيام أن في صفة الحكم لأنه ليس بالطعام ولا بالصيام من النعم فلا يصح أن يهدى ولا يساق إلى الكعبة وإنما يصح اشتراكهما في الحكم فكان الحكم شرطاً في ذلك كله وصفة ما يلزمه منه فيما مثله الهدى من النعم حكم عليه بذلك فإن أخرجا فقد برى عما يلزمه وإن أراد الانتقال عنه بعد الحكم عليه به وهل له ذلك أم لا حتى القاضي أبو محمد أنه ليس له ذلك وإليه أشار الشيخ أبو إسحاق وفي المدونة أنه يجوز له الانتقال بحكم مستأنف

(فصل) وقوله أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام على ما يقوم من أن الصيد يقوم بالطعام فينظر ذلك المقدار فيطعم منه إن اختار الإطعام كل مسكين مداً

(فصل) وقوله فيطعم كل مسكين مداً أو يصوم مكان كل مديوما نظره يقتضي أنه إذا حكم عليه بالإطعام كان له أن يطعم كل مسكين مداً أو يصوم مكانه يوماً دون حكم وعلى هذا ما يحتاج إلى الحكم في إخراج المثل أو إخراج الطعام تأملاً للتخير بينه وبين الصيام والتكفير بدلاً من الطعام فلا يحتاج فيه إلى حكم ولذلك وجب لزام الصوم مقدراً بالطعام تقديره بالشرع لأنه تعالى قال أو عدل ذلك صيماً فاما طعام المثل فيحتاج إلى تقدير واعتبار فلا بد فيه من حكم الحكمين وإذا قلنا إن الكفارة تنضم بحكم الحكمين ولا يجوز الانتقال عما حكم به فإن أظهر عندى أن يخبر به بما يحكم به عليه من الهدى ومن الإطعام والصيام ثم يخبر به في ذلك فإن اختار أحد ذلك حكمه عليه فإن قلنا أنه لا ينضم عنه ذلك بحكمهما وإن له الانتقال فإنه لا يحتاج أن يخبر به فإن اختار أحدهما يكفر به حكمه عليه بمقدار ما يريه من ذلك (فرع) فإن قلنا حكمهما لازم فالذي قاله القاضي أبو محمد والشيخ أبو إسحاق أنه إذا حكم عليه بما حكمه فلا بد له الانتقال ولم يفرق بين ما يكفر به وإن قلنا أن حكمهما غير واحد لازم على ما في المدونة فإنه إن حكم عليه بالهدى ثم اختار الإطعام لزم أن يحكم عليه بالإطعام لأن الإطعام يحتاج إلى تقدير في الهدى وكذلك إن أحب أن ينتقل من الإطعام أو الصيام إلى هدى وإن أراد الانتقال من طعام إلى صيام فعلى ظاهر لفظ الموطأ لا يحتاج إلى استئناف حكم لأن تقدير الصيام بعد معرفته مقدار الواجب من الطعام فقد تقرر بالشرع * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأظهر عندى استئناف الحكم لأن بعض الكوفيين يقول أنه يصام عن كل مدين يوم فيحتاج إلى اجتهاد وحكم يتخلص به من الخلاف ولعل اللفظ أطلق والمراد إعادة الحكم في الصيام (مسئلة) فإن أراد الحكم بالمثل نظر إلى مثله من النعم على ما ذكر فيكم به وإن أراد الحكم بالطعام قدر مقدار ما يلزمه من الطعام وإن أراد الحكم بالصيام فلا بد من معرفة ما يلزم من الطعام إن أراد التكفير به وبذلك يتوصل إلى معرفة ما يلزمه من الصيام لأن الصيام عدل الطعام فلا بد من معرفة مقدار الطعام ليصح أن يعادل بالصوم

مسكين مداً أو يصوم مكان كل مديوما وينظر كم عدد المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام وإن كانوا عشرين مسكينا صام عشرين يوماً بعددها ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكينا

(فصل) وقوله وان كانوا أكثر من ستين مسكينا يريد أن الاطعام والعيام في جزاء الصيد كما يقتدر به ديتنهي اليه فلا يزاد عليه كما تقتدر سائر الكفارات كان جزاء الصيد وان كان كفارة فهو معلق بقدر الصيد فوجب أن يعتبر ذلك بالغالب بلغ ص **﴿ قال مالك سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم ﴾** ش ومعنى ذلك ان جزاء الصيد في الحرم على القاتل المحرم والقاتل الحلال سواء لا يزداد على المحرم لسبب احرامه وهو أيضا مثل الذي يجب على المحرم لان الحلال يجب عليه الجزاء انما أصاب من الصيد في الحرم الحرم المحرم والمحرم يجب عليه باصابة الصيد في الحل مثل ذلك فاذا اندخلت الحرمتان لم تؤثر في زيادة الجزاء كاحرام القارن وقد تقدم الكلام في ذلك

﴿ ما يقتل المحرم من الدواب ﴾

ص **﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور ﴾** ش قوله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب اسم واقع على كل مادب ودرج الا انه استعمل في عرف اللغة في نوع من الحيوان وقد تستعمل على أصلها مع القرائن التي يتبين المراد بها وقد بين صلى الله عليه وسلم فلذلك جزأ أن يقع عليها اسم الدواب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المحرم في قتلهن جناح يقتضى اباحة ذلك على كل وجه الاما خصه الدليل لان الجناح اسم واقع في الاسم فكانه قال لا اثم في قتلهن على المحرم فاذا أبيع قتلها فلا معنى للكفارة والجزاء بها لان الكفارة لا تستعمل في المباح ولا تعلق لها به والذي ذهب اليه شيخنا المالكيون من أهل العراق في نفسه بهذا الحديث ان كل ما يتسدى بالضرر غالبا فان للمحرم قتله ابتداء في الحل والحرم ولا نهي عليه في ذلك وانما الخمس الدواب المنصوص عنها جامعة لانواع ذلك وهي الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وهو كل ما يعدو ويفترس ويخيف الانسان من الاسد والنمر والثعلب والذئب وغيره وقد ذكر مالك في موطنه الفرق بين الطير منها وبين الكلب العقور وسنذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى وقال أبو حنيفة يقتل المحرم ابتداء الذئب والكلب العقور والغراب والحدأة ولا جزاء عليه وان قتل فهذا أو أسدا أو غمرا أو غير ما سميناه من الاصناف الأربعة فعليه الجزاء وان عدت عليه فقتلها فلا جزاء عليه والدليل على ما نقوله الحديث المذكور وهو قوله صلى الله عليه وسلم والكلب العقور وهذا الاسم ينطلق على الاسد والنمر وكل ما يقر الانسان لان الكلب مأخوذ من التكلب ومنه قوله تعالى وماءهم من الجوارح مكيبين والعقور مأخوذ من العقر وهذه الصفة في الاسد والنمر آيين وأثبت منه في الذئب وغيره من الكلاب وقد روى عن أبي هريرة وهو من أهل اللسان أنه قال الكلب العقور هو الاسد ودليلا من جهة القياس ان هذا حيوان يلحق الضرر من جهته بالعدوان والافتراس غالبا فجاز للمحرم أن يبتدئ بالقتل كالذئب والكلب العقور

(فصل) وقال الشافعي كل حيوان يحرم أكله فانه مباح للمحرم قتله الا السبع وهو المتولد بين الذئب والسبع وأما الصيد الذي يستباح أكله فذلك يحرم على المحرم صيده والدليل على ما نقوله قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما صيد اسم واقع على كل متوحش يصطاد سواء كان

﴿ قال مالك سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم ﴾ من الدواب

حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور

مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل لحمه ولذلك يصح أن يقال اصطاد فلان سباعا كما يقال اصطاد ظبيا ولا يصح أن يقال اصطاد شاة ولا انسانا ومن جهة القياس ان هذا وحشي لا يتبدى بالضرر غالبا فوجب اخرا على من قتله محرما كالضبع والثلث (فرع) اذ ثبت ذلك فان هذه الانواع التي يختص بعضها بعمان من الضرر لا يوجد في غيرها فأما الغراب والحدأة فان مضرتهم ما ليست بانه يخاف أن يتلأ أحدان في الغالب وليست بانه يكثران في الغالب ويفتقلان الناس فيأخذان الازواد والجمعان ولا يمكن الاحتراز منهما بالكثرة ما دونهما من الناس والفأرة تختص بقرض الثياب والمزاود وافساد الطعام ولا يمكن الاحتراز منهما والعقرب تؤذي باللدغ ولا يمكن الاحتراز منه لاسيما في حال النوم والاضطجاع ولكلب العقور يؤذي بالعقر والفرس والاحاج مع ما فيه من القوة على ذلك وأنه اذا عدا لم يكن يستعاضد دفعه فابح للحرم دفع ذلك باغتفاله وطلب غرته لانه اذا كان متحرزا فقصده لم يستطع في الغالب دفعه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الغراب واحد قال القاضي أبو الحسن نص النبي صلى الله عليه وسلم عليه ما وبه بذلك على ما عوا أكثر ضررهما في بابهما وهذا الكلام يحتاج إلى تأمل لأنه ليس في جنسهما ما يبلغ ضررهما لأن أكثر ضررهما ليس لشدة فهمما وإنما هو لكثرة ما ودنوهما من الناس وطلبهما الغفلة حتى لا يمكن الاحتراز منهما ولا الانفصال عنهما الابتلاء ما وصيدهما وأما الرخم والعقبان فانهما نادرة بالفرقة عن الناس فان اتفق أن يكون منهما ما بعد وفوهما نادر كسائر الحيوان

(فصل) وأما الفأرة فقد قال القاضي أبو الحسن أنه صلى الله عليه وسلم نص على الفأرة وبه على

[illegible]

* وحدثني عن مالك عن
 عبد الله بن دينار عن عبد
 الله بن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 خمس من الدواب من قتلهن
 وهو عرم فلا جناح عليه
 العقرب والفأرة والغراب
 والحدأة والكلب العقور
 * وحدثني عن مالك عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال خمس فواسق
 يقتلن في الحرم الفأرة
 والعقرب والغراب
 والحدأة والكلب العقور

الاحترار منها على ما بينا ولا يكاد أن تعرى هي عنه ص **ع** مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم **ع** ش أمر عمر بقتل الحيات في الحرم لما قدمناه من أن أذاهن لا يمكن الاحتراز منه إلا ابتداءها بالقتل ولو تركت إلى أن تبندى هي لا تبدأت به في وقت نوم أو غفلة فلا يمكن مدافعتها مع ما طبعت عليه من أنها لا تنفك من الأذى ولا تنصرف أن لا تعدو وهي شائعة في جنسها وقدر روى ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر في غار متى بقتل حية (مسئلة) وأما الوزغ فهل يقتلها الحلال في الحرم قال مالك لأبأس بذلك ولو تركت لسكنت وغلبت فجعل مالك رحمه الله أذاها في كثرتها لأن لها أذى بافساد ما تدخل فيه مع أن النبي صلى الله عليه وسلم ساء ما فاسقة غير أن مالك كره للحرم ينسك أن يقتلها ومعنى ذلك أنه لا يكون غالباً إلا في البيوت وحيث يقتله ويدفع مضرته الحلال ومدة الاحرام بسيرة والفرق بينه وبين الفأر أن الفأر أكثر أذى وتسلطاً وأسرع في الفرار والعودة وهذا انما هو من مالك رحمه الله على وجه الكراهية لأن عائشة رضي الله عنها قالت ساء النبي صلى الله عليه وسلم فويسقوا ولم أسععه أمر بقتله فهو كانت عائشة رضي الله عنها من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بقتل الفواسق الخمس ولم تسمعه أمر بقتل الوزغ توقف عن قتله حال الاحرام قال مالك وسعت النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتله فحمل ذلك على حال الاحلال سواء كان في الحرم أو غيره لما قدمنا ذكره (فرع) اذا ثبت ذلك فان قتلها المحرم فقد قال مالك يتصدق بشئ مثل شحمة الارض ووجه ذلك انه يصف عن الضرر ابتداء ويضعف عن التحرز والفرار ولا يكثر في مسافة الاحرام بل لا يوجد الا نادراً مما يحمل في متاع أو غيره فأشبه سائر الهوام والله أعلم ص **ع** قال مالك في الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم ان كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الاسد والفهد والذئب فهو الكلب العقور فأما ما كان من السباع لا يمدوم مثل الضبع والثعلب والهر وما أشبههم من السباع فلا يقتلن المحرم فان قتله فداء **ع** ش وهذا كما قال رحمه الله ان كل ما عدا على الناس من هذه السباع وأخافهم وجرت عادته بذلك وعرف من حاله انه يتبدى بذلك فان اسم الكلب العقور يتناوله ويقع عليه في اللغة وقدر روى ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو من أهل اللسان واذا كان الاسد والفر من جميع ما يقع عليه هذا الاسم وذلك الكلب والذئب واستيعب غير الكلب والذئب فهما من ذلك فبان يستيعب قتل الاسد والفر والذئب (مسئلة) ولم يختلف قول مالك رحمه الله في الاسد والفر والفهد انه يجوز للحرم قتلها واختلف قوله في الذئب فروى عنه ابن عبد الحكم اباحة ذلك ومنعه وجه اباحة قتله لما فيه من الاختلاس وتكرار الضرر والأذى كالعقرب والحدأة لان اسم الكلب العقور يتناوله فوجب أن يعمل على عموم وجه المنع انه لا يتبدى غالباً بالعقر والتفرس وانما يفعل ذلك في النادر وعند انفرادهم بمغار المواسي فأشبه الضبع (مسئلة) وأما قتل صغار الاسد والفر والفهد وما يجوز قتل كبارها فهل يقتل ابتداء أم لا روى البرقي عن أشهب جواز ذلك وروى ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب منع ذلك وجه القول الاول عموم الخبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم والكلب العقور ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم يصفه بالعقر لانه قد عقر وانما وصفه بذلك بحسنه وهو صفة صغاره ووجه القول الثاني انه حيوان لا يقدر على الضرر فلم يجز للحرم قتله كالحرم (فرع) فان قتلها فهل يفديها أم لا قال ابن القاسم لا فدية عليه وقال أشهب عليه الجزاء وجه قول ابن القاسم انه من جنس مانص وأبج قتله وانما معنى قتله

• وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم قال مالك في الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم ان كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الاسد والفهد والذئب فهو الكلب العقور فأما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع والثعلب والهر وما أشبههم من السباع فلا يقتلن المحرم فان قتله فداء

لضرره وعدم أذنه هذا صيد لم يجب فيه فدية لأنه قد يتقن أذاه وضرره في المستقبل إذا كبر وذلك يمنع وجوب الفدية فيما قتل منه كالمريض من هذا الجنس فإنه لا يجب بقتله فدية ووجه قول أشهب أن هذا منع من قتله لأنه لا يقدر الآن على الابتداء بالضرر فوجب فيه الفدية كالضبع

(فصل) وقوله وأما الضبع والثعلب والهر وما أشبهها من السباع فلا يقتلن المحرم فإن معنى ذلك أنه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يبدأ بالضرر غالباً بل يفر من الإنسان إذا رآه وكان عطاشاً يقول إن الهر الوحشي سبع عاد وأنه يجوز للمحرم أن يبدأ بالقتل وما قلنا أي إن شاء الله

(مسألة) وروى محمد بن مالك لا يقتل المحرم قرداً قال ابن القاسم ولا يقتل خنزيراً وحشياً ولا أنسياً ولا خنزيراً الماء قال ابن حبيب ولا يقتل الذئب وشبهه من السباع التي لا تؤذي برديتها بالضرر ووجه ذلك ما ذكرناه

(فصول) وقوله فإن قتله وداه برديته من قتل شيئاً من هذه السباع التي لا تبدأ بالضرر غالباً من غير أن تعدو عليه فعلية جزاؤه وروى ابن القاسم فممن قتل خنزيراً وحشياً أو أنسياً أو خنزيراً الماء عليه جزاؤه وقال ابن حبيب فممن قتل الذئب عليه جزاؤه وقال الشافعي كل ما لا يستباح أكله فإن قتله مباح للمحرم وغيره إلا السبع وقد تقدم ذكره ص ^١ قال مالك وأما ما ضر من الطير فإن المحرم لا يقتله إلا ما دام حي النسي صلى الله عليه وسلم الغراب والحدأة فإن قتل المحرم شيئاً من الطير سواهما فداه ^٢ وهذا كما قال أنه لا يقتل ابتداءً من الطير إلا الغراب والحدأة لأن المنع عام في الطير وسائر حيوان لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دام حياً ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم من أجله الغراب والحدأة فبقى باقي الطير على الخطر وأيضاً فإننا قد بينا أن مضرتهما التي أباح قتلهما لا يشاركهما في إباحة القتل (مسألة) وقد اختلف قول مالك في إباحة قتلهما ابتداءً فالظاهر من مذهب مالك رحمه الله ما أثبتته في موطنه وهو الأشهر عنه وقد روى عنه أشهب منع ذلك للمحرم وفي الحرم وجه القول الأول أنه ما من الفواصي التي ورد النص بإباحة قتلها كالقريب والحية ووجه الرواية الثانية أنها ما من سباع الطير فلم تبدأ بالقتل كالعقaban والنسور والأول هو الصحيح لموافقة ظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة) وأما صغار الغربان فقد قال ابن القاسم يودها إن قتلها إذا كانت صغاراً لا حركة فيها ولم أر فيها خلافاً بيننا لأصحابنا وأما وجوب الفدية على قول من رأى الفدية بقتل كبارها فبين وأما على قول من لم ير الفدية بقتل كبارها فإنه يحتمل القولين أن قلنا بما تقدم من قول ابن القاسم أنه لأجزاء بقتل صغارها وتطيلنا ذلك بأنه لا يخاف الآن منها الضرر فلذلك منع قتلها وأنه مما يخاف ضررها في المستقبل فلاجزاء على قتلها فلا فدية على هذا في صغار الغربان والحدأة وإن عللنا ذلك على مقتضى قول أشهب أنه إنما يرامى ابتداء ضرره اليوم في وجوب الفدية فإنه يجب الفدية بقتل صغارها ^٣ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ولا تظهر عندي أن لا فدية في قتلها وقد روى ابن المواز عن ابن القاسم لا فدية في قتل صغار الحيات والعقارب والله أعلم

(فصل) وقوله وإن قتل المحرم شيئاً من الطير غيرهما وداه برديته قتل غير الغراب والحدأة من سباع الطير أو غير سباعها وداه ولا خلاف على المذهب أنه لا يجوز قتلها ابتداءً ومن قتلها فعلية فدية فإن ابتدأت بالضرر فلاجزاء على قتلها على المشهور من المذهب فممن عدت عليه سباع الطير أو غيره من الوحش وقال أشهب عليه في الطير الفدية وإن ابتدأت بالضرر وقال أصبغ من عدى عليه من سباع الطير فقتله وداه بشاة قال ابن حبيب وهذا من أصبغ غلط واحتج ابن القاسم في الميسوط

وأما ما ضر من الطير
فإن المحرم لا يقتله
إلا ما دام حي النسي صلى الله
عليه وسلم الغراب والحدأة
وإن قتل المحرم شيئاً من
الطير سواهما فداه

بأن الانسان أعظم حرمة من الصيد وان قتله الانسان دفعاً عن نفسه فلا شيء عليه والله أعلم

﴿ ما يجوز للحرم أن يفعله ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقر دبه برأيه في طين بالسقياء وهو محرم قال مالك وأنا أكرهه ﴾ ش قوله رأى عمر بن الخطاب يقر دبه برأيه في طين يريد انه كان يزيل عنه القراد ويلقيها في الطين في حال احرامه وقد اختلف في ذلك فأجازته عمر وابن عباس وبه قال أبو حنيفة والشافعي وكرهه ابن عمر وسعيد بن المسيب وبه قال مالك والأصل في ذلك منع قتل القمل والقائما عن الجسد فنقول ان هذا حيوان يتولد في جسده حيوان من غير جنسه فلم يكن للحرم طارحه عما يختص به من الأجسام كالقمل من جسد الانسان (مسئلة) وهذا حكم جميع الهوام لا يجوز للحرم قتله الا ما تقدم ذكره فيلزم المحرم الامتناع من قتل الذباب والفيل والذئب والعظايا والخنفس وبسات وردان والدود والبراغيث والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة أتوذك هوامك ثم أباح له ان الله على أن يقتدى فدل على المنع من ازالة ما يقع عليه هذا الاسم من غير أذى (فرع) اذا ثبت ذلك فان الهوام على ضربين ضرب منه يختص بالأجسام ويتولد فيها ويعيش منها مع السلامة كالقراد في أجسام الدواب والقمل في أجسام بني آدم وضرب لا يختص بذلك كالنمل والذئب والدود والبراغيث والبعوض والذباب والبق فأما ما كان من ذلك من دواب الجسد فلا يقتله المحرم ولا يزيله عن الجسد المختص به الا لضرورة أذى يظهر فميطه عنه وهل يكون عليه فدية أو اطعام قال مالك عليه فدية أذى اذا أصاب الكثير منه وان أصاب اليسير فاطعام شيء من الطعام وقال ابن القاسم في القمل والقمل في ذلك الاطعام وجه قول مالك رحمه الله الحديث الذي يأتي بعد هذا وهو قوله صلى الله عليه وسلم أتوذك هوامك قال نعم قال احلق رأسك وانسك بشاة أو صم ثلاثة أيام أو اطعم ستة مساكين مدين مدين فوجه الدليل منه انه انما أذن له في حلق رأسه وان كان يصل الى ازالة الهوام بالنسل والمشط لما كان الواجب بقتل الهوام هو الواجب بملق الشعر ووجه قول ابن القاسم انه قتل القمل فلم يجب به فدية غير يسير الطعام أصل ذلك قتل اليسير (فرع) وهل يجري ذلك مجرى الصيد أو مجرى القاء التفث لم أر فيه نصاً لأصحابنا * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي انه يحتمل الوجهين أما ما شبهته لقتل الصيد فانه محرم عليه قتله في غير الجسم المختص به فلا يجوز له أن يقتل قلة ساقطة في الارض كما يجوز له أن يتلف شعراً ساقطاً في الارض لما كان محض القاء التفث فلو كان قتل القمل من باب القاء التفث خاصة لجاز أن يقتله على غير جسمه فان قيل لو كان حكمه حكم قتل الصيد لجاز له أن يلقيه عن جسمه كما يجوز له أن يلقى الذئب عن جسمه والقراد وغير ذلك فالجواب عنه من وجهين أحدهما انه يحتمل أن يثبت له الحكم فلم يجز القاءه من الجسد لما فيه من ازالة التفث ولم يجز قتله لانه من باب الاصطبا و قتل الحيوان والوجه الثاني انه امتنع من طرحه عن جسمه لضعف هذا الحيوان فانه اذا أزيل عن موضع تولده ومكانه المختص به كان سبب هلاكه الذي يجري مجرى قتله ولذلك قلنا انه من أزال فرخ صيد عن موضعه ومكانه المختص به كان عليه جزاؤه لانه عرضه للهلاك ولذلك منعناه من تقريره بغيره لان فيه ازالة القراد عن موضع حياته وان كان البعير لا يرى فيه القاء تفثه كما لا يمنع من ازالة شعره الا أننا اذا قلنا

﴿ ما يجوز للحرم أن يفعله ﴾
عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقر دبه برأيه في طين بالسقياء وهو محرم قال مالك وأنا أكرهه

من باب قتل الصيد وجب أن يمنع وجوب الفدية بقليل ذلك وكثيره كما يمنع وجوبه بتقريده البعير وقتل كثير من الهوام وإنما يجب في ذلك الاطعام قال محمد تجزئه قبضة من طعام وقد كان يجب أن يكون له بدل من الصوم وأقل ذلك اليوم الواحد وإذا قلنا أنه من باب القاء التفت تعلقت الفدية بكثيره دون يسيره كخلق الشعر فنقف شعرة أو شعرات يسيرة فلا فدية عليه وإنما عليه اطعام ومن حلق رأسه أو كثير من شعره فعليه الفدية (مسئلة) وأما اللحم والقراد والجنان فهي من دواب جسم البعير فليس للمحرم أن يلقيه لما ذكرناه لأن ذلك سبب هلاكه الآن يرى من البعير اضرام من كثرة ذلك واستضرار به فيزيلها عنه ويطعم كما يجوز له أن يلقى القمل عن جسمه إذا أضر ذلك به (فصل) وأما ما ليس من دواب الجسم كالبراغيث والبعوض والبق والذروا مثل والذباب فإنه يجوز للإنسان طرحه عن جسده لأنها ليست من دواب جسده وكذلك يجوز له أن يطرح عن جسده القراد والحلم والجنان إلا القمل خاصة ويطرح عن بعيره العلق وسائر الخيوان إلا القراد وما كان من دواب جسده ولا يقتل شيئاً من ذلك فإن قتله فقد قال مالك يطعم وقال مرة أحب إلي أن يطعم وإن ابتداء الإنسان شيئاً من ذلك بالضرر فقتله فقد قال مالك في محرم لدغته ذرة فقتلها وهو لا يشعر أرى أن يطعم شيئاً وكذلك الغنمة ووجه ذلك أن ضررها يسير فطرحها يقوم مقام قتلها في دفع أذاها

عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسأل عن المحرم أن يحك جسده فقالت نعم فأككه (وليس ذلك عائشة) ولور بطت يداي ولم أجد الأرجل لحككت شق فو لها فأككه وليس ذلك يزيل عنه لا يتقي من قتل شيء من القمل ولا تنف شيء من الشعر لأنه لم يجز العادة بقتل القمل بمثل هذا لأنه يزيل عن موضعه من الجسد إلى غيره لشدة الحلق في ظاهر جسده ومالم يحف منه على المحرم أتيان شيء من المحذور عليه فهو مباح وقد قال مالك لا بأس أن يحك المحرم ما يرى من جسده وفروجه وأن أدى جلده فنص على إباحته ما يرى ويحتمل أن يكون ما لا يرى ممنوعاً عنه لجواز أن يزيل منه بحكه فلا يسقطه إلى الأرض ولذلك قال من رواية إسحاق بن أبي أويس عنه يحك المحرم رأسه حكاكاً فيقال لا يقتل به شيء من الدواب قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه يتوفى شيئاً آخر وهو ما ينتف شعره أو قدروى إسحاق بن مالك أيضاً أن المحرم يحك جسده ما بدا له إذا لم يكن في جلده شيء من الدواب أن كان يرى في ظاهره فلا فقد روى ابن نافع عن مالك لا بأس أن يحك موضعها ولا يعتمد طرحتها ولا قتلها فعلي هذه الرواية الفرق بين الجسد والرأس أن ما في الجسد من القمل يبدو له ويظهر إليه وما في الرأس يخاف موافقة المحذور بالمبالغة فيه ولا علم له به وقد قال مالك في المختصر الصغير يحك المحرم ما يرى من جسده وإن أدى فعلي هذا الفرق بين رأسه وما لا يرى من جسده

(فصل) وقولها لور بطت يداي ولم أجد الأرجل لحككت تريد استباحة قوة ذلك في نفسها حتى أنها لو منعت حرك جسدها يديها وأمكنها أن تحك ذلك برجلها الفعلت مع عدم الرفق بالحك بارجل وان من باشر ذلك برجله لا يكاد أن يعلم ما يأتي من إزالة حيوان عن موضعه أو تنف شعر من جسده

عن مالك عن أيوب بن موسى أن عبد الله بن عمر نظر في المرأة لشكو كان بعينه وهو محرم شق قوله نظر في المرأة لشكو كان بعينه يريد أنه استباح ذلك لهذه العلة ويحتمل أن يكون أخبر أن سبب نظره فيها كان لشكو عينيه لأنه ليس في النظر في المرأة ما يمنع من أجل الإحرام لأن نظر الإنسان إلى جسده كله مباح له في حال إحرامه وفي العتية من رواية أشهب عن مالك

• وحدثنى عن مالك عن
علقمة بن أبي علقمة عن
أمه أنها قالت سمعت عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم تسأل عن المحرم
أن يحك جسده فقالت نعم
فأككه ولور بطت يداي
ولم أجد الأرجل
لحككت • وحدثنى
عن مالك عن أيوب بن
موسى أن عبد الله بن عمر
نظر في المرأة لشكو كان
بعينه وهو محرم

انه كره للمحرمة أن تنظر وجهها في المرأة ومعنى ذلك والله أعلم ما رواه محمد عن مالك انه قال انما ذلك خيفة أن ترى شعنا فتصلحه وليس من شأن المحرم تسوية الشعر ومن فعل ذلك فلا شيء عليه ويستغفر الله ووجه ذلك ما قدمناه من انه ليس من محظورات الاحرام وانما يخاف عليه ازالة شيء من الشعر فليستغفر الله لتعرضه لذلك

(فصل) وقوله لشكوا كان بعينه يقتضى ان نظره في المرأة كان لاجل ذلك وقد يجحد بل أن يكون ذلك على وجه التسبب ويحفل أن يكون هو معنى الاباحة وقد روى محمد عن مالك ليس من شأن المحرم النظر في المرأة الا من وجع ومعنى ذلك ان النظر في المرأة انما يكون غالباً لصلاح الوجه وتزينه وازالة ما فيه من شعث وذلك من ممنوعات الاحرام فاذا نظر فيه لوجع به فلا بأس بذلك لانه قد قصد به ما هو مباح له ص **عن مالك عن نافع** ان عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حلة أو قرادة عن بعيره قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك **ش** قوله كان يكره أن ينزع المحرم حلة أو قرادة عن بعيره على بعيره على حسب ما تقدم لانه حيوان لا يجوز للمحرم قتله وفي ازالته عن جسم البعير تعرض لهلاكه واختار مالك قول عبد الله بن عمر على قول أبيه للدليل الذي دل على صحته وأدخل القولين جميعاً لتعرضهما للجن من بعده وهذا غاية النصح والانصاف رضي الله عنه وأرضاه ص **عن مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم** انه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه **ش** سؤاله سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وأمر سعيد له بقطعه بدل على انه بقي متعلقاً يتأذى به فأمره سعيد بن المسيب بقطعه وقد رواه ابن وهب أخبرني مالك عن عبد الله بن أبي مريم قال انكسر ظفري وأنا محرم فتعلق فاذني قال فذهبت إلى سعيد بن المسيب فسألته فقال اقطعه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ففعلت وذلك ان قطع الظفر ممنوع للمحرم لانه من امطة الاذى والقاء التفت المعتاد بطول السفر والاحرام فان قطعه فان ذلك على ضربين أحدهما أن يقطعه لضرورة والثاني أن يقطعه لغير ضرورة فان قطعه لضرورة فان ذلك أيضاً ينقسم على قسمين أحدهما أن يقطعه لضرورة مختصة بالظفر والثاني أن يقطعه لضرورة غير مختصة بالظفر فأما الضرورة المختصة بالظفر فثل ما ذكرناه أن ينكسر الظفر فيبقى متعلقاً يتأذى به فهذا يقطعه ولا شيء عليه فيه على ما ذكرناه ولا نعلم فيه خلافاً في المذهب ما اقتصر على قطع ما يتأذى به فان قطع أكثر من ذلك افتدى رواه ابن وهب عن مالك ووجه ذلك أنه فيأزاد على ازالة الضرر متعدد فتلزمه بذلك الفدية (مسئلة) وأما ان كان الضرر من غير سبب الظفر مثل أن يكون بأصابه قروح فلا يقدر على مداواتها الابتقليم أطفاره فانه يقلمها ويفتدى قاله مالك ووجه ذلك ان الضرورة تدفع له تقليم الأظفار الا أنه لما لم يكن الضرر من جهة الظفر لم تزل الفدية لانه قلها غير مستضر بها ولا حارجة عن هيئتها وأصل خلقها

(فصل) وأما الضرب الثاني وهو أن يقلم أطفاره لغير ضرورة فانه مرتكب للمحظور نجب عليه بذلك الفدية سواء فعل ذلك عامداً أو جهلاً أو ناسياً ووجه ذلك انه من امطة الاذى المعتاد والقاء التفت وذلك محظور على المحرم كخلق الرأس (مسئلة) ومن قلم ظفريه افتدى **عن القاضى أبو الوليد** رضي الله عنه وذلك عندى من قلم أطفاً زجليه قال ابن القاسم ومن قلم ظفريه واحدة فعليه الفدية وكذلك قال مالك فمين قص ظفريه وان قص ظفراً من كل يده افتدى قاله أشهب وان قلم ظفراً واحداً في المدونة ان أطاق به عنه أذى فليفتدوا لا يطم شيئاً من طعام ومعنى امطة الاذى

«وحدثني عن مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حلة أو قرادة عن بعيره قال مالك وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك» وحدثني عن مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم انه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه

وسئل مالك عن الرجل يشتكي أذنه فيقطر في أذنه من اللبن التي لم تطيب وهو محرم فقال لا أرى بذلك بأساً ولوجعله في فيه لم أر بذلك بأساً قال مالك ولا بأس أن يبط المحرم خراجه ويقفأ دملته ويقطع عرقه إذا احتاج لذلك

الحج عن يعجب عنه
حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستقيته فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصر في وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت يا رسول الله إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع

يريد أن ينتفع بتقليمه المنفعة المعتادة في تقليم الأظفار واماطة الأذى في تقليم الأظفار على ثلاثة أضرب أحدها أن يزيل عن نفسه خشونة طول أظفاره أو أكثرها والثاني أن يقلق من طول ظفر فيقامه فهذا أطاق عنه به أذى معتادا والثالث أن يمدداوة قروح بأصابعه أو ببعضها ولا يفكر من ذلك إلا بقص أظفاره فهذا أطاق به أذى لا يختص بأظفاره ص وسئل مالك عن الرجل يشتكي أذنه فيقطر في أذنه من اللبن التي لم تطيب وهو محرم فقال لا أرى بذلك بأساً ولوجعله في فيه لم أر بذلك بأساً ش وهذا كما قال وذلك أن استعمال الدهن الذي ليس بطيب يكون في ثلاثة مواضع أحدها أن يستعمله في باطن جسده بأن لا يظهر منه كتقطيره في الأذن والاستسعاط به والمضغفة فإن هذا كله جائز للمحرم أن يفعله ولا شيء عليه فيه لأنه بمنزلة أكله إياه وهو الذي ذكره مالك رحمه الله والثاني أن يستعمله في ظاهر جسده غير باطن يديه وقدميه فإن فعل فهذا ممنوع فعليه الفدية عند مالك وجميع أصحابه قال ابن حبيب وقد روي بإحسان ذلك وبه أخذ الليث وجه قول مالك أنه إزالته شعته لانه مما يفعل للجمال والتنظيف كاللتنظيف في الحمام (مسئلة) ولودهن به عضوا من جسده وجبت عليه الفدية وإن لم يدم جميع جسده إذا كان الذي دهنه من جسده موضعاً بال فإن لم يكن الأشياء يسيراً بالاله فلا شيء عليه لأن التجميل والتنظيف وإزالة الشعث لا يحصل بذلك (مسئلة) وإن دهن بطون قدميه أو يديه لشقوقهما فلا بأس بذلك وإن فعل ذلك لغيرة فله الفدية ووجه ذلك أنهما ظاهرا ن ظهور سائر الأعضاء فإذا لم يقصد بدنهما دفع مضرة فلا غرض في ذلك غير تحسين ظاهر الجسد وإزالة الشعث فوجبت بذلك الجزية وإن قصد بذلك دفع المضرة أو القوة على العمل فلا فدية في ذلك لأنهما وإن ظهرا فانهما باطنان من ظاهر الجسد ويحتمل بالعمل وبذلك فارق سائر الأعضاء من الجسد والله أعلم ص قال مالك ولا بأس أن يبط المحرم خراجه ويقفأ دملته ويقطع عرقه إذا احتاج لذلك ش وهذا على ما قال لأن الإحرام لا يتعلق بقطع شيء من جلد جسده وانما ذلك ممنوع لغير حرمة الإنسان وهو مباح للضرورة كالحجامة وقد احتجتم النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم بلحي جل ومن هذا المعنى بط خراجه فوق دملته وقطع عرقه حاجته إلى ذلك وقد شرط مالك رحمه الله الحاجة إلى ذلك

الحج عن يعجب عنه

ص مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستقيته فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصر في وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت يا رسول الله إن فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع ش قوله كان الفضل رديف النبي صلى الله عليه وسلم يريد من المزدلفة غداة النحر وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أورد في أسامة من عرفة إلى المزدلفة ليلة النحر ثم أورد في الفضل من المزدلفة غداة يوم النحر فجاءته امرأة تستقيته فجعل الفضل ينظر إليها ويمتثل أن تكون قد سدت على وجهها ثوباً فإن المحرمة يجوز لها ذلك لمعنى السر إلا أنه كان يبدو من وجهها ما ينظر إليه الفضل

(فصل) وقوله فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصر في وجه الفضل إلى الشق الآخر يريد

بذلك منعه من النظر اليها لما رأى من قصده الى ذلك ولم ينقل انه نهى المرأة عن النظر الى الفضل ولا صرف وجهها الى الشق الآخر وان كانت المرأة ممنوعة من النظر الى الرجل بمعنى تأمل محاسنه والنظر الى جلاله وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم وقال تعالى وقل للمؤمنات يغضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم ترك ذلك لما حتمل نظرها الى جهته انه لم يكن الاستواء لها عن مسئلتها إذ كانت من النبي صلى الله عليه وسلم في جهة يتصفهنا نظر داف كان نظرها الى تلك الجهة مقصدا جازا فتترك الانكار عليها لذلك والفضل لم يكن لنظره الى جهتها مقصدا بآثر ظاهر غير تأملها ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم اجترأ بصرف وجه الفضل الى الشق الآخر لان ذلك يمنع نظرها الى شيء من وجه الفضل فكان في ذلك منعا للفضل من النظر اليها ومنعا لها من النظر اليه ويحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم اجترأ بمنع الفضل من النظر اليها لما رأى انها تعلم بذلك منع نظرها اليه لان حكمها في ذلك حكمه مولعها لما صرف وجه الفضل فهمت ذلك فصرفت وجهها أو بصرها عن النظر اليه

(فصل) وقوله يا رسول الله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا يقتضي ان الحج من الفروض التي فرض الله على عباده والاصل في ذلك قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا والحج في كلام العرب القصد يقال حج بحجاء فتح الماء والحج بكسرهما هو الاسم الآن الشرع قد ورد بتخصيص هذه اللفظة واستعمالها في قصد مخصوص الى موضع مخصوص في وقت مخصوص على شرائط مخصوصة وانما يجب مرة في العمر ولا خلاف في ذلك واختلف أصحابنا في وجوبه على الفور أو التراخي فذهب القاضي أبو محمد الى انه على الفور وبه قال أبو حنيفة وقال القاضي أبو بكر هو على التراخي وهو مذهب الشافعي قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهو الاظهر عندي وقال ابن خوزيمنداد انه مذهب المقاربة من أصحابنا ولنا في المسئلة طريقتان أحدهما أن يدل على ان الاوامر على التراخي والثاني أن يدل على المسئلة نفسها فأما الدليل على ان الاوامر على التراخي فهو ان لفظة افعل ليست بمقتضية للزمان الاعمى أن الفعل لا يقع الا في زمان وذلك لاقتضاها للحال والمكان ثم ثبت وتقرر ان له أن يأتي بالأمور به في أي مكان شاء وعلى أي مال شاء فكذلك له أن يفعل في أي زمان شاء وأما الدليل على نفس المسئلة فياروى أن ضمام بن نعلبة حين ورد على النبي صلى الله عليه وسلم قال الله أمرك أن تحج هذا البيت قال نعم وانما ورد عليه في سنة خمس ثم أخر النبي صلى الله عليه وسلم الى سنة عشر ودليلنا من جهة القياس أن كل وقت لا يكون بتأخير الاحرام اليه قاضيا فانه لا يكون بتأخير الاحرام اليه عاصيا كالتأخير الى الثمان من عشر ذي الحجة (فرع) اذا قلنا انه على التراخي فان القائلين بذلك اختلفوا فظاهر قول القاضي أبي بكر انه يجب على ظنه اذا غلب للفوات فان أخره عن ذلك عمى وان أخرته المنية فجأة قيل أن يغلب على ظنه الفوات فليس بعاص وقيل بعض أصحاب الشافعي انه انما يجوز له التأخير بشرط السلامة فان مات قبل الاداء تبين ان العصيان قد وقع بتأخيره واذا قلنا انه على الفور فاختلف أصحابنا فقال القاضي أبو الحسن انه اذا أخره عن أول علم فهو قاض لا مؤد وقال غيره لا يكون قاضيا مادام حيا وانما يكون القضاء عنه بعد موته ان حج عنه أحد

(فصل) وقوله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة الى ان أذن لها في الحج عنه دليل على اعتبار الاستطاعة في وجوب أداء الحج أو في الحج وله شرط وط

وجوب وشروط أداء فأشروط وجوبه فهي البلوغ والعقل والحرية والاستطاعة وأما شروط
الاداء فهي الاستطاعة ولا جزاء شرط أربعة وهي البلوغ والعقل والحرية والاسلام فأما الحرية
والبلوغ فانه لا يجب الحج مع تمام أحدهما ولا يصح فرضه ولكنه يصح نفيه مع عدمها وأما العقل فلا
يجب مع عدمه ولا يصح نفيه ولا فرضه وأما الاسلام فانه يجب معه على قول جماعة أصحابنا غير محمد بن
خويزمندا فانه قال لا يجب مع عدمه واتفقوا على انه لا يصح مع عدمه نفيه ولا فرضه

(فصل) اذ ثبت ذلك فان الاستطاعة هي الاستطاعة على الوصول الى البيت من غير خروج عن
عادة وذلك يختلف باختلاف أحوال الناس فمن كانت عادته السفر ماشيا واستطاع أن يتوصل الى
الحج بذلك لزمه الحج وان لم يجد راحلة ومن كانت عادته سؤال الناس وتكففهم وأمكنه التوصل
به لزمه الحج وان لم يجد زادا ومن كانت عادته الركوب والنفي عن الناس وتعد عليه في التوصل
الى الحج أحدهما لم يلزمه الحج خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما ان الاستطاعة الزاد والراحلة
دون غيرهما وقدرناه ابن عبدوس في مجموعته عن سحنون وهو الظاهر من قول ابن حبيب
ودليلنا قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ولم يخص زادا ولا راحلة فان
قيل فانه صلى الله عليه وسلم ففسر ذلك بقوله في الزاد والراحلة فالجواب أنا لان سلم ان الاستطاعة
غير مفسرة فتحتاج الى تفسير وانما هي عامة فربما دخلها التخصيص ولو كان ما ذكرتموه من
الحديث صحيحا لكان بعض ما يخص به الآية وأن يكون بعض ما استطاع به في حق بعض الناس
دون بعض كالصحة في حق المريض ولذلك قال المخالف في هذه المسئلة ان المريض ليس بمستطيع
وان وجد الزاد والراحلة ولذلك قالت الخنعية ان أباهما لا يستطيع أن يثبت على الراحلة فجعلت
من الاستطاعة الشباب والقوة على الثبوت على الراحلة ولم ينكر ذلك عليها النبي صلى الله عليه
وسلم فثبت ان للاستطاعة معاني غير الزاد والراحلة من الصحة والقوة والسن الذي لا استطاع معه
الثبوت على الراحلة وغير ذلك من أمان الطريق ولذلك قال المخالف لنا في هذه المسئلة أن أهل الحرم
وأهل المواقيت لا يعتبر في حكمهم الزاد والراحلة ودليلنا من جهة القياس أن هذا مستطيع للحج
من غير خروج عن عادة فليزمه الحج كالواجب للزاد والراحلة

(فصل) والذي لا يستطيع أن يثبت على الراحلة لا يخلو أن يكون ذلك لأمر عارض أو لأمر
ثابت فان كان لأمر عارض برأه وزواله كالامراض المعتادة فان هذا ينتظر البرء ويؤدى
الحج فأما ان كان لأمر ثابت عنه كالحرم والزمانة فهو الذي سمي المعصوب ولا يلزمه عندنا الحج وان
وجد المال وأمكنه أن يعمل من يجمع عنه وقال أبو حنيفة والشافعي هو مستطيع يلزمه أن يخرج
غيره يؤدى عنه الحج فان كان معسرا فان أباحنيفة يقول لا يلزمه الحج وقال الشافعي ان وجد من
يبدل له الطاعة من ولد أو أخ أو عبد أعنته فانه يلزمه الحج ببذل هذه الطاعة والدليل على ما نقوله
قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فالآية وردت مقيدة لمن يستطيع
السبيل الى البيت فمن لم يستطع السبيل اليه لم تتناول الآية والاستطاعة صفة موجودة بالمستطيع
كالعلم والحياة واذا لم توجد به استطاعة فليس بمستطيع فلم يجب عليه حج ودليلنا من جهة القياس
أن هذا مكاف لم يجب عليه أن يجمع غيره عن نفسه بأصل الشرع أصل ذلك الصحيح امامهم فاحتج
من نص قولهم بقول الخنعية بالحديث المروي ان فرضة الله في الحج أدركت أبي شيعة كبيرا
أخبرت ان الحج افترض على أبيها في حال كبره وعجزه عن أن يثبت على الراحلة وأقرها النبي صلى الله

عليه وسلم على ذلك واذا ثبت بهذا الحديث وجوب الحج عليه وصح انه لا يمكنه أن يباشره بنفسه
علمنا أن الواجب عليه بذلك استتابة غيره والجواب أننا لانسلم أنها أرادت بذلك أن فرض الحج تعلق
بأبها وإنما أرادت أن فرض الحج على المستطيعين نزل وأبوها شيخ كبير لا يستطيع أن يثبت على
الراحلة وكذلك رواه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت
أبي شيخا كبيرا لا يستطيع على الراحلة فبين بذلك أن المراد توجه فرض الحج على الناس وقد
شرط فيه الاستطاعة وهذا غير مستطيع فلم يتوجه فرضه اليه واستدلوا بما رواه عبد العزيز بن أبي
سالم في هذا الحديث أنها قالت هل يقضى عنه أن أحج عنه قال صلى الله عليه وسلم نعم قالوا فوجه
الدليل من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال لمنازم ومعناه أنه يقضى عنه حجها ولو لم
يكن عليه حج لما قضت عنه شيئا كما لا تقضى عنه ما لا يجب عليه من صلاة ولا صوم والجواب أننا لانسلم
أن القضاء لا يكون إلا في الواجب فيعقل أن يقضى عنه ما وجب مثله على غيره فيلحقه ذلك بحالة
من قد وجب عليه الفرض فإذا له حاله أكمل من حاله من لم يجب عليه ولم يؤده ولذلك روى ابن
عباس أن رجلا قال يا نبي الله أن أبي مات ولم يحج أفأحج عنه قال أرأيت لو كان علي أبيك دين
أ كنت قاضيه قال نعم قال فدين الله أحق أن يقضى ولا خلاف أنه من لم يكن معه ما يقضى به دينه أنه
لا يجب ذلك عليه ولا يجب على ابنه أن يؤديه عنه إلا أن الابن إذا أراد إلحاق أبيه بحال من أدى دينه
كان ذلك أفضل (فرع) اذا ثبت أنه لا يلزمه أن يحج عن نفسه فإنه يكره أن يتأجر من يحج
عنه فإن فعل ذلك لم يفسخ قاله الشيخ أبو القاسم في تفريعه وقال القاضي أبو الحسن يجوز ذلك
في الميت دون المعضوب وقال ابن حبيب قد جاءت الرخصة في ذلك عن الكبير الذي لا ينهض ولم
يحج وعن الميت أنه جائز لابنه أن يحج عنه وإن لم يوص ويجزئ ما شاء الله تعالى (مسألة) الأعمى
الذي يهتدي بهديه السبيل ويقدر على الوصول إلى البيت يجب عليه الحج وبه قال الشافعي وقال أبو
حنيفة أنه لا يحج غيره عنه إذا كان له مال ولا لم يجب عليه كالمعضوب والدليل على ما نقوله قوله
تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وهذا قد استطاع السبيل فوجب عليه الحج
ودليلنا من جهة القياس أن هذا قادر على أن يحج بنفسه من غير مشقة فلم يجز له أن يستنيب فيه غيره
كالعمى (مسألة) وأما الحج في البحر فالظاهر من المذهب أن الحج واجب على من لا سبيل له
غيره وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي وله قول ثان أنه لا حج عليه وقال القاضي أبو الحسن
إن كان بحرا مأمويا يكثر سلوكه للتجارات وغيرها فإنه لا يسقط فرض الحج وإن كان بحرا مخوفا
تدريفة السلامة ولا يكثر ركوب الناس له فإن ذلك يسقط فرض الحج وقد روى ابن القاسم عن
مالك في المجموعة أنه كره الحج في البحر لاختل أهل الاندلس الذين لا يجدون له طريقا غيره واستدل
على ذلك بقوله تعالى وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق
ولم يذكر البحر قال سحنون في غير المجموعة ولا يلحق الناس فيه من العجز ما يعجز عن كثير من
أحكام الصلاة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي فيه نظر لأن الجهاد في البحر
لا خلاف في إباحته وقد وردت في ذلك أحاديث ذكرناها في كتاب الجهاد قال الله تعالى وترى الفلك
موافقه ولتبتغوا من فضله فامتن علينا بذلك وهذا يدل على إباحته على ما فيه من منع كثير من أحكام
الصلاة وإذا جاز ذلك في التجارات فبأن يجوز في أداء الفرض مع ذلك أولى وأحرى وقد أبيع لنا السفر
في البر ومواقع معدم فيها الماء وإن كان يتعذر فيها كثير من أحكام الطهارة التي مقصودها الصلاة

(فصل) وقولها فأحجج عنه سؤال منها عن صحة النيابة في الحج فقال صلى الله عليه وسلم نعم وذلك يقتضى صحة النيابة في الحج والعبادات على ثلاثة أضرب عبادة مختصة بمالك كالزكاة فلا خلاف في صحة النيابة فيها وعبادة مختصة بالجسد كالصوم والصلاة فلا خلاف في أنه لا تصح النيابة فيها ولا خذوف في ذلك نعمه الامايروى عن داود أنه قال من مات وعليه صوم يصوم عنه وليه وعبادة لها تعلق بالبدن والمال كالجهاد والحج فقد أطلق القاضي أبو محمد أنه تصح النيابة فيها وقد كره ذلك مالك رحمه الله قال ولا يحج أحده عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد ورأى أن الصدقة على الميت أفضل من استئجار من يحج عنه إلا أنه أن أوصى بذلك نفذت وصيته وقال القاضي أبو الحسن لا تصح النيابة وإنما الميت المحجوج عنه نفقته أن أوصى أن يستأجر من ماله على ذلك وإن تطوع عنه بذلك أحد فله أجر البداء وفضله وهذا وجه انتفاع الميت بالحج قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي عندي أن المسئلة في المذهب على قولين غير أن القول بصحة النيابة أظنه مما يدل عليه أن مالكاً قال فبين أوصى أن يحج عنه بعد موته ينفذ ذلك ولا يستأجر إلا من قد حج عن نفسه وقال أيضاً لا يحج عنه ضرورة ولا عبد ولا مكاتب ولا معتق بعضه ولا مدبر ولا أم ولد فلو أن الحج على وجه النيابة عن الموصى لما اعتبرت صفة المباشرة للحج وأما ما يدل على قول القاضي أبي الحسن يمنع النيابة فيما روى عن مالك وقد سئل مالك عن الحج عن الميت فقال أما الصيام والصلاة والحج عنه فلا ترى ذلك ففرق بينه وبين الصلاة والصوم وقال في المدونة يتطوع عنه بغير هذا أحب إلى بهدى عنه أو يتصدق عنه أو يعق عنه ففاضل بينها وبين النفقات (مسئلة) إذا ثبت ذلك فقد جوز مالك الاستئجار على الحج وجوز له الشافعى ومنع منه أبو حنيفة والدليل على صحته ما نقوله أن هذه عبادة لها تعلق بالمال فصحت النيابة فيها بالاجارة كالزكاة (فرع) إذا ثبت ذلك فعلى أى وجه تكون النيابة قال القاضي أبو محمد لسانى بصحة النيابة أن الفرض يسقط عنه بحجة الغير وانما يريد بذلك التطوع فذهب إلى أنه تصح النيابة في نفله دون فرضه وهذا فيه نظر لانه قد قال مالك لا يستأجر للحج عبد ولا مكاتب ولا مدبر والنفل يصح من هؤلاء كما يصح من الحر (فرع) فإن قلنا أن الاستئابة غير مكروهة على ما ذهب إليه ابن حبيب فوجه الحديث بين وان قلنا أن الاستئابة مكروهة فيحتمل أن يكون أبو هاتوفى عن وصيته بذلك وإن لم يكن في الحديث ما يدل عليه إلا أنه قد ورد في حديث موسى بن سلمة عن ابن عباس أن السؤال كان عن ميت

ما جاء فبين
أحصر بعدو
حدثني يحيى عن مالك
قال من حبس بعدو فحال
بينه وبين البيت فانه
يجل من كل شئ ويهر
هديه ويعلق رأسه حيث
حبس وليس عليه قضاء

ما جاء فبين أحصر بعدو

ص قال مالك من حبس بعدو فحال بينه وبين البيت فانه يجمل من كل شئ ويهر هديه ويعلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء ش وهذا كما قال انه من حبس بعدو عن أن يصل إلى البيت وذلك مما يكون في الحج بأحد وجهين أحدهما أن يتيقن بقاءه واستيطانه لقوته وكثرته واليأس من إزالته فان ذلك يكون حبساً ويجل حيث حبس وان كان بينه وبين وقت الحج مقدار ما يهر انه لو زال العدو ولا درك الحج والوجه الثاني أن يكون العدو مما يرجى زواله فهذا لا يكون محصوراً حتى يبقى بينه وبين الحج مقدار ما يعلم أنه ان زال العدو لا يدرك فيه الحج فيجل حينئذ عند ابن القاسم وابن الماجشون وقال أشهب لا يجمل من أحصر عن الحج بعدو حتى يوم النصر ولا يقطع التلبية حتى

روح الناس الى عرفة ووجه قول ابن القاسم ان هذا وقت يأمن من اكمل حجه بعد وغالب فجان له أن يصل فيه أصل ذلك يوم عرفة ووجه قول أشهب أن عليه أن يأتي من حكم الاحرام بما يمكنه والتزامه له الى يوم النحر الوقت الذي يجوز للعاج التحلل بما يمكنه الاتيان به فكان ذلك عليه والقول الاول عندى أظهر (مسئلة) وأما في العمرة فقال ابن الماجشون يقيم ويتربص ما رجا زوال العدو وما لم يضر الانتظار به فان لم يرج زوال العدو الا في مدة يلحقه بمثلها الضرر حل وهو مثل الحج وقول ابن الماجشون هذا في العدو الذي يرجى زواله وأما العدو الذي لا يرجى زواله كالمستوطن ونحوه فان كان يرجى اباخته للطريق فان التوقف في ذلك ومحاولة يجرى عندي بجرى رجاء زواله ومحاولة كذلك وان لم يرج زواله ولا اباخته الطريق جاز الاحلال بنفس ظهره وتغلبوا منه والله أعلم

(فصل) وقوله فقال بينه وبين البيت الاحصار لا يكون الاعمال لا يتم النسك الا به وهو في العمرة البيت والسعي بين الصفا والمروة وفي الحج مع ذلك عرفة فان أحصر بعد الوقوف بعرفة عن مكة فانه يأتي بالمناسك كلها وينتظر أيلما فان زال العدو وأمكنه الوصول الى البيت طاف والا حل وانصرف لان عليه أن يأتي من نسكه بما يمكنه وما حصر عنه تحلل وجزاله تركه كما يجوز له ترك جميع النسك فان دخل مكة فأحصر عن الوقوف بعرفة فقد قال ابن الماجشون ليس له أن يصل دون أن يطوف بالبيت ويسعى ويؤثر الخلق فان ينس من زوال العدو أو طال انتظاره بمقدار ما يترك به الضرر حلق وحل لان التحلل له متى ما حصر فترك ما منع منه جائز وعليه أن يأتي من النسك بما قدر عليه لانه قد لزمه بالاحرام له وله اذا تحلل حكم الحاج لاحكم المعقر قاله ابن الماجشون ووجه ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أحصر بالحديبية نحر هديه وحلق وكذلك فعل سائر أصحابه من كان معه هدى نحره وحلق ومن لم يكن معه هدى حلق فأتى كل واحد منهم من النسك بما يمكنه ومن جهة المعنى انه أحرم بالحج ولم يفته وانما عمل عمله للعمرة وانما عمله للحج وقد كان يحكم له بتمام حجه دون أن يطوف ويسعى وقد طاف وسعى (مسئلة) ومن أهل من مكة بالحج فحال العدو بينه وبين عرفة فحلل وينصرف وليس عليه طواف ولا سعى لان طواف الورد وساقط عنه وطواف الافاضة لا يكون الا بعد الوقوف بعرفة وانما عليه أن يأتي من العمل بما منع منه بالحصر (مسئلة) ولو أحصر بعد الاحرام وقبل الوصول الى البيت عن الوصول الى شيء من المناسك وهو قادر على التقدم الى قرب مكة ممنوع منها ومن سائر المناسك فله عندي أن يصل بموضعه فان كان العدو يمنع الطريق فقد روى القاضي أبو الحسن عن ابن الماجشون ليس عليه أن يأخذ طريقا أخرى فيسلك حيث لا تسلك ويمر بالاتقال حيث لا يمر بها ولا يركب الخواف فان لم يجد الا هذا فهو محصور وان كان وجد سبيلا آمنة مسلوكة وان كانت أبعد من طريقه المعتاد فليس بمحصور ان بقي من المدة ما يصل فيه على مثل تلك الطريق (مسئلة) ومن علم بالحصر قبل الاحرام فلا يحرم فان فعل فليس له حكم المحصور قاله ابن المواز عن مالك ووجه ذلك انه علم بالمنع وأحرم فقد أزمه نفسه فلم يكن له التحلل لذلك

(فصل) وقوله فانه يصل من كل شيء وينصر هديه هذا مذهب مالك في جواز التحلل ولا خلاف فعله فيه وقد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حين صدم المشركون عن البيت في عمرته فحلل بالحديبية قال عبد الله بن عمر خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمرين فحال كفار قريش دون البيت

فنحر رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأسه وعلة ذلك والله أعلم أنه ممنوع بيد نظامة غالبية
وقد قال ابن القاسم في الموازية فهين حبس في دين أو غيره ليس بمحصور قال ابن القاسم ولقد كنت
عند مالك في نفر محرمين اتهموا في دم فيا بين الأبواء والجحفة فردوا إلى المدينة وحبسوا فسل
مالك عنهم وأخبر أن الأمر قد اشتد عليهم فقال مالك لا يحلهم إلا البيت فأما الحبس في الدين والتهمة فإنه
يحمل أن يكون ذلك لأنه محبوس بحق لا يستديم المنع وانما يريد اقتضاء حق يتقرب في كل وقت
أداؤه والتخلص منه وأحل التهم متقرب في كل وقت ظهور براءتهم منها أو إقرارهم بالحق فيقتض
منهم مع أن الحابس بيد حق وأما المرأة تحرم في تطوع بغير إذن زوجها والعبد يحرم بغير إذن سيده
فإن للزوج والسيد أن يحلها لأن المنع بوجه حق ممن يستحق استدامة المنع وأما المسجون في دين
أو تهمة فإن الحابس لا يستحق استدامة المنع وانما يستحق استيفاء حقه ثم لا يجوز له بعد ذلك منه
فعبي هذا تكون علة جواز المحصر بغيره جواز تحلل العبد والزوجة وقد تجمع معهم علة وهو أن يقال
أنه ممنوع بيد غالبية تقصد استدامة المنع فكان له التحلل ويصح أن يقال فيه أن المنع إذا كان بسبب
عام فله حكم المحصر وإذا كان بسبب خاص كالمسجون في حق أو الذي مرض أو ضل الطريق
أو أخطأ العدو فهذا سببه خاص فلا يملك له إلا البيت ويصح أن يقال فيه أن ما يتخلص بالتحلل من
سبب المحصر فإنه يبيح التحلل وما كان لا يتخلص بالتحلل من سببه فإنه لا يبيح التحلل كالمرض
وما أشبهه

(فصل) وقوله وينحر هديه معه أن ينحر هديا إن كان معه قد ساقه وأما تحلله للمحصر فلا يوجب
هديا عند مالك وبه قال ابن القاسم وقال أشهب عليه الهدى وبه قال أبو حنيفة والثنافي ودليلنا من
جهة القياس ما استدلل به القاضي أبو الحسن والقاضي أبو محمد أنه تحلل مأذون فيه عار من
التنزيه وإدخال النقص فلم يوجب به هدى أصل ذلك إذا أكمل حجه ودليل ثان يختص بالثنافي
أن هذه عبادة لها تحرم وتحلل فإذا سقط فضاؤها بالفوات وجب أن يسقط جبرانها كإزالة
ذا سقط فضاؤها لفوات الأتيان بها بالحيض والائغاء سقط جبران الفوات وكذلك الحج واحتج
أشهب ومن تابعه بقوله تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى قال وهذا ممن أحصر بعدو وقد
خالف سائر أصحابنا أشهب في هذا وقالوا الإحصار انما هو إحصار المرض وأما العدو فإنه يقال فيه
حصر حصرا فهو محصور فإن قيل فقد قال الفراء أن العرب تقول أحصره المرض وأحصره
العدو ولا يقال حصره إلا في العدو وحده فإذا كان لفظ الإحصار يستعمل في المعنيين حمل عليهما
فالجواب أن أبا عبيد حكى عن الكسائي أنه قال ما كان من مرض فإنه يقال فيه أحصر الرجل فهو
محصر وما كان من سجن أو حبس قيل فيه حصر فهو محصور وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى
ما كان من مرض أو ذهاب نفقة فإنه يقال فيه أحصر فهو محصر وما كان من حبس قيل فيه حصر
فهو محصور وهذا مثل قولهم قبرا الرجل إذا دفن وأقبرا الرجل جعل له قبرا وما حكاه الفراء أنه يقال في
العدو أحصر يحتمل أن يكون على معنى المجاز وقد قال ابن عباس لا حصرا لعدو وهو ممن
أهل اللغة واللسان مع التقدم والعلم وجواب آخر وهو أن الآية ما يدل على أن المراد المرض دون
العدو لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يبلغ الهدى محله إلى قوله تعالى أو نسك ذلك من وجهين أحدهما أنه قال ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يبلغ الهدى محله والمحصور بعدو يحلق رأسه قبل أن يبلغ الهدى محله والوجه الثاني أنه قال

تعالى فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك معناه خلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وإذا كان هذا وارداً في المرض فلا خلاف كان الظاهر أن أول الآية فممن ورد فيه وسطها وآخرها لا تساق الكلام بعضه على بعض وانتظام بعضه ببعض ورجوع الاضمار في أجزاء الآية إلى من خوطب في أولها فيجب حمل ذلك على ظاهره حتى يدل الدليل على العدول عنه (فصل) وقوله ويخلق رأسه حيث حبس يريد حيث انتهى سفره سواء كان في الحل أو في الحرم ومعنى ذلك أنه ينحر قبل تحلله وخلق رأسه وإذا كان تحلله وخلق رأسه في الحل فكذلك ينحر هديه لأنه مقدم في الرتبة على الخلق

(فصل) وقوله ولا قضاء عليه يريد أنه ليس عليه أن يقضي عمرته أو حجته التي تحلل منها لأن تحلله منهما إذا حصر عن بلوغ الغاية منهما ما سقط لما وجب منها بالدخول فيها عند مالك وأكثر أصحابه وأما عبد الملك بن الماجشون فإن ذلك عنده بمنزلة إتمامها إلى وجهها فتجزئه عن حجة الاسلام إن كان أراد عابها ووافقنا الشافعي في أنه لا قضاء عليه وقال أبو حنيفة عليه القضاء واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بأن هذا ممنوع ببدع غالبه فلم يكن عليه القضاء أصله العبد يحرم بغير إذن سيده والمرأة تحرم بغير إذن زوجها على الصحيح من المذهب ويلزمه على هذا المجوس في الدين لأنه لا يتحلل وقد تقدم الكلام في تحريم هذا المعنى والله أعلم ص مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحدية فحجروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إلى الهدى ثم لم نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء من قولنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق ذو وأصحابه بالحدية يريد أنه تحلل بذلك من عمرته التي أحرم بها وصدة المشركون عنها فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديه ثم خلق بها رأسه على حسب ما كان يفعل لو وصل إلى البيت وأمر أصحابه ففعلوا مثل ذلك

(فصل) وقوله وحلوا من كل شيء يريد أنهم لم يبقوا من الأحرام شيئاً على حسب ما ينفعه ما يحتاج إلى إمطة لا ذى ولبس الخيط وغير ذلك فإنه يستبج هذه الأشياء ويبقى على إحرامه ويثبت على الامتناع مما لا يحتاج إليه من موانع الأحرام وأما أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانهم حلوا الحل كله وخرجوا عن جميع أحكامه إلى حكم التحلل المطلق

(فصل) وقوله إن ذلك كان قبل أن يطوف بالبيت وقبل أن يصل الهدى يريد أن إحلالهم كان قبل وصول الهدى محله وهو موضع نحره وقبل أن يفعلوا شيئاً من أفعال النسك من طواف أو سعي يريد بذلك تبين موضع الحاجة وإن تحلله صلى الله عليه وسلم كان ولم يصل إلى البيت شيئاً من أفعال العمرة من طواف أو سعي ولم يرد به أنه بعد التحلل وصل إلى البيت لأن الصداق كان عن دخول مكة وهو موضع الطواف والسعي ولو وصل إلى ذلك لما كان محصوراً ولكن نسكه قد كمل على وجهه (فصل) وقوله ثم لم نعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء يريد مالك أن يستدل بذلك على أن القضاء غير واجب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أصابه هو وأصحابه مثل هذا في محفل عظيم وعدد كثير ومشهد مشهور كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه ألفاً وأربعمائة ولا يجب شيء إلا بإيجاب النبي صلى الله عليه وسلم ومحال أن يجب ذلك عليهم ولا يأمرهم به ومحال أن يأمرهم به ولا يلفظ مع كثرة عددهم وتواتر جمعهم وتحدثهم بما جرى

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحدية فحجروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إلى الهدى ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا يعودوا لشيء

لهم فيه من الاحكام والاحوال لشهرة المشهد وسؤال التابعين لهم عنه وقد وردوا من حال ذلك المشهد ما لا تبلغ الحاجة اليه مبلغها الى هذا من صفة مسيرهم ولقاء من لقوه ومالتي به النبي صلى الله عليه وسلم من صفة المنع وأسبأ الواردين عن قريش ونص الفاظهم ومر اجعتهم وجواب النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقول أصحابه فيه وعدة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معهم نسائه فكيف بهذا الحكم مع عظيم شأنه وشمول الحاجة الى بقاء حكمه وامثاله ما بقيت الدنيا فهذا كان أولى بالنقل فالمرئىل مع ما علم من اهتبال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بنقل أحكامه واهتمام التابعين بسؤالهم عنها ونقلهم لها ثبت أنه لم يأمرهم بقضاء واذالم يأمرهم به صح وتقرر أنه لم يجب عليهم ووجه ثان وهو أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا معه في تلك المرة العدة الذي تقدم ذكره ولو لم يزل القضاء للزم جميعهم ولو يجب أن يلقيه النبي صلى الله عليه وسلم الى جميعهم لقاء شائما بهم معهم ولو كان ذلك لوجب في مستقر العادة أن ينقل اليها ما بطريق تواتر وطريق آحاد ولو جاز أن يخفى علينا هذا من أمره مع ما يلزم من شعوره وعمومه لجاز أن يخفى علينا أكثر غزواته ومشاهدته ومقاماته لأن من كان معه في أكثرها لم يبلغوا هذا العدد الذي يلزمهم معرفة هذه القضية ونحن نعم أنه قد وصل اليها من أقواله وأوامره في هذا اليوم ما لعله لم يسهل معه الا نقله خاصة أو سمعه معه العدد اليسير ولم يكن فيه حكم يتعلق بأحد منهم فكيف لا ينقل اليها ما عمل جميعهم عليه ووجب عليهم حكمه ص ممالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال حين خرج الى مكة معتمرا في الفتنة أن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأهل بعمره من أجل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمره عام الحديبية ثم أن عبد الله بن عمر في أمره فقال ما أمرهما الا واحد ثم التفت الى أصحابه فقال ما أمرهما لا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف طوافا واحدا ورأى ذلك مجزيا عنه وأهدى قال مالك فهذا الامر عندنا فمن أحصر بهدوكما أحصر النبي وأصحابه فأما من أحصر بغير عدو فانه لا يجعل دون البيت كقوله أن عبد الله بن عمر حين خرج الى مكة معتمرا في حال الفتنة يريد فتنة الحجاج ونزوله على عبد الله بن الزبير بمكة فقال ابن عمر ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يجعل دون البيت ويرجع ويرى انه قد أجزأ عنه نسكه ولو لم يكن مجزئاً لما دخل فيه لانه بمنزلة من يتعرض لفوات النسك وباطاله ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر لم يتيقن نزول الجيش بان الزبير حين أحرم وانما كان شيء يتقيه ويخاف أن يكون وان كان يتيقن نزوله فانه لم يتيقن صدقهم له لما كان عليه من اعتزال الطوائف وترك التلبس بالفتنة وقد بين ذلك بقوله ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو يتيقن العدو والمنايع لما جاز أن يحرم لان ذلك تلبس بعبادة يتيقن انها لا تتم فيكون كالتفاد لغير البيت بنسكه أو ملتزما تمام النسك ومطر حلالا لجلال بالحصر وعلى من فعل ذلك تمام نسكه ولا يجعل دون البيت قاله ابن الماجشون ومما بين ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتيقن أن يصد عام الحديبية لانه لم يأمرهم بحاربا وانما قصد العمرة ولم تكن قريش تمنع من قصد الحج أو العمرة (فصل) وقوله فأهل عبد الله بن عمر بعمره من أجل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمره عام الحديبية يريد انه امتثل نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتي من التحلل دون البيت ان صد عنه بما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون له من ذلك ما كان له ولم يحرم بالحج لما خاف أن يكون آكل من العمرة في ذلك والا يكون للمحرم بالحج من الرخصة بالتحلل ما للمحرم بالعمرة

وحدثني عن مالك
عن نافع عن عبد
الله بن عمر أنه قال حين
خرج الى مكة معتمرا في
الفتنة ان صددت عن
البيت صنعنا كما صنعنا
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأهل بعمره من أجل
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أهل بعمره عام
الحديبية ثم أن عبد الله بن عمر
في أمره فقال ما أمرهما
الا واحد ثم التفت الى
أصحابه فقال ما أمرهما
الا واحد أشهدكم أني
قد أوجبت الحج مع
العمرة ثم نفذ حتى جاء
البيت فطاف طوافا واحدا
ورأى ذلك مجزئاً عنه
وأهدى قال مالك فهذا
الامر عندنا فمن أحصر
بهدوكما أحصر النبي صلى
الله عليه وسلم وأصحابه فأما
من أحصر بغير عدو فانه
لا يجعل دون البيت

(فصل) وقوله ثم ان عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال ما أمرهما الا واحد يريدانه تأمل ما أحرم به من العمرة وما كان يريد من الحج ويسر حالهما فرأى ان حكمهما في ذلك واحد لانهما نسكان متعلقان بالبيت فاذا كان الترخص بالتحلل في أحدهما كان له في الآخر مثل ذلك ولانه اذا كان له التحلل في العمرة وليست متعلقة بوقت معين فبان يكون له ذلك في الحج وهو يفوت بفوات الوقت أولى فقال عبد الله بن عمر ان أمرهما واحد وهذا حكم بالقياس ولا نعلم أحدا أنكر عليه ذلك ثم ان عبد الله بن عمر التفت الى أصحابه فقال ما أمرهما الا واحد اعلمهم بما ظهر اليهم من أن أمر الحج والعمرة في ذلك واحد لينبهم بذلك على حكم القضية ثم قال لهم أشهدكم اني قد أوجبت الحج مع العمرة ليفتدي به في ذلك من يلزمه تقليده وينبى على مواضع النظر والاستدلال من يصح منه ذلك فأردف عبد الله الحج على العمرة وذلك قبل التلبس بشئ من أفعال العمرة فصار قارنا وذلك جائز على ما قدمناه

(فصل) وقوله فنفذ عبد الله حتى جاء البيت فطاف طوافا واحدا ورأى ذلك مجزئا عنه يريدانه رأى الطواف الواحد أجرا عن عمرته وحجه اذ كان قد قرن بينهما وهذا مذهب مالك والشافعي وأما أبو حنيفة فيقول لا تجزئه ولا بدله من طوافين وسعيين وسيأتي بعده هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وقول مالك رحمه الله فهذا الأمر عندنا فمين أحصر بعدد وكما أحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يريد أن حكمه مثل حكم ما روى عن عبد الله بن عمر انه يجوز له من ذلك ما جاز للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يوم الخديبة وقد قال مالك أحصر في العدو فان صحته هذه الرواية ولم تغيرها الرواة فانها على قول القاضي أبي الحسن ان لفظة أحصر تستعمل في العدو والمرض وحصر لا يقال الا في العدو على ما روى عن الفراء في ذلك

(فصل) وقوله وأما من أحصر بغير عدو فانه لا يحل دون البيت يريد بذلك من ملك نفسه وأما من ملك غيره كالعبد والمرأة فانهما يحلان بعد الاحرام اذا منعهما من له المنع وان لم يكن عدوا لان المنع لقامه استدامة المنع والاذن في الاحرام وقد تقدم ذكره

ما جاء فمين أحصر بغير عدو

ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة فاذا اضطر الى لبس شئ من الثياب التي لا بد له منها أو الدواء صنع ذلك واقتدى ش قوله ان المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة هو مذهب عبد الله بن عمر واليه ذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة له التحلل حيث أحصر والدليل على ما نقوله قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والا امر يقتضي الوجوب ودليلنا من جهة المعنى ان هذا التلبس بالحج لم يصد عنه بيد غلبة فلم يكن له التحلل دون البيت كما عطف الوقت أو عطف الطريق والاستدلال في المسئلة وهو ان العمل انما وضع للتخلص مما هو سبب التحلل كالعدو والمنع فشرع التحلل للسلامة منه والرجوع عنه والمرضى لا يتخلص بعلمه من مرضه فلم يشرع له التحلل كالمسجون (مسئلة) اذا ثبت ذلك فسواء شرط عند احرامه التحلل للرض أو لم يشترط وقال الشافعي ان شرط التحلل عند احرامه بان له ذلك للشرط الذي شرطه والدليل على ما نقوله ان كل ما لا يجوز الخروج به من العبادة بغير شرط فانه لا يجوز الخروج به من العبادة لاحل الشرط أصل ذلك أن يشترط الآن يبدو لي ونعلق من ذهب الى جواز الاشتراط بما رواه أن صبا بنت

ما جاء فمين أحصر

بغير عدو

حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سالم

ابن عبد الله عن عبد الله

ابن عمر انه قال المحصر

بمرض لا يحل حتى يطوف

بالبيت ويسعى بين الصفا

والمروة فاذا اضطر الى

لبس شئ من الثياب

التي لا بد له منها أو الدواء

صنع ذلك واقتدى

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة (٢٧٧) زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول المحرم لا يحمله

البيت * وحدثني عن مالك عن أبي يونس بن أبي نعيم السخيتاني عن رجل من أهل البصرة كان قدما أنه قال خرجنا إلى مكة حتى إذا كنت ببعض الطريق كسرت نخذي فأرسلت إلى مكة وهاجس عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد أن أحل فأفت على ذلك الماء سبعة أشهر حتى أحلت بعمره * وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن معبد بن حزابة المخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل على الماء الذي كان عليه عن العلماء فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه ويفتدي فاذا صبح اعقر فحل من أحراره ثم عليه حج قابل ويهدي ما استيسر من الهدى * ش قوله أن معبد بن حزابة صرع ببعض طريق مكة وهو محرم ليس فيه ما يدل على أن أحراره كان يجمع أو عمرة إلا أن قول المفتين له ثم عليه حج قابل يقتضي أن أحراره كان بالحج وأنه قد بين ذلك لهم في سؤاله وعرفوا ذلك من حاله ولو كان محرما بعمره لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل ولو لم يعرفوا صفة أحراره لما أفتوه حتى سألوهم عن الحل من أحراره ثم عليه حج قابل ويهدي ما استيسر من الهدى

الزبير بن عبد المطلب أثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني أريد أن أحج فكيف أقول فقال قولي لبك اللهم لبك وعلم من الأرض حيث تحبسنى فإن لك على ربك ما استثبتت فإنه يحفل أن يريد بقولها وعلى حيث تحبسنى الموت ولا خلاف أن الميت ليس عليه إتمام نسكه ويحفل أن تريد حيث تحبسنى بعدو ويحتمل أن تريد بقولها على أي مكان مقامي حيث تحبسنى عن التوجه إلى البيت بمرض فإذا زال المرض توجهت إليه وأكلت نسكي ويدل على صحة هذا التأويل قولها وعلى من الأرض حيث تحبسنى فهذا ظاهر المكان والله أعلم فيكون معنى ذلك الدعاء بالعون والاعتراف بالعجز مع بذل الجهد في بلوغ الغرض من إتمام العبادة لما يخاف من عوائق المرض تريد أن يارب خارجة رجاء عونك على البلوغ إلى قضاء نسكي فإن حبستني دون ذلك فاني إنما أسئلك عن التماسي حيث حبستني وسلبتني القوة عن السعي إلى قضاء نسكي وهذا غير خارج عن صفة الباني على إحراره إذا أحصر بمرض والله أعلم (فصل) وقوله فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة يريد استدامة إحراره حتى يصل إلى البيت فإن كان في وقت لم يفته فيه الحج كان طوافه بالبيت وسعيه بين الصفا والمروة بحجته وإن كان قد فاتته الحج وكان إحراره بالحج فإنه لا يحل بعمره يطوف بها ويسعى ثم يحل وعليه الهدى لما فاتته من الحج وعليه حج من عام قابل وإن كان إحراره أولا بعمره فتى وصل إلى البيت طاف لها وسعى وتحلل منها (فرع) ولو أحصر بمرض بعد ما طاف لحجه وسعى في كتاب ابن حبيب وغيره يطوف ويسعى للعمرة التي يحل بها ووجه ذلك أنه لا يحل من الإحرار بعذر المرض إلا بنسك كامل وأقل النسكين العمرة ولما كانت لا تتعلق بوقت معين ولم يدخلها الفوات كان تحلل من فاتته الحج بها لما كان حكم الإحرار لازما لا يصح الخروج عنه إلا بتمام نسك وكان الحج يتعلق بوقت يفوت بفواته لم يصح الخروج من الإحرار إلا بعمره ولما كان طواف هذا المحصر وسعيه لحجه الذي فاتته لم يستقبل طواف وسعى للعمرة التي تحل بها ولم ينبط طواف الحج عن طواف العمرة لاختلاف أحكامهما ص * مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تقول المحرم لا يحمله إلا البيت * مالك عن أبي يونس بن أبي نعيم السخيتاني عن رجل من أهل البصرة كان قدما أنه قال خرجت إلى مكة حتى إذا كنت ببعض الطريق كسرت نخذي فأرسلت إلى مكة وهاجس عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي أحد أن أحل فأفت على ذلك الماء سبعة أشهر حتى أحلت بعمره * مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال من حبس دون البيت بمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن معبد بن حزابة المخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل على الماء الذي كان عليه عن العلماء فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه ويفتدي فاذا صبح اعقر فحل من أحراره ثم عليه حج قابل ويهدي ما استيسر من الهدى * ش قوله أن معبد بن حزابة صرع ببعض طريق مكة وهو محرم ليس فيه ما يدل على أن أحراره كان يجمع أو عمرة إلا أن قول المفتين له ثم عليه حج قابل يقتضي أن أحراره كان بالحج وأنه قد بين ذلك لهم في سؤاله وعرفوا ذلك من حاله ولو كان محرما بعمره لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل ولو لم يعرفوا صفة أحراره لما أفتوه حتى سألوهم عن الحل من أحراره ثم عليه حج قابل ويهدي ما استيسر من الهدى

مقتضاه والله أعلم

(فصل) وقوله فسأل على الماء الذي كان عليه عن العلماء يريد أنه سأل عن يستفتيه في أمره من الخالين على الماء أن كان يحضر موضعه منهم أحد فوجد به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم وهذا يدل على أن مروان كان من الفقهاء وأنه كان ممن يستفتى ويؤخذ بقوله ويدل أيضا على أن المفتي إذا كان من أهل العلم والاجتهاد جاز أن يفتي بموضع فيه من هو أعلم منه لأنه لا خلاف أن عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير مقدمان عليه في العلم والدين والفضل بدرجات كثيرة (فصل) وقوله فكلمهم أمره أن يتداوى بما لا بد منه يريد أنهم أباحوا له التداوى لما يحتاج إليه لمرضه ذلك ولكسره من طبيب أو غيره ويقتضى أن فعل من ذلك ما يمنع الأحرام وكذلك أن احتاج أن يربط على موضع الكسر خرقه فأنه يربطها ويلزمه القديبة

(فصل) وقوله وإذا أصبح اعتمر يريد أنه يجعل بعمره ومعنى ذلك أن يكون مرضه بدوم به حتى يفوته الحج وهو لا يجعل حتى يصل إلى البيت فإذا كان ممنوعا من تمام الحج لفوات ركن من أركانه وهو الوقوف بعرفة وفوات كثير من سببه وهو المبيت بمزدلفة والوقوف بها والمبيت بمنى ورمى الجمار بها لزمه أن يأتي بنفسك لتحلل به لا يتعلق بوقت معين وهو العمرة (مسألة) وإذا أفاق من مرضه فلا يجعل أن يقيم بموضعه أو يدخل مكة فإن أراد المقام بموضعه فذلك لأنه ليس في تقديمه إلى مكة بعد فوات الحج معنى يوجب عليه التعجل فكان له الارتفاق بمقامه في موضعه وقدرى ابن نافع عن مالك أن له أن يرجع إلى أهله أن كانوا قريباً منه فيقيم عندهم حراما حتى يقوى على العمرة وإذا كانوا بعيدا فليقيم بموضعه ووجه ذلك أن المحرم له أن يستديم طريقه فيأقرب من حوائجه وتصرفاته وليس له ذلك فيما بعد من الأسفار (مسألة) فإن أبقى المقام في موضعه فله البقاء على إحرامه إلى العام المقبل فيصح لأن التحلل إنما هو خمسة لمشقة البقاء على الأحرام فإن أبقى وسهل عليه جاز له استصحاب الأحرام (فرع) فإن بقي على إحرامه في العام المقبل فاتم حجه هل عليه هدى أم لا روى ابن القاسم عن مالك لا هدى عليه وروى عنه أشهب يهدي احتياطاً وجه قول ابن القاسم أن الهدى إنما هو للتحلل الذي قبل اكتمال النسك الذي دخل فيه فإذا لم يتحلل وبقي على إحرامه حتى يفته فلا هدى عليه ووجه رواية أشهب أنه يتيقن أن يكون حمله على الصبر لإداء الأحرام عاما كاملا ليُدفع عن نفسه الهدى فاحب أن يكون ذلك إذا أهدى خالصا لتمام العبادة (مسألة) فإن أراد البقاء على إحرامه ثم بداله أن يجعل فذلك له ما لم تدخل أشهر الحج من العام المقبل فليس له ذلك قاله مالك ووجه ذلك أنه لم يحرم بالحج للبقاء إلى هذا العام وإنما أحرم له للعام الأول فلما فاتته كان التحلل وهو على ذلك إلى أن تدخل أشهر الحج من العام الثاني وإذا دخلت لم يكن له التحلل لأنه قد لزمت الحج بدخول أشهر الحج واختصاص الحج بها فلما بقي على إحرامه إليها كان ملتزما للحج في هذا العام فكان بمنزلة من أحرم به الآن فإذا وجب عليه في هذا العام فلا فائدة في تحلله لأنه عائد إلى الأحرام ووجه آخر وهو أن الأحرام بالحج في غير أشهر الحج مكروه فلذلك استحباب لمن فاتته الحج أن يجعل بعمره ولا يستديم فيها الأحرام بالحج إذا أحرام به فيها مكروه وقد أبيح له التحلل فإذا استدام الأحرام إلى أشهر الحج فقد خرج عن مدة كراهية الأحرام بالحج ودخل في مدة تختص بالأحرام بالحج مع قرب وقت الحج فلم يكن له التحلل قبل الحج ووجه ثالث وهو أن التحلل لمشقة استصحاب الأحرام فإذا دخلت أشهر الحج فقد زالت المشقة لأنه لم يبق له من المدة إلا بقدر ما يشرع وقتا للأحرام (مسألة)

يكون المحرم يصيبه كسر أو انطلاق بطن أو تكون امرأة حامل تطلق يريده يصيبها وجع النفاس فيأتي من ذلك ما لا يستطيع معه التوجه إلى عرفة فان حكم هذا المسكى الذي أصابه هذا حكم أهل الآفاق إذا أحصر وعان الخروج إلى عرفة وقد تقدم بيانه وهذا الذي ذهب إليه مالك وعليه أكثر أصحابه وقال أشهب لا إحصار على المسكى وإن نعش نعشا قال محمد يريده وإن جل على نعش إلى عرفة وغيرها وجه قول مالك أن هذا عاجز عن إتمام نسكه وفعل ما لا يتم إلا به مرض فكان محصرا أصل ذلك غير المسكى ووجه قول أشهب قرب المسافة والتمسك في غالب الحال عنده من إتمام الحج وبلوغ المناسك وإن تكلف في ذلك المؤن الخارجة عن العادة وقول مالك أظهر والله أعلم لأن هذه حال أهل الآفاق إذا أصابهم ذلك بمكة

(فصل) وقوله يكون عليه ما على أهل الآفاق إذا أحصر وإيريد والله أعلم من القضاء والهدى وقد روى داود بن سعيد ذلك عن مالك قال فقيل لمالك فإن الله تعالى يقول لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فطرح عنهم هدى التمتع قال مالك فإن الله يقول فان أحصرتم فما استيسر من الهدى فالمسكى وغيره سواء والله أعلم **ص** **ح** قال مالك في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسروا وأصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك أرى أن يقيم حتى إذا برأ خرج إلى الحل ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يعمل ثم عليه حج قابل والهدى **ش** وهذا كما قال إن من قدم مكة معتمرا في أشهر الحج فقصى عمرته وحل منها ثم عزم على التمتع فأهل بالحج من مكة ثم أحصر عن الوقوف بعرفة مع الناس يريده وقت الوقوف بها بكسرا أو أمر يمنعه أن مال كراهه الله قال أرى أن يقيم يريده على إحرامه الذي أحرم به من مكة حتى إذا قوى واستطاع الخروج إلى الحل خرج إليه وذلك أن الحج قد فاتته وله التحلل منه بعمرته ومن شرطها الجمع بين الحل والحرم وهو قد أحرم بالحج الذي فاتته من الحرم وجمع أفعال العمرة في الحرم فلا بد له من الخروج إلى الحل ليأتي بشرط العمرة الذي هو الجمع بين الحل والحرم ثم يرجع إلى مكة للذيتان بأفعال عمرته التي يتحلل بها وهي الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة ثم يعمل من الأحرار الذي أحرم به من مكة ثم عليه حج قابل قضاء عن الحج الذي فاتته وعليه الهدى لمسايقه من الحج بعد التلبس به وهل يكون متمتعاً لأحرارهم بالحج في أشهر الحج بعد أن اعتمر فيها أم لا يكون متمتعاً لأن ذلك الحج لم يتم **ص** **ح** قال مالك فممن أهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك إذا فاتته الحج فإن استطاع خرج إلى الحل فدخل بعمرته فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لأن الطواف الأول لم يكن نوا للعمرة فلذلك يعمل بهذا وعليه حج قابل والهدى **ش** قوله فممن أهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة يريده أنه فعل ذلك وإن لم يكن من حكمه أن يفعله لأن من حج من مكة فليس عليه طواف وزود لأنه ليس بوارد وله أن يتطوع بما شاء من الطواف ولا يسعى بين الصفا والمروة لأن السعي بينهما لا يتنفل به لأنه عمل من أعمال الحج لا يتعلق بالبيت فلم يكن قرية في نفسه منفردا كالوقوف بعرفة (مسئلة) ولا يتنفل به بآثار طواف تنفل لأن من حكم السعي بين الصفا والمروة أن يكون بآثار طواف في حج أو عمرة ولا طواف في الحج إلا طواف الورد أو طواف الأفاضة فلا بد سقط عن الحاج من مكة طواف الورد لم يبق عليه إلا طواف الأفاضة فيلزم تأخير السعي يأتي به بعد طواف الأفاضة هذا مذهبه مالك رحمه الله وقال أبو حنيفة والشافعي من أحرم من مكة بالحج

قال مالك في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسروا أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك أرى أن يقيم حتى إذا برأ خرج إلى الحل ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يعمل ثم عليه حج قابل والهدى

فله أن يقدم الطواف والسعي والدليل على ما نقوله أن هذا نسك يشتمل على طواف وسعي فكان حكمه الاتيان بهما بعد الجمع بين الحل والحرم كالعمرة (فرع) ومن أهل من مكة بالحج فقدم الطواف والسعي فقد أتى بالسعي بالطواف لم يشرع للحج بل هو طواف منى عنه إذا فعله للحج فلم يأت بالسعي على الوجه المأمور به فكان عليه بدله بعد طواف الأفاضة ليأتى به على الوجه المشروع (فرع) فإن لم يعد السعي حتى يرجع إلى بلده أو تباعد من مكة أجزأه لأنه قد أتى به عقيب طواف فوجد فيه شرط الاجزاء وعليه دم للنقص الذي دخل عليه باتيانه عقيب طواف غير مشروع للحج

(فصل) وقوله إذا فاته الحج فانه ان استطاع خرج إلى الحل فدخل بعمرة يريد أن عمداً به عذره حتى يفوته الحج فانه إذا استطاع بعد ذلك الخروج إلى الحل ولم يتختره منية قبل الاستطاعة فإن حكمه أن يخرج إلى الحل فقد حل منه بعمرة تنبهاً على إحرامه الأول بالحج وينوي أن يتخلل منه بعمرة فلذلك خرج إلى الحل ليجمع في نسكه بين الحل والحرم ولو كان إحرامه لحجه من الحل لما احتاج الآن إلى الخروج إلى الحل لأنه قد وجد منه الإحرام في الحل والحرم

(فصل) وقوله فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة يريد ستأنف الطواف والسعي لعمرة التحلل لأن الطواف والسعي الذي أتى بهما للحج قبل أن يحصر لا يجزئانه لعمرة التحلل ثم قال وعليه حج قابل والهدى على ما تقدم من قضاء الحج الذي فاته والهدى الواجب بفواته ص قال مالك فإن كان من غير أهل مكة فأصابه مرض حال بينه وبين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بعمرة وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفا والمروة لأن طوافه الأول وسعيه إنما كان نواً للحج وعليه حج قابل والهدى ش قوله وإن كان من غير أهل مكة يريد أن يهل بالحج من غير ما فيكون عليه طواف الورد فيطوف له ويسعى بآره وذلك أن المحرم بالحج من غير أهل مكة لا يخلو أن يحرم به من الحرم أو من الحل فإن أحرم به من الحرم فحكمه حكم من أحرم من مكة في تأخير الطواف والسعي لأنه ليس يوارد على الحرم فيكون له طواف الورد وإن أحرم به من الحل فسواء كان من أهل الحرم أو غيرهم عليه تقديم الطواف والسعي لأنه يوارد على الحرم من الحل فعليه طواف الورد وهو واجب للنسك الذي دخل به فيتعقب السعي وقد تقدم ذكره وهذا الظاهر من المذهب وهو معنى ما رواه ابن عبد الحكم عن مالك غير التعليل وحكى القاضي أبو محمد أن طواف القدوم إنما هو لمن قدم إلى مكة دون من كان بها وهذا اللفظ يقتضي أن من قدم إليها من أهل الحرم أن عليه طواف الورد ووجه ذلك أن هذا حكم يختص بأهل مكة فوجب أن يختص بهم دون أهل الحرم أصل ذلك أن لادم عليهم للقرآن

(فصل) وإنما كرر مالك رحمه الله هذا الفصل لأن الفصل الذي قبل هذا طاف لما فاته الحج وسعى فلا بد له أن يستأنف لعمرة الطواف والسعي لأن الفصل الذي قبل هذا طاف لما فاته الحج وسعى طوافاً وسعيًا غير مشروعين وفي مسئلتنا طوافه وسعيه مشروعين فإن ذلك سواء في وجوب استئناف الطواف والسعي للعمرة والله أعلم وبين ذلك بقوله لأن الطواف والسعي لم يكن أتى بهما جميعاً لعمرة وإنما كان أتى بهما لحجته فلا يجزئانه لعمرة والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في بناء الكعبة ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله

قال مالك فمن أهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك إذا فاته الحج فإن استطاع خرج إلى الحل فدخل بعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لأن الطواف الأول لم يكن نواً للعمرة فلذلك يعمل بهذا وعليه حج قابل والهدى فإن كان من غير أهل مكة فأصابه مرض حال بينه وبين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بعمرة وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفا والمروة لأن طوافه الأول وسعيه إنما كان نواً للحج وعليه حج قابل والهدى

﴿ ماجاء في بناء

الكعبة ﴾

حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخبر عبد الله

ابن عمر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم قالت فقلت يا رسول الله أفلا تردّها على قواعد إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت قال فقال عبد الله بن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم * ش قوله ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم يريدانهم بنوا البيت على بعض قواعد إبراهيم وهي قواعد البيت الذي أسسه بها إبراهيم عليه السلام فلم تستوعب قريش حين بنوا البيت البنيان الذي كان بها حين بعث الله نبيه صلى الله عليه وسلم وهذا البناء المذكور شهده النبي صلى الله عليه وسلم ونقل الحجارة فيه ووضعت قريش الحجر الأسود في حائطه بحكمه صلى الله عليه وسلم بينهم فذلك البنيان الذي اقتصرت فيه قريش عن بعض قواعد إبراهيم وترك شيئا منها خارجا عن بنيانها وقد روى أن الذي منعها من استيعاب القواعد بالبناء فصور النفقة

(فصل) وقول عائشة يا رسول الله ألا تردّها على قواعد إبراهيم تريد أن ينقض البنيان الذي بنيت عليه القواعد ويذهب بنيانها يستوعب القواعد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر يريد والله أعلم قرب العهد بالجاهلية فرمما أنكرت نفوسهم خراب الكعبة فيؤسوس لهم الشيطان بذلك ما يقتضي إدخال الدخالة عليهم في دينهم والنبي صلى الله عليه وسلم كان يريد استئلافهم ويروم تثبيتهم على أمر الإسلام والدين يخاف أن تنفر قلوبهم بتخريب الكعبة ورأى أن يترك ذلك وأمر الناس باستيعاب البيت بالطواف أقرب إلى سلامة أحوال الناس وأصلاح أديانهم مع أن استيعابه بالبنيان لم يكن من الفروض ولا من أركان الشريعة التي لا تقوم إلا به وإنما يجب استيعابه بالطواف خاصة وهذا يمكن مع بقائه على حاله

(فصل) وقول عبد الله بن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن كان عبد الله بن محمد قد سلم من السهو وخطأ في نقله عن عائشة وكانت عائشة قد سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم فأخبر عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين يليان الحجر وهذا يقتضي قصد تركهما والأفلا يسمى تاركا لعرف الاستعمال من أراد الشيء ففعله منه مانع فعمل عبد الله بن عمر بترك النبي صلى الله عليه وسلم استلام الركبتين المذكورتين ولم يعلم أنه ذلك وهو أنهما ليسا بركن للبيت لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم بل أخرج منه بعض الحجر فلم يبلغ به ركني البيت من تلك الجهة فالركنان اللذان هما اليوم للبيت من تلك الجهة ليسا بركن للبيت الذي أسس قواعده إبراهيم عليه السلام وإنما هما من وسط الجدار فلم يشرع استلامهما كما لم يشرع استلام سائر الجدار لأن الاستلام حكم يختص بالركان وقد روى عن عروة بن الزبير أنه كان يستلم الأركان كلها ويقول ليس من البيت شيء مهجور والدليل على صحته ما عليه الجمهور قول عبد الله بن عمر ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم * ش قوله ما أبالي أصليت في الحجر أم في البيت

ابن عمر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألم ترى أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم قالت فقلت يا رسول الله أفلا تردّها على قواعد إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت قال فقال عبد الله بن عمر لأن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم * وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة أم المؤمنين قالت ما أبالي أصليت في الحجر أم في البيت

أصليت في الحجر أم في البيت تريد البيت المبني الآن فقالت لا بألى أصليت فيه أم في الحجر لان حكمهما واحد لان البيت الأول الذي أسسه ابراهيم عليه السلام يشتمل عليهما فالصلاة في الحجر صلاة في البيت وهذا يقتضي معنىين أحدهما وهو الاظهر أن يكون تقرر من رأيها منع الصلاة في البيت فنقول ان الصلاة في الحج بمنزلة في المنع اما على وجه الكراهية واما على وجه عدم الصحة ولو كانت مباحة في البيت لما خصت الحجر به لان ذلك حكم سائر المواضع والوجه الثاني أن تكون قالت ذلك على سبيل اباحة الامر بن جواب المنكر ذلك في البيت فقالت ان الصلاة في الحجر والبيت عندي سواء (مسئلة) والصلاة فرض ونفل فأما الفرض فقد روى ابن المواز عن أصبغ من صلى في البيت أعاد أبدا وقال ابن المواز لا إعادة عليه وقال أشهب من صلى على ظهر البيت أعاد أبدا وجه قول أصبغ ان القبلة تمر على جميع البيت ويستقبل المستقبل لها جانبيين من البيت ومن صلى فيه فقد تعذر ذلك عليه فهو مصل الى غير القبلة من غير عذر ووجه قول ابن المواز انه موضع يجوز أن تصلي فيه النافلة لغبر عذر فجاز أن تصلي فيه الفريضة تكافر البيت (مسئلة) وأما النفل فلا بأس به في الحجر والبيت قاله ابن حبيب ومنع منه أبو حنيفة وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وأما الصلاة على ظهر البيت فقال ابن حبيب لا تصلي النافلة على ظهر البيت وهو مكمل الى غير القبلة ويصلي داخل البيت وقد قال ابن المواز في الفريضة من صلاها فوق البيت أجره واذا جوز ذلك في الفريضة فبان يجوز ذلك في النافلة أولى وقوله أظهر والله أعلم ص **مالك** انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علمائنا يقول ما حجر الحجر فطاف الناس من ورائه الا ارادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله **ش** قوله ما حجر الحجر يريد ما حجر بالجدار الذي حجر به عليه يريد منع به من المشي فيه الا لمن قصده من باب فاعلم أن ما حجر الحجر أن يستوعب الناس الطواف بالبيت اذا كان ذلك واجبا والحجر من البيت فالطواف به لازم كالطواف بالبيت فلو لم يحجر لأوشك أن يمر به طائف فلا يستوعب الطواف بالبيت فاجاع الناس على تحجيره دليل على أن استيعاب الطواف لجميع البيت لازم متفق عليه ولو كان الطواف ببعض البيت مجزئ لما احتج الى تحجير البيت لاستوعب الطواف جميعه ومن طاف ببعض البيت لم يحجره وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة من طاف بالحجر طوافا واجبا في حج أو عمرة فان كان بمكة أعاد طوافه وان تبعه ورجع الى بلده جبر ذلك بالدم وأجزأه والدليل على ما نقله قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وهذا يقتضي الطواف بجميعه ومن طاف بالحجر فاعلم ان يطوف ببعضه لما قدمناه

﴿ الرمل في الطواف ﴾

ص **مالك** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة أطواف قال مالك وذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا **ش** قوله رمى من الحجر الاسود يريد ابتداء رمله من الحجر الاسود وهو افتتاح الطواف ثم جعل البيت على يساره وطاف بالبيت من الحجر الاسود حتى انتهى اليه مرة فيكون معه طواف واحد ولا يجوز أن ينكس الطائف الطواف بالبيت وهو أن يجعل البيت عن يمينه ويطوف به فن فعل ذلك لم يحجره وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ذلك ممنوع فان فعله حاج

• وحدثني عن مالك انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض العلماء يقول ما حجر الحجر فطاف الناس من ورائه الا ارادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت كله • **مالك** في الرمل في الطواف • • حدثني يحيى عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة أطواف قال مالك وذلك الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا

أو معتز أعاد ما كان بمكة فان رجعا إلى بلده جبره بدم وأجرأه والدليل على ما نقوله ما روى عن جابر أنه قال لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى على يمينه فرمى ثلاثا ومشى أربعاً وهذا يقتضي أن البيت على يساره وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب لاسيما وقد قال خذوا عني مناسككم

(فصل) وإذا ثبت ذلك فإن الرمل في الطواف والسعي هو الإسراع فيه بالخشب لا يحسر عن منكبيه ولا يحركهما وقال أبو القاسم الجوهري الرمل أن يثب في مشيه وثبات خفيفاً من منكبيه وليس بالوثب الشديد فإن كان معنى ذلك أن قدر وثبه بتحرك جسمه ولا يقصد إلى أفراد هباب لتحريك فهو حسن والله أعلم وذلك من حكم طواف الورد والاصل في ذلك ما رواه عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ثم سجد سجدتين ثم طاف بين الصفا والمروة وقدرى أن سبب الرمل في الطواف إنما كان لاطهار الجلد للمشركين وروى عن ابن عباس أنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال للمشركون أنه يقدم عليكم وقد وهنتهم حتى يثرب فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرموا الاشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركبتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرموا الاشواط كلها إلا لبقاء عليهم وقد أراد عمر بن الخطاب أن يترك الرمل ثم استدامه فقال ما لنا ولرمل إنما كنا رأينا به للمشركين وقد أهلكهم الله ثم قال شيء صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تحب أن نتركه وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح وبعد أن ثبت الاسلام بمكة وزالت عنه المراءة بذلك للمشركين رواه جابر بن عبد الله حديث حجة الوداع وقدرى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه اعتصموا من الجعرانة فرموا بالبيت ثلاثاً ومشوا أربعاً

(فصل) وقوله رمل من الحجر الاسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف يقتضي أن الطواف كان بين الركبتين اليمنى والاسود وقد تقدم من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يمشوا بين الركبتين وتأول أنه إنما أمرهم بذلك لأنهم كانوا يراؤون المشركين بالجلد وكان المشركون على قبة عان فكان المسلمون إذا ظهروا لهم رموا لهم بالجلد والقوة وإذا استترا بالبيت فكانوا بين الركبتين اليمنى مشوا إبقاء لقوتهم والذي اختاره مالك أن يرمي الطائف من الحجر الاسود حتى ينتهي إليه ثلاث مرات والاصل في ذلك حديث جابر بن عبد الله المتقدم وإنما حكى فعله في حجة الوداع وهو آخر ما فعل وذكر عبد الله بن عباس فعله في عمرة القضية والآخرة أولى أن يتبع من فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع أن جابر بن عبد الله عاين ما حكا في عام حجة الوداع واحتبل ذلك احتبالاً أو رد جميع فعله منذ خرج من المدينة إلى أن عاد إليها وتحتفظ ذلك وابن عباس إنما روى عن غيره فإنه لم يشاهد عام القضية لصغره مع أنه يحفل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك الرمل ما بين الركبتين وإن كان مشروعا لحاجته إلى الإبقاء على أصحابه فلما ارتفعت هذه العلة لم يزم استدامة الرمل للمشركين ص م مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمي من الحجر الاسود إلى الحجر الاسود ثلاثة أطواف ويمشي أربعاً أطواف (إلى الحجر الاسود) ش قوله يرمي من الحجر الاسود إلى الحجر الاسود ثلاثة أطواف يريد أنه كان يفعل ذلك في طواف الورد في الحج أو العمرة ويمشي أربعاً بعد الثلاثة التي رمل فيها ليكمل بذلك أسبوعاً ونص على أنه كان يستوعب الطواف بالرمل من الحجر الاسود حتى ينتهي إليه ثلاث مرات وقدرى عبيد الله

• وحديثي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمي من الحجر الاسود إلى الحجر الاسود ثلاثة أطواف ويمشي أربعاً أطواف

ابن عمر قال قلت لنافع كان ابن عمر يمشي بين الركبتين قال كان يمشي ليكون أبسر لاستلامه وهذا ليس بترك للرمل بين الركبتين وانما هو رفق فيه عند ازدياد الناس على الحجر ليكون أبسر لاستلامه ص . مالك عن هشام بن عروة ان أباه كان اذا طاف سعى الاشواط الثلاثة يقول اللهم لا اله الا انتا وانت تعني بعد ما أنتا يخفص صوته بذلك . ش قوله ان أباه يريد عروة بن الزبير كان اذا طاف بالبيت سعى الاشواط الثلاثة يريد الاول من الطواف وسماها اشواطا وقدر روى مثل ذلك في حديث عبد الله بن عباس المتقدم وقد كره مجاهد أن يقال شوط ودور ويقال طوف ولعله أراد أن لا يستعمل في الطواف غير هذا الاسم ليغلب عليه من أجل وروده في القرآن قال الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق كأنه رآه اسما شرعيا فكره أن يستعمل فيه غيره والاول أظهر (فصل) وقوله لا اله الا انتا وانت تعني بعد ما أنتا كان يقوله على حسب ما يتخبره الانسان من الذكر والدعاء لعل في هذا اللفظ مخصوص بالطواف وسننونه روى ابن حبيب عن مالك انه قال ليس العمل على قول عروة هذا وانما أراد انه ليس بكرمين للطواف حتى لا يجزى غيره وحتى لا يكون من سببه لمن شاء أن يذكر الله تعالى بهذا الذكر ويترك ذلك ان شاء على حسب ما يؤثره

(فصل) وقوله يخفص بها صوته هذا حكم الذكر في الطواف والسعي وعلى الصفا والمروة وفي كل موضع يجمع ينفر لكل أحد بالدعاء ولو رفع كل انسان صوته لأذى بعضهم بعضا وليس كذلك التلبية فانها شعار الحج فلذلك شرع فيها الاعلان ص . مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التنعيم قال ثم رأيت سعى حول البيت الاشواط الثلاثة . ش قوله ان عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التنعيم سعى في الاشواط الثلاثة يريد الاول وأمكن تعريفها بالالف واللام لانها المعروفة بالرمل وانما رمل في طوافه وان كان أحرام من التنعيم لان الرمل انما شرع في طواف من قدم من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي ولما كان المحرم بعمره من التنعيم قادم من الحل كان حكمه الرمل وقد قال مالك في المختصر يرمل المعتزم مكى وغيره ووجه ذلك ما قد مر انه داخل من الحل على وجه يتعقب طوافه السعي (فرع) ومن كان عليه أن يرمل من الرجال فلم يفعل فقد اختلفت الرواية عن مالك في ذلك واختلفت أقوالهم وذلك مبني على أميلين أحدهما هل هي من الهيئات التي يسوغ فعلها وتركها كاستلام الحجر أو هي من الامور اللازمة التي تلزم الطواف كركعتي الطواف والاصل الثاني هل يصح رفض الطواف أو لا يصح فمن قال انها من الهيئات الحسنة فانه لا يصح رفض الطواف عنده فلا يعيد من ترك الرمل ولا شيء عليه وهي رواية ابن القاسم وابن وهب لانه قد فاته موضع الرمل فلا يصح أن يعيده لان ما تقدم من طوافه لا يصح رفضه وانما يفعل ما يأتي به من الطواف نفلا ولم يشرع فيه رمل ولادم عليه لانه من الهيئات التي لا تلزم الطواف كاستلام الحجر بل استلام الحجر كدمنه وألزم الطواف لانه قد نوى به في كل طواف وهو عبارة تنفرد بنفسها ومن قال انه من الهيئات ويصح رفض الطواف قال يعيد مادام بمكة فان فاته ذلك فلا شيء عليه وقد روى عن مالك في المدونة قال ابن القاسم ثم رجع عنه ووجه اعادته انه لما رأت بالطواف على كل صفاته رفضه وأتى بطواف آخر على الهيئة المستحبة فان فاته ذلك فلا دم عليه لما فينا انه من الهيئات ويصح منع هذا ان أراد انه يقيم فضيلة ذلك الطواف وان لم يرفضه كما يتم فضيلة من صلى وحده باعادة تلك الصلاة في جماعه وهذا أبين على قول من

* وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان اذا طاف بالبيت سعى الاشواط الثلاثة يقول اللهم لا اله الا انتا *
وأنت تعني بعد ما أنتا يخفص صوته بذلك *
* وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التنعيم قال ثم رأيت سعى حول البيت الاشواط الثلاثة

قال انه يعيد سادام بمكة لان ذلك يقتضى أن يعيد بعد التعلل من ذلك النسك وأما على قولنا بصحة
الرفض فاعلم يجب أن يعيد لما لم يتعلل من نسكه ذلك ومن قال انه من أحكام الطواف اللازمة كلزوم
ركعتي الطواف ولم ير صحة رفض الطواف قال لا يعيد وعليه دم وهو قول ابن الماجشون ومن قال
يلزم الرمل ورأى صحة الرفض أو اتعالم الفريضة قال لا يعيد فان فاته ذلك فعليه الدم وهو قول أشهب
ص **م** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة
حتى يرجع من منى وكان لا يرمل اذا طاف حول البيت اذا أحرم من مكة **م** ش قوله كان اذا أحرم
من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى لما ذكرناه قبل هذا من ان السعي
لا يكون الا عقب طواف واجب في حج أو عمرة وان الطواف الواجب لا يكون الا على من ورد من
الحل وأما من كان مقبلا بالحرم فلا يجب عليه طواف أصلا فكان ابن عمر رضي الله عنه يؤخر طوافه
حتى يرجع من منى منصرف من عرفة فيطوف للأفاضة فيسعى عقب طوافه ذلك لانه طواف واجب
لوارده من حل

(فصل) وقوله وكان لا يرمل اذا طاف حول البيت اذا أحرم من مكة يحتمل أن يريد طواف
التطوع الذي كان يطوفه قبل الخروج الى عرفة وأما طواف الاضافة فانه يتعقب قدمه من الحل
فستنه الرمل وهو الذي اختاره مالك ورواه عنه في المدينة ابن كنانة وابن نافع مكي كان اذا أحرم من
مكة أو غير مكي وقد تأول ابن المواز ان ابن عمر كان لا يرمل لطواف الاضافة اذا أحرم بالحج من مكة قال
والرمل أحب البنا فان كان الامر على ما تأوله فهو خلاف مذهب مالك ووجه قول مالك ما قدمناه
وان كان الامر على ما قدمناه فلا خلاف بينهم وفي المختصر عن مالك ومن أخر الطواف حتى صدر
فليرمل ومن ترك الرمل فلا شيء عليه ومن أهدى فحسن وهذا يحتمل أن يكون على ما قدمناه ان حكم
الرمل لمن ورد من عرفة لازم وان تركه فلا شيء عليه على رواية ابن القاسم وابن وهب فيمن تركه في
طواف الورد ويحتمل أن يكون حكم هذا الطواف أخف لانه وان كان واردا من الحل فانه طواف
تحلل لا طواف تلبس بالعبادة ولذلك لا يلزمه الرمل وانما شرع فيه الرمل اذا كان بعده سعي

﴿ الاستلام في الطواف ﴾

ص **م** مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى طوافه بالبيت وركع الركعتين
وأراد أن يخرج الى الصفا والمروة استلم الركن الاسود قبل أن يخرج **م** ش قوله كان اذا قضى
طوافه بالبيت وركع الركعتين يريد الطواف الذي يتعقبه السعي فانه كان اذا أكمله وأكمل
الركعتين بعده وصل بذلك الخروج الى الصفا فكان اذا أراد فراق البيت عاد الى الركن فاستلمه
وذلك انه يستحب أن يصلي هاتين الركعتين في الطواف الواجب خلف المقام ومن فعل ذلك فاراد
أن يخرج الى الصفا فان طريقه على الحجر الاسود وكان صلى الله عليه وسلم يستلم في خروجه ذلك الى
الصفا ويحتمل أن يكون شرع ذلك من أجل ان الركعتين من توابع الطواف فاستحب أن يفصل
عنهما باستلام الحجر كالطواف (مسألة) وأما استلام الركن ابتداء في غير طواف فقد قال مالك
ليس من شأن الناس وما بذلك من بأس ومعنى ذلك انه لم يكن من فعل الناس في ذلك الوقت ولكن
لم يرب بأسا لانه عبادة متعلقة بالبيت وليس من شرط استلامه طواف ولا ركوع ولا غيره بل يصح
أن يفرد ذلك كاللحاح الذي قد يفعل في جملة العبادات ممن يصح أن يفرد (مسألة) ومن سنة

• حدثني عن مالك عز
نافع أن عبد الله بن عمر
كان اذا أحرم من مكة
لم يطف بالبيت ولا بين
الصفا والمروة حتى يرجع
من منى وتأن لا يرمل اذا
طاف حول البيت اذا
أحرم من مكة

﴿ الاستلام في

الطواف ﴾

• حدثني يحيى عن مالك
أنه بلغه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان اذا
قضى طوافه بالبيت وركع
الركعتين وأراد أن
يخرج الى الصفا والمروة
استلم الركن الاسود قبل
أن يخرج

استلام الركن الطهارة قال مالك في المختصر ولا يستلم الركن الا طاهرا ووجه ذلك انه جزء من الطواف والطواف من شرطه الطهارة ص **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن فقال عبد الرحمن استلمت وتركته فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت **ش** قوله صلى الله عليه وسلم كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن اختبار منه صلى الله عليه وسلم لاصحابه وأهل العلم منهم ليعلم بذلك مقدار علمهم وحلمهم أقواله وأفعاله على وجهها وان كان صلى الله عليه وسلم قد وكل الأمر قبل ذلك إلى اجتهادهم لما كان يجوز لهم فيه الاجتهاد فقال عبد الرحمن استلمت وتركته يريد انه قد فعل الأمرين فإنه قد استلم مرة وترك الاستلام أخرى وهذا يقتضي انه لم يعتقد في الاستلام انه شرط في صحة النسك وانما اعتقده من الفضائل التي يؤجر من فعلها ولا يأثم من تركها مع اعتقاده انها من القرب وانه يجزى فعلها في بعض المواضع دون بعض

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أصبت تصويب لفعله ولما رآه من ذلك وقد قال جميع الفقهاء من ترك استلام الحجر لاشئ عليه وان استلامه أفضل ص **عن مالك عن هشام بن عروة** ان أبا به كان اذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها قال وكان لا بدع الركن اليماني الآن يغلب عليه **ش** قوله كان يستلم الأركان كلها على ما تقدم من الرواية عنه انه كان يستلم الأركان كلها ويقول ليس شئ من البيت مهجورا وقد تقدم الكلام فيه وقوله وكان لا بدع الركن اليماني الآن يغلب عليه يقتضي ان امرأته له كانت أكثر ومحافظة على استلامه كانت أشد فكان لا بدع استلامه الآن يغلب عليه وان ترك استلام غيره من دون أن يغلب عليه ولعل ذلك انما كان لما علم من الاتفاق على استلامه ومخالفة الناس له في استلام الركنين الاخيرين والله أعلم

تقبيل الركن الاسود في الطواف

ص **عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه** ان عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت للركن الاسود انما أنت حجر ولو لا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبله **ش** قول عمر انما أنت حجر يريد أن ينفي عنه ظن من يظن ان تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم الحجر وامتته انما كان على حسب تعظيم الجاهلية الاوثان لاعتقادهم انها آلهة وانها تضر وتنفع فاراد عمر أن يعلم الناس ان تعظيم الحجر انما كان لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم طاعة لله وافراد الله بالعبادة على حسب ما أمرنا بتعظيم البيت وعلى حسب ما أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم عبادته لا على أن آدم معبود بذلك وانه يضر وينفع فقال اني لا علم انك حجر يريد من سائر اجناس الحجارة التي لا تقبل وفي بعض الروايات انه قال لا علم انك حجر لا تضر ولا تنفع

(فصل) وقوله ولو لا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك تبين بأن تقبيله وتعظيمه ليس بذاته ولا لمعنى فيه وانما هو لان النبي صلى الله عليه وسلم شرع ذلك طاعة لله تعالى (مسألة) وهذا يقتضي أن استلام الحجر وتقبيله لمن أمكنه ذلك هو جديلا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في تقبيله اياه فان لم يستطع تقبيله لزحام أو غيره استلمه بيده ثم وضعها على فيمن غير تقبيل ص **عن مالك** سمعت بعض أهل العلم يستحب اذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني أن يضعها على فيه **ش** قوله انه كان يستحب اذا رفع يده عن الركن اليماني يده مسحه للاستلام بيده

وحدثني عن مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه انه قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لعبد الرحمن بن عوف
كيف صنعت يا أبا محمد
في استلام الركن فقال
عبد الرحمن استلمت
وتركت فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم أصبت
ش وحدثني عن مالك عن
هشام بن عروة أن أبا به
كان اذا طاف بالبيت
يستلم الأركان كلها
وكان لا بدع اليماني الآن
يغلب عليه

تقبيل الركن الاسود
في الطواف

حدثني يحيى عن مالك
عن هشام بن عروة عن
أبيه أن عمر بن الخطاب
قال وهو يطوف بالبيت
للركن الاسود انما أنت
حجر ولو لا اني رأيت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبلك ما قبلتك ثم
قبله قال مالك سمعت
بعض أهل العلم يستحب
اذا رفع الذي يطوف
بالبيت يده عن الركن
اليماني أن يضعها على فيه

وتسئل مالك عن الطواف
ان كان أخف على الرجل
أن يتطوع به فيقرن بين
الاسبوعين أو أكثر ثم
يركع ماعليه من ركوع
تلك السبوع قال لا ينبغي
ذلك وإنما السنة أن يتبع
كل سبع ركعتين * قال
مالك في الرجل يدخل
في الطواف فيسهو حتى
يطوف ثمانية أو تسعة
أطواف قال يقطع اذا علم
انه قد زاد ثم يصلي ركعتين
ولا يعبء بالذي كان زاد ولا
ينبغي له أن يني على التسعة
حتى يصل سبعين جميعا
لان السنة في الصواف
أن يتبع كل سبع
ركعتين * قال مالك ومن
شك في طوافه بهما ركع
ركعتي الطواف فليعد
فليتم طوافه على اليقين
ثم ليعد ركعتين لانه
لا صلاة لطواف الا بعد
اكمل السبع * قال مالك
ومن أصابه شيء ينقض
وضوءه وهو يطوف
بالبيت أو يسعى بين الصفا
والمروة أو بين ذلك فانه
من أصابه ذلك وقد طاف
بعض الطواف أو كله ولم
يركع ركعتي الصواف
فانه يتوضأ ويستأنف
الطواف وأما السعي بين
الصفا والمروة فانه لا يقطع
ذلك عليه ما أصابه من
انتقاض

تكون ركعتا الطواف الواجب خلف المقام اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لاسيا وقد قرأ عند
صلاته خلف المقام ركعتي الطواف واتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم فالظاهر انه مراد بالآية وهذا أمر
وليس في الصلوات ما يختص بمقام ابراهيم غير ركعتي الطواف والله أعلم * ص * سئل مالك عن
الطواف ان كان أخف على الرجل أن يتطوع به فيقرن بين الاسبوعين أو أكثر ثم ركع ماعليه من
ركوع تلك السبوع قال لا ينبغي ذلك وإنما السنة أن يتبع كل سبع ركعتين * ص * وهذا كما قال
ان السنة للطائف أن يصلي عقب كل سبع من الطواف ركعتيه ولا يفرق بين سبعين لا يركع بينهما
ركعتي الطواف الاول وان فعل الاسبوعين ولم يركع بينهما فغير جائز وجوز ذلك الشافعي والدليل
سعي ما قبله ان هذين نسكان لا يتداخلان فلم يجز أن يشرع في أفعال ثان منهما قبل تمام الاول
كالعمرة * ودليل آخر ان هذين طوافان فلم يشرع في ثان منهما قبل تمام ركوع الاول كالمواكنا
في حجتين أو عمرتين * ص * قال مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسهو حتى يطوف ثمانية
أو تسعة أطواف قال يقطع اذا علم أنه قد زاد ثم يصلي ركعتين ولا يعتد بالذي كان زاد ولا ينبغي له أن
يبنى على التسعة حتى يصل سبعين جميعا لان السنة في الطواف أن يتبع كل سبع ركعتين * ص * ش
وهذا كما قال وذلك ان من سعى في طوافه فبلغ ثمانية أطواف أو تسعة أو أكثر من ذلك ثم ذكر ولم
يكن قصدا أن يقرن بين كل سبعين فانه يقطع ويركع ركعتين السبع الكوامل ويلبي ما زاد عليه
ولا يعتد به ان أراد أن يطوف أسبوعا آخر وليستدته من أوله فيطوف سبعا ثم يركع وهذا حكم العامد
في ذلك فان أكمل السبوعين عامدا أو ناسيا صلى لكل واحد منهما ركعتين لان الاسبوع الثاني
مختلف فيه فأمرناه بركوع مراعاة للاختلاف هذا هو المشهور من قول مالك وقال ابن كنانة
في المدينة وروى عيسى عن ابن القاسم يصلي ركعتين فقط واختار عيسى القول الاول وجه قول
ابن القاسم انه لما كان حكم كل أسبوع أن يعقبه ركعتاه وحال بين الاسبوع الاول وركعتيه
الاسبوع الثاني بطل حكمه فصلى ركعتين للاسبوع الثاني * ص * قال مالك ومن شك في طوافه
بعدم ركع ركعتي الطواف فليعد ليم طوافه على اليقين ثم ليعد الركعتين لانه لا صلاة لطواف
الا بعد اكمل السبع * ص * وهذا كما قال ان من شك به أن يركع لطوافه في انما طوافه فلا يعلم
ان كان أكمل السبع سبعا أو انما طاف ستا أو خمسا فانه لا يجزئه ذلك الطواف لان الطواف
لا يكون أقل من سبعة أطواف متيقنة فعليه أن يرجع ويبنى على ما يقن من طوافه لقرب المدة لانه
انما ذكر ذلك بالرسالة من الركعتين فان يقن خمسة طواف شوطين وان يقن ستة طواف واحدا
ثم يعيد ركعتين لان حكمهما أن يصليا بعد تمام الاسبوع (مثله) ولا يجزئ أكثر الطواف
عن جميعه ولا بد من تمام عدده ويرجع له من بلده وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان كان بمكة لم
اتمامه وان كان قد رجع جبره بالدم والدليل على ما نقله حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم طاف بالبیت سبعاً مراراً ثلاثاً ومشي أربعاً وأفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب
وقد قال صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم والاخذ عنه أن يفعل كما يفعل ودليلنا من جهة
القياس ان هذه عبادة لا يعبراً كرها بالدم فلم يعبراً قلها كالصوم والصلاة * ص * قال مالك
ومن أصابه شيء ينقض وضوءه وهو يطوف بالبیت أو يسعى بين الصفا والمروة أو بين ذلك فانه
من أصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف أو كله ولم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف
الطواف * قال مالك وأما السعي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه من انتقاض

وضوئه ولا يدخل السعي الا وهو طاهر بوضوء ﴿ ش وهذا كما قال ان من انتقض وضوؤه في طوافه لم يقطع طوافه وان يتوضأ ويستأنف الطواف من أوله وفي هذا الفصل بيان أحدهما أن من شرط الطواف الطهارة والثاني ان من شرطه الاتصال

﴿ الباب الأول في الطهارة للطواف ﴾

اعلم أن الطواف عندنا من شرطه الطهارة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الطهارة واجبة له وليس من شرطه والدليل على ما نقوله ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت أول شيء بدأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم من مكة أن توضأ ثم طاف وأفعاله صلى الله عليه وسلم عندنا على الوجوب ودليلنا من جهة القياس ان هذه عبادة لها تعلق بالبيت فوجب أن يكون من شرطها الطهارة كالصلاة (مسئلة) فاذا قلنا ان من شرطه الطهارة فانه ان طاف للفاضة على غير طهارة فهو كمن لم يطف ويعيد أبدأ ويرجع له من بلده وأما طواف الورد فقد يسقط بالاعذار ورر بما ناب عنه الدم بعد الفوات

﴿ الباب الثاني في اتصال الطواف ﴾

من شرط الطواف الاتصال فلا يجوز تفريقه لانها عبادة يبطلها الحدث فكانت الموالاة شرطاً في صحتها كالصلاة والوضوء (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان التفريق على ضربين بالحدث أو بالعمل فأما الحدث فانه يمنع البناء ويمنع الركوع بعد الطواف لمن أحدث بعد تمامه وبزومه في الواجب أن يتوضأ ويتسدى الطواف وهو في النفل بالخيار اذا غلبه الحدث بين أن يتوضأ أو يترك ولا شيء عليه وأما العمل فان كثره يمنع البناء كخروج لنفقة ذكره في بيته أو ما أشبه ذلك وأما السير لغير عذر فانه مكروه ولا يمنع البناء كالوقوف للسير للعديد أو شرب الماء لمن يغلبه العطش (مسئلة) وأما الخروج للصلاة فان الخروج للكتابة لا يمنع البناء قال الشيخ أبو بكر لان الطواف صلاة ولا يجوز لمن في المسجد أن يصلي بغير صلاة الامام المؤتم به اذا كان يصلي المكتوبة لان في ذلك خلافاً عليه وأما الخروج لصلاة الجنازة فقال ابن القاسم يمنع البناء وقال أشهب لا يمنع ذلك وجه قول ابن القاسم انه خرج من طوافه لغير صلاة تجب عليه ويحذف فواتها فكان عليه ابتداء طوافه أصل ذلك اذا خرج لطلب نفقة ووجه قول أشهب انه خرج من طوافه لصلاة بقاء فوات فصلها فكان له أن يبني أصل ذلك اذا خرج لصلاة الجماعة

(فصل) قوله وأما السعي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع عليه ما أصابه من انتقاض وضوئه وذلك يقتضي معنيين أحدهما انه ليس من شرط السعي الطهارة لانها عبادة لا تعلق لها بالبيت كالجوار والثاني أن الحدث في أثناء السعي لا يمنع البناء على ما مضى منه فن أحدث في أثناء سعيه لا فضل له أن يخرج فينظروا لحدنه ذلك ثم يرجع فيبني على ما تقدم منه ولو عمداً لم يحد ثلاً لجزأه

(فصل) وقوله ولا يدخل السعي الا وهو طاهر بوضوء يريد أن الوضوء مشروع فيه لمن أمكنه الطهارة وان لم تكن شرطاً في صحته فأما الحائض التي لا تقدر على إزالة حدثها فليس ذلك عليها

﴿ الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف ﴾

ص (مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عبد القاري أخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح فاما قضى عمر طوافه فم نظر فلم ير الشمس طلعت

وضوئه ولا يدخل السعي

الا وهو طاهر بوضوء

﴿ الصلاة بعد الصبح

والعصر في الطواف ﴾

• حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن حميد بن

عبد الرحمن بن عوف أن

عبد الرحمن بن عبد القاري

أخبره انه طاف بالبيت مع

عمر بن الخطاب بعد صلاة

الصبح فاما قضى عمر طوافه

فم نظر فلم ير الشمس طلعت

فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى ركعتين سنة الطواف **ش** قوله أن عمر بن الخطاب لما قضى طوافه بعد الصبح نظر الشمس فلما لم يرها طلعت ركب حتى صلى الركعتين بذي طوى يقتضي امتناعه من الصلاة لما لم تطلع الشمس واستجازته تأخير الركوع لذلك حتى طلعت الشمس بذي طوى فصلاهما وفي ذلك ثلاثة أبواب أحدها أن الطواف بعد العصر والصبح غير ممنوع والثاني أن الركوع له في ذلك الوقتين ممنوع والثالث أن من حكم الركعتين الاتصال بالطواف إلا أن يمنع من ذلك مانع

(الباب الأول في أن الطواف بعد العصر والصبح غير ممنوع)

جواز الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر لا تعلم فيه خلافا وقد سئل مالك عن الطواف الواجب بعد العصر فقال لا بأس بذلك ويؤخر الركوع حتى تغرب الشمس والدليل على ما نقوله أن هذه عبادة أبيع فيها النطق بجواز أدائها بعد صلاة الصبح والعصر أصل ذلك الطهارة ووجه ثان أن كل عبادة ليس لأداء فرضها وقت معين فانه لا يمنع نقلها لوقت أصل ذلك الطهارة عكس الصلاة والصيام وهذا حكم الجوز وأما النقل فأن يكون بعد طلوع الشمس وبعد غروبها ليتصل الركوع بالطواف

(الباب الثاني في منع نقل الصلاة بعد العصر والصبح)

تقدم أن الركوع للطواف الواجب وغيره ممنوع بعد العصر وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي ذلك مباح ودليلنا ما قدمناه قبل هذا في باب منع التوافل التي لها أسباب في آخر كتاب الصلاة فأغنى ذلك عن إعادته

(الباب الثالث في اتصال ركعتي الطواف به)

أما اتصال الطواف بركعتيه فهو من سننه لأنها صلاة تضاف إلى عبادة فكان من سننها أن تتصل بها وتضاف إليها كصلاة الاستسقاء (مسألة) إذا ثبت ذلك فإن اتصالهما به أن يؤتى بهما عقبه ولا يجوز تأخيرهما عنه إلا له - الوقت أوله مذكر النسيان وذلك ما لم ينتقض وضوؤه لأن من حكمهما أن يؤتى بهما بطهارة واحدة وذلك لما لم يلزم من اتصالهما وكانت الطهارة في كل واحدة منهما فاقضى ذلك أن تكونا بطهارة واحدة ومثل هذا يلزم في الوتر وركعتيه والله أعلم (فرع) فإذا انتقض وضوؤه بعد الطواف وكان طوافاً تطوع فقد قال ابن حبيب هو مخير بين أن يتوضأ ويتدى الطواف وبين أن يترك ذلك وإن كان الطواف واجبا فعليه الوضوء لما قدمناه والله أعلم

(فصل) وقوله فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى ركعتين يريد أنه صلى ركعتي طوافه اللتين امتنع من أن يصلهما بالمسجد الحرام حين لم ير الشمس طلعت وهذا يقتضي أنه ليس من شرط ركعتي الطواف أن يصلهما بالمسجد الحرام غير أن الأفضل أن يصلهما بالمسجد لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركوعه خلف المقام وذلك أفضل موضع يصلى فيه (مسألة) فإن منعه الوقت من صلاتهما فانت الصلاة وهو في منزله فقد روي محمد عن مالك أن رجوا أن يعجزه أن يصلهما بمنزله ووجه ذلك أن الركوع لا يتعلق بموضع مخصوص وإنما يستحب الاتيان به في المسجد لأن اتصاله بالطواف ولكونهما من توابع الطواف المختصة بالمسجد والله أعلم **ص** مالك عن أبي الزبير المكي أنه قال لقد رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلاة العصر ثم يدخل حجرته فلا أدري ما يمنع **ش** قوله أنه كان يطوف بعد صلاة العصر يقتضي أن ذلك كان مباحا عنده وقوله ثم

فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى ركعتين سنة الطواف **هـ** وحدثنى عن مالك عن أبي الزبير المكي أنه قال لقد رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلاة العصر ثم يدخل حجرته فلا أدري ما يمنع

وحدثني عن مالك عن أبي الزبير المكي قال لقد رأيت النبي (ﷺ) يغتسل بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ما يطوف به

أحده قال مالك ومن طاف

بالبیت بعض أسبوعه

ثم أقامت صلاة الصبح

أو صلاة العصر فإنه يصلي

مع الإمام ثم يني على

ما طاف حتى يكمل سبعا

ثم لا يصلي حتى تطلع

الشمس أو تغرب قال

وان أخرهما حتى يصلي

المغرب فلا بأس بذلك

قال مالك ولا بأس أن

يطوف الرجل طوافا

واحدا بعد الصبح وبعد

العصر لا يزيد على سبع

واحد ويؤخر أربعين

حتى تطلع الشمس كما

صنع عمر بن الخطاب

ويؤخرها بعد العصر

حتى تغرب الشمس فإذا

غربت الشمس صلاها

إن شاء وإن شاء أخرها حتى

يصلي المغرب لا بأس بذلك

وداع البيت

حدثني يحيى عن مالك

عن نافع عن عبد الله بن

عمر أن عمر بن الخطاب

قال لا يصدرني أحد من

الخارج حتى يدعوني بالبیت

ومن أخر الناس لطواف

بالبیت قال مالك في قول

عمر بن الخطاب فإن أخر

الناس الطواف بالبیت

إن ذلك فيما يرى والله أعلم

لقول الله تبارك وتعالى

ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب وقال ثم عملها إلى البيت العتيق فعمل الشعائر كلها وانقضواؤها إلى البيت العتيق

يدخل حجرته فلا أدرى ما يصنع يريد أنه لا يدري هل كان يركع لطوافه بعد دخول حجرته أم لا والأظهر أنه لم يكن يركع حتى تغرب الشمس لأنه لو ركع قبل الغروب لركع في المسجد لأن ذلك أفضل ولأن الأمر المعتاد لمن وصل ركوعه بطوافه أن يركع في المسجد وانصرف عبد الله إلى منزله قبل أن يركع ظاهره الامتناع من الركوع ولا يمنع في ذلك الوقت من الركوع للطواف الأمن رأي الوقت لا يصلح لنا فلهذا وإن كان له سبب ص **قال مالك** عن أبي الزبير المكي قال لقد رأيت البيت يغتسل بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ما يطوف به أحد **ش** قوله إن البيت كان يغتسل في هذين الوقتين لا يطوف به أحد يقتضي الامتناع من الطواف في هذين الوقتين وإنما ذلك لأن الطائف في ذلك الوقت إنما يطوف أسبوعا واحدا ثم يمنع من الطواف لامتناع ركوع الطواف الأول ولأن من سنة كل طواف أن لا يحول بينه وبين ركوعه طواف آخر ولذلك كان يغتسل البيت من الطائفتين في ذينك الوقتين ص **قال مالك** ومن طاف بالبيت بعض أسبوعه ثم أقامت صلاة الصبح أو صلاة العصر فإنه يصلي مع الإمام ثم يني على ما طاف حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس أو تغرب **قال مالك** وإن أخرهما حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك **قال مالك** ولا بأس أن يطوف الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحد ويؤخر أربعين حتى تطلع الشمس كما صنع عمر بن الخطاب ويؤخرها بعد العصر حتى تغرب الشمس فإذا غربت الشمس صلاها وإن شاء وإن شاء أخرها حتى يصلي المغرب لا بأس بذلك **وداع البيت**

(فصل) وإن كانت صلاة العصر انتظر حتى تغرب الشمس ثم له أن يسد أثير ركع لطوافه وله أن يقدم صلاة المغرب ثم يركع لطوافه وقد روى محمد بن القاسم أن تقديم صلاة المغرب أفضل لاختصاصها بذلك الوقت

وداع البيت

ص **قال مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال لا يصدرني أحد من الخارج حتى يطوف بالبيت فإن أخر الناس الطواف بالبیت **قال مالك** في قول عمر بن الخطاب فإن أخر الناس الطواف بالبیت إن ذلك فيما يرى والله أعلم لقول الله تبارك وتعالى ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب وقال ثم عملها إلى البيت العتيق فعمل الشعائر كلها وانقضواؤها إلى البيت العتيق **ش** قول عمر رضي الله عنه لا يصدرني أحد من الخارج حتى يطوف بالبيت يربط طواف الوداع للبيت وذلك مشروع وقد قال عمر بن الخطاب أنه أخر الناس وكذا مالك أنه مأخوذ من قوله تعالى ثم

ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب وقال ثم عملها إلى البيت العتيق فعمل الشعائر كلها وانقضواؤها إلى البيت العتيق

محلها الى البيت العتيق فثبت بذلك أن الطواف للوداع مشروع (مسئلة) اذ ثبت أنه مشروع
فليس بواجب لما روى عن عائشة قالت حججت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفضنا يوم
النحر ففاضت صغية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يرد الرجل من امر أنه فقلت يا رسول الله
إنها حائض قال أحببتناهي قالوا يا رسول الله أفاضت يوم النحر قال اخرجوا فوجه الدليل من
الحديث انه خاف أن لا تكون طواف للوداع وأنه يحبسهم بذلك بمكة فلهذا أخبر أنها قد أفاضت قال
اخرجوا ولم يحبسهم لعذر طواف الوداع على صغية كما خاف أن يحبسهم لعذر طواف الوداع وفي
هذا مسئلتان احدهما حكم طواف الوداع وما يلزم من اتصاله بالخروج والثانية حكم من يلزمه
طواف الوداع (مسئلة) حكم طواف الوداع اتصاله بالخروج لان حكم الوداع أن يكون متصلا
بفراق من يودع وليس شراؤه أو بيعه جهازا أو طعاما ساعة من نهار فاصلا بين وداعه وسفره وإنما
يفصل بينهما مقام يوم وليلة بمكة على ما في المدونة (مسئلة) ويجزى من الخروج في ذلك
الخروج الى طوى والأبطح فمن ودع وخرج اليها وأقام بها يوما وليلة لم يلزمه الرجوع لانه قد انفصل
من مكان سكناه (مسئلة) فأما من يلزمه طواف الوداع فإنه يلزم النساء والصبيان والعبيد
والأحرار وكل واحد من يريد الخروج من مكة مسافرا أو عائدا الى وطنه وان قرب كاهل من الظهران
وأهل عرفة وأما من أراد أن يخرج الى العمرة فان كان خارجا الى الحل كالشعر والجرعاء فليس
عليه طواف الوداع لان هذا المكان مع قربه إنما يخرج منه للعودة اليه وأما من خرج الى المواقيت
كالجدة ونحوها فقد روى ابن القاسم عن مالك عليه طواف الوداع كالسفر الى المدينة وقال
أشهب ليس عليه وجه رواية ابن القاسم ان هذا سفر يختص بموضع معين فشرع فيه طواف
الوداع كالسفر الى المدينة ووجه قول أشهب ان خروجه متضمن للعودة فلم يكن عليه طواف الوداع
تخرج الى عرفة (فرع) ويجزى عن طواف الوداع الطواف الواجب اذا خرج
بأثره فان أقام بعده فعليه طواف الوداع لان طوافه لغرضه قرب من طواف البيت فليس عليه
تجديده طواف

(فصل) وقوله فان آخر النسك الطواف بالبيت يحتمل أن يرده أن طواف الوداع آخر النسك
الذي تبس به الحاج أو المعتمر ويحتمل أن يرده أن الطواف آخر نسك يعمل لانه بعد انقضاء كل
نسك وعند فراق البيت والى التأويل الأول توجه أقوال أشهب وأما أقوال ابن القاسم فبنية على
لتأويل الثاني وقد قال أشهب فحين أفاض ثم عاد الى منى للرعى ثم صدر فليودع بالطواف فاذا
طاف هذا الطواف الذي هو آخر النسك ثم أقام أياما ثم أراد الخروج فليس عليه أن يودع ان شاء
فعل وان شاء ترك فجعل الطواف من جملة حجه على معنى انه وداع للنسك وليس لمفارقة البيت وقد
قال ابن القاسم فحين اعتمر ان خرج عن مكانه فليس عليه طواف وداع وان أقام فعليه طواف
الوداع فجعل طواف الوداع نسكا كاملا لمفارقة البيت وما قاله مالك وابن القاسم أظهر بدليل انه
يسقطه عن النسك المقيم

(فصل) وقول مالك ان ذلك لقول الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله الى قوله ثم محلها الى البيت
العتيق اختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب مجاهد الى أن الشعائر هي البدن وأنكر القاضي
أبو اسحق هذا القول قال ومما يبين ذلك انه تعالى قال والبدن جعلناها لكم من شعائر الله فأخبر
تعالى أن البدن من الشعائر وهو يريد أن يجعلها جميع الشعائر قال ومما يبين ذلك انه تعالى قال فيها

منافع الى أجل مسمى وذلك يقتضى أن يكون أجلاً مؤقتاً كالوقوف بعرفة والمبيت بالمزدلفة ورمى الجمار وقد روى عن زيد بن أسلم أنه قال الشعائر ست الصفا والمروة والجار والمشرع الحرام وعرفة والركن والحرمات خمس الكعبة الحرام والمسجد الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام والمحرم حتى يحل * قال القاضي أبو اسحق وقوله تعالى ثم محلها الى البيت العتيق فاذا طاف الحاج بعلم هذه المشاعر فقد حل بالبيت * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله القاضي أبو اسحق يحتاج الى تأمل لانه يحتمل أن يريد حل من الاحلال ويحتمل أن يريد به حل من الوصول وظاهر اللفظة انما يقتضى أن الشعائر تنتهي الى البيت العتيق واما بأن يكون الطوف به آخر الشعائر واما أن يكون الطواف به نهايتها ونهايتها ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رد رجلاً من من الظهران لم يكن ودع البيت حتى ودع * ش قوله أن عمر بن الخطاب رد رجلاً من من الظهران حتى ودع البيت لم يكن ودع البيت يقتضى أن ذلك الرجل لم يكن عليه فيه كبير مشقة ولا خاف فوات رفقة ولا رافقه وقد روى عن مالك فبين نسي الوداع حتى بلغ من الظهران أنه لا شيء عليه قال ابن القاسم لم يحذفه حداً وأرى أن لم يحذف فوات أصحابه ولا منعه كرهه فليرجع والامضى ولا شيء عليه فقول مالك محمول على من لم تلحقه مشقة بالرجوع من من الظهران ولذلك لم يحذفه حداً وانما هو بمقدار الامكان من غير مشقة ولعل الذي ردّه عمر من من الظهران قد رأى به من القوة على ذلك وتمكنه ما علم أنه لا تلحقه به مشقة فندبه الى ذلك وأعلمه بما له فيه من الفضل فرجع بقوله فكان ذلك ردّاً له ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من أفاض فقد قضى الله حجه فانه ان لم يكن حجه شيء فهو حقيق أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت وان حجه شيء أو عرض له فقد قضى الله حجه * ش قوله من أفاض فقد قضى الله حجه يريد أنه قد كملت فرائضه وحل له جميع ما يحل للحلال وان كانت افاضته يوم النحر فلم يبق عليه الا سن الحج كالرمي والمبيت بمى وان كانت افاضته بعد أيام منى لم يبق عليه من الحج ولا شيء مما لو تركه للزمه دم وانما يبقى عليه من تمام نسكه على قول أشهب طواف الوداع وهو مندوب اليه

(فصل) وقوله فانه ان لم يكن حجه شيء فهو حقيق أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت يريد ان ذلك مشروع له ومستحب في حكمه وهذا اللفظ انما يستعمل في المندوب اليه دون الواجب وبه قال مالك فان طواف الوداع عنده مندوب اليه ومن تركه فحجه تام وليس عليه دم وقد أساء بتركه وقال أبو حنيفة هو واجب وليس بركن وسأني ذكره بعد هذا مستوعبان شاء الله

(فصل) وقوله وان حجه شيء أو عرض له فقد قضى الله حجه يريد أنه ان منعه من طواف الوداع مانع فقد كمل حجه ولم يبق عليه منه شيء يكون محبوساً بسببه فليرجع الى بلده ان شاء الله والله أعلم ص * قال مالك ولو أن رجلاً جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى صدر له أر عليه شيئاً الا أن يكون قريباً فيرجع فيطوف بالبيت ثم ينصرف اذا كان قد أفاض * ش وهذا كما قال ان من جهل أن يطوف حتى صدر فلا يخلو أن يعلم ذلك وهو قريب فيرجع فيطوف ثم ينصرف الى بلده أو يعلم ذلك بعد ان بعد وصار من تلحقه المشقة بالرجوع فلا شيء عليه من رجوع ولا دم ولا غير ذلك وقال أبو حنيفة عليه دم اذا فاته وهو أحد قولى الشافعي وله قول آخر مثل قولنا والدليل لما تنقله ما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت يا رسول الله ان صفيته بنت حيي قد خاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلها سنان لم تكن طافت معك بالبيت قلن بلى قلن فخرجن فوجهن

* وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب رد رجلاً من من الظهران لم يكن ودع البيت حتى ودع * وحديثي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من أفاض فقد قضى الله حجه فانه ان لم يكن حجه شيء فانه حقيق أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت وان حجه شيء أو عرض له فقد قضى الله حجه * قال مالك ولو أن رجلاً جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى صدر له أر عليه شيئاً الا أن يكون قريباً فيرجع فيطوف بالبيت ثم ينصرف اذا كان قد أفاض

وكتاب مسطور روى أن تلك الصلاة كانت صلاة الصبح روى ذلك في حديث هشام عن أبيه عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بمكة وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة للمصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت ص **ع** مالك عن أبي الزبير المسكن أن أبا معز الأسدي عبد الله بن سفيان أخبره أنه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فجاءته امرأة تستفتيه فقالت انى أقبلت أريد أن أطوف بالبيت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم أقبلت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم أقبلت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فقال عبد الله بن عمر انما ذلك ركعة من الشيطان فاغتسلي ثم استغفري بثوب ثم طوفي **ع** ش قولها انى أقبلت أريد أن أطوف بالبيت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت يفتضي منع الحيض من دخول المسجد ومن الطواف وقد دل على ذلك حديث صفية الذي يأتي بعد هذا حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجازتني فما أعلم بأمرها قد افاضت أمرها بان تنفر

(فصل) وقولها فرجعت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء الى آخر قولها اخبار عن تكرار ذلك منها ويحتمل أن يكون ذهاب ذلك عنها وعودته اليها مرارا كان في يوم واحد أو أمر قريب بعضها من بعض تلتقي فيه أيام الدم بعضها الى بعض وتلغى ما بينها من أيام الطهر ويحتمل أنها كانت تقيم مدة الحيض ثم ترى الطهر وقتا أو أوقات فتقبل الى باب المسجد فاذا دنت منه رأت الحيض

(فصل) وقول عبد الله بن عمر انما ذلك ركعة من الشيطان يحتمل وجهين احدهما انها كانت رأت الدم في مدة يكون جميعها أكثر من الحيض وانما معنى ذلك انه من جلة الاستحاضة لكنه نسبها الى الشيطان وذلك بالنوع من الطواف وعدمه اذا لم يرد الطواف والثاني ان يكون ذلك في مدة أو أمد لم يبلغ الدم في آخرها الى أن يكون أكثر أمد الحيض لكنه أمد مخالف لحيضها المعتاد فكانه اختص بالنوع من الطواف ولذلك نسبها الى الشيطان ولو كان على عادتها في الحيض لما اضافها الى الشيطان ولكن أمر اتفاقها لم يخالف عادتها

(فصل) قوله فاغتسلي يحتمل أن يريد به الاغتسال من الحيض على حسب ما تفعله المستحاضة ويحتمل أن يريد غسل ما بها من الدم ان كان لم يجعل له حكم الحيض وقوله ثم استغفري بثوب يريد أن تتوفى به مما يجري منه ثم يطوف بعد ذلك وقد أمث الدم ان يصبب المسجد او يصبب ظاهر جسدها فتكون حاملة نجاسة ص **ع** مالك انه بلغه أن سعد بن أبي وقاص كان اذا دخل مكة مرأها فخرج الى عرفة قبل أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يطوف بعد أن يرجع قال مالك وذلك واسع ان شاء الله **ع** ش قوله كان اذا دخل مكة مرأها فخرج الى عرفة قبل أن يطوف بالبيت يريد قبل أن يطوف طواف الورد وذلك اننا قد بينا فيما تقدم ان الورد للحج يلزمه طواف الورد فان تركه مع القدرة عليه لسعة الوقت فقد روى محمد عن ابن القاسم عليه الهدى وقال أشهب لا هدى عليه وجه رواية ابن القاسم ان الطواف للورد واجب للحج فلزم بتركه من غير عذر الهدى ترك الخلق وجه رواية أشهب ان طواف الورد تحية للبيت فتك ذلك لا يوجب الدم كطواف الوداع (مسئلة) وأما المراهق ومعنى ذلك أن يضيق وقته عما يحتاج اليه من الطواف والسعي وما لا بد

• وحدثنى عن مالك عن أبي الزبير المسكن أن أبا معز الأسدي عبد الله بن سفيان أخبره أنه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فجاءته امرأة تستفتيه فقالت انى أقبلت أريد أن أطوف بالبيت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم أقبلت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فقال عبد الله بن عمر انما ذلك ركعة من الشيطان فاغتسلي ثم استغفري بثوب ثم طوفي **ع** ش قولها انى أقبلت أريد أن أطوف بالبيت حتى إذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت يفتضي منع الحيض من دخول المسجد ومن الطواف وقد دل على ذلك حديث صفية الذي يأتي بعد هذا حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجازتني فما أعلم بأمرها قد افاضت أمرها بان تنفر

• وحدثنى عن مالك انه بلغه ان سعد بن أبي وقاص كان اذا دخل مكة مرأها فخرج الى عرفة قبل أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يطوف بعد أن يرجع قال مالك وذلك واسع ان شاء الله

له من أحواله ويرى أنه ان اشتغل بذلك فاته الحج أو ضاق عليه الامر فله تأخير الطواف وقد روى محمد عن مالك أن المراهق تعجيل الطواف وتأخيرهم ووجه ذلك أنها عبادة واجبة يتكرر منها ما هو من أركان الحج ومنها ما ليس بركن فاذا اقتصر على الركن مع سعة الوقت لساير الطواف لزم الدم واذا تركه لعذر ضيق الوقت فالوقوف بعرفة وهو ركن ويتكرر في الليل والنهار فاذا اقتصر منه على الليل مع القدرة على الوقوف بالنهار فعليه دم وان كان ذلك لضيق الوقت فلا شيء عليه فله ابن القاسم وأشهب من رواية ابن المواز عنهما (مسئلة) ومتى يكون الحاج مراخقا قال أشهب ان قدم يوم عرفة أحببت تأخير طوافه وان قدم يوم التروية أحببت تعجيله وله في التأخير سعة رواه عنه محمد وفي المختصر عن مالك ان قدم يوم عرفة فليؤخر ان شاء وان شاء طاف وسعى وان قدم يوم التروية ومعه أهله فليؤخر ان شاء فان لم يكن معه أهله فليطف وليس معنى ذلك ان الاشتغال يوم عرفة بالتوجه الى عرفة أولى لان ذلك اليوم مختص بها فالاشتغال به دون ما قد فات وقته من المناسل التي ينوب عنها غيرها أولى وأما يوم التروية فمن كان معه أهله كان في شغل عماله بالبدل للمسافر بالاهل منه وان كلف الطواف والسعي معه والخروج من يومه الى منى لم يتسع له وقته وشق عليه فضيع مالا بدله منه فوسع له في تأخيرهم وأما المفرد فخاله أخف واشتغاله أقل فان كان ذا أنقال وحاشية واستضر بذلك فله في قول أشهب سعة

(فصل) وقوله ثم يطوف بعد ان يرجع يريد ان يقتصر على طواف الافاضة بعد الرجوع من منى الا أنه يسعي بعد الرجوع من منى وانما يسقط عنه ما كان يلزم غير المراهق من طواف الورد فاقصر على طواف الافاضة الذي يفعل بعد الرجوع من منى ولا بد له من طواف طواف الورد ولن لم يطفه لانه من أركان الحج الا انه من طاف طواف الورد وسعى بعده لم يسع بعد طواف الافاضة ومن لم يطف للورد سعى بعد طواف الافاضة لان السعي لا يكون الا بعد طواف واجب

(فصل) وقول مالك وذلك واسع ان شاء الله يريد ان ترك طواف الورد للمراهق واسع ولا حرج عليه فيه ويحتمل ان اللفظ للتخير وعوفيه أظهر وبالله التوفيق ص وسئل مالك هل يقف الرجل في الطواف بالبيت الواجب عليه يتحدث مع الرجل فقال لا أحب له ذلك ش وهذا كما قال انه يكره للرجل أن يقف في حال طوافه يتحدث غيره ولا سيما في الطواف الواجب وهو وان كان يكره في غير الواجب فكراهيته في الواجب أشد وفي هذا ثلاث مسائل احداها ان الكلام لا يبطل الطواف والثانية ان الكلام بغير عبادة مكروه في الطواف والثالثة اذا اقترن به الوقوف فالمنع فيه أشد (مسئلة) فأما المسئلة الاولى في ان الكلام لا يبطل الطواف فقد روى ابن وديع عن مالك في المجموعة انه قال لا بأس بالكلام فيه فأما الحديث فأكرهه في الواجب وذلك يحتمل معنيين أحدهما انه تكلم أو لا على انه لا يبطل الطواف فقال لا بأس به بمعنى انه لا يبطله ثم منع الحديث فيه فقصد ان ذكر أكثر منه ليبين وجه الكراهية ولذلك خص به الواجب ليبين شدة الكراهية ويقصر ذلك على الكراهية دون التحريم وافساد العبادة والمعنى الثاني انه أباح الكلمة والكلمتين وكره ما كثر من ذلك وطال حتى يصير حديثا يشتغل به عن الاقبال على الطواف وقد قال في المدونة يوسع في الامر الخفيف من الحديث في الطواف وهو أشبه بالتأويل الثاني وهو الاظهر والله أعلم (مسئلة) فأما المسئلة الثانية في كراهية الكلام في الطواف لغير ذكر ولا حاجة فقد روى عن مالك وليقل الكلام في الطواف وتركه في الواجب أحب الى وقال

• وسئل مالك هل يقف
الرجل في الطواف بالبيت
الواجب لم يتحدث مع
الرجل فقال لا أحب له ذلك

ابن حبيب الكلام في السعي بغير ما أنت فيه أخف منه في الطواف ومعنى ذلك أنه اشتغال بغير
العبادة التي أمر بالاقبال عليها مع قصر مدتها أو مع تعلقها بالبيت فكان ذلك ممنوعاً ومكروها لاسيما
إذا أقبل على أمر الدنيا أو على ما لا يعني ولا فائدة في الاشتغال به (فرع) وأما القراءة فقد روى
ابن المواز عن مالك لم تكن القراءة فيه من عمل الناس ولا بأس بها إذا أخفاها ولا يكثر من ذلك
وفي المدونة وكان يكره القراءة في الطواف فكيف بإنشاد الشعر * قال القاضي أبو الوليد رضي
الله عنه ووجهه عندي أن يفعل الطواف لأن الطواف عبادة لم يشرع فيها القراءة وإنما هي في
ذلك بمنزلة الصوم والحج فيكره الاثنان بهما على ضربين أحدهما أن تفعل الطواف لأن الطواف
لم تنس له قراءة كما لم تنس للصوم والحج وإنما سنت للمسلاة والضرب الثاني وذلك أن يكثر من ذلك
جماعة الناس أو من يقتدي به حتى يظن ذلك من سنن الطواف فاما من أخفاها ولم يقرأ للطواف
ولم يكثر من ذلك حتى يقتدي به أن كان ممن يقتدي به فلا بأس بهما على ما حكاه لاهنهم إلا إذا كانا المقرب
بها كالدعاء والتسبيح والتكبير (مسألة) وأما المسئلة الثالثة في أن الوقوف للحديث
أشد فقل قال ابن حبيب الوقوف للحديث أشد في السعي والطواف أشد منه بغير وقوف وهو
في الطواف الواجب أشد ووجه ذلك أن الوقوف فيه ممنوع والحديث أيضاً ممنوع فاجتمع فيه
أمران ممنوعان ولأن في ذلك فصلا بين ابعاض العبادة المشرع اتصالها وتفريقاً لأجزائها بالاقبال
على غيرها من غير عذر فتأكد المنع في ذلك ص * قال مالك لا يطوف أحد بالبيت ولا بين الصفا
والمروة الا وهو طاهر * ش وهذا كما قال أنه لا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت الا وهو طاهر لأن
طهارة الحدث شرط في صحة الطواف وكذلك لا يسر الركن الا وهو طاهر كانه جزء من الطواف
وقد تقدم ذكر ذلك كله

(فصل) وأما قوله ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر فاما ذلك لمعنيين أحدهما أن الطهارة
فيه أفضل والثاني أنه متصل بالطواف الذي من شرطه الطهارة وليس من شرط السعي بين الصفا
والمروة الطهارة ولو أحدث أحد بعد الطواف أو أركع لكان من حكمه أن يتوضأ لسعيه فإن
لم يفعل وسعى محد ناصح سعيه وكذلك لو حاضت المرأة بعد أن طافت وركعت لطافت على حالها من
الحيض وأجزأها ذلك لأنها عبادة لا تختص بالبيت كالوقوف بعرفة

البدء بالصفا في السعي *

ص * مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو يريد الصفا وهو يقول نبدأ بالله نبدأ بالله نبدأ بالصفا * ش
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج من المسجد يريد الصفا والخروج إلى الصفا يكون
بأثر الطواف متصلاً بالركوع له وفي ذلك مستلذان أحدهما في لزوم اتصاله بركعتي الطواف والثانية
في صفة الخروج إليه (مسألة) وأما لزوم ترتيبه بعد ركعتي الطواف ولزوم اتصاله بهما فداروى من
عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى
ثلاثة أطواف ومشى أربعة وسجد سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة ومن جهة القياس أن هذا
ركن من أركان الحج لا تعلق له بالبيت كالوقوف بعرفة (فرع) ومن طاف فلا ينصرف إلى بيته
حتى يسعى الامن ضرورة يخاف فواتها أو يتعذر التصبر لها ويرجى بالخروج ذهابها كالخفقن

* قال مالك لا يطوف
أحد بالبيت ولا بين الصفا
والمروة الا وهو طاهر
* البدء بالصفا في السعي *
* حدثني يحيى عن مالك
عن جعفر بن محمد بن
علي عن أبيه عن جابر بن
عبد الله أنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول حين خرج من
المسجد وهو يريد الصفا
وهو يقول نبدأ بالله
نبدأ بالصفا

واخوف على النزول وكره الخروج للريض لانه لا يذهب بالخروج فان فعل فقروى ابن المواز عن مالك يبتدىء طوافه والظاهر من المنه أن لم يبدأه حتى يرجع فعليه دم (مسئلة) فاما المسئلة الثانية في صفة الخروج الى الصفا فهو أن يسلم من ركعتي الطواف ثم يستلم الحجر قبل أن يخرج الى السعي لانه ما ربح الحجر يريد السعي الذي هو من جنس الطواف (فرع) ولم يحمل مالك لمن أراد الخروج الى الصفا بابا يخرج منه ومعنى ذلك انه ليس من الناسك الخروج على باب الصفا غير اننا نعلم انه من خرج اليها فانه لا يخرج الا على ذلك الباب الا أن يتكف

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نبأ بما بدأ الله به يريد والله أعلم أنه يبدأ بالوقوف ويبتدىء السعي بالصفا قبل المروة وذلك ان الله تعالى بدأ بالصفا قبل المروة فقال تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله وهذا حكم السعي بين الصفا والمروة أن يبدأ بالصفا والاصل فيه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله نبأ بما بدأ الله به وبدأ بالصفا ومن جهة المعنى ان الصفا أقرب الى البيت فيخرج اليها الحاج والمعتمر من السعي بخطوات يسيرة ثم يرقى الى الصفا ثم يتوجه منها الى المروة ساعيا في نسكه ولو بدأ أولا بالمروة فخرج اليها من المسجد فربما كثر المسعى وهو غير ساع وذلك بمنزلة أن يمد الانسان الى أن يطوف بأكثر البيت قبل طوافه ولا يعتد به فكان البدء بالصفا أولى (مسئلة) فان بدأ بالمروة قبل الصفا بنى على سعيه شوطا ثمانين الصفا والمروة حتى يتم به سبعا وأولها الوقوف بالصفا وآخرها الوقوف بالمروة ووجه ذلك ان ما تقدم من سعيه لم يكن عقيب الوقوف على الصفا لم يعتد به واعتد من سعيه بما تعقب وقوفه على الصفا فأكمل عليه بقية سعيه وذلك لا يكون الا بما ذكرناه

(فصل) وقوله فبدأ بالصفا يريد انه بدأ بالوقوف عليها واقتح بذلك سعيه ووقوفه على الصفا أربع مرات وعلى المروة مثلها وبذلك يتم سعي سبع مرات بينهما من مالك عن جعفر بن محمد بن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على الصفا يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو ويصنع على المروة مثل ذلك ثم قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على الصفا الوقوف على الصفا والمروة يكون بأعلاهما من حيث يرى البيت قاله مالك في المدونة وذلك أن لفظ الوقوف على الصفا يقتضى الاشراف عليها واذا كان بأعلاها أمكن رؤيته البيت (مسئلة) وهذا حكم الرجل فاما النساء فن سعت منهن في سعة وقت خلوة فقد قال ابن التماس تقف على أعلى الصفا والمروة ومن سعت بين الرجال فلتقف في أصل الصفا والمروة ولا ترقى الى أعلاه لان التأخر عن الرجال والاعتزال لموضعهم مشروع لمن متعين عليهن أصل ذلك الطواف والصلاة (مسئلة) ويكره للرجل أن يقعد على الصفا والمروة وليقف قال مالك لا يعجنى ذلك فان فعل فلا ثمى عليه وأما السقيم فلا بأس أن يقعد ووجه ذلك أن الوقوف مشروع لانه موضع دعاء وتصريح فالوقوف فيه أفضل وكذلك قال في حديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على الصفا يكبر فان كان له عذر مرض أبيع له القعود لانه عذر يسقط حكم القيام في الصلاة وهو ركن من أركانها فان يسقط ههنا أولى وأحرى

(فصل) قوله ثم يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يفعل ذلك ثلاث مرات ويدعو على ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر مراتكم وكان اذا سلم على قوم سلم عليهم ثلاثا لان أقواله قرب ورجعت فكان يكبر رها ثلاثا تارة للافهام والتعليم وتارة

• وحدثني عن مالك عن جعفر بن محمد بن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على الصفا يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو ويصنع على المروة مثل ذلك

للاستكثار من الذكر وهذا أقل ما تكرر به الاذكار مع استحباب الوتر وليس ذلك بسجد في تكرار هذا الذكر ولا غيره ولكنه أقل ما يستحب من تكراره لما ذكرناه وكان صلى الله عليه وسلم يأخذ في ايشهره معنا يحفظ من الاستحباب وحظ من التخفيف على حسب ما كان يفعل في القراءة في صلاة الجماعة من زاد على هذا لقوة أو رغبة في الخير فحسن ومن قصر عن هذا العدد فلا بأس به وهذا الذكر من أفضل الاذكار وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل ما قاله هو والنيون لا اله الا الله (مسئلة) وصفة الايمان به قال ابن حبيب يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بما استطاع ثم يرجع فيكبر ثلاثاً ويهلل مرة كما ذكرناه ثم يدعو ثم يعيد التكبير والتهليل يفعل ذلك سبع مرات فيكون احدى وعشرين تكبيرة وسبع تهليلات والدعاء بين ذلك ولا يدع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال وهذا كله مروى وليس بلازم ومن شاء زاد ومن شاء نقص أو دعا بما أمكنه قال الشيخ أبو محمد وما ذكره ابن حبيب من التهليل والتكبير والدعاء على الصفا والمروة مروى عن ابن عمر وغيره قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وعندى ان لفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم يقتضى غير الصفة التي أوردها ابن حبيب وذلك أن حديث جابر انما يقتضى تكبير ثلاث مرات ثم تهليل مرة ثم تكبير ثلاث مرات ثم تهليل مرة ثم تكبير ثلاث مرات ثم تهليل مرة ثم الدعاء بعد وكيفية ما فعل من ذلك أجراه والله أعلم (فصل) وقوله ثم يدعو قال في المدونة وليس في الدعاء على الصفا والمروة دعاء مؤقت وهذا صحيح لانه لم ينص جابر على دعاء بعينه وهذا يدل على انه رأى من النبي صلى الله عليه وسلم في موافقه أدعية مختلفة دالة على انه لم يوقت في ذلك دعاء فنص على انه دعاء ولم ينص على الدعاء لانه بين انه غير مؤقت (مسئلة) وهل يرفع يديه على الصفا والمروة عند الدعاء قال ابن القاسم كان رفع اليدين عنهما لك ضعيفاً على الصفا والمروة وقال ابن حبيب يرفع يديه وجه قول مالك مروي من حديث جابر في الدعاء ولم يندكر رفع اليدين مع استقصائه أقواله وأفعاله في الحج حتى انه لم ينقل أحداً من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما نقل ووجه قول ابن حبيب انه موضع دعاء وتضرع وسؤال ورغبة ورفع اليدين في مثل هذا مشروع (فرع) فاذا قلنا بقول ابن حبيب في رفع اليدين فكيف صفة رفعهما قال ابن حبيب رفعهما نحو منكبيه وبطونهما الى الارض ثم يكبر ويهلل ويدعو قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وعندى أن دعاء التضرع والطلب انما هو برفع اليدين وبطونهما الى السماء وانما يكون ما ذكره ابن حبيب عند الذكر والتعظيم ولعله هو الذي ضعف مالك رحمه الله (فصل) قوله ويصنع على المروة مثل ذلك يريد من التكبير والتهليل والدعاء ذلك على حسب ما يفعله على الصفا ويفعل ذلك كلها وقف على الصفا وكلما وقف على المروة حتى يقف على الصفا أربعاً وعلى المروة أربعاً ص مالك عن نافع أنه سمع عبد الله بن عمر وهو على الصفا يدعو يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تخلف الميعاد وانى أسئلك كما هديتني للاسلام أن لا تنزعني حتى تتوفاني وأنا مسلم ش دعاء عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنه بهذا الدعاء دليل على ما قدمناه من أنه ليس فيه دعاء مؤقت وانما يدعو كل انسان على حسب ما يعين له ويبدو من حاجته وأوكداً الاشياء عنده وان من أوكداً الاشياء الدعاء الامر الآخرة وأن يتوفى المرء على الاسلام وما بدأ به أولاً من قوله اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تخلف الميعاد اعلان

وحدثني عن مالك عن نافع انه سمع عبد الله بن عمر وهو على الصفا يدعو يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تخلف الميعاد وانى أسئلك كما هديتني للاسلام أن لا تنزعني حتى تتوفاني وأنا مسلم

بإيمانه وتيقنه ان ذلك الموعود من عند الله وأنه تعالى لا يتخلف الميعاد واخبره عن امثال امره في الدعاء وانتظاره ما وعده تعالى من الاجابة

﴿ جامع السعي ﴾

﴿ جامع السعي ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك
 عن هشام بن عروة عن
 أبيه أنه قال قلت لعائشة أم
 المؤمنين وأنا يومئذ
 حديث السن أرأيت قول
 الله تبارك وتعالى ان الصفا
 والمروة من شعائر الله فحج
 البيت أو اعتمر فلا
 جناح عليه أن يطوف بهما
 فأعلى الرجل شيء أن لا
 يطوف بهما قالت عائشة
 كلوا كان كما تقول لكانت
 فلا جناح عليه أن لا يطوف
 بهما إنما أنزلت هذه الآية
 في الأنصار كانوا يهلون
 لمناة وكانت مناة حذوق فديد
 وكانوا يتخرجون أن يطوفوا
 بين الصفا والمروة فمما جاء
 الاسلام سألو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك فأذن الله تبارك
 وتعالى ان الصفا والمروة
 من شعائر الله فحج
 البيت أو اعتمر فلا جناح
 عليه أن يطوف بهما

مر * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن أرأيت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فأعلى الرجل شيء أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلوا كان كما تقول لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة حذوق فديد وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فمما جاء الاسلام سألو رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأذن الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما * ش قول عروة أنه قال لعائشة وهو حديث السن يريد أنه لم يكن بعد فقه ولا علم من شأن النبي صلى الله عليه وسلم ما يتأول به نص القرآن والحديث في هذه المسئلة فقال لعائشة أرأيت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فأعلى الرجل شيء أن لا يطوف بهما فتأول الآية على أنها تقتضي أن لا شيء على من لم يسع بين الصفا والمروة في حج ولا عمرة وذلك ان موضوع هذا اللفظ أن لا حرج على من فعل فعلا ما وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ في الأفعال المباحة دون الواجبة ولكن كان لهذا سبب وذلك انما خاطب به من كان يرى الحرج في السعي بين الصفا والمروة ومن كان لا يستجيز ذلك في حج ولا عمرة فلذلك خاطب به على هذا الوجه ولو أن انسانا اعتقد أن قضاء الفوائت محظور بعد العصر فسأل عن ذلك لجاز أن يقال له لا اثم عليك في قضائها بعد العصر ولم يمنع ذلك وجوب قضائها في ذلك الوقت ووجه ذلك ان قوله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما يقتضي نفى الحرج عن التطوف بهما وكون ذلك واجبا أو غير واجب يثبت بدليل غير هذا وقد دل على ذلك قوله انهما من شعائر الله (فصل) وقول عائشة رضي الله عنهما كلوا كان الامر كما تقول لقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما استفتحت كلامها بكلا على معنى التحقيق والتأكيذ وأخبرته انه لو كان الامر على ما قال لقال تعالى فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما فنفى الحرج عن تارك الطواف بهما وهو تعالى لم يقل ذلك وإنما قال فلا جناح عليه أن يطوف بهما فنفى الحرج عن المطوف بهما وذلك لا يمنع أن يلحق من ترك الطواف بهما ويوجب السعي قالت عائشة واليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وقالوا انه ركن من أركان الحج لا ينوب عنه دم وروى عن ابن مسعود وغيره انه غير واجب وقال أبو حنيفة هو واجب ولكن الدم ينوب عنه والدليل على ما نقوله ما روى عن ابن عباس لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يحلوا ثم يحلقوا أو يقصروا وأمره على الوجوب ودليلنا من جهة القياس انه سعى ذو عدد سبع فوجب أن يكون ركنا من أركان الحج كالطواف

(فصل) وقوله إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذوق فديد وكانوا يتخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة يريد ان هذه الآية إنما نزلت فحين كان يتخرج عن السعي بين الصفا والمروة فقصدها إلى نفى ما اعتقده خاصة ولم يكن جواب السؤال من سأل عن السعي أمشروع

أو غير مشروع وقد قال أبو بكر بن عبد الرحمن أنه سمع رجلاً من أهل العلم يقولون لما أنزل الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر السعي بين الصفا والمروة قيل للنبي صلى الله عليه وسلم إنما كنا نطوف في الجاهلية بين الصفا والمروة فهل علينا من حرج أن لا نطوف بهما فأُنزل الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله الآية كلها قال أبو بكر فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كليهما فبين طائف وفيم لم يطف وعلى الوجهين جميعاً فأنزلت فبين خاف أن يخرج إذا طاف بينهما

(فصل) وقوله أنزل الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما بين ذلك ما أنزل للسائلين من حكم سؤالهم وقوله أن الصفا والمروة من شعائر الله بيان أنه لا يرد بقوله فلا جناح عليه أن يطوف بهما إلا باحتوائهما أو انكاره على من يظن أن في ذلك إثم أو حرج أو غيره لا أن يستل سائل عن صيام رمضان هل فيه إثم فيقال هو فرض فلا يأتى أحد به وقوله تعالى في حكم من سأل أن يأتى بالسعي بين الصفا والمروة وأن الصفا والمروة من شعائر الله إخبار عن حكمهما أنهما مما أمرنا به من شعائر الله فمن تعظم شعائر الله فأنها من تقوى القلوب ثم قال بعد ذلك فلا جناح عليه أن يطوف بهما يريد والله أعلم أنها من الشعائر التي شرع السعي بينهما ومن كان هذا حكمه فلا جناح فيه بل فيه الأجر من حرج هشام بن عروة عن هشام بن عروة أن سودة بنت عبد الله بن عمر كانت عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج أو عمرة ماشية وكانت امرأة ثقيلة فجاءت حين انصرف الناس من العشاء فلم تقض طوافها حتى نودي بالأولى من الصبح فقضت طوافها فبينما هو بينه وكان عروة إذا رآهم يطوفون على الدواب ينههم أشد النهي فيعتلون له بالمرض حياء منه فيقول لنا فيما بيننا وبينه لقد خاب هؤلاء وخسروا ثم شق قوله كانت سودة عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة وكانت امرأة ثقيلة لا تكمل طوافها لنقلها الأفياب من العشاء وبين الأذان للصبح لثقل جسمها إلا أنها مع ذلك كانت تطوف بينهما ماشية ولا تترخص بالكوب وقد روى عن ابن أبي مليكة أنه قال لعائشة أي أماء ما منعهن من العمرة عام الأول فقد انتظرنك فقالت الصفا والمروة لا أستطيع أن أمشي بينهما أو أركب بينهما وروى عن مجاهد لا يركب بينهما إلا من ضرورة وبه قال مالك فإن كانت ضرورة فقد قال ابن نافع لا بأس أن يسعى الرجل راكباً من مرض أو نحو ذلك وقال عطاء يركب بينهما من شاء والدليل على ما نقله ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه سعى ماشياً وأفعاله على الوجوب ودليلنا من جهة القياس أنه سعى ذو عدد سبع فكان حكمه المشي مع القوة أصل ذلك الطواف (فرع) فإن سعى راكباً من غير عذر فقد قال ابن القاسم يعيد ما لم يفت فإن تطاول ذلك فعليه دم ووجه ذلك أن يأتي بالعبادة على الوجه المشروع وفيها من السعي ما لم يفت ذلك فإذا فات بانفصاله من الطواف لم يسبق الإجماع بالدم

(فصل) وقوله فلم تقض طوافها حتى نودي بالأولى من الصبح وقد روى معمر أنها كانت تسرع في أثناء سعيها ومعنى ذلك أن الجلوس في أثناء السعي لعذر ليس بممنوع ما لم يخرج إلى أحد القطع وذلك أن فيه معونة على العبادة وتسبباً إلى إتمامها (مسئلة) وأما الجلوس لغير علة فمنوع في الجملة لأنه قطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الاتصال فإن فعل فقد قال أشهب إن كان شيئاً خفياً فلا تشر عليه وإن طال الجلوس حتى يكون تاركاً للسعي الذي كان فيه فإنه يستأنف ولا يئس ووجه ذلك أنها عبادة حكمها الاتصال فإذا شغل فيها بعمل يسير ليس منها لم

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة أن سودة بنت عبد الله بن عمر كانت عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج أو عمرة ماشية وكانت امرأة ثقيلة فجاءت حين انصرف الناس من العشاء فلم تقض طوافها حتى نودي بالأولى من الصبح فقضت طوافها فيما بينا وبينه وكان عروة إذا رآهم يطوفون على الدواب ينههم أشد النهي فيعتلون له بالمرض حياء منه فيقول لنا فيما بيننا وبينه لقد خاب هؤلاء وخسروا

يقطعها كالميل اليسير في الصلاة وإذا كان في حكم التارك لها لطول جلوسه فقد عدم ما يثبت عليه من الاتصال فوجب استئنافها (فرع) فإن لم يستأنف وأتم سعيه على ما تقدم منه فقال أشهب لا شيء عليه ووجه ذلك أن اتصاله ليس بشرط في صحته وإنما هو من صفاته وأحكامه وفضائله (فصل) وقول عمرو لقد خاب هؤلاء وخسر وأربد أنهم تركوا المشروع المأمور به وفعّلوا المكره مع نعيمهم وتكلفتهم قطع المسافة الطويلة والمشقة البعيدة وتمون النفقة الكثيرة فقد خابوا من أجر من أتى بالعبادة على الوجه المأمور به وخسر ما غنم من أتى بها على وجهها ص **س** قال مالك من نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة فإنه يرجع فيسعى وإن كان قد أصاب النساء فلم يرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى **س** وهذا كما قال إن من نسي السعي بين الصفا والمروة فإنه يرجع إليه من حيث ما ذكره لاننا قد بينا أن السعي بينهما من أركان نسك الحج أو العمرة فالمكلف ما لم يأت بذلك باق على إحرامه لا يخرج عنه بعماله كما لو ترك طوافه بالبيت فإنه يرجع إليه من حيث ذكرناه لم يكمل بعد نسكه حين ترك ركنا من أركانه وهذا مبني على مسئلتين أحدهما أن السعي ركن من أركان الحج وقد بيناه والثانية أن النسك لا يخرج منه بالتعلل دون التمام وقد تقدم ذكره فإذا كان السعي بين الصفا والمروة من أركان الحج والعمرة لم يتم إلا به وإذا لم يتم إلا به فلا يصح الخروج منهما قبل الاتيان به فيرجع من حيث ذكره باقيا على إحرامه فإن كان لم يدخل على إحرامه فسادا يرجع فأتم نسكه وإن كان قد أدخل على فسادا يرجع فأتم عمرته التي أفسد ثم قضاهما وأدى

قال مالك من نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة أنه يرجع فيسعى وإن كان قد أصاب النساء فيرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى **س** وسئل مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه يحذره فقال لا أحب له ذلك

(فصل) وقوله فلم يذكر حتى يستبعد من مكة أنه يرجع فيسعى معناه أنه يسعى بعد أن يقدم من الطواف ما يلزم أن يتصل به السعي وقد روي ذلك ابن عبد الحكم عن مالك ولا نعلم فيه خلافا في المذهب ووجه ذلك أن من سنة السعي اتصاله بالطواف لانه ركن من أركان الحج لأنعلق له بالبيت فوجب أن يتعقب ماله تعلق بالبيت كالوقوف بعرفة فإذا كان من سنته اتصاله بالطواف لزم إعادة الطواف ليتعقبه السعي (مسألة) ومن أخر سعيه حتى انتقض وضوؤه ابتداء الطواف إن كان بمكة فإن كان قد تبعها عنها أهدى ووجه ذلك أن تعقبه للطواف واتصاله به من سنته وواجبات

أحكامه فيلزمه الاتيان به على ذلك ما لم تلحقه المشقة بالبعد عن مكة فيكون عليه أن يجبر ذلك بالعدم (فصل) وقوله في الذي ذكر السعي بعد أن أصاب النساء يرجع فيتم ما بقي عليه من عمرته ثم عليه عمرة أخرى والهدى يعني أنه قد أفسد عمرته إذا أصاب النساء قبل أن يمهأ على ما بقي عليه من الفساد ثم يقضيها ويهدى قال ابن القاسم عليه هدى آخر لا فساد له العمرة والتمفرقة التي تقدم ذكرها قال محمد ذلك استعسان بمنزلة من وجب عليه شيء إلى بيت الله تعالى وعليه حلان ما لا يطيق حمله فيجب عليه لذلك هدى ثم يعجز فركب فلا يكون عليه إلا من يناله هدى واحد وقد قال أشهب نرى عليه هديين أحدهما للتمفرقة والثاني للفساد وليس هدى التفرقة عنده بواجب **ص** **س** سئل مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه يحذره فقال لا أحب له ذلك **س** وهذا كما قال وذلك أن من حكم هذه العبادة اتصالها ويلزم الإقبال عليها والاشتغال بها عن غيرها من الحديث والوقوف فإذا اشتغل عنها بالحديث وأخذ فيها هو من جنس القطع لها من الوقوف فلم يأت بها على المشروع من أحكامها المستحب من هيئاتها وقد قال ابن حبيب والوقوف بالحديث في السعي أشد منه بغير وقوف (مسألة) ومن باع واشترى أو صلى على جنازة وهو يسمى فإن كان ذلك

خفيفاً ثم سعيه وان كان ذلك كثيراً ابتداءً فأما البيع والشراء فإنه من جنس الوقوف للحديث وأما صلاة الجنازة فإنها لا يلزم الخروج لها وغيره يقوم بفرضها فاذا خرج للصلاة عليه فأتاها ومختار لقطع سعيه بغيره (مسئلة) ولا يخرج عن سعيه من أقمت عليه صلاة الفريضة بخلاف الطائف لأن الطواف في المسجد والتمادي على طوافه بمنزلة المخالف على الإمام بغير الصلاة التي أقامها وأما السعي فهو خارج المسجد فليس فيه مخالفة على الإمام (مسئلة) ومن أصابه حقن وهو يسعى أو أحدث فإن الحاقن يخرج فيبول ويتوضأ وكذا المحدث وبينان على سعيهما لأن الخروج كان لضرورة والاشتغال بالوضوء كان لانتماء فضيلة السعي المشروعة من الطهارة كالراعى ص قال مالك ومن نسي من طوافه شيئاً أو شك فيه فلم يذكره الا وهو يسعى بين الصفا والمروة فإنه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن ويركع ركعتي الطواف ثم يتدعى سعيه بين الصفا والمروة ثم ش وهذا كما قال ان من نسي من طوافه شيئاً ولو شوطاً واحداً فذكر في أثناء سعيه فإنه يرجع فيتم طوافه ثم يركع ويسعى وان ذكر ذلك بعد أن أكمل سعيه فإنه يرجع فان كان قريباً من تمام سعيه فقد قال مالك في الموازية يتم طوافه ثم يعيد الركعتين ثم يسعى لأنه لا ينبغي لاحد أن يسعى الا بعد تمام طوافه وقال ابن الموازي ان كان قد تباطل أو انتقض وضوؤه استأنف الطواف كله ووجه ذلك أن السعي يتعقب الطواف ولا يجوز أن يتقدم عليه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالطواف قبل السعي وأفعاله صلى الله عليه وسلم على الوجوب ولأنه خلاف بين الأمة أن ذلك من سنته (مسئلة) وإذا قلنا انه يرجع لتمام طوافه فان كان بقي عليه شوط أو أكثر من ذلك بني عليه وان كان بقي عليه بعض شوط فهل يتم ذلك الشوط أو يبتدئ الذي يقتضيه قول أصحابنا انه يبتدئ الشوط من أوله (مسئلة) ومن شك في شوط من طوافه وهو يسعى فإنه يرجع فيتم طوافه على ما استيقن ثم يعيد الركعتين والسعي ووجه ذلك أنه يلزمه أن يأتي بالطواف على يقين ليحقق براءة ذمته فعليه أن يتم الطواف على اليقين ثم يأتي بعده بما هو بعده في الرتبة وأما ان شك حين خرج من منى فإنه يعود اليه اذ يرجع من منى ويسعى بعده رواه الشيخ أبو بكر قال ولو لم يعد حتى يرجع الى بلده رجع اليه لأن السعي لا يكون الا بعد طواف متيقن ويحتمل وجهاً آخر وهو ان شك بعد تمام عبادته غير مؤثر وهو على ما أتمها عليه من يقين التمام وقد تنقسم ذكر ذلك في الصلاة والله أعلم (مسئلة) ومن شك في طوافه فأخبره من يطوف معه أنه قد أتم طوافه قال مالك أرجو أن يكون في ذلك بعض السعة قال الشيخ أبو بكر هذا استعسان من مالك والقياس أن يبنى على يقينه ولا يلتفت الى قول غيره كما يفعل ذلك في الصلاة وما قاله الشيخ أبو بكر في منظر ولقول مالك وجه صحيح من النظر وذلك أن المكف لا يرجع في الصلاة الى قول من ليس معه في العبادة لأنها عبادة شرعت لها الجماعة وأما العبادة التي لم تشرع فيها الجماعة فإنه يعتبر فيها بقول من ليس معه في العبادة كالطهارة والصوم (مسئلة) وأول الشوط في الطواف من الحجر الاسود وذلك أن الطائف يبتدئ فيسلم ثم يأخذ في الطواف وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وآخره أن ينتهي الى الحجر الاسود لأن استيعاب البيت بالطواف لازم ولا يكون ذلك الا بما قلناه فان بدأ من الركن النجاشي في المدونة من رواية داود ابن سعيد عن مالك بلغني ما بدأ به قبل الركن الاسود وروى عيسى عن ابن القاسم اذا فرغ تمادي الى الركن الاسود وقد تم طوافه (فرع) فان أتم طوافه على ذلك وركع فقد قل ابن كنانة ان ذكر ذلك قرياً لم يتباعد أو ينتقض وضوؤه أعاد طوافه فان تباعد وانتقض وضوؤه لم يكن عليه

* قال مالك ومن نسي من طوافه شيئاً أو شك فيه فلم يذكره الا وهو يسعى بين الصفا والمروة فإنه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن ويركع ركعتي الطواف ثم يتدعى سعيه بين الصفا والمروة

اعادة ويهدي ويجزى ان شاء الله تعالى وروى عن ابن القاسم ان لم يذكر ذلك حتى انتقض وضوءه
ابتدا الطواف والسعي فان احرم من مكة وتباعد فليل ومعنى ذلك ان استفتح الطواف في الحجر
الاسود ليس بشرط في صحته وانما هو من سننه الواجبة ولذلك يجب بالدم ص **عن مالك عن**
جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نزل من الصفا
مشى حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه **ش** قوله انه كان صلى الله
عليه وسلم اذا نزل من الصفا مشى حتى اذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه هذا
المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه الفقهاء وروى عن عبد الله بن عمر التخيير في ذلك وقال
ان مشيتها فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عني وان سعت فقد رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسعى وروى عنه انه قال طفت مع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصفا والمروة فكان في
الناس فلم أره فسمعوا فلا أراهم سمعوا الابسية ويحتمل أن يكون ذلك في مواطن والله أعلم (مسئلة)
والسعي بين العلمين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور وقد أعلمت الخلف ذينك الموضعين حتى
صارا جاعا وصفة السعي أن يكون سعيا بين سعين وهو الخبز رواه محمد عن أشهب عن مالك
(فرع) فان ترك السعي بطن المسيل فقد اختلف فيه قول مالك قال في المبسوط قد كان مرة يقول
عليه السلام ثم يرجع فقال لا شيء عليه وانما ذلك على الرجال دون النساء ص **عن مالك في رجل**
جهل فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت قال يرجع فليطوف بالبيت ثم يسع بين
الصفا والمروة وان جهل ذلك حتى يخرج من مكة ويستبعد فانه يرجع الى مكة فيطوف بالبيت ويسعى
بين الصفا والمروة وان كان أصاب النساء رجعا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقى
عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى **ش** وهذا كما قال ان من جهل فبدأ بالسعي بين
الصفا والمروة فهو كمن لم يسع لان تقدم الطواف شرط في صحة السعي كما ركوع الذي تقدمه شرط في
صحة السجود ومن قدم السعي على الطواف لم يجزه وعليه أن يأتي بسعي آخر يصله بطوافه قاله أبو
المرج في ماويه

(فصل) وقوله يرجع فليطوف بالبيت على وجهين أحدهما أن يكون ذلك قبل أن يطوف
بهدى وقوله يرجع يرجع من مكانه الى البيت فليطوف به ثم يسع ويحتمل أن يكون ذلك بعد
طوافه وبعد ان طال الامر فيه بحيث لا يمكن أن يتمل سعيه به فعليه استئناف الطواف ليتصل به
السعي وقد ذكر الشيخ أبو محمد نحو هذا في شرحه وأما ان ذكر ذلك باثر طوافه فانه يجزى بذلك
الطواف ويعيد السعي فقط والله أعلم

(فصل) وقوله وان كان أصاب النساء رجعا فطاف بالبيت وسعى الى آخر الفصل يريد انه قد أفسد
عمرة لا صابته النساء قبل أن يطوف ويسعى لها لان ما تقدم من سعيه وطوافه غير مجزى فكان كمن
وطئ في عمرته قبل الطواف والسعي فعليه أن يرجع الى مكة من حيث كان ويكون رجوعه على
احرامه فيطوف ويسعى لعمرة التي أفسد ثم يحلق ثم يستأنف الاحرام لعمرة ثانية قضاء للاولى التي
أفسد فيعتمر ويهدي هديا لافساد عمرته الاولى وليس ههنا تفريق لطواف ولا سعي فيكون عليه
هدى آخر على قول أشهب

عن جعفر بن محمد
عن أبيه عن جابر بن عبد
الله ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا نزل
من الصفا مشى حتى
اذا انصبت قدماه في بطن
الوادي سعى حتى يخرج
منه قال مالك في رجل جهل
فبدأ بالسعي بين الصفا
والمروة قبل أن يطوف
بالبيت قال يرجع فليطوف
بالبيت ثم يسع بين الصفا
والمروة وان جهل ذلك
حتى يخرج من مكة
ويستبعد فانه يرجع الى
مكة فيطوف بالبيت ويسعى
بين الصفا والمروة وان كان
أصاب النساء رجعا فطاف
بالبيت وسعى بين الصفا
والمروة حتى يتم ما بقى
من تلك العمرة ثم عليه
عمرة أخرى والهدى

﴿ صيام يوم عرفة ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عمير مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث أن ناسا تماروا عندها يوم عرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشرب ﴿ ش تماريهم في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة هو اختلافهم في ذلك وكل واحد منهم لما ظن أمر اقترع به وذلك أن صيام يوم عرفة من غيب فيه لغير الحاج ممنوع ما يحتاج أن يضعفه عما يحتاج إليه من الدعاء المخصوص بعبادته وأما الصوم فليس يختص بعبادته فوجب أن يمتنع من كل ما يضعفه عن عبادته وتقال ابن وهب فطرو يوم عرفة للحاج أحب إلينا لأنه أقوى له قال أشهب ولا شك أنه يرجى في صيامه لغير الحاج ما لا يرجى في صيام غيره وفطره للحاج أحب إلينا لأنه يضعف عن الدعاء وقد أفطر النبي صلى الله عليه وسلم في الحج

(فصل) وقوله فأرسلت إليه بقدح لبن تريد أن تختبر بذلك صومه وتعلم الصريح من قول المختلفين في صومه وهذا وجه صحيح في معرفة أحد القسمين وهو أن يشرب به فيعلم بذلك فطره له ما بصحته وأنه ليس هناك ما يمنع من الصوم الاختيار الفطر وأما لو امتنع من شربه فليس في ذلك دليل على صومه لجواز أن يمتنع من ذلك لشبه وري وغير ذلك غير أنه كان يقضى التبعين ولعله أن يكون في رده ما يدل على صومه أو يتسبب به إلى سؤاله

(فصل) وقوله وهو راكب على بعيره بعرفة فشرب أما وثوب بعرفة فلا يظهر منه أنه كان في وقت صوم لأنه لا يقف بعرفة بعد غروب الشمس الا يثايدفع وأيضا فإنها أرادت أم الفضل أن تعلم بذلك أم فطر هو أم صائم ولا يصح ذلك الا في وقت صوم يقتضي أنه الأفضل لوجهين أحدهما أن الحج يتعلق بالمال والافتاق فيه أفضل من الامساك وفي الحج على الرحلة عون على مواصلة الدعاء فإن الواقف على قدميه يضعف عن مواصلة ذلك من زوال الشمس الى غروبها ولهذا المعنى استحب الفطر في ذلك اليوم على ما ندناه وشرب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الموقف ليبين للناس فطره ولعله قد علم بتأري أصحابه في ذلك الوقت فأراد تبين الشرع وإيضاح الحق ورفع اللبس صلى الله عليه وسلم ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة قال القاسم ولقد رأيتها عشيبة عرفة يدفع الامام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض ثم تدعو بشراب فتشرب ﴿ ش قوله ان عائشة كانت تصوم يوم عرفة يقتضي صيامها اياه على كل حال في حج أو عمرة غير أن الأظهر من جهة المقصد أنه أخبر عن صيامها اياه في الحج لاسباب قديين ذلك بما بعده من الكلام ولعل عائشة رضي الله عنها قد حلت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك على الجواز والتسهيل على الناس وان الفضيلة في صيامه في الحج لمن أطاق ذلك ولم يمنعه من ادامة الدعاء والدكر فأخذت في ذلك بما رأته الأفضل مع ما علمت من قوتها معه على ادامة الدعاء والذكر

(فصل) وقوله ولقد رأيتها عشيبة عرفة يدفع الامام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس بين بذلك أن صومها يوم عرفة كان في الحج وأراد بقوله عشيبة عرفة بعد غروب الشمس لأنه وقت دفع الامام ووقت الفطر ووقوفها هناك ليضلوها الموضع لكشف وجهها للفطر وتمكنها مما يدمنه دون أن

﴿ صيام يوم عرفة ﴾

• حدثني يحيى عن مالك عن أبي النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن عمير مولى عبد الله بن عباس عن أم الفضل بنت الحارث أن ناسا تماروا عندها يوم عرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت إليه بقدح لبن وهو واقف على بعيره فشرب • وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة قال القاسم ولقد رأيتها عشيبة عرفة يدفع الامام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض ثم تدعو بشراب فتشرب

يلزمها حجاب ولاستر وأراد بقوله حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الارض أى تخلوا الارض من سواد الناس

(فصل) وقوله ثم تدعو بشراب فتفطر انما يدل على أن أكلها ذلك الوقت كان لصوم فكونه فطرا وبعرفة ذلك يكون من طريقين أحدهما أن يكون علم بصومها فذلك مسمى ما تناوله من الطعام ذلك الوقت فطرا والطريق الثانى ان ذلك ليس بوقت أكل لغير الصائم لأن من لا يصوم نغاشته في ذلك الوقت بالدعاء وبالنفر والدفع من عرفه والاهتبال بذلك والتأهب له ولا يشتغل في ذلك الوقت بتناول طعام الاصائم بقصد البر بتعجيل فطره أو يسترجع به فوته ليستعين على ما بين يديه من العمل

﴿ ماه في صيام أيام منى ﴾

﴿ ما جاء في صيام أيام منى ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك
 عن أبي النضر مولى عمر
 ابن عبيد الله عن سليمان
 ابن يسار أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى
 عن صيام أيام منى * وحدثني
 عن مالك عن ابن شهاب
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعث عبد الله بن
 حذافة أيام منى يطوف
 بقول انما هى أيام أكل
 وشرب وذكر الله تعالى

ص * مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام أيام منى * نهى صلى الله عليه وسلم عن صيام أيام منى يقتضى من جهة اللفظ النهى العام عن صيامها على كل حال غير أن العلماء قد اختلفوا في ذلك وتأولوا نهى صلى الله عليه وسلم على ما نذكره بعد هذا فذهب مالك إلى أنه لا يجوز أن يصومها المتطوع ومن صام يوما من أيام منى متطوعا فليفطر متى ما ذكر من نهاره قاله أشهب ووجه ذلك أنه ما مور بفطره متى ما ذكر من نهاره أن يفطر ويرجع إلى ما أمر به (مسئلة) وأما صيامها على وجه النذر فإنه لا خلاف في المذهب أنه لا يجوز صوم اليومين الأولين عن نذر معين ولا غير معين واختلاف قول مالك وأصحابه في صيامها من صوم واجب متتابع في كفارة وأما اليوم الرابع فإنه يصومه عن نذره وذلك يقتضى تعيينه بالنذر والتفقه مالك وأصحابه على أنه يجزئ أن يصام في صوم الكفارة المتتابع (مسئلة) فأما صيام الممتع أيام منى فهو المشهور من مذهب مالك وقال أبو حنيفة إذا لم يصم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر فقد ترتب عليه الهنسى ولا يجزئ له الصوم وهو أحد قولى الشافعى فعلى هذا لا يصوم الممتع أيام منى والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وليس هنا أيام يمكن أن يشار إليها غير هذه الأيام ولشواكرها غير هانم الأيام في هذا الصوم لوجب جد الآية على عمومها إلا ما خصه الدليل فعلى هذا جل مالك الحديث وانما وصف هذه الأيام بأنها أيام منى لأنها تختص بالمقام عني على وجه القربة (فرع) وهل يطالب صيامها الغير المتمتع روى ابن نافع عن مالك أحب إلى أن لا تصام أيام منى في الفدية وما سمعت ذلك الا في المتمتع ووجه ذلك قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وعلى هذا أقول من قال ان ذلك من ألفاظ الحصر ظاهر والله أعلم

ص * مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يطوف بقول انما هى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى * وش قوله أنه بعث عبد الله بن حذافة أيام منى يطوف بقول انما هى أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى على قصده إلى الاخبار بذلك واعتباله بتعليم الناس ذلك من حكم هذه الأيام ويحتمل أن يكون ذلك لثلاثين ظان أن الصوم مشروع فيها مستحب تخصيصها به لكونها من أيام العبادات كما شرع ذلك في سائر الأيام المرغب فيها كصوم يوم عاشوراء ويوم التروية ويوم عرفة وعشر ذى الحجة ويحتمل أن يكون ذلك ليخبر أن صومها منى عنه وانها

من أجله أيام العيد التي شرع الفطر فيها وان لم يبلغ النحر من الصوم فيها منع في أيام العيد لان يوم
العيد ليس بمحل الصوم بوجه ص **ع** مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحي **ع** ش نهيه صلى
الله عليه وسلم عن صيام يوم الفطر ويوم الأضحي نهى تعريماً وقد ورد نهيه عن ذلك من طرق جمة
صحيحة ومعنى ذلك أنها أيام عيد وأيام العيد مخصوصة بالفطر ممنوعة من الصوم ص **ع** مالك عن
يزيد بن عبد الله بن الهادي عن أبي مرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب عن عبد الله بن عمرو بن
العاص أنه أخبره أنه دخل على أبيه عمرو بن العاص فوجده يأكل قال فدعاني قال فقلت له اني صائم
فقال هذه الأيام التي نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وأمرنا بفطرها هن قال مالك
وهي أيام التشريق **ع** ش قوله أنه دخل على أبيه عمرو فوجده يأكل فدعاه يريد أنه دعاه على
معنى استعمال حسن الأدب مع الولد وبذل الطعام والسخاوة والمشاركة فيه وهو مما كانت العرب
تتمدح به وتفتخر بالإنفاق فيه وقد ورد بذلك الشرع قال تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم
خصاصة روى أنها زلت في رجل من الأنصار أن رضيفه بطعامه وروى عبد الله بن عمر أن رجلاً
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الإسلام أفضل فقال أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت
ومن لم تعرف

(فصل) وقوله اني صائم على اظهار عذره المانع له من طاعة أبيمو بمادعاه اليه لان اجابته بمادعاه اليه ليست بمعية بل هي مشروعة وأمور بها وطن عبدالله ان أباه لم يدعه الى طعامه الا أنه لم يعلم نومه فوجد عنده معنى آخر وهو ان الأيام التي كان فيها هي التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وأمر بفطرها وان ما ابتداء عبدالله فيها من الصوم ممنوع يلزمه قطعه قال مالك وهي أيام التشريق يريد ان تلك الأيام التي أخبر عنها هي أيام التشريق وان لم يكن في الحديث ذكرها ولا تعيينا غير أن ليس في الأيام أيام يمكن أن يشار اليها بالنوع من الصوم فيها غيرها لان يوم الفطر انما هو يوم وكذلك يوم النحر لانفراد كل واحد منهما عما يضاف اليه من جنسه وأيام التشريق كلها متصلة والله أعلم فيحتمل أن يكون ما لشرحه الله اعتقدا أنها أيام التشريق لما ذكرناه ويحتمل أن يكون اعتقدا ذلك خبر بلغه وبالله تعالى التوفيق

ص **﴿** مالك عن نافع عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى رجلاً كان لأبي جهل بن هشام في حج أو عمرة **﴿** ثم قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى رجلاً نص في أن الهدى قديكون في ذكور الأبل وهو مذاهب مالك رحمه الله وبه قال جماعة من الصحابة وقال الشافعي لا يهدى إلا الإناث والدليل على ما ذهب إليه مالك هذا الحديث وهو نص في موضع الخلاف ودليلاً من جهة القياس أن الهدى جهة من جهات القرب فلم تختص بأنات الحيوان دون ذكوره كالضحايا والزكاة والعق في الكفارات ص **﴿** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها فقال يا رسول الله إنها بدنة فقال اركبها فقال يا رسول الله إنها بدنة فقال اركبها ويك في الثانية أو الثالثة **﴿** ثم قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال اركبها ليس

فيه ذكر لخال الرجل يحتمل أن يكون ذلك الرجل قد اضطر إلى ركوبها وكان مع كثرة عذاب النبي صلى الله عليه وسلم وكثرة هديهم أنه صلى الله عليه وسلم قد رأى جماعة يسوقون مثل ذلك ولم يرو عنه أنه أمر أحدا بمثل ذلك ولو أمر جميعهم بمثل ذلك لكان ركوب البدن مشروعا كثيرا مشهورا وهذا مما لا خلاف في بطلانه ولو كان ذلك لجاز أن يعمل عليها الاحمال وتصرف في العمل والحمل عليها والسكران وغيره وذلك ممنوع باتفاق لأن البدن ما أخرج الله تعالى وذلك يقتضي الامتناع من الانتفاع بها لأنه نوع من الرجوع فيها وانما تركب البدن للحاجة إلى ذلك الركوب الخفيف روى ابن نافع عن مالك لا بأس أن يركب الرجل بدنته ركوبا غير فادح ولا يركبها بالجل ولا يعمل عليها زاده ولا شيء يتعبها به (فرع) فإن ركبها محتاجا إلى ركوبها فليس عليها أن ينزل إذا استراح قاله ابن القاسم ووجه ذلك أنه قد استباح ركوبها بما حدث من حاجته إلى ذلك فكان له ركوبها بعد دفع تلك الحاجة عن نفسه كالمضطر إلى كل الميتة لا يابأ كلها حتى يضطر إليها ويخاف على نفسه الهلاك بالامتناع منها ثم تقوم تلك الضرورة بالشبع منها فيستديم استباحة كلها حتى يجد ما يغنيه عنها

• وحدثني عن مالك عن عبد الله بن دينار أنه كان يرى عبد الله بن عمر يهدي في الحج بدنتين بدنتين وفي العمرة بدنة بدنة قال ورأيت في العمرة ينحر بدنة وهي قائمة في دار خالد بن أسيد وكان فيها منزله قال ولقد رأيته طعن في لبة بدنة حتى خرجت الخربة من تحت كتفها

(فصل) وقول الرجل إنها بدنة مخافة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما أباح له ركوبها لما اعتقد أنها غير بدنة وهذا يدل على أن لفظ البدن إنما ينطلق على ما قد وجب في هذا الوجه ولا يخلو أن يكون هديه لبدنة مقلدة مشمرة أو عارية من ذلك فإن كانت مقلدة مشمرة ففي ذلك دليل على أنها بدنة وقول الرجل إنها بدنة مع ذلك نهاية في التحرز والمبالغة فيه والاعلام بأنه إنما ترك ركوبها لتكونا بدنة وإن كان في ظاهر حالها ما يبين ذلك وإن كانت عارية من ذلك فلا يخلو أن يكون ذلك بعد إيجابها وقبله فإن كان بعد إيجابها فقد أغفل الأشعار والتقليد فلا علام بأنها بدنة ووجه واضح بين غير أن ركوبها مع ذلك على الحالة التي كان عليها جائزا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباح له ركوبها أو أمره به بعد علمه بأنها بدنة وإن كان لا يوجبها وإنما امتنع من ركوبها لأنه نوى إيجابها في المستقبل فوجه ركوبها بين ويحتمل أن يقال إن حكمها حكم الاضحية بعد تعيينها بالنية وقبل الإيجاب والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أركبوا بلك في الثانية أو الثالثة يحتمل أن يريد في الثانية من قوله أركبوا ابتداء فيقول له ذلك زجرا عن مراجعتهم أمر قد كان له في التعلق بما أمره به وحمله على هجومه في الاحوال سعة ويحتمل أن يريد الثانية من جوابه عن قوله إنها بدنة فيكون في ذلك زجرا له عن تكرير سؤاله عن أمر قد بينه ولم يقيد أمره بركوبها بحال الكلال دون حال الراحة ولا حاله فإذا أسقط المشى فأنزل فافتضى ذلك استدراك ركوبها وإن زال تعب مشيه بركوبها

عن مالك عن عبد الله بن دينار أنه كان يرى عبد الله بن عمر يهدي في الحج بدنتين بدنتين وفي العمرة بدنة بدنة قال ورأيت في العمرة ينحر بدنة وهي قائمة في دار خالد بن أسيد وكان فيها منزله قال ولقد رأيته طعن في لبة بدنة حتى خرجت الخربة من تحت كتفها • ثم قوله أنه كان يرى عبد الله

ابن عمر يهدي في الحج بدنتين بدنتين وفي العمرة بدنة بدنة على معنى تعظيم الحج والتقرب فيها أكثر مما كان يتقرب في العمرة ولأنه كان الحج أكثر عملا كان يحفه بزيادة في الخراج المال لما كان له تعلق بالعمل والمال ولفظ الحديث يقتضي تكرار ذلك منه لأن مثل هذا اللفظ لا يستعمل إلا فيما يتكرر فعله

(فصل) وقوله ورأيت في العمرة ينحر بدنة وهي قائمة يقتضي مسئلتين أحدهما ما ثمرة ذلك بنفسه

والثانية أن ينحر البدن قياما فأما المسئلة الأولى في مباشرة ذلك بنفسه فالاصل فيه ما روى أنس قال ونحر النبي صلى الله عليه وسلم بيده سبعين بدنة قياما (مسئلة) وأما المسئلة الثانية في نحرها قياما فهو مذهب مالك وجمهور الفقهاء غير الحسن البصري في قوله تنحر بركة والاصل في ذلك حديث أنس المتقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نحر سبعين بدنة قياما قال الشيخ أبو بكر إنما كان ذلك في الابل لانه يمكن لمن ينحره لانه يطعن في لبثها وأما البقر والغنم التي ستهب الذبح فان اضجاعها أمكن لتناول ذبحها فالسنة اضجاعها (فرع) وروى محمد عن مالك أن الشأن أن تنحر البدن قائمة قد صفت بها بالقيء وقال ذلك ابن حبيب في قول الله تعالى واذكروا اسم الله عليها صوافي وقد روى محمد عن مالك أيضا ليعلمها الامن خاف أن يضعف عنها

(فصل) وقوله في دار خالد بن أسيد وكان فيها منزله يريدانه كان ينصر هديبه في موضعه ولا يخرج هديبه الى غيره ولعله كان منصر النبي صلى الله عليه وسلم فانه روى انه كان ينصر فيه روى موسى بن عقبه عن نافع انه كان يبعث بهديه من جمع من آخر اليل حتى يدخل به منصر رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حجاج فيهم الحر والمملوك ويحتمل انه كان ينصر في موضعه وان لم يكن منصر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مني كلها منصر

(فصل) وقوله ولقد رأيته يطعن في لبنة بدنته حتى خرجت الحربة من تحت كتفها اخبار منه بما شاهد من فعله عن غير قصد ولا تعمد كان ذلك من سنة الضر على وجه وجوب أو نداء فان كانت المبالغة بالطعن في لبنة البدنة أو غيرهما من الابل ما موراهما بالتم بذلك الذكاة ولا يتقصّر بذلك تقصير الم تتم بذلك الذكاة كما مر السفرة على الحلق في الذبح فان المبالغة في ذلك مشروعة لتيقن تمام الذكاة وان لم يكن قطع الرأس مشروعا **ص** **ع** مالك عن يحيى بن سعيدان عن عمر بن عبد العزيز أهدى جلا في حج أو عمرة **ش** وهذا على نحو ما تقدم من أن البدن تكون من ذكور الابل وانثاهوان ذلك يجوز مع الاختيار دون الضرورة والعدم لان الاظهر من حال عمر بن عبد العزيز كونها من انثا الابل لان ذلك موجود مع أن أنماها انما كانت في الأغلب أقل من أنما الذكور وذلك يدل على قصده لذلك واختياره اياه لانه رآه أفضل أوليحي سنا لجواز **ص** **ع** مالك عن أبي جعفر لقارى أن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي أهدى بدنتين احدهما بختية **ش** هكذا رواه يحيى ورواه أشهب وابن نافع بحجية ومعنى ذلك أن أنواع الابل كلها تجزى في الهدايا البض والتجب والعرب وسائر أنواع الابل وكذلك سائر أنواع البقر من الجواميس والبقر وكذلك سائر أنواع الغنم من الثأن والماعز وانما تختلف في الأسنان والله أعلم **ص** **ع** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول اذا تجب الناقة فليحمل ولدها حتى ينصر معها فان لم يوجد له حمل حمل على محتى ينصر معها **ش** حمل ما تنجبه الناقة يكون ان كانت فيه قوة على المشى في قرب المسكن سنوقسمها ومراعاته بما راعها به وان عجز عن المشى وخيف عليه منه فليصم على ما كان عنده من الظهر فان لم يجد محملا حمله على أم قال ابن القاسم ومعنى ذلك انه قد لمزحه حمله فان لم يقدر على ذلك حمله على أمه كالأضطر هو الى ركوبها وان لم تقدر أمه على حمله فقد قال ابن القاسم يكلف هو حمله ومعنى ذلك عندى انه قد لمزحه حمله فان لم يحمله وهلك فعليه بدله (مسئلة) ولا تحلوا البدن أن تنج قبل إصباحها أو بعد ذلك فان تجب قبل ذلك إلا أنه قد نوى بها الهدى فقد قال مالك من رواية محمد بنما أحب الى أن ينصر ولدها بما ان كان قد نوى بها الهدى ومعنى ذلك أن الولد من جملة ما قد نوى بها

* وحدثني عن مالك عن
يحيى بن سعيد أن عمر بن
عبد العزيز أهدى جلافي
حج أو عمرة * وحدثني
عن مالك عن أبي جعفر
القاري أن عبد الله بن
عياش بن أبي ربيعة
الخزومي أهدى بدنتين
أحداهما بحنية * وحدثني
عن مالك عن نافع أن عبد
الله بن عمر كان يقول إذا
نهبت الناقة فاعمل ولدها
حتى يصرمها فإن لم
يوجد له صمحل جل على أمه
حتى يصرم معها

الهدى فيستحب أن لا يرجع فيه عن نيته كما يستحب له ذلك في أمه (مسئلة) فان تجب بعد الاجاب
وجب اهداؤه مع أمه ووجه ذلك انه من جملة ما قلزم اخراجه على وجه الهدى كسائر أعضاء البدنة
(فرع) فان عجز فلم يحمله فقد قال أشهب من رواية محمد عنه عليه أن ينفق عليه أبدأ حتى يوصله
لا قرب محل له دون البيت فان باعه أو ذبحه فعليه أن يبذله قال ابن القاسم ولا تجزئه بقرة اذا لم يجد
به نة ووجه ذلك انه هدى فدية فكان عليه بذله وان كان قد جنى عليه وليس مما يجوز في الهدايا الا أن
الاجاب انما تناول الأم وهذا من أبعاضها وانما صار مما لا يجوز في الهدى كسائر أعضائها الذي
لا يهدى مفردا ويهدى مع الجملة ص مالك عن هشام بن عروة أن أباه قال اذا اضطرت الى
بذلتك فاركبها ركوبا غير فادح واذا اضطرت الى لبنا فاشرب بعد ما يروى فصيلها فاذا انحرتها
فاشرب فصيلها معها ش قوله اذا اضطرت الى بذلتك فاركبها ركوبا غير فادح على ما تقدم من
أن المضطرا الى بذلته ركوبا غير أنه لا يفسحها ولا يضيئها

(فصل) وقوله اذا اضطرت الى لبنا فاشرب بعد ما يروى فصيلها اباحة للشرب الى لبنا بعد رى
فصيلها وليس له أن يضر به ويدخل عليه من شرب لبنه ما يضعفه بشرب ذلك ومعنى بعد رى
فصيلها عندي بعد أن يترك للفصيل ما لا يشك أن يكفيه لان الفصيل اذا روى الآن احتاج بعد ساعة
الى الشرب والمعاودة فلا يكون معنى بعد رى فصيلها أن يشرب باثر رى الفصيل وانما معناه أن
يترك له مقدار ريه وانما منع من الشرب من غير ضرورة لما ذكرناه في الركوب مخافة أن يدخل
على الفصيل أو على أمه ضرر الشرب فمنع من ذلك في الجملة وقال ابن القاسم لا يشرب لبنا بعد رى
فصيلها ولعله أراد أن لا تكون ضرورة فيعود الى أصله في الاباحة لانها منافع لا تنقص الخلقة
كأركوب وقد روى ابن عبد الحكم عن مالك اذا اضطر الى ذلك جاز له شربه وقال ابن وهب
لا يذبحها الا من ضرورة وهذا كله على ما تقدمناه

(فصل) وقوله واذا انحرتها فاشرب فصيلها معها يريد أن يحكمه حكمها لاسبابها اذا ولدته بعد ايجابها
كولد أم الولد لانه أن تكون أم ولد فان حكمها حكمه والله أعلم

العمل في الهدى حين يساق

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان اذا أهدى هديا من المدينة قلده وأشعره من ذى
الحليفة يقلده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه الى القبلة يقلده بنعلين ويشعره
من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به معهم اذا دفعوا فاذا قدم منى
غداة النحر نحره قبل أن يحلق أو يقصر وكان هو ينحره يديه بيده يصفهن قياما ويرجهن الى القبلة
ثم يأكل ويظم ش قوله اذا أهدى هديا من المدينة يقتضى أن الهدى قد يساق من بعيد الشقة
وطول المسافة اذا كان يؤمن عليه في مثل تلك المسافة والابل والبقر أضعف عن ذلك فلا تهدى
الا من المسافة التي يسلم فيها مثلها وقضى ابن المواز والعتيبي عن مالك أن يساق الغنم الا من عرفة وما
قرب من ذلك وهذا لانها تضعف عن قطع طويل المسافة

(فصل) وقوله قلده وأشعره بذى الحليفة يريد انه كان يستحب به في المدينة فاذا كان بذى الحليفة
موضع احرامه أوجب بالتقليد والاشعار وذلك أن السنة أن لا يكون إيجابه لمن يزبد الاحرام الا عند
احرامه وفي العتبية والموازية عن مالك انه كره للشامى والمصرى أن يقلده هديه بذى الحليفة ويؤخر

• وحديثي عن مالك عن
هشام بن عروة أن أباه قال
اذا اضطرت الى بذلتك
فاركبها ركوبا غير فادح
واذا اضطرت الى لبنا
فاشرب بعد ما يروى فصيلها
فاذا انحرتها فاشرب فصيلها
معا

العمل في الهدى حين

يساق

• حديثي يحيى عن مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر انه كان اذا أهدى هديا
من المدينة قلده وأشعره
من ذى الحليفة يقلده قبل
أن يشعره وذلك في مكان
واحد وهو متوجه الى
القبلة يقلده بنعلين
ويشعره من الشق الأيسر
ثم يساق معه حتى يوقف
به مع الناس بعرفة ثم يدفع
به معهم اذا دفعوا فاذا قدم
منى غداة النحر نحره قبل
أن يحلق أو يقصر وكان
هو ينحره يديه بيده
يصفهن قياما ويرجهن
الى القبلة ثم يأكل ويظم

أحرامه إلى الجحفة وفي المدينة من رواية داود بن سعيد عن مالك لا بأس بذلك وفعل ذلك في مكان واحد أحب إلى وقال مالك في الموازية يقلده هديه ثم يشعره ثم يجعله إن شاء ثم يركع ثم يحرم قال سنة اتصال ذلك كله لأن إيجاب الهدى من أحكام النسك فمن أراد الإحرام استحبه أن يكون إيجابه نسكه في الهدى عند التزام نسكه بالأحرام ولذلك روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج زمن الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالهدى وأشعره وأحرم بالعمرة (فصل) وقوله قلده وأشعره يقتضي مباشرة ذلك بنفسه وهو الأفضل من الاستئابة فيه لأن ذلك مباشرة لتقريب الهدى كذبح الأضحية وهذا في الرجل وأما المرأة فقد قال مالك في العتية لا ينبغي أن تقلد المرأة بدنتها ولا تشعر بالأنثى لا يقلد ولا يشعر إلا من يهرأ أن لا تجد من يلي ذلك لها كالدجج وإن لم تجد من يلي ذلك إلا جارتها فلتفعل وهذا القول يقتضي أن ذلك ليس لنفس الأئمة لأنه قد جوز لها أن تستنيب من هي في ذلك بمنزلة ما فيها من إبتدائها وإظهار ما يزينها من جسد لها

(فصل) وقوله يقلده قبل أن يشعره وذلك في موضع واحد يراد أن يبدأ بالتقليد ثم يليه الأشعار بغير فصل واختار ذلك ابن القاسم من رواية ابن المواز عنه لأن التقليد أخف وفيه بعض التبديل ولذلك بدأ به والتقليد والأشعار إيجاب واحد فلذلك لم يجز أن يفرق بينهما وقد قال ابن القاسم في المسونة وكل ذلك واسع يراد أن الترتيب المذكور ليس بواجب

(فصل) وقوله وهو موجه إلى القبلة يراد أن التقليد والأشعار من سنته أن يكون والهدى موجه إلى القبلة وكذلك قال مالك وكذا من سنة المباشرة لذلك أن يكون متوجها إلى القبلة لأن هذه كلها معان من النسك لها تعلق بالبيت فشرع فيها استقباله فيما يمكن فيه

(فصل) وقوله يقلده بنعلين عندها هو المستحب أن يقلده بنعلين في رقبته للحديث المتقدم حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وفلسه بنعلين وإن قلدها نعل واحد فقد قال مالك تجزئه النعل الواحد (مسئلة) قال ابن حبيب واجعل جبل القلائد مما شئت وفروى عن عائشة أنها قالت قلت فلانة هدى النبي صلى الله عليه وسلم من العهن وروى ابن المواز عن ابن القاسم لا يقلده بالأونار قال مالك وأحب إلى أن تسكون الأونار بما أنبت الأرض وبه قال ربيعة ولعله أراد أنها أحب إليه من الأونار التي هي من الفص أو الجلود وإن كان العهن أحب إليه ويحتمل أن نبات الأرض أحب إليه من ذلك كله وحمل حديث النبي صلى الله عليه وسلم على الجواز (مسئلة) قال مالك وأحب إلى أن يفتل فتلا والأصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها قتلت فلانة رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ومن جهة المعنى إن ذلك أتى لها على طول السفر والمدة مع تصرف الهدايا في الرعي وغيره (مسئلة) وتقلد الأبل كانت لها أسفة ولم تكن قلده مالك وكذلك البقر ووجه ذلك أن التقليد شعار الهدى فلا يجوز تركه إلا ضرورة وأما الغنم فقال مالك لا تقلد وقال ابن حبيب تقلد به قال الشافعي وجمع قول مالك أن الغنم تضعف عن التقليد ويشق عليها المشي إذا كانت مقلدة ووجه قول ابن حبيب ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدي غنما مقلدة

(فصل) وقوله ويشعره من الشق الأيسر الأشعار من سنة الهدى وبقال الشافعي ومنع منه أبو حنيفة والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك والجمهور ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قلده هديه

وأشعره بنى الخليفة وأحرم بالعمرة (مسئلة) وأما اشعاره من الشق الأيسر فهو من سنته والأصل في ذلك ما فاته من أن السنة أن تكون موجهة إلى القبلة وأن يكون مبائر ذلك متوجها إلى القبلة ولا يتأتى مع ذلك أن يليه من الشق الأيسر وقدرى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أشعر بدنته في صفحة سنامها الأيمن ولعله كان ذلك لصعوبتها وأولرى الجواز وقدرى عن نافع قال كان ابن عمر إذا كانت بدنه ذلولاً أشعرها من قبل شقها الأيسر وإن كانت صعباً فافرق بدنتين ثم قام بينهما فأشعر أحدهما من الأيمن والآخرى من الأيسر قال في العتبية لم يشعر بها ابن عمر في الشقين أنه ما سنة لكن ليند لها وأما السنة في الشق الأيسر في المعاب وغيرها وقال ابن المواز قوله يشعرها من الشقين أي الشق أمكنه (فرع) والاشعار طولاً في شق البعير وهو في عرض السنام بطول البعير وهذا هو الظاهر لأنه إنما يراد بذلك الإعلان بأمر الهدى وإذا كان الأشعار بالطول على ما ذكرناه كان مجرى الدم عريضاً فيقرب الأشعار وإذا كان بطول السنام مع عرض ظهر البعير كان مجرى الدم يسيراً فلا يقع به المعنى المقصود (مسئلة) وهذا إذا كان للبقر أو الأبل أسفة فإن لم يكن لها أسفة فأنها تغلد ولا تشعر رواه العتبي واختار ابن حبيب أن تشعر الأبل والبقر وإن لم يكن لها أسفة وجه قول مالك أن الأشعار تختص بالسنام بدليل أنه لا يفعل في غيره مع وجوده فإذا عدم فقد عدم محل الأشعار كالفهم ووجه قول ابن حبيب أن هذا هدى من الأبل والبقر فكان حكمه أن يشعر كالتى لها أسفة وأما الفهم فأنها لا تشعر بجله لأن الأشعار مضر بها لصغر أجسامها وضعفها عنه ففي اشعارها نعر يضها للهلاك

• وحدثنى عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان إذا طعن في سنام هديه
وهو يشعره قال بسم الله
والله أكبر

(فصل) وقوله ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة يريد أنه يستصحب هديه ويحضر معه وصوله إلى مكة وخروجه إلى منى وعرفة حتى يوقف به بعرفة حين وقوف الناس فأما الوقوف في غير ذلك من الأيام فغير مشروع ثم يدفع به معهم إذا دفعوا يريد بعد غروب الشمس (فصل) وقوله فإذا تقدمت غداة النحر تحره قبل أن يخلق أو يتصرف يريد بعد رمي جرة العتبة وقبل الحلاف أو التقصير فذلك محل النحر ولا يجوز نحر الهدى ليلاً وعلى هذا قول مالك وجأته أعباه إلا أشهب فقد روى عنه ابن حارث أنه يجوز نحر الهدى وأذبحه ليلاً والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام

(فصل) وقوله وكان ينحر هديه بيده يريد أنه كان يأنس ذلك بنفسه وهي السنة وقد تقدم ذكره وكان يصفهن قياماً ويوجههن إلى القبلة على ما تقدم من أن نحرهن قياماً معفوفة أي بهن هو الشأن والسنة ويوجههن إلى القبلة لما فاته من أنه نسك متعلق بالبيت يمكن التوجه فيه فكان ذلك من سنته

(فصل) وقوله ثم يأكل ويطعم يريد أنه كان يأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله ويطعم من شاء وسيأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى عند ذكر ما يؤكل منه من الهدايا ويميزه من غيره والله التوفيق ص • مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر • ش قوله أنه كان إذا طعن في سنام هديه يريد أن شرع في الأشعار لا بد أن يكون فيه بعض الطعن في سنام البعير يشق الجلد ثم يمر السكين على مثل ذلك فكان يقول إذا شرع في ذلك بسم الله والله أكبر على معنى التسمية على ابتداء النسك ويحتمل أن تكون التسمية للرجاء كما يسمى للذبح وهذا محار وأما أشهب عن مالك في العتبية أن من نوى اشعار هديه قال بسم

الله والله أكبر ص **مالك** عن نافع ابن عمر كان يقول الهدى ما قلده وأشعر ووقف به بعرفة **ش** قوله الهدى ما قلده وأشعر يريد أن من حكمه وسنته التقليد والأشعار وإن من حكم ما ينكر منه بمنى أن يوقف بعرفة والأصل في ذلك أن الهدى من شرطه أن يجمع فيه بين الحل والحرم ولا يجوز من اشتراه بالحرم أن ينحصر بالحرم دون أن يخرج به إلى الحل هذا مذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي إن اشتراه في الحرم ونحصره فيه أجزأه والدليل على ما نقوله أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في هديه بين الحل والحرم لأنه قلده وأشعره بدى الخليفة وساقه إلى البيت ودليلنا من جهة القياس أن هذا سلك من شرط صحته أن يجمع بين الحل والحرم كالمرة (مسئلة) إذا ثبت أنه يجمع فيه بين الحل والحرم فإنه يلزم من كان معه وساقه من الحل أن ينقض به معه ويقف به بعرفة مع الناس وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم مما ساق معه من الهدى في حجه وكذلك كان يفعل ابن عمر وقد تقدم عن ابن عمر وكذلك قال هاهنا الهدى ما قلده وأشعر ووقف به بعرفة يريد أن هذا الهدى الكامل الصفات والفضائل ص **مالك** عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يجمل بدنه القباطي والأنماط والحلل ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها **ش** قوله كان يجمل بدنه القباطي يريد أنه كان يكسوها إياها إذا أهلتها والقباطي ثياب بيض والأنماط ثياب ديباج والحلل ثياب مزدوجة وذلك يقتضي أن تجمل الأبيض والملون واخضر والكنان وسائر أنواع الثياب قال مالك ولا تجمل بالخلق وغير ذلك من الألوان خفيف والبياض أحب إلينا ومعنى ذلك أن الخلق طيب فكره الخلق لما فيه من الطيب وأباح سائر الألوان وإن كان البياض أحب ذلك إليه

(فصل) وقوله ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها يريد أنه كان يرى أن هذا أحق ما صرفت إليه إذا كانت البدن لها على البيت وكانت تجمل وكانت الكعبة مما يشرع كسونها فكان ما يليق بهامصر وقالها ص **مالك** أنه سأل عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة فقال كان يتصدق بها **ش** ومعنى ذلك أن جلال البدن كانت كسوة الكعبة وكانت أولى بها من غير ذلك ولما كسيت الكعبة رأى أن الصدقة بها أولى من غير ذلك لأن الهدى وإن كان له على البيت فإن مصرفه إلى المساكين ومستحق الصدقة ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة قبل أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم جلال بدنه فلما علم بذلك رجع إليه وأخذ به ص **مالك** عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايا والبسن التي صاومه **ش** مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه ولا يجملها حتى يقد من منى إلى عرفة **ش** ومعنى ذلك أن جلال البدن تشق على أسمتها لمعينين أحدهما أن يبدو الأشعار والثاني أن ذلك أثبت لها على ظهور البدن قال مالك وذلك من عمل الناس وما علمت أن أحدا ترك ذلك إلا عبد الله بن عمر وذلك أنه كان يجمل الحلل والأنماط المرتفعة فكان يترك ذلك استبقاء للثياب ولم يكن يجمل إلا حين يقد من منى إلى عرفة لتبقى الثياب بها لها ولا تتغير بطول البسن لها قال ابن المبارك كان ابن عمر يجملها بدى الخليفة فإذا مشى إليه نزع الجلال فإذا قرب من الحرم جملها وإذا خرج إلى منى جملها فإذا كان حين الضرز عفاها فخطي هذا يحتمل أن تكون هذه الرواية مخالفة رواية مالك ويحتمل أن يكون مالك إنما قصد الأخبار عن آخر عمله فيها واستوفى ابن المبارك الأخبار عن جميع أحواله وأروى ابن المواز عن ابن نافع أن عمر كان يعقل أطراف الجلال على أذنانها من البول ثم ينزعها قبل أن يصيبها الدم فيتصدى بها قال

وحدثني عن مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول الهدى ما قلده وأشعر ووقف به بعرفة **ش** مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يجمل بدنه القباطي والأنماط والحلل ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها **ش** مالك عن نافع ابن عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة فقال كان يتصدق بها **ش** مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه ولا يجملها حتى يقد من منى إلى عرفة

مالك وأحب إلى أن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها ولا يجعلها حتى يغدو من منى إلى عرفة وإن كانت بالثمن اليسير على الدرهمين ونحوه فأحب إلى أن تشق ويجعلها من حين يحرم فتأول قوله لا يشق جلال بدنه على الامتناع من ذلك جلة وإن الذي يتعلق بغدوه من منى إلى عرفة هو التجليل خاصة (مسئلة) وهذا في الأبل وأما البقر والغنم فلا تجل قاله مالك في المبسوط ووجه ذلك أن التجليل زيادة على الهدى بعد كاله على وجه المبالغة في تحسينه وتعامه والهدى من البقر والغنم نأص في باب الهدى إنما يخرج عند الاقتصار على الأجزاء والضرورة اليمثل لم يجد شبره فلا معنى لتجليله لأن الاقتصار على الأدون منه ينافي التجليل الذي هو زيادة على الأفضل ولأن يجعل ثمن الجلال في فضل جنس الهدى أولى من أن يجعله في تبع الهدى ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لبني يابني لا يهدين أحدكم لله من البدن شيأ ينجي أن يهديه لكرمه فإن الله أكرم الكرماء وأحق من اختياره ش ومعنى ذلك الوعظ لهم والنهي عن أن يهدي أحدكم من الهدى ما يستحي أن يهديه لمن يكرم عليه وذكرم بأن الله أكرم الكرماء وأحق من استحي منه أن يهدي له الخفير وأولى من اختياره الرفيع والتوقى في ذلك من وجهين أحدهما التوقى بما يمنع الأجزاء والآخر بما يمنع الفضيلة فأما يمنع الأجزاء والفضائل فهو على ما يأتي ذكره في الضحايا إن شاء الله وقد يختص بالهدى معان نذكرها وذلك أن أفضل الهدى الأبل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز بخلاف الضحايا لأن القصد في الهدى كثرة اللحم والقصد في الأصحية طيب اللحم ولحم الضأن أفضل اللحوم التي تجزى في الضحايا (مسئلة) وتراعى صحتها على الظاهر من المذهب حين تقليدها وأشعارها فإذا كانت معيبة عند التقليد بعيب يمنع الأجزاء ثم زال ذلك العيب عنها قبل النحر فإنها غير مجزئة لأنه أوجبها معيبة ناقصة عن الأجزاء كما لو قلدها قبل أن تبلغ سن الأجزاء ثم بلغت بعد ذلك فأنه لا تجزى وإن كانت سليمة حين التقليد ثم أصابها قبل النحر ما يمنع الأجزاء أجزأت عنه قال الشيخ أبو بكر في هذا الشيء والقياس أن لا تجزى لأن وجودها لم يتناه عن مالك وهو مراعى ألا ترى أنها لو عطبت قبل أن ينحرها لم تجزؤه وعليه بدلهما فكذلك يجب إذا حدث بها عيب يمنع الأجزاء أن لا تجزى ومعنى ذلك أن أيجبها بالتقليد لما لم يمنع ضمان جعلها لم يمنع ضمان جزء من أجزائها والله أعلم

العمل في الهدى إذا عطب أو ضل

وحدثني عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لبني يابني لا يهدين أحدكم من البدن شيأ يستحي أن يهديه لكرمه فإن الله أكرم الكرماء وأحق من اختياره العمل في الهدى إذا عطب أو ضل

حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فانحرها ثم ألق فلاندها في دمها ثم خل بينها وبين الناس بأكلونها

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فانحرها ثم ألق فلاندها في دمها ثم خل بينها وبين الناس بأكلونها

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فانحرها ثم ألق فلاندها في دمها ثم خل بينها وبين الناس بأكلونها

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف أصنع بما عطب من الهدى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فانحرها ثم ألق فلاندها في دمها ثم خل بينها وبين الناس بأكلونها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى يحتمل الوجهين المتقدمين من استغراق الجنس والعهد ولا يمنع أن تكون الأولى بمعنى العهد والثانية لاستغراق الجنس وذلك بأن يستلزم عن حكم ذلك الهدى فيغيره عن حكم سائر الهدايا للبين للناس وليعلمهم حكم جميع الهدى (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فأنحرها ثم ألق فلائدها في دمه بين أنه لم تفت الذكاة وإنما منع بلوغها محلها فأمره بنحرها وهذا حكم ما عطف من الهدى سواء كان واجباً وغيره غير أن الواجب عليه بدله ولا يدل عليه في غير الواجب الأعلى وجه من التعدي فيه وأمره بأن يلقى فلائدها في دمه والقلائد هي التي يقلدها عند الأشعار * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندى أن لا يستبقى شيئاً منها ولا يشبث بشيء من أمرها ولا القلائد على زارتها وقتلها وانما مضافة إليها ولا غير ذلك ولا يستبقى المتولى لأمرها منها ما ينتفع به ولا ما ينتفع هو به وإن كانت القلائد لا يبقى فيها كبير منفعة ولا هي مما جرت العادة أن يستأنف تقليدها الهدى آخر فلذلك أمره بالقائها في دمه وقد روى عن مالك في الهدى يعطى قبل محله وهو تطوع فقال لينصره مكانه ويلقى فلائدها في دمه من سنته وحكمه والله أعلم وروى عنه ابن المواز أنه قال أنه علم للذن للناس في أكلها ولذلك كله وجه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يزيد بذلك إبقاء علامة الهدى فيها فلا يتعدى أحد فيصرفها عن وجهها يبيع أو يمنع والله أعلم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وخل بينها وبين الناس يأكلونها يريد والله أعلم أن آخر عمله فيها نحرها وإلقاء فلائدها في دمه وأنه لا يلي تفريق ذلك على الناس وإنما يغلى بينهم وبينها وظاهر هذا اللفظ أن لا يأخذ المتولى منها شيئاً لأنه قال يأكلونها وهذا يقتضي أن يغلى بينهم وبين جميعها (مسئلة) ومن أرسل معه هدى فأمره صاحبه أن ينصره ثم يغلى بين الناس وبينه فتصدق «ذابه فقد روى ابن القاسم عن مالك لأضمان على صاحبه وأراد قد أجزأ عنه لأن صاحبه لم يتصدق به ولا تصدق به أحد عن أذنه وإنما تصدق به غيره كرجل أجني قد صدمه بين الناس فلا شيء بذلك على صاحبه (مسئلة) ولو كان صاحب الهدى أمره حين أرسله معه أن يأكل منه أو يقصده بين الناس لم يجز ص * مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال من ساق بدنة تطوعاً فعطبت فأنحرها ثم خل بينها وبين الناس يأكلونها فليس عليه شيء وإن أكل كل منها أو أكل من يأكل منها غرمها * وحدثني عن مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس مثل ذلك

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال من ساق بدنة تطوعاً فعطبت فأنحرها ثم خل بينها وبين الناس يأكلونها فليس عليه شيء وإن أكل كل منها أو أكل من يأكل منها غرمها * وحدثني عن مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس مثل ذلك

عبد الملك في المبسوط لا يجزى حتى يرجع من عرفة إلى منى لأن منى في غير أيام النحر كغيرها لا يجزى

النصر فيها ومعنى ذلك انه اذا عطب بموضع يجوز فيه نحره بلغ محله واذا عطب بمحل لا يجوز فيه نحره فهو بمنزلة ما عطب قبل الوصول

(فصل) وقوله ثم خلى بينها وبين الناس يا كلونها فليس عليه شيء انما ذلك لانه لم يكن وجب عليه شيء تعلق بذمته يلزمه فضاؤه وانما تعلق حق الهدى بتلك العين لتطوعه وتعيينه لها فاذا عطب من غير فعله فلا شيء عليه

(فصل) وقوله فان كل منه أو امر من يا كل منه فعليه بدله والأصل في ذلك الحديث المتقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر صاحب هديه لما عطب منه أن ينصرها ويلقي فلائدها في دمها ويجعل بين الناس وبينها وهذا يقتضي أن لا يأكل شيئا منها قال القاضي أبو محمد انما منع أن يأكل منها لانه يخاف أن يسرع الى إعطائها لياكل منها * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى فيه نظروا ان كان قد قال لا يأكل منها وان كل منها أبدلها على ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم غير أن التعليل فيه تلك القوة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والأظهر عندى أن يقال انه لما قلده هديا ومعنى ذلك أن يبلغه محله فقد يضمن ذلك الامتناع من الانتفاع به على وجه اتلاف عينه الى أن يبلغ محله فلا يكون له أكل شيء منه قبل ذلك فان أكل منه كان عليه بدله وقد قال سفيان الثوري الرأي أن يغرم ما أكل ولكن السنة مضت بتفصيله كله وما قاله سفيان يطرد على ما علمنا به غير أنه انما يلزمه بدله ولم يلزمه بتقدير ما أكل منه لانه انما يغرم ما أكل هديا والهدى لا يتبعه شيء لزمه

«وحدثني عن مالك عن ابن شهاب انه قال من أهدي بدنة جزاء أو نذرا أو هدي تمتع فأصيب في الطريق فعليه البدل» وحدثني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال من أهدي بدنة ثم ضلت أو ماتت فأنها ان كانت نذرا أبدلها وان كانت تطوعا فان شاء أبدلها وان شاء تركها

بعضه لزمه جميعه ليصح كونه هديا ص * مالك عن ابن شهاب انه قال من أهدي بدنة جزاء أو نذرا أو هدي تمتع فأصيب في الطريق فعليه البدل * ش قوله من أهدي بدنة جزاء أو نذرا أو هدي تمتع فأصابت فعليه البدل يقتضي أن البدنة قد تهدى على غير هذا الوجه وهو التطوع فأما ما أهدي منه عن واجب ابتدأ بنذره أو عن جزاء صيد أصابه أو جبر عبادة كالتمتع فاذا لم يبلغ محله فان عليه بدله ومعنى هذا النذر أن ينذر بدنة في ذمته غير معينة لم يكن عليه بدله لان الإيجاب بالنذر كإيجاب بالتقليد وأما ما وجب عليه من هدى متعلق بذمته بنذر أو غيره فانه يجب اتصاله الى محله على ما وجب عليه فان أصيب في الطريق فعليه بدله ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال من أهدي بدنة ثم ضلت أو ماتت فأنها ان كانت نذرا أبدلها وان كانت تطوعا فان شاء أبدلها وان شاء تركها * ش قوله رضي الله عنه من أهدي بدنة ثم ضلت فان كانت نذرا ير بدنها متعلقا بالذمة وهذا حكم كل هدى متعلق بالذمة من جزاء صيد أو قران أو تمتع أن يبذل ان ضل فان وجدته بعد ذلك فلا يخلو أن يكون ضل قبل الإيجاب فأبدله فلا يلزم نحره اذا وجدته وليتصرف فيه بما شاء من بيع أو غيره ورواه ابن المواز عن ابن القاسم وان كان ضل بعد الإيجاب ووجدته بعد يوم عرفة فقد روى محمد بن مالك انه اختلف قوله فيه والذي نأخذ به انه يجوز له مما وجب عليه وعليه أن ينصره بمكة ان كان أدخله من الحل والأخرجه الى الحل ثم رده الى الحرم فنصره بمكة وهو اختيار أشهب وروى ابن القاسم لا يجوز له وان لم يجد غيره صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع وقاله ابن القاسم وابن عبد الحكم وجه القول الاول انه هدى أوجب لقرانه وقد بلغ محله دون نقص فوجب أن يجزئه أصله اذا وجدته قبل يوم عرفة ووجه القول الثاني انه لما أوجب على الوقوف بعرفة والنصر لزمه هذا الحكم (فرع) فان ضل هدى النذر فأبدله ثم وجد الاول لزمه فقد روى ابن حبيب عن ابن الماجشون فممن ضل هديه الواجب اشترى غيره فقلده ثم وجد الاول فمما هيان ولا يأكل من الاول يزيد أن الاول

كان مما لا يؤكل منه فلهذا أقره على أصله لما كان نذراً وأباح له الأكل من الثاني لأنه لما وجد الأول تحقق الثاني حكم التطوع الذي يجوز له الأكل منه

(فصل) وقوله فإن كان تطوعاً فإن شاء أبدله منه وإن شاء تركه ومعنى ذلك أنه إنما أوجب على نفسه تقليده تلك العين فإذا ضلت لم يلزمه لأنه لم يكن له تعاقب بدنه (فرع) فإن أبدله ثم وجد الأول نحرهما قاله ابن المواز ووجه ذلك أنه قد تطوع بإيجاب كل واحد منهما لأنه لم يكن لزمه أن يبدل الأول فلما أبدله كان تطوعه بالثاني كطوعه بالاول فكان حكمه كحكمه (فرع) ومن ضلت بدنه بعدما أوقفها بعرفة فوجدها رجل يوم النحر فعرف أنها بدنة فعصرها قال أشهدوا أني أنحرها عن صاحبها ثم جاء صاحبها فعصرها فقد قال مالك في المدينة تجزئ ولا أرى على الذي نحرها ضماً وقال في الموازية لابن وهيب عن مالك فحين وجد بمنى بدنة يريد مقلدة يعرفها إلى يوم ثالث النحر فإنه ينصرها وتجزئ عن صاحبها وإنما أخرها إلى آخر أيام النحر لأن ذلك وقت للنحر بمنى وهو أفضل النحر ولو عرّفها بعد ذلك إلى اليوم الرابع لم يكن له نحرها إلا بمكة فتقوته فضيلة النحر بمنى وإنما ذلك لمن لم يجد بدنة أو بدنة غيره إلا بعد اليوم الثالث فإن ذلك لا ينصره إلا بمكة لفوات وقت النحر بمنى ص مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء والنسك ش قوله لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء والنسك هو المتهور من قول العلماء ويرى بالجزاء الصيد والنسك فدية الأذى والذي ذهب إليه مالك أنه يؤكل من كل هدى بلغ محله الأثلاثه جزء الصيد وفدية الأذى وما نذر للساكنين هذا المشهور من المذهب وفي المدينة ومن رواية داود بن سعيد أن مالكاً سئل عن الرجل يأكل من الفدية أو من جزاء الصيد وهو جاهل قال ليس عليه شيء وليست فدية الله عز وجل وقد كان ناس من أهل العلم يقولون يؤكل من كل منه وقال الشافعي لا يؤكل من هدى واجب وقال أبو حنيفة يؤكل من هدى القران والتمتع ومنع الأكل مما وجب بحكم الاحرام والدليل على ما نقله قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير إني قوله فكلوا منها ودليلنا من جهة القياس أن هذا هدى وجب لحق الاحرام فلم يغير بينه وبين الطعام فجاز أن يؤكل منه أصل ذلك هدى القران والتمتع (مسئلة) إذا ثبت ذلك فالتفق عليه من قول مالك أنه يؤكل من الهدى الواجب إذا بلغ محله من ثلاث جزاء الصيد وفدية الأذى وما نذر للساكنين فأما جزاء الصيد وفدية الأذى فإنه يغير بينهما وبين الاطعام للساكنين قال في جزاء الصيد فجزاء مثل ماقتل من النعم إلى قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين وقال في فدية الأذى فمن كان منكم مريضاً إلى قوله تعالى أو نسك وقد فسر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى عن كعب بن عجرة أنه أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحلق رأسه وقال صم ثلاثة أيام وأطعم ثلاثة مساكين مدين مدين أو أنسك بشاة أي ذلك فعلت أجزأ فلما كان بدله الذي هو الاطعام منصرفاً إلى المساكين فكذلك الهدى منه وأما نذر للساكنين فقد تعين لهم فلا يجوز له أن يصرف شيئاً من ذلك عنهم (مسئلة) ولو نذر بدنة ولم يعلقها بالمساكين وإنما نذر لها بدنة فهو كالتطوع لأن إيجابها بالنذر كإيجابها بالتقليد الآن يفرق في التعيين إن كانت بدنة النذر غير معينة وذلك يوجب اختصاصها بالمساكين (مسئلة) ومن أكل من جزاء الصيد وفدية الأذى بعد أن بلغا محلهما فالمشهور من مذهب مالك أن عليه بدل الهدى وقال ابن الماجشون ليس عليه الاقترماً كل منه وجه قول مالك أنه أكل من هدى ممنوع منه بعينه فوجب عليه بدل هدى التطوع بأكل منه ووجه

• وحديثي عن مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء والنسك

قول عبد الملك أن الهدى قد بلغه واستوفى معنى الهدى فيه وإنما استهلك منه جزء يستحقه غيره
فكان عليه قدر ما استهلك كما لو استهلكه غيره ممن لا يجعل له (مسئلة) فأما نذر المساكين ففي
المدونة أن كل منه فعليه قدر ما أكل وقال في موضع آخر لا يجوز نذره وعليه البذل وجه القول الأول أن
من نذر هدي المساكين فقد نذر عبادتين متباينتين أحدهما للهدي والثانية أن يكون المساكين
فاذا أهدي الهدى فقد أكل إحدى العبادتين فلا يفسدها ما أدخل النقص في عبادة أخرى
وهذا قد سلم له الهدى وإنما دخل النقص في الصدقة على المساكين فلا يفسد بذلك
الهدى وإنما عليه قدر ما أكل لأن أطعام المساكين يتبع بعض وليس هذا مثل
جزاء الصيد وفيه الأذى فإن من شرط صحته أن لا يأكل من ماله كل
واحدة منهما عبادة واحدة ولا يصح وجود بعضها دون بعض
(فرع) فإذا قلنا عليه الهدى فلا تفرع فيه وإذا قلنا عليه
قدر ما أكل من أي شيء يكون ذلك رأيت لبعض
أصحابنا أنه يريد لما والذي قال عبد الملك
ابن الماجشون في كتاب محمد
وابن حبيب عليه ثمن
ما أكل طعاما
يتصدق به

✽ انتهى الجزء الثاني ✽ ويليه الجزء الثالث أوله هدى المحرم إذا أصاب أهله ✽